

العرب إلى أين؟!!

الصراعات العربية في القرن العشرين



لواء دكتور
زكريا حسين

مدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا
رئيس هيئة البحوث العسكرية "سابقاً"



تقديم

دكتور مصطفى محمود

الكتب العربية الحديثة





□ المؤلف:

لواء دكتور زكريا حسين أحمد

الدرجات العلمية:

○ بكالوريوس العلوم العسكرية من الكلية الحربية
نوفمبر ١٩٥٦.

○ ماجستير علوم عسكرية من كلية القادة
والأركان دورة ٢٦.

○ درجة زمالة كلية الحرب العليا الدورة السابعة
من أكاديمية ناصر العسكرية.

○ دراسات عليا في الإستراتيجية القومية في
دورة الدفاع الوطني من أكاديمية ناصر العسكرية
العليا ٨٨.

○ دكتوراه الفلسفة في الإستراتيجية القومية من
أكاديمية ناصر العسكرية العليا ديسمبر ٩١ بتقدير
إمتياز مع مرتبة الشرف الأولى.

المشاركة في العمليات:

○ حرب اليمن ١٩٦١ في الفرقة الثالثة مشاة.

○ حرب ١٩٦٧ في الفرقة الثالثة مشاة.

○ حرب الاستنزاف ١٩٦٨ في الفرقة الثالثة مشاة.

○ حرب ١٩٧٣ قائد كتيبة مشاة ميكانيكي.

وظائف القيادة:

تدرج في وظائف القيادة حتى:

○ قائد فرقة مشاة ميكانيكي.

○ نائب مدير أكاديمية ناصر العسكرية للبحوث
والدراسات العليا.

○ مدير كلية الحرب العليا.

○ مدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا.

○ رئيس هيئة البحوث العسكرية.

مهام خاصة:

○ عضو وفد مصر في محادثات السلام في

واشنطن لإعداد معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية.

○ مقرر اللجنة العسكرية المشتركة المصرية -

الإسرائيلية لإسلاء سيناء طبقاً للمعاهدة.

○ رئيس مجلس إدارة الدفاع.

○ رئيس مجلس إدارة الكلية العسكرية لعلوم الإدارة.

الأنواط والنياشين:

○ وسام الجمهورية العسكري.

○ نوط الخدمة الطويلة.

○ نوط الخدمة الممتازة والحسنة.

○ نوط الشجاعة العسكرية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۚ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ

وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَمَا لَهُ مِنْهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ

الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾

مَبْدَأُ اللَّهِ الْغَيْبِ

العرب إلى أين...؟!

حقوق النشر

الطبعة الأولى: حقوق التأليف والطبع والنشر © ١٩٩٦ جميع الحقوق محفوظة للناشر

لا يجوز نشر أى جزء من هذا الكتاب أو نقله على أى نحو سواء بالتصوير أو بالتسجيل
أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدمات .

المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر
٢ شارع شريف عمارة اللواء - القاهرة ت: ٣٩٣٤١٢٧
٧ شارع نوبار - الاسكندرية ت: ٤٨٢٦٦٠٢
فاكس القاهرة ٣٤٧٥٤٢٧

لواء دكتور زكريا حسين
مدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا
رئيس هيئة البحوث العسكرية 'سابقاً'

العرب إلى أين؟!!

الصراعات العربية في القرن العشرين

تقديم
دكتور مصطفى محمود

المكتبة المصرية الحديثة

**الخطوط: الأستاذ الفنان كامل ابراهيم مدير مدرسة تحسين
الخطوط وأستاذ الخط بكلية الفنون الجميلة بالاسكندرية**

بقلم دكتور مصطفى محمود

المشكلة الحقيقية في التعامل مع اسرائيل أن مبدأ المذابح والمجازر والإبادة واستعباد غير اليهود وتسخيرهم واستغلالهم.. هو أصل ثابت من أصول الشريعة التوراتية التي يتعلمها اليهود كلهم منذ الصغر، ويتلونها كل يوم في مدارسهم وبيوتهم ويؤمنون بها إيماناً أعمى.. وعلى هذا الإيمان أقاموا دولتهم.

يقول لهم الرب.. «كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم من البريه ولبنان من الفرات الى النيل تكون تخومكم»، «وقد اختاركم الرب لتكونوا شعباً خاصاً فوق جميع الشعوب التي على وجه الأرض»، وأباح لهم التوراة دماء جميع الأمم.

تقول كلمات التوراة «حين تذهب الى مدينة لكي تحاربها استدعها للصلح فإن أجابتك وفتحت لك أبوابها فكل الشعب الذي تجده فيها يكون عبيداً لك تسخره في خدمتك.. فإن حاربتك ودفعها الرب الى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف، واجعل من نساها وأطفالها وبهائمها غنيمتك».

ولكن الرب يعود فيندم على هذا التساهل فيقول في مكان آخر «أما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب الهك نصيباً فلا تترك منها نسمة حية».

وفي سفر يشوع «إذا استمر هؤلاء في القتال فعليك بآبادتهم، هذا هو بروتوكول التعامل مع غير اليهود في التوراة الرسمية.. ولانذكر التلمود ولا بروتوكولات آل صهيون بما فيها من بشاعات وشناعات.

وقد رأينا عينات من هؤلاء الأبطال الذين يمجدونهم ويوقدون لقبورهم الشموع.. باروخ جولد شتين سفاح الحرم الابراهيمي الذي قتل أربعين من المصلين وهم راكعون.. وإيجال عامير الذي قتل رابين.

وصور باروخ جولد شتين الآن تملأ متاجر ومحلات وبيوت اسرائيل بمثل ما تملأ بيوتنا صور عبدالوهاب وعبدالحليم.

هذه هي اسرائيل التوراة.. وهذا هو شعبها الذي تجمع في صهيون يحمل التوراة في يد والبندقية في اليد الأخرى.

وفي هذا الإطار يجب أن نفهم إسرائيل والسلام السوري الذي تطرحه علينا والسوق الشرق أوسطية التي تستدرجنا إليها.. ولن يكون سلامها في أحسن الفروض إلا استراتيجية مرحلة.. إن لم يكن كميناً وحقل ألغام!!!

ولأنهم يضمرون كل هذا الغل وكل هذا الحقد الدموي، كان لابد أن يبدأوا بالشوشرة علينا بترويج بضاعة الإرهاب الاسلامي الذي صنعوه ومولوه واستأجروا له عصابات المافيا المحترفة التي ترفع شعارات الاسلام.. ليتهموا اسلامنا بما وصمت به توراتهم. وقد رأينا جميعاً ذلك الإرهاب المستأجر، والعمول من الخارج بملايين الدولارات، ورأينا القنابل المستوردة والصواريخ المستوردة.. ووضعت أجهزة الأمن أيديها على ترسانات السلاح المستوردة.. إنه إرهاب مصنوع والأيدى التي تباشره أيد عميلة مشتراه. وهذه هي المشكلة.. إننا لانتعامل مع ناس عاديين.. وإنما نتعامل مع غابات وأدغال.. لا يمكن أن نطمئن فيها على أي خطوة.

ومنظمة حماس وغيرها من منظمات العنف هي نتيجة منطقية لهذا النهج الاسرائيلي في التعامل.. فما كان لتلك الدموية إلا أن تلد دمية أعنف منها. إن رابين كان إرهابياً وقاتلاً محترفاً، ومع ذلك لم يعجبهم.. لأنه لم يكن إرهابياً بما يكفي، ولا قاتلاً بما يكفي ولا حاقداً بما يكفي. وهذه هي إسرائيل التي نتفاوض معها.. فكيف نتفاوض معها بحسن نية؟ ومن مفارقات هذا الزمان انها استقطبت العالم كله لخدمة أهدافها.

ولم يطاوعها العالم عن سذاجة، ولكن عن مصالح زيلتها له، فهي ستكون الحارسة على مصالحه واستثماراته، والوصية على احتياجاته من النفط المخزون في أراضيها.. والقائمة على تفتيت دول المنطقة، حتى لا تقوم لها قائمة، وحتى تظل تركة مستباحة للمستعمر الجديد (أمريكا وحلفائها) وضامنة للتبعية الاقتصادية لتلك القافلة الى ما شاء الله.

هذه هي الصفقة... ونحن الصفقة... وهي صفقة مصالح متبادلة بين على بابا الذي يضع طاقة الحاخام على رأسه، وبين الأربعين حرامى من دول الغرب ذوات الأطماع التي لا تشبع.

وحكامنا يعلمون مخاطر اللعبة، وملوك المنطقة يعلمون كل شيء.. ولكن هامش الحركة المتاح لأي منهم محدود.. وخياراتهم محدودة.

والذين هرولوا كان الواحد منهم ينظر الى مساحة عمره فقط، والى أيامه الباقية المعدودة يريد أن يعيشها في أمان.. وليحدث بعد ذلك ما يحدث.. ولكنه لن يجد حتى ذلك الأمان.. لسبب بسيط.. أن الأحداث تهرول بأسرع منه.. والمتغيرات تلهث.. وسوف يدفع ثمن هروله في حياته.

إن البوتقة التاريخية تغلى بما ألقى فيها من خطط سريعة الاشتعال وسوف يصل التفاعل بينها إلى ذروته قبل الوقت الذي حسبته جميع الأطراف، ليؤدي إلى عكس الأهداف التي قدروها.. وذلك لأن الله هو الذي يصنع التاريخ وليس الحاخامات.. وهو الذي يضع قوانين التفاعل التاريخي للأحداث وهو الذي يؤقت انفجارها، وهو الذي يسيرها لأن القدس قدسه والكعبة كعبته والأديان أديانه.

والمشكلة أن إسرائيل وهي الدولة الصغيرة التي عاشت وأعاشتنا معها على وهم أنها الجماعة الضعيفة المضطهدة المهضومة الحقوق المعتدى عليها.. كانت طول الوقت تحاول أن تغتصب عطف العالم واهتمامه، ثم ثرواته ثم سياساته، ثم زين لها شيطانها أن تدير حكوماته بشبكة تحتية من المستشارين الماسون، الذين دفعت بهم في غفلة من الزمان إلى كراسي صنع القرار في كل حكومة، وسلحتهم بكل أساليب المال والغواية والتهديد.

ألف سنة من التلظيم الدعوب والتخطيط الصهيوني الماكر لتصعد فيها ذلك المرتقى الصعب وتبلغ ذلك العلو المشهود وتصل إلى هذا الصلف السيادي، ولكنه علو مفتعل بسيقان الآخرين.

وارتفاع كاذب على اكتاف امريكية وأرجل اوروبية، وفي خلسة من إنقسام عربي وفراغ ديني وتمزق إقليمي.

ولن تدوم تلك الأكذوبة لأنها تمشي بيننا بلا أرجل.. وتعلو على العالم بلا منطق. والعالم يوشك أن يصحوب بعد سكرة طويلة على الأفق الصغيرة الضعيفة المضطهدة التي رباها في حجره ليفاجأ بها وقد تحولت إلى تلين يلدغ، والشركاء الذين جمعهم الطمع سوف يفرقهم الطمع، والحكاية الطويلة التي استمرت ألف سنة توشك أن تبلغ نهايتها، فأنت تستطيع أن تخدع بعض الناس بعض الوقت.. ولكنك لا تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت. وكل ما يبينه الطمع لا بد أن ينهار لأن فيه جرثومة فئائه، ومن عجب أننا نرى أمامنا هذه الأيام مفارقة عجيبة، إن دول أوروبا وأمريكا التي تدفعنا دفعا إلى تسريع المصالحة مع إسرائيل (رغم التهديد النووي الاسرائيلي على حدودنا ورغم إصرار إسرائيل على استمراره) نفس تلك الدول نراها تحاول جاهدة لتعرقل أي مساع للصالح بيننا نحن العرب، وأي محاولة لرأب الصدع مع صدام العراق، ونرى ريفكند من بريطانيا وبلليتر من أمريكا يحذران بشدة من خطر صدام، إذا تمت أي تسوية معه وإذا خففت عنه العقوبات، فهو ثعبان سوف يسعى إلى السلاح من جديد وإلى تهديد جيرانه العرب.

عجبا يا سادة!!

ومن سلح صدام من قبل ومن دفعه على إيران ومن أغراه بالهجوم على الكويت ١٩٩٠

ومن أى دول أتى بأسلحته التى هجم بها على الكويت؟ أليس من بريطانيا وفرنسا وأمريكا!!
أتضحكون علينا.. أم تحسبوننا أطفالاً!!؟

ويطلع علينا من ينكر مبدأ التآمر وينكر تفسيرنا لما يجرى حولنا بالتآمر ويعيب علينا
هذا التفكير التآمري البدائى.

وماذا نسمى إذن ما يفعله ريفكند وبلليترو اليوم وما فعله جى موليه ومستر إيدن فى
مؤامرة العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ التى اشتركت فيها طائرات وجيوش
وبوارج انجلترا وفرنسا واسرائيل!!؟

ومن أيقظ الفتنة الطائفية فى لبنان وأمدّها بالسلاح وبالقنابل وبالصواريخ وبالأموال
طوال ست عشرة سنة فى حرب أهلية أنت على الأخضر واليابس؟.. وحرب ٦٧ حينما
تحرك عبدالناصر ليقوم بضربة دفاعية فى آخر لحظة، فأمسكت روسيا وأمريكا بيده،
وقالوا له فى مكالمة تليفونية قبل الفجر.. لاتبدأ بأى ضربة من ناحيتك.. وكانت الضربة
الاسرائيلية الأولى التى أصابت طيراننا فى مقتل.. أكان ذلك النصيح الروسى الأمريكى
نصحاً أخيراً أم تآمراً!!؟

ومذابح المسلمين فى البوسنة التى تمت تحت أعين الدول الأوروبية على امتداد ثلاث
سنوات، والسلاح يتدفق على الصرب من كل مكان، والمسلمون محظور عليهم أى قطعة
سلاح، ومحظور عليهم الدفاع عن أنفسهم بقرار رسمى معطى من الدول الأوروبية راعية
حقوق الانسان، أكان هذا تناصحاً أخيراً.. أم تآمراً وضيقاً!!؟
ياسادة.. إننا نعيش فى وكر ثعابين.

وعيبنا أننا نحتضن تلك الثعابين ونلهو معها بحسن نية، وأقول لكل الأخوة العرب
والمسؤولين منا:

لقد آن الأوان لنفيق.. ونتعامل بالمثل مع هؤلاء الناس، وأقول أن الدور علينا فى المرة
القادمة، الدور جاء علينا للدخل المفزعة التى أدخلوا فيها البوسنة، والوحدة العربية
أصبحت هى الحائط الأخير الذى نلجأ إليه، وظهرنا جميعاً الى الحائط.

ولا يهم أن يتفق كل العرب وإنما يهم أن يتفق ثلاثة:
مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية.. فهم الواجهة.. وهم شركاء
المصير.. وهم الصدر.. الذى سوف تتجه إليه جميع الحراب.
ولا يوجد أمامهم خيار آخر.

لقد أثار إنتباهى خلال إعداد هذا الكتاب ثلاث وثائق هامة، أملت على الضرورة الوطنية أن أضعها فى المقدمة أمام القارئ العربى والإسلامى لتكون دليلاً دامغاً على ما أعدته الصهيونية العالمية من خطط تصل إلى حد تقويض الركائز والثوابت القائم عليها البنيان العربى تمهيداً لهدمه والقضاء عليه.. ولعل ذلك يعطى تأكيداً لكل الدراسات والتحليلات التى إنتهت إلى أنه عندما تتقابل قوميتان لكل منهما أهدافها وتاريخها وخصائصها مثل القومية العربية الإسلامية والقومية اليهودية، ويتواصل بينهما الصراع العنيف الذى شهدته المنطقة العربية على امتداد القرن العشرين، فإنه من الصعب تصور أن مثل هذا الصراع يدور بسبب مزاعم إقليمية.. أو أطماع توسعية.. أو مجرد هيمنة سياسية وإقتصادية.. انه بلاشك أعمق وأخطر من ذلك!!!

.. إنه صراع من أجل مصير وبقاء.. حيث الإدراك بإستحالة التعايش بين القوميتين.. ولا بد لأحدهما أن تستوعب الأخرى.. ذلك بسبب تعارض الأهداف والمصالح لكل منهما!!

ولقد ركزت الوثيقة الأولى والتى إستغرق إعدادها عملاً متواصلاً منذ عام ١٩١١ حتى عام ١٩٥٠ - لتؤكد أن كل الحروب والثورات التى عصفت بحياة البشر والفوضى التى سيطرت على عالمنا المعاصر ليست سوى نتائج لمؤامرة يهودية شيطانية لم تكن من صنع مخلوقات عادية.. بل قوى روحية وفكرية عملت فى الظلام وسيطرت على معظم الذين شغلوا المراكز العليا فى العالم بأسره وحركتهم كأحجار فى رقعة شطرنج^(١)..

ففى عام ١٧٨٤ وضعت الحكومة «اليفارية» يدها على وثيقة أظهرت بالبراهين القاطعة على وجود هذه المؤامرة اليهودية الشيطانية وإستمرارها والتى وضع مخططها «آدم وازهاريت» الذى كان أستاذاً للاهوت والقانون الدينى فى جامعة «أنجولد شتات» وقد

(١) الأميرال «وليم جاى كار» فى كتبه «أحجار على رقعة شطرنج» - عن مصدر خاص بالمؤلف.

استأجره المرابون اليهود الذين قاموا بتنظيم مؤسسة روتشيلد لمراجعة وإعادة تنظيم البروتوكولات القديمة على أسس حديثة هدفت للتمهيد للسيطرة اليهودية الشيطانية على العالم بآثره .

وفرض أيديولوجيتها على ما تبقى من الجنس البشرى بعد الكارثة الإجتماعية الشاملة التي جرى الإعداد لها بطرق شيطانية طاغية - وقد أنهى «وايزهاويت» مهمته في مارس ١٧٧٦ - حيث قام المخطط الذي وضعه على أساس:

«إنه لتدمير جميع الحكومات والأديان الموجودة يمكن تقسيم الجويم «غير اليهود» إلى معسكرات متناوبة تتصارع إلى الأبد حول عدد من المشاكل التي تتولد دونما توقف.. إقتصادية وسياسية وعنصرية واجتماعية - ويقتضى ذلك تسليح هذه المعسكرات بعد خلقها وتكوينها - ثم يجرى تدبير حادث في كل مرة يكون من شأنه أن تلتفض هذه المعسكرات على بعضها بعضاً فيضعفون أنفسهم ويحطمونها ويحطمون الحكومات الوطنية والمؤسسات والقواعد الدينية» .

وفي عام ١٧٧٦ نظم «وايزهاويت» جماعة حكماء صهيون أو ما أطلق عليهم «النورانيين» وبدء في تنفيذ مخطط المؤامرة وحدد وسائل الوصول إلى الهدف باستعمال الرشوة بالمال والجنس للوصول إلى السيطرة على الأشخاص الذين يشغلون المراكز الحساسة على مختلف المستويات في جميع الحكومات - وفي مختلف مجالات النشاط الإنساني.. إلى جانب قيام «النورانيين» الذين يعملون كأساتذة في الجامعات والمعاهد العلمية أن يولوا اهتماماً إلى الطلاب المتفوقين والملتزمين إلى أسر محترمة ليولدوا فيهم الاتجاه إلى الأهمية العالمية - وأنهم بما لديهم من ملكات عقلية ومواهب خاصة لهم الحق في السيطرة على من هم أقل منهم كفاءة وذكاء.. وعلى «النورانيين» الوصول إلى السيطرة على الصحافة وكافة أجهزة الاعلام الأخرى، وعلى هذه الأجهزة أن تؤثر في جماهير «الجويم» بحيث ينتهي بهم الأمر إلى رفضهم لواقعهم وحملهم على الاعتقاد بأن تكوين حكومة أممية واحدة هو الطريق الوحيد لحل مشاكل العالم المختلفة .

هذا إضافة إلى أهمية استخدام الشخصيات ذات النفوذ والتي تسقط في شباك «النورانيين» كعملاء وإحلالهم في المراكز الحساسة خلف الستار لدى جميعا لحكومات بصفة خبراء ومستشارين بحيث يمكنهم تقديم النصيح إلى كبار رجال الدول وتوجيههم لاعتناق سياسات يكون من شأنها أن تخدم المخططات السرية لمنظمة «العالم الواحد» .

وقد كانت فرنسا وإنجلترا أعظم قوتين في العالم في نهاية القرن الثامن عشر حين

أصدر «وايزهاويت» أوامره إلى جماعة «الدورانيين» لكي يثيروا الحروب الاستعمارية لإنهاك بريطانيا وامبراطوريتها، ويثيروا وينظموا ثورة فرنسية كبرى لأجل إنهاك فرنسا تفجرت عام ١٧٨٩.

وقد انتقل نشاط اليهود بعدئذ في الخفاء وإصدار «وايزهاويت» تعليماته إلى أتباعه بالتسلل في صفوف الجمعيات الماسونية السرية تحت قناع البر والإحسان وقد كشف «جون روبنسون» أحد كبار الماسونيين في اسكتلندا هذا المخطط خاصة بعد اندلاع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ نتيجة هذا المخطط وخشية من أن يمتد التيار الثوري إلى البلدان الأخرى فقد قام بنشر كتابه الذي أسماه «المؤامرة لتدمير كافة الحكومات - الأديان.. إلأ أن تحذيره هذا قد تم تجاهله..

وفي عام ١٨٤٠ برز الجنرال الأمريكي «ألبرت بايك» وكان حاخاماً يهودياً كأحد الرؤوس المخططة للمؤامرة حيث عمل في الفترة بين ١٨٥٩ إلى ١٨٧٠ في وضع مخطط عسكري مفصل لحروب عالمية ثلاث - وثلاث ثورات كبرى، اعتبر أنها جميعاً سوف تؤدي إلى وصول المؤامرة إلى مرحلتها النهائية وأسس ثلاث مجالس عليا للإشراف على تنفيذ مخططة أحدهما في شالستون بولاية كاليفورنيا الجنوبية بالولايات المتحدة، وثانيهما في روما بأوربا، وثالثهما في برلين إلى جانب عشرين مركزاً فرعياً آخرين في باقي أرجاء العالم - وأصبحت تلك هي مراكز القيادة العامة السرية للمؤامرة العالمية.. حيث تضمن المخطط تنظيم ثلاث حركات عالمية «الشيوعية - النازية - الصهيونية العالمية» إلى جانب حركات عالمية أخرى تهدف إلى إشعال نيران ثلاث حروب عالمية وثلاث ثورات كبرى.

وفي إطار تنفيذ ذلك المخطط كان إشعال الحرب العالمية الأولى والثانية والتي إنتهت بتدمير النازية وإزدياد سلطان الصهيونية السياسية حتى تتمكن من إقامة دولة إسرائيل في فلسطين.

ويتواصل مخطط المؤامرة اليهودية الشيطانية إلى حد إشعال^(١) حرب عالمية ثالثة تنشب نتيجة النزاع الذي يثيره اليهود بين الصهيونية العالمية وبين العالم الإسلامي - ويقضى المخطط بأن توجه الحرب بصورة يحطم فيها العالم العربي ومن ورائه الإسلام ذاته نتيجة صراعات داخلية توجه وتخطط لتتسبب بين دوله - ونتيجة تسلط إسرائيل عليه من جهة أخرى - بالقدر الذي يدفع القوى الكبرى إلى الانقسام للسيطرة على ما بقى من

(١) مصدر خاص بالمؤلف.

ثروات العالم العربى والإسلامى، لتلتحم ببعضها مرة أخرى فى حرب عالمية ثالثة حتى يصل العالم بأسره إلى درجة من الإعياء المطلق الجسمانى والعقلى والروحى والإقتصادى ولا يجد أمامه سوى الصهيونية العالمية لتقدم له الخلاص.

هذا وتؤكد الوثائق^(١) التى حصل عليها ضباط المخابرات فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بشكل قاطع إلى أن الرأسماليين العالميين هم الذين مولوا كلا المعسكرين المتحاربين فى الحروب والثورات التى نشبت منذ عام ١٧٧٦ .. كما تم الحصول على نص محضر للمؤتمر الذى دعى إليه «روتشيلد الأول»، عام ١٧٧٣ لتأمين احتكار عالمى.

وقد حضر هذا المؤتمر فى فرانكفورت (١٢) من أرباب المال العالمى وكشف عن المخطط المكون من (٢٤) بنداً لتحقيق السيطرة على مقدرات العالم - وهو الوثيقة الثانية الهامة التى تحتوى على توصيات ذلك المؤتمر.. والذى نذكر منها قول روتشيلد «إن الحقائق الواقعية تثبت أن معظم الناس يميلون إلى الشر أكثر من ميلهم إلى الخير، والنتيجة المنطقية لذلك هى أن المؤامرة تستطيع الوصول إلى النتائج التى ترغبها إذا كان نظام الحكم مبنياً على الإرهاب والعنف والمغامرات وإغتصاب السلطة - أما حكم الشورى والشرعية فهو يمنعها من الوصول إلى مآربنا - ذلك لأن المجتمع الإنسانى البدائى قبل التاريخ كان يخضع للقوة النظامية العمياء.. ولكن هذه السلطة قد تحولت فيما بعد إلى ما يسمى بالقانون - هو ليس إلا قوة مقنعة - لذلك فإن قوانين الطبيعة تقتضى أن يكون الحق هو القوة».

ويستمر فى توصياته فيقول «إن سلطة الذهب تمكنت دائماً من التغلب على سلطة الحكام الأحرار - ولقد كان الدين هو المسيطر على المجتمع ذات يوم ثم استعاض عنه فيما بعد بفكرة الحرية - ولكن الناس لم يعرفوا كيف يتصرفون بهذه الحرية بإعتدال وهذه الحقيقة واقعة تجعل من المنطق بالنسبة لنا أن نستخدم ونستغل فكرة الحرية فى إثارة النزاع داخل المجتمع الواحد - ولا يهم مطلقاً لنجاح مخططنا أن يتم تدمير الحكومة القائمة عن طريق القوى الداخلية أو الخارجية لأن الملتصق كائناً من كان سوف يحتاج إلى رأس المال وهو بكامله فى أيدينا نحن».

وفى توصية أخرى يقول «إن حقنا يكمن فى قوتنا - وكلمة الحق ليست سوى تعبير خيالى لا معنى له - ولقد وجدنا معنى جديد للحق - وهو الهجوم متذرعين بحق القوة - وتمزيق جميع مفاهيم العدالة - وبذلك نستطيع أن نخضع جميع المؤسسات والأنظمة

(١) كتاب «صواب بطر أمريكا» عن مصدر خاص بالمؤلف.

الاجتماعية كما نشاء - ونصبح بالتالى السادة المسيطرون على صفوف الجماهير التى ستعطينا هى بنفسها الحق فى السلطان فى نفس اليوم الذى ستنادى فيه بالتححر المزعوم.

ويجب أن تظل سلطتنا الناجمة عن سيطرتنا على رأس المال خافية عن أعين المجتمع - حتى يأتى اليوم الذى تصل فيه هذه السلطة إلى درجة من القوة يستحيل معها على أى قوى أخرى أن تحطمها مع ضرورة الإلتزام بالمخطط الاستراتيجى للمؤامرة لأن أى إنحراف عنه سوف يؤدى إلى إتهيار المخططات التى صنعتها أجيال اليهود عبر القرون.

«إن وسائل العمل لتحقيق الأهداف الموضوعة تتطلب الإعتداد على نشر المشروبات الروحية والمخدرات والفساد الأخلاقى والمهنى والرشوة وإفساد الضمائر بين جماهير «الجويم» - ويجب على المنظمات التى يشكلها عملاؤنا أن تتبنى وتخطط لإستعمال هذه الأساليب بصورة نظامية ومدرسة وموجهة لتدمير البنيان الخلقى للشبيبة فى الأمة التى تتسلل إليها منظماتنا».

«كما يجب إنتقاء نساء من «الجويم» للعمل تحت إشرافنا فى أماكن اللهو والفجور والدعارة مع أهمية دفع بعض سيدات المجتمع للعمل طواعية فى هذا المجال من أجل صنع الفضائح والخيانات التى يجب أن تستغل لتحقيق الهدف النهائى. إن لنا بصورة طبيعية الحق فى إغتصاب ممتلكات أى شخص كان - إن كان ذلك يؤمن لنا المزيد من السيطرة وإخضاع وإذلال ذلك الشخص المقصود».

وفى توصية أخرى يقول «سوف نسلك لتنفيذ مخططاتنا طريق الغزو - والتسلل من الداخل - وبذلك نتجنب فظائع الحرب المكشوفة ونتائجها مستعيصين عنها بطريق أقل فداحة - وأضمن نتائجاً - وذلك بالبحث عن تنفيذ أحكام الإعدام بالجملة - وهى مسألة ضرورية لممارسة حكم الإرهاب الكفيل بتأمين خضوع الجماهير المطلق لسلطاننا».

ويختتم روتشيلد توصياته فيقول «لعلكم تظنون أن «الجويم» لن يسكتوا بعد ذلك بل سيهبون للإنقضاض علينا - ولكن ذلك خطأ - لأنه سيكون لنا فى جميع البلاد التى تمكنا من تدمير نظامها الشرعى منظمة كفيلة بتدارك هذا الإحتمال وستكون على درجة رهيبه من القوة بحيث تتخاذل القوى الأخرى مرعوبة أمامها».

تلك هى بعض توصيات من الوثيقة الثانية التى أردت وضعها أمام القارئ العربى والإسلامى.. أما الوثيقة الثالثة فهى إستراتيجية إسرائيل فى الثمانينات التى صاغها «عوييد بنيون» مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلى مناحيم بيجين عن مخطط تجزئة

وتفكيك الوطن العربي والموضحة تفصيلاً في الفصل السابع من هذا الكتاب.. والتي تتمشى في جوهرها مع الأفكار التي وردت في مخطط المؤامرة اليهودية.. وأيضاً مع توصيات مؤتمر روتشيلد المشار إليه...!!!

ولم يقتصر الأمر على مجرد إعداد الخطط، ولكنه انتقل إلى التنفيذ المحكم والدقيق.. فبعد أن حققت المؤامرة أهدافها في ألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، بتوقيع معاهدة «فرساي» - اتجهت بشكل مباشر نحو هدفها الثاني في فلسطين - ذلك أنهم قرروا جعل فلسطين الممر والمستقبل لمخططاتهم، ونقطة الارتكاز العالمية للمؤامرة - حيث وضعت الصهيونية نصب أعينها تحقيق هدفين على التوالي.. أولهما - إجبار دول العالم على الاعتراف بالوطن القومي لليهود في فلسطين والذي يمتد بعد ذلك من النيل إلى الفرات وبالتالي إنشاء دولة مستقلة ذات ثقل سياسي - عسكري - إقتصادي تكون وطناً وقاعدة للمستقبل.. وثانيهما - تأمين السيطرة على ثروات المنطقة بأكملها بوجه عام!!!

ويعتبر القرن العشرين من أحلك الفترات الزمنية التي مرت بالعالم العربي فقد شهدت بدايته أول لبنة نحو تحقيق هدف الصهيونية المخطط، بإنشاء دولة إسرائيل في الوقت التي كانت شعوب المنطقة تزرع تحت نير استعمار لم يكتف بنهب ثرواتها، بل كان أبعد نظراً في ربطها في فلكه ودوائر نفوذه واستغلالها بكافة الصور والأساليب.. ثم دخلت المنطقة في جولات صراع مسلحة إسرائيلية منها وعربية إلى جانب نزاعات عرقية ودينية وعقائدية أنهكت قواها واستنفذت ثرواتها وأوصلها إلى حد الإفلاس الإقتصادي والسياسي والاجتماعي والعسكري في ظل تخلف وتواكل عربي وإسلامي.. لم يأخذ يوماً بأسباب القوة كما ينادى بها الدين الإسلامي.. وفي غياب إستراتيجية عربية موحدة تواجه تلك المخططات!!!

من هنا... كان من الضروري تقديم عرض شامل وأمين ودقيق لما حدث في الأمة العربية خلال القرن العشرين ليكون محوراً لدراسة شاملة تبحث وتعمق فيما انتهت إليه أحوال هذه الأمة فتضع من الإستراتيجيات التي تواجه بها هذه المخططات خاصة وأنه بمتابعة ما يجري بنهاية القرن العشرين نلاحظ أن إسرائيل تستغل مآلديها من قوة عسكرية تقليدية ونووية، والتي تنامت من خلال المساعدات الأمريكية والتبرعات من الجاليات اليهودية المنتشرة في كل أنحاء العالم، إضافة إلى إمتلاكها لخاصية التكنولوجيا والتي جاءت نتيجة التطوير الدائم والمستمر لصناعاتها الحربية.. والتي انعكست بشكل أو آخر على صناعاتها المدنية.. استغلت إسرائيل ماتبقى من مصدر قوتها هذا والذي كان

على حساب قوتها الإقتصادية التي تراجعت نتيجة لتكلفة الحروب المتتالية والمتواصلة.. استغلّت هذه الظروف التي أفلس فيها العرب إقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.. لتطرح مشروعها الجديد لتفكيك الأمة العربية وإعادة صياغتها بما يسمى بالشرق الأوسط الجديد، وذلك بالتعاون الوثيق مع حليفاتها الكبرى الولايات المتحدة وبدعم مطلق من الصهيونية العالمية.. ساعية إلى سوق شرق أوسطية تنمى من خلالها ضعفها الإقتصادى، بإقامة مشروعات خليجية عربية إسرائيلية مشتركة يمكن أن تشارك فيها باقى دول الجوار الجغرافى الشرق أوسطية مثل تركيا.. ويكون لإسرائيل اليد العليا فيها بما تملكه من قدرات تنظيمية عالية وتفوق تكنولوجى ليضاف إلى ما تبقى من رؤوس أموال عربية، لتتطلق فى تنمية قدراتها الإقتصادية ولتوازن جناحى قوتها عسكرياً وإقتصادياً لتحقيق مخططاتها فى التوسع ولتصبح مستقبلاً القوة الإقليمية الكبرى فى الشرق الأوسط المنتظر.

وفى النهاية.. فإن الهدف من هذا الكتاب.. هو وضع الحقيقة المجردة بكل ما فيها من مأسى وأحزان دون تجميل، لتكون أمام جيل شباب الأمة العربية والذى لم يعاصر بعضاً من هذه الأحداث.. أو نقلت إليه بصورة مشوهة لتحقيق أهداف خاصة.. وأحب أنؤكد أن الهدف ليس تشهيراً بأحد أو إنتقاداً لأحد أو تشويه لصورة أحد، بقدر ما هو إحساس وطنى وقومى عميق بحب مصر والأمة العربية..... وولاء بلا حدود للإسلام والعروبة.. ثوابت وأعمده نظامنا العربى.. والتي استشعرت حقيقة بحجم المخاطر الذى يتعرض له..

أملأ أن يأتى اليوم الذى تستطيع فيه الأنظمة العربية على اختلاف أشكالها وأنماطها أن تدرك حقيقة تلك المخاطر.. وأن تسعى لتغيير أساليب إدارتها للحكم.. لتتصدى الكوادر القادرة والمسلحة بالدين والعلم والخبرة والمعرفة والحماس والإرادة السياسية لتقود الإصلاح المنشود الذى يستجمع مابقى من عناصر قوة فى الأمة العربية.. ليقف فى مواجهة كل تلك المخططات والعدائيات التى تتربص بأمتنا العربية والإسلامية..

والله الموفق!!

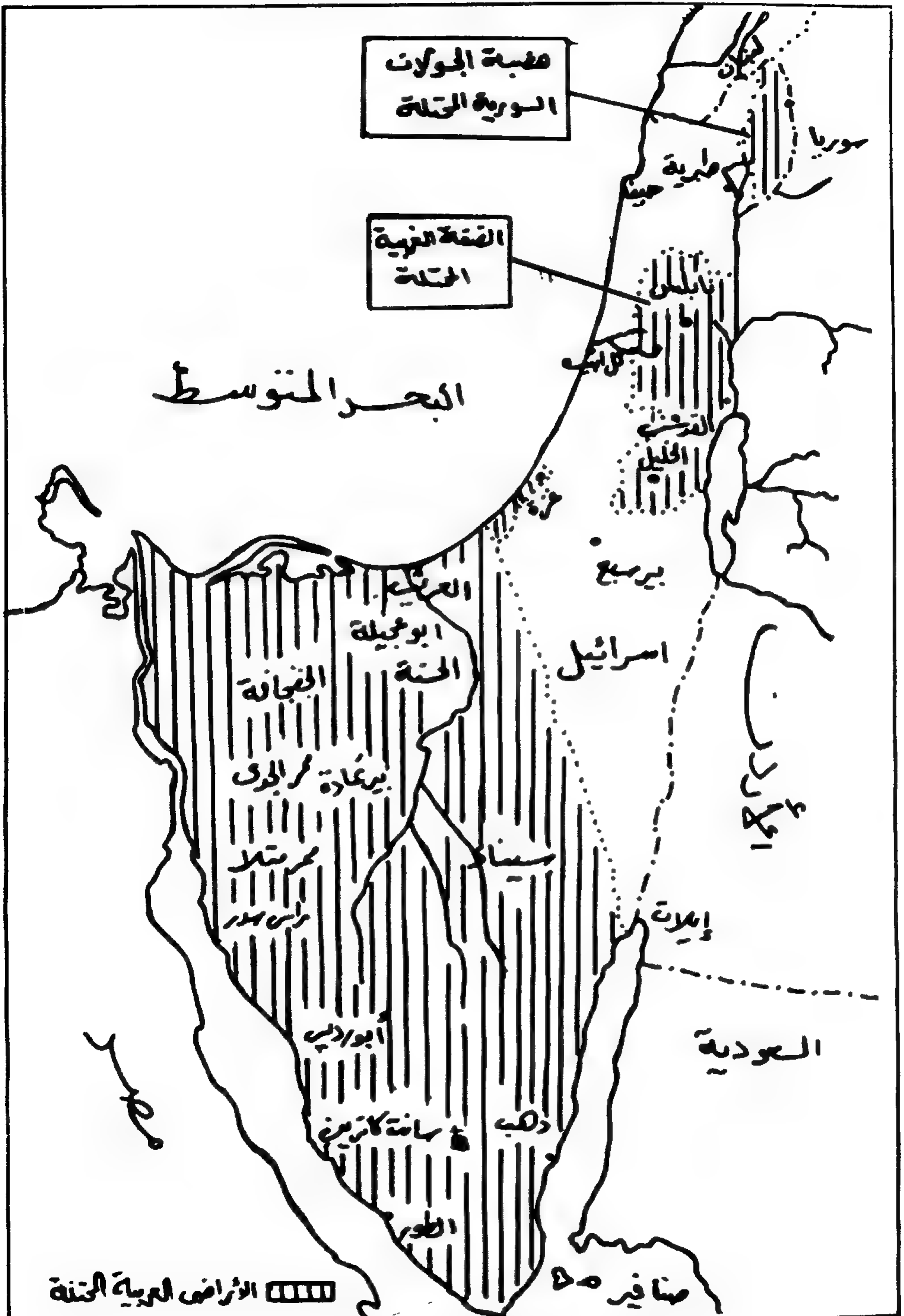
المؤلف

د. زكريا حسين

القاهرة

١٩٩٥

نتائج الجولة العربية / الاسرائيلية الثالثة



الباب الأول

انحصار المد القومي العربي
ونكسة ١٩٦٧

الباب الأول

انحصار المد القومي العري ونكسة ١٩٦٧

يعنى هذا الباب بالبحث والتحليل لقصة صراع طويل بين العرب واسرائيل على مدى عشرين عاماً طويلة وما سبقتها من خطوات تمهيدية امتدت إلى خمسين عاماً أخرى شاركت فيها القوى الكبرى والعظمى إلى جانب الصهيونية العالمية تمهيداً لزرع دولة اسرائيل على أرض فلسطين استمراراً لاستنزاف الثروات العربية والسيطرة على المنطقة العربية لأهيمنتها فى استراتيجية العالم ليس فقط بإعتبارها ملتقى المواصلات إلى أوروبا وآسيا وأفريقيا ونقطة الوثوب القاتل على أوروبا وأقرب المراكز إلى المناطق الحيوية للاتحاد السوفيتى السابق.. حيث إحتفظ الشرق الأوسط بهذه الأهمية منذ قديم الزمان فكان دائماً جسراً للعبور بين أوروبا وآسيا بإعتبار ما تحويه هذه المنطقة ولا تزال تحوى من ثروات ضخمة تسترعى الأنظار وتستهوئ المغامرين وبصفة خاصة بعد أن تدفقت ينابيع البترول فى عصرنا الحاضر عصب الحياة الحديثة ومن هنا كان الإندفاع الجئنى إلى وضع المنطقة بأكملها تحت سلطان الاحتكارات الأجنبية بالقدر الذى يكاد أن يخضعها خضوعاً مطلقاً للمؤثرات الخارجية، الاقتصادية منها والسياسية والعسكرية، مما انعكست معه آثار ذلك الخضوع على مرآة الحياة الاقتصادية لهذه الدول العربية حيث أدرك الغرب أن النفط المكتشف فى العالم العربى يمثل المستقبل وثروة المستقبل، فكان استغلاله البشع ونهبه المنظم حيث تطورت أساليب مصدر ذلك النهب المنظم سواء من خلال إندفاع الدول الأوروبية لوضع مناطق البترول فى الشرق الأوسط تحت سيطرتها من خلال الشركات الأجنبية التى تمكنت من تثبيت أقدامها فى العالم العربى أو زرع دولة اسرائيل لتدخل المنطقة بأثرها فى سلسلة من الصراعات المسلحة التى تقود إلى سباق تسلح تمتص به كل فوائدها البترولية وتقضى على أى طموحات فى تنمية إقتصادية عربية فعالة تمكن من الاستغلال الأمثل لتلك الثروات العربية لصالح شعوبها وحكوماتها.

من هنا وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر وإعلان أهدافها المتمثلة فى القضاء على الاستعمار وأعوانه ويزور نزع القومية العربية ورفع شعارات الوحدة الشاملة، استشعر الغرب بخطورة تلك الأهداف على مخططاته والتفت الأهداف والمصالح الغربية مع الصهيونية العالمية واسرائيل لتضع نهاية للمد القومى المتزايد والمتصاعد حتى نجحت فى غيبة الاستراتيجية العربية الموحدة والمخاطر غير المحسوبة للنظام المصرى والعربى، من توجيه ضربة قاسمة للمد الثورى وفكرة الوحدة والقومية العربية بالهزيمة العربية الساحقة عام ١٩٦٧.

من هنا كان من الضرورى التعمق فى قضية ذلك الصراع لوضع الصورة الكاملة أمام جيل التسعينات الذى لم يعاصر تلك الأحداث المؤلمة.

جذور الصراع العربي - الإسرائيلي
"مراحل زرع وبناء الدولة"

الفصل الأول

جذور الصراع العربي - الاسرائيلي
”مراحل زرع وبناء الدولة“

عندما توقف التراشق بالنيران وانتهت الجولة الاسرائيلية الثالثة عام ١٩٦٧ اكتمل للعرب سبعون عاماً من الصراع المرير ضد الصهيونية والاستعمار وقد انقضت الخمسون عاماً الأولى منها بين ٢٩ أغسطس ١٨٩٧ عندما عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا وحتى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ عند صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في صراع مستمر بين العرب أهل فلسطين الشرعيين وبين سلطات الانتداب البريطاني الضالعة مع الصهيونية في العمل على سلب أرضهم لإنشاء وطن قومي لليهود واقامة قاعدة استعمارية في قلب الأمة العربية.

هذا وقد تلى هذه الحقبة عشرون عاماً من الجهاد الدامي والحرب المستمرة وفي ظل كل السلبات التي يعاني منها النظام الاقليمي العربي فقد قاتل خلالها العرب واسرائيل ثلاث جولات كان أولها في صيف ١٩٤٨ حيث كانت غالبية دول العالم الكبرى بمعسكريه الشرقي والغربي إلى جانب اسرائيل ضد العرب.

ثم كانت الجولة الثانية في خريف ١٩٥٦ والتي كانت نتيجة تواطؤ غير مشروع بين اسرائيل وكل من بريطانيا وفرنسا.. حيث استخلصت القيادة السياسية في اسرائيل من تلك الجولة عدة نتائج كانت من أبرز المؤشرات على الاستراتيجية الاسرائيلية عند تخطيطها للجولة الثالثة في يونيو ١٩٦٧، لعل من أبرزها أن الدول العربية عاجزة عن القيام بعمليات حربية مشتركة ضد اسرائيل، وأن القوة العربية المؤثرة بين الجيوش العربية هي القوة المسلحة المصرية والتي لاتقارن بالقوة المؤثرة الاسرائيلية، وأن ادارة الجيش المصري لمعركته خلال الجولة الثانية يؤكد قصوره عن القيام بعمليات حربية عصرية متحركة، وأنه يصلح لحرب ثابتة ليس مكانها سيناء، مع ضرورة الاعتماد على حليف استراتيجي قوى «الولايات المتحدة الامريكية» لتهيئة المناخ الدولي لتقبل النتائج التي يحققها الصراع المسلح.. والجدير بالذكر هنا أن مجلس الحرب الاسرائيلي قد حدد في أعقاب جولة عام ١٩٥٦ الهدف السياسي العسكري لحرب عام ١٩٦٧ ضد العرب ليكون «تثبيت أركان دولة اسرائيل على الصعيد العالمي والإطار المحلي كخطوة مرحلية في الطريق لإنشاء دولة اسرائيل الكبرى».

وقد تحددت خطوات تنفيذ هذا الهدف ليكون إيقاع نكسة عتيقة بالدول العربية وبصفة خاصة مصر، وإيقاع هزيمة عسكرية مرهقة لكل القوات المسلحة العربية المتاخمة لاسرائيل تفقدها الثقة في النفس وثقة الشعوب العربية في فاعليتها كما توفر لاسرائيل مرحلة هدوء نسبي تستغلها في تنمية قدرات الدولة بمعدل عال دون معوقات، وتحقيق مكاسب اقليمية بإقامة عاصمة اسرائيل الكبرى في القدس، وتعديل بعض أجزاء الحدود

بما يوفر لاسرائيل أمناً قومياً أفضل، وتأمين الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس والحل السياسي للملائم لمشكلة فلسطين من وجهة نظر اسرائيل.

وبعد أن حددت اسرائيل للهدف وخططت تخطيطياً واستراتيجياً ناجحاً لوضع الهدف بكل مراحله موضع التنفيذ في غيبة استراتيجية عربية موحدة وفي ظل نزاعات وصراعات عربية.. يحدو بنا الآن التعرف على مراحل بناء الاستراتيجية الاسرائيلية وكيف نجحت في تنفيذ مخططاتها منذ سبعون عاماً مضت حتى ذلك الانحدار الشديد إلى هاربة ١٩٦٧.

جذور الصراع

إن الصراع العربي الاسرائيلي قد أصبح بأبعاده التي تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم أحد مشاكل العالم المعقدة، والتي تحتل مكان الصدارة بين مشاكل عالمنا المعاصر، وشغلت حيزاً ضخماً. يتناسب مع تعقد الصراع. من اهتمامات الأمم المتحدة والقوى العظمى والكبرى، ودول المنطقة ودول العالم الثالث إذ أن الصراع العربي الاسرائيلي لم يعد قاصراً على النزاع حول أرض فلسطين، ولكنه أصبح يتمثل في جولات سياسية تهدأ ثم تتور، وصراع اقتصادي يدور بين محاولة لغزو اقتصادي اسرائيلي، وحصار عربي لعزل القوة الاقتصادية الاسرائيلية المدعمة بقوة كبرى أو قوة عظمى تساندها منذ نشأتها، وجولات عسكرية متتالية أما أن تدور بدعوى الحدود الآمنة الاسرائيلية، أو لأسباب تزعمها الدولة الاسرائيلية تبغى منها تحقيق أهدافاً استراتيجية جديدة.

الحركة الصهيونية العالمية وبدء التسلل إلى فلسطين

أولاً: شعب يبحث عن أرض:

كان أول من دعى إلى تأسيس امبراطورية يهودية عالمية هو السير هنري فيلن في إنجلترا عام ١٧٦٦ في كتابه (نداء اليهود) ولكن لم تتخذ أى إجراءات للتنفيذ.

وقد سافر موسى حاييم مونتيفيورى إلى فلسطين عام ١٨٣٨ وطلب من والى مصر محمد على باشا الذى كانت فلسطين تحت حكمه فى ذلك الوقت أن يمنحه أرضاً بإيجار لمدة مائة أو مائة وخمسون سنة لإنشاء مستعمرات زراعية لليهود فى فلسطين، ولكن محمد على باشا رفض طلبه كما فشلوا بعد ذلك فى الاتفاق مع ولاية الأمور الأتراك وكان هدف إنشاء هذه المستعمرات أن يقيم فيها اليهود المضطهدين فى أنحاء العالم لانهم شعب بلا أرض، وبعد موت محمد على باشا استطاعوا شراء أول ضيعة لليهود بجوار يافا عام ١٨٥٥ وأنشأوا بها مستعمرة وتسمى الآن تكفيا، وعندما ضعفت الامبراطورية العثمانية فى نهاية القرن ١٩، قدم اليهود الرشاوى فسمح لهم بشراء قطعة أرض صغيرة بجوار مدينة صفد فأنشأوا بها مستعمرة روشيتا كما أنشأوا مستعمرة ثالثة بجوار مدينة الرملة وأسموها ريشون ليزيون.

وفى عام ١٨٨٢ تكونت فى روسيا (جمعية أحباء صهيون) وقامت بتوجيه طلائعها إلى فلسطين لإنشاء المستعمرات الزراعية والهدف من هذه المستعمرات هى ربط الانسان بالأرض حيث أن اليهود يميلون إلى التجارة وليس الزراعة مما جعلهم شعب بلا أرض، وخلال المدة من عام ١٨٨١ إلى عام ١٨٨٤ أنشأوا فى فلسطين تسع مستعمرات^(١) تحت الرعاية المادية والمعنوية للثرى اليهودى البريطانى البارون/ادموند روتشيلد.

وفى عام ١٨٩٦ أصدر هرتزل الصحفى النمساوى اليهودى كتابه (الدولة اليهودية)^(٢) وترك لأول مؤتمر لليهود تحديد مكان الدولة، وفى التاسع والعشرين من أغسطس ١٨٩٧ عقد أول مؤتمر لليهود فى مدينة بال بسويسرا بعد رفض الجالية اليهودية فى ميونيخ عقده فى مدينتهم كما عارض الكثير من اليهود عقد هذا المؤتمر^(٣)، وفى هذا المؤتمر بدأ البحث عن أرض لإنشاء الدولة اليهودية، بداية قام أوتوبورج بدراسة امكانية

(١) د. أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، دراسة فى الفكر التوسعى الصهيونى، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٦٨ ص ٣٤

(٢) Hertzle, Theoder, The Jewish State, New Yourk 1972, P. 89.

(٣) فايز صايغ، الاستعمار الاستيطانى فى فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٢، ص ٩ - ١٠.

توطين اليهود في جزيرة قبرص ثم عيله هرتزل ضمن لجنة لدراسة إمكانية الاستيطان في العريش حيث كانت بريطانيا قد عرضت عام ١٩٠١ على اليهود منطقة العريش لإقامة وطن قومي لهم فيها، ثم عادت وسحبت العرض، ولقد حاولت المنظمات الصهيونية عام ١٩٠٢ اقناع بريطانيا بمنحهم شبه جزيرة سيناء، وركز هرتزل في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني السادس في عام ١٩٠٣ على مباحثاته مع السياسي البريطاني جوزيف تشمبرلين بصدد مشروع الاستيطان اليهودي في شبه جزيرة سيناء ولكن بريطانيا لم تقبل، ومكثت البعثة اليهودية في سيناء نحو شهر وأتمت تقريرها في الاسماعيلية في ٢٦ مارس ١٩٠٣ واقترحت البعثة أن تمنح الحكومة المصرية هرتزل أو الشركة التي يؤسسها حق احتلال الأرض الكائنة شرق قناة السويس والتي يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق الحدود العثمانية وتضم هذه الحدود رقعة كبيرة من شبه جزيرة سيناء، كما تضم خليج السويس ومنطقة العقبة، وتحديد مدة الاحتلال لتكون ٩٩ عاماً ولا تخضع هذه الأراضي ولفترة خمس سنوات لأي ضرائب، وبعد استيفاء تلك المدة، تدفع الشركة ما يعادل نصف إيرادات السنوي وللشركة الحق في تجديد الإمتياز لمدة ٩٩ سنة أخرى^(١) وكانت البعثة الصهيونية قد اقترحت لحل مشكلة المياه في سيناء أن يؤخذ الزائد من مياه النيل في وقت الفيضان ويوصل من تحت القناة بسحارات إلى سيناء.

كما عرضت بريطانيا مشروعاً للاستيطان باسم مشروع شرق افريقيا (أوغندا أو كينيا حالياً) وقد نصح هرتزل المؤتمر الصهيوني السادس عام ١٩٠٣ بقبول العرض ووافق المؤتمر على الاقتراح بأغلبية ٢٩٠ صوتاً ضد ١٨٨ صوتاً، كما وافق نفس المؤتمر على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق فأرسلت اللجنة برئاسة أوتوربورج إلى هناك، وفي المؤتمر الصهيوني السابع أفادت اللجنة بعدم صلاحية المنطقة كما أن بريطانيا سحبت العرض، كما لم يوافق قادة يهود شرق أوروبا على رأي هرتزل بإنشاء الدولة اليهودية في أي من الأرجنتين أو قبرص أو العريش أو أوغندا، ولم يقع إختيار المنظمة الصهيونية على فلسطين إلا في سنة ١٩٠٥، وفي عام ١٩١٧ تمكن اليهود من الحصول على وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين عرفاناً بالجميل للعالم الكيميائي حاييم وايزمان عندما فر أثناء الحرب العالمية الأولى من ألمانيا وسلم بريطانيا اختراعه عن المواد المتفجرة، وكذلك عرفاناً بالجميل لما قام به الفيلق اليهودي في الحرب، وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى وهزمت ألمانيا وتركيا وأصبحت فلسطين خاضعة للحكم العسكري

(١) حدث هذا الحق للشركة وليس للحكومة.

البريطاني تمكن اليهود من الحصول على موافقة الكونجرس الأمريكي عام ١٩٢٢ على إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين. (وعد بلفور الملحق أ)، ومع أن وعد بلفور خطاب وليس وثيقة رسمية إلا أن اليهود استندوا على هذا الوعد سياسياً^(١) والمعروف أن وعد بلفور الذي وقع عام ١٩١٧ ولم يعلن إلا في عام ١٩٢٥ كانت له جوانب سرية عرف بعضها واعتقد أن هناك ما لم يعرف حتى الآن، ويجدر بنا أن نذكر أمراً هاماً وهو أنه عندما صدر وعد بلفور لم يكن اليهود يملكون من الأرض في فلسطين غير ٢٥٪ وقد جاء وعد بلفور من قبل الحكومة البريطانية مؤيداً إنشاء (وطن قومي يهودي) في فلسطين، فهذا التصريح لا يمس صراحة مصالح السكان الأصليين ولكن زعماء الصهيونية استغلوا هذا الوعد على أنه يعني إنشاء (دولة يهودية) بفلسطين بالتخلص من أهل البلاد لصالح سيادة الدولة اليهودية على فلسطين بأكملها، علماً بأن وعد بلفور نص صراحة على أنه (لن ينفذ أي عمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين)، وهذا النص تعمل بريطانيا على تنفيذه كما أن اليهود أغفلوه تماماً ووصل الخداع بهم إلى حد أنه جاء في مذكرة المجلس القومي اليهودي التي قدموها إلى ونستون تشرشل في مارس ١٩٢١ (لا يصح أبداً أن يشك أحد في نيتنا إنكار حقوق أي شعب آخر)، علماً بأن اليهود سبق أن تقدموا بخريطة توضح الوطن القومي اليهودي في فلسطين وما حولها في مذكرة قدمتها المنظمة الصهيونية في الثالث من فبراير ١٩١٩ إلى مؤتمر الصلح بباريس، ومن ذلك يتضح أن أطماع اليهود في فلسطين قد بدأت من وقت مبكر.

هذا وقد أصدرت عصبة الأمم في ٢٤ يوليو ١٩٢٢^(٢) صك الانتداب البريطاني على فلسطين والذي ينص في مادته الثانية - (تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء وطن قومي لليهود)^(٣) - ولكن لم يكن ذلك هو البداية فقد سبق أن قبل ذلك من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٢، أي قبل الانتداب البريطاني لحكومة عسكرية بريطانية.

كما عينت بريطانيا لتنفيذ وعد بلفور سير هيربرت صمويل اليهودي البريطاني عام ١٩٢٠ أول مندوب سامي لها في فلسطين الذي قام بتهيئة البلاد لتحقيق هدف الصهيونية وذلك بتعيين كبار الموظفين الإداريين من اليهود وإكراه الفلاحين الفلسطينيين على دفع

(١) عبدالوهاب الكيلاني، تاريخ فلسطين الحديث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٠٢.

(٢) Parlimentory. Debates, House of lords, vol, 44, Col, 1062, 20th April 1921 m

(٣) ملف وثائق فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات، وثيقة رقم ١٠١.

ضرائب باهظة حتى يتركوا الأرض، كما منح الصندوق القومي لليهود في الفترة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٥ مساحة من الأرض قدرها ٢٦٠ ألف دونم أي حوالي ٦٥ ألف فدان من أملاك أصحاب الأراضي الفلسطينيين بالخارج، كما لجأ اليهود إلى الحصول على الأرض إما بالاغراء المادي أو الإرهاب، وكما هو ثابت من التعداد الذي قامت به إنجلترا في ٣١ ديسمبر ١٩٢٢ في بداية الانتداب انه كان في فلسطين ٧٥٧ ألف نسمة منهم ٦٦٣ ألفاً من العرب (٥٩٠ ألف عرب مسلمون، ٧٣ ألف عرب مسيحيون) و٨٣ ألف يهودي، أي أنه كان في فلسطين عدد بدء الانتداب ٨٨٪ من السكان العرب و ١١٪ من اليهود. كما تمكن اليهود حتى عام ١٩٢٧ بمعاونة بريطانية من انشاء ٩٦ مستوطنة وبلغت ملكيتهم ٩٠٣ ألف دونم أي ٢٦٦ ألف فدان.

وعلى أثر قيام ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ ضد الوجود اليهودي، أوفدت بريطانيا لجنة بيل الملكية عام ١٩٣٧ للتحقيق في أسباب الصراع، وقد اقترحت هذه اللجنة كحل لمشكلة فلسطين تقسيمها إلى ثلاث مناطق: دولة يهودية - دولة عربية - منطقة انتداب دائم تشمل الأماكن المقدسة، وكان هذا هو أول تفكير في تقسيم فلسطين، وبما يخدم المخطط الصهيوني.

وفي السابع عشر من مايو ١٩٣٩ أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الذي عدلت فيه نهائياً عن تقسيم فلسطين وحددت عدد اليهود الذي يسمح لهم بالهجرة إلى فلسطين خلال الخمس سنوات التالية بعدد ٧٥ ألف نسمة على ألا يسمح بعد هذه الفترة بأى هجرة لليهود إلى فلسطين ما لم يأذن لهم العرب بذلك، وتضمن الكتاب الأبيض (أن الحكومة البريطانية قد تبنت سياسة التقسيم وأن حكومة صاحب الجلالة تعلن - حتى تزيل أى شكوك انها لا تتبلى أى سياسة ترمى لجعل فلسطين دولة يهودية - ذلك أن هذا يعد منافياً لالتزامها تجاه العرب بمقتضى صك الانتداب، إذ أن هدف الحكومة البريطانية هو خلق دولة مستقلة خلال عشر سنوات يمكن فيها تأمين الحقوق الأساسية لكل من العرب واليهود وستكون الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي إلقاء مسئولية الإدارة الحكومية على عاتق كل من اليهود والعرب وفقاً لنسبتهم العددية).

كما قررت بريطانيا في هذا الكتاب وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين (ذلك لأن الحكومة لا تستطيع أن ترى في وثيقة الانتداب أى دليل على أن الهجرة يجب أن تستمر إلى الأبد)، وقررت بريطانيا (ألا تسمح باتساع الوطن اليهودي عن طريق قبول مزيد من المهاجرين إلا لو قبل العرب ذلك وعليه فان حجم الهجرة الكلى سيحدد خلال الخمس

سنوات التالية بـ ٧٥ ألف مهاجر مما يجعل العدد الكلي لليهود في فلسطين حوالى ثلث اجمالى عدد السكان وبعد نهاية السنوات الخمس لن يسمح بالمزيد من الهجرة فى حالة رفض العرب ذلك)، كما قررت بريطانيا رفض المزيد من عملية تحويل ملكية الأرض فى بعض المناطق وعملت على تقييدها فى مناطق أخرى، وعلى هذا فعندما صدر وعد بلفور كان حق العرب فيه واضحاً وأخذ اليهود حقهم وجزءاً كبيراً من حقوق العرب ولكن العرب لضعفهم لم يستطيعوا أن يحصلوا على شيء، لقد كان وعد بلفور خطاب ولكنه استغل كوثيقة سياسية ملزمة لتحقيق حلم اليهود فى قيام دولة يهودية لهم بفلسطين. والكتاب الأبيض أصدرته بريطانيا للتهدئة من الشعور العربى المتزايد ضدها.

وقد أصدر المندوب السامى البريطانى فى فلسطين فى ٢٨ فبراير ١٩٤٠ قانون (تحويل ملكية الأرض) الذى يقسم فلسطين إلى ثلاث مناطق المنطقة (أ) تمثل ٦٤ ٪ من مساحة فلسطين وهذه حظر فيها نقل ملكية الأرض لغير العرب الفلسطينيين والمنطقة «ب» تمثل ٣١ ٪ من المساحة أبيع فيها انتقال الملكية فى ظروف معينة والمنطقة «ج» وتمثل ٥ ٪ بقيت منطقة حرة.

وبعد أن عاون اليهود الرئيس ترومان فى الانتخابات تمكنوا من الحصول فى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٤٥ على قرار الاجماع من الكونجرس الأمريكى بتأييد فكرة انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وعلى أثر ذلك تشكلت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين لدراسة النزاع بين العرب واليهود وقدمت اللجنة فى ٣١ اغسطس ١٩٤٧ مشروع التقسيم الذى ينص على أن (٥٦ ٪ من مساحة البلاد لاقامة دولة يهودية، ٤٣ ٪ من مساحة البلاد لاقامة دولة عربية، اما القدس وما يحيط بها وتمثل ٠,٦٥ ٪ فتكون قطاعاً دولياً تديره الأمم المتحدة)، وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٨١ الذى ينص على تقسيم فلسطين، ويلاحظ أن ترجفى لى المشهور بميوله الصهيونية كان هو الأمين العام للأمم المتحدة، ولقد صوتت امريكا وروسيا وفرنسا لصالح قرار التقسيم وصدر القرار بأغلبية ٣٣ صوتاً وامتناع ٢٠ عن التصويت منهم بريطانيا حرصاً على مصالحها فى الشرق الأوسط.^(١) وعندما صدر قرار التقسيم كان لليهود ٦,٥ ٪ من أرض فلسطين، ولقد صدر قرار التقسيم من الجمعية العامة ولم يصدر من مجلس الأمن، فهو يعتبر بهذه الصفة توصية وليس قرار واجب التنفيذ، ولقد أعيد التصويت على القرار لثالث مرة بعد أن سقط مرتين وقد أثار لورنس سميث عضو الكونجرس الأمريكى اسلوب الضغط الذى اتبع لاصدار القرار فقال: «وكانت هذه البلدان الثلاث قد عارضت

(١) خريطة «ص ١٥، توضح مشروع الأمم المتحدة للتقسيم بين العرب وإسرائيل عام ١٩٤٧.

التقسيم فيما مضى... وقد تمت الضغوط على يد مندوبنا ورجالنا الرسميين وبعض المواطنين الأمريكيين وكان هذا العمل مما يندى له الجبين،^(١)

هذا وقد أعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين في الساعة الثانية عشر من منتصف ليل ١٤/١٥ مايو ١٩٤٨ وبعد دقيقة واحدة أعلن بن جوريون قيام دولة اسرائيل ثم أعلنت أمريكا (ترومان) اعترافاً باسرائيل وبعدها بعشر دقائق اعترفت روسيا باسرائيل وكان أول سفيرين لاسرائيل في العالم هما ابا ايان سفيرها في واشنطن وجولدا مائير سفيرتها في موسكو.

وفي عام ١٩٤٩ وقع اتفاق لوزان تعهدت فيه اسرائيل بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويض من لا يرغب في العودة، وعلى هذا الأساس قبلت اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة في مايو ١٩٤٩، ولكنها لم تسمح أبداً بعودة اللاجئين، وفي عام ١٩٥٠ صدر البيان الثلاثي الذي تضمن فيه كل من إنجلترا وروسيا وفرنسا الحدود القائمة بين دول المنطقة في الشرق الأوسط، وفي مقال نشر في صحيفة «ها آرتس» في العشرين من سبتمبر ١٩٥١ بعد صدور البيان الثلاثي جاء فيه «أن اسرائيل قد تم تعيينها لتقوم بدور الحرس الذي يمكن الاعتماد عليه في معاقبة دولة أو عدة دول من جيرانها يتجاوز سوء تصرفاتهم تجاه الغرب - الحدود المسموح بها».

وقد صدر في اسرائيل قانون المناطق المهجورة سنة ١٩٤٩ وبهذا القانون تستطيع السلطات أن تغلق أي منطقة لأغراض الأمن ويمنع ملاكها العرب من دخولها وبعد ذلك يعلن أنها مهجورة وغير مزروعة وصدر قانون آخر عام ١٩٤٩ لاستغلال الأراضي غير المزروعة كما صدر قانون ملكية الغائب عام ١٩٥٠ وقانون اكتساب الأراضي عام ١٩٥٣ وبذلك يمكن الاستيلاء على الأراضي المهجورة وغير المزروعة والتي يغيب مالكيها وتسليمها لآخرين وهم عادة من اليهود فقط على أن يعمل فيها اليهود، كما صدر قانون في ٥ يوليو ١٩٥٠ (قانون العودة) وهو واحد من أهم القوانين للتفرقة الاسرائيلي، فهو يمنح صفة المواطن تلقائياً لأي يهودي عند وصوله لاسرائيل (جنسية مزدوجة) حتى لو كان لم يطأ أرضها من قبل وهذا الحق مرفوض بالنسبة للعربي الفلسطيني المولد والذي نشأ في فلسطين ويرغب في العودة إلى وطنه، كذلك حرم أعداد كبيرة من العرب الذين يعيشون في اسرائيل من حق الحصول على الجنسية، لانه وضع لها شروط صعبة وتركت في النهاية لقرار وزير الداخلية الاسرائيلي كذلك فان أولادهم بالرغم من ولادتهم في

(١) مضابط الكونجرس الأمريكي في ١٨ ديسمبر ١٩٤٧، ص ١٩٧٦.

اسرائيل إلا أنهم ليس لهم الحق في الجنسية الاسرائيلية، ولكن يحصلون على الإقامة الدائمة وهذا يتيح لهم السفر خارج اسرائيل لفترة محدودة ولو تأخر ٢٤ ساعة في الخارج فانه يحرم من حق العودة إلى اسرائيل نهائياً.

نخلص من ذلك ان اليهود شعب لم يكن له أرض ووقع اختيارهم على فلسطين ليقموا عليها من بين أماكن عديدة كانت مطروحة وقتها، ثم بدأوا يستولون على الأرض بشتى الطرق في فلسطين واستغلوا وعد بلفور وعاونهم الانجليز أثناء الانتداب، كما أن اليهود حصلوا على التأييد الامريكى أيضاً، ثم صدر قرار التقسيم عام ١٩٤٧ وبعد استيلائهم على فلسطين أصدروا عدة قوانين جائرة بهدف الاستيلاء على الأرض ظلماً ومنع الجنسية عن أصحاب الأرض بل ومنع عودتهم إلى بلادهم وأراضيهم.

ثانياً: بدء التسلل إلى فلسطين:

حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ظلت الاحلام اليهودية المتعلقة بفلسطين تنحصر في العامل الدينى حيث كان هيكى سليمان وظلت الأقلية اليهودية الضئيلة في فلسطين على مدى قرون طويلة تعتمد في حياتها على معونات ومساعدة أغنياء اليهود في اوروبا. وفي الوقت الذى كانت اوروبا وشعوبها تشعر بأن اليهود هم طبقة منعزلة تعيش حياتها في مجتمعات مخلقة أو ما تسمى «جيتو» GHETTO ويتركز أكبر عدد منهم في روسيا القيصرية وشرق اوروبا الذين بدأوا ينادون بشعورهم بمعاداة السامية في ثمانينات القرن التاسع عشر (١٨٨٠) وان مواجهة هذا الاضطهاد لن يتيسر إلا بإيجاد وطن قومى يهودى، وكان أول من نادى بالقومية اليهودية روسى يدين باليهودية هو «ليون بنسكر» وفي عام ١٨٨٢ كان تيودور هرتزل^(١) الصحفي النمساوى اليهودى هو أول قائد للحركة الصهيونية العالمية، فقد ألف كتاب الدولة اليهودية THE JEWISH STATE، ودعى إلى أول مؤتمر صهيونى عقد في «بازل» عام ١٨٩٧ في سويسرا، وكون المنظمة الصهيونية العالمية، WORLD ZIONIST ORGANISATION، وقد كان قرار المؤتمر يتخلص في «أن هدف الصهيونية هو اقامة وطن قومى لليهود في فلسطين يضمنه القانون العام، وقد فشل هرتزل في الحصول على اذن الحكومة العثمانية لإنشاء شركة لتوطين اليهود في فلسطين، ومع هذا فقد استمرت حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين تحت اشراف المنظمة الصهيونية العالمية حتى وصل عدد اليهود في فلسطين مع نهاية الحرب العالمية الأولى حوالى ٥٥ ألف فرد.

(١) اسماعيل أحمد باغى، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ للنشر، الرياض في ١٩٨٢، ص ٤٣.

هذا وقد لعب د. حاييم وايزمان^(١) العالم الكيمائي البريطاني دوراً هاماً في الضغط على الحكومة البريطانية وإيهامها أن فلسطين تحت الحكم اليهودي سوف يدعم الوزن الاستراتيجي البريطاني في الشرق الأوسط، ويؤمن طرق الاقتراب نحو قناة السويس بالإضافة إلى رغبة بريطانيا في إيقاف تدويل فلسطين طبقاً للقرارات السرية لمؤتمر «سايكس بيكو» مع فرنسا، وبالتالي انفراد بريطانيا بفلسطين وفي ضوء ذلك وفي ٢ نوفمبر ١٩١٧ كتب وزير الخارجية البريطانية «آرثر بلفور» كتاباً رسمياً إلى لورد ليونيل روتشيلد عرف فيما بعد «بوعد بلفور»^(٢) وفيه نص على إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين (الملحق رقم أ) The Establishment Palestine of A National Home For The Jewish people وقد حالت ظروف الاستعمار في المشرق والمغرب العربي دون التأثير في الحركة الصهيونية العالمية، وبينما كانت مراكز القومية العربية في مصر والمشرق العربي «سوريا والعراق» لها نشاطها السياسي إلا أن أكثر البلاد العربية امتلاكاً لحرية الحركة في ذلك الوقت كانت بلاد الحجاز تحت رئاسة «الشريف حسين» الذي ارتضت الزعامات السياسية في المشرق العربي أن يمثلها في أي مفاوضات أو محادثات مع بريطانيا العظمى، وإن كان القوميون في العراق قد أعلنوا أن المفاوضات مع بريطانيا يمكن أن تبدأ بعد أن تعطي بريطانيا تعهداً كاملاً بوقف وعد بلفور. وتبادل الشريف حسين مع سير^(٣) «هنري ماكماهون» المندوب السامي البريطاني في مصر عشر رسائل بدأت برسالة الشريف حسين في ١٥ يوليو ١٩١٥ التي ضمنها المطالب العربية، وحدد فيها حدود البلاد العربية في المشرق العربي من قطنة «التركية» حتى الحدود الإيرانية، ومن الشرق بالخليج العربي والأراضي الإيرانية ومن الجنوب بالمحيط الهندي، ومن الغرب البحر الأحمر والبحر المتوسط، وطالب باعتراف بريطانيا باستقلال منطقة المشرق العربي.

وبالرغم من أن المندوب السامي البريطاني كانت له - في رده على شريف مكة بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩١٥ - بعض التحفظات مثل منطقة قطنة والاسكندرونة، والمنطقة الغربية من سوريا إلى الغرب من منطقة دمشق وحمص وحماة باعتبارها منطقة تهم فرنسا الحليفة، وطالب بالوجود البريطاني في بغداد والبصرة، وقد قبل الشريف حسين استثناء منطقة قطنة التركية والوجود البريطاني في بغداد والبصرة، ولكنه رفض باقي المطالب البريطانية، واتفق الطرفان على عدم الإشارة إلى هذه التسويات حتى نهاية

(١) Weiz Mann, Chaim, Trail & error, An autobiography, Hamilton. London., 1949 P. 121

(٢) ملف وثائق فلسطين، الجزء الأول، الهيئة العامة للاستعلامات وزارة الإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦٩، وثيقة رقم ٧٢.

(٣) نفولا لدر، مكنا ضاعت فلسطين... ومكنا نعد، دار الطليعة بيروت ١٩ - ٢٢

الحرب العالمية الأولى، ومن الواضح أنه لم يرد أى مبادرة عن فلسطين وإنشاء وطن قومي يهودى بها، وبناء على تأكيدات ماكماهون بدأت المقاومة العربية للحكم العثماني والتي كان لها تأثيراً عسكرياً كبيراً بإجبار القيادة التركية على دعم حامياتها بالدول العربية التي تحتلها، وفي نفس الوقت قامت بتأمين جانب القوات البريطانية عند تقدمها في فلسطين وسوريا، ومنعت تركيا وحليفاتها ألمانيا من إنشاء قواعد على الأراضي العربية تحت السيطرة العثمانية لقفل البحر الأحمر والبحر المتوسط.

■ اتفاق الدول الكبرى والانتداب البريطاني:

وقعت الحكومتان البريطانية والفرنسية اتفاقية سايكس بيكو السرية في ١٦ مايو ١٩١٦ والتي أقتسمت بينها الأراضي العربية، وتعارضت مع تعهدات ماكماهون، وفي نفس الوقت لم يعلم بها الشريف حسين إلا بعد عام ونصف عندما نشرت الثورة البلشفية في روسيا الوثائق والاتفاقات السرية للحرب في ديسمبر ١٩١٧، وسرعان ما بعث السيد «ريجنالد دوينجت»، المندوب السامي الجديد في مصر رسالتين إلى الشريف حسين «في أوائل عام ١٩١٨» يؤكد فيها الوعود والتعهدات البريطانية للعرب مؤكداً ان اتفاقية سايكس بيكو هي اتفاقية رسمية بين الدولتين، وذلك بالرغم من صدور وعد بلفور تقريباً في نفس التوقيت (٢ نوفمبر ١٩١٧)، والذي بصده أرسلت بريطانيا «الكوماندو دافيد جورج هوجارت» إلى الشريف حسين لشرح مضمون هذا الوعد، موضحاً أنه لن يحدث في فلسطين ما يسىء بالحقوق المدنية أو الدينية للعرب، وان الوجود اليهودي في فلسطين سيسمح به فقط إلى الحد الذي لا ينتقص من الحرية السياسية أو الاقتصادية للسكان العرب، ولم يتوقف الأمر لمجرد تصديق العرب لوعود بريطانيا، بل ان الشريف حسين أعلن ترحيبه باليهود الذين ينوون الهجرة والاقامة بفلسطين أو أى أرض عربية أخرى^(١) طالما أن هذه الأراضي ستظل تحت الحكم العربي، هذا بالإضافة إلى ان وفد صهيوني يرأسه د. حاييم وايزمان زار القاهرة وفلسطين في نفس الشهر لكسب صداقة العرب ولكي ينفي أى مخاوف عربية من قيام قوة سياسية يهودية على أرض فلسطين.

هذا وقد شهد عام ١٩١٨ أحداثاً عديدة تخص مشكلة فلسطين أخصها في الآتي، لعل أبرزها تجديد قوة عربية كبيرة في فلسطين لتكوين جيش الشريف حسين لتحرير الأرض العربية من الحكم العثماني، وصدر بيان في القاهرة وقعه سبعة ممثلين للأمة

(١) نشر مقال بهذا الخصوص في «صحيفة القبلة» الرسمية في ٢٣ مارس ١٩١٨.

العربية بعد صحوة عربية تعبر عن القلق العربي من السياسة البريطانية، وانتهى البيان إلى أن «بريطانيا ليست لها حرية التصرف في فلسطين دون إعتبار لرغبات ومصالح سكان أرض فلسطين من العرب».

كما صدر بلاغ رسمي يتناول أهداف السياسة البريطانية - الفرنسية، أصدرته الحكومتان وأذاعته على وكالات الأنباء، ووزع على جميع دول المشرق العربي، والذي يؤكد على تحرير دول وشعوب المنطقة من براثن الاستعمار العثماني.

وقد أدى هذا البلاغ إلى تهدئة الشعوب العربية وإلى إعتبار أن وعد بلفور واتفاقية سايكس بيكو قد زالت خطورتها وتولد لدى العرب انطباع بقرب مولد دولة عربية تضم فلسطين وبنهاية الحرب العالمية الأولى عقد مؤتمر باريس للسلام في عام ١٩١٩^(١) والذي تناول قضية فلسطين وحضره وفد صهيوني ضم أعضاء بارزين من عدة دول طالبوا بالوفاء بالوعد البريطاني الذي أعلن خلال مدة الحرب، بالإضافة إلى أن فلسطين اليهودية يمكنها أن تحقق آمال وأحلام اليهود في كل مكان، علاوة على أن رأس المال والتقدم الصناعي اليهودي يمكنهما المساعدة على تقدم فلسطين المتخلفة لصالح العرب جميعاً، وقد طالب الوفد الصهيوني المؤتمر بأن تتضمن قرارات المؤتمر التأكيد على وعد بلفور بإنشاء الوطن اليهودي، مع عدم الاستناد إلى حق تقرير المصير لسكان فلسطين (نتيجة لأن نسبة اليهود لا تتعدى ١٠٪) حتى يتحقق لليهود الأغلبية، واستبعاد دمج فلسطين ضمن دولة عربية، أو اعتبارها منطقة دولية ويقبل فقط وضعها تحت الانتداب البريطاني، وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين دون قيود، مع الموافقة على إنشاء لجنة يهودية لفلسطين، تمثل اليهود في فلسطين وخارجها.

وبناء على المخطط الصهيوني التي تتضح معالمه من مطالب وفده في مؤتمر باريس، فقد حرص الصهاينة على بقاء الانتداب البريطاني، مع استمرار حملات الهجرة الكثيفة حتى يتحقق لهم الأغلبية العددية داخل فلسطين، ثم بعد ذلك يبدأ المخطط في تنفيذ الهدف الاستراتيجي المرحلي التالي، وهو المطالبة والقتال من أجل استقلال فلسطين لتصبح دولة تجمع يهود العالم.

(١) الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠

■ الهجرة اليهودية إلى فلسطين:

كانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ بدايتها الكثيفة سبباً في المصادمات العربية - اليهودية، ومن هنا فقد حرصت المصادر اليهودية على إخفاء الأعداد المهاجرة بالإضافة إلى ما ساد المسرح الأوروبي من قلق في الثلاثينات بعد وصول هتلر إلى السلطة في ألمانيا النازية وزيادة الهجرة اليهودية من وسط وشرق أوروبا حيث يتمركز فيها أكبر تجمعات يهودية في العالم في ذلك الوقت، وتدل الإحصاءات على زيادة عدد اليهود في فلسطين من ٥٥ ألف في أواخر الحرب العالمية الأولى إلى ٤٥٠ ألف في عام ١٩٣٦ والذي أصبح يمثل ٣٠٪ من إجمالي سكان فلسطين، وانتقل حوالي ٤٠٠ مليون دولار في هذه الفترة الزمنية إلى يهود فلسطين للضغط على العرب وشراء الأراضي الزراعية ويتراوح حجم الزيادة في ملكية اليهود للأراضي من ٥٩٤ دونم عام ١٩٢٢ إلى ١,٥٣٣,٠٠٠ (مليون وخمسمائة وثلاثة وثلاثون ألف) دونم عام ١٩٣٩^(١).

■ الانتداب البريطاني وسياسته لتحقيق المخطط الصهيوني^(٢)

عاون الانتداب البريطاني المخطط الصهيوني على استكمال وتحقيق أهدافه بأساليب عديدة أهمها:

تقنين «وعد بلفور» وتحوله من مجرد كلمات مكتوبة في خطاب موجه من وزير الخارجية البريطانية إلى «لورد روتشيلد» إلى جزء من اتفاقية الانتداب الموقعة بين عصبة الأمم «الهيئة الدولية» في ذلك الوقت وبريطانيا وبذلك حصلت الصهيونية على أول اعتراف أو تعهد دولي يقر الصلات التاريخية بين اليهود وفلسطين، وبالتالي حقهم في إقامة وطن قومي فيها National Home وأصبحت هذه الاتفاقية دعماً دولياً للمطالب الصهيونية.

كذلك سمح الانتداب البريطاني بالهجرة اليهودية الجماعية وغير الجماعية الشرعية وغير الشرعية دون إعلان لعدد المهاجرين خداعاً للعرب لعدم ثورتهم، وسمح أيضاً بإنشاء «الوكالة اليهودية» Jewish Agency التي أصبحت مسئولة عن كل ما يخص اليهود في فلسطين وخارجها مثل الهجرة والزراعة والتعليم، واعتبرت اللغة العبرية لغة رسمية

(١) حاييم وايزمان «التجربة والخطأ» هاميش هامتون، لندن ١٩٤٩، ص ٤٦٥

(٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى حتى عام ١٩٤٦، وثيقة

رقم ٢٧، القاهرة ١٩٥٧، ص ١٢٨ - ١٣٧.

شأنها في ذلك شأن اللغة العربية باعتبارها لغة السكان، واللغة الانجليزية وهي لغة حكومة الانتداب، وقد تهيأ للوكالة اليهودية بذلك كل مقومات الدولة من جمعية عمومية منتخبة ومجلس أعلى وما تبعه من أجهزة تخصصية للإدارة، مما جعلها تشبه دولة داخل دولة Quasi Governmental Function أو ما يشبه الحكم الذاتي، الأمر الذي جعل هذه الوكالة تتحول بمنتهى السهولة واليسر إلى جهاز حكومي لدولة إسرائيل عند إعلانها.

كما تمكن اليهود من امتلاك الأراضي إما بالشراء من عرب فلسطين أو بانتزاعها بالقوة أحياناً أخرى أو بصور قرار بالإخلاء من سلطة الانتداب بحجة أن هذه الأراضي ملك للدولة استناداً إلى وثائق الدولة العثمانية.

هذا وقد أصبحت بلدان الأمة العربية بعد تقسيمها بين الاستعمار البريطاني والفرنسي غير قادرة على التدخل لحماية فلسطين من هذا الخطر الصهيوني، وإن كانت قد أجمعت على ضرورة الوقوف في وجه الصهيونية ومخططاتها.

كذلك فشل العرب في فلسطين في إيجاد نوع من الوحدة الوطنية، إذ بينما نادى مفتي القدس (محمد أمين الحسيني) بمقاطعة حكومة الانتداب، لم يتفق معه رجب النشاشيبي عمدة القدس، وطالب بسياسة أكثر اعتدالاً، وعندما نظم العرب ثورتهم الشاملة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ألقت السلطات البريطانية القبض على أعضاء اللجنة العربية العليا، وأجبرت المفتي وبعض الزعامات الأخرى على ترك البلاد، وبذلك أصبحت الغالبية العربية التي وصل تعدادها إلى ما يقرب من المليون دون قيادة أو زعامة، ودون سياسة أو استراتيجية عمل واحدة على عكس ما يدور على الجانب الصهيوني من تحديد الغاية القومية في إطار مصلحة مشتركة يجتمع عليها يهود فلسطين واليهود خارجها، ويعملون باستراتيجية واحدة، تحدد الأهداف، وتوحد أسلوب العمل، مع بذل الجهود المشتركة لكسب الرأي العام العالمي، وفي الدول الأوروبية بصفة خاصة، مع التركيز على وسائل الاعلام وأجهزة صناعة القرار في دول العالم المتقدم، وبذلك فقد العرب كثيراً من شرعية قضيتهم حيث لم يبدأوا في الاهتمام عالمياً بالقضية الفلسطينية حتى عام ١٩٣٦ م عندما بدأ عرب فلسطين في الاتصال بالدول العربية المجاورة، التي أحست بخطر التهديد الصهيوني ليس لفلسطين وحدها ولكن للدول العربية جميعاً.

وبدأت الدول العربية في الاهتمام بالقضية الفلسطينية ومساعدة عرب فلسطين، وبدأت بريطانيا منذ عام ١٩٢٦ ومع الأزمات التي تخيم على المسرح الأوروبي ومن منطلق حفاظها على العلاقات الطيبة مع العرب تعطى للدول العربية الحق في المشاركة

لحل قضية عرب فلسطين، متبعة في ذلك سياسة تهدئة العرب بصفة عامة وأصدرت مذكرات تشرشل Churchill Memorandum، التى لم تنكر وعد بلفور، ولكنها انكرت ان سياسة بريطانيا تهدف إلى إنهاء أو إخضاع عرب فلسطين، وانكار لغتهم وثقافتهم ودينهم، بل ان بريطانيا رأت ان الوجود العربى قائم فى فلسطين إلى جانب الوجود اليهودى، كما أعلنت ضرورة تحديد الهجرة اليهودية منعاً لاستيعاب الأرض الفلسطينية، وانطلاقاً من ان الهجرة يجب ألا تسبب فى حرمان سكان فلسطين من العمل والكسب، واستندت فى هذا إلى قرار المؤتمر الصهيونى عام ١٩٢١ الذى نص على ان السكان اليهود يعيشون مع السكان العرب فى ظل الوحدة والاحترام المتبادل ويتعاون الطرفان معاً حتى يكون للوطن القومى مجتمعه المزدهر، ومع تصاعد الثورة العربية بفلسطين بدأت بريطانيا فى إرسال وفوداً رسمية إلى فلسطين لإيجاد حل للمشكلة، وقد اقترحت هذه اللجان المتتالية فى نهاية الأمر تقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة عربية ودولة يهودية مع بقاء سيطرة بريطانيا على الأماكن المقدسة، وقد أثار اقتراح التقسيم العرب ورفضوا هذا الاقتراح رفضاً كاملاً، بينما أدى هذا الاقتراح إلى انقسام الرأى فى الدوائر الصهيونية وانتهى هذا الخلاف بإقرار المؤتمر الصهيونى عام ١٩٣٧ بقبول التقسيم بشرط أن يكون للوطن اليهودى الاتساع الكافى.

■ مؤتمر لندن ١٩٣٩ :

دعت بريطانيا إلى مؤتمر لندن فى مارس ١٩٣٩ والذى حضره ممثلوا عرب فلسطين أعضاء (اللجنة العربية العليا، وممثلوا مجموعة النشاشيبي)، وممثلوا الدول العربية (مصر، العراق، شرق الاردن، السعودية، اليمن) وممثلوا الوكالة اليهودية، وكان هذا المؤتمر هو أول اجراء يتم على مستوى الدول لبحث المشكلة الفلسطينية، ولكن المؤتمر انتهى بالفشل وأصدرت بريطانيا فى اعقابها «ورقة بيضاء» أوضحت فيها استمرار بريطانيا فى الانتداب على فلسطين لمدة عشرة سنوات أخرى، وإذا أمكن للعرب واليهود خلال هذه الفترة ان يصلوا إلى اتفاق مشترك، فان الانتداب البريطانى يعطى لهم فرصة أكبر للاشتراك فى الحكم والادارة، وتعلن خلالها فلسطين دولة مستقلة، وإذا لم يتيسر ذلك يؤجل الاستقلال. والسماح بهجرة ٧٥ ألف يهودى إلى فلسطين خلال خمس سنوات، أما الهجرة بعد ذلك فتتم بالاتفاق مع العرب، مع السماح ببيع الأراضى لليهود فى بعض الأماكن ويحظر بيعها لهم فى أماكن أخرى، وقد رفضت اللجنة العليا ومعظم الدول العربية سياسة بريطانيا التى تضمنتها الورقة البيضاء، بينما قبلتها مجموعة النشاشيبي

الأردن، وأيضاً رفضتها الوكالة اليهودية، وقررت اللجنة العربية العليا، والوكالة اليهودية اللجوء إلى العنف لتحقيق كل منها لأهدافها حتى بداية الحرب العالمية الثانية، كانت الصهيونية تقتصر مطالبها على إيواء اليهود، National Home، ولكن بعد أن بدأت الحرب وبدأ ذبوع اضطهاد النازية لليهود، بدأت هذه الدوائر تكشف النقاب عن أهدافها الحقيقية مستغلة ما اكتسبه اليهود من العطف.

■ مؤتمر بلتيمور:

في مايو ١٩٤٢، عقدت اللجنة الأمريكية اليهودية مؤتمر يمثل وجهة النظر الصهيونية وأعلنت عما يسمى «برنامج بلتيمور» والذي تضمن الآتي:

«ان المؤتمر يعلن ان النظام العالمي الجديد والذي يعقب النصر، لا يمكن ان يقوم على أساس السلام، والعدل، والمساواة، ما لم يمكن الوصول إلى حل مشكلة الوطن اليهودي، ويحث المؤتمر فتح أبواب الهجرة اليهودية لفلسطين وتتولى الوكالة اليهودية السيطرة على هذه الهجرات، وتكون لها السلطة الكافية لإقامة الدولة بما في ذلك تنمية الموارد باستصلاح وزراعة الأراضي الخالية، وتكون فلسطين دولة يهودية تتكامل في إطار دول العالم الديمقراطي، عندئذ فقط يمكن اصلاح الخطأ التاريخي القديم، وقد استخدم بن جوريون هذا البرنامج بنجاح سواء مع سلطات الانتداب الانجليزية أو مع يهود فلسطين إلى الحد الذي تمكن به بن جوريون خلال انتخابات عام ١٩٤٤ للجمعية اليهودية الرابعة من حصول حزبه الماباي Mapai، على نسبة ٦٦٪ من أصوات الناخبين، محققاً انتصاراً على طائفتين من اليهود، الطائفة الأولى هي طائفة اليهود المتطرفين دينياً Agudat Lsrael، والطائفة الثانية هم بعض اليهود الشيوعيون واليهود غير الصهيونيين والذين يخشون الاندفاع نحو القومية اليهودية والدولة اليهودية وما تؤدي إليه من صدامات.

ثالثاً: الاستعمار الاستيطاني:

نشأت الجماعات اليهودية في فلسطين نتيجة هجرات فردية، إما لأسباب دينية مثل مجيء رجال الدين للتعبد، أو هرباً من الاضطهاد الذي لاقاه اليهود في أوروبا، وكان عدد اليهود في فلسطين عام ١٨٣٩ حوالي ستة آلاف يهودي في مقابل ٣٠٠ ألف عربي، أي أن نسبتهم لم تزيد عن ٢٪، وكانوا يقيمون أساساً في المدن المقدسة (القدس - الخليل -

طبرية - صفد) وفي ذلك الوقت تقبلهم عرب فلسطين بروح السماحة الاسلامية في معاملة الأديان الأخرى.

وقد كانت الهجرة إلى فلسطين من ١٨٨٢ (بعد اغتيال قيصر روسيا واتهام اليهود باغتياله) وحتى قرب نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ بمتوسط ١٤٠٠ مهاجراً سنوياً ارتفعت على يد الانتداب البريطاني إلى ١٦,٢٠٠ مهاجراً سنوياً ووصل عددهم في عام ١٩٢٨ إلى ١٥٠ ألف يهودي وبعد هروبهم من حكم النازي في ألمانيا وصل عددهم في فلسطين عام ١٩٣٥ إلى ٣٥٥ ألف وأصبحوا يمثلون ٢٣ ٪ من السكان.

كما بدأت الهجرة تأخذ شكلاً منتظماً إلى فلسطين ولو أنها كانت تمثل جزءاً صغيراً من الهجرة اليهودية العالمية، ففي الفترة من عام ١٨٤٠ - ١٩٤٢ ترك ٣,٩١٧,٠٠٠ مهاجر يهودي أوطانهم الأصلية في بلدان شرق أوروبا ووسطها هرباً من الاضطهاد إلى بلاد كثيرة (أمريكا - كندا - الأرجنتين - البرازيل وغيرهم) وهاجر إلى فلسطين خلال تلك الفترة ٣٧٩ ألف يهودي أي بنسبة ٩,٧ ٪ من اجمالي الهجرة اليهودية، وتمت خلال عدة موجات متتالية:

□ الموجة الأولى: المنظمة من الهجرة كانت من عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٠٣، وهاجر خلالها إلى فلسطين ٢٥ ألف يهودي^(١) أكثرهم من روسيا ورومانيا وبولندا هرباً من اضطهاد روسيا لهم، وفي نفس الوقت هاجر إلى أمريكا خلال نفس المدة أكثر من نصف مليون يهودي أي أن عدد المهاجرين إلى فلسطين كان ٥ ٪ من عدد المهاجرين عموماً.

□ الموجة الثانية: من الهجرة إلى فلسطين ١٩٠٤ - ١٩١٤ وضمت ٤٠ ألف يهودي^(٢) معظمهم من العمال (منهم بن جوريون وأشكول) ان اجمالي اليهود في الموجة الأولى والثانية ٦٥ ألف في حين ان اجمالي اليهود المهاجرين عموماً والذين تركوا روسيا القيصرية وبولندا والنمسا ورومانيا في خلال المدة من ١٨٨٢ - ١٩١٤ بلغوا حوالي أربعة ملايين، بل ان نصف المهاجرين إلى فلسطين هاجروا مرة أخرى من فلسطين إلى أمريكا خلال الحرب العالمية الأولى.

(١) كامل محمود حلة، فلسطين والانتداب البريطاني، منظمة التحرير، بيروت ١٩٧٤، ص ٤٩٨.

جانيت أبوالغند، التحول الديمقراطي، بحث في كتاب «تهديد فلسطين» إعداد وتحرير وترجمة د. أسعد رزق، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت ١٩٧٢، ص ١٥٧.

(٢) Huewiz j. c. the straggle for Pale stine, New York 1968. P. 28.

□ **الموجة الثالثة:** من الهجرة ١٩١٩ - ١٩٢٣ (من بينهم جولدا مائير) ضمت ٣٥ ألف يهودى غالبيتهم من روسيا وبولندا وبانتهاء هذه الموجة الثالثة أصبح فى فلسطين مالايزيد عن ٨٠ ألف من الموجات الثلاثة السابقة من اجمالى يهود العالم البالغ عددهم فى ذلك الوقت ١٥ مليوناً.

□ **الموجة الرابعة:** عام ١٩٢٤ - ١٩٣١ وضمت حوالى ٨٢ ألف يهودى^(١) غالبيتهم من روسيا وبولندا وقد غادر فلسطين مرة أخرى منهم ٣٣٪ لسوء الأحوال الاقتصادية، وبانتهاء الموجة الرابعة بلغ عدد اليهود فى فلسطين ١٧٤ ألف أى ١٦٪ من السكان بمعدل ٣٥٠٠ يهودى فى كل عام لمدة ٥٠ عاماً (١٨٨١ - ١٩٣١) والملاحظ ان جميع الموجات من الأولى إلى الرابعة من شرق أوروبا.

□ **الموجة الخامسة:** من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ١٩٣٢ - ١٩٤٤ وضمت ٢٦٥ ألف يهودى بسبب استيلاء النازى على حكم ألمانيا عام ١٩٣٣ وبدأ اضطهاد اليهود وكان معظمهم من بولندا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا أى وسط أوروبا، كما وصل أيضاً ٩٢ ألف مهاجر واستمرت هذه الهجرة ووصل عدد الهجرة بفلسطين بعد الحرب العالمية الثانية ٥٣١ ألف، وبلغ عدد اليهود عام ١٩٤٨ ٦٤٩,٦٢٣ يهودياً فى فلسطين، أى حوالى ثلث سكان فلسطين^(٢).

□ **الموجة السادسة:** من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥١^(٣) بعد نجاح إنشاء دولة اسرائيل بلغ عدد اليهود الذين هاجروا فيها حوالى ٧٠٠ ألف من بينهم ١٠٠ ألف من بولندا و١٢٠ ألف من رومانيا و٤٥ ألف يهودى يمنى و١٢٤ ألف يهودى عراقى و١٣٠ ألف يهودى ليبى.

وقد استمرت الهجرة وزادت معدلاتها بعد اعلان قيام الدولة، حيث هاجر خلال عام ١٩٥٣ عشرة آلاف يهودى إلى فلسطين، أما خلال الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٥٧ فقد هاجرت أعداد كبيرة من اليهود إلى فلسطين نتيجة تحسن الأحوال المعيشية فى اسرائيل بعد حصولها على التعويضات الألمانية حيث هاجر إليها خلال هذه الفترة نحو ١٦٠ ألف يهودى مغربى وتونسى ومصرى بعد حرب ١٩٥٦، كما هاجر عام ١٩٥٩ حوالى ٢٠ ألف ثم أخذ العدد يتضاءل حتى عام ١٩٦٦ حين زاد عدد النازحين من اسرائيل عن عدد

(١)، (٢) الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨

(٣) النياس سعد، الهجرة لليهودية إلى فلسطين المحتلة، بيروت ١٩٦٩، ص ٢٢٤.

المهاجرين إليها (نتيجة الأزمة الاقتصادية بعد انتهاء التعويضات الألمانية)، وبعد حرب يونيو عام ١٩٦٧ وانتصار إسرائيل الخاطف نشطت الهجرة مرة أخرى وخصوصاً الهجرة الاشكنازية من روسيا حيث بلغ عدد المهاجرين سنوياً حوالى ٢٠ ألف فى المتوسط، بينما نصب معين الهجرة من الأقطار العربية، أما بالنسبة لحرب أكتوبر فكانت الهجرة إلى إسرائيل عام ١٩٧٣ هى ٥٨,٨٨٦ فرد وفى عام ١٩٧٤ كانت ٣١,٩٧٠ وفى عام ١٩٧٥ انخفضت إلى ٢٠,٠٠٠ وفى نفس الوقت فإن الاحصائيات الرسمية التى اذيعت من تل أبيب فى الأول من يناير ١٩٧٦ أشارت إلى ان ١٧ ألف يهودى قد غادروا إسرائيل (هجرة مضادة).

كان تعداد يهود العالم عام ١٩٧٣ نحو ١٤,٧٧٠,٦٥٠ يهودى موزعين فى نحو خمسين دولة منهم ٢,٧٦٣,٠٠٠ يهودى فى إسرائيل نفسها و ٦,١١٥,٠٠٠ فى أمريكا، وما يقرب من ٢,٦٤٨,٠٠٠ يهودى فى الاتحاد السوفيتى، وهذا العدد هو الذى تركز عليه إسرائيل لتهجيره إليها حتى عام ٢٠٠٠.

وفى عام ١٩٧٥ كان تعداد إسرائيل ٣,٤٩٠,٠٠٠ نسمة^(١) والمعروف أن معدل نمو السكان اليهودى ١,٧٥ ٪ وهى نسبة مناسبة نظراً لأن معدل النمو الاقتصادى يمثل نحو ٣ ٪ بعد ان كانت ١٠ ٪ فى السنوات العشر الأولى من إنشاء إسرائيل، بينما معدل الزيادة فى السكان العرب هو ٤ ٪ لذلك تخشى إسرائيل ان يزيد تعداد العرب عن اليهود فى إسرائيل.

رابعاً: مراحل بناء دولة إسرائيل:

تطورت إستراتيجية وسياسة إسرائيل خلال ثلاث مراحل رئيسية:

□ المرحلة الأولى:

البناء الداخلى وفرض الدولة الناشئة على جيرانها (١٩٤٩ - ١٩٥٣):

بعد توقيع اتفاقيات الهدنة بين العرب وإسرائيل، اتجهت إسرائيل لتنظيم البناء الداخلى لها، وكان التصريح الثلاثى عام ١٩٥٠، ضماناً حقيقياً لحدود الهدنة، ولم

(١) أعلن مكتب الاحصاء المركزى الاسرائيلى فى ٨ سبتمبر ١٩٨٣ أن تعداد إسرائيل عام ١٩٨٢ هو ٤,١١٠,٠٠٠ نسمة، منهم ٧٠٣,٠٠٠ عربى وأن تعداد اليهود فى إسرائيل يمثل ٢٢ ٪ من إجمالى يهود العالم البالغ عددهم ١٤ مليون يهودى.

تقتصر المعاونة على ذلك، بل تدخلت الولايات المتحدة لصالح اسرائيل في مباحثات التعويضات التي تمت بين ألمانيا واسرائيل والتي بدأت في ديسمبر عام ١٩٥١ واستمرت حتى سبتمبر عام ١٩٥٢ بما يسمى اتفاقيات لوكسمبرج^(١). والتي انتهت بفرض تعويضات على ألمانيا، مقدارها ٨٢٢ مليون دولار لاسرائيل.

ومن ناحية أخرى أصبحت فرنسا المورد الرئيسي للسلاح لاسرائيل والتي أصبح لاسرائيل نفوذ قوى في دوائرها السياسية.

كما ان اسرائيل حاولت إثبات الذات بالقيام بغارات على الحدود العربية في الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٤، وأخطرها حادث قبيه في الضفة الغربية (الاردن) وحادث العوجة على الحدود المصرية، وكان هدف هذه السياسة هو إجبار العرب على قبول الأمر الواقع والضغط على الدول الغربية للعمل على الصلح بين اسرائيل والعرب بالشروط الاسرائيلية.

□ المرحلة الثانية:

مرحلة إثبات الوجود في المنطقة وإيجاد دور لها (١٩٥٤ - ١٩٥٥):

وقد شملت فترة من أهم الفترات خلال الخمسينات، وهي مرحلة المفاوضات بين بريطانيا ومصر بشأن الجلاء عن قاعدة السويس، وقد كانت اسرائيل في حالة من القلق إزاء ما يحدث في مصر، وقد أزعجتها الضغوط التي راحت مصر تمارسها ضد بريطانيا لإنهاء محادثات الجلاء نحو تحقيق مطالبها، كذلك أزعجتها التحركات المصرية في العالم العربي وقررت التدخل مباشرة وان تبدأ في لندن، حيث أرسلت إلى الخارجية البريطانية مذكرة مؤداها ان اسرائيل صاحبة حق في أن تعرف ما يجري في المفاوضات بين مصر وبريطانيا لأن الأمر يهمها من عدة اتجاهات^(٢) أولها.. الصراع العربي الاسرائيلي المسلح الذي توقف بالهدنة، وثانيها.. ان وجود القوات البريطانية في قاعدة قناة السويس يشكل عازلاً بين مصر وقناة السويس تطمئن إليه القيادات السياسية والعسكرية في اسرائيل وتعتبره ضماناً لها، وثالثها.. مسألة قناة السويس والحظر الذي تفرضه مصر على مرور ناقلات البترول من إيران والخليج إلى ميناء حيفا.

(١) المساعدات الألمانية لاسرائيل، ترجمة مركز للبحوث والمعلومات، للمخابرات العامة، لقاهرة، ١٩٧٥

(٢) محمد حسين هيكل، ملفات السويس ص ٢٨٨.

ومن هذا فان اسرائيل لاتقبل ان يتم اتفاق من وراء ظهرها، واستغلت بريطانيا خلال المفاوضات بينها وبين مصر وجود اسرائيل كعنصر ضاغط على أساس احتمال قيامها بتخفيض قواتها في سيناء واستعدادها لاحتمال مواجهة مع القوات البريطانية في منطقة القناة، وبذلك يمكن لاسرائيل استغلال الفرصة ليضغطوا على المصريين لتحقيق الصلح معهم، ولهذا كانت اسرائيل تحاول إفساد التفاهم والصداقة والتعاون بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا «مثال ذلك فضيحة لافون»^(١).

كانت اسرائيل في غاية الغضب عند توقيع اتفاقية الجلاء مع مصر، لانه بذلك أصبح الطريق إلى اسرائيل خال من الحاجز الغربى الذى تمثله القاعدة البريطانية إلى جانب ما تركته القوات البريطانية في القاعدة من امكانيات ومخازن ومطارات والتي يتراوح قيمتها بين ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون جنيه استرلينى^(٢) ويتولى بن جوريون رئاسة الوزارة أصبح العنف هو سياسة اسرائيل، وكانت البداية الغارة التي قامت بها ضد القوات المصرية والمواقع المصرية في قطاع غزة في الثامن والعشرين من فبراير ١٩٥٥، وكانت تهدف من وراء هذا العمل إلى محاولة إنهاء النزاع العربى الاسرائيلى. وبالفعل بدأ الغرب فى وضع خطة «ألفا» لمحاولة إنهاء النزاع، ولكنها فشلت لان اسرائيل بالرغم من رغبتها فى التباحث مع مصر تصر على موقفها بعدم تقديم تنازلات مهما كانت للحصول على السلام، واتخذوا شعاراً لهم وهو «لا بوصة واحدة من الأرض» ولكنهم يطالبون بالسلاح من امريكا من أجل خلق ترسانة سلاح قوية، فى مواجهة الدول العربية بهدف فرض الأمر الواقع بقوة السلاح. فقد كانت اسرائيل تعلم تماماً أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة فى المنطقة ولذلك تعادت فى مطالبتها منها.

وعلى هذا طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من فرنسا تزويد اسرائيل بأسراب طائرات «مستير»، واستمرت الغارات على الحدود المصرية وأهمها الغارة على الصبحة وعلى الكونتلا.

(١) فضيحة لافون: وكان من أهم أهدافها إفساد التعاون بين مصر والغرب وذلك باستغلال اليهود المصريين ضمن شبكة المخابرات الاسرائيلية للقيام بنصف بعض المنشآت الغربية بمصر.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٣٧٤.

□ المرحلة الثالثة:

التآمر والتنفيذ لاستراتيجية الغرب اعتباراً من عام (١٩٥٦) هذه المرحلة تعتبر أول المراحل التي تتطابق فيها أهداف الاستراتيجية الاسرائيلية وأهداف الاستراتيجية الغربية ازاء الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وقد اتفقت جميع الأطراف على ان دور مصر بزعامة جمال عبد الناصر يجب أن يتعمد في المنطقة، وكذلك العمل على منع انتشار النفوذ السوفيتي بالمنطقة، واختلفت الأساليب والوسائل وكانت هذه نقطة الضعف في استراتيجية الغرب أبان أزمة السويس، بالرغم من اتفاق امريكا من ناحية وانجلترا وفرنسا من ناحية أخرى، إلا ان الوسيلة لكلا الطرفين كانت مختلفة، بينما كانت امريكا تؤيد تنفيذ سياستها بالطرق السلمية من محاصرة اقتصادية إلى العمل على تفكك محور مصر- السعودية، وفي الجانب الآخر كانت انجلترا وفرنسا ومعهم اسرائيل مؤمنون باستخدام القوة العسكرية لتنفيذ استراتيجيتهم.

وكانت اسرائيل أول من فكر بالقيام بهجوم عسكري في ديسمبر ١٩٥٥، للاستيلاء على شرم الشيخ، ولكن لم تجد تشجيعاً من امريكا لتنفيذ خطتها.

واستطاعت اسرائيل خلال هذه الفترة الحصول على صفقة أسلحة من فرنسا قوامها (٢٠ دبابة Amx، ٦٠ دبابة شيرمان، مدافع ٧٥ مم، ٢٤ طائرة نفاثة مستير ١٤).

وعلى أثر عدم تشجيع امريكا للخطة الاسرائيلية بمهاجمة مصر، فقد اضطرت إلى تأجيل خطتها حتى تجد الظروف المناسبة، وكانت هي تأميم مصر لقناة السويس رداً على سحب عرض تمويل السد العالي الامريكى لمصر، وبهذا بدأ التوافق البريطانى- الفرنسى- الاسرائيلى لتنفيذ التآمر على مصر أو ما عرف «بالعدوان الثلاثى»^(١) عام ١٩٥٦، وكان من المحتم أن يتم التصادم بين أهداف مصر وأهداف كلا من انجلترا وفرنسا واسرائيل، وقد هدفت اسرائيل من هذا العدوان إلى (إرغام مصر على الصلح معها وبالتالي الصلح مع باقى الدول العربية- تحقيق حرية الملاحة فى خليج العقبة- تحقيق حرية المرور فى قناة السويس لفك الحصار الاقتصادى عليها- التخلص من اللاجئين فى قطاع غزة وضم هذا القطاع إليها- تحطيم مواصلات سيناء وكل المرافق التى بها ضمناً لعجز مصر من محاولة حشد قوات أخرى على حدود اسرائيل- تحطيم القوة العسكرية المصرية قبل استيعاب الجيش المصرى للأسلحة التشيكية).

(١) مصدر خاص بالمؤلف

الصراع العربى الاسرائيلى
خلال عشرين عاماً
(١٩٤٧ - ١٩٦٧)

الفصل الثاني

الصراع العربي الاسرائيلي خلال عشرين عاماً
(١٩٤٧ - ١٩٦٧)

بدأت هذه المرحلة بقرار تقسيم فلسطين الصادر من الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ وتنتهى بنهاية الجولة العربية الإسرائيلية في يونيو ١٩٦٧ وخلال هذه الفترة استغلت إسرائيل الإعداد الجيد الذي خططت له الصهيونية العالمية بينما استنزفت الطاقات العربية، وخلال ثلاث جولات عسكرية متتالية تمكنت من إقامة الدولة اليهودية والتوسع على حساب الأرض الفلسطينية والاستيلاء على ما هو أكثر مما حدده قرار التقسيم ثم احتلال أراضي ثلاث دول عربية.

ففي الجولة الأولى التي استمرت ما يقرب من عام كامل تمكنت الصهيونية من إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وفي الجولة الثانية التي استمرت ما يقرب من ثمانية أيام استولت إسرائيل على شبه جزيرة سيناء، وفي الجولة التالية التي دارت معاركها وانتهت في ستة أيام نجحت إسرائيل في احتلال شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان.

أولاً: الجولة العربية - الإسرائيلية الأولى ونتائجها (عام ١٩٤٨،

كانت الجولة العربية الإسرائيلية الأولى والتي بدأت عقب قرار التقسيم في نوفمبر عام ١٩٤٧، في صورة حرب غير معلنة ثم دخلتها الجيوش النظامية في مايو ١٩٤٨ في صورة حرب معلنة، ولم يحقق أى من الطرفين نصراً عسكرياً حاسماً. وبات واضحاً أن كلا الطرفين يستعد لجولة قادمة - ولقد تميزت هذه الجولة - إلى جانب طول الفترة الزمنية التي استغرقتها - تميزت بالإجهاد الذي أصاب الطرفين الأمر الذي جعلهما يقبلان وقف إطلاق النار عدة مرات إضافة إلى صغر حجم القوات المشتركة وبساطة تسليحها واعتمادها أساساً على القوات البرية.

١ - حجم القوات العربية ومهامها: (١)

وقد وصل حجم القوات العربية التي دخلت إلى فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨ إلى ما يعادل ١٤ كتيبة بقوة ١٤,٩٢٦ مقاتلاً في مختلف الدول العربية وقد نفذت أعمال القتال التي كلفت بها حتى الهدنة الأولى، وفي يوليو ١٩٤٨ تم دفع قوة جديدة وصلت إلى ٢٤ كتيبة بقوة ٣١,٠٠٠ مقاتل.

ولم تعمل الجيوش العربية في إطار خطة استراتيجية واحدة سبق تنسيقها وإعدادها

(١) الملحق (ب) يوضح الحجم العام للقوات المتضادة

والتدريب عليها، بل تحدد هدف لكل دولة تصل إليه بقواتها المسلحة في وقت محدد تم تكلف بمهمة جديدة عند نجاحها في تحقيق ذلك الهدف طبقاً للموقف.

وقد احتشد الجيش اللبناني في منطقة «رأس النافورة»، وتحدد هدفه بالإستيلاء على منطقة «نهاريا»، وتطهير المنطقة بينها وبين الحدود بتدمير كافة المستعمرات اليهودية الموجودة بها.

كما احتشد الجيش السوري في منطقة «فيق»، وتحدد هدفه في التقدم على محور الحمة - سعسع وإنشاء رأس جسر عبر نهر الأردن.

أما الجيش العراقي فقد احتشد في المنطقة بين أريد والحدود وتحدد هدفه في التقدم على محور أريد - جسر المجامع وتطهير المنطقة من المستعمرات اليهودية واحتلال رأس جسر عبر الأردن في منطقة جسر المجامع.

ويقوم الجيش العربي الأردني المحتشد في جسر الشيخ ياسين بتأمين الدفاع عبر المنطقة ويقاوم بقوة لواء مشاه للإستيلاء على «تايلس» - ويقوة لواء ميكانيكي للإستيلاء على «رام الله» - ويقوة لواء ميكانيكي يحتفظ به في الاحتياط في منطقة فان الأحمر.

أما الجيش المصري والذي كان يحتشد في منطقة العريش فقد تحدد هدفه في الاستيلاء على منطقة غزة الفلسطينية إلى جانب قيام البحرية المصرية بمهمة المراقبة للسواحل الفلسطينية وفرض حصار عليها مع قيام القوات الجوية المصرية بتقديم المساندة اللازمة للقوات البرية خلال تنفيذها لأهدافها.

٢ - حجم القوات الإسرائيلية ومهامها:

وصل حجم القوات الاسرائيلية في ١٥ مايو ١٩٤٨^(١) إلى ما يعادل ٣٢ كتيبة بقوة ٦٧,٠٠٠ مقاتل وبوصول المهاجرين الجدد ذوى الكفاءة القتالية العالية نتيجة لاشتراكهم في الحرب العالمية الثانية ضمن الدول التي كانوا بها وصل حجم القوات الاسرائيلية في يوليو ١٩٤٨ إلى ما يعادل ٤٢ كتيبة بقوة ١٠٦,٠٠٠ مقاتل - شكلت في عشرة ألوية ميدانية ولواء دفاع مدنى وقوة جوية وبحرية وقد كانت محتشدة بقوة ٢ لواء في المنطقة الوسطى في مواجهة القوات الأردنية، وبقوة ٢ لواء في المنطقة الجنوبية في مواجهة القوات المصرية وبقوة ٢ لواء في منطقة القدس في مواجهة القوات الأردنية، وبقوة ٣ لواء في المنطقة الشمالية في مواجهة القوات اللبنانية وجيش الانقاذ.

(١) حسن البدرى - الحرب في أرض السلام - للجريدة الأولى ١٩٤٧ - ١٩٤٩، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة

وبالإضافة لذلك فقد أنشأت إسرائيل ٢٩٧ مستعمرة كل منها بقوة من فصيلة إلى سرية حراسة مهمتها امتصاص القوة الدافعة لأي هجوم عربي باجباره على التورط في عمليات حصار طويلة الأجل، مع العمل كنقطة ارتكاز للقوات الاسرائيلية وقواعد وثوب على جانبي ومؤخرة القوات العربية التي تعمل بالقرب منها.

وقد تركزت مهام القوات الاسرائيلية بعد صدور قرار التقسيم لتكون الاحتفاظ بالمستعمرات اليهودية وعدم التفريط فيها، وتأمين خطوط المواصلات معها واستخدام المستعمرات كقواعد لشن أعمال العصابات خلف خطوط القوات العربية مع اعتبار المستعمرات الواقعة خارج القسم اليهودي من فلسطين - طبقاً لقرار التقسيم - ذريعة للإستيلاء على المزيد من الأراضي العربية.

ولتنفيذ المهام المكلفة بها القوات وضعت إسرائيل خططها للعمليات والتي تم تنفيذها عند بدء العمليات مع القوات العربية النظامية والتي تتضمن شقاً دفاعياً، وشقاً هجومياً انتقالياً يهتم بنقل السلطة من حكومة الانتداب إلى الحكومة الاسرائيلية المؤقتة.

وكان يعنى الشق الدفاعي بإنشاء ثلاث خطوط دفاعية كان يمر خط الدفاع الأول بالمناطق شمال غزة - اللطرون - قليفه - طولكرم - جليلين - الناصرة - بحيرة طبرية - بحيرة الحولة - رأس النافورة، بينما كان يمر الخط ادفاعي الثاني بالمناطق بيتا - رحبوث - بيت دجان - رأس العين - العفولة - حيفا، أما خط الدفاع الثالث فكان يمر بالمناطق يافا - رامات جان - هرتزليا - عتليت - حيفا.

مع إنشاء ٢٩٧ مستعمرة كانت تقوم كل منها بالدفاع الذاتي عن نفسها - منها ١١٥ مستعمرة بالنقب، اتخذت مواقعها مسبقاً لأغراض الدفاع بهدف فصل المناطق العربية عن البحر المتوسط.

أما الشق الهجومي فكان يعنى بالإستيلاء على عدد من الهيئات الحاكمة في فلسطين وتأمينها للسيطرة على خطوط المواصلات الاسرائيلية، إضافة إلى الاستيلاء على القدس وتأمين ممر باب الواد بينها وبين تل أبيب، مع إحتلال الموانئ والمطارات الفلسطينية لضمان تدفق الإمداد الخارجي، مع استمرار ممارسة الضغط على السكان العرب وإشاعة الذعر بنبيهم لحثهم على النزوح من أراضيهم.

وعن الشق الانتقالي فيمكن القول أن الحكومة المؤقتة برئاسة بن جوريون كانت قد وضعت جدولاً لنقل السلطة على القسم اليهودي في فلسطين من حكومة الانتداب البريطاني إلى سلطتها مع تنسيق عملية الانتقال لتتم على مراحل متتالية تتطابق مع مراحل جلاء السلطة البريطانية عن فلسطين.

٣ - سير العمليات العسكرية:

أولاً: الشق الدفاعي^(١):

- تقوم كل مستعمرة بالدفاع الذاتي عن نفسها.
- تعتبر أرض اسرائيل وحدة دفاع واحدة، وإذا لم يسيطر العرب على البحر والساحل، فإن اسرائيل تضمن بذلك وصول المهاجرين والامدادات اليها.
- يتم إنشاء ثلاث خطوط دفاعية حيث يمر خط الدفاع الأول بالمناطق (شمال غزة - اللطرون - قليقة - طولكرم - جنين - الناصره - بحيرة طبرية - بحيرة الخولة - رأس النافورة) - ويمر الخط الدفاعي الثاني بالمناطق (بينا - رحبوث - بيت دجان - رأس العين - العفولة - حيفا) أما خط الدفاع الثالث فيمر بالمناطق (يافا - رامات جان - هرتزليا - عتليت - حيفا).
- إنشاء ٢٩٧ مستعمرة، منها ١١٥ مستعمرة بالنقب، سبق انتخاب مواقعها لأغراض الدفاع بهدف فصل المناطق العربية عن البحر المتوسط.

ثانياً: الشق الهجومي^(٢):

- الاستيلاء على عدد من الهيئات الحاكمة في فلسطين وتأمينها للسيطرة على خطوط المواصلات الاسرائيلية، بالإضافة إلى الاستيلاء على القدس وتأمين ممر باب الواد بينها وبين تل أبيب.
- إحتلال موانئ فلسطين ومطاراتها الهامة لضمان تدفق الإمداد الخارجى.
- ممارسة الضغط على السكان العرب وإشاعة الذعر بينهم لحثهم على النزوح من أراضيهم.

ثالثاً: الشق الانتقالي:

وضعت الحكومة المؤقتة برئاسة بن جوريون جدولاً لنقل السلطة على القسم اليهودى في فلسطين من حكومة الانتداب البريطانى إلى سلطتها مع تنسيق عملية الانتقال لتتم على مراحل متتالية تتطابق مع مراحل جلاء السلطة البريطانية عن فلسطين.

(١) المرجع السابق . ص ٦١.

(٢) المرجع السابق . ص ٦٢.

ويمكن تقسيم العمليات الحربية التي تمت خلال الجولة الأولى إلى مرحلتين:

□ المرحلة الأولى:

وتتضمن أعمال القتال خلال فترة الحرب غير المعلنة وهي التي بدأت بصدر قرار التقسيم وانتهت بدخول القوات النظامية للدول العربية إلى فلسطين، وقد تمت خلال الفترة من ١٩٤٧/١٢/١ إلى ١٩٤٨/٣/٣١ م.

وقد بدأت عقب إعلان قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود فقد رفض الفلسطينيون هذا القرار الجائر وبدأت تنظيماتهم العسكرية بالإضافة إلى قوات المتطوعين في الكفاح المسلح.

واستطاعوا خلال الفترة من أول ديسمبر ١٩٤٧ إلى نهاية مارس ١٩٤٨ الحصول على المبادأة وتحقيق انتصارات عديدة. لقد قامت بهذه العمليات خمسة مفارز دون تنسيق بينها أو تعاون مشترك كما انها لم تكن تخضع لقيادة واحدة بل لعدة قيادات. وقد بدأت أعمالها بعد يومين فقط من صدور قرار التقسيم وأخذت أعمال قتالها صور حرب العصابات فنصبوا الكمائن على الطرق، وقاموا بأعمال بعض أعمال القتال للوحدات ذات المستوى العالي من التدريب، ففي ١٠ يناير ١٩٤٨ قامت كتيبة بقوة ٢٠٠ فرد، وتحت قيادة أديب الشيشكلي^(١) بعبور الحدود السورية الفلسطينية وهاجمت مستعمرة كفر صولد وتقع على الحدود مباشرة^(٢) وقد نجحت الكتيبة في الاستيلاء على جزء كبير من المستعمرة ولكنها اضطرت إلى الارتداد بعد تدخل القوات البريطانية لصالح اليهود. كذلك قامت كتيبة من جيش الجهاد المقدس بقيادة عبدالقادر الحسيني بمهاجمة مستعمرات كفر عتصيون الواقعة ١٥ كم جنوب غرب القدس، وقد اشتد القتال بين الطرفين، وعندما أرسلت قيادة الهاجاناه قوة لتجديتها، وقعت في كمين نصب لها، وتم الاستيلاء على القافلة، وأسر جميع أفرادها. وفي ٢٤ يناير ١٩٤٨ هاجمت قوات الهاجاناه بلدة القسطل، فقابلهم المناضلون بنيران شديدة، فأسرعت القوات البريطانية إلى التدخل لتخليص قوات الهاجاناه قبل أن يتم أسرها أو إبادتها. وفي ١٦ فبراير ١٩٤٨ قامت قوة من جيش الانقاذ بمهاجمة إحدى المستعمرات الواقعة على مسافة ٣٠ كم جنوب بحيرة طبرية على ضفة نهر الأردن الغربية وأشرفت المستعمرة على السقوط، لكن القوات البريطانية تدخلت وأوقفت الاشتباك. أما أعمال قتال القوات الصهيونية فقد تبلورت في التمسك بالدفاع عن المستعمرات الدائرية والمنعزلة، وتأمين الأحياء اليهودية داخل المدن

(٢) تقع مستعمرة كفر صولد على مسافة ٢٥ كيلو متر شمال بحيرة طبرية.

(١) المرجع السابق، ص ١٨٣

المختلطة، وشن بعض الاغارات الارهابية على بعض القرى العربية الآمنة مثل قرية سمسع. وبانتهاء شهر مارس كان جيشا الجهاد المقدس والانقاذ - قد كبدا الاسرائيليين ١٢٠٠ قتيل وجريح وظهر أن الصراع بين العرب واليهود قد وصل إلى درجة الخطر فقد أدار العرب حرب استنزاف قاسية. وبانت هزيمة اليهود على الأبواب أيقن هذا الفيلد مارشال برنارد مونتجمري رئيس أركان حرب الامبراطورية البريطانية وقتئذ، وكذلك قائد القوات البريطانية في فلسطين^(١) كما أيقن بن جوريون أنه مالم يتم إعادة الاتصال بين أوصال المجتمعات اليهودية المبعثرة في فلسطين فسوف يضيع كل أمل في إقامة دولة يهودية بعد أن ينتهي الانتداب البريطاني. كما أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية بخطأ قرار التقسيم وعدم جدواه، فتقدم المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة باقتراح يوم ١٩ مارس ١٩٤٨ بتأجيل التقسيم وإقامة نظام وصاية مؤقتة بدلاً منه، وقد عارض الاتحاد السوفيتي موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

□ المرحلة الثانية:

وتشمل أعمال القتال التي تمت خلال الحرب المعلنة في الفترة في الأول من ابريل حتى ١٤ مايو ١٩٤٨:

بعد مرحلة أعمال القتال الناجحة التي أدارها الفلسطينيون رأت القيادة الاسرائيلية أن فرصة إقامة الدولة قد تضيع منهم إلى الأبد فبادروا بتنفيذ الخطة د، والتحول للهجوم.

وخلال الفترة من الأول من ابريل حتى ١٤ مايو ١٩٤٨ قام اليهود بعدد ١٤ غارة ومعركة ضمن الخطة د، وقد بدأتها بالعملية «نحشون»^(٢)، والمأخوذة من اسم نحشون أمينا داب أول من ألقى بنفسه في البحر من قوم موسى عند خروجهم من مصر فراراً من فرعون وجنوده، ولعل ذلك يوضح الحالة المعنوية التي وصلوا اليها. واليأس الذي أحاط بهم وكان هدف العملية فتح ممر من تل أبيب لإنقاذ كل من القدس الجديدة والحي اليهودي بالقدس القديمة والمستعمرات اليهودية الواقعة حولها إذ كانت جميعاً على وشك السقوط. وبعد قتال ضار مع العرب لم يستطع اليهود سوى «تمرير ثلاث قوافل تموين من تل أبيب إلى القدس. وانتهت العملية يوم ١٥ ابريل بالاحتفاظ بطريق تل أبيب - القدس مؤمناً لتحرك قوافل الامداد. واستشهد في هذه العملية الشهيد عبدالقادر الحسيني مما أثر على معنويات المقاتلين العرب إلى جانب ضعف إمداد الدول العربية لهم بالسلاح

(١) المرجع السابق، ص ١٩٠.

(٢) Allon. Yigal. The Making of Israeli's Army, Vallentine and Mitchel London 1969, P 36.

والذخيرة، وكان ذلك سبباً في النجاح الذي أحرزه اليهود فيما قاموا به من عمليات قبل دخول القوات العربية النظامية. لقد وجهت القيادة العامة الاسرائيلية خمس عمليات^(١) من الخطة د، لتفتح الطريق إلى القدس وثلاث عمليات للاستيلاء على موانئ حيفا ويافا وعكا ومعركة هجومية، لتأمين الخليل الشرقي، ثم عملية لفتح طريق النقب الجنوبي، ومذبحة دير ياسين لحث العرب على تفريغ فلسطين. وبهذه العمليات والمعارك انتهت الخطة د، وانتهت فترة الحرب غير المعلنة بين العرب واسرائيل. وخلال هذه المرحلة تغير أسلوب القتال داخل المسرح تغييراً جذرياً وأصبح أقرب إلى معارك الأسلحة المشتركة الحديثة.

٤ - فترة الحرب المعلنة:

□ المرحلة الثالثة:

بدأت هذه المرحلة بدخول القوات العربية النظامية إلى فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨، حتى فرض الهدنة الأولى في ١١ يونيو ١٩٤٨. كان هدف دخول القوات العربية فلسطين، هو منع اغتصابها من جانب الصهيونية العالمية وخلال هذه المرحلة من العمليات، جرت ١٩ معركة، وقع منها أربعة معارك على الجبهة المصرية وثمانية معارك على الجبهة الأردنية في وسط فلسطين، وأربعة معارك على الجبهة العراقية، وثلاث معارك على الجبهة السورية واللبنانية. وقد تمت أعمال القتال دون تنسيق وثيق أو تعاون متبادل داخل الجبهة الواحدة، أو بين بعض أو كل الجبهات العربية وقد دارت العمليات طبقاً للأحداث التالية:

• على الجبهة المصرية:

دفعت القوات المصرية قبل يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ بقوة خفيفة عمادها بعض المتطوعين. عبروا الحدود شمالاً إلى خان يونس وغزة ومن ناحية الشرق إلى العوجة وبيرو سبع. وفجر يوم ١٥ مايو عبرت القوات المصرية الحدود الفلسطينية عند رفح واتجهت شمالاً واشتبكت مع بعض المستعمرات اليهودية عند الدنحور وكفاردروم وبيرون اسحاق ودخلت غزة يوم ١٦ مايو. في يوم ١٩ مايو استأنفت التقدم من غزة واشتبكت مع اليهود في معركة دير سنيد ووصلت إلى المجدل يوم ٢١ مايو^(٢) كما بدأت القوات الجوية المصرية

(١) د. إبراهيم شقيب، حرب فلسطين عام ١٩٤٨، رؤية مصرية، للزهراء للاعلام المصري، القاهرة

(٢) مصدر خاص بالمرزوق

في ضرب تل أبيب يومياً بالقنابل وأحدثت خسائر مختلفة. وفي نفس الوقت وصلت قوات المتطوعين المصريين إلى بيت لحم. وحدثت عدة محاولات للاتصال بالقوات العربية في القدس حيث تمكنت القوات الأردنية من احتلال رامات راحيل. وفي يوم ٢٤ أمكن تحقيق الاتصال بين القوات الأردنية والقوات المصرية. وفي يوم ٢٩ مايو وصلت القوات المصرية إلى أسدود^(١) ثم تقدمت القوات شرقاً لاحتلال الخط من المجدل إلى عراق سويدان ثم الفالوجا ثم عراق المنشية إلى بيت جبرين وذلك للاتصال مع قوات المتطوعين في بلدة الخليل وبيت لحم والقدس. وكان الغرض من هذا التقدم شرقاً هو فصل المستعمرات اليهودية الشمالية عن الجنوب ومنع أي اتصال بينهما وفي يوم ٧ يونيو استولت القوات المصرية على نتسانيم وهي مستعمرة يهودية إلى الشمال من أسدود حيث قام اليهود بعدة محاولات فاشلة لاستردادها.

• الجبهة الأردنية:

تقدم اللواء العربي غرباً ووصل إلى اللد يوم ١٧ مايو وأرسل فصيلة إلى القدس لتطهيرها. وفي يوم ١٩ مايو استولى الجيش الأردني على الرملة وأتم اتصاله بالقوات العربية غير النظامية التي كانت تعمل بالقرب من اللطرون^(٢). ثم تمكن من الاستيلاء على نقطة هامة على طريق القدس لضمان فصل القوة الرئيسية لليهود المنتشرة حول تل أبيب عن مدينة القدس. وفي نفس الوقت قامت القوة العربية بالقدس بالاستيلاء على منطقة الشيخ جراح وهي إحدى ضواحي المدينة الجديدة.

وفي يوم ٣٠ مايو أرسل اللواء العربي الأردني قوات إلى مسافة عشرة أميال من اللد كما احتلت قوات عربية أخرى «بتاح تكفيا» ووصلت إلى نقطة تبعد ستة أميال فقط من تل أبيب وقد قامت قوة اليهود الرئيسية بهجوم مضاد لاستعادة بتاح تكفيا غير أنه فشل ووصلت دوريات العرب إلى شاطئ البحر المتوسط حول تل أبيب. وفي يوم ٩/٨ يونيو قام اليهود بمحاولة جديدة لاختراق طريق اللطرون/ القدس غير أنهم فشلوا وأصيبوا بخسائر فادحة بالرغم من أنهم حاولوا الوصول بحركة التفاف حول الطريق حيث صدتهم قوات المتطوعين المصريين في القدس.

• القوات العراقية:

تقدمت قوة العراق الميكانيكية يوم ٣٠ مايو واحتلت تل كرم وأرسلت دوريات إلى مابعدا غرباً وجنوباً.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٦.

(٣) محمد فيصل عبدالمعظم، أسرار حرب ١٩٤٨، دار النهضة، القاهرة ١٩٦٨، ص ٣٩.

• القوات السورية واللبنانية:

تقدمت القوات السورية واللبنانية عبر حدودها في محاولة لاحتلال المنطقة اليهودية غرب بحر الجليل. وتقدم اليهود في نفس الوقت شمالاً على امتداد البحر المتوسط إلى لبنان. ولم يتمكن أى من الطرفين من تنفيذ مجهود يذكر ولم تقع سوى اشتباكات محدودة لم تغير الموقف. وأمام هذه الانتصارات التي حققتها القوات العربية وأمام الانهيار الذي أصاب القوات الاسرائيلية باعتراف قياداتهم^(١) أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ان الموقف أصبح لصالح العرب فدفعتا مجلس الأمن ليصدر قراره بإيقاف إطلاق النار وبدأت الهدنة الأولى اعتباراً من سعت ٠٨٠٠ يوم ١١ يونيو حتى ٨ يوليو ١٩٤٨ حيث بدأت المرحلة الرابعة للجولة العربية الاسرائيلية الأولى.

□ المرحلة الرابعة:

استغرقت هذه المرحلة الفترة من نهاية الهدنة الأولى في ٨ يوليو ١٩٤٨ وحتى توقيع الهدنة في جزيرة رودس في ١٣ مارس ١٩٤٩. لقد استغل السياسيون والعسكريون الاسرائيليون فترة الهدنة الأولى من ١١ يونيو حتى ٨ يوليو ١٩٤٩ فقاموا بتصفية خلافاتهم التي نشأت بين بن جوريون والقيادات العسكرية بشأن تعيين قيادات جديدة للجبهات المختلفة فوجدوا صفوفهم وأعادوا تنظيم قواتهم وتعزيز موقفهم العسكري في مسرح العمليات وموقفهم السياسى محلياً ودولياً. وفي نفس الوقت أهدر العرب هذه الفترة في مشاحنات ومهاترات زادت موقفهم السياسى والعسكرى تدهوراً وضعفاً. هذا بالإضافة إلى انسحاب الجيش الأردنى من اللد والرملة في ١٢ يوليو. وفي ١٤ يوليو ١٩٤٨ صدرت الأوامر للجيش الأردنى بإيقاف العمليات الهجومية وعدم إطلاق النار إلا اذا هوجمت قواته. وبذا يمكن القول بأن أعمال القتال خلال هذه المرحلة تحمل عبئها القوات المصرية وحدها. وقد تم تخطيط وتنفيذ أعمال القتال خلال هذه المرحلة كالآتى:

• القوات المصرية:

استغلت القيادة المصرية فترة الهدنة في إعادة تنظيم القوات وتقسيم الجبهة إلى قطاعات كما تم تدعيم الجبهة بوححدات جديدة وكتائب احتياط وكتائب من القوات المرابطة وبذلك أصبحت القوات المصرية بما يعادل فرقة مشاة مزودة بالأسلحة المعاونة والإدارية اللازمة وعند انتهاء الهدنة واستئناف القتال كانت الخطة المصرية في جنوب فلسطين كالآتى:^(٢)

(٢٠١) العرب في أرض السلام، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٠

- مجموعة اللواء الثاني المشاه مسلول عن قطاع اسدود - نيتسانيم وتستعد للاستيلاء على الخط العام اسدود - بيت داراس - الصوافير الشرقية - وتأمينه حتى البحر المتوسط.
- مجموعة اللواء الرابع المشاه وبها ٢ كتيبة احتياط، ٤ سرية متطوعين سودانيين، سريتان من السعودية تستعد للاستيلاء على الخط العام تقاطع طرق عراق سويدان - كوكبة الحليقات - البرير وتأمين المنطقة غرب كوكبة - البرير حتى ساحل البحر المتوسط فيما عدا مستعمرة كفر حاييم.
- الكتائب ١، ٢، ٦، ٩ المشاه والسرية ٥ سودانية تدافع عن القطاع الفالوجا - عراق المنشية.
- القوة الخفيفة وسرية سودانية وعناصر من الكتائب ٦ مشاه، ١، ٩، احتياط تدافع عن قطاع بيت جبرين (الخليل - بيت لحم).
- الكتيبة ٣ مشاه، الكتيبتان ٣، ٨ احتياط، ثلاث سرايا سعودية تدافع عن قطاع غزة ومنطقة خطوط المواصلات. وقد تمكنت القوات المصرية من احتلال كوكبة وتبة الخيش وكفر داروم وبيت عفة كما تم استعادة قرية العسلوج. وقد تم ذلك في معارك ضارية تكبد فيها العدو الاسرائيلي خسائر فادحة.

• القوات الاسرائيلية:

— بعد أن حيدت القيادة الاسرائيلية الجبهات الأخرى. بدأت في تنفيذ الخطة مافيت لابوليش (الموت للغازي)^(١) بهدف هزيمة القوات المصرية واستعادة كافة المواقع التي استولت عليها شمال طريق المجدل - بيت جبرين. ثم تحقيق اختراق عميق في الجبهة المصرية لفتح الطريق الى مستعمرات النقب. ولكن فشلت القوات الاسرائيلية في تنفيذ مهامها. ثم صدر قرار مجلس الأمن بفرض الهدنة الثانية اعتباراً من سعت ١٧٠٠ يوم ١٨ يوليو. ولم تحدد فترة الهدنة الثانية أملاً في إطلالتها أكبر وقت ممكن، قد تتحول في المستقبل إلى معاهدات سلام، ورغم ذلك لم يمر يوماً دون أن يقوم العدو الاسرائيلي بأعمال لخرق الهدنة وتحسين مواقعه وموقفه العسكري ومع توالي الاشتباكات تم استئناف القتال على معظم الجبهة المصرية. وكان هدف العدو، فتح طريق لتموين مستعمراته في منطقة النقب كذا عزل قواتنا وقطع خطوط مواصلاتها. فقام باحتلال تبة الخيش، وهاجم كوكبة، وبيت حانون، فانقطع طريق الفالوجا - المجدل ثم هاجم

(١) مصدر خاص بالمؤلف

طريق رفح - العوجة وحاول قطع الاتصال بين رفح وغزة وقبل أن يصدر أمراً جديداً بوقف إطلاق النار للمرة الثالثة تمكن العدو من إحتلال بئر سبع يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٤٨ واستجابت جميع الأطراف لوقف إطلاق النار اعتباراً من سعت ١٥٠٠ يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٤٨ وقد تحقق لإسرائيل فتح الطريق إلى اللقب وحصار القوات المصرية بالفالوجا، كما تمكنت إسرائيل من السيطرة على الطريق الساحلى الرئيسى الواصل بين اسدود وغزة.

وفى مواجهة هذا الموقف وضعت القيادة المصرية خطة لتقصير خطوط المواصلات حتى يمكن جمع احتياطات مناسبة، لتأمين أوضاعها بعد أن تركزت الأعمال الرئيسية فى مواجهة الجبهة المصرية فتم الانسحاب إلى خط غزة - العوجة وفى يوم ٢٨/٢٧ أكتوبر تم سحب القوات من اسدود ونيتسانيم كما تم خلال يومى ٣، ٤ نوفمبر إخلاء قواتنا الرئيسية من المجدل. وفى ٢٥ ديسمبر تحولت الجهود الرئيسية للقوات الاسرائيلية من وسط وشمال فلسطين إلى إتجاه الجبهة المصرية مما مكناها من إعادة توزيع قواتها بالشكل الذى حقق لها إحراز تفوق وتحويل الهجوم ضد القوات المصرية فى الأرض الفلسطينية ثم التطوير غرباً داخل سيناء^(١) حيث بدأ تنفيذ الخطة حوريب (العين)^(٢) التى أحدثت تحولاً استراتيجياً فى الموقف العسكرى والسياسى المصرى أدى إلى وقف إطلاق النار فى ٧ يناير ١٩٤٩ ثم إعلان الهدنة.

تتلخص الفكرة العامة للعملية حوريب فى استغلال اللجاعات التى حققتها القوات الاسرائيلية خلال التحول للهجوم ضد القوات المصرية وبقوة لواء مشاه + لواء مدرع تلتذ عملية هجومية ضد الدفاعات المصرية كالاتى:

○ توجيه ضربة رئيسية قوية تبدأ من العسلوج والخلصة فى إتجاه العوجة كهدف حيوى يؤمن التطوير غرباً داخل سيناء فى إتجاهين:

الأول: فى اتجاه أبوعجيلة - شرق العريش بغرض الوصول إلى مؤخرة دفاعات القوات المصرية وتهديد قواعدها الجوية والإدارية وخطوط مواصلاتها وتهيئة الظروف لهزيمة القوات المدافعة فى الاتجاه الشمالى.

الثانى: فى اتجاه المحور الساحلى جنوب شرق رفح بغرض تطويق دفاعات القوات المصرية فى منطقة تركيز جهودها واستكمال هزيمتها.

(١) العسكرية الاسرائيلية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مرجع تدريبى رقم ١٩٨٣/٣٢٠٥، القاهرة فى ١٩٨٣، ص ٨.

(٢) العرب على أرض السلام، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣

○ توجيه هجمات ثانوية على أجناب دفاعات القوات المصرية في الاتجاه الشمالى رفح - غزة.

○ توجيه هجمات جوية ضد مطار العريش لافقاده الصلاحية وتدمير الطائرات المصرية به.

○ نجحت القوات الاسرائيلية فى تنفيذ العملية حوريب، وقامت بالتطوير داخل الأراضى المصرية فى الاتجاهين. فوصلت فى الاتجاه الأول حتى غرب بير لحفن ومطار العريش. ثم فى الاتجاه الثانى حتى جنوب رفح واستولت على مناطق حيوية على المحور الساحلى فى الفترة من ٣ - ٦ يناير ١٩٤٩ وتوقف الهجوم نتيجة لصمود مواقع القوات المصرية وعدم توفر احتياطات قوية للجانب الاسرائيلى لاستكمال تدمير القوات المصرية وإظهار بريطانيا^(١) نوايا التدخل فى القتال لصالح الجانب المصرى وفقاً لمعاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا وكذا الضغط الأمريكى مما أدى إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى المصرية. وتم وقف إطلاق النار، والبدء فى محادثات الهدنة فى جزيرة رودس فى ١٣ يناير ١٩٤٩ وبذلك انتهت الجولة العربية الاسرائيلية الأولى، والتى أدت نتائجها إلى تغيرات سياسية وعسكرية جذرية فى دول المنطقة.

٥ - نتائج الجولة العربية - الاسرائيلية الأولى:

اعتبرت نتائج الجولة العربية - الاسرائيلية الأولى ذات أهمية خاصة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى حيث كانت حرباً سياسية أكثر منها عسكرية، كما كانت نقطة البداية ذات التأثير الجذرى على المنطقة العربية.. ويمكن تقسيم نتائج تلك الجولة إلى نتائج مباشرة وأخرى غير مباشرة.

وعن النتائج المباشرة.. فقد قامت دولة اسرائيل واعترفت بها دول العالم ومنظماته ودعمتها القوى العظمى فى الغرب والشرق، وعلى مساحة من الأرض تعدت بكثير قرار التقسيم الذى صدر فى نوفمبر ١٩٤٧، ثم كان تجميد الصراع العربى - الاسرائيلى عسكرياً بعد توقيع اتفاقيات الهدنة، إلى جانب تشريد معظم الشعب الفلسطينى وبرز مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إضافة إلى قطع الاتصال البرى بين دول الشرق والمغرب العربى، مع ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن مكونة مملكة شرق الأردن.

(١) العسكرية الاسرائيلية، المرجع المشار إليه، ص ٩.

أما عن النتائج غير المباشرة.. فإن الصراع لم يحسم وأصبح الاستعداد لجولة قادمة أمر حتمي، إضافة إلى الصدمة الشديدة التي خلقتها نتيجة الحرب للشعور العربي بالقدر الذي جعله يؤمن تماماً بفساد النظم السياسية القائمة وعدم قدرتها على مواجهة هذه المرحلة والتي كانت نقطة البداية نحو تغييرات جذرية في الدول العربية.. إلى جانب دخول المنطقة في سباق تسلح إستنزف مواردها وأثر تأثيراً حاداً على خططها للتنمية.. كما أدى إلى بعث الروح القومية خاصة في نفوس الشباب من القوات المسلحة الذين اشتركوا في الحرب ولمسوا مدى الإهانة التي وجهت اليهم كعرب..

كما يمكن القول أنه من النتائج غير المباشرة أيضاً هو عالمية الصراع وجذب القوى العظمى وسعيها لتحقيق أطماعها في السيطرة والهيمنة على دول المنطقة ذات الأهمية الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية.

وعلى الجانب الإسرائيلي فقد كانت البداية لظهور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية وسيطرتها على شئون الدولة، مع تعميق إرتباط دول المنطقة بالقوى العظمى لمساندتها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

٦ - ثورات العرب في فلسطين ضد الاستعمار الاستيطاني:

• قام العرب في فلسطين بالعديد من الثورات في مواجهة الاستعمار الاستيطاني اليهودي.. ففي عام ١٩٠١ قام الفلاحون في طبرية بمهاجمة سماسرة الأرض الذين جاءوا لوضع علامات على حدود الأراضي المشتراه من أسرة سرسق وماترتب على ذلك من حكم قضائي بطرد هؤلاء الفلاحين حيث كانت المقاومة في هذا الوقت تتم في صورة هجمات فردية على المستعمرات الجديدة أو القيام بنوع من عمليات الاغارات بهدف سرقة الماشية والمحاصيل وقتل بعض الفلاحين اليهود.

• وفي ابريل عام ١٩٢٠^(١) حدث احتكاك بين العرب واليهود بدأ في القدس أثناء احتفال اليهود بذكرى النبي داود وسقط العديد من القتلى من الجانبين وتكرر ذلك في مايو من نفس العام في منطقة يافا في عيد العمال.

• وفي عام ١٩٣٠^(٢) حدث صدام مسلح بسبب اجراءات اليهود ضد حائط المبكى وكان قتلى العرب ٣٥١ علاوة على ٦٠٠ جريح بينما وصل قتلى اليهود ١٣٢ والجرحى ٣٤١ ويرجع السبب في زيادة القتلى العرب إلى السياسة البريطانية التي كانت تتغاضى عن تسليح اليهود بينما كانت تمنع ذلك كلياً عن العرب.

(١) عبدالوهاب الكيالي - تاريخ فلسطين الحديث - منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت ١٩٧٠ - ص ١٤٩.

(٢) إميل توما - جذور القضية الفلسطينية - بيروت ١٩٧٣ - ص ١٨٧.

- وفي ٢٢ مارس ١٩٣٣^(١) صدر بيان من المؤتمر الوطني الكبير حذر فيه من خطر الهجرة اليهودية واستمرار الاستيلاء على الأراضي العربية مما كان يعنى تكثيف النشاط الصهيوني الدامي نحو الاسراع فى بناء الوطن القومي اليهودى بمساندة بريطانيا، مما زاد من سخط الفلسطينيين وإزاء ذلك انفجر الموقف فى شكل انتفاضة شاملة حيث عمت المظاهرات جميع أرجاء فلسطين الأمر الذى دفع القيادة البريطانية للتصدى بقواتها للمتظاهرين الذى سقط منهم ٢٦ شهيداً، ١٨٧ جريحاً إضافة إلى مقتل وجرح ٥٦ من رجال الشرطة البريطانية.
 - وفى عام ١٩٣٦ شهدت فلسطين إضراباً عاماً احتجاجاً على زيادة الهجرة اليهودية مع المطالبة بعدم انتقال الأراضي إلى اليهود وتشكيل حكومة وطنية حيث قاد عبدالقادر الحسينى مفتى فلسطين تلك الثورة والتي استمرت ١٧٥ يوماً سقط خلالها من العرب ٢٥٠٠ شهيد، ٧٠٠ جريح وتم القبض على عدد كبير بواسطة السلطات البريطانية إضافة إلى ٨٠٠٠ جريح من النساء والأطفال والشيوخ - كما قد تقرر مقاطعة العرب للسلطات البريطانية والبضائع الاسرائيلية - حيث أرسلت بريطانيا لجنة قامت بالتحقيق فى أسباب هذه الاضطرابات رفض العرب التعارن معها.. وهى اللجنة التى اقترحت - لأول مرة - فكرة تقسيم فلسطين وارسال لجنة لتحديد الحدود والتي استقبلت من جانب السكان العرب بالإضراب والتظاهرات عندما وصلت لبدء عملها.
 - وفى ٧ فبراير ١٩٣٩ عقد مؤتمر لندن للتداول حول السياسة المستقبلية بما فيها الهجرة اليهودية إلى فلسطين حضره ممثلين عن مصر والعراق والسعودية وشرق الأردن واليمن والوفد الفلسطينى ولكنه لم يصل إلى اتفاق حول أسلوب حل مناسب للصراع.
- ومن هذا السرد يتضح محاولات الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاستعمار الاستيطانى اليهودى فى فلسطين. تلك المقاومة التى كانت دائماً عاجزة عن أن تقف أمام القوة المسلحة البريطانية الدولة صاحبة الانتداب على فلسطين.

ثانياً: الجولة العربية - الاسرائيلية الثانية ونتائجها عام ١٩٥٦،

١ - التمهيد للحرب:

لقد كانت أكبر العقبات التى واجهها قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر وما نتج عنها من بعث للقرمية العربية بين شعوب المنطقة وأصبحت إتجاهاً قومياً واضح المعالم

(١) الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧

يتطلع إلى تحرير الوطن العربي من كافة ما يقيدده ويستهدف تحقيق الوحدة العربية في إطار من الاستقلال الكامل وانتهجت الثورة لنفسها سياسة خارجية تقوم على الحياد الإيجابي ثم عدم الإنحياز وجاء مؤتمر باندونج ليؤكد تصميم مصر على إنتهاج هذه السياسة وتطبيقها.

وكان أول أسباب الصراع المصري البريطاني هو وجود الاحتلال البريطاني لمصر والذي استمر أكثر من سبعين عاماً، وكان السبب الثاني للصراع قيام حلف بغداد - والذي انفجر الصراع بسببه - ليصبح صراعاً على مستقبل الشرق الأوسط كله. وكان السبب الثالث هو طرد الجنرال جلوب من الأردن في أول مارس عام ١٩٥٦ ليزيد من اشتعال الصراع ويزيده التهاباً حيث اعتبر انتوني إيدن أن ما حدث في عمان والقاهرة لا يعدو إلا أن يكون مؤامرة ضده خطط لها ونفذها الرئيس جمال عبدالناصر.

وعندما وصل الحزب الاشتراكي الفرنسي في أول عام ١٩٥٦ إلى الحكم بزعامة «جى موليه»، وكان على رأس قائمة الخلاف مع مصر تلك المساعدة التي كانت تدفق من الحكومة المصرية للثورة الجزائرية الأمر الذي أدى إلى ظهور السحب الداكنة في سماء العلاقات بين مصر وفرنسا، الأمر الذي دفع بالحكومة الفرنسية إلى إيفاد ممثلها «كريستيان يچنر» إلى القاهرة حيث اجتمع بالرئيس جمال عبدالناصر في ١٢ مارس ١٩٥٦، إلا أن الرئيس عبدالناصر قد رد عليه بأنه ملتزم مبدئياً بمساعدة الثورة الجزائرية إلا أنه قد أعلن استعداد له لبذل مساعيه الحميدة لفتح باب المفاوضات بين فرنسا والثوار في الجزائر.. وبالفعل استطاع الرئيس عبدالناصر عقد اجتماع في القاهرة بين الطرفين إلا أن هذه المباحثات لم تستكمل وتوقفت، وتصاعد منذ ذلك الحين موقف العداء الفرنسي لمصر باعتبارها السبب في اشتعال الثورة الجزائرية في الشمال الافريقي.

ولقد ظلت مصر تطلب السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ إلا أن الولايات المتحدة كانت تتعرض لضغوط من جانب تشرشل لمنع تزويد مصر بالسلاح لكي لا يستخدم ضد جنودها في قناة السويس.. إلا أن غارة غزة الشهيرة في ٢٨ فبراير عام ١٩٥٥ جعلت مصر تطلب السلاح للمرة الأخيرة من الولايات المتحدة التي وضعت شروطاً محددة لإتمام التعاقد على معونة عسكرية واقتصادية لمصر قبلت بالرفض من الرئيس جمال عبدالناصر واتجه بطلبه إلى الاتحاد السوفيتي عن طريق شواين لاي رئيس وزراء الصين الذي أبلغ الرئيس عبدالناصر بإرسال مبعوثها «كرميت روزفلت» لمقابلة الرئيس عبدالناصر للتفاوض لانفاذ هذه الصفقة إلا أن الرئيس جمال رفض ذلك وأعلن يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ عن إتمامه للصفقة.

ومع اقتراب عام ١٩٥٥ من نهايته بدا أن الغرب في محاولة منه لاحتواء التقارب المصري - السوفيتي بعد إتمام صفقة الأسلحة التشيكية، وأعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا قرارهما بالمساهمة مع البنك الدولي في تمويل مشروع السد العالي في مصر، إلا أن واشنطن ولندن قبل أن تنهى اتفاقية السد العالي مع مصر أرسل ايزنهاور مبعوثه الخاص «روبرت أندرسون» لعقد صفقة سلام تبدأ باتفاقية صلح بين مصر وإسرائيل، إلا أن إسرائيل رفضت مطالب الرئيس عبدالناصر التي طلبها من المبعوث الأمريكي واخفقت مهمة أندرسون وانهارت معها صفقة السلام.

ثم جاء اعتراف مصر بالصين الشعبية في ١٦ مايو عام ١٩٥٦ ليزيد من تأزم الموقف مع واشنطن الأمر الذي قررت معه الولايات المتحدة سحب صفقة تمويل السد العالي في ١٩ يوليو عام ١٩٥٦، ولم تمض أربع وعشرون ساعة على سحب الولايات المتحدة لصفقة السد العالي حتى أعلنت بريطانيا هي الأخرى سحبها لمعونتها التي سبق وأعلنتها وسقط بالتالي قرض البنك الدولي بعد انسحاب الدولتين لإرتباطه بمساهمتها في تمويل المشروع.

وانتهز الرئيس عبدالناصر فرصة سحب تمويل مشروع السد العالي ليعلن قراره بتأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ رداً على تحدى الولايات المتحدة وبريطانيا لتبدأ أزمة السويس وتأتي المقدمات للعدوان الثلاثي على مصر.

وعندما أعلنت مصر تأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ عقدت إنجلترا العزم على العدوان على مصر واحتلال القناة من جديد وأيدتها في ذلك فرنسا ووجدت الدولتان الذريعة المناسبة للتدخل وتحطيم قوة مصر والقضاء على نظام الحكم بها.

وقد بدأ التخطيط لغزو مصر إعتباراً من ٢٨ يوليو ١٩٥٦ فقد اتفقت إنجلترا وفرنسا على عمل عسكري مشترك بينهما وبدأت الاستعدادات بتجميع المعدات الحربية الثقيلة وكان أن تم اختيار قاعدة مالطة والتي تبعد عن مصر بحوالي ١٠٠٠ ميل وهي أقرب ميناء عميق قادر على إستيعاب القوات البحرية والبرية.

وكانت مظاهر النشاط تتلخص في تحركات الأساطيل البريطانية والفرنسية وضم البحرية البريطانية لبعض السفن التجارية، واستدعاء ١٢٥ ألف جندي من الاحتياط خلال ٤٨ ساعة - كما بدأ نشاط في ميناء بوتسموت الانجليزي وميناء طولون الفرنسي لإعداد حاملات الطائرات والسفن الحربية المشتركة في الغزو.

وقد أيدت معظم دول العالم - عدا بريطانيا وفرنسا - موقف مصر في قرارها وكانت

وجهة النظر الأمريكية أن مصر لها الحق من الناحية القانونية في تأمين قناة السويس وكانت فرنسا تأمل في أن حلفائهم الأمريكيين سيبدون مزيداً من التضامن بتطبيق معاهدة حلف شمال الأطلسي، ولكن السياسة الأمريكية تمسكت بحرفية النص للمادة الخامسة والتي لا تنطبق على حالة مصر حيث لا يمكن تطبيق المعاهدة إلا في حالة واحدة هي تلك التي ستهاجم فيها مصر أولاً سفناً أو طائرات بريطانية أو فرنسية.

وفي الأول من أغسطس من عام ١٩٥٦ ألقى الرئيس جمال عبدالناصر خطابين هاجم فيهما التحركات الانجليزية - الفرنسية فيما اعتبر نوعاً من الاستفزاز ونوعاً من إظهار القوة والتعالي.

وفي الثاني من أغسطس من نفس العام اتخذ مجلس الوزراء البريطاني قراراً سرياً نقله هيوتوماس عن محاضر هذا المجلس يقول فيه:

«بمواصلة العمل السياسي إلى الوقت الذي يتم فيه الاستعداد العسكري، وطلب إيدن رؤساء هيئة أركان حرب وأصدر إليهم توصية العمليات العسكرية ضد مصر محدداً هدفين.. أولاًهما - السيطرة على قناة السويس.. وثانيهما - إسقاط نظام الحكم في مصر.

وفي إسرائيل اقترح موسى ديان على بن جوريون ثلاث خطط لعملية الهجوم على مصر هي احتلال شبه جزيرة سيناء وقناة السويس - والسيطرة على شرم الشيخ واحتلال قطاع غزة.

وخلال يومي ٩، ١٠ من أغسطس من نفس العام أسرع بريطانيا وفرنسا في تكوين قواتهما المشتركة وأصبحت البحرية الفرنسية على استعداد تام لأي مهام، وأعلنت لندن أنها تضطر إزاء اتساع نطاق جهودها العربية إلى سحب بعض الوحدات البريطانية من ألمانيا.

وخلال يومي ١١، ١٢ أغسطس بدأت العائلات الفرنسية تغادر مصر حيث رحل ثلاثة آلاف سيدة وطفل قبل نهاية الأسبوع.

وخلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ أغسطس بدأت الطائرات والسفن تحمل قوات العدوان إلى قبرص ومالطة كما امتد جسر من أسراب الطائرات العاملة ليلاً ونهاراً من بريطانيا إلى شرق البحر المتوسط.

وخلال الفترة من ١٦ إلى ٢٢ أغسطس عقد مؤتمر لندن حضره اثنين وعشرين دولة قبلت حضوره لبحث أزمة القناة وتخلفت مصر واليونان عن الحضور، وقد حضر ديمتري شبي洛夫 عن الاتحاد السوفيتي الذي فند معظم الحجج التي ساقها مندوباً فرنسا وبريطانيا

أنصار سياسة استخدام القوة، ثم وجه تحذيرات ذات طابع عسكري فقال: ليس سراً على أحد أن دوائر بريطانيا - فرنسا تهدد باستخدام القوة ضد مصر وهذا ما تجرى له الاستعدادات العسكرية في بريطانيا وفرنسا وهي معروفة للعالم أجمع. إن فرض مشروعات من هذا القبيل على مصر بالقوة سوف يعنى انتهاك السلام في الشرق الأوسط - ومن الواضح أن هذا من الممكن ألا يقتصر على صراع محلي ينحصر في منطقة قناة السويس فقد يتحول إلى صراع واسع النطاق فهل ستستفيد بريطانيا وفرنسا من ذلك شيئاً - هل ستكسب كثيراً إذا تعرضت مصالحها الكثيرة للخطر في هذه المنطقة، كما اقترح الوزير الروسي دعوة مؤتمر دولي موسع من أجل عقد اتفاق مكمل لاتفاقية القسطنطينية الموقعة عام ١٨٨٨.

وفي يوم الخميس ٢٢ أغسطس آخر أيام المؤتمر لم يوفق أعضاء المؤتمر في إصدار بيان أو قرار يستطيع أن يوفق بين وجهات النظر المتباينة، واقترح الوفد الفرنسي أن يتم إرسال محضر الجلسات إلى القاهرة، حيث تمت الموافقة على ذلك بالإجماع.

ويبدو أن التنازلات التي حدثت في مؤتمر لندن قد أدت بفرنسا وإنجلترا إلى الدفاع عن وجهة نظر قريبة إلى حد بعيد من وجهة نظر مصر وأن الاختلاف الوحيد الظاهر ينصب على كيفية التنفيذ. فالقاهرة تجعل من نفسها الضامن الوحيد لتعويض الشركة وحرية الملاحة - في حين يريد الغرب وضع القناة تحت إشراف هيئة دولية.

وفي ٧ سبتمبر وصلت اللجنة الخماسية التي انبثقت عن مؤتمر لندن برئاسة روبرت متزيس رئيس وزراء استراليا وعضوية ممثلي حكومات كل من استراليا وأثيوبيا وإيران والسويد والولايات المتحدة الأمريكية، حيث قابلت الرئيس جمال عبدالناصر وتكررت اللقاءات يومي ٤، ٥ سبتمبر وأعلن متزيس على أثرها أن المؤتمر لم يحقق نجاحاً وأن الرئيس عبدالناصر لم يتراجع عن موقفه - وانتهت مهمة اللجنة بالفشل.

وقد عرض دالاس وزير الخارجية الأمريكي مشروعاً بإنشاء جمعية المنتفعين بقناة السويس ينص على التعاون بين مصر والهيئة الجديدة وعلى استخدام مرشدى وموظفى الشركة القديمة - كما كان ينص في حالة ما إذا أثارت مصر بعض الصعوبات أن تقيم الهيئة الجديدة مكاتبها على ظهر سفينتين ترسوآن في كل طرف من طرفى القناة ويجرى عليها دفع الرسوم على أن تدفع الأرباح لمصر فيما بعد.

إلا أن مصر رفضت هذه الفكرة وكان رأيها أنه يمكن تشكيل هيئة استشارية تبدي آراءها لهيئة قناة السويس المصرية بطريقة لا تقيدها أو تلزمها وقد هاجم الرئيس

عبدالناصر في خطابه في ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ في كلية الطيران ببليبس هذا المقترح بشدة وقال «انهم يريدون هيئة جديدة اسمها هيئة المنتفعين بقناة السويس الغرض منها أن تستولي على الرسوم وتمنع مصر من أن تبأشر سيادتها - هذا الاقتراح إنتهاك لاتفاقية ١٨٨٨ ولا يمكن أن يكون هناك جهازان لإدارة القناة وتنظيمها».

وفي ١٩ سبتمبر من نفس العام اجتمعت وفود الدول المشتركة في إنشاء جمعية المنتفعين بالقناة في لندن وتوصل المؤتمر إلى صياغة نص يحدد هدف المنتفعين بالقناة - إلا أن المؤتمر قد انفض في جو من الغموض بعد أن اتفقت الدول الحاضرة على أن تبدأ مزاولة أعمالها مع بداية شهر أكتوبر في لندن.

وبإنتهاء مؤتمر لندن الثاني في ٢٢ سبتمبر - كانت بريطانيا تريد استنفاد جميع إمكانيات الحلول السلمية مع كسب الوقت للإستعداد العسكري - لذا أبلغت إنجلترا وفرنسا مجلس الأمن بالقضية حيث اجتمع المجلس في ٥ أكتوبر - ومع وضوح انحياز كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للموقف المصري ضد كل من فرنسا وبريطانيا تم إعداد نص يشمل الجزء الأول منه ستة مبادئ تكون أساساً للتفاوض بين مصر وإنجلترا وفرنسا تتضمن - أن يكون المرور في القناة حراً ومباحاً للجميع دون تمييز أو تفرقة - وأنه يجب احترام سيادة مصر - مع تأكيد استغلال إدارة القناة عن سياسة أي دولة - مع تخصيص نسبة عادلة من الرسوم المحصلة لتحسين القناة - وإجراء تحكيم بالنسبة للمسائل المتعلقة بين الشركة العالمية والحكومة المصرية.

ويتضمن الجزء الثاني منه انتزاع الموافقة بتحويل القناة .. وقد وافق المجلس بالإجماع على الجزء الأول الذي وافق عليه المدوب المصري أيضاً... أما الجزء الثاني فقد عارضته كل من الاتحاد السوفيتي وحق الثيتو ويوغسلافيا.

كما تقرر أن تبدأ المباحثات بين وزراء خارجية الدول الثلاث مصر وفرنسا وبريطانيا في جيليف يوم ٢٩ أكتوبر.. وكان هذا التوقيت هو بدء تنفيذ المخطط العسكري ضد مصر في محاولة لاسترداد القناة بالقوة المسلحة.

٢ - مراحل تنفيذ خطة الهجوم «الخطة موسكتير المعدلة النهائية» :

تتضمن خطة الهجوم خمسة مراحل رئيسية: (١)

أولها: المرحلة التمهيدية للحرب المحلية وتسبق الاشتباك المسلح ويتم فيها تمهيد الرأي العام العالمي وتحطيم الروح المعنوية للجبهة الوطنية الداخلية المصرية بشن حملة

(١) حرب العدوان الثلاثي على مصر/ وزارة الدفاع - هيئة للبحوث العسكرية، الجزء الأول، ص ١٦٠

نفسية وحصار اقتصادي إلى جانب التجهيز للحرب المحلية والذي يتضمن تعبئة القدرات الحربية والتخطيط والفتح الاستراتيجي واتخاذ قوات الهجوم لأوضاعها مع تقوية قدرات إسرائيل الحربية.

..وثانيها : مرحلة خلق الذريعة وتدبير الشرك وتبدأ في اليوم التالي للعمليات بشن القوات المسلحة الاسرائيلية هجوماً خاطفياً في شبه جزيرة سيناء يشكل المجهود الثانوي للحرب وتعززة قوات جوية فرنسية توفر له مظلة جوية فوق قاعدة الهجوم بإسرائيل وتدعيم القوات الجوية الاسرائيلية في ضرب القوات المصرية في سيناء وإمداد المظلات الاسرائيلية بأسلحتها ومعداتنا ومطالبها الإدارية من الجو كما تسانده البحرية البريطانية الفرنسية بحراسة ساحل إسرائيل وطرق الاقتراب البحرية إليه وتحمي الجانب الأيمن للهجوم الاسرائيلي بحذاء ساحل سيناء الشمالي وتقدم المعاونة النيرانية لهذا الهجوم وتشتبك ضد القطع البحرية المصرية في البحر الأحمر وتمنع الاسطول المصري من مغادرة قواعده البحرية في البحر المتوسط ..

وتأكيداً لفاعلية الشرك المدبر للقوات المصرية في هذه المرحلة وإضفاء للتواطؤ المعقود بين دول محور العدوان تصدر كل من بريطانيا وفرنسا خلال هذه المرحلة تصريحاً رسمياً بعدم النية في التدخل بين مصر وإسرائيل وذلك حتى يكتمل خداع الجانب المصري عن اتجاه الهجوم الرئيسي في اتجاه القناة لتدفع مصر بأكبر قدر من قواتها المسلحة إلى شرك سيناء.

..وثالثها : مرحلة التمهيد الجوي المركز وتبدأ في منع بداية العمليات بقصف الأهداف الاستراتيجية والتعبوية ومدن القناة والمعابر إلى سيناء ومنطقتي القاهرة الكبرى - الاسكندرية - وتستمر هذه المرحلة ستة أيام متوالية يتدرج فيها تركيز القصف الجوي إلى أن تبلغ ذروتها بغرض تدمير قدرات القوات المسلحة والجبهة الداخلية وشل حركتهما على أن يصاحب هذا التمهيد الجوي المركز حملة نفسية استراتيجية تهدف إلى اضعاف الروح المعنوية وتشتيت الجبهة الوطنية الداخلية.

..ورابعها : مرحلة الاقتحام والاستيلاء على رأس الشاطئ حتى القنطرة جنوباً وتبدأ في اليوم الحادي عشر من بدء التمهيد الجوي وفيها يتم إنزال جميع قوات الموجات الأولى للإنزال البحري.

.. وخامسها : مرحلة حسم الحرب ويتم فيها إسقاط نظام الحكم القائم في مصر وإعادة الأوضاع فيها إلى ما كانت عليه قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وفق المخطط المرسوم لمنطقة الشرق الأوسط.

ويتوقف ذلك أساساً على الأوضاع العالمية السائدة خلال هذه المرحلة ودرجة مقاومة الشعب المصري فإما أن تحقق هذه المرحلة بالإستيلاء على الاسماعيلية وإما أن يتطلب الأمر الإستيلاء على السويس والقاهرة.

وقد خططت الحرب العدوانية لتنفيذ بعثيتين هجوميتين تشكل الأولى منها الهجوم الثانوي ويتبعها شن العملية الهجومية الرئيسية وذلك بعد فترة زمنية يتم خلالها تنفيذ التمهيد الجوي المركز.

• الهجوم الثانوي الاسرائيلي ، الخطة قاش المعدلة، (١)

كلفت القوات المسلحة الاسرائيلية بساندها قوة جوية وبحرية مشتركة بريطانية/ فرنسية بالقيام بالهجوم الثانوي على عدة اتجاهات منعزلة في شبه جزيرة سيناء بمواجهة حوالي ١٥٠ كيلومتر وعمق ١٥٠ كيلومتراً.

ويهدف الهجوم الثانوي الاسرائيلي إلى خلق حالة صراع مسلح على مشارف قناة السويس تكون ذريعة لشن الهجوم الرئيسي الذي يبدأ في اليوم التاسع للعمليات بقيام قوات الانزال البحري على مدينة بورسعيد وتؤمن رأس الشاطئ الرئيسي، مع استدراج أغلب القوات المسلحة المصرية نحو شرك مجهز لها في شبه جزيرة سيناء تمهيداً للقضاء عليها - مع جذب أنظار القيادة العامة المصرية بعيداً عن اتجاه الهجوم الرئيسي - وبذلك تقوم بخلق الأوضاع الملائمة لتوجيه الضربة الرئيسية ضد جانب ومؤخرة التجميع الرئيسي للقوات المسلحة المصرية التي تم استدراجها داخل الشرك المدبر بسياء وعزلها عن قلب الدولة.

هذا إلى جانب استنزاف القدرات القتالية المصرية في قتال ثانوي على اتجاهات متعددة منعزلة وبمواجهة متسعة لتؤدي إلى تفتيت الاحتياطات الاستراتيجية المصرية إلى مجموعات متفرقة.

وبهذا التخطيط تكون مهمة القوات المسلحة الاسرائيلية هي تدمير القوات المسلحة المصرية بمواقعها في مناطق رفح - العريش - جبل ليثي - القصيمه وتؤمن الخط العام - الميدان - تقاطع طريق الحسه / الاسماعيلية (علامة كيلومتر ١٦١ إلى - الحسه - المدخل

(١) المرجع السابق، ص ١٤٠

الشرقي لمر متلا كمهمة مباشرة للهجوم الثانوي بمواجهة ٤٠ كيلومتر وعمق ٨٠ - ٩٠ كيلومتراً.. ثم تطور الهجوم وتستغل النجاح وتصل إلى ١٠ ميل شرق قناة السويس وتؤمن الجانب الأيسر للهجوم الرئيسي الذي تشنه القوات المشتركة البريطانية - الفرنسية على الاتجاه التعبوي «القناة»، وتطهر قطاع غزة وساحلي العقبة والسويس كمهمة أساسية لها بمواجهة ٥٠ كيلومتراً وعمق ١٥٠ كيلومتر.

• الهجوم الرئيسي «الانجليزى - الفرنسى» (١)

كلفت القوات المشتركة البريطانية الفرنسية بالقيام بالهجوم الرئيسي على الاتجاه التعبوي قناة السويس بمواجهة حتى ٧٠ كيلومتراً وعمق من ١٧٠ إلى ٢٥٠ كيلومتراً.. وفيها يتم الاستيلاء على قناة السويس واستعادة السيطرة الاستعمارية عليها مع عزل القوات المسلحة المصرية الموجودة داخل سيناء من قلب الدولة والمساعدة في تدميرها بتحطيم الإرادة المصرية وإعادة فرض المخطط الاستعماري الغربي على قناة السويس ومصر كلها.

وبهذا التخطيط وبعد تهديد جوى مركز تستولى القوات المشتركة البريطانية الفرنسية على رأس شاطئ في منطقة بورسعيد وتؤممه كمهمة مباشرة بمواجهة من ٥ - ١٥ كيلومتراً - عمق ٤٠ كيلومتراً. وتطور الهجوم وتستولى على الاسماعيلية ثم تستغل النجاح طبقاً لموقف الجبهة الداخلية المصرية إما في اتجاه السويس للإستيلاء عليها إستكمالاً للسيطرة على القناة كمهمة أساسية بمواجهة من ١٥ - ٢٥ كيلومتراً وعمق ١٧٠ كيلومتراً أو الاندفاع صوب القاهرة وتستولى عليها لحسم الحرب كمهمة أساسية بمواجهة ٧٠ كيلومتر وعمق ٢٥٠ كيلومتراً.

٣ - الحجم العام ومقارنة القوات المتضادة

ملحق (ح) ١، ٢، ٣ المرفق يوضح:

- إجمالى القوات المشتركة بعد الفتح الاستراتيجى.

- مقارنة القوات المصرية - الاسرائيلية.

- مقارنة القوات المتضادة المشتركة فى الحرب للقوات المصرية.

○ كانت القوة الرئيسية المصرية فى سيناء منتشرة فى مواقع دفاعية ثابتة حيث اتخذت الفرقة التالية المشاه أرضاعها بقوة لواء مشاه مدعم فى رفح وبقرة لواء مشاه مدعم فى أبوعجيلة وبقرة لواء مشاه مدعم فى العريش - وكانت الفرقة الفلسطينية الثامنة تتخذ

أرضاعها في غزة بقوة ٢ لواء فلسطيني ولواء حرس وطني مصري، مع تمركز ٢ فرقة مشاة وفرقة مدرعة غرب القناة وتتولى قيادة المنطقة الشرقية المتمركزة في الاسماعيلية قيادة تلك القوات إلى جانب مجموعة قتال لا تتبع قيادة المنطقة الشرقية بل تتبع القيادة العامة مباشرة وتدافع عن منطقة شرم الشيخ بقوة كتيبة مشاة وكتيبة حرس وطني وفصيلتين حرس حدود وعناصر دعم أخرى من المدفعية الساحلية والمدفعية المضادة للطائرات إلى جانب الفرقاطة رشيد.

٤ - سير العمليات الاسرائيلية «الخطة قادش»

○ هدفت الخطة «قادش» إلى خلق تهديد عسكري لقناة السويس بالاستيلاء على خط المضائق لمشرقها وفتح خليج العقبة للملاحة الاسرائيلية بالاستيلاء على مضيق نيران مع خلق حالة من الارتباك بين صفوف القوات المسلحة المصرية في شبه جزيرة سيناء تؤدي إلى انهيارها وبالتالي منع أو تأجيل أي هجوم مصري محتمل ضد اسرائيل مع العمل على تدمير قواعد الفدائيين في قطاع غزة وعلى امتداد الحدود المصرية في سيناء.

○ وفي الساعة الرابعة والعشرين دقيقة بعد ظهر التاسع والعشرين من اكتوبر ١٩٥٦ عبرت الحدود الدولية الاسرائيلية - المصرية أربع طلعات بطائرات الداكوتا تحمل كل منها مائة مقاتل تقريباً من لواء المظلات الاسرائيلي بحراسة ٢٦ مقاتلة ومقاتلة قاذفة اسرائيلية، وبحلول الظلام تمت الاستيلاء على ممر متلا وتقدم باقي لواء المظلات الاسرائيلي بقيادة شارون براً إلى الكنتلا ورأس النقب واحتلت مواقع غربى وصلة طريق نخل على طريق القناة.

وقد دفعت القيادة المصرية باثنين كتيبة من اللواء الثاني المتمركز شرق فايد بقتال القوات الاسرائيلية في ممر متلا التي دعمت بعد ذلك بدفع الفرقة الثانية استطلاع بالتحرك جنوباً لعزل قوات المظليين شرقى ممر متلا، بينما يوقف اللواء المدرع الأول أى تحرك اسرائيلي من المحورين الشمالى والأوسط.

○ وكانت المرحلة الثانية من المخطط الاسرائيلي تقضى بأن تتحرك المجموعة الخاصة الوسطى من مواقعها بالقرب من العوجه خلال ليلة ٢٩ / ٣٠ أكتوبر لتهاجم المواقع المصرية صباح ٣٠ أكتوبر في منطقة أبوعجيلة وأم كتاف والقصيمه.

وقد واجهت هذه القوة مقاومة شديدة وتكبدت خسائر كبيرة من خلال المقاومة والدفاع المستميت للقوات المصرية مما أفشل الهجمات الاسرائيلية المتكررة على

المواقع المصرية عدة مرات الأمر الذي قرر معه الجنرال ديان رئيس أركان القوات الاسرائيلية بتجاوز دفاعات أبوعجيلة ومواصلة التقدم غرباً عبر سيناء سواء عن طريق جبل لبنى على المحور الأوسط إلى الإسماعيلية - أو بير الحسنة على المحور الجنوبي إلى السويس.

ومع نجاح القوات الاسرائيلية على مفارق طريق أبوعجيلة قامت القوات المصرية بهجوم مضاد ناجح إلا أنها لم تتمكن من إستغلال النجاح لتدخل المقاتلات الاسرائيلية بكثافة أحدثت خسائر كبيرة في قوة الهجوم المضاد المصري التي كانت تفتقر للمعاونة الجوية أو فعالية عناصر الدفاع الجوي.

وتحت ضغط مباشر من الجنرال ديان تم إعادة تنظيم القوات الاسرائيلية المهاجمة على منطقة أم كتاف، غير أن القصف المحكم من المدفعية المصرية إلى جانب الدفاع المصري المستميت عن المواقع الدفاعية أفشل هذه الموجة من الهجوم.

ومع الفشل المتكرر للقوة المسلحة الاسرائيلية للهجوم على مواقع أم كتاف أمر ديان بعزل الكولونيل جودير من القيادة ليحل محله الكولونيل إسرايل تال ورغم تكرار المحاولات الفاشلة على مواقع أم كتاف المصرية قررت القيادة العامة في تل أبيب وقف أي هجوم آخر عليها.. وانتهت بذلك معركة أبوعجيلة بانتصار ساحق للعسكرية المصرية ضاعت معالمه مع الهزيمة العامة للقوات وصدر قرار القيادة العامة المصرية بالانسحاب من سيناء.

○ خلال الفترة من ٣٠ أكتوبر (١) حتى الأول من نوفمبر دارت معركة عنيفة بين قوة المظللين الاسرائيليين بالقرب من معر متلا وقد ساعد التفوق الجوي الاسرائيلي وانقضاض الطائرات الاسرائيلية بالصواريخ والقنابل على المواقع والقوافل المصرية في شكل متواصل حتى غروب الشمس فيما اعتبرت معركة من طرف واحد حسمه التفوق الجوي الاسرائيلي.

○ وفي الساعة السادسة من مساء ٣٠ أكتوبر اشترك سفراء بريطانيا وفرنسا لدى كل من القاهرة وتل أبيب في تقديم مذكرات إلى الحكومتين المصرية والاسرائيلية تدعو إلى الاستجابة لثلاث مطالب رئيسية.. أولها: أن على المصريين والاسرائيليين وقف الأعمال الحربية فوراً في البر والبحر والجو... وثانيها: أن على القوات المتحاربة على

(١) تريفيور. ن. دوبري - النصر المحير - للحروب العربية - الاسرائيلية، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، ص ٢٠٢

كلا الجانبين أن تنسحب إلى عشرة أميال شرق وغرب القناة... وثالثها: أن على مصر أن تقبل الاحتلال المؤقت لبورسعيد والاسماعيلية والسويس من جانب القوات البريطانية والفرنسية ليتسنى الفصل بين الجانبين المتحاربين، وضمان حرية مرور سفن كل الدول بالقناة وفقاً لأحكام القانون الدولي القائم.

وقد حدد السفراء لوزيرى الخارجية المصرى والاسرائيلى فترة اثنى عشرة ساعة للاستجابة لتلك المطالب، وإذا لم تستجب الحكومتان المصرية والاسرائيلية للمطالب البريطانية الفرنسية قبل انتهاء المهلة، فسيكون للقوات البريطانية والفرنسية القيام بأى عمل تراه ضرورياً لضمان تنفيذها.

وقد كانت المذكرة إنذاراً للمصريين، أما للاسرائيليين فكانت تأكيداً بأن اتفاق «سيفر» على طريق التنفيذ.

○ وحتى الساعات الأولى من مساء ٣١ أكتوبر وباستثناء القتال المستمر فى الطرف الشرقى لمصر متلاً كان الهدوء الذى يسبق العاصفة يخيم على المسرح فى سيناء حيث لم يكن هناك سوى تحركين هامين... أولهما: تحرك الفرقة الرابعة المدرعة المصرية مستكملة زحفها من القناة إلى بير جفجافه وبير الحمة وبير تمادا... وثانيها: تحرك اللواء الاسرائيلى التاسع متجهاً إلى الشواطىء القريبة لخليج العقبة، بينما كان اللواء العاشر الاسرائيلى يعانى من آثار فشله فى الهجوم على دفاعات أم كتاف المصرية.

٥ - سير العمليات البريطانية الفرنسية:

فى الساعة السابعة من مساء ٣١ أكتوبر أى بعد مرور ٢٥ ساعة من تسلم الإنذار البريطانى الفرنسى وبعد ١٣ ساعة من إنتهاء مواعده، بدأت القوات الجوية البريطانية الفرنسية فى قصف القواعد الجوية المصرية وركزت هجماتها على القواعد الجوية والمطارات المصرية فى أوماظه وإنشاص وأبوصوير وكيريت ومطار القاهرة الدولى، وقامت بثلاث موجات متواصلة من الهجوم أسقطت خلالها قنابل زمنية، وفى صباح اليوم التالى أغارت القوات الجوية المعادية على مناطق الدلتا والقناة لتدمير حجم كبير من الطائرات المصرية فى قواعدها.

ولقد أصدرت القيادة العليا للقوات المسلحة أمراً بإنسحاب القوات المصرية الموجودة فى سيناء لتفادى عزلها والضغط عليها تم حصارها بين القوات الاسرائيلية والبريطانية الفرنسية المشتركة، حيث توقعت القيادة المصرية أن القوات البريطانية الفرنسية المشتركة والموجودة فى البحر المتوسط قد تتورط فى عمل ضد قناة السويس دون إعطاء مصر مهلة للاستعداد أو التأمين.

وفي ٥ نوفمبر ١٩٥٦ تم إسقاط لقوات المظلات البريطانية في مطار الجميل، والقوات الفرنسية في منطقة بورفؤاد على الضفة الشرقية لقناة السويس وقامت بدفع عناصر منها كلفت بالاستيلاء على منطقة وابور المياه الحلوة الرئيسى في منطقة الرسوة جنوب بورسعيد.

ومع استمرار عمليات الانزال البحرى أيضاً نجحت في تكوين رأس شاطئ قوى في مدينتى بورسعيد وبورفؤاد انطلقت منها عناصر من لواء مظلات بريطانى تجاه الجنوب إلى مدن القنطرة والاسماعيلية ثم السويس وسيطرت على قناة السويس بالكامل... بل ووصلت عناصر من المظلات البريطانية إلى منطقة الكاب - الكيلومتر ٣٠ شمال القنطرة.

وكانت المقاومة المصرية للقوات المسلحة والشعب البورسعيدى ضد قوات الغزو مثلاً رائعاً للبرسالة والشجاعة رغم التفوق التكنولوجى الغربى فى الأسلحة والمعدات والكفاءة العالية للقوات.

٦ - إيقاف القتال (١)

رفضت فرنسا وبريطانيا قرارات مجلس الأمن بشأن وقف النار فى ٣٠ أكتوبر من خلال استخدام حق النقض، «الفيتو»، مما دعى مجلس الأمن فى اليوم التالى إلى عقد اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على رغبة الولايات المتحدة ويوغسلافيا ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الاجتماع الذى عقدته فى الأول من نوفمبر على مشروع قرار أمريكى يدعو إلى وقف إطلاق النار فوراً، وانسحاب القوات الاسرائيلية إلى ما وراء حدود هدنة ١٩٤٩، وفتح قناة السويس للملاحة، كما دعى القرار الأعضاء الآخرين، إلى الامتناع عن إدخال معدات حربية إلى المنطقة وكان على مصر واسرائيل وبريطانيا وفرنسا الإذعان فوراً لأمر وقف إطلاق النار.

وفى يوم ٢ نوفمبر طلب مندوب اسرائيل لدى الأمم المتحدة من السكرتير العام الحصول على إيضاحات للقرار وماطلت كل من بريطانيا وفرنسا فى التنفيذ سعياً لكسب الوقت حتى تتمكن أساطيلها من تحقيق مهامها المخططة.. وعلى ذلك فقد تقدمت الدولتان بقرار يرمى إلى تشكيل قوة طوارئ دولية لدعم السلام وضمان بقاء القناة مفتوحة للملاحة الدولية مع إصرارهما على موافقة مصر على دخول القوات الفرنسية والبريطانية إلى منطقة القناة حتى تمام تشكيل قوة الطوارئ الدولية وتولى مهامها.

وفي يوم ٣ نوفمبر عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً آخر حيث أعلن همرشيلد السكرتير العام أن مصر قد وافقت على قرار وقف إطلاق النار مع عدم موافقة إسرائيل وبريطانيا وفرنسا عليه، حيث وافقت الجمعية العامة على قرار تقدمت به كندا دعى إلى تشكيل قوة طوارئ دولية بناء على الاقتراح البريطاني الفرنسي ويدعو في الوقت نفسه إلى وقف إطلاق النار حيث وافقت مصر بينما امتنعت إسرائيل وبريطانيا وفرنسا.. حيث كانت إسرائيل مستمرة في عملياتها في محاولة للاستيلاء على منطقة شرم الشيخ وبتنام استيلائها عليها في مساء نفس اليوم وافقت على القرار دون تنسيق مع حلفائها في بريطانيا وفرنسا والتي كانت قواتهما البرمائية تواصل تقدمها من قواعدها في مالطة وقبرص والجزائر في اتجاه قناة السويس ولم تحقق أهدافها المخططة في الاستيلاء على القناة طبقاً للتخطيط.

وبعد تنسيق سريع بين الحلفاء أنقذ بن جوريون الموقف لصالح حليفته بأن أوضح من خلال وزير خارجيته أبا إيبان أن موافقته على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروطة على ردود إيجابية مرضية من مصر على خمسة استفسارات^(١).. أولها: موافقة واضحة وصريحة من جانب الحكومة المصرية على وقف إطلاق النار... وثانيها: هل مازالت مصر عند موقفها من أنها في حالة حرب مع إسرائيل؟.. وثالثها: هل مصر على استعداد للدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل لإقرار السلام بين الدولتين...؟ ورابعها: هل توافق مصر على إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ورفع الحصار المفروض على الملاحة الإسرائيلية في قناة السويس...؟ وخامسها: هل تلتزم مصر باستدعاء عصابات الفدائيين الخاضعة لسيطرتها وتلك الموجودة في الدول العربية الأخرى؟؟؟

ومن الواضح أن تلك الأسئلة كانت تعنى عدم الموافقة على قرار وقف إطلاق النار وبالتالي استمرت العمليات، وعندما صدق مجلس الأمن من جديد على قرار وقف إطلاق النار في ٥ نوفمبر اعترض المندوب البريطاني عن الموافقة عليه.

واستمرت العملية البريطانية الفرنسية حتى الساعة الثانية من صباح الأربعاء ٧ نوفمبر في محاولات متواصلة للاستيلاء على مدن القناة وسط مقاومة عسكرية وشعبية عنيفة الأمر الذي لم يمكنها سوى من الوصول حتى منطقة الكاب على طريق القناة حيث توقف إطلاق النار.

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٠

وأسدل الستار عن الفصل الأخير من حرب سيناء عام ١٩٥٦ والتي اعتبرت عمل شاذ لا مبرر له وأسفرت عن استيلاء عام على الصعيد السياسي، ورغم النجاحات التي تحققت في ميدان القتال إلا أن المقاومة المصرية في مواجهة الموارد العديدة والتكنولوجية المتفوقة للغزاة كانت حاسمة وتميزت ببسالة منطقة النضير. حيث انسحبت القوات الفرنسية والبريطانية بعد بضعة أسابيع.

وفي أعقاب احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء، مارست الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ضغوطاً سياسية هائلة على إسرائيل بغية الانسحاب من الأراضي المحتلة وفي نهاية الأمر، وافقت إسرائيل على مفضض على الانسحاب في مقابل تشكيل قوات الطوارئ الدولية التي تأخذ على عاتقها مهمة تجنب موقفين تسبباً في قرار إسرائيل بخوض غمار الحرب - أولهما: يتمثل في منع غارات الفدائيين على إسرائيل من قواعد في سيناء وقطاع غزة - وثانيهما: عدم محاصرة القوات المسلحة المصرية لميناء إيلات الإسرائيلي عند مضيق تيران من تحصينات شرم الشيخ عند الطرف الجنوبي لشبه جزيرة سيناء. وفي مارس ١٩٥٧ أتمت إسرائيل انسحابها من سيناء.

ومن العوامل التي ساعدت على انسحاب إسرائيل من سيناء وجلاء القوة الغازية البريطانية الفرنسية عن مصر تلك التهديدات القاطعة التي أعلنها خروشوف باستخدام الصواريخ رغم تورطه في أعمال عدوانية من خلال غزوه للمجر.

٧ - نتائج الجولة العربية - الاسرائيلية الثانية:

إن كانت دول العدوان الثلاثي قد حققت نصراً عسكرياً فإنها قد فشلت تماماً في تحقيق أهدافها السياسية. وعلى الجانب المصري كانت الصور متناقضة إلى حد بعيد فعلى الرغم مما حدث للقوات المصرية فإن المكاسب السياسية التي حققتها مصر نتيجة هذا العدوان لا يمكن التقليل من شأنها ولعل أبلغ تعبير عن هذه الحقيقة قول الكاتب الإسرائيلي نيشيل بن زرهار في كتابه «السويس... سرى جداً» «لقد ولد الغزو ميتاً أما الانتصار الحقيقي فقد كان انتصار عبدالناصر الذي خرج من المعركة وهو بطل العالم الثالث، إن عملية السويس التي أرادت أن تقضى عليه قد كلفت في النهاية بأكاليل الغر، إن الصورة لم تكن كلها قاتمة بالنسبة للعسكرية المصرية فقد قامت القوات المصرية والتي أتيحت لها الفرصة المتكافئة لقتال العدو الإسرائيلي في سيناء، ببطولات، ومن أمثلة ذلك تلك القوات التي قاتلت في أبوعجيلة بكل شجاعة وفدائية واستبسال كما كان للدور الذي قام به رجال المقاومة من عسكريين ومدنيين في الدفاع عن مدينة بورسعيد في التصدي لقوات الغزو

الذين نزلوا بها أبلغ الأثر في معنويات الشعب المصري وفي توحيد الشعوب العربية مع عبدالناصر ضد الدول المعتدية.

إن ثورة الضمير العالمي ضد المعتدين ووقوف معظم دول العالم مع مصر وتحرك الرئيس جمال عبدالناصر للضغط على الدول المعتدية وتهديد الاتحاد السوفيتي لكل من بريطانيا وفرنسا والتنويه لهما بقدرة الصواريخ السوفيتية على الوصول إلى أراضيهم، والوقفه الحاسمة للولايات المتحدة الأمريكية وضغوطها السياسية الهائلة لقبوله وقف إطلاق النار ثم فرض انسحابها من الأراضي المصرية في أعقابه كل ذلك عجل بخروج القوات المعتدية وانسحاب إسرائيل من سيناء.

وبالتالي فقد انتهت الحرب ولم تجن إسرائيل منها سوى السماح بمرور سفنها في خليج العقبة بضمنان أمريكي.

وفي النهاية يمكن القول أن النجاح السياسي الذي حققته القيادة المصرية قد ساعد على إخفاء وطمس أوجه القصور والنقص سواء من حيث تحديد الهدف السياسي العسكري أو وجود قيادة سياسية عسكرية مهمتها وضع سياسة واستراتيجية عسكرية وتنفيذها.. وقد أدى هذا النجاح إلى أن سارت مصر نحو هاوية محتومة عام ١٩٦٧.

ثالثاً: الجولة العربية الاسرائيلية الثالثة (عام ١٩٦٧) :

الجذور الاجتماعية والسياسية للحرب

■ إقليمياً :

في بداية عام ١٩٥٧، أتمت إسرائيل انسحابها إلى حدود ما قبل الحرب وذلك بعد أن تسلمت قوات الطوارئ الدولية مواقعها من القوات الاسرائيلية عند شرم الشيخ وعلى امتداد حدود إسرائيل مع قطاع غزة وسيناء، بعد أن حصلت على تأكيدات من الدول الكبرى بحرية الملاحة عبر مضيق تبران.

وطبقاً للسياسة التي انتهجها النظام المصري في عهد الرئيس جمال عبدالناصر بدأ ظهور نتائج أساليب تصدير نموذج الثورة المصرية، ففي ١٤ يوليو من عام ١٩٥٨، تم خلع الملك فيصل ملك العراق من عرشه وتم إعدامه مع رئيس وزرائه نوري السعيد، وتولى مقاليد الحكم في البلاد نظام عسكري جديد برئاسة اللواء عبدالكريم قاسم الذي شكل حكومة جديدة تأثرت بالاتحاد السوفيتي إلى حد بعيد. وانسحب العراق من حلف بغداد ومن اتفاقيات المساعدات العسكرية مع الولايات المتحدة.

ثم تدهورت الأوضاع في العراق نتيجة توالي الانقلابات ومحاولات الانقلاب، بينما انشغلت قواتها المسلحة في حرب أهلية باهظة النفقات مع المتمردين الأكراد في شمال العراق.

وعانت لبنان والأردن من الاضطرابات والقلق المتعددة الداخلية من العناصر والجماعات التي كانت موالية للنظام الحكم الناصري وذلك في محاولاتها المتكررة لتغيير أنظمة الحكم إلى نظم تقدمية تسعى للوحدة والاشتراكية في محاولة لتطبيق تجربة الثورة في مصر.

وفي أواخر الربيع وأوائل صيف عام ١٩٥٨، تم في لبنان أحداث شغب وحركات تمرد على امتداد لبنان طويلاً وعرضاً، واندلعت فيها حرباً أهلية، وتزامن مع ذلك الحدث انقلاباً عسكرياً جديداً وقع في العراق الأمر الذي طلب معه الرئيس اللبناني العون من الولايات المتحدة والتي سارعت بإanzال مشاة البحرية الأمريكية على شواطئ بيروت وذلك في اليوم التالي مباشرة لتلبية لرغبة الرئيس اللبناني والتي أصبحت تمثل رأس حربة للوجود العسكري الأمريكي المحدود في الشرق الأوسط.

وفي ١٧ يوليو عام ١٩٥٨ وعقب طلب مماثل من الملك حسين إلى بريطانيا، طارت القوات البريطانية إلى الأردن لمساعدة القوات المسلحة الأردنية في استعادة النظام فيه، ومع نهاية شهر أكتوبر انسحبت القوات الأمريكية والبريطانية من الشرق الأوسط، بعد أن فرضت الاستقرار للنظامي الحكم في كل من لبنان والأردن دون القضاء على الأسباب الحقيقية في عدم ذلك الاستقرار، وقد أصبح مبدأ الاستعانة بالقوات الأجنبية لفرض الاستقرار وتأمين أنظمة الحكم إحدى الطرق المشروعة في مواجهة المد الثوري المدعم من حكومة عبدالناصر في مصر وانعكاس ذلك على تزايد الشعبية للرئيس عبدالناصر من جهة وتفتيت التضامن وتمزيق الصف العربي من جهة أخرى.

مع اعلان الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير من عام ١٩٥٨ وقيام الجمهورية العربية المتحدة برئاسة عبدالناصر تصاعدت العمليات الفدائية ضد إسرائيل خاصة من الجبهة السورية كما أسهمت هذه الخطوة أيضاً في إثارة المزيد من الاضطرابات في الأردن بعد أربعة شهور من اعلان الوحدة في محاولة تالية من جانب أنصار الرئيس عبدالناصر للقضاء على الحكم الملكي في الأردن، وتوالى المحاولات المصرية - السورية الرامية إلى تحييد واضعاف الملك حسين والإطاحة به وضعفه خاصة بعد انسحاب القوات البريطانية منه، الأمر الذي أدى إلى اغتيال هزاع المجالي رئيس الوزراء الأردني في سبتمبر ١٩٦٠ على أثر انفجار قبيلة في عمان مما دفع الملك حسين لحشد قواته المسلحة

على امتداد الحدود السورية فى تصاعد عام وصل لحد تفكير القيادة السياسية فى الأردن للهجوم على دمشق، إلا أن الضغوط الأمريكية والبريطانية منعت ذلك.

وفى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ وقع انقلاب فى سوريا أطاح بالحكومة السورية ومزق الوحدة مع مصر الأمر الذى أدى إلى تخفيف حدة التوتر فى الشرق الأوسط والذى كانت قد تصاعدت إلى أقصى مدى خاصة بين الحكومات الملكية والتى أطلق عليها الحكم الناصرى وأعوانه بالحكومات الرجعية التى يجب أن تزول عروشها فى خضم المد الثورى الذى تبنته السياسة المصرية فى ذلك الوقت.

وفى ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ قامت الثورة فى اليمن وطلب مجلس قيادة الثورة اليمنية مساعدات عسكرية من مصر حيث بدأت فى الاستجابة لهذه الطلبات وفى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢ أرسل المشير عبدالحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة اللواء أ.ح على عبدالخبير ومعه بعض الضباط من الصاعقة والمظلات وغيرهم إلى اليمن لمقابلة أعضاء مجلس القيادة ومعرفة مطالبهم.

وبدأت مصر فى إرسال بعض الوحدات الفرعية من رجال الصاعقة والمظلات للمعاونة فى حماية الثورة اليمنية فى أول أيامها، ثم تطور الموقف بسرعة غير متوقعة وكلف اللواء أ.ح على عبدالخبير وهو فى اليمن بمهمة مساندة الثورة.

وفى ٢٨ أكتوبر ١٩٦٢ وصل المشير عبدالحكيم عامر إلى صنعاء وعقد مؤتمراً مع الفريق أنور القاضى رئيس هيئة العمليات المصرية والذى كان قد سبقه إلى اليمن ثم عين بعد ذلك قائداً للقوات المصرية فى اليمن وبدأ تدفق الوحدات المصرية يومياً من القاهرة. وهكذا تورطت مصر فى اليمن وبدأت فى إنشاء جسر جوى وبحرى ضخيم عبر آلاف الكيلومترات لنقل الرجال والعنادر والأسلحة والمهمات والتعيينات والذهب إلى أرض اليمن التى ابتلعت خيرة وحدات القوات المسلحة المصرية وأهكت أفرادها ومعدات وأسلحتها وطائراتها واستنفذت أنفاسها وقد وصل حجم^(١) القوة المسلحة المصرية فى اليمن إلى ١٣٠ ألف جندى، ٥ آلاف مدفع رشاش متنوع الأحجام، ١٣٠ مدفعاً مضاد للدبابات، ٩٠ مدفع هاون خفيف، ١٦ مدفع مضاد للطائرات، ٨٦٠٠ لغم مضاد للدبابات، حوالى ٢٠ مليون طلقة ذخيرة. وقد ساعدت المملكة العربية السعودية والتى اقترب التهديد الثورى الناصرى من حدودها وبات يهدد نظام الحكم الملكى بها... ساعدت بالمال والسلاح والعنادر الحكم الملكى والعناصر والقبائل الموالية له فى اليمن فى مواجهة الوجود العسكرى المكتظ به،

(١) اللواء عبد المنعم خليل - أوراق قائد ميدانى - حروب مصر المعاصرة

الأمر الذي حول حملة اليمن إلى حرب استنزاف قاسية ليس فقط لاقتصاديات مصر بل أيضاً لقواتها المسلحة.

وفي عام ١٩٦٤ تم تسوية بعض الخلافات العربية ووافق رؤساء سوريا والأردن ولبنان في مؤتمر قمة عربي عقد بالقاهرة، على مشروع لتمويل منابع مياه نهر الأردن وأيدتهم في ذلك بقية دول الجامعة العربية، ذلك المشروع الذي من شأنه التأثير على الزراعة الاسرائيلية في وادي الحولة ووادي الأردن، الأمر الذي أدى إلى القصف المدفعي الاسرائيلي المتواصل والمؤثر على العاملين في المشروع عندما تقرر بدء العمل فيه مما بات واضحاً للعرب أن مواصلة العمل في المشروع تعني الحرب الشاملة مع اسرائيل الأمر الذي لم يكن أحداً من القادة العرب مستعداً له في ذلك الوقت.

هذا وفي وقت لاحق من نفس العام وافقت جامعة الدول العربية في مؤتمر قمة على إقامة «كيان فلسطيني، وأمدته بالتأييد المادي والمعنوي لتصعيد نشاط الفدائيين الفلسطينيين على امتداد حدود اسرائيل مع كل من لبنان وسوريا والأردن ومصر. ومع زيادة نشاط الفدائيين ضد اسرائيل وما أسفرت عنه من خسائر في الأرواح، قامت اسرائيل بضربات انتقامية عنيفة وبشكل متزايد مما صعد التوتر بشكل كبير بين دول المواجهة العربية المحيطة باسرائيل في ذلك الوقت.

• الحشد الاسرائيلي أمام سوريا:

في فبراير ١٩٦٦ وقع الانقلاب السابع عشر خلال فترة استقلالها كدولة منذ ٢١ عاماً وسرعان ما أقامت الحكومة الجديدة في سوريا علاقات صداقة مع الاتحاد السوفيتي وفي نفس الوقت شجع نظام الحكم الثوري الجديد في سوريا منظمة التحرير الفلسطينية «فتح» والتي كانت حديثة التكوين في ذلك الوقت على إقامة قواعد على الأراضي السورية يشن منها رجالها من الفدائيين غارات على اسرائيل، وتزامن ذلك مع تصاعد إغارات الفدائيين من الأراضي اللبنانية والأردنية وأصبح من المسلم به أن التخطيط لتصعيد هذه الاغارات يتم التخطيط والإعداد له على نحو مباشر أو غير مباشر في سوريا.

كما حدث تقارب بين الحكومة السورية الجديدة من مصر الأمر الذي أدى إلى عقد معاهدة دفاع مشترك بينهما وتشكيل قيادة عسكرية مشتركة بقيادة لواء مصري وانطلقت الدولتان نحو التكامل والتنسيق العسكري بدعم من الاتحاد السوفيتي والذي كان المورد الرئيسي للسلاح لكل من الدولتين.

ومع استمرار تصاعد هجمات الفدائيين ضد إسرائيل وعلى إثر اغارتين لهما في أكتوبر ١٩٦٦ قتل فيها العديد من الاسرائيليين، مما أدى إلى قيام إسرائيل بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبطرح قرار يدعو سوريا إلى اتخاذ إجراءات أشد صرامة لمنع تزايد أعمال الفدائيين، استخدم الاتحاد السوفيتي حق النقض «الفيتو» مما حال دون ذلك وقد أصبح هذا السلوك نمطاً مألوفاً مع تنامي العلاقات السوفيتية السورية المصرية.

وفي ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ قامت إسرائيل بشن غارة على قرية السموع في الأردن في محاولة لردع القيادة الأردنية وحلها على إيقاف الهجمات الفلسطينية من أراضيها، وقد أسفرت الغارة عن مقتل ١٨ أردنياً وإصابة ٥٤ بجراح الأمر الذي أدى إلى قيام وصفى التل رئيس الوزراء الأردني بتحميل مسئولية ذلك على مصر لإخفاقها في توفير الدعم الجوي التي وعدت بتقديمه في مثل هذه الظروف لتورطها في حرب اليمن.

وفي ٧ إبريل ١٩٦٧ تصاعدت نيران المدفعية السورية المركزة حتى وصلت إلى تدخل القوات الجوية الاسرائيلية والسورية في قتال جوى أسفر عن إسقاط ستة طائرات سورية دون أى خسائر في الجانب الاسرائيلي، مما دفع القيادة السورية إلى الانضمام للقيادة الأردنية في إدانة الرئيس جمال عبدالناصر لعجزه عن المشاركة في ردع إسرائيل وشاركت الصحافة العربية الأخرى في انتقاد الرئيس عبدالناصر مشيرة إلى أنه كان أكثر اهتماماً بإقامة امبراطورية استعمارية مصرية عبر البحار في اليمن وطالبته بالمزيد من تأييد القضية العربية المشتركة ضد الصهيونية في فلسطين الأمر الذي وضع عبدالناصر في حرج بالغ.

واستمرت غارات الفدائيين وتصاعدت ضد إسرائيل الأمر الذي دفع ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل إلى إعلان تهديد واضح ضد سوريا في ١١ مايو ١٩٦٧ قال (١) «على ضوء الأربعة عشر حادثاً التي وقعت في الشهر الماضي فقط، يتعين علينا إتخاذ إجراءات لا تقل صرامة عن الإجراءات التي اتخذت في السابع من إبريل، ذلك اليوم الذي قامت فيه القوات الجوية الاسرائيلية بقصف مواقع هامة في دمشق والقاهرة. وبعد ذلك بيومين أدلى أشكول بحديث إذاعي جاء فيه «لقد بات واضحاً تماماً للحكومة الاسرائيلية أن مركز الإرهابيين يكمن في سوريا، غير أننا وضعنا المبدأ، وأن علينا تحديد الموعد والمكان والوسيلة لردع المعتدي» وأضاف «أنه لو استمر الحال على هذا المنوال، فلا مناص من أن توجه إسرائيل ضربة حاسمة داخل أراضي العدو».

(١) الصراع المعبر - مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٦

هذا وقد نشرت صحيفة النيويورك تايمز في عددها الصادر في ١٢ مايو تأكيداً لذلك التهديد حيث أعلنت «قرر بعض القادة الاسرائيليين أن استخدام القوة ضد سوريا ربما يكون السبيل الوحيد لبتز الإرهاب المتزايد، وأن مثل هذا العمل الاسرائيلي ضد عمليات التسلل المتواصلة سيتم من خلال استخدام قدر كبير من القوة، ولكن في فترة وجيزة ومنطقة محدودة، وقد أصبح هذا واضحاً في محادثات المسؤولين والمطلعين على مجريات الأمور من الاسرائيليين ممن أدلوا بأحاديث في الآونة الأخيرة وسط جو من تصاعد أعمال العنف على الحدود».

• تدخل الاتحاد السوفيتي:

لقد أكدت الأنباء التي تلقاها الرئيس عبدالناصر من موسكو حقيقة النوايا الاسرائيلية تجاه سوريا، حيث بدا أن إنزعاجاً شديداً أصاب كل من موسكو ودمشق والقاهرة من جراء التهديدات الاسرائيلية لسوريا خاصة في ظل التصريحات العلنية الاسرائيلية خلال الفترة مابين يومى ١١ حتى ١٣ مايو بل وربما تكون في واقع الأمر هي الشرارة التي أدت إلى تفجير السخط المتزايد الأمر الذي أدى إلى تصاعد حملة دعائية شاركت فيها الإذاعة والصحافة في كل من موسكو والقاهرة ودمشق على حد سواء تؤكد أن اسرائيل قد حشدت قواتها شمالى اسرائيل بهدف غزو سوريا.

مما أدى إلى قيام الحكومة الاسرائيلية - رداً على الأنباء الواردة من موسكو - إلى استدعاء السفير السوفيتي لدى اسرائيل، ثلاث مرات في (١) ١٢ مايو، ١٩ مايو، ٢٩ مايو على التوالي لزيارة المنطقة شمال اسرائيل والحدود السورية لتفقد الموقف بنفسه، إلا أن السفير السوفيتي تشوفاخين قد رفض هذه الدعوة وفي ١٩ مايو، أشار يونانت سكرتير عام الأمم المتحدة، في تقرير بعث به إلى مجلس الأمن مزاعم تحركات وحشود القوات الاسرائيلية، وقال (٢) «تؤكد تقارير مراقبى هيئة مراقبة الهدنة الدولية عدم وجود تحركات وحشود للقوات على أى من جانبي خط موقف إطلاق النار».

ورغم كل تلك التأكيدات فقد استمر الرئيس عبدالناصر في تصعيد التوتر لاسترداد مكانته التي نال منها إلى حد بعيد، صمته إزاء معركة قرية السموع، ٧ ابريل إلى جانب استمرار عمليات قواته المسلحة في حملة اليمن.

(٢، ١) المرجع السابق، ص ٢٦٦، ص ٢٦٧

• انسحاب قوات الطوارئ الدولية:

في ١٦ مايو تلقى الجنرال اندراجيت ريكي القائد الهندي لقوات الطوارئ الدولية في سيناء، رسالة من رئيس الأركان المصري الفريق محمد فوزي، يطلب إليه فيها سحب جميع قواته من الحدود مع إسرائيل، وقد أبلغ الجنرال ريكي بدوره هذا الطلب إلى يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة، الذي استدعى المندوب المصري لدى الأمم المتحدة وأبلغه بتقديم الطلب المصري إلى يوثانت مباشرة بعد تحذيره من أنه في هذه الحالة سيصدر أمراً لكافة قوات الطوارئ الدولية بالانسحاب من غزه وسيناء بأسرها، بما في ذلك موقع شرم الشيخ، وفي يوم ١٨ مايو قدمت الحكومة المصرية طلباً رسمياً إلى السكرتير العام بسحب قوات الطوارئ وبالتالي فقد أصدر السكرتير العام أمراً بالانسحابها.

• إغلاق مضيق تيران:

وفي ١٤ مايو ١٩٦٧ أعلنت حالة الطوارئ في القوات المسلحة، ورفعت درجة الاستعداد إلى الحالة القصوى وبدأت الأجهزة المختصة في استدعاء الاحتياط وبدأت عملية إعداد القوات حيث بدء تدفق القوات المصرية إلى سيناء وقد وصل عددها حتى ٢٢ مايو إلى حوالي ١٠٠ ألف في سيناء.. وفي نفس الوقت أعلن الرئيس جمال عبدالناصر إغلاق مضيق تيران، الأمر الذي أدى إلى أن أعلن ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل أمام الكنيست رداً على إغلاق مضيق تيران «إن الكنيست يدرك أن أي تدخل في حرية الملاحة في الخليج والمضايق إنما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ويشكل عملاً عدائياً ضد إسرائيل».

• المصالحة مع الأردن:

بناء على مبادرة شخصية^(١) من الملك حسين تمت المصالحة بين الرئيس جمال عبدالناصر والملك حسين عاهل الأردن، ففي ٣٠ مايو طار إلى القاهرة الملك حسين يرافقه سعد جماع رئيس الوزراء الأردني واللواء عامر خمّاش رئيس الأركان الأردني واللواء صالح الكردي قائد السلاح الجوي الأردني، وأتم إبرام معاهدة دفاع مشترك تشكل بموجبها قيادة عسكرية مشتركة مع مصر وسوريا، تحت قيادة اللواء على عامر الذي عينه الرئيس عبدالناصر إلى جانب تعيين اللواء عبدالمنعم رياض قائداً عاماً للقوات العربية المسلحة على الجبهة الأردنية، وقد قام اللواء رياض بزيارة إلى كل من دمشق وبغداد لتوضيح ذلك التطور الجديد، وفي ٢ يونيو وصل اللواء عبدالمنعم رياض ومعه عدد

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٦، ص ٢٦٧

من هيئة الأركان إلى عمان ليتولى مهام منصبه وفي ٣ يونيو دعمت القوات المسلحة الأردنية بثلاث كتائب من القوات الخاصة المصرية، وقد أوصل ذلك الإجراء الموقف بين دول المواجهة العربية واسرائيل إلى أقصى درجات التوتر مما أدى إلى قيام اسرائيل بتوجيه ضربتها الجوية وبداية جولة الصراع العربي - الاسرائيلي الثالثة.

• تعبئة القوات المسلحة:

أعلنت حالة الطوارئ في القوات المسلحة^(١) يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ لنقل القوات المسلحة من حالة الاستعداد الدائم إلى حالة الاستعداد الكامل على أن تتم التعبئة خلال يومين إلى ثلاثة أيام بما لا يؤثر على كفاءة واستمرار الإنتاج المدني.

وبدأت الأجهزة المختصة بالقوات المسلحة إصدار تعليمات التعبئة بما يتلاءم مع توجيهات إعادة توازن القوات المسلحة. وإعتباراً من ١٧ مايو صدرت توجيهات من القيادة العليا للقوات المسلحة بتعبئة وإنشاء وحدات وعناصر جديدة لم يسبق التخطيط لها في خطة التعبئة^(٢) المعتمدة ولا تتمشي مع الشكل المتفق عليه مسبقاً بين الأجهزة المعنية وترتب على ذلك تعبئة الكثير من الوحدات والعناصر الجديدة تماماً فيما بين ١٧ مايو وحتى ٥ يونيو ونطلب ذلك وضع تنظيمات مبتكرة وجداول مرتبات مؤقتة لتعبئة هذه الوحدات.

وخلال الفترة الزمنية التي تحددت كانت قد صدرت أوامر استدعاء وتعبئة وإنشاء وحدات فرعية جديدة بلغ عددها ٢٠١ أمر منها ٨٢ أمراً كانت ضمن خطة التعبئة السابق التخطيط لها، ١١٩ أمراً بإنشاء جديد لم يسبق وضع خطة تعبئة له... وتطلب الأمر استدعاء ١٢٠ ألف فرد احتياط ونظراً لعدم تدقيق بيانات استدعاء الاحتياط في الخطط الموضوعة كانت نسبة الاستجابة ضعيفة كما وصل بعض الأفراد المعبئين إلى الميدان بالجلاليب مما دعى أجهزة التعبئة إلى رفع نسبة الاستدعاء إلى ١٥٠٪ للتغلب على النقص المنتظر ورغم كل ذلك فقد وصل الرقم الإجمالي للاستجابة حوالي ٨٢ ألف وتخلف عن الحضور ٣٨ ألف فرداً أي بنسبة ٢٢٪ من الاستدعاء لصعوبة الاستدلال على الأفراد غير المدرجين بخطة التعبئة، وإلى أن بدأت الحرب كان حجم الاستدعاء والتعبئة والإنشاء قد وصل بقوات الاحتياط التي دفعت لمجرد تعبئتها إلى مسرح العمليات في سيناء بما يزيد عن نصف^(٣) إجمالي الأفراد بمسرح سيناء دون تدريب أو إعداد أو تحضير أو إمام بالمهمة أو الواجب المطلوب منهم.

(١)، (٢)، (٣) مصدر خاص بالمؤلف

ومع فجر يوم ٥ يونيه كانت قوات الاحتياط الكثيرة التي دفعت إلى مسرح العمليات في سيناء قد تسلح البعض منها بأسلحة مستوردة من المعسكر الشرقي والبعض الآخر بأسلحة مستوردة من المعسكر الغربي والكثير منهم مازال ينتظر تسليحه من الأسلحة التي تحملها السفن إلى موانئ الجمهورية لاستكمال مرتباتها من الأسلحة.

وخلاصة الموقف ان العوامل المعرقة اجتمعت كلها لتسبب فشل نظام واجراءات التعبئة التي دارت عى مدى مايزيد عن ثلاثة أسابيع كاملة فيما بين ١٥ مايو، ٥ يونيه ١٩٦٧، والتي كانت تهدف أساساً إلى زيادة حجم القوات البرية والقوات الجوية ووحدات جديدة تدخل ضمن خطة التعبئة وصل حجمها إلى حوالى ٣ فرقة مشاة، ١٣ لواء بين مشاة ومدرع وحرس وطنى، ١٤ كتيبة متنوعة، ١٦ سرية مضادة للطائرات وكلها دفعت إلى مسرح العمليات دون تدريب أو إعداد أو إلمام بالمهام المكلفة بها بما لا يعنى عدم استعدادها للقتال.

■ عالمياً:

بذهاية الخمسينات، ومع بداية الستينات، انتهت مرحلة هامة من الصراع بين مصر ثم فيما بعد (الجمهورية العربية المتحدة) من جانب والقوى الغربية في الجانب الآخر، وسقط حلف بغداد، وأصبحت الاستراتيجية الغربية في المنطقة بضرية قوية بالرغم من محاولات الولايات المتحدة الأمريكية عرض تنفيذ مبدأ أيزنهاور ولكنه تجدد. أما بريطانيا فبدأت الانسحاب التدريجي من المنطقة ولم يبق لها نفوذ إلا في بعض الدول الخليجية وعدن واليمن الجنوبي، أما فرنسا فلم تلجج في الاحتفاظ بدول المغرب العربي. حيث استقلت كل من تونس والمغرب وكادت ثورة الجزائر أن تحصل على استقلالها بمساعدة من مصر.

ومن ناحية أخرى فقد ورثت أمريكا - بريطانيا - في المنطقة وأصبحت إيران منطقة نفوذ أمريكية.

وعلى الجانب الآخر تمكن الاتحاد السوفيتي من دخول المنطقة حيث أصبحت هذه المنطقة من العالم تشد اهتمامه. ونجح في تكوين حلفاء له وعلى رأسهم مصر، ولكن نتيجة لنجاح عبدالناصر في الوحدة مع سوريا وفشل الحزب الشيوعي السوري في السيطرة على مقاليد الحكم بسوريا، علاوة على قيام عبدالناصر بالقبض على الشيوعيين في مصر كل ذلك خلق فجوة بين مصر والاتحاد السوفيتي، وفي نفس الوقت نجح الاتحاد السوفيتي من استقطاب حكم عبدالكريم قاسم في العراق، وأصبح النفوذ السوفيتي قوى فيها^(١)

وانقسم العالم العربي بين دول محافظه وعلى رأسها السعودية والأردن وليبيا، ودول تقدمية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا).

أما إسرائيل فقد رعت نتائج حرب ١٩٥٦، واتجهت إلى الولايات المتحدة كمصدر للعون الرئيسي، ونظرت إلى الوحدة المصرية السورية على أنها وحدة موجهة ضدها.

فقد أدى ذلك إلى فتر في العلاقات المصرية السوفيتية^(٢). ورغم ذلك فقد بقيت العلاقات قائمة بين مصر والاتحاد السوفيتي في المجالات المختلفة.

وتصاعدت الأحداث في المنطقة في ضوء ضغط أمريكي عربي ضد حكم

(١) والتر لاكير، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ١٩٥٨ - ١٩٦٨، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة جورج تاون، ترجمة المخابرات العامة، مركز البحوث ١٩٦٩، ص ١٢١.

(٢) والتر لاكير، المرجع السابق، ص ٨٤.

عبدالناصر كان من نتيجته حدوث الانفصال بين مصر وسوريا عام ١٩٦١ .

وفي شهر سبتمبر ١٩٦٢ ، حدثت مفاجأة لم تكن متوقعة وهي قيام انقلاب عسكري في اليمن، حيث تمكن من القضاء على حكم الملكية، وتصاعد الموقف المضاد لهذا الانقلاب وكانت من نتائجه تدخل مصر عسكرياً لمساندة اليمن وتدعيم هذه الثورة .

وفي العراق أطاح الانقلاب العسكري بحكم عبدالكريم قاسم في فبراير ١٩٦٣ وانتقل الحكم إلى إئتلاف من الناصريين والبعثيين .

وهكذا كان العالم العربي في الشرق خلال النصف الأول من عام ١٩٦٣ - خاضعاً لنظامين يعلن كل منهما أنه يؤيد الاشتراكية ويعتقدان مبادئ القومية العربية الوجودية وهما حزب البعث في العراق وسوريا، والناصرية في مصر، وتصاعدت الخلافات العربية بنهاية عام ١٩٦٣ وازداد الموقف خطورة بسبب النزاع حول تقسيم مياه نهر الأردن وأصبحت المشكلة الفلسطينية متبلورة حول هذا الموضوع^(١) .

وتطورت المشكلة بقرار اسرائيل بتحويل المياه من أعالي نهر الأردن إلى النقب الصحراوي لإستيعاب المهاجرين اليهود .

وكان مؤتمر القمة العربي^(٢) لمواجهة المشروع الاسرائيلي، ووضع الخطة العربية المضادة، كذلك إنشاء كيان فلسطيني يكون له جيش التحرير، الخاص به - ومن ثم تم الموافقة على قيام منظمة التحرير الفلسطينية .

وعلى الجانب الاسرائيلي استمر تحدى اسرائيل لحق العرب في المياه، وفي واشنطن أعلنت الحكومة الأمريكية انها لن تقف مكتوفة إزاء أي عدوان يقوم به أي بلد عربي في الشرق الأوسط . ورحبت اسرائيل بهذا التصريح الذي حفز هممتها فنشطت في خلق التوتر العسكري على الحدود مع العرب، وخاصة سوريا، فازدادت كثافة الاشتباكات الاسرائيلية على الحدود السورية .

ومع بداية عام ١٩٦٥ ، ازدادت الأوضاع العربية في الضعف خاصة وان قوات الجيش المصري في اليمن، والجيش العراقي يخوض حرب غير محققة النتائج الأكراد . والجيش الأردني يقوم بإعادة تنظيم قواته، والجيش السوري في حالة شلل . جراء أوضاع سوريا السياسية والاقتصادية المتعثرة .

(١) د. جلال يحيى، مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية، دار المعارف، الاسكندرية ١٩٦٥ ص ٢٦٢ .

(٢) Kadi, Leda, S, Arab Summit Conferenes and the Palestine (1964-1966) Palistine books No 4 Beirut 1966. P., 91-92.

وفي اسرائيل كان هناك من يرى أن هذه هي أحسن الظروف المناسبة لشن الحرب على العرب فوراً وشرع قادة اسرائيل يكاشفون الرأي العام الاسرائيلي والعالمي على السواء بأنه من الضروري اتخاذ اجراءات عسكرية لمنع الدول العربية من تنفيذ برامجها الخاصة بتحويل روافد نهر الأردن.

وفي هذه الظروف عقد مؤتمر القمة العربي الثالث في سبتمبر ١٩٦٥، بالدار البيضاء وكانت أهم قراراته هو موضوع «ميثاق التضامن العربي»^(١).

أما على مستوى الجانب الفلسطيني، فقد انقسم الى مجموعتين إحداهما منظمة التحرير الفلسطينية والأخرى منظمة فتح^(٢) وأيدت سوريا منظمة فتح لم تستطع منظمة التحرير الاستحواذ على رضا سوريا، وعلى هذا انقسمت القوة الفلسطينية إلى مجموعتين متنافستين.

وعلى هذا يمكن تلخيص مواقف القوى المختلفة خلال هذه الفترة في الآتي:

أولاً: موقف الولايات المتحدة والدول الغربية (١٩٦٠ - ١٩٦٧) :

في أواخر الخمسينات كانت الولايات المتحدة عاجزة - تحت ظل استراتيجية «الانتقام الشامل» - عن مواجهة الاستراتيجية السوفيتية في الحرب المحدودة، التي كانت تتمثل في الحرب الشعبية وحروب التحرر الوطني، في الوقت الذي كان على الولايات المتحدة أن تواجه هذه الحروب التي أشعلتها الثورات المعادية للاستعمار في جميع أنحاء العالم وتواجه التحدي من المعسكر الشيوعي.

وخلال تلك الظروف قدم «الجنرال ماكسويل تايلور» نظريته الجديدة في الحرب المرنة التي أنقذت الولايات المتحدة من هذا المأزق ونقلتها من وضع الدفاع إلى وضع الهجوم وتناول مسألتين: الأولى مسألة الدفاع عن أمن الولايات المتحدة وحلفائها. والثانية مواجهة الحركات الثورية الوطنية والاشتراكية في جميع أنحاء العالم^(٣) وبهنا هنا المسألة الثانية وهي مواجهة الحروب التي تشعلها الحركات الوطنية والاشتراكية في شتى أنحاء العالم، حيث طالب الجنرال ماكسويل بتنظيم قوات تقليدية أمريكية ترابط في الولايات

(١) جمال عبدالناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر، مصلحة الاستعلامات القسم الخاص، بدون، ص ٤٣٧، ٤٢٩.

(٢) الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، وزارة الارشاد القومي، الجزء الأول والثاني، القاهرة ١٩٦٩، الصفحات (٧٦ - ٨٣) (١٢٠، ١١٨).

(٣) د. عبدالعظيم رمضان، رؤية تاريخية للصراع، مجلة أكتوبر، العدد ٥٢٣، القاهرة، ٢ نوفمبر ١٩٨٦.

المتحدة وتتكون من وحدات الجيش والبحرية ومشاة البحرية وسلاح الطيران وتكون تحت قيادة موحدة وتكون مهمة هذه القوات هى مواجهة الحروب المحدودة التى تثيرها حركات التحرير الوطنى والحركات الاشتراكية والقضاء عليها.

وكان الشرق الأوسط أحد المناطق الهامة والرئيسية للاستراتيجية الأمريكية، حقيقة لم تحقق نجاحاً كبيراً ولكنها كانت مصممة على تنفيذ استراتيجيتها بالمنطقة وكان هناك سباق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى الذى كان لظهوره عاملاً جديداً فى المنطقة، فلأول مرة يستطيع الاتحاد السوفيتى أن يجد موطئ قدم فى هذه المنطقة وأصبح التوسع فى نفوذه مؤثر واستطاع أن يجد له أنصاراً مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر كما كانت الأحزاب الشيوعية تقوى وتنظم فى غالبية دول الشرق الأوسط واعتمد السوفيت فى تنفيذ استراتيجيته على المعاونة فى التسليح بدون شروط^(١)، والمساعدة فى التصنيع - والمساندة فى الأمم المتحدة لدول المنطقة. كما استفاد من كل أخطاء استراتيجية الغرب وصحح هذه الأخطاء وقام بالعمل المضاد. وكان بناء السد العالى من أكثر الأمثلة تطبيقاً لذلك. ولهذا عملت الاستراتيجية الأمريكية على حصر النفوذ السوفيتى واستبعاده من المنطقة، ولكن وقفت مسألة الصراع العربى الإسرائيلى حائلاً لتقدم نفوذه بالمنطقة.

هذا ويمكن تقسيم سياسة دول منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للنفوذ الأمريكى والسوفيتى كالتالى:

- دول يعتمد عليها الغرب فى تحقيق سياساته وزيادة مركز ثقله مثل السعودية - الأردن - تونس - المغرب - لبنان.
- دول استطاع النفوذ السوفيتى الحصول على صداقتها وتأييدها مثل مصر وسوريا والعراق حيث أصبح للحزب الشيوعى فى الأخيرة سلطة قوية فى البلاد فى عهد عبدالكريم قاسم، كما اتجهت الجزائر بعد استقلالها من فرنسا الى اتخاذ الاسلوب الاشتراكى كمناهج لسياستها.
- دول حاولت اتخاذ سياسة الحياد الإيجابى ومحاولة منع الدوران فى فلك الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى ومحاولة قيادة وزعامة المنطقة وكانت مصر مثلاً لذلك.
- دول تحت الحماية البريطانية وهى دول الخليج وجنوب اليمن.

وبنهاية هذه الفترة فإن الولايات المتحدة كانت هي الطرف الدولي الأقدر على الحركة في ساحة المنطقة فبرغم كل ما قدمه الاتحاد السوفيتي لحركات التحرير العربي ومساندتهم بالسلاح - وفي الأمم المتحدة، إلا أن كتلا سياسية كبيرة في العالم العربي كانت تنظر إليه برؤية، بل وتناصبه العداء ولا تمنع من أن تجعل من أوطانها قواعد لمحاصرته في الحرب الباردة.

هذا ويمكن تلخيص أهداف السياسة الأمريكية^(١) في اخراج الاتحاد السوفيتي من المنطقة قبل أن يتمكن من تثبيت مكانته ونفوذه فيها وتعزيز المصالح الأمريكية الاقتصادية والعسكرية بكل الوسائل وفي مقدمتها دعم مراكز الولاء التقليدي للغرب على الأراضي العربية، وحصار المراكز الثورية الجديدة في العالم العربي واسقاطها.

وبنهاية الامبراطورية البريطانية في المشرق، وبانتهاء دور فرنسا فيه قبلها، أصبحت الولايات المتحدة وريثاً لكل من بريطانيا وفرنسا ضد حركة القومية العربية الصاعدة، ووجهاً لوجه أمام الاتحاد السوفيتي، الذي يتقدم إلى المنطقة باعتباره الصديق الوفي لهذه الحركات.

وكانت العقبة الرئيسية لتحقيق نجاح السياسة الغربية هي «إسرائيل» - وعدم قبول الدول العربية لها في المنطقة، وهذا مرجعه إلى السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل^(٢) والتي تتمثل في التعاطف الأمريكي العام معها لأسباب تاريخية وسياسية ونفسية متعددة، ومنها النفوذ الواصل عن طريق اللوبي اليهودي في المؤسسات السياسية والاعلامية والمالية الأمريكية إلى جانب التعهدات الرسمية الأمريكية لإسرائيل بضمان أمنها ومساندتها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً والتي ترى فيها المنفذ لدور المصالح الاستراتيجية الغربية بالمنطقة.

هذا وقد روجت السياسة الأمريكية بعقبة أخرى وهو تصاعد الدور المصري بالمنطقة وقدرته على التصدي لهذه السياسة، ومن ثم كان هناك إتجاهان في طريقة تنفيذ ذلك بالنسبة للتعامل مع مصر.

□ الاتجاه الأول: ويمثله «كيرميت روزفلت» - ويرى أهمية التعاون مع جمال عبدالناصر، حيث انه القوة في المنطقة، علاوة على انه يعادي الشيوعية بالمنطقة.

(١) دوايت أيزنهاور، مذكرات أيزنهاور، الجزء الرابع، ترجمة هيدبرت يونجمان، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٦٩.

(٢) محمد حسنين هيكل، سلوات الغليان، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٨٨، ص ٨٠/٧٩.

□ الاتجاه الثاني: وكان يتزعمه أحد أقطاب وكالة المخابرات المركزية وهو جيمس انجلتون،^(١) - الذي كان يرى أن الضمان الوحيد لمصالح الولايات المتحدة وأمنها في الشرق الأوسط مرهون بإسرائيل، والتعاون معها وتقويتها لكي تصبح الأداة الضاربة للنفوذ الأمريكي في المنطقة.

وعلى هذا فقد وجدت السياسة الغربية في بداية الستينات أن زعامة جمال عبدالناصر لمصر ولمعظم الدول العربية هي العامل الذي يهدد تنفيذ سياستها في الشرق الأوسط وأنه لابد من السيطرة عليها أو تحييدها.

لهذا كانت السيطرة على مصر أحد أهداف السياسة الغربية في الشرق الأوسط ولهذا كان أمامها أحد أمرين للتخلص من عبدالناصر وهما إما بالإغتيال أو هزيمة ساحقة أمام إسرائيل.

ويمكن تقسيم مراحل السياسة الأمريكية تجاه مصر إلى مرحلتين متميزتين^(٢):

○ المرحلة الأولى: وهي مرحلة الاحتواء والتحييد (من عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦٣): ويمكن تقسيمها إلى فترتين..

- فترة حكم الرئيس ايزنهاور: والتي قامت على محاولة تصفية مركز وزعامة جمال عبدالناصر إما عن طريق العزل السياسي أو عن طريق الحصار الاقتصادي، وكذلك العمل على الفصل بين القاهرة ودمشق ومحاولة تنفيذ انقلاب لصالحها، واستمر هذا الاتجاه سائداً حتى نجح الانفصال عام ١٩٦١.

- فترة حكم الرئيس جون كينيدي: وتقوم على خطين متوازيين هما^(٣): خطة مساعدة عبدالناصر، في المواجهة الدائرة بينه وبين الاتحاد السوفيتي والشيوعيين العرب... وخطة ردع عبدالناصر، باعتباره عائقاً أمام الاستراتيجية الغربية بالمنطقة وتحددت رؤية الولايات المتحدة خلال هذه الفترة - في أن جمال عبدالناصر لا يزال عنصراً هاماً في مقاومة الشيوعيين ونفوذ الاتحاد السوفيتي بالمنطقة، وهناك قدر معقول من الافتراض بأنه إذا تلقى مساعدات مناسبة، فقد يجد أن من مصلحته الاستمرار في سياسة تكفل تحقيق بقائه داخل حدوده وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

(١) ممثل وكالة المخابرات المركزية في سفارة الولايات المتحدة بالقاهرة خلال النصف الثاني من الخمسينات.

(٢) محمد حسنين هيكل، سنوات الظيان، ص ٥٢١.

(٣) محمد حسنين هيكل، سنوات الظيان، ص ١٧٦.

كما ان تفاعلات هذه العوامل، قد تدفعه إلى رؤية الضوء الذي يسهل عليه تجاوز عقدة استمرار الصراع مع اسرائيل، وإذا أمكن الوصول إلى سلام بين مصر واسرائيل، فليست هناك قوة عربية تستطيع أن تعرقل هذا الاتجاه وعلى هذا يمكن أن نلخص الاستراتيجية الأمريكية خلال هذه المرحلة في الآتي:

- الاستمرار في تبادل الاتصال مع جمال عبدالناصر، ومساندته اقتصادياً مما يؤدي إلى زيادة إمكانيات الضغط عليه.

- المساندة والدعم للسعودية وللأسرة المالكة لضمان حمايتهم من التدخل المصري.

- استمرار مساندة اسرائيل اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

وكانت اسرائيل ترى ان التدخل المصري وتورطه في اليمن بالقوات والأموال يعمل على استبعاد مصر ولو مؤقتاً من التعرض لها.

□ المرحلة الثانية:

وهي مرحلة الصدام بين مصر والولايات المتحدة (١٩٦٤ - ١٩٦٧):

كانت احتمالات الصدام بين الاستراتيجية الأمريكية وسياسة مصر كبيرة نتيجة لتغيير الظروف في الشرق الأوسط وخاصة من ناحية مكانة مصر وزعامتها للمنطقة العربية وذلك لتغير القيادة الأمريكية وسياستها تجاه المنطقة وتمثلت تلك السياسة في:

أ - سياسة الحصار الاقتصادي ضد مصر^(١).

ب - ضرورة أن تعود مصر إلى حدودها الداخلية وفقد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط (إما بإغتيال عبدالناصر - أو بهزيمة ساحقة أمام اسرائيل).

ج - زيادة التقارب الأمريكي - الاسرائيلي خاصة مع تلاقى أهدافهما الاستراتيجية

ثانياً: الموقف السوفيتي:

لم يكن للاتحاد السوفيتي تواجد في منطقة الشرق الأوسط قبل عام ١٩٥٥ ولكن ما أن انتهت حرب عام ١٩٥٦، فقد حاول أن ينال مكافأة على معاونة مصر خلال فترة العدوان الثلاثي بارسال الانذار السوفيتي^(٢).

(١) جون بانر، محاولة اتصال أمريكا بالعالم العربي، واشنطن ١٩٦٧، ترجمة المخابرات العامة، بنون، ص ١٤٧.

(٢) د. صلاح العقاد، تطور النزاع العربي الاسرائيلي ١٩٥٦ - ١٩٦٧، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥،

ولكن في ضوء اقتناع جمال عبدالناصر بسياسة عدم الانحياز - حيث كان يرى الاحتفاظ بصداقة الاتحاد السوفيتي للتوازن مع التفوق الغربي في المنطقة - فقد اتجه الاتحاد السوفيتي ناحية سوريا خاصة بعد أن أصبح الحزب الشيوعي أحد القوى المؤثرة في الساحة السورية.

ومع قيام الوحدة بين مصر وسوريا - بدأ النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبدالناصر والاتحاد السوفيتي. خاصة وأن عبدالناصر اعتبر أن الشيوعيين عملاء ولا يتحركون إلا بتعليمات من موسكو، بل وتم إلقاء القبض عليهم وطردهم من وظائفهم^(١).

عموماً يمكن أن نلخص السياسة السوفيتية تجاه المنطقة في العمل على التعاون بين القوى الصديقة في الشرق الأوسط والتعاون معها وعدم السماح باجهاضها، لذلك شجعت التعاون بين الشيوعيين العرب والقوى الثورية على أمل السيطرة على هذه الدول، وتدعيم الهجوم على الدول ذات النظام الملكي أو المتحالفة مع الغرب^(٢) مع الاتجاه نحو التغلغل في دول المنطقة.

فقد اعتمدت السياسة السوفيتية على التغلغل في الدول التقدمية بالشرق الأوسط ومحاولة السيطرة عليها وكانت وسائلها في ذلك هو دعم الأحزاب الشيوعية فيها ومحاولة السيطرة على وسائل الاعلام والاقتصاد واستمرار الدعم بصفقات الأسلحة والمعونة الاقتصادية والفنية وبناء الصناعات المختلفة والدعم المعنوي في الهيئات الدولية ومساندتها في صراعها ضد الولايات المتحدة، وبهذا أصبح الاتحاد السوفيتي المناصر والصديق لشئون المنطقة ودول العالم الثالث - وارتكز محور العمل في المنطقة على الجزائر - مصر - اليمن - اليمن الجنوبية - سوريا - العراق.

وهكذا تركزت الجهود السوفيتية للعمل على الحفاظ على المكاسب التي حصلت عليها وتدعيمها وزيادة العمل من خلال اتمام مهمة كفالة الأسس السياسية والاجتماعية اللازمة لتقدم هذه الدول نحو الاشتراكية ثم استمرار الوقوف ضد مخططات الغرب في المنطقة.

إضافة إلى إصدار الوعود بالوقوف في جانب الدول العربية المواجهة لاسرائيل خاصة «سوريا» بأن الاتحاد السوفيتي لن يقف ساكناً أمام أية محاولة تستهدف خرق

(١) د. محمد نصر الدين فهمي، مشكلة فلسطين والصراع الدولي (١٩٤٥-١٩٦٧)، القومية للطباعة والنشر، للقاهرة ١٩٧٦، ص ٩٣.

(٢) والبر لاكبر، المرجع المشار إليه، ص ٣٠١.

السلام في منطقة تجاور حدوده... فقد كان هدف الاتحاد السوفيتي هو المحافظة على سوريا وإمدادها بالمعونات المختلفة وكذلك الضغط على الدول الصديقة، على رأسها مصر لحماية هذا النظام، مع استمرار محاربة أي مبادرات أمريكية لحل مشكلة النزاع العربي الاسرائيلي، واستغلال التشويه الذي أصاب سمعة الولايات المتحدة نتيجة لإمداد اسرائيل بالأسلحة وذلك بالتقرب إلى الدول العربية التي على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة.

وأيضاً التعاون مع الدول الصديقة في كافة المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية على المستويات العالمية والاقليمية لتأييد القضايا المشتركة وتغذية الاتجاه المعادي للولايات المتحدة، مع الحصول على نقاط ارتكاز في الدول ذات الموقع الهام لموازنة التواجد الأمريكي بالمنطقة ويؤثر سلباً عليها.

هذا إلى جانب التواجد بقوات عسكرية بالقرب من المناطق التي بها مصالح حيوية لكل من الولايات المتحدة والغرب خاصة في البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي والبحر المتوسط، وبذلك يمكن له السيطرة على طرق المواصلات والملاحة العالمية في المنطقة، مع دعم الاقتصاد السوفيتي بالحصول على أكبر قدر ممكن من العائدات المالية والمواد الخام المتاحة في كثير من دول المنطقة مقابل تلبية جانب هام من احتياجاتها الدفاعية.

ثالثاً: موقف إسرائيل:

وعت اسرائيل للدروس المستفادة من صراعها مع العرب حتى نهاية الخمسينيات وفي ضوء هذه النتائج بدأت تحدد الخطوط التي يجب أن تكون عليها سياستها في منطقة الشرق الأوسط والتي حددتها في عدة اتجاهات^(١) أولها: إن الجيش الاسرائيلي بفضل ما أتيج له من إمداد فرنسي وبريطاني قبل المعركة وأثنائها مازال يمثل أقوى قوة ضاربة في المنطقة ومن الآن فصاعداً، فإن هذا الجيش لابد له أن يحصل على أولوية مطلقة في موارد اسرائيل، وكانت فرنسا على استعداد لتوريد السلاح على أمل أن تستطيع اسرائيل أن تكون رادعاً للحركة القومية العربية وبالذات بالنسبة لامتداد هذه الحركة إلى شمال افريقيا وفي الجزائر بالتحديد... وثانيها: التركيز في القوة الاسرائيلية على الطيران، فهو السلاح القادر على الحركة الخاطفة في احداث المفاجآت، وهو سلاح يتطور بسرعة وتتزايد طاقته وبكثافة الطيران التي نقلها في دقائق إلى أعماق العدو العربي.. وثالثها:

(١) محمد حمدين هيكل، سنوات الغليان، ص ١٢٨، عن ملف لجنة الأمن والدفاع في مجلس الوزراء الاسرائيلي..

إحاطة الجيش الاسرائيلي بحالة أسطورية تستند إلى تقدمه السريع في سيناء لتكون من هذه الحالة الأسطورية في حد ذاتها قوة ردع نفسية تفرض الخوف في نفوس الأعداء.. ورابعها: ضرورة البحث عن حليف دولي قوى يحل محل فرنسا، الأكثر إخلاصاً وكان الاختيار الطبيعي هو الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت متعاطفة مع اسرائيل. وكان الجسر الرئيسى هو اللوى الصهيونى بالولايات المتحدة الأمريكية.. وخامسها: محاولة إيجاد مصدر آخر للسلاح. وكان التركيز على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية حيث كانت الأخيرة على استعداد لأن تستجيب للمطالب الاسرائيلية.. وسادسها: اعتبار القوة النووية هدفاً أساسياً في الضرورات الاسرائيلية، فهذه القوة ضمان أخير إذا قلت واردات السلاح التقليدى ثم إن هذه القوة لا تحتاج إلى حشود بشرية في ميدان القتال يمكن أن تكلف اسرائيل تضحيات كثيرة لا قبل لها بها - فضلاً عن أن السلاح النووى أرخص في التكلفة على المدى البعيد من سباق الأسلحة التقليدية، فوجود سلاح نووى يعتبر سلاح رادع ضد العرب.

وقد ارتكزت السياسة العسكرية الاسرائيلية على تقوية الاتصالات بين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وتأكيد مفهوم أن اسرائيل تستطيع أن تقوم بدور في المنطقة وانها الحليف الرئيسى لها وان اعتماد اسرائيل أساساً على الولايات المتحدة (إعلان الرئيس كيندى فى عام ١٩٦٢ أن اسرائيل حليف الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط)^(١) مع تقوية القوات المسلحة الاسرائيلية وإيجاد أكثر مصدر للسلاح فبعد صفقة الطائرات سوبر مستير من فرنسا - تسلمت من بريطانيا غواصتين علاوة على صفقة من الدبابات السلتوريان، وبعد ذلك تم التوصل إلى الولايات المتحدة لتكون مصدراً لأول مرة للسلاح - حيث تمكن الضغط الصهيونى فى الولايات المتحدة من عقد صفقة الصواريخ هوك فى أغسطس ١٩٦٢، وبهذا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مورداً للسلاح لإسرائيل^(٢)، واستغلال عقد اضطهاد اليهود لدى ألمانيا الاتحادية - حيث تم توقيع اتفاقية سرية للمعونة تضم أسلحة ونواحي اقتصادية والتي بلغت ٤٠ مليون دولار معونة اقتصادية و ٥٠ مليون دولار معونة عسكرية.

وفى إطار القوة النووية - تم الاتفاق مع الحكومة الفرنسية قبل تولي الرئيس «ديجول» الحكم على رفع طاقة مفاعل ديمونة من ٥٠٠ كيلوات إلى ٢٤ ألف كيلوات حرارى، كما

(١) محمد حسنين هيكل، سنوات القزبان، ص ٧٠٤.

(٢) اسحق رابين، مذكرات اسحق رابين، إصدار الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٧٩م، ص ٩.

قامت فرنسا بتسليم إسرائيل كمية من اليورانيوم الطبيعي إلى جانب معدات التبريد باستعمال الماء الثقيل، وكان ذلك يسمح لإسرائيل بإمكان تحويل البلوتونيوم المحترق إلى قنابل ذرية^(١).

وقد استغلت إسرائيل تورط مصر في حرب اليمن - إلى تطوير قدراتها العسكرية والعمل على تحقيق هدف محدد، هو تحويل مجرى نهر الأردن، كما ساعدت على استمرار التورط المصري في حرب اليمن مما يعطى لها الحرية والقدرة على العمل في المنطقة.

وباستخدام اللوبي الصهيوني والارهاب ضد العلماء الألمان في مصر، الذين يعملون في مشروع صناعة الصواريخ بمصر، حيث تمكنت إسرائيل من إدخال الولايات المتحدة كطرف في الضغط على مصر من أجل تجميد مشروع الصواريخ بها، وكذلك لتوسيع شقة الخلاف والإساءة إلى العلاقات المصرية الأمريكية وقطع المساعدات الاقتصادية عنها. وأيضاً باستغلال ظروف التفكك العربي في التسال إلى دول أفريقيا من أجل السيطرة على البحر الأحمر ودعم اقتصادياتها - حيث يناسب هذا النشاط الاستراتيجية الأمريكية ويخدم أغراضها بأقل التكاليف.

هذا وقد استمرت محاولات إسرائيل بإبرام الصلح مع جيرانها العرب وضمان بقائها وإظهار بقاء إسرائيل في خطر من جانب الدول العربية وقد حدد بن جوريون في خطابه إلى جون كيندي في ٢٦ إبريل عام ١٩٦٣ عدة نقاط^(٢)... أولها: أن التعهد بإقامة اتحاد عسكري بين الدول العربية الثلاث (مصر - سوريا - العراق) يتضمن وعداً بالعمل على تحرير فلسطين، هذا التحالف العسكري في حد ذاته سوف يؤثر سلبياً على استقرار وأمن إسرائيل... وثانيها: إذا حدث اختبار للقوة، فإن إسرائيل تعتقد أن في استطاعتها إلحاق الهزيمة بالدول الثلاث (مصر - سوريا - العراق)... وثالثها: إن المساعدات العربية والأمريكية للجمهورية العربية المتحدة، قد ساعدتها على أن تحصل على الأسلحة السوفيتية للقيام بأي عمل ضد إسرائيل... ورابعها: أن الحل الفعال الوحيد لرد خطر مخططات الجمهورية العربية المتحدة يكمن في إعلان أمريكي - سوفيتي مشترك يضمن السلام الإقليمي والأمن لدول الشرق الأوسط، ويترتب عليه قطع كل أنواع المساعدات

(١) للمخابرات العامة، تقرير صادر عن المساعدات الألمانية لإسرائيل، للقاهرة ١٩٧٥.

(٢) دراسة من وثائق العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، قام بها للجنرال (مورديخاي جازيت) مدير المخابرات الإسرائيلية ونشرها مركز الدراسات للشرق الأوسط وأفريقيا بجامعة تل أبيب عام ١٩٨٣ م.

الاقتصادية والعسكرية لأي طرف يرفض الاعتراف بجيرانه... وخامسها: قيام حلف دفاعي بين إسرائيل والولايات المتحدة.

وبالتالي فما ان ساءت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية حتى تغيرت الاستراتيجية الاسرائيلية إلى أسلوب آخر وهو استعراض القوة لجيرانها والحد من العمل الفدائي العربي الذي بدأ عام ١٩٦٥، كما قامت بتصعيد العمليات العسكرية الحادة فشنت في يوليو ١٩٦٦ هجوماً جويًا كبيراً على مناطق تحويل نهر الأردن في سوريا. وفي نوفمبر ١٩٦٦ شنت إسرائيل عدواناً واسع النطاق ضد قرية السموع بالضفة الغربية للأردن^(١)، وكانت هذه المنطقة سبباً في ازدياد التوتر وتصاعد الصدام المسلح عبر الحدود وخطوط الهدنة.

وأيضاً قامت سياسة إسرائيل نحو الدول العربية في العمل على تجزئتها وتفكيك تحالفاتها الراهنة لكي يتسنى من خلال ذلك انتزاع القبول الضمني من جانب تلك الدول، وبممارسة الضغوط الأمريكية على الحكومات العربية - لتلبية مطالب إسرائيل وذلك باستغلال التنافس القائم بين الدول العربية والعمل على تصعيده واستعماله. وبهذا ارتبطت الاستراتيجية الاسرائيلية مع الاستراتيجية الغربية في منطقة الشرق الأوسط، وأصبح الموقف على حافة الصدام في مطلع عام ١٩٦٧، والتفت سياسة كل منها على أن تقوم إسرائيل بالدور الرئيسي في الخطة المبيتة ضد العرب فتشن هجوماً كاسحاً^(٢)، وإن كان محدود المدى - لإسقاط الحكم الثوري السوري تهيئة لقيام حكم آخر موالي للغرب.

وأدلى رئيس حكومة إسرائيل في معركة التمهيد النفساني للعدوان المبيت على العرب خلال هذا العام فصرح «بأن حرب العصابات أمر لا يقبله العقل ولا يمكن ترك الأمر هكذا، ومن الواضح ان سوريا هي مصدر التخريب والمخربين الذين يفدون إليها.

واستطرد قائلاً: «ان مستقبل دولة إسرائيل أصبح غير مضمون».. وان استمرار الأمر على هذا المنوال سيجبر إسرائيل أن تتصرف بمثل ما يجب على كل حكومة مدركة لمسئولياتها إزاء مواطنيها أن تعمل^(٣). هكذا كانت النية الاسرائيلية للعدوان على الدول العربية عام ١٩٦٧ من أجل تحقيق أهدافها التي حددتها وفي مقدمتها تدمير القوة المسلحة العربية واحتلال الأراضي، وفرض الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة.

□ الحجم العام وخطط القوات المتضادة^(١)

■ القوات الاسرائيلية:

كانت قوات الدفاع الاسرائيلية باستكمال التعبئة العامة لها في الرابع من يونيه ٦٧ تضم حوالي ٢٥٠ ألف جندي، منهم ٢٢٥ ألف من الجنود النظاميين ومنهم حوالي ٥٠ ألف من المحترفين من المجندين الزامياً في الجيش العامل إلى جانب حوالي ٢٠٠ ألف جندي من قوات الاحتياط التي يتم استدعاؤهم من أعمالهم المدنية.

وتشكل هذه القوات في حوالي ٢٥ لواء منها: تسعة ألوية مدرعة، اثنين لواء ميكانيكي، وعشرة لواء مشاة، وأربعة ألوية مظلات إلى جانب حوالي ١٥ لواء حرس حدود وتضم حوالي ١٠٠٠ دبابة مختلفة الأنواع، ١٥٠٠ مركبة مدرعة، ٢٠٠ قطعة مدفعية، ٥٠٠ صاروخ سام، ٥٥٠ مدفع مضاد للطائرات، ٢٨٦ طائرة قتال من أنواع الميراج والسوبر مستير والمستير وأوراجانز والقاذفات الخفيفة إضافة إلى ١٥ قطعة بحرية من زوارق الدورية والطورييد والمدمرات والبوارج الحربية.

■ القوات المصرية: (٢)

كان إجمالي القوات العربية المشاركة في العمليات حوالي ٣٢٨ ألف جندي وضابط منهم ٢١٠ ألف من مصر، ٥٥ ألف من الأردن، ٦٢ ألف من سوريا وتشكل هذه القوات في ٤٢ لواء منهم ٢٢ لواء مصري، ١٠ لواء أردني، ١٢ لواء سوري. وتضم حوالي ٢٣٣٠ دبابة منها ١٣٠٠ دبابة مصرية، ٢٨٨ دبابة أردنية، ٧٥٠ دبابة سورية، ٩٦٠ قطعة مدفعية منها ٥٧٥ قطعة مدفعية مصرية، ٢٦٣ قطعة أردنية، ٣١٥ قطعة سورية، ١٨٤٥ مركبة مدرعة منها ١٠٥٠ مركبة مصرية، ٢١٠ مركبة أردنية، ٥٨٥ مركبة سورية، ١٦٠ صاروخ سام، ٦٨٢ طائرة قتال من أنواع ميج ١٩/٢١، ميج ١٧/١٥، تي يو ١٦، أي إل ٢٨ منها ٤٣١ طائرة مصرية، ١٨ طائرة أردنية، ١٢٧ طائرة سورية إلى جانب ١٠٦ طائرة مقاتلة عراقية.

إضافة إلى ٨٦ قطعة بحرية مصرية، ٢١ قطعة بحرية سورية.

(١) إجمالي حجم القوات المتضادة ملحق (د) ٢٠١ للمرفق

(٢) للنصر المحير، مرجع سبق ذكره، ص ٣١١، ٣٨٢

□ خطط القوات المتضادة

■ خطة العمليات للقوات الاسرائيلية:

ارتكزت الخطة الاسرائيلية على ثلاث مبادئ رئيسية... أولها: تحقيق المفاجأة الاستراتيجية والتعبوية... وثانيها: احراز التفوق في القوات الجوية والمدركات... وثالثها: تحقيق المبادأة بقيام القوات الاسرائيلية بشن هجومها قبل إستكمال استعداد القوات المصرية في سيناء... على أن تبدأ العمليات بضرية جوية مركزة ضد القواعد والمطارات لتدمير القوات الجوية المصرية والقوات الجوية للدول العربية المشاركة في العمليات.

وبتمام تنفيذ ذلك يتم اختراق خط الجبهة المصرية في قطاعين - القطاع الساحلي الممتد من رفح - العريش بقوة فرقة اسرائيلية بقيادة الجنرال «اسرائيل طال» - وقطاع وسط سيناء في مناطق أبوعجيلة وأم كثاف بفرقة أخرى بقيادة «اريل شارون» - مع استعداد فرقة ثالثة لاستغلال النجاح المتوقع إما بين فرقتي طال وشارون أو جنوب فرقة شارون طبقاً للموقف، ثم التوغل في عمق سيناء لتدمير القوات المصرية الواقعة في منطقة جبل لبنى وامتدادها، مع تخصيص مجموعة عمليات للتقدم نحو القناة والاستيلاء على شرم الشيخ.

وقد قررت هيئة الأركان العامة الاسرائيلية حشد معظم قواتها العسكرية الرئيسية ضد مصر، وكان هذا يعنى تجنب عمليات إيجابية على الجبهات الأخرى - مع المحافظة على الأوضاع الدفاعية التي توفرها القوات الاسرائيلية المحدودة في مواجهة هذه الجبهات إلى أن يتم تدمير الجيش المصري، أو إلى أن يستولى الاسرائيليون على الخطوط الدفاعية المصرية الرئيسية في سيناء.

ومع تولي موسى ديان مهام وزارة الدفاع في ٣٠ مايو ١٩٦٧ على اثر استقالة ليفي أشكول من منصبه كوزير للدفاع مكثفياً برئاسة للوزراء، ورغم معارضة ديان بشدة لشن حرب متعددة الجبهات، وبالتالي فقد كان يعترض على أى تورط ضد سوريا وكان يأمل في نفس الوقت تجنب قتال مع الأردن أيضاً ورغم ذلك فقد التزم بتنفيذ خطط الحرب القائمة ضد مصر بأقصى قدر من العدوانية.

□ خطط العمليات العربية

■ خطة العمليات المصرية:

يمكن القول بأنه لم تكن هناك خطط عمليات عربية منسقة للعمليات المشتركة ضد إسرائيل رغم وهم القيادة العربية الموحدة - حيث لم يبذل أى جهد حقيقى للتنسيق بين مصر وسوريا من جانب، أو بين مصر وسوريا والأردن من جانب آخر وقد اقتصر التنسيق مع الأردن على لقاء بين عبدالناصر والملك حسين يوم ٣٠ مايو، وصل بعده بيومين القائد المصرى اللواء عبدالمنعم رياض إلى الأردن قبل نشوب الحرب بيومين لقيادة جيش الأردن الذى لا يعرف عنه شيئاً.

وعندما أمر الرئيس جمال عبدالناصر بحشد القوات المسلحة المصرية شرق قناة السويس فى مايو عام ١٩٦٧، تم إعادة إنتشار القوات المسلحة^(١) بأسلوب يخالف الخطة الدفاعية الموضوعية وارتبط إلى حد كبير بالمعلومات المضللة التى كانت تصل للقيادة العامة المصرية عن تحركات وحشد القوات الاسرائيلية، وبدأت القوات المصرية بأوامر متلاحقة من القيادة العامة تعيد انتشار القوات المصرية بين التركيز على شرق سيناء تارة وشمال سيناء تارة أخرى.

وقد رصد تحرك اللواء الرابع عشر المدرع - والذى كان مفروضاً طبقاً للتخطيط أن يشكل رأس حربة للقوات الضاربة فى الشمال فى الخطة، قاهراً - تحرك شرقاً إلى المنطقة المجاورة لأبوعجيلة ثم إلى العريش ومنها إلى رفح بالقدر الذى قطعت دباباته من طراز ت ٥٤، ت ٥٥ الروسية الصنع، مايقرب من ١٢٠٠ كيلومتراً عبر الصحراء فى الأسابيع الثلاثة قبل بدء العمليات.

ولم تختلف تجربة اللواء الرابع المشاه عن تجربة اللواء الرابع عشر المدرع كثيراً، والذى اقتضت الخطة الأصلية بالنسبة له التحرك إلى منطقة شرم الشيخ وبعد صدور الأوامر له بالتحرك إليها عقب انسحاب قوات الطوارئ الدولية منها وتسرع اللواء فى التحرك جنوباً، صدرت إليه الأوامر بالعودة إلى السويس، ثم من السويس صدرت له الأوامر بالتحرك إلى منطقة رفح، وما كاد اللواء يقطع نصف المسافة إلى الموقع الجديد حتى نشبت الحرب، ثم صدرت إليه الأوامر بالعودة إلى القاهرة بعد ذلك - ثم كلف خلال التحرك الأخير بالدفاع عن منطقة غرب القناة ..

ومع تضارب الأوامر وكثرة التعديلات فى الخطة وفى الثامن والعشرين من مايو

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٢

أرسل الفريق صلاح محسن قائد قوات الجبهة المصرية في سيناء - أرسل رئيس أركانه إلى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة للحصول على إيضاحات وتوجيهات من مهمة قوات الجبهة الشرقية وهل هي دفاعية أم هجومية^(١).

وعاد رئيس أركانه من القاهرة دون الحصول على إيضاح يلقي الضوء على استفساراته سواء من الفريق مرتجى قائد القوات البرية وقائد جبهة القتال أو اللواء أحمد اسماعيل رئيس أركانه في ذلك الوقت.

وبالتالي فقد بدأت العمليات في ٥ يونيو ١٩٦٧ والقوات المسلحة المصرية المنتشرة طولاً وعرضاً في سيناء دون تخطيط عسكري واضح يحدد لها مهامها المنتظر أن تقوم بها سواء دفاعية أو هجومية.

■ خطة العمليات الأردنية:

كانت القوة الرئيسية للجيش الأردني تتمركز في الضفة الغربية في قطاعي المنطقة الشمالية حول مدينتي جنين ونابلس وامتدادها جنوباً من رام الله عبر القدس حتى الخليل.. ويدافع عنها ستة ألوية إلى جانب لواءين في القدس ولواء في منطقة عمان ولواء آخر في الشمال في مواجهة بيت شين.

وقد شكلت القوة الضاربة لجيش الأردن من اثنين لواء تمركزت في وادي الأردن شرق تلال الضفة وشرق القدس إضافة إلى فرقة مدرعة عند منطقة الفرق وقد انضمت إليها فرقة مدرعة عراقية عند بداية العمليات. وقد وصل حجم الجيش الأردني حوالي ٥٥ ألف مقاتل مشكلة في ثمانية ألوية ولواءين مدرعات وحتى خمسة كتائب مشاة ومدرعة منفصلة.

■ خطة العمليات السورية:

في ١٦ مايو ١٩٦٧ وطبقاً للتنسيق مع مصر أعلنت حالة الطوارئ وبدأت سوريا في تنفيذ خطة التعبئة المخططة ووصل حجم القوات المسلحة السورية حوالي ٧٠ ألف مقاتل تحت قيادة الفريق أول أحمد سويدان، مشكلة في ١٣ لواء منها ستة لواء مشاة، اثنين مدرعات، واحد ميكانيكي، أربعة احتياطي من المشاة.

تم حشد ثمانية منها على مرتفعات الجولان غرب القنيطرة في خطين دفاعيين كل منهما بقوة ثلاثة ألوية، واتخذت أربعة منها أوضاعاً دفاعية بين القنيطرة ودمشق وتمركز لواء مشاة بالقرب من اللاذقية.

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٣

□ سير أعمال القتال:

على الجبهة المصرية... بدأت العمليات الاسرائيلية ضد مصر حوالى الساعة الثامنة من صباح الخامس من يونيو بتوجيه ضربة جوية اسرائيلية مركزة بقوة ١٢٠ قاذفة مقاتلة اسرائيلية على ثلاث موجات كل منها ٤٠ طائرة قتال وقامت بقصف القواعد والمطارات الجوية المصرية فى العريش وبيير جفجافه والقاهرة وغرب جبل لبلى وبيير تمادا وأبوصوير وكبريت وبنى سويف وإنشاص وفايد.

وخلال ثلاث ساعات تم تدمير حوالى ٣٠٠ طائرة قتال مصرية على الأرض بما فى ذلك القاذفات تى - يو ١٦ العملاقة وتدمير ٢٣ محطة رادار والكثير من القواعد المضادة للدبابات وكان من أكثر الخسائر فداحة فى الجانب المصرى هو مقتل حوالى ١٠٠ طيار مصرى وإصابة عدد غير معروف.

ولقد كان لوجود الطائرات المقاتلة المصرية فى العراق وليست فى دشم خرسانية مجهزة - طبقاً للقواعد المعمول بها لتوفير الحماية والوقاية الفعالة لها - كان لوجودها فى العراق الأثر الأكبر فى زيادة معدل خسائرها بالشكل الذى تمت به خلال تلك الضربة الجوية المركزة المفاجئة التى قامت بها القوات الاسرائيلية.. هذا وقد تمكنت ثمانى مقاتلات مصرية من الإقلاع من قواعدها رغم القصف الجوى المركز وتصدت للمقاتلات القاذفة الاسرائيلية وأسقطت طائرتين منها كما أعلنت اسرائيل بأنها فقدت ١٩ طائرة خلال الثلاث ساعات الأولى من القتال.

ونظراً لما أحدثته الضربة الجوية المركزة الاسرائيلية من تدمير يكاد يكون كاملاً للقوات الجوية المصرية وانتزاعها السيادة الكاملة على مسرح العمليات فى سيناء وحرمان القوات البرية المنتشرة طويلاً وعرضاً فى سيناء من أهم عنصر لدعم أعمال قتالها ونجاحها وهو القوة الجوية المصرية، وما نتج عن ذلك من صدمة أفقدت القيادة العامة فى مصر القدرة على الحركة، ومع توالى أنباء النجاحات الاسرائيلية على محاور القتال المختلفة دون قيام القيادة العامة المصرية بأى دور منطقى مترابط لممارسة السيطرة على أعمال القتال ومع الشلل التام الذى أصاب قيادات القوات على إطلاقها فى سيناء نتيجة لعدم وضوح المهمة أو الهدف الذى من أجله قد دفعت إلى سيناء والذى تم دون تخطيط أو تدريب أو إعداد مسبق لتنظيم وإدارة عمليات استراتيجية هجومية أو دفاعية.

ومع ما وصل إلى أسماع القيادة العامة فى مصر من أنباء عما لحق بالقوات المصرية من دمار نتيجة تصديها غير المنظم للهجمات الاسرائيلية المتصاعدة من القوات البرية المدرعة والميكانيكية المدعمة دعماً مركزاً بالقوات الجوية.

وفي ساعة متأخرة من بعد ظهر اليوم الأول للقتال يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ أصدر المشير عبدالحكيم عامر أوامر مباشرة إلى قائد القوات البرية وقائد القيادة الشرقية وقادة التشكيلات الميدانية بالانسحاب إلى غرب القناة دون أى تخطيط أو تنظيم لذلك الانسحاب.

وبوصول أوامر الانسحاب التي تضاربت الأقاويل بأنها لم تكن منسقة سواء مع القائد الأعلى الرئيس جمال عبدالناصر أو مع هيئة القيادة العامة للقوات المسلحة... وبوصول هذا الأمر إلى القوات المصرية صباح السادس من يونيو بدء التدفق والاندفاع غير المنظم أو المنسق دون قيادة أو سيطرة بل انطلق الجميع وفي وقت واحد أو أوقات متقاربة جداً إلى التحرك في اتجاه قناة السويس.

قوة مسلحة تعداد المقاتلين فيها ٢٠٠ ألف جندي وضابط يخدمهم عدد مماثل تقريباً من العناصر الإدارية المختصة بالإمداد بالوقود والتعيينات والمهمات والأشغال والمهندسين والمواصلات والخدمات الطبية والعناصر الفنية من ورش مركبات إلى ورش مدرعات إلى ورش مدفعية ودفاع جوى يقترب في إجماليه إلى عدة آلاف من المركبات بأنواعها سواء العادية أو المجهزة، إضافة إلى ١٣٠٠ دبابة، ٥٧٥ قطعة مدفعية بين مجرورة بعربات ذات عجل من طراز اللواري الضخمة أو بعربات مدرعة ذات جنزير وصل حجمها إلى ١٠٥٠ مركبة مدرعة.

كل ذلك الحجم الهائل من القوات والأسلحة والمعدات، كان يندفع غرباً عبر محور واحد فقط لا يزيد إتساعه عن ١٠ متر في أحسن الأحوال هو المحور الأوسط حيث قد استولى على باقى المحاور الأخرى في سيناء..

محور واحد فقط بهذا الاتساع الضيق ودون قيادة أو سيطرة أو تنظيم تدفقت عليه كل هذه الأنواع من الأسلحة والمعدات والمركبات والمجنزرات والمعدات.. قوات مسلحة استغرق حشدتها في سيناء عشرون يوماً كاملة الفترة من ١٤ مايو موعد بدء التعبئة والانتشار في سيناء حتى ٥ يونيو موعد بدء القتال.. كل ذلك الحشد كان مطلوباً أن يتحرك من عمق سيناء حتى غرب قناة السويس عبر محور واحد وخلال فترة زمنية لم تتعد ساعات محدودة تجاوزت الـ ٢٤ ساعة فقط... الأمر الذي أدى إلى حدوث خسائر جسيمة جداً نتيجة التداخل في القوات ومحاولة السبق في الوصول إلى القناة إضافة إلى السيطرة المعدومة تماماً على تحركاتها.. وقد كثفت القوات الجوية الاسرائيلية بما تملكه من سيادة جوية هجماتها المتواصلة على طول محور التحرك وضد كافة أنواع المركبات

والمدرعات المتحركة الأمر الذى زاد من حجم الخسائر بالصورة التى وصلت إلى حد الانهيار الكامل للقوات المسلحة المصرية...

والتي دخلت سيناء دون تخطيط محدد لمهمتها.. وانسحبت منها أيضاً دون تخطيط أو تنظيم أو سيطرة الأمر الذى أدى إلى تدمير أكثر من ٨٠٪ من مجموعها دون أن تطلق طلقة واحدة على العدو الاسرائيلى المهاجم.

وبإنهيار الجبهة المصرية وخلال ستة أيام قتال تمكنت القوات المسلحة الاسرائيلية من اكتساح القوات الأردنية والسورية والتي كانت تفوقها حجماً وكفاءة قتالية.. ونجحت فى احتلال كل سيناء وهضبة الجولان السورية والضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة على الجبهة الأردنية...!!!^(١)

• نتائج الجولة العربية الاسرائيلية الثالثة عام ١٩٦٧ :

لقد شنت اسرائيل حرب عام ١٩٦٧ فى ظل ظروف دولية واقليمية ملائمة طبقاً لعقيدتها العسكرية بعد أن أعدت واستعدت خلال عشر سنوات منذ انتهاء الجولة الثانية عام ١٩٥٦ ، فلقد كان الغرب وفى مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية منحازاً تماماً إلى جانب اسرائيل ويحاول تحجيم دور مصر فى المنطقة والتي تهدد أمن المملكة العربية السعودية بقواتها المتواجدة فى اليمن. علاوة على أن إسقاط نظام الحكم الثورى فى مصر سيؤمن مصالحها ويضعف النفوذ السوفيتى فى المنطقة.

أما فى الاتحاد السوفيتى فهو الذى أشعل الشرارة الأولى فى هذه الجولة بابلاغه مصر عن الحشود الاسرائيلية على الجبهة السورية وتلقفت القيادة السياسية فى مصر هذا النبأ وبدأت فى حشد القوات فى شبه جزيرة سيناء لتثبيت زعامتها للعالم العربى وفرض سيطرتها على مياهها الاقليمية بإغلاق الملاحة فى خليج العقبة فى وجه السفن الاسرائيلية وهى ما تفاضت عنه بعد حرب عام ١٩٥٦ وكان الاتحاد السوفيتى يعمل على إيجاد منطقة نفوذ فى الشرق الأوسط وخاصة فى مصر بعد أن وطد مركزه فى سوريا.

أما على الجانب الاسرائيلى فقد بدأت اسرائيل فى التخطيط والاستعداد لهذه الجولة بعد إنتهاء حرب عام ١٩٥٦ مباشرة تحقيقاً لأهدافها التوسعية وضرب فكرة القومية العربية باعتبارها الخطر الأكبر على المصالح الإمبريالية والإغتصاب الصهيونى لفلسطين وقد وضع ذلك كله فى إحدى وثائق حلف بغداد التى عثرت عليها الثورة العراقية عام ١٩٥٨ بعد القضاء على الحكم الملكى فيها - وقد جاء بهذه الوثيقة مايلى:

(١) الخريطة «ص ١٧، توضح الأراضى العربية التى إحتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

- ١ - أن هدف الصهيونية الأول هو خلق دولة صهيونية يتراوح عدد سكانها بين ثلاثة إلى أربعة ملايين نسمة وهذا يستدعى استمرار الهجرة لمدة جيل واحد أى (٣٠ سنة على الأقل) .
- ٢ - أن احتلال شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة سيحقق لإسرائيل سهولة الوصول إلى المحيط الهندي ودعم الاتصال مع دول أفريقيا وآسيا وعزل مصر عن بقية العالم العربي والاستيلاء على المناطق التاريخية والدينية في سيناء واستخدام خليجي السويس والعقبة والاستيلاء على الثروات الطبيعية واستغلال امكانيات قناة السويس أو المشاركة فيها كما سيضمن الوصول إلى البحر الأحمر وتهديد الدول العربية الواقعة عليه وتحسين الامكانيات الدفاعية والقضاء على البروزات الجغرافية في خطوط الحدود وحرمان مصر من قواعد مناسبة للهجوم على إسرائيل .
- ٣ - إن احتلال الضفة الغربية لنهر الأردن سيتمكن إسرائيل من القيام بدور أساسى فى المخططات الامبريالية والمشاركة الفعالة فى مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط والاستيلاء على مناطق ذات صبغة تاريخية ودينية وإضافة المزيد من الأراضي الزراعية الخصبة واستغلال الثروات الطبيعية للبحر الميت ومساقط المياه وتحقيق أقصى استفادة من مياه نهر الأردن واليرموك وتأمين دفاع قوى من الشرق عن مناطق إسرائيل الحيوية وتهديدها مناطق حيوية بالسعودية والكويت والعراق وتأمين منطقة إيلات والبحر الميت كمصدر هام للثروة الطبيعية .
- ٤ - إن احتلال المرتفعات السورية ودرعا وحموران تحقق الاتصال بمناطق الأقليات السورية وخلق حاجز منها يفصل بين سوريا وإسرائيل وتهديد العاصمة السورية والاستيلاء على المناطق الزراعية الهامة وإضافة المزيد من الأرض الزراعية الخصبة إلى رقعة إسرائيل والسيطرة على منطقة جبل الشيخ كمصدر أساسى للمياه والسيطرة على مياه نهر اليرموك وحرمان سورية من القواعد الصالحة للهجوم على إسرائيل وتأمين الحماية الكاملة لمياه نهر الأردن واستكمال خط الدفاع الجغرافى الاستراتيجى عن مدخل أفريقيا من الشرق وقناة السويس .
- ٥ - إن احتلال حوض نهر الليطاني يشكل عامل ضغط على لبنان وتوسيع مساحات الأرض الزراعية الخصبة والسيطرة التامة على منابع نهر الأردن وتأمين منطقة الجليل وإقامة دفاع منيع من اتجاه الشمال وخلق فاصل طبيعى بين سوريا ولبنان فى هذه المنطقة .

وعلى هذا فقد اجتمعت لجنة الدفاع والأمن بالكنيست الاسرائيلي في أعقاب حرب عام ٥٦ ليحدد الأهداف السياسية والعسكرية للجولة القادمة بما يحقق إيقاع الهزيمة العسكرية بكل القوات المسلحة لدول المواجهة العربية مع اسرائيل وما يحقق الآتى:

إقامة عاصمة اسرائيل في مدينة القدس وتحقيق معظم ما جاء بالوثيقة التي نشرها (كارابخيا) ودفع الحدود الاسرائيلية حتى قناة السويس غرباً ونهر الأردن شرقاً وهضبة الجولان شمالاً.

هذا وقد حدد الجنرال ديان مطالبه قبل التخطيط لأي عدوان مستقبل في أربع مطالب هي (١):

- تدبير ٢٠٠ طائرة حديثة حتى لا يعتمد على القوات الجوية لأي دولة أخرى كدرس مستفاد من حرب عام ١٩٥٦.
- أن تكون الحرب القادمة هي خاتمة الحروب بأن تكون ضد كل الجبهات العربية المواجهة
- أن تتاح للأركان العامة الفرصة التامة لتعبئة وحشد القوات والامكانيات ورسم الخطط وجمع المعلومات وممارسة التدريب الواقعي على تنفيذ مهام القتال.
- تهيئة الظروف السياسية والاعلامية والدولية لتقبل الحرب الاسرائيلية وكسب الرأي العام العالمي بما يضمن مؤازرة العملية الهجومية والاعتراف لاسرائيل بحق البقاء في الأرض التي انتزعتها من العرب.

وقد اعتمد الكنيست هذه المطالب وكرست كل الجهود لتحقيق هذه المطالب على امتداد عشر سنوات للإعداد للجولة الثالثة كالاتى (٢):

وصل حجم القوات الجوية لاسرائيل قبل الحرب إلى نحو ٣٨٠ طائرة قتال كما تم دراسة امكانيات أفضل طائرة لدى القوات المسلحة العربية باستيلاء اسرائيل على طائرة ميج عراقية.

كما كرسست رئاسة الأركان جهودها في إعداد القوات المسلحة للجولة وتدريبها طبقاً للخطة الموضوعة لهزيمة كل الجيوش العربية.

وأيضاً تم التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية بحيث لم يعد هناك أي تحفظات

(١) مصدر خاص بالمؤلف

(٢) المرجع السابق.

من جانبها على قيام إسرائيل بأى عمل عسكري بل انها ستباركه.

وبهذا يكون الجانب الاسرائيلى قد أعد نفسه إعداداً تاماً فى جميع المجالات للجولة الثالثة التى خطط لها تخطيطاً دقيقاً كاملاً.

أما الجانب العربى فقد انقسمت الدول العربية على نفسها إلى دول تقدمية على رأسها مصر ودول رجعية على رأسها السعودية^(١) ويمكن تلخيص الموقف العربى كالاتى:

■ كانت مصر متورطة فى حرب اليمن التى استنزفت قدراتها العسكرية والاقتصادية مما لا يتيح لها فتح جبهة صراع رئيسى مع اسرائيل، بالإضافة إلى ذلك فد كانت الخلافات بين مصر والمملكة العربية السعودية، قد تفاقمت بسبب هذه الحروب وتهديد القوات المسلحة المصرية لحدودها الجنوبية. كما كانت سوريا تشن حملة إعلامية ضارية ضد الأردن بسبب موقفه من منظمة التحرير الفلسطينية ونشاط الفدائيين عبر الحدود الأردنية الاسرائيلية. أما العراق فقد كان يوجه حملة كراهية ضد سوريا كما كشف عن نواياه التوسعية حيال دولة الكويت كما كانت تونس شديدة النفور من القاهرة والجزائر وتتبنى سياسة مضادة لمصر.

■ وفوق كل ما سبق فقد ظهر للجميع أن خطط القيادة العربية الموحدة التى تم تخطيطها وإعدادها لا تعدو إلا حبراً على ورق إذ رفضت كل من لبنان وسوريا تمركز قوات مصرية فى أرضيهما تنفيذاً لما رسمته تلك القيادة.

■ ولقد كانت علاقات مصر السياسية مع دول المعسكر الغربى وخاصة الولايات الأمريكية المتحدة فى أسوأ حالاتها لدرجة تبادل الشتائم فى وسائل الاعلام.

■ مهدت الدول العربية الطريق لاسرائيل لكسب عطف الرأى العام العالمى قبل الحرب وأوجدت لها ذريعة لشن العدوان. ففي ١٤ مايو ٦٧ بدأت مصر حشد قواتها فى صحراء سيناء تحت سمع وبصر العالم فى استعراض للقوة أكثر منه تحركات للقتال على أثر إبلاغ السفير السوفيتى فى مصر بأن اسرائيل تحشد قواتها على الحدود السورية، وفى ١٨ مايو طلبت مصر من سكرتير عام الأمم المتحدة سحب قوات الأمم المتحدة من شرم الشيخ والحدود، تلاها فى ٢٢ مايو قرار مصر إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية وفى ٣٠ مايو تم توقيع معاهدة دفاع مشترك مع الأردن، وفى ٤ يونيو تم توقيع اتفاقية دفاع مشترك مع العراق.

(١) يعبر ذلك عن نظر القيادة السياسية فى مصر.

بالإضافة إلى كل هذا فلم تكن للدول العربية استراتيجية عسكرية تحقق التوازن والتنسيق بين الأهداف السياسية للدولة وقدرتها العسكرية بل فوجئت القوات المسلحة بقرارات سياسية لم تكن على علم بها لتعد العدة لتنفيذها - وعندما بدأت في تنفيذها كانت في صورة مظاهرة عسكرية لدعم القرار السياسي، وكان على القوات المسلحة أن تحشد في سرعة ودون أن تعلم الهدف الاستراتيجي العسكري المطلوب تحقيقه، وبالتالي فقدت اتزانها قبل أن تبدأ الحرب، كما فقدت تأييد الرأي العام العالمي.

في ظل هذه الظروف المواتية قررت اسرائيل تكملة سرعة شن الحرب ضد الدول العربية بعد أن توفرت لها ضمانات النجاح وذلك بغرض سبق الدول العربية بالهجوم قبل تعرضها لهجوم من عدة جبهات بعد توقيع اتفاقيات الدفاع المشترك وقبل استكمال التنسيق بين الجيوش العربية وباعتبار أن سرعة الهجوم ستحقق لها انتزاع المبادأة وتوفير الموقف الاستراتيجي الملائم للتعامل مع الجيوش العربية منفردة وهزيمة كل جيش على حده.

هذا وقد قدرت اسرائيل أن الحرب ستتوقف نتيجة تدخل الأمم المتحدة خلال فترة قصيرة من بدء القتال لهذا خططت لتنفيذ العملية داخل الأراضي العربية خلال فترة زمنية قصيرة، يتم فيها الاستيلاء على المناطق الحيوية خلال الفترة الأولية للحرب، مع استغلال كافة التدابير والوسائل السياسية والمعنوية في توفير الظروف الملائمة للقوات الاسرائيلية لانجاز مهامها خلال فترة قصيرة وقبل صدور قرار وقف إطلاق النار.

وفعلاً تم لاسرائيل ما أرادت وحقت بالقوة العسكرية أهدافها القومية بالاستيلاء على أراضي عربية قدر مساحة اسرائيل ثلاثة مرات مع تدمير القوات المسلحة لثلاث دول عربية وفي ظل الظروف التي سادت قبل وأثناء الحرب وانفصال القيادة السياسية عن القيادة العسكرية واتخاذ القرارات التي لا تتماشى مع الظروف العسكرية السائدة كانت القوات المسلحة من ضحايا نكسة عام ١٩٦٧ وليست سبباً من أسبابها.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول ان هذه الجولة اتسمت بسمات خاصة

أولها كانت الجولة الثالثة هي الجولة التي اكتسبت اسرائيل فيها معظم الرأي العام العالمي إلى جانبها بينما ظهرت الدول العربية في صورة الدول المعتدية.

وثانيها نجحت اسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في خداع الدول العربية والعالم عن توقيت شن الحرب. كما نجحت اسرائيل في إخفاء اتجاه ضرباتها الرئيسية على الجبهة المصرية.

وثالثها تميزت هذه الجولة بأن أحد طرفيها أعد لها بمثابرة ودأب لمدة عشر سنوات وهو الجانب الاسرائيلي بينما الجانب الآخر وهو الجانب العربي والذي ظهر في نظر العالم بأنه يريد الحرب لم يعد لها الإعداد الكافي.

ورابعها تميزت هذه الجولة بالضعف الشديد إن لم يكن فقد السيطرة على القوات وعدم وجود تعاون بين الجبهات العربية الثلاث حيث تمكنت اسرائيل من الانفراد بكل جبهة على حدة.

وخامسها من السمات المميزة لهذه الجولة أنه نتيجة لعدم وضوح الهدف السياسي العسكري وعدم إتاحة الفرصة للقوات المسلحة العربية لكي تثبت قدرتها على القتال، ان تسبب ذلك في عدم وضع الاستراتيجية العسكرية المصرية موضع التنفيذ لتحقيق الهدف السياسي.

وسادسها لأول مرة قامت الحرب على الجبهة المصرية والجيش المصري يحارب في جبهتين جبهة اليمن وجبهة سيناء.

وسابعها لم يكن هناك حد أدنى للاتفاق العربي السياسي أو العسكري أو الاقتصادي.

كما زاد النصر الاسرائيلي من عنادها في تنفيذ قرارات المجتمع الدولي والسخرية من المنظمات الدولية وقراراتها.

لقد دفع هذا الغرور والصلف الاسرائيلي الدول العربية إلى التجمع والتعاون وتعزيز دول المواجهة مع اسرائيل عسكرياً واقتصادياً واستجابة لاستراتيجية الرئيس الراحل أنور السادات نحو التضامن العربي والقضاء على التسميات التي قسمت العالم العربي إلى دول تقدمية ودول رجعية وانتزاع الألغام المتفجرة من فعل السياسة العربية وأهمية وقوف العالم العربي جبهة واحدة خلف دول المواجهة والتركيز على نقاط الالتقاء والتقارب مع الدول العربية وقد حققت هذه الاستراتيجية نجاحاً كبيراً كان أحد عوامل نجاح أكتوبر ١٩٧٣.

لقد كان لحرب عام ١٩٦٧ آثارها في جميع المجالات (السياسية - العسكرية - الاقتصادية - الاجتماعية - الإعلامية) نذكر أهمها:

ومما لا شك فيه ان النفوذ السياسي لأي دولة يتوقف إلى حد كبير على مدى قدرتها العسكرية ومدى ما تحققة من هبة واحترام في المجال الدولي نتيجة انتصاراتها العسكرية ولهذا فإنه بعد حرب يونيو ٦٧ ارتفع اسم اسرائيل عالمياً بينما انخفضت سمعة العرب وقل

. تقدير العالم لدورهم الحضارى والتاريخى والدور الذى يمكن أن يؤدوه فى المنطقة .
 حيث أظهرت حرب عام ٦٧ اسرائيل بمظهر الدولة المتحضرة القادرة على استيعاب
 التقدم التكنولوجى فى وسط محيط من الدول المتخلفة التى تجيد الكلام أكثر من العمل .
 وقد اكتسبت اسرائيل نتيجة لإنتصارها الخاطف إحترام وتقدير المجتمع الدولى
 خاصة أنه ظهر للعالم ان الدولة العربية هى التى بدأت بحشد قواتها لمهاجمة اسرائيل .
 كما رفضت اسرائيل جميع قرارات الأمم المتحدة لتسوية النزاع كذا مبادرة روجرز
 وعرفت مهمة مبعوث الأمم المتحدة وعوقت فرص السلام .
 وقد أحاطت اسرائيل نفسها بهالة من الدعاية السياسية وحاولت خلق انطباع لدى
 الدول العربية بأنها القوة التى لا تقهر وأنها أداة الغرب فى الردع والتخويف ضد أى
 تدابير يفكر العرب فى اتخاذها ضد مصالح الغرب .
 وأيضاً إستغلت سياسة الوفاق الدولى فى تكريس إحتلالها للأرض العربية وتقليص
 دور الدول الكبرى فى إيجاد حل للأزمة وليس أدل على ذلك ما قرره مؤتمر القمة
 الأمريكى/ السوفيتى فى موسكو من ضرورة وجود استرخاء عسكرى فى منطقة الشرق
 الأوسط .

الفصل الثالث

تحليل أسباب الهزائم العربية

شهدت بداية القرن العشرين أول لبنة في زرع دولة اسرائيل في الوطن العربي في الوقت الذي كانت هذه الشعوب والحكومات تزرع تحت نير الاستعمار الذي لم يكتف بذهب ثروتها بل عمل على ربطها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً به بصورة أو بأخرى فيما عرف بالاستعمار الجديد ليستمر في استنزافها والسيطرة على مقدراتها.

ولاشك انه باستقراء التاريخ وما حققته بعض دول المنطقة خاصة في مصر والعراق من حضارات قديمة تدل على الامكانيات الذاتية الكاملة لدى هذه الدول وخوف العالم الغربى المتقدم خلال الحقبة الحالية من التحام هاتين الحضارتين القديمتين وانصارهما في حضارة جديدة قد تسيطر وتسود على غيرها من الحضارات.. مما دفع العالم الغربى للتفريق بين هاتين الحضارتين ومنع التحامها بزرع كيان غريب قوى يفصل بينهما.

وتلاقت الامانى اليهودية مع الدوافع الغربية عى الأرض الخصبة المهيأة، وكانت الطامة الكبرى بانتزاع فلسطين في ظل تخلف وتواكل عربى اسلامى لم يفكر في الأخذ بأسباب القوة كما ينادى بها الدين الاسلامى والاكتفاء بالانتظار والدعاء..

ومنذ نشأة النظام العربى متمثلاً فى الجامعة العربية كان هناك غياب ملحوظ للنظرة العسكرية ومسائل الأمن القومى.. ورغم تدارك بعض أوجه ذلك القصور فى ميثاق الجامعة العربية وازضافة ميثاق الضمان الجماعى، إلا أن الخبرات العربية المشتركة فى المجال العسكرى كانت فى معظم الأحيان مخيبة للآمال لأسباب كثيرة ومتعددة. وتراوح العمل العربى فى مواجهة التهديدات وبصفة خاصة اسرائيل.. تراوح صعوداً وهبوطاً فى الوقت الذى كانت فيه اسرائيل محافظة على تقدمها ونمو صناعاتها العسكرية وتطور علاقاتها مع الدول الغربية بصفة عامة ومع الولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة.

وإزاء افتقار العرب لوحدة القرار السياسى ووحدة المواقف الوطنية والتركيز فقط على ردود الأفعال التى تفنقر إلى التنظيم والتخطيط والاعداد كانت الهزائم المتوالية رغم الكثرة فى العدد والعدة والقدرات والامكانيات، وفى مجال تحليلنا لأسباب الهزائم العربية لابد لنا من الرؤية الاستراتيجية للعقيدة الصهيونية وارتباطها بنشأة اسرائيل والتى بالضرورة تقودنا إلى مجموعة الأهداف الاستراتيجية والتى بنيت عليها تلك العقيدة.

وأولها.. الاستمرار فى العمل على اقامة دولة يهودية تتسع لكل يهود العالم تضم كافة الأراضى التى قطنت بها القبائل اليهودية فى العصور القديمة، وتكون من القوة بحيث لا يتيح للخصوم تكرار ما حدث إبان العصر البابلى الأول، عندما هاجم «بختنصر الكردانى» أورشاليم عاصمة يهوذا ودمرها عام ٥٨٦ ق م.

وثانيها .. السعى المستمر المحسوب والموقت لتوسيع حدودها، حيث ستظل عبارة التوراة والنسك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر العظيم الفرات، والتي تم طمسها من جدار مدخل الكنيسة، ستظل المحور الذي تعمل الأجيال الاسرائيلية المتعاقبة على تحقيقه.

وثالثها .. تدعيم دولة اسرائيل القائمة على نبوءة الأنبياء والمحافظة على خاصية شعبها بتطوير التربية اليهودية والدفاع عن حقوق اليهود في جميع الأماكن الذين يقيمون فيها انطلاقاً من ذلك التحديد لأهداف الصهيونية التي أعلنها المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين الذي انعقد عام ١٩٧٨، فإن القائمين على أمر التجمع الاسرائيلي يسعون سعياً متواصلاً على تميع الحدود بين الاسرائيلي واليهودي والصهيوني، ويعلنون أن محاولة التفريق بين الصهيونية وبين الشعب اليهودي هي محاولة لتضليل الرأي العام العالمي، بالرغم من أن التجمع الاسرائيلي لا يهتم الصهاينة جميعاً، وليس كل اليهود صهاينة بالضرورة، كما أن كل الصهاينة ليسوا يهوداً بالضرورة كذلك.

ورابعها .. العمل على منع التضامن العربي باضعاف كل مصادر القوة العربية واستنزافها والعمل على استمرار الشقاق بينها وتقويض وحدتها واجهاض أى تعاون عسكري فعال لانتاج سلاح عربي رادع.

وخامسها .. استغلال الأزمات والصراعات العالمية لصالحها مع المحافظة على استمرار الدعم المادي والسياسي الذي تحصل عليه من الدول الغربية وبصفة خاصة الولايات المتحدة أو أى قوة دولية جديدة تظهر على المسرح العالمي.

وسادسها .. صياغة هدف قومي لكل مرحلة من مراحل بناء الدولة يتناسب مع الظروف والمتغيرات الاقليمية والدولية وعناصر القوة الكامنة والمكتسبة واعداد تخطيط دقيق لوضع الهدف موضع التنفيذ باستخدام كافة الوسائل المتاحة .. وقد تختلف القيادات الاسرائيلية في خطوات تحقيق الهدف القومي المحدد للمرحلة، ولكنها تتفق جميعاً على الاستراتيجية العليا المخططة واللازم اتباعها لتحقيق ذلك الهدف.

من هنا، ومن خلال النظرة التحليلية لتلك العقيدة، ومهما قيل عن الحركة الصهيونية العالمية، فإنه يجب الاعتراف من منطلق حضارى - وفي غياب تخطيط استراتيجي عربي شامل للمواجهة - بأن هذه الحركة هي التي أوجدت بتخطيطها الاستراتيجي

اسرائيل إلى الوجود وجعلت استمرارها أمراً ممكناً.

ولمزيد من المواجهة الصريحة مع النفس - والمصادقية مع الأجيال العربية القادمة - نجد انه لازماً قومياً ووطنياً علينا نحن العرب أن نتطرق إلى الدروس والنتائج المتحصل عليها خلال استمرار الهزائم المتتالية من خلال دراسة مقارنة بين النمط الاسرائيلي والعربي في ادارة الصراع خلال جولات الصراع المسلحة الثلاثة ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧.

ولنبداً بالمخطط الذى حدد استراتيجيه زرع وبناء دولة اسرائيل^(١).. فقد عقد تيودور هرتزل المؤتمر الأول عام ١٨٩٧ فى قرية بال بسويسرا حضره يهود من أربعة عشر دولة وتناقشوا فى خطته الرامية إلى انشاء الوطن القومى وخرجوا من هذا المؤتمر بعد أن تعاهدوا على تنفيذه ونظموا أنفسهم فى ثلاث أقسام.. أولها: حكماء يخططون.. وثانيها: منظمات يهودية لتنظيم اليهود فى كل بلاد العالم حسب تخصصاتهم ولامداد المستعمرات بالدرعيات المناسبة.. وثالثها: وكالات يهودية تتكفل بالنواحي المالية والمادية والاقتصادية لبناء المستعمرات بالسيطرة على المال والذهب والاعلام والفن فى كل أنحاء العالم.

وقد نشرت وقائع هذا المؤتمر فى جريدة «دى فيليت» وأوضح فيها هيرتزل ملخصاً لنتائج المؤتمر بقوله: «اننى أقول على رؤوس الاشهاد اننى أسست الدولة اليهودية اليوم وقد يثير هذا عاصفة من الضحك الآن.. غير ان العالم سيشهد بعد خمسون عاماً قيام الدولة اليهودية حسبما تمليه ارادة اليهود وليس فى ذلك أدنى شك».

وبالفعل صدر قرار هيئة الأمم بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ أى بعد خمسين عاماً بالضبط من انعقاد المؤتمر..

• وبعد عشر سنوات أخرى أى فى عام ١٩٠٧ كانت الخطوة الثانية وهى ما سمي «بالصهيونية التوفيقية» أى توفيق مصالح اليهود مع مصالح القوى الكبرى حيث اشركوا الصحافة العالمية فى مساعدتهم لانشاء دولتهم حيث دفع المخطط الصهيونى اوروبا كلها تحت شعار حل مشاكلها خلال القرن العشرين لعقد مؤتمر علمى اقتصادى اجتماعى خلص ذلك المؤتمر إلى أن تتبنى بريطانيا واوروبا فكرة انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين وكان أهم توصياته «أوصى المؤتمر بزرع جسم بشرى غريب على ضفاف قناة السويس ليفصل بين الجزء الاسيوى عن الجزء الافريقى من الوطن العربى، يكون لهذا الجسم ارتباط بالمصالح الغربية وذلك لإبقاء شعوب هذه المنطقة

(١) أنواء على سبأ - إصدار إدارة المصبوعات والنشر للقوات المسلحة - القاهرة ١٩٦٩ ص ٧٢.

في حالة تخلف وضعف لامكان استغلال مواردهم بعدما نضبت موارد أوروبا خلال القرن التاسع عشر في حين ان المشرق العربي مازالت أرضه بكر وتذخر بالمواد الخام..

وهذا يؤكد أحد ركائز العقيدة الصهيونية من ضرورة الاعتماد على قوة عظمى عند تنفيذ مخططاتهم والتي برزت بوضوح منذ المراحل الأولى للتخطيط لزراعة وبناء دولة اسرائيل.

• وبعد عشر سنوات أخرى وفي عام ١٩١٧ صدر وعد بلفور رئيس وزراء بريطانيا بعد المساعدة الفعالة التي قدمها اليهود خلال الحرب العالمية الأولى ما بين عام ١٩١٤ وعام ١٩١٧.

• وبعد عشر سنوات أخرى وفي عام ١٩٢٧ أقام اليهود مستعمراتهم على أرض فلسطين بعد ان أمدتهم المنظمات باليهود من جميع أنحاء العالم من خلال تنظيم دقيق للهجرة إلى فلسطين بينما أمدتهم الوكالات بالأموال اللازمة.

• وعشر سنوات أخرى في عام ١٩٣٧ خلقوا الذرائع وأوجدوا المسببات لعمل مواجهة مع الشعب الفلسطيني وقامت الثورة الفلسطينية بقيادة عز الدين القسام وتم القضاء عليها وعلى جميع قادتها.. وحصلوا على الكتاب الأبيض والتقسيم الأول.. بعد حرب الفلسطينيين.

• وعشر سنوات أخرى في عام ١٩٤٧ استثمروا الحرب العالمية الثانية وخلقوا الذرائع والأسباب لضرب الجيوش العربية مجتمعة في مواجهة مخططة من جانبهم وفرضوا على الجميع قيام دولة اسرائيل كما صرح تيودور هيرتزل وفي نفس التاريخ المخطط.

• وبعد تسعة سنوات وتواطؤ اسرائيلي - بريطاني - فرنسي تم العدوان الثلاثي على الثورة في مصر في عام ١٩٥٦ حيث كانت الثورة في بدايتها وانتزعت بذلك حق الملاحة البحرية والجوية عبر خليج العقبة المصري.

• وعشر سنوات أخرى وفي عام ١٩٦٧ حيث نجحوا فيما فشلوا فيه عام ١٩٥٧ وعوضوا هذا التوقف لمخططهم بتحطيم القوة العسكرية لمصر وسوريا والاردن وأضافت مزيداً من المكاسب والمغانم الكبيرة التي أدت إلى احتلالها أجزاء كبيرة من الوطن العربي حيث استولت على بعض الأهداف الاستراتيجية الهامة والتي كانت مصدراً هاماً للثروة القومية باحتلالها لشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية لنهر الاردن والقدس الشرقية.

ويبدو من النظرة الفاحصة الشاملة انه بقدر ما اعدت اسرائيل وجهزت والتزمت بأسس ومبادئ العلم العسكري لخوض غمار حروبها مع العرب في كل جولة من جولاتها الثلاث، بقدر ما تهاون العرب في الاعداد والتجهيز، وحادوا عن جادة الصواب فيما تنص عليه تلك الأسس والمبادئ.. فبقدر ما حشدت اسرائيل وعبأت من قدرات مادية ومعنوية بقدر ما فتت العرب وشنتوا من امكانياتهم دون مبالاة لعواقب الأمور.

وبنظرة فاحصة شاملة تظهر أيضاً أن صراع العرب المسلح ضد اسرائيل على مدى العشرين عاماً التي تلت انشائها كانت تحكمه وتقيدته وتكبل انطلاقاته وتغل يديه اعتبارات سياسية خانقة عرقلت الجهد العربي المسلح الخالص، فاستغلتها اسرائيل وأحسنت استغلالها لتهيئة أفضل الظروف الاستراتيجية لقواتها في المسرح.

وفي دراسة مقارنة للدروس والنتائج المتحصل عليها بين النمط الاسرائيلي والنمط العربي لادارة الصراع نصل إلى الحقائق الآتية:

• الفترة من جولة ١٩٤٨ وحتى جولة ١٩٥٦

فعلى المستوى الاستراتيجي كان الهدف الصهيوني في هذه المرحلة هو العمل على انشاء وتأمين دولة يهودية في فلسطين وتعبئة كل الامكانيات اليهودية لتحقيق هذا الهدف بأقصى كفاءة ممكنة، مع محاولة الحصول على اعتراف العرب بالدولة الوليدة على أساس فرض الأمر الواقع، مع محاولة الاقناع والضغط على الدول العربية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال توطينهم فيها والتفاوض حول تعويضات اليهود الذي هاجروا من البلاد العربية مقابل التعويضات التي قد تدفع للاجئين الفلسطينيين. هذا إلى جانب محاولة الاعتماد على دولة كبرى للحصول على تأييدها في المحافل الدولية.

أما سياسياً فكانت الأهداف الاسرائيلية تتركز على ضمان تأييد دولي فعال لانشاء دولة يهودية في فلسطين لاسيما من الدول الكبرى، مع الموافقة على قرارات الأمم المتحدة التي تتمشى مع الأهداف الصهيونية.

أما عسكرياً.. فقد كانت الأهداف تتركز في الاستعداد لمواجهة عربية في ساحة القتال في ظل أقصى استخدام ممكن للامكانيات الاسرائيلية المتوافرة مع قبول مبدأ الهدنة لإعادة تنظيم الأوضاع العسكرية والحصول على الدعم العسكري. أما في عام ١٩٥٦.. فقد تركزت الأهداف حول اتباع سياسة الانتقام من الدول العربية التي تنطلق منها العمليات الفدائية لإجهاض تنامي القوة العسكرية لأي دولة عربية تهدد التوازن القائم بين اسرائيل والدول العربية.

وعلى الجانب العربى.. فعلى المستوى الاستراتيجى كان الاقتتاد لأساليب المواجهة السياسية بأبعادها الوطنية والاقليمية والدولية وبصفة خاصة مع غياب الاستراتيجية العربية الموحدة.. مع رفض الاعتراف بإسرائيل والاعتماد تماماً على الامم المتحدة فى حل المشكلة الفلسطينية هذا إلى جانب اقتصار المواجهة العربية على مساعدة بعض الجماعات الفدائية من الفلسطينيين لمهاجمة الحدود والمستوطنات الاسرائيلية.

أما عسكرياً.. فقد اقتصر الدور العسكرى العربى على رد الفعل باللجوء لاستخدام القوة العسكرية بعد اعلان قيام دولة اسرائيل دون توفر أى قدر من التنسيق أو التخطيط أو التدريب العسكرى.. مع محاولة قيام بعض الدول العربية بتدعيم وتقوية قواتها المسلحة بهدف تحرير فلسطين من الغزو الصهيونى أو الوقوف فى وجه الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على الحدود العربية.

• وعن الفترة من جولة ١٩٥٦ وحتى جولة ١٩٦٧

على المستوى السياسى، فقد اتجهت الأهداف الاسرائيلية إلى محاولة الخروج من العزلة السياسية المفروضة عليها من خلال التغلغل فى افريقيا مع استمرار احتفاظها بعلاقات قوية مع إحدى الدول الكبرى حيث وثقت علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية مع رفضها لكافة المقترحات التى طرحت لحل المشكلة الفلسطينية والتى يمكن أن تؤدى إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين مما يمكن أن يؤدى إلى انشاء دولة مزدوجة القومية.. اضافة إلى السعى بكل الطرق لمنع تحقيق أى درجة فعالة من التضامن العربى والحرص على إبقاء خليج العقبة مفتوحاً أمام السفن المتجهة إلى ميناء إيلات.

وتركزت أهدافها الاقتصادية فى محاولة الاتفاق مع بعض الدول العربية على مشروعات استغلال مشترك لمصادر المياه العربية باعتباره خطوة نحو الاعتراف بها مع العمل فى مشروعات الاستغلال المنفردة من جانبها لاستغلال مصادر المياه العربية المتاحة لها.. أما عسكرياً فقد استمرت اسرائيل فى مواصلة سياسة الردع من خلال دعم قواتها العسكرية والسعى لامتلاك السلاح النووى.

وعلى الجانب العربى.. فقد كان السعى لتحقيق التضامن العربى والوحدة العربية وسيلة أساسية لمواجهة اسرائيل مع العمل على الإبقاء على القضية الفلسطينية حية عن طريق اثارتها فى المحافل الدولية والعمل على انشاء تنظيم فلسطينى فعال يتولى مسئولية قيادة العمل الفلسطينى.

وتركزت الأهداف الاقتصادية في رفض الدخول في أية مشروعات للاستغلال المشترك لمصادر المياه العربية مع إسرائيل مع محاولة منع إسرائيل من الاستغلال المتفرد لمصادر المياه عن طريق اعداد وتنفيذ مشروعات لتحويل مجارى مصادر المياه العربية قبل وصولها إلى إسرائيل وتشديد اجراءات المقاطعة الاقتصادية العربية لها.

أما على المستوى العسكرى.. فقد استمر العمل على دعم القوة العربية للحصول على أكبر قدر ممكن من السلاح وإن كانت التجربة في هذا المجال قد أوضحت وجود قصور حاد في مجال التدريب والاستعداد العسكرى في إطار تخطيط استراتيجى عسكرى مشترك فعال اضافة إلى تقديم المساعدات للجماعات الفلسطينية الفدائية في عملياتها ضد إسرائيل.

ومن المقارنة السابقة يتضح التخطيط الاستراتيجى المدروس والموقوت والمباغت والذي يتمشى مع المتغيرات الاقليمية والدولية بما يخدم تحقيق الأهداف القومية الصهيونية مع الاعداد الدائم والمستمر للقوة المسلحة واستخدامها الأمثل لتحقيق الأهداف ضد دول المواجهة العربية اذا دعت الضرورة.

وعلى الجانب العربى.. فإن غياب التعاون الاستراتيجى العربى خاصة بين دول المواجهة العربية مع الاستسلام الشبه متكرر لرد الفعل، والذي يأتى دائماً متأخراً لعدم احترام القادة العرب لمنظومة اتخاذ القرار إن وجدت أصلاً.

• عبد الناصر والهزائم العربية (إفلاس مصر)

لقد اتاحت لمصر أن تكون قوة عظمى في الخمسينات وكل من تابع تطور الإطار الدولى وحقيقة الصدامات بين القوى العالمية يدرك انه خلال تلك الفترة التى قدر فيها للرئيس جمال عبد الناصر أن يصل للسلطة، فقد كانت مصر قادرة على أن تكتل من حولها القوى الاقليمية وأن تملأ الفراغ السياسى الذى حدث باختفاء بريطانيا وفرنسا من تلك البقعة الممتدة من المحيط الاطلسى حتى المحيط الهندى، ليس فقط فى المنطقة العربية بل وأيضاً الدول الأخرى التى تحيط بالمنطقة والتى كان يجب أن تدور فى فلك القوة الجاذبة العربية وحتى حدود باكستان شرقاً ودون استثناء وسط أفريقيا جنوباً^(١).

اندفعت مصر فى سياسة خرقاء كان من أبرز أسباب فشلها يكمن فى عدم الوعى بحقيقة وظيفة مصر الاقليمية منذ الثلاثينات وقبل الحرب العالمية الثانية، وعدم قدرة

(١) د. حامد ربيع - نظرية الأمن القومى - دار الموقف العربى - طبعة ١٩٨٤ - ص ٣١٩.

الأحزاب المصرية على توقع الأحداث القادمة، وعلى العمل على اعداد الطبقة المختارة القادرة على قيادة المنطقة من خلال الإيقاع المصري، وكانت النتيجة أن عبد الناصر الذى كان واعياً بهذه الوظيفة إلا أنه لم يكن واعياً بأن مثل تلك الوظيفة فى حاجة إلى الطبقة الممتازة القادرة على أن تقود الجماعة فى مسالك متعرجة بما تفرضه من مخاطر عديدة كنتيجة للتعامل مع القوى العظمى، قيادة غير واعية وأدوات غير صالحة جاء تكملها وتقودها ارادة معادية خططت باحكام لتمنع مصر من اداء وظيفتها.. فإن اسرائيل بقيادة بن جوريون كانت تعلم ان مصر القوية لا بد وأن تقضى على الدولة الوليدة فى المنطقة، وفهمت كيف تدفع الرئيس عبد الناصر لأن ينازلها فى اللحظة التى تريدها وقبل أن يستكمل استعداداته الحقيقى، ومن الأخطاء الأساسية التى ارتكبها الرئيس عبد الناصر ذلك الاندفاع إلى معركة ١٩٥٦ إثر استفزازه من جانب اسرائيل بالاعتداء على غزة والذى قاد إلى صفقة السلاح المشهورة والمعروفة باسم صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، ثم توالى الأخطاء كنتيجة لعدم وضوح الأهداف.

وبعبارة أكثر دقة لعدم ترتيب الأهداف، من حيث أولوياتها والتى تندرج أولاً.. بترتيب القوى فى الداخل حول النظام السياسى، ثم تكتيل الارادة العربية حول القيادة الناصرية إلى جانب تكتيل رأى العام الدولى حول عدالة المطالب الفلسطينى.. هذه الدوائر الثلاث كان يجب أن تكون المحور الحقيقى للسياسة المصرية.

• عبد الناصر والسياسة الداخلية

وعن الأولوية المطلقة الأولى والتى تتركز فى ترتيب القوى فى الداخل حول النظام السياسى، يمكن القول أنه عندما قامت الثورة فى يوليو ١٩٥٢، تشكل مجلس قيادة الثورة، وكان القرار يصدر بأغلبية الأعضاء ورغم عدم خبرة الاعضاء فى حكم البلاد ورغم ذلك فقد كانت هناك معارضة داخل المجلس خاصة من الانداد.. إلا ان الرئيس عبد الناصر أراد أن ينفرد تماماً بالحكم بلا حوار أو معارضة أو مناقشة، فكان ان حل مجلس قيادة الثورة واستطاع ان ينفرد تماماً بالحكم لا ينافسه فيه سوى المشير عبد الحكيم عامر والذى حاول عبد الناصر أن يقصيه فى أكثر من مناسبة ولكنه عجز فى ذلك، وأصبح الرئيس عبد الناصر يمارس الحكم من خلال مؤسستين.. مؤسسة الرئاسة وكانت مشكلة من دائرتين فقط^(١) أولهما.. هى مجموعة مكتبه، وهؤلاء فى غيبة الرقابة، عبثوا بمقدرات الناس، وافسادهم فلا يمكن لأحد منهم أن يعارض عبد الناصر فى رأى أو قرار خاصة ان

(١) رجبى أبو بكرى - منبحة الأبرياء - المكتب المصرى الحديث - عام ١٩٨٨ ص ٦١، ٦٢.

الرئيس عبد الناصر قد تبنى استراتيجية خطيرة وهي الولاء أولاً، حتى لو كان هذا الولاء من أشخاص فاسدين.. وهو ما نطلق عليه تخفيفاً «أهل الثقة وأهل الخبرة» حيث تم استبعاد أهل الخبرة تماماً في كافة المجالات عن المشاركة في صنع القرار، وأصبحت الدائرة الأولى هي الحاكمة الفعلية وصاحبة القرار والفساد في مصر.

أما الدائرة الثانية.. فكانت مجلس الوزراء والمفروض ان يكون قمة رجال السياسة في مصر، وأن القرار أى قرار لا بد أن يعرض عليهم لمناقشته ورفضه أو اقراره، ولكن هذه الدائرة محكومة بالدائرة الأولى دائرة رجال الرئيس، فالدائرة الأولى هي الحاكمة الفعلية، وما هؤلاء إلا أدوات تنفيذية لقرارات الدائرة الأولى، أى انهم مجلس للمديرين وليسوا مجلساً للوزراء.

والى جانب مؤسسة الرئاسة، كانت هناك المؤسسة العسكرية وهي المؤسسة الثانية في مصر، وهي التي تتنازع السلطات مع مؤسسة الرئاسة والتي يقودها المشير عبد الحكيم عامر ذلك الصديق الذي كانت له طموحات عريضة واسعة إلا انها لاتصل لدرجة منافسة الرئيس عبد الناصر على منصب رئيس الجمهورية، والذي كان يحرص عليه بشدة.. ولهذا السبب ورغم فشله في كثير من المعارك فإن الولاء لرئيس الجمهورية.. وبسبب هذا الولاء.. أعطاه الرئيس عبد الناصر سلطات واسعة خارج القوات المسلحة، سواء في سوريا حيث كان المشير ملكاً للقليم الشمالى، أو في الداخل حيث كان يسيطر على القطاع العام والنقل العام، ووزارة الخارجية، وأجهزة الأمن القومى في مصر.

وبحصول المشير عبد الحكيم عامر على هذه الصلاحيات الواسعة في ادارة القوات المسلحة وإدارة شئون البلاد.. وقد نشر رجال المشير الفساد في القوات المسلحة، كما نشروا الخوف والرعب في كل موقع على امتداد أرض الوطن، ولقد حرص عبد الناصر على محاصرة الخلافات بينه وبين عامر وإخمادها بسرعة دون أن يتحدث عنها مع رفاقه اعضاء مجلس قيادة الثورة، ولكنه كان في الوقت نفسه كان يفكر بدهاء فيما يمكن أن يبلغه عامر من استغلال بعيداً عن سيطرته، ونشر حوله وحول أعوانه من القادة العسكريين شبكة من عناصر المخابرات تجمع عن عامر ورجاله كل سكاناتهم وتحركاتهم، وكل ما يتصل بحياتهم الشخصية.. ومع شعور المشير عبد الحكيم عامر بالرقابة عليه، عمل من جانبه على اجتذاب عناصر المخابرات وقادتهم المنتشرين حوله وحول أعوانه.

ومع هذا الصراع المتنامى بين الأصدقاء الأعداء الرئيس جمال عبد الناصر وصديقه اللدود المشير عبد الحكيم عامر والذي من خلال رئاسته لما سمي بلجنة تصفية الاقطاع قد

مارس أشد درجات الاذلال والمهانة للشعب المصري والذي قال عنها الرئيس السادات في كتابه «البحث عن الذات»:

«كانت لجنة تصفية الاقطاع تمثل قمة الإرهاب والكبت والاذلال.. فقد اعتدوا على كرامة الانسان وهو ما لا يقبله شعبنا تحت أية ظروف ولأى سبب.. فالشعب المصري يقبل الجوع والفقر والحرمان.. ولكنه لا يقبل امتهان الكرامة.. لقد وضعوا تحت نظري في ذلك الوقت عدة حالات تدل على ما كانوا يفعلون، ولكنى لهولها لم أصدق إلى أن مارست التجربة بنفسى، لقد سمعت قصصاً رهيبة تدل كلها على مدى امتهان السلطة للانسان المصري والقيم التى نشأ عليها.. فمثلاً كانوا يفتحون البيوت بالليل ويطردون النساء فيخرجن مع أطفالهن فى الطرقات والأزقة يبحثان عن مأوى يستترهن».

وقد ازدادت صلاحيات المشير عبد الحكيم عامر واتسعت معها مسؤوليات المؤسسة العسكرية لتمتد إلى المدنية إلى أن بلغ الأمر أن اقحمت نفسها فى مجال الاقتصاد عن طريق الشركات الجديدة والمؤممة، كما زاد عدد العسكريين فى السلك الدبلوماسى والحكم المحلى، ووضعت مؤسسة النقل العام تحت الادارة المباشرة للقوات المسلحة، كما شكل مجلس أعلى للمؤسسات يضم وزراء الاقتصاد والصناعة والزراعة والتموين برياسة المشير عبد الحكيم عامر إلى جانب رئاسته للجنة العليا لتصفية الاقطاع.

وفى بداية عام ١٩٦٦، كانت القيادة السياسية فى ناحية والقوات المسلحة فى ناحية أخرى، وتحولت الحكومة برئاسة عبد الناصر إلى حكومة لا حول لها ولا قوة^(١) وأصبحت القيادة العسكرية هى التى تتحكم فى مقدرات البشر، وتحولت القوات المسلحة المصرية إلى ما يشبه قوات الاحتلال الأجنبية، بل أن البعض كان يقول ان قوات الاحتلال كانت أرحم على الشعب من قواته المسلحة عليه.. فقد نجح رجال المشير عبد الحكيم عامر من إغتيال الأمل فى نفوس البشر، بحيث لم يعد الانسان المصري آمناً على نفسه أو بيته أو عرضه.

كما أطلقت يد المخابرات العامة فى اعتقال ما تشاء من البشر، بسبب أو بدون سبب يذكر، حيث يساق المواطن إلى المعتقل فى الطور بسيئاً.. أو فى الواحات سواء فى السجن الحربى أو فى سجن المخابرات العامة حيث لم يخرج أحداً من تلك السجون سليماً. ويتحدث أنور السادات فى كتابه «البحث عن الذات» عن السخط الشعبى قبل نكسة

(١) المرجع السابق - ص ٩٩.

١٩٦٧ بأيام فيقول.. «كان هذا الموقف هو المقدمة الأولى لهزيمة ١٩٦٧.. فقد انصرف عبد الحكيم عامر إلى تثبيت مركزه ليس فقط داخل القوات المسلحة بل في البلاد كلها.. ودخلت مصر أسوأ دوامة يمكن أن تدخلها..»

فالقوات المسلحة التي فاجأها الانفصال «بين شطرى جمهورية مصر العربية سوريا ومصر» وهى فى حالة عدم استعداد زاد فيها الإهمال.. ثم جاءت حرب اليمن فبدلاً من أن تكون مجال تدريب وتجهيز لقواتنا المسلحة أصبحت عملية انتفاع واستغلال.. ولم يكتف عامر بهذا فلكى يثبت أقدامه فى جميع المجالات سعى إلى أن يعهد بالمؤسسات المدنية إلى الضباط وكذلك كان لابد أن يكون رؤساء المؤسسات من الضباط السابقين، ونفس الشيء بالنسبة لرؤساء المدن وجميع المراكز الحساسة فى البلاد، حتى الشقق عندما تكون خالية يتدخل الجيش فى توزيعها.. وكان عبد الحكيم عامر يتصور أنه بهذه الإجراءات يثبت نفسه عند الشعب ولكنه لم يكن يعلم أن العكس هو الذى يحدث.. فقد زادت هذه التصرفات من سخط الناس عليه وتبرمهم بالنظام بأجمعه.. وفى أعقاب الانفصال كانت البلاد ممزقة نتيجة لكبت الحريات وعدم وجود الديمقراطية بأى شكل من الأشكال.. مما شجع العناصر غير الراضية على أن تتحرك وهكذا ازداد تملل الشعب.

وقد صور كل هذا لعبد الناصر على أنه ثورة مضادة وبناء عليه فرضت الحراسات على السياسيين القدامى.. ولكن لم يكن هذا الاجراء كافياً لامتناع غضب الناس وتذمرهم بل على العكس ربما زاد.

ويستطرد السادات قائلاً: «فى سنة ١٩٦٥ كانت حالة البلاد الداخلية قد وصلت إلى مرحلة يرثى لها فعلى صبرى كرئيس للوزراء لايتخذ قراراً فى شيء.. لانه بطبعه يخشى المسئولية.. وربما لهذا السبب وقع اختيار عبد الناصر عليه.. فعبد الناصر بطبيعته الدكتاتورية كان يتطلب من رئيس وزرائه ان يكون مجرد مديراً لمكتبه ينفذ أوامره فحسب.. وهكذا كان على صبرى.. فاذا اضفنا إلى هذا ميله الطبيعى إلى التجسس على الناس وتدبير المؤامرات والعمل فى الخفاء لأدركنا سر تبرم الناس به.. فماذا يمكن للبلد أن تستفيد من حكومة هذا شأن رئيسها!

ومما زاد الحالة سوءاً أن مشاكل الخدمات من تليفونات ومواصلات واسكان وخلافه أخذت تؤجل ابتداء من سنة ١٩٦٧ على أساس حلها بخطط طموحة لم تكن قابلة للتنفيذ.. مما جعل هذه المشاكل تزداد وتتراكم سنة بعد أخرى بحيث أصبح من العسير حلها.. وكان العذر الذى يتذرع به المسئولون فى هذا ان الخدمات والمرافق يمكن التضحية بها

في سبيل إقامة مصانع للانتاج المشترك مع السوفيت.

وهكذا دخلنا عام ١٩٦٧ والكآبة تخيم على مصر والبلاد مقلسة لأن الخطة الطموحة لا يوجد المال الكافي لتمويلها ومشاكل الخدمات التي أجل على صبرى حلها منذ عام ١٩٦٢ تتراكم يوماً بعد يوم وذلك حتى يتظاهر أمام عبد الناصر بأنه يبني صناعات لم تكن تقوم في الحقيقة على أى أساس.. وخطر من هذا كله الصراعات التي بلغت أشدها بين من يحكمون من رجال الثورة وأذنابهم..!!

ويصور الكاتب السياسى وجيه ابو ذكرى فى كتابه «مذبحة الأبرياء» الوضع الداخلى فى مصر فى مايو عام ١٩٦٧ بقوله: «الثوار.. اغتالوا الحرية، واعتقلوا الأحرار وصراع على القمة بين عبد الناصر، ملك الشارع المصرى، وعبد الحكيم عامر ملك القوات المسلحة.. وغاب القانون والتكافل.. وتحولت الدولة إلى أقطاعيات كل «ثائر» يملك ويحكم ويتحكم فى أقطاعيه... رحل عن البلاد ملك فاسد.. وجاء بدلاً منه مئات من الملوك الفاسدين..»

... ولجان - بعد قيام الثورة بخمسة عشر عاماً - تحط على البيوت وتستولى على الممتلكات، وتلتهمك الاعراض تحت شعار تصفية الاقطاع..

... وحكومة ثورة، تنتقل من فشل إلى آخر، بل وتفشل فى القضايا الصغيرة.. فلا تتمكن «الحكومة» من اصلاح مرفق من اتوبيسات القاهرة..

... وحرب للاستنزاف المصرى.. بشرياً واقتصادياً وعسكرياً على بعد ثلاثة آلاف كيلو متراً من أرض الوطن.. اسمها حرب اليمن..

... ومجلس وزراء لا يثق رئيسه فى أعضائه.. ولا يثق العضو فى الآخر ويسخر من أى وزير يطلب المعرفة من رئيس الوزراء... وقائد عسكرى، يضع أنفه فى كل شىء، وبلا علم ولا خبرة ولا دراية!!!.. فتحوّلت مصر إلى غابة.. لا.. بل إلى اطلال وآثار، وانتقلت غرفة عمليات القوات المسلحة إلى بيوت الفنانات، ومن هذه البيوت كانت تدار القوات المسلحة، سواء الموجودة فى الوطن، أو الموجودة فى اليمن «ولصوص الثورة» ينهبون القطاع العام فأصبح عاجزاً عن القيام بمهامه.. ولصوص المشير، ينهبون البيوت والأرض والعرض..

والكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل، يكتم الصحافة، ويضع ستاراً كثيفاً على «عار الثورة» ويبرر كل خطاياها، ويعد الناس بالأمل القادم فإذا بالأمل القادم هو الكارثة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى..

والسؤال الآن.. هل يستطيع هذا النظام أن يشن حرباً؟.. هل تستطيع القوات المسلحة

بعد ان تم تفريغها من أهل الخبرة أن تدخل معركة؟ .. هل يستطيع جهاز الأمن المشغول بأسرار الناس أن يأتي بسر من داخل اسرائيل؟ .. هل تستطيع المخابرات العامة - وقد اغرقت على طريققتها - أن تقدم للقيادة العسكرية الرأي الصائب، وبناء على معلومات أكيدة؟ ..

وسؤال آخر.. هل كان عبد الناصر يعلم إلى أي مدى وصلت إليه الأمور في القوات المسلحة؟ .. هل كان يعلم مدى الفساد الذي يعانيه القطاع العام المساند للمعركة؟ .. وإذا كان يعلم.. فلماذا اتخذ كل هذه الاجراءات؟؟

• عبد الناصر والسياسة الاقتصادية

لقد أخذت المشاكل الداخلية التي كانت تواجه عبد الناصر تفرض نفسها وتزداد خطراً بعد أن تبدد الحلم بأن مصر في طريقها لأن تصبح قوة صناعية كبرى، وبعد أن أسست العديد من الصناعات الفاشلة باستخدام كل المدخرات وأخذ كل قرض يمكن الحصول عليه ويتأميم الجزء الأكبر من اقتصاديات البلاد، حيث لم تؤت الاستثمارات ثمارها، ولم تعط عائداً يكفي حتى لسداد القروض، وفي صيف ١٩٦٥ اكتشف عبد الناصر انه قد استنفد كل القروض المحلية والدولية في مشروعات اقتصادية فاشلة، الأمر الذي أدى إلى أن أوصت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي في ١٩ ابريل عام ١٩٦٥ بالتدخل ضد مساعدة الجمهورية العربية، وفي صيف نفس العام أوقفت تماماً الدول الغربية جميع القروض لمصر^(١)، وقد اضطرت الحكومة المصرية في بداية عام ١٩٦٦ أن تبيع لأحد بنوك سويسرا ٣٧ طناً^(٢) من الذهب ليتسنى لها الحصول على العملة الصعبة التي كانت في أشد الحاجة اليها، ومع انقطاع القروض من الدول الغربية مع عدم كفاية المدخرات الداخلية كنتيجة مباشرة لسياسة التأميم الذي اتبعها عبدالناصر مع تزايد الانفاق على تسليح القوات المسلحة أو مواجهة الاستنزاف اليومي المستمر على الحملة العسكرية المصرية على أرض اليمن، إلى جانب الزيادة المستمرة في عدد السكان، ازداد توجه السياسة الخارجية نحو الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الشرقي طلباً في العون والمساعدة.

(1) - (2) THE SANDSTORM - THE ARAB-ISRAEL/ WAR OF 1967: PRELUDE AND AFTERMATH - By: David Kimche and Dan Bawly - Mar - 1968 - P. 26.

• ملحوظة: الكاتبان من الكتاب الصهيونيين - وقد اشترك «كيمش» في حرب يونيو ١٩٦٧ وعمل في الجبهة المصرية.. أما المؤلف الثاني «دان باولي» فهو المحرر الاقتصادي لجريدة «الجورناليم بوست» وقد شارك في حرب يونيو أيضاً على الجبهة الأردنية.. وبالتالي فالكتاب يحمل رؤية إسرائيلية لحرب يونيو ٦٧ - وقد استعان المؤلفان بالكثيرين من منباط الجيش الإسرائيلي وعرب الضفة الغربية للأردن طبقاً لما ورد بمقدمة الكتاب... وبالتالي لم يتأكد ما ورد به من بيانات ومعلومات.

ورغم كل ما قدمته الكتلة الشرقية من قروض ومساعدات إلا أنها لم تكف لتغطية نفقات الميادين المصرية الثلاثة.. وهى الدفاع ويدخل فيها النفقات الباهظة اللازمة للإبقاء على ٥٠ ألف جندي فى حملة اليمن، وميدان التنمية والتقدم وخاصة البرنامج الطموح الخاص بالتصنيع والذى أصبح حجر الزاوية فى خطة عبد الناصر ليقفز بمصر قفزة واسعة إلى الأمام، والميدان الثالث هو الانفاق على الاحتياجات والمطالب الجارية للقوات المسلحة والتى رفض الرئيس عبد الناصر أن يقتل منها والتى قد وصلت فى عام ١٩٦٥ إلى نسبة حوالى ١٣٪ من إجمالى الدخل القومى بما يعادل ٢٥٠ مليون جنيه، والذى ارتفع عام ١٩٦٧ إلى ٣٠٠ مليون جنيه لمواجهة متطلبات الدفاع وشراء الاسلحة، وبالتالي لم يكن أمام عبد الناصر بديلاً سوى اختصار خطط التنمية، وفى نفس الوقت يحمل الشعب بعض الأعباء برفع الأسعار والحد من الكماليات، وزيادة الضرائب، مع تأجيل الخطة الخمسية الثانية والتى كان مخططاً لها أن تبدأ فى يوليو ١٩٦٥ ثم ألغيت نهائياً واستبدلت بخطة أخرى مؤقتة أقل طموحاً فى عام ١٩٦٧ لمدة ثلاث سنوات.

وأخذ الوضع الاقتصادى يزداد سوءاً على مر الشهور ومع الزيادة المضطردة فى السكان وخريجى الجامعات زادت فيه قوة العمالة فى وقت لم يعد فيه التطوير كافياً ليهيئ فرص العمل، وحتى مشروع السد العالى الذى تعلقت به الآمال سوف يضيف بصعوبة أرضاً صالحة للزراعة لتوفير فرص العمل لعمال الزراعة الذين يمثلون حجماً كبيراً من سكان مصر، وقد خلق ضغط العمل المتزايد مشكلة عظمى من البطالة المقنعة وخاصة فى الوظائف المدنية والتى كثرت بدرجة كبيرة الأوامر الحكومية لمديرى المصانع أو للمصالح الحكومية لفرض عمالة زائدة تمتص قدراً من الحجم الكبير المتزايد من البطالة والتى ألزمت الحكومة نفسها بإيجاد فرص عمل لهم لتخاشى القلق والتوتر الاجتماعى. وقد انعكس الاسراف فى القوة البشرية فى الزراعة والصناعة وفى مصالح الحكومة على عدم الكفاءة والتضخم، هذا إلى جانب أن التصنيع الذى كان محط آمال مصر والتى قد سخرت له معظم اقتصادياتها لتتمكن من تنفيذ البرنامج الصناعى وحتى يتسنى له شق الطريق بأقصى سرعة ممكنة، قد أصبح ذلك البرنامج من الضعف بالشكل الذى لم تستطع السوق المحلى من امتصاص الانتاج الصناعى المصرى للضعف الحاد الذى وصل إليه الدخل السنوى للمواطنين بالقدر الذى يستطيعون معه العيش على الكفاف.

ولم تكن الحاجة الماسة إلى أسواق خارجية وبصفة خاصة فى افريقيا هى العقبة الوحيدة التى أوقفت التقدم الصناعى واعترضت سبيله، وإنما كان رأس المال هو العقبة الأساسية فى ذلك، خاصة بعد أن اخفقت المشروعات الصناعية الجديدة فى دفع ما عليها

من ديون إضافة إلى الخسائر الفادحة .. وقد زاد من تفاقم المشكلة الاقتصادية ذلك التوقف التام للقروض الغربية، والتي انعكست بشكل حاد على شراء القمح والذي رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في تقديمه كمعونة، وطالبت بدفع ثمنه بالعملة الصعبة، كما اتجهت المساعدة من دول الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتي إلى دعم القوات المسلحة المصرية وإعادة بناءها بعد الخسائر الضخمة التي لحقت بها سواء من خلال هزائم عام ١٩٥٦، عام ١٩٦٧ .. وانعكست مشكلة نقص العملة الصعبة على الانتاج المحلي والذي أخذ يتناقص إلى أن أصابه الشلل المصنع تلو الآخر نتيجة عجز الحكومة عن توفير العملة اللازمة لشراء المواد الخام وقطع الغيار.

وهكذا تهاوت دعائم السياسة الاقتصادية الطموحة التي بنى عليها عبد الناصر تقدم مصر ورفاهيتها والابتعاد بها عن الفقر والتخلف، وندرت البضائع الاستهلاكية في الأسواق بما فيها المواد الغذائية الضرورية وهبطت القوة الشرائية للجنيه المصري، وأدى ذلك كله إلى ازدياد السخط وعدم الرضا في الداخل، وجاءت أخبار الهزائم والنكسات في ميادين القتال في اليمن لتزيد من حدة ذلك السخط.

وينظر على حجم الخسائر التي منيت بها القوات المسلحة المصرية خلال معاركها الفاشلة عامي ١٩٥٦، ١٩٦٧ يمكن أن نتخيل حجم ما انفق على بناء تلك القوة على حساب القوة الاقتصادية المصرية ..

فقد خسرت مصر ما مجموعه ١٢,٧٣٥ مقاتلاً بين شهيد وجريح^(١) وحوالي ٢١٥ طائرة قتال منها حوالي ٢٠٠ طائرة قتال أصيبت على الأرض خلال الضربة الجوية المركزة الاسرائيلية والمدعمة بالقوة الجوية البريطانية والفرنسية عام ١٩٥٦ .

أما في حرب عام ١٩٦٧ فقد خسر العرب ما مجموعه ١٧٩٦٧ مقاتلاً ما بين شهيد وجريح^(٢) منهم ١٢٩٨٠ من الجبهة المصرية، ٣١١٧ من الجبهة الاردنية، ١٨٧٠ من الجبهة السورية إضافة إلى حوالي ٩٦٥ دبابة منهم ٧٠٠ دبابة مصرية، ١٧٩ دبابة اردنية، ٨٩ دبابة سورية، هذا إلى جانب ٤٤٤ طائرة مقاتلة منهم ٣٥٦ طائرة مقاتلة من مصر، ١٨ طائرة مقاتلة من الاردن، ٥٥ طائرة مقاتلة سورية، ١٥ طائرة عراقية.

ومن هنا فقد وصل حجم واردات السلاح المصرية^(٣) استعواضا لخسائرها حوالي

(١)، (٢) النصر المحير مرجع سبق ذكره ص ٢٤٨، ٢٧٧ .

(٣) أهم الدول المستوردة للسلاح من الشرق الأوسط بأسعار عام ١٩٩٠ صادر عن معهد ستيرني ص ٢٠٠ دراسة السوق الدولية للتجارة والسلاح - السياسة الدولية - العدد ١٢١ - يوليو ١٩٩٥ .

٣٠٣ مليون دولار خلال الفترة من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٥٥، وارتفع إلى ١٢١٧ مليون دولار خلال الفترة مابين عامي ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٠، وحوالي ٢٣٦٥ مليون دولار خلال الفترة مابين عامي ١٩٦١ وحتى ١٩٦٥، وحوالي ٧٢٢٣ مليون دولار خلال الفترة مابين عامي ١٩٦٦ وحتى ١٩٧٠.

وقد تصدرت مصر قائمة الدول المستوردة للسلاح في الشرق الأوسط وبلغت وارداتها التسليحية ما يعادل ١٧,١ ٪ من اجمالي التدفقات الاقليمية خلال نفس الفترة، كما كانت مصر أول دولة غير اشتراكية تحصل على السلاح السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، وقد استمرت التدفقات التسليحية السوفيتية لمصر طوال عقدى الخمسينات والستينات، مما جعلها أكبر مستورد للسلاح السوفيتي في العالم الثالث.

هذا وقد انطلق سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط دون قيود بعد قيام الرئيس جمال عبد الناصر بعقد صفقة الأسلحة التشيكية في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ والتي اعتبرها المعهد الدولي لأبحاث السلام في استوكهولم (سبيرى) نهاية لمرحلة شروط الازعان التي كانت تخضع لها تجارة السلاح وبداية مرحلة جديدة يحكمها قانون المنافسة بين القوتين العظميين، وهى منافسة تحكمها ايدولوجيات تقوم على أمل نجاح كل طرف فى محاصرة الطرف الآخر والقضاء عليه.

حيث كانت الرقابة على واردات الشرق الأوسط من الأسلحة التقليدية تتم فى إطار الاعلان الثلاثى الذى وقعته كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فى ٢٥ مايو ١٩٥٠، كأول محاولة لفرض نظام يحكم سلوك موردى الأسلحة الرئيسيين فى توريد الأسلحة لمنطقة الشرق الأوسط، وكان الدافع للاقدام على هذه الخطوة هو إحساس الدول الثلاث بالقلق من سباق التسلح الذى كان يتطور فى المنطقة فى أعقاب حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ (١).

وفى الواقع فقد اكتسب هذا الاعلان صفة النظام، من حيث انه تضمن اتفاق الدول الثلاث على وضع حد لسباق التسلح من خلال ربط صادرات السلاح إلى دول المنطقة بضمانات تحصل عليها من هذه الدول بعدم استئناف الحرب والحاجات الدفاعية لها، على نحو يساعد على تسليح دول المنطقة لكى تدافع عن نفسها ضد خطر اختراق الشيوعية.

(١) الليبورك تايمز/ ٢٨ يونية ١٩٩١، كيفية الرقابة على سباق التسلح فى الشرق الأوسط بيير اندرو.

كما إكتسب الإعلان صفة النظام من حيث أنه فرض خطة لترشيد واردات الأسلحة التقليدية بكل من إسرائيل والدول العربية، كما أنشئت لجنة تنسيق الأسلحة للشرق الأدنى والتي ظلت فعالة حتى عام ١٩٥٥.

ولم تصمد المبادئ التي وردت في هذا الإعلان كثيراً، فقد إنهار الإعلان عقب عقد مصر لصفقة الأسلحة التشيكية وقيام فرنسا بتزويد إسرائيل بأعداد من الطائرات المتقدمة تزيد عن الحد الذي كانت تسمح به لجنة التنسيق ولم يعد لهذا الاعلان تأثير يذكر مع دخول الاتحاد السوفيتي كمورد رئيسي لاسلح المنطقة من خلال الصفقات التي عقدها مع سوريا ومصر عام ١٩٥٥، وإنهار الاعلان تماماً مع قيام فرنسا ببيع مفاعل نووي لإسرائيل دون اشتراط توقيع إسرائيل على اتفاق أمان ضد الاستخدامات غير السلمية في عام ١٩٥٦.

هذه هي صورة مصر من الداخل.. وتلك هي الأولوية المطلقة التي كان يجب أن يركز عليها الرئيس جمال عبد الناصر الذي منحه جماهير مصر وشعوب الأمة العربية على امتدادها شرقاً وغرباً شمالاً وجنوباً حباً وثقة لم تمنحه لزعيم سابق على مدار التاريخ المعاصر.

هذا هو الزعيم المصري العظيم الذي أفلس مصر وأفقدتها الدور القيادي الفاعل في المنطقة العربية وحولها من دولة غنية في وسط عالم عربي فقير إلى دولة فقيرة في وسط عالم عربي غني!!

• عبد الناصر والسياسة الخارجية

ثم كان مطلب تكتيل الارادة العربية حول القيادة الناصرية، الأولوية الثانية في ترتيب الأحداث التي تنطلق بمصر لتولى وظيفتها الاقليمية وقيادة الأمة العربية نحو مصالحة تاريخية أو صراع مسلح متوازن يعيد الحق الفلسطيني والعربي الذي سلبته الصهيونية العالمية وحكام إسرائيل من الأمة العربية ويقدر الاخفاق في تحقيق الأولوية الأولى كان الاخفاق أشد وطأة في تحقيق الأولوية الثانية.

حيث قد أدى تقسيم العالم العربي إلى دول تقدمية وهي التي تحكمها أنظمة ثورية تتمشى سياستها العامة مع السياسة الناصرية في مصر ودول رجعية وهي المحكومة بالأنظمة الملكية القبلية والتي تتركز غالبيتها في شبه الجزيرة العربية إلى جانب المملكة الهاشمية الاردنية والمملكة العراقية.. وقد أدى هذا التقسيم إلى جانب السياسة الناصرية

التي صرفت إلى تشجيع ومساندة الثورات على الأنظمة الرجعية بل والوقوف إلى جوار الحكومات الثورية الوليدة مادياً ومعنوياً وعسكرياً إذا لزم الأمر.. أدت هذه السياسة إلى تمزيق وحدة الأمة العربية وفقد الثقة المطلقة بين الأنظمة العربية على إطلاقها ونظام الحكم الناصري في مصر بصفة خاصة.

ومع بداية معارك يونية ١٩٦٧ كانت صورة التضامن العربي وهدف الوحدة العربية التي كانت تسعى إليها الثورة المصرية بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر وقد تصاعدت المواجهة بين النظام الناصري في مصر وكافة الأنظمة العربية الأخرى بصفة خاصة عند فشل الوحدة المصرية السورية وبظرة سريعة للعلاقات المصرية العربية وما انتهى إليه مطلب تكتيل الإرادة العربية حول القيادة الناصرية انتهى إلى علاقات مصرية سورية شبه مجمدة كانعكاس طبيعي لانفصال الدولتين، العلاقات السعودية المصرية مقطوعة تماماً بسبب حرب مصر في اليمن وضرب بعض المناطق في المملكة العربية السعودية بالقاذفات المصرية وقيام المملكة السعودية من جانبها بمساعدة المتمردين في اليمن.

- والعلاقات العراقية المصرية في حالة جمود لخلافات مصر عبد الناصر مع حزب البعث الحاكم في العراق.

- العلاقات المصرية التونسية في حالة توتر شديد بعد الدعوة التي أطلقها الحبيب بورقيبة الرئيس التونسي لصلح العرب مع إسرائيل.

- العلاقات المصرية المغربية في حالة جمود تام لوقوف مصر مع الجزائر في خلافها الحدودي مع تونس، ودعم مصر لقوات الجزائر بالأسلحة والمعدات.

- والعلاقات المصرية الأردنية مقطوعة لاتهام الأردن بالتآمر على الوحدة المصرية السورية، ثم مساعدة الأردن للقوات الملكية في اليمن.

- والعلاقات الليبية المصرية مجمدة بسبب اتهام مصر لملك ليبيا بالرجعية وتصور الملك إدريس السنوسي بأن مصر تتآمر لخلعه عن عرشه.

هذا وقد كرست كافة الدول العربية طاقاتها للحفاظ على أمنها الداخلي واعتبرت أن الخطر الحقيقي الذي قد يعصف بنظامها السياسي هو جمال عبد الناصر، وبذلك ابتعد التهديد الإسرائيلي من استراتيجيات دول عربية بأكملها.. وقد نسفت الحملات الإعلامية المتبادلة بين مختلف الدول العربية الحد الأدنى من التضامن العربي لمواجهة العدر الحقيقي للأمة العربية.

وقد امتدت آثار الكراهية للنظام المصري إلى أكثر من حقبة زمنية حتى بعد انتهاء حكم جمال عبد الناصر في مصر لكثرة ما تركته تلك الفترة من تراكمات وما زرعه من بذور للكراهية تعمقت وامتدت وعانت منها مصر لسنوات طويلة بعد ذلك.

• عبد الناصر والولايات المتحدة

أما عن أولوية تكتيل الرأي العام الدولي حول عدالة المطالب الفلسطينية من خلال علاقات دولية واسعة في إطار استراتيجية متسقة ينطلق من خلالها القائد المصري الشاب جمال عبد الناصر بما حظى به من تأييد شعبي كاسح مصري وعربي ليقود حملة واسعة مدروسة ومخططة تؤدي إلى تكتل الرأي العام حول عدالة المطالب الفلسطينية وتتوازن مع الدور الصهيوني وسيطرته الواسعة على أجهزة الاعلام وانعكاس ذلك على تعاطف الرأي العام الدولي لصالحه.

واستمراراً للاخفاقات المتتالية التي سادت الحكم الناصري في مصر، كان القصور في الرؤية الاستراتيجية وكان الاندفاع نحو مكاسب وقتية دون التعمق المدروس لقدرات وامكانيات القوى العظمى والكبرى وانعكاساتها بالسلب والإيجاب على القضية المصرية.. قضية الصراع العربي الفلسطيني الاسرائيلي.. فكانت المخاطرة غير المحسوبة بالاندفاع في أحضان الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي بالقدر الذي أدخل مصر والدول العربية كلها كطرف في الحرب الباردة التي كانت قائمة بين المعسكرين وما انتهى إليه ذلك من مضاعفة حجم العدائيات والتهديدات التي واجهتها مصر بقيادة الرئيس عبد الناصر وما عكسه ذلك على القضية الفلسطينية لصالح اسرائيل.

واستمر توجه مصر عبد الناصر نحو المعسكر الشرقي متمثلاً في الاتحاد السوفيتي والتي بدأ بعقد صفقة الاسلحة التشيكية الشهيرة والتي تمت عام ١٩٥٥ ثم توالى الأحداث في نفس الاتجاه.. وما نتج عنها من رد فعل غربي بقيادة الولايات المتحدة وكانت اسرائيل هي المستفيدة الأولى من ذلك حيث استطاعت من خلال علاقتها بالولايات المتحدة ان تصبح قوة اقليمية كبرى في الشرق الأوسط حيث تدرجت من علاقات تنسيق إلى تعاون عسكري إلى تعاون استراتيجي ثم إلى تحالف كامل بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية.

وقد أخذت سياسة عبد الناصر خطأ معادياً للغرب، وكان الاحتلال البريطاني لمصر والذي كان متمثلاً في وجود حوالي ٨٠ ألف من القوات البريطانية متمركزة على امتداد قناة السويس، مما كان يعتبر مانعاً لأي هجوم مصري عبر القناة اضافة إلى أن قاعدة

قناة السويس كانت تمثل أكبر قاعدة عسكرية في شمال إفريقيا حيث كانت تضم ١٥ فرقة عسكرية، ١٥ سرب طائرات إضافة إلى الأسطول البحري الملكي شرق البحر المتوسط.

وفي ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ تم توقيع الاتفاق المصري البريطاني بين عبد الناصر وانتوني هيد وزير الحربية البريطاني وفي ١٣ يونيو ١٩٥٦ غادر البلاد آخر جندي بريطاني من قاعدة قناة السويس.

واستمراراً لسياسة عبد الناصر المعادية للغرب وإلى التوازي من الخط العدائي مع بريطانيا.. كانت المساعدات العسكرية والمادية للثوار الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي، حيث كانت الحكومة الفرنسية تتمسك باحتلالها للجزائر بعد أن فقدت نفوذها في كل من تونس والمغرب لحصولهما على الاستقلال.

ومع بداية الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤، والتي كانت قد اتخذت قيادتها القاهرة مقراً لها، مع قيام مصر بمساعدة الثوار عسكرياً بامدادهم بالسلاح ومادياً ومعنوياً.. الأمر الذي زاد من التوتر في العلاقات المصرية الفرنسية.. الأمر الذي أدى إلى عقد صفقة السلاح الفرنسية مع إسرائيل وكسر الاتفاقية الفرنسية - البريطانية - الأمريكية بشأن قيود توريد السلاح لمنطقة الشرق الأوسط كلها والتي كان من أهم عوامل عقد تلك الصفقة هو قيام مصر بعقد صفقة الأسلحة التشيكية مع المعسكر الشرقي.

والتقت مصالح إسرائيل وفرنسا وبريطانيا على ضرورة توجيه ضربة عسكرية لمصر لضرب نظامها المعادي للغرب والذي بدأ يقود حملة عربية متصاعدة ضد المصالح الغربية على إطلاقها ليس فقط في مصر ولكن في المنطقة العربية كلها.. وصلت إلى ذروتها عقب إعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس في ٢٥ يوليو ١٩٥٦.. الأمر الذي وصل من التوتر والتعصيد إلى حد تنفيذ العدوان الثلاثي على مصر في الفترة من ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ وحتى ٧ نوفمبر من نفس العام، حيث احتلت إسرائيل كل شبه جزيرة سيناء بالتعاون مع القوات الجوية وقوات الأبرار الجوي الفرنسية البريطانية المشتركة.. وما نتج عنه من تدمير شبه كامل للقوة الجوية المصرية إلى جانب فك الحصار المصري عن مضيق تيران والإيقاف الكامل للأعمال الفدائية بتواجد قوة طوارئ دولية لتأمين الحدود الإسرائيلية المصرية، كئمن فرضته إسرائيل على الحكومة المصرية في مقابل انسحابها من سيناء والذي تم أساساً بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تلتهم سياسة متوازنة بين طرفي الصراع العربي الإسرائيلي حتى ذلك الوقت.

ووصلت سياسة عبد الناصر إلى قمة مواجهتها مع المعسكر الغربى من خلال الدور المصرى المتصاعد ضد المصالح الامريكية ضد حلف بغداد وسياسة الولايات المتحدة لبناء نظام أمن جماعى فى منطقة الشرق الاوسط فى مواجهة انتشار النفوذ السوفيتى فى المنطقة، ثم كان اعتراف مصر بالصين الشعبية فى ١٦ مايو ١٩٥٦، وعقد صفقة الأسلحة التشيكية لتصل بذلك إلى قمة التصعيد فى المواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية.. والتي يمكن القول أن سياستها مع عبد الناصر مرت بمرحلتين رئيسيتين.. مرحلة التوافق ومحاوله احتواء قادة الثورة فى مصر ومرحلة التعارض الكامل مع المصالح الامريكية والذي كان بداية للتعاون المكثف مع اسرائيل على حساب القضية الفلسطينية.

وعن المرحلة الأولى يمكن القول بأنه كان هدف السياسة الامريكية بشكل عام هو تعديل الموقف المصرى ازاء التخطيط المشترك للدفاع عن الشرق الاوسط الذى لم تقبله حكومة مصر منذ عام ١٩٥١ بحيث تتمكن من تطوير سياسة معينة من شأنها التوفيق بين الآمال القومية المصرية واحتياجات الأمن الانجلوامريكى فى مناطق شرقى البحر المتوسط والبحر الأحمر وذلك من منطلق التقدير بأن جهود الولايات المتحدة لاقامة ترتيب أمنى دفاعى اقليمى^(١) فى الشرق الاوسط على أساس الموارد المشتركة للدول فى المنطقة والوضع العسكرى الامريكى البريطانى الذى يمكن أن ينهار أمام رفض مصر والتي لها مكانتها وموقعها الاستراتيجى وثقلها ووزنها فى المنطقة.

وقد كان موضوع اقناع مصر بمشروع الدفاع عن الشرق الاوسط كان يسير جنباً إلى جنب مع موضوع الانسحاب العسكرى للقوات البريطانية من قاعدة قناة السويس، وبالتالي فموضوع الجلاء عن القاعدة لم يكن منفصلاً عن مستقبل القاعدة واتاحتها للإستخدام كجزء من الاطار العام للدفاع عن الشرق الاوسط بحيث كانت الحكومة الامريكية تلتظر اليهما كموضوعين متكاملين متداخلين مما يفرض من الناحية المنهجية معالجتهما كوحدة واحدة.

وكانت تسوية مشكلة السودان مدخلاً ضرورياً للبدء فى مفاوضات قاعدة قناة السويس.. وبالتوازي مع جهود الوساطة الامريكية فى المفاوضات الانجليزية المصرية خلال عامى ٥٢، ١٩٥٤ ظلت الحكومتين المصرية والامريكية مستمرة منذ نوفمبر ١٩٥٢، تتقدم مرة وتتعثر مرة أخرى حول المعونة العسكرية لمصر أو تسليح الجيش

(١) د. رضا أحمد شعاعه - تطورات اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - طبعة

المصري، ولكنها ظلت متصلة ودون نتيجة إلى ما بعد توقيع اتفاقية قاعدة قناة السويس في أكتوبر ١٩٥٤.

وكان تقرير الخارجية الأمريكية عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ ان مشكلة السودان تمثل العقبة الرئيسية أمام التفاوض على الترتيبات الخاصة بقاعدة قناة السويس وعلى ذلك فقد ركزت الإدارة الأمريكية جهودها من أجل التوصل إلى اتفاق مقبول للمملكة المتحدة ومصر لتسوية المشكلة السودانية في إطار حق تقرير المصير للسودانيين مع المساعدة في تطوير القوات المسلحة المصرية من خلال بعثات تدريب ومعدات رمزية في إطار برنامج ملائم يتفق عليه في مقابل قبول مصر بتأجيل المحادثات التفصيلية عن كل مراحل مشكلة السودان مع المملكة المتحدة، وأن تبدأ مفاوضات قاعدة قناة السويس للتوصل إلى اتفاق حول احلال فنيين من بريطانيا والولايات المتحدة محل القوات البريطانية وفي إطار خطة دفاع مصرى بريطانى مشترك مع الاشتراك - دون التزام - فى المباحثات الخاصة بدفاع الشرق الاوسط مع احتمال ان يؤدي ذلك إلى فتح الباب أمام مصر للدخول فى منظمة «الميدو» MEDO^(١) كما يمكن يساعد على مشاركة عربية عامة فيها بما يدعم من مكانة الولايات المتحدة فى مصر إلى جانب خلق علاقات أوثق مع المملكة المتحدة.

وخلال المراحل الأولى للمباحثات بين الجانب الأمريكى والجانب المصرى عقب قيام الثورة فى مصر خلال فترة الحكم التى تولاها اللواء محمد نجيب، قد وافقت الخارجية الأمريكية على أن تقدم الدعم المادى والمعنوى لنظام الحكم الجديد فى مقابل تحقيق أهداف الولايات المتحدة والغرب بالنسبة لمصر والتقريب بين المصالح المشتركة بين مصر والغرب خاصة بالنسبة لثلاث موضوعات أساسية، أولها: اشتراك مصر فى التخطيط للدفاع المشترك عن الشرق الاوسط ضد الشيوعية، وثانيها: تسوية الخلاف المصرى البريطانى حول قاعدة قناة السويس ومشكلة السودان، وثالثها: السلام مع اسرائيل.

وفى الثانى عشر من فبراير عام ١٩٥٣ أمكن التوصل إلى تسوية للمسألة السودانية والذى كان لوجود «جيفرسون كافرى» عميد الدبلوماسيين الأمريكيين قد أتاح مساعدة هائلة فى مفاوضات السودان، بل انه قد ألمح إلى تقديم معونة أمريكية ضخمة لو تم التوصل إلى اتفاق^(٢).. وقد ازالته هذه الاتفاقية عقبة أساسية، من وجهة النظر الأمريكية،

(١) الاسم الكامل هو Middle East Defence organization

(٢) العلاقات المصرية - الأمريكية - ص ٢٣٣.

أمام اشتراك مصر في حلف الدفاع عن الشرق الأوسط، كما أعقبها اتفاقية جلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس والذي كانت تدور حول المبادئ والأسس للمفاوضات البريطانية المصرية والتي تم الاتفاق عليها بين الولايات المتحدة وبريطانيا بحيث أصبحت تحدد وتشكل الإطار العام للموقف الأمريكي من المفاوضات^(١).. وأولها: الانسحاب المرحلي للقوات البريطانية من منطقة القناة، وثانيها: اجراء مباحثات حول مستقبل منطقة القناة بهدف اعادة تنشيطها بأسرع ما يمكن وقت القتال، وثالثها: الامدادات الخاصة بالدفاع الجوي عن مصر، ورابعها: اشتراك مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وخامسها: المساعدة الاقتصادية الأمريكية البريطانية لمصر.

ومع التردد المصري في قبول تلك المبادئ والأسس كان أمام الادارة الأمريكية في هذا التوقيت اتجاهان، اتجاه يقوم على أساس التشكيك في نوايا مصر ودوافعها، وفي توجهاتها الخارجية المستقلة وقد تبنته المخابرات القومية الأمريكية، واتجاه يقوم على أساس تقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية لمصر لتدعيم المكانة الأمريكية للحصول على تعاون مصر في قاعدة قناة السويس والدفاع عن الشرق الأوسط.

وكانت ادارة ايزنهاور قد تولت الرئاسة منذ أربعة شهور في يناير ١٩٥٣ ولذلك فانه مطلقاً في ضوء هذه التقديرات المتباينة عن اتجاه السياسة الأمريكية نحو مصر واختيار أفضل السبل للتعامل معها - اضافة إلى اعتبارات أخرى - أن قرر دالاس وزير الخارجية القيام برحلة إلى الشرق الأوسط، حيث الأرض خصبة للتغلغل الشيوعي. وحيث تفتقر المنطقة إلى الاهتمام من جانب الولايات المتحدة وحيث ظهرت روح قومية وصلت إلى درجة التطرف في عدائها للغرب والدول الغربية.

وقد حددت وزارة الخارجية الأمريكية أهداف السياسة الخارجية نحو مصر عقب رحلة دالاس وزيارته خلالها لمصر^(٢) حيث تمثلت في ضرورة التصدي للاتجاه نحو الحياد الذي ينمو في بعض الدوائر وتنمية الرغبة في التعاون مع الغرب في الميادين السياسية والعسكرية والثقافية، كما أوصت بتشجيع حكومة الثورة في ظل محمد نجيب على التطور على هدى المبادئ الدستورية وأن تبتعد عن الدكتاتورية العسكرية ودعم برنامج الاصلاح الاقتصادي والبناء الداخلي في مصر، وعن مشكلة قاعدة قناة السويس ومشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط، فقد انطلق تحليل الخارجية الأمريكية على تبنى

(١) العلاقات المصرية - الأمريكية - من ٢٤١.

(٢) العلاقات المصرية - الأمريكية - من ٢٥٠.

انسحاب بريطانيا لقواتها من مصر مع الاصرار على ضرورة الحفاظ على الاستعداد الفوري للقاعدة الضخمة في السويس للاستخدام بواسطة الغرب في حالة حدوث اشتباكات شيوعية وذلك من خلال تبديد المشاعر المناهضة للبريطانيين في مصر وخلق جو يقوم على الاستعداد للتعاون في مجهود الدفاع المتبادل.

هذا وقد حدد مجلس الأمن القومي انه يجب على الولايات المتحدة - بالتنسيق مع المملكة المتحدة ومصر - السعي نحو تسوية مبكرة - عن طريق التفاوض - لمسألة قاعدة السويس والمسائل المتصلة بالدفاع وقد أسس مجلس الامن القومي هذا التقدير على ضوء مكانة مصر في العالم العربي وانه يجب تقديم مساعدة متزايدة لها حيث تسوية مسألة السويس على نحو يتفق مع المصالح الأمنية للولايات المتحدة وذلك بهدف زيادة قدرة مصر على اداء دور هام والتعاون مع الغرب في الترتيبات الدفاعية للمنطقة وان دعم اقتصاد مصر ووضعها الأمني وبالتالي ضرورة تقديم المساعدة العسكرية لها اذا أمكن حل خلافاتها مع بريطانيا بشرط أن تكون هذه المساعدة مرتبطة بالأهداف السياسية والدفاع المصرية عن قاعدة قناة السويس.

ولقد كان للمباحثات الثنائية الأمريكية البريطانية في واشنطن الفترة من ١١ إلى ١٤ يوليو ١٩٥٣ وشمولها ببحث المقترحات الأمريكية والمصرية وطرح الموقف الأمريكي بكل وضوح وصراحة، كانت مقدمة لمرحلة تالية من سير عملية المفاوضات المصرية البريطانية في القاهرة خلال شهور من اغسطس إلى اكتوبر.. وكان لوقوف الدبلوماسية الأمريكية موقف الناصح والمؤيد للمفاوض المصري اثره الكبير في التوصل إلى اتفاق^(١) حيث تم التوقيع بالأحرف الأولى في الحادى والعشرين من يوليو ١٩٥٤ بين مصر وبريطانيا بعد مفاوضات شاقة بينهما.

ويمكن القول لكل متابع للمفاوضات المصرية البريطانية عام ١٩٥٤، ان يبرز الدور الذى لعبته الدبلوماسية الأمريكية فى تحقيق مصالحة بين مصر والغرب حيث لم تكن الاتفاقية فى حد ذاتها سوى خطوة لانشاء نظام أمنى جماعى فى الشرق الاوسط كما هدفت إليه الولايات المتحدة من خلال اكتسابها لعضو جديد وباستقرار أكبر وقوة دفاعية أعظم فى المنطقة كما وصفه دالاس فى رسالته لعبد الناصر.

هذا وقد ترددت أصواتاً كثيرة فى الكونجرس عن انعكاسات هذه الاتفاقية والمخاطر الممكن ان تتعرض لها اسرائيل بعد توقيع الاتفاق بسبب انسحاب القوات البريطانية من

(١) العلاقات المصرية - الأمريكية ص ٢٦٦.

القاعدة وتفرغ الجيش المصري لإسرائيل، ثم الوعود الخاصة بتزويد الولايات المتحدة لمصر بشحنات عسكرية، مما أدى إلى قيام دالاس برد نفى فيه وجود أى نوايا عدوانية لدى مصر تجاه إسرائيل.

هذا إضافة إلى أن أحد المتخصصين فى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط اعتبر أن هذه الاتفاقية كانت خطأ من أخطاء السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط لأنها أدت إلى فقدان أهم حلفائها لقاعدة عسكرية رئيسية فى الشرق الأوسط.

وقد كرر نفس المعنى نائب آخر فى عام ١٩٥٦ فى مجلس النواب الأمريكى حيث اعتبر روسيا هى المستفيدة من جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس إضافة إلى تهديد دولة إسرائيل.

ومهما كانت الأصوات الناقدة فى الكونجرس للموقف الذى اتخذته الإدارة الأمريكية من اتفاقية الجلاء المصرية البريطانية عن قاعدة قناة السويس فقد كانت الإدارة تعتبرها نقطة تحول فى العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، كما كان للتحولات الحادة فى السياسة المصرية وتصعيد مواجهتها مع السياسات الغربية بصفة عامة وسياسة الولايات المتحدة بصفة خاصة مما ترك انعكاسات سلبية داخل قطاع كبير من أعضاء الكونجرس خاصة الموالين منهم لإسرائيل وبالتالي خلق تياراً مناهضاً لمصر ومعاكساً للإدارة فى عرضها تمويل السد العالى.

وقد تبذرت آمال الولايات المتحدة فى إشراك مصر فى نظام الدفاع الإقليمى عن الشرق الأوسط برفض عبد الناصر ونظامه لقبول شروط المعونة العسكرية الأمريكية التى عرضتها عليه الولايات المتحدة فى أعقاب توقيع اتفاقية الجلاء فى أكتوبر ١٩٥٤.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت مرحلة التدهور فى العلاقات المصرية الأمريكية والتى وصلت إلى ذروتها بسحب الولايات المتحدة عرض تمويل إنشاء السد العالى فى ١٩ يوليو ١٩٥٦.

ولقد شهدت بداية عام ١٩٥٥ تطورات هامة فى اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر، انعكست فى تعامل هذه السياسة مع ثلاثة تطورات هامة كانت تمثل نقاط صدام ومواجهة بين الدبلوماسية الأمريكية وبين السياسة الخارجية المصرية بدأت بإنشاء حلف بغداد، ثم الموقف من اشتراك مصر فى مؤتمر باندونج ومشاركة مصر فى التجمع الحياذى الذى نتج عنه.. ثم كان سعى مصر للحصول على السلاح من مصادر جديدة وتوصلها إلى اتفاقية صفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥، هذه

التطورات الثلاثة تعتبر نقاط صدام بددت الواحدة ثم الأخرى رصيد الثقة والنوايا الطيبة التي تظاهرت الولايات المتحدة بخلقها خلال أكثر من عامين منذ بداية ثورة يوليو، وكان حادث الاعتداء الاسرائيلي على غزة في فبراير ١٩٥٥ من الروافد الرئيسية التي اسهمت في تأكيد نزعة مصر الحيادية من ناحية ومن سعيها للحصول على السلاح من مصادر جديدة من ناحية ثانية مما ضاعف من احتمالات الصدام والمواجهة بين الدبلوماسية الخارجية الامريكية والدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٥٥.

وكان ابرام حلف بغداد عام ١٩٥٥ بين بريطانيا وإيران والعراق وباكستان وتركيا بداية العاصفة في العلاقات الامريكية المصرية دفع عبد الناصر إلى إعادة تقييم سياساته مع الغرب خاصة حين باركت الولايات المتحدة قيام الحلف وانضمت إلى معظم لجانه، كما أن انضمام العراق إلى الحلف اعتبر من وجهة نظر القاهرة محاولة غربية لتبديد فكرة الوحدة العربية.

وفي مطلع عام ١٩٥٦ ومع فشل الوساطة الامريكية بين مصر واسرائيل لرفض مصر بقيادة عبد الناصر الصلح معها، انتهى تقييم الموقف الامريكي إلى ضرورة تعديل سياسة الولايات المتحدة نحو مصر بشكل خاص ونحو الشرق الاوسط بشكل عام وقد اقترح دالاس وزير الخارجية الامريكي اجراءات عقابية ضد مصر تمثلت في حرمانها من تراخيص السلاح، وتعطل مفاوضات السد العالي، وتعطيل الاستجابة لطلب مصر من الحبوب، وكلها تدابير لتأديب مصر وعبد الناصر جزاء رفضه الصلح مع اسرائيل ولتلقينه درساً بأنه لا يستطيع التعامل مع السوفيت وأن يحصل في نفس الوقت على معاملة تفضيلية من الولايات المتحدة وهو ما يعنى أن يختار عبد الناصر بين الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة، ولم تكف هذه التدابير العقابية بل وضعت الخارجية الامريكية خطة متكاملة لمطاردة مصر وتعقب النفوذ المصري في الدول العربية، لبنان - العراق - السعودية - اليمن، واتجهت لدعم حلف بغداد اقتصادياً وعسكرياً.

ومع زيادة اندفاع عبد الناصر نحو السوفيت ازداد معه الخط العدائي المتصاعد ضد ثورة وحكومة مصر، انعكس على اسرائيل وجاء لصالحها ومنذ ذلك التاريخ تحولت العلاقات الامريكية الاسرائيلية من مجرد تنسيق إلى تعاون عسكري إلى تعاون استراتيجي ثم إلى تحالف كامل بالقدر الذي نتج عنه سباق تسلح رهيب في منطقة الشرق الاوسط استنزف ليس فقط قدرات مصر الاقتصادية بل جزء كبير من القدرات الاقتصادية العربية وأوصل اسرائيل إلى قوة اقليمية كبرى في الشرق الاوسط من جراء السياسات المدفوعة والمخاطرات غير المحسوبة التي قادها نظام الرئيس جمال عبد الناصر

وسعيه لإدخال الاتحاد السوفيتي إلى منطقة الشرق الأوسط واحكام وتصعيد العداء مع المعسكر الغربي كله وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي انتهى إلى نكسة ١٩٦٧ وانتهاء أهم مرحلة من مراحل الصراع العربي الاسرائيلي وحسمها تماماً لصالح اسرائيل.

• عبد الناصر والاتحاد السوفيتي

كانت صفقة الأسلحة التشيكية أول تدخل من الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط وقد تصاعد التدخل السوفيتي في المنطقة بعد الموافقة الرسمية للحزب الشيوعي السوفيتي في اجتماعه العشرين^(١) حيث بدأت مساعداتهم ومساندتهم للسياسة الخارجية وللإقتصاد المصري، كما حاز حياد عبد الناصر اعجاب السوفيت وتقديرهم باعتباره موجهاً أساساً للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، هذا وقد كان الرئيس عبد الناصر يعتقد انه يستطيع أن يكون في موقع تفاوضي أحسن للمساومة تجاه القوى الرئيسية المعاونة في الغرب بانسجامه مع الاتحاد السوفيتي وفي نفس الوقت يحتفظ بمستوى معين من التوتر مع الولايات المتحدة.

وقد بلغ التدخل السوفيتي مداه في مصر بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ ووقوف الاتحاد السوفيتي إلى جانب مصر طوال الاربعة عشر يوماً التي دارت فيها المعارك، وازداد هذا التدخل مع زيادة عدد الفلبين والخبراء السوفيت الذين تعهدوا ببناء السد العالي بعد ان سحبت الولايات المتحدة عرضها لتمويل المشروع.

هذا وقد ساد خلاف عقائدي بين مصر والاتحاد السوفيتي من ناحية وعبد الناصر من ناحية أخرى اطلق شرارته الرئيس عبد الناصر عند هجومه على الشيوعيين في مصر وسوريا.. إلا انها لم تؤثر بشكل حاد على التحالف المصري السوفيتي.

وفي عام ١٩٦٠ تقلدت مصر أهمية جديدة في علاقاتها مع السوفيت والذين كانوا يرون في مصر معبراً أساسياً لبسط نفوذهم وسلطانهم على افريقيا وعلى العالم الافروآسيوي بأسره، حيث ازداد نشاط مصر في ذلك الاتجاه، وبدأت مصر تلعب دوراً قيادياً في شئون افريقيا المناهضة باعتبارها إحدى الدول الافريقية المستقلة وأكثرها تقدماً حتى أصبحت القاهرة إلى حد كبير عاصمة افريقيا الآسيوية والمقر الرئيسي لمنظمة

(١) العاصفة الرملية - مرجع سبق ذكره - ص ٢٥.

تضامن الشعوب الافراسيوية^(١) والذي تولى أمانتها العامة مصرى وتولى المصريون معهم السوفيت والصينيون الانفاق على ميزانيتها.

وبالتالى ساهموا فى توجيه سياسة القاره ونظموا عدداً من المؤتمرات الافروآسيوية التى تم انعقادها فى أوائل الستينات وكان معظم هذه المؤتمرات تعقد فى القاهرة تحت رعاية «الاتحاد الافريقى، والتحالف الافريقى، وهما هيتان متصلتان بمكتب الشؤون الافريقية فى رئاسة الجمهورية وفى وزارة الخارجية المصرية.

ومن هنا كانت المحاولات القوية التى كان يبذلها السوفيت لزيادة نفوذهم فى مصر، وفى فبراير عام ١٩٦٤ زار خورشوف الرئيس السوفيتى مصر زيارة رسمية واستقبل استقبالا رسمياً الأمر الذى زادت معه المساعدات السوفيتية زيادة كبيرة حيث وضع السوفيت^(٢) فى عامى ٦٤، ١٩٦٥ قرصاً قيمته مائة مليون جنيه مصرى تحت تصرف مصر لتنفيذ الخطة الثانية للتنمية، وأرسلت إلى مصر معدات زراعية ثقيلة يقدر قيمتها بعدة ملايين من الجنيهات هدية من الشعب السوفيتى، كما قدم السوفيت أيضاً قرصاً ب ١٦٥ مليون دولار لشراء البضائع والمواد الخام، كما اتسع نطاق التجارة بين الدولتين، وفى عام ١٩٦٥ قدم السوفيت لمصر ٣٠٠ ألف طن قمح بشروط ميسرة، ثم ٣٥٠ ألف أخرى فى عام ١٩٦٦، وإلى جانب ذلك فقد ازدادت المعونة العسكرية وقدم السوفيت آخر طراز من طائرات الميج ٢١ وسوخوى ٧ وببابت طرازات ٥٤، ومن طرازات ٥٥ الجديدة أيضاً وصواريخ سي.أ.م ٢.. الأمر الذى بلغت معه القروض المقدمة من الكتلة الشرقية لمصر ٩٨٦ مليون دولار بينما بلغت ١٣٣ مليون دولار لجميع الأقطار الأخرى فى العالم ولا يتضمن هذا الرقم القروض الخاصة بالمعدات الحربية والتى بلغت عدة مئات الملايين من الدولارات، كما لا تتضمن هذه الأرقام المساعدة الأمريكية طبقاً لاتفاقيات الفائض من الأغذية التى قدرت بحوالى ٩٨٠ مليون دولار فى الفترة ما بين عام ١٩٤٧، ١٩٦٧.

وفى أكتوبر عام ١٩٦٤ أبعد خروشوف عن الحكم ولكن موجة المساعدات السوفيتية لمصر لم تتوقف واتبع كوسيجين والذي سبق له أن اعترض على بعض مجازفات خروشوف فى سياسته مع مصر، اتبع نفس السياسة بلا تردد وقام بزيارة لمصر فى مايو ١٩٦٦ تأكيداً لاستمرار نفس السياسة.

(١) العاصفة الرملية - مرجع سبق ذكره ص ٣٧.

(٢) العاصفة الرملية - مرجع سبق ذكره ص ٣٩.

وقد زادت هذه المساعدات من اعتماد مصر على الاتحاد السوفيتي ومع تزايد حجم القروض أخذ السوفيت يدعمون وجودهم في مصر، وفي ديسمبر ١٩٦٥ زار مصر وفد من كبار العسكريين السوفيت وعلى رأسهم المارشال جريشكو نائب وزير الدفاع والجنرال رودنكوف قائد القوات الجوية والادميرال سرجيوف قائد القوات البحرية، حيث ساد جو المحادثات تفاهم تام حيث عقدت الدولتان اتفاقية للدفاع المشترك ووافق بموجبها السوفيت على امداد مصر بكميات اضافية من المعدات العسكرية، وقد كان هدف السوفيت من هذه المساعدات والقروض الضخمة التي كانت تتدفق على مصر أن يمتد النفوذ السوفيتي بمعاونة مصر إلى ما وراء حدودها ليصل إلى جنوب شبه الجزيرة العربية والذي أتاحته مصر لهم بتدخلها العسكري في اليمن، وفي منطقة القرن الأفريقي حيث نجحت مصر في الوساطة بين السوفيت والصومال على عقد صفقة أسلحة تمت في ٢٥ مارس ١٩٦٧ أمد السوفيت بها الصومال شملت ١٥٠ طائرة ميج، ٢٠ هليكوبتر وما يكفي من الدبابات ت ٣٤ ليشكل لواء مدرع حيث تبدو هذه الأرقام كبيرة إلى حد ما على استيعاب دولة فقيرة مثل الصومال.

وبهذا استطاع المحور المصري السوفيتي أن يسيطر على بعض المراكز الاستراتيجية الحساسة للغاية لكلا الدولتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ولم تكن أهداف السوفيت قاصرة على مصر وجنوب الجزيرة العربية بل كانت تهدف إلى التدخل على مدى واسع في جبهة عريضة تمتد من الجزائر في نهاية الجناح الغربي من العالم العربي إلى العراق والخليج الفارسي شرقاً. هذا وقد كانت سوريا تتمتع بمركز متميز في هذا الميدان الواسع للنشاط السوفيتي حيث تم امداد سوريا في نهاية عام ١٩٦٦ بمساعدات عسكرية واقتصادية بلغت ٢٥٠ مليون دولار، خصص ١٣٢ مليون دولار منها لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إنشاء سد الفرات، في حين قدمت دول الكتلة الشرقية الباقية ١٧٨ مليون دولار بمساعدة أخرى وامتلأت فنادق دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية بمئات من السوفيت والتشيك والبلغار والهنغار ومن أوروبا الشرقية الذين كانوا يشرفون على تنفيذ عدة مشروعات اقتصادية في سوريا.

وخلال شهر مايو ١٩٦٧^(١) شن الاتحاد السوفيتي حملة دعائية شاركت فيها أجهزة الاعلام في كل من موسكو والقاهرة ودمشق، أكدت ان اسرائيل تقوم بحشد قواتها في مواجهة سوريا بهدف غزوها، الأمر الذي أدى إلى استدعاء السفير السوفيتي لدى اسرائيل

(١) النصر للمحرر... مرجع سبق ذكره ص ٢٦٧.

في ١٩، ٢٩ مايو ١٩٦٧ لزيارة شمال إسرائيل والحدود السورية لتفقد الموقف بنفسه ورفض السفير السوفيتي تشوفاخين هذه الدعوة مما اعتبر أحد الدوافع التي دفعت عبد الناصر إلى تصعيد حدة التوتر واتخاذ القرارات المتتالية والتي بدأت بسحب قوات الطوارئ الدولية من غزة وسيناء وشرم الشيخ ثم اغلاق مضيق تيران وحشد القوات المصرية في سيناء، الأمر الذي انتهى بها إلى هزيمة مصر وإيقاع نكسة شديدة الوطأة على العالم العربي كله.

وفي النهاية واستكمالاً للصورة القائمة التي سادت مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر نشير إلى ما قدمه الميثاق الوطني الذي عرضه عبد الناصر للاستفتاء عام ١٩٦٢ على شعب مصر والذي رسم فيه سياساته وتوجهاته التي انتهت إلى افلاس مصر سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.. فقد حدد الميثاق دور القوات المسلحة في سحق المحاولات الاستعمارية والرجعية مع القدرة على الحركة السريعة في إطار المنطقة العربية لدعم ومساندة كل حركة شعبية وطنية مع حماية عملية بناء المجتمع والتحول الاشتراكي وتحقيق أهداف الحرية.. الاشتراكية.. الوحدة، وبالتالي تعددت المهام وفقدت السياسة العسكرية القدرة على التخطيط السليم من منطلق استعدادها الدائم للانطلاق إلى أي دولة عربية مجاورة بصورة غير مخططة لتنفيذ مهامها طبقاً للميثاق. ولم تحدد القيادة السياسية هدف سياسي عسكري واضح ترسم لتحقيقه سياسة عسكرية محددة المعالم. وبالتالي فقدت الاستراتيجية العسكرية أبرز مقومات نجاحها وهو التخطيط - الاعداد - التدريب على بدء ادارة أي صراع مسلح وقيام ثورة اليمن ودون تخطيط استراتيجي مسبق بادرت مصر بارسال وحدات من قواتها المسلحة إلى اليمن وتحولت تلك الحرب إلى حرب استنزاف للقوات المسلحة حيث لم تكن الاشتباكات ذات قيمة حربية فنية أو محلية، بل كانت أقرب إلى عمليات تأديبية لرجال القبائل المسلحين بأسلحة خفيفة في ظل سيادة جوية مطلقة، ويمكن القول بأن تصور القوات المصرية باليمن للحرب.. بنى على أساس خاطيء لنوعية وأسلوب وحجم العمليات.. وأدى هذا التصور إلى قهر مستقبل جيش يعد نفسه لملاقاة جيش عصري في فكرة واستراتيجية وتخطيطه وتجهيزه وأساليبه قتاله وهو جيش إسرائيل. كما أخذت حرب اليمن ميدانها على أرض جبلية شاهقة الارتفاع والانحدار صعبة وعرة في حين مسرح العمليات المنتظر في سيناء كانت صحراء منبسطة تتطلب الاستطلاع النشط ويتسبب فيها سلاح الجو، وعلى الجانب الآخر كانت الأوضاع في القوات المسلحة والظروف التي تمر بها قد أثرت على روح القتال لبعض القيادات العسكرية ممن كانوا ينظرون إلى الجيش على أنه معبر إلى الوظائف العليا في السلك

الدبلوماسية أو القطاع العام.. وضعف لديهم الاحساس بالانتماء إلى القوات المسلحة وأهدافها واهتم القادة بتأمين مناصبهم عن طريق عمليات الاسترضاء والانتماء السياسى وتعزيز أواصر اتصالهم بمراكز القوى وانصرفوا عن تنمية أنفسهم والإرتقاء بأحوالهم فى مجال العلم والتكنولوجيا العسكرية وتخلفوا عن ملاحقة التقدم فى العلوم العسكرية وعلوم الإدارة والتنظيم وجوانب التقدم التكنولوجى، وكان من نتائج الاعتماد على الولاء السياسى للقادة وليس على كفاءتهم وجدارتهم ان ظل بعضهم فى مواقعهم حتى خمسة عشر عاماً دون تغير، بينما لم يجد الضباط المتفوقين أى تقدير ولم يبالوا حظهم فى المناصب الهامة، وأخيراً ومن أبرز العلامات التى يجب التوقف عندها ذلك المخطط السوفيتى الذى أوقف البداية الحقيقية للتصنيع الحربى المصرى والذى كان مما لاشك فيه سيكون له آثاره البعيدة على دور ومستقبل وتسليح الجيش المصرى، حيث قدم الصواريخ التكتيكية أرض/أرض (اللونا)، كما قدم عرضاً لتوريد الطائرة ميج ٢١ بسعر مغرى وباعداد كبيرة وبتمهيلات فى الدفع، مما دفع القيادة المصرية إلى إيقاف تصنيع الصواريخ المصرية بعيدة المدى «القاهر/الظافر»، وكذا الطائرة المقاتلة القاذفة «القاهرة»، بعد ان خاضت مصر شوطاً كبيراً فى مجال تصنيعها، وبالتالي انصرف الخبراء وأغلقت المصانع، وبالتالي التفت مصالح السوفيت مع مصلحة اسرائيل فى إبعاد مصر عن مجال الصناعات الحربية المتقدمة.

وعلى ضوء ذلك الواقع المرير الذى وصلت إليه مصر فى عهد عبد الناصر، يمكن القول بأن غياب التحديد الواضح للمصلحة القومية العليا، وغياب الاستراتيجية القومية المصرية، هو الذى مكن السوفيت من تحديد دور مصر فى نشر الايديولوجية والأفكار والمبادئ الماركسية التى وردت فى الميثاق وتبلورت السياسة العسكرية المصرية بإيحاء من الفكر الماركسى، وكان غياب السياسة العسكرية الوطنية الأثر الكبير فى قيام القوات المسلحة المصرية بتطبيق سياسة عسكرية تحددت لتخدم المخططات والتحولات اليسارية فى مصر مع دخول الايديولوجية فى التشكيلات والوحدات بإدخال اسلوب التوجيه المعنوى وتعميق دوره ومكانته داخل القوات المسلحة. كما ان دخول القوات المسلحة المصرية فى حرب اليمن تنفيذاً للسياسة العسكرية التى وردت فى الميثاق أبعدتها عن عدوها الرئيسى «اسرائيل»، وحولها عن هدفها السياسى العسكرى بتحقيق أهداف سياسية عسكرية تخدم التحول الاشتراكى فى الدول العربية لصالح السوفيت، ونتيجة لغياب السياسة العسكرية الوطنية أوجد هوة كبيرة بين القيادة السياسية وأهدافها وبين السياسة العسكرية وأهدافها، وبالتالي اتجه القادة العسكريين إلى التطلع والوثوب على القيادة

السياسية، وأخيراً فإن غياب الاستراتيجية القومية مع غياب السياسة العسكرية أدى إلى نكسة ١٩٦٧ وبداية هزة عنيفة في المجتمع السياسي والعسكري وان تواجد الاستراتيجية القومية كان سيؤدي إلى مواجهة المخططات السوفيتية وتجنب مصر الكثير من النتائج التي ترتبت على تنفيذ تلك المخططات.

وعلى الجانب الآخر فقد حدد مجلس الحرب في اعقاب جولة عام ٥٦ الهدف السياسي العسكري لحرب ٦٧ ضد العرب ليكون تثبيت أركان دولة اسرائيل على الصعيد العالمي والإطار المحلي كخطوة مرحلية في الطريق لإنشاء دولة اسرائيل الكبرى.

وتحددت خطوات تنفيذ هذا الهدف ليكون إيقاع نكسة عنيفة بالدول العربية، وبصفة خاصة مصر، وإيقاع هزيمة عسكرية مرهقة لكل القوات المسلحة العربية المتاخمة لاسرائيل تفقدها الثقة في النفس وثقة الشعوب العربية في فاعليتها، كما توفر لاسرائيل مرحلة هدوء نسبي تستغلها في تنمية قدرات الدولة بمعدل عال دون معوقات وتحقيق مكاسب اقليمية باقامة عاصمة اسرائيل الكبرى في القدس، وتعديل بعض أجزاء الحدود بما يوفر لاسرائيل أمناً قومياً أفضل وتأمين الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس وفرض الحل السياسي الملائم لمشكلة فلسطين من وجهة نظر اسرائيل.

ومن هنا فإن الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية في هذه الجولة يعني ان الجولة دارت في غياب واضح لاستراتيجية قومية مصرية محددة ومخططة سلفاً انعكست ملامحها على الانقسام والهوة السحيقة التي كانت بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية في ظل عدم وجود قيادة سياسية عسكرية تنسق بين العمل السياسي والعمل العسكري، والتي ظهرت آثارها بالتالي على القرارات والأوامر.

الباب الثانى

حرب أكتوبر ١٩٧٣
بين النصر والسلام

الباب الثانى

حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين النصر والسلام

ترك الانتصار الإسرائيلي في حرب يونيو ١٩٦٧ شعوراً عميقاً بالامتهان والمرارة بين الشعوب العربية وأعاد للأذهان هزيمة الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨، ومع الهزائم العربية المتواصلة، كان الاتجاه العربي نحو الحلول السلمية والدبلوماسية بإعتباره الوسيلة المناسبة في ظل كل تلك الهزائم إلى تحقيق رغبتهم في إستعادة الأراضي المحتلة، وعلى التوازي، لتلبية الإحساس بالعسكرة العربية على الأقل في المستقبل القريب، كانت الاشتباكات الحدودية المحدودة والمتواصلة التي قام بها الفدائيون الفلسطينيون وبعض عناصر من القوات المسلحة المصرية سبباً لتحقيق ذلك، وأيضاً لعدم ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المستولى عليها نتيجة حرب ١٩٦٧ وذلك بهدف انزال خسائر محدودة في الأرواح وإن كانت مؤلمة في الجيش الإسرائيلي، تؤدي لتحقيق ضغط متزايد على إسرائيل للتوجه نحو الحلول السلمية، إلى جانب المساعدة في رفع المعلومات التي تأثرت كثيراً من الهزائم المتواصلة للجيوش العربية وخاصة الجيش المصري الذي كان محط آمال الجماهير العربية خاصة بعد الصفقات التسليحية التي وصلت إليه من الاتحاد السوفيتي والتي تابعتها الجماهير والحكومات العربية في كل أنحاء الوطن العربي.

وأخذت مصر - التي كان نصيبها من الصدمة والتكاليف أعظم من كل الدول التي اشتركت في الحرب - أخذت زمام المبادرة في هذا الجهد الشاهد لتسترد وعيها، وكان رد الفعل المباشر للهزيمة التي تحمل جمال عبد الناصر مسئوليتها كاملة، بأن قدم إستقالته من رئاسة مصر في ٩ يونيو ١٩٦٧ ثم كان رد الفعل الشعبي التلقائي الذي أدهش بعض المراقبين الغربيين في مصر وفي غيرها من الدول العربية مطالباً باحتفاظ عبد الناصر بمناصبه خير معبراً في صدق عن رأى الغالبية العظمى من الشعب المصري يساندها جزء كبير من العالم العربي بالقدر الذي اعتبر إستفتاء في شكل إقتراع بالثقة على بقائه في السلطة مما أدى إلى سحب عبد الناصر لإستقالته، وفي ١٦ يونيو قام بإعادة تنظيم حكومته تنظيمياً شاملاً، بما في ذلك عزل المشير عبد الحكيم عامر ليحل محله الفريق أول محمد فوزي وليصبح الفريق أول عبد المنعم رياض رئيساً لهيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية.

وفي ٢١ يونيو جاء نيكولاي بوجدورني رئيس الاتحاد السوفيتي على رأس وفد إلى مصر ليعلن استعداد الاتحاد السوفيتي وتصميمه على تدعيم مصر لبناء قواتها المسلحة تحت قيادة جمال عبد الناصر، كما قام في الأول من يوليو بزيارات مماثلة لكل من سوريا والعراق، وصدرت من الدول الثلاث بيانات مشتركة تبين أن الاتحاد السوفيتي قد تعهد بمساعدة العرب ضد العدوان الإسرائيلي ومساندة الخطوات العملية التي يجب

اتخاذها لإزالة آثار العدوان وقد استمر المارشال واتفى زاخاروف وزير الدفاع السوفيتي في مصر لمدة شهر كامل لتنسيق خطة إعادة بناء القوات المسلحة المصرية استعداداً للجولة الرابعة من الصراع العربي الاسرائيلي.

وعلى الجانب الآخر عمت مشاعر الابتهاج والفرح حكومة وشعب اسرائيل وزاد الشعور بالأمن، وزاد من ذلك الشعور باستيلاء القوات المسلحة الاسرائيلية على مدينة القدس الشرقية والتي كانت حتى هذا الوقت مغلقة في وجه الاسرائيليين منذ حرب ١٩٤٨. ثم قامت اسرائيل في ٢٨ يونية بضمها رسمياً إليها متحدية بذلك قرارات مجلس الأمن.. وكان احتلال مرتفعات الجولان السورية يعنى أن المستوطنات الاسرائيلية في وادي الحولة، والتي ظلت تعاني مراراً من قصف المدفعية السورية لمدة ١٩ عاماً، قد أصبحت الآن بعيدة عن مرمى هذه المدافع، كما أن الاستيلاء على الضفة الغربية لنهر الاردن هياً لاسرائيل خطأ دفاعياً استراتيجياً في مواجهة هجمات الفدائيين الفلسطينيين عبر الحدود الاردنية الاسرائيلية.. اضافة إلى احتلال شبه جزيرة سيناء والتي أصبحت بمساحتها التي تبلغ ٢٣,٢٠٠ ميل مربع مع وجود قناة السويس في نهايتها، أصبحت كلها تمثل منطقة عازلة ضخمة لها فعاليتها بين قوات الدفاع الاسرائيلية والقوات المسلحة المصرية التي كانت تعتبر أخطر قوات عربية معادية لاسرائيل.

وتراجعت الآمال العربية وأصبح التفكير العربي السائد هو مجابهة حقيقة أن اسرائيل وجدت لتبقى، وانحصر التفكير في «إيادة» دولة اسرائيل أو حتى العودة إلى حدود التقسيم عام ١٩٤٧ طبقاً لخطة الأمم المتحدة، وتواضعت الآمال العربية إلى مستوى إستعادة الأراضي التي احتلتها اسرائيل في حربها عام ١٩٦٧ على ضوء مبدأ الأرض مقابل السلام والذي أدرك العرب ومصر بصفة خاصة أنه لا سبيل إلى ذلك الأمل المتواضع إلا بخوض جولة رابعة من الصراع تفرض هزيمة باسرائيل تجبرها على تحقيق تلك الآمال العربية المتواضعة وإدراكاً لتلك الحقيقة خاصة من القيادة المصرية كان التخطيط لحرب أكتوبر ١٩٧٣ والتي سوف نتناولها بالدراسة والتحليل في هذا الباب.

إستراتيجية المخاطرة المحسوبة
والمفاجأة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣
"فهر المستحيل"

الفصل الرابع

استراتيجية المخاطرة المحسوبة والمفاجأة
في حرب أكتوبر ١٩٧٣ "قهر المستحيل"

لقد كانت المفاجأة في حرب أكتوبر ٧٣ هي المحصلة لسلسلة اجراءات خداعية طويلة على الجبهة المصرية، وكانت الحلقة الأخيرة منها هي الاعلان المسبق عن قيام القوات المسلحة المصرية بمناورتها السنوية بالمشروع الاستراتيجي «تحرير ٤١» في المدة من أول أكتوبر ٧٣ حتى ٧ منه.

وتحت ستار ذلك المشروع استكمل استدعاء الاحتياط وفقاً للتخطيط المسبق، وتم انتقال القادة إلى مراكز القيادة الميدانية وتم وضع عناصر المدفعية ومعدات العبور للأمام لاتخاذ أوضاعها طبقاً للتخطيط وبدء الفتح الاستراتيجي للقوات البحرية منذ الأول من أكتوبر.

وقبل المعركة بأيام كان يمكن مشاهدة القوات المصرية وهي قائمة باعداد زوارق العبور وتجهيز الفتحات على الجسور وساحات العبور على القناة - قوات مسلحة بكامل أسلحتها ومعداتنا في مصر - وقوات مسلحة بكامل أسلحتها ومعداتنا في سوريا تتخذ أوضاعها لاستكمال خطة الفتح الاستراتيجي لبدء العمليات إلى جانب مظاهر أخرى كثيرة ومتعددة.

إلا أن سلوك العدو الميداني في الساعات الأولى من الهجوم كان دليلاً عملياً على انه أخذ بالمفاجأة التامة، وقد تضاربت أقوال العدو وأدلته وشهاداته بعد ذلك حول هذه النقطة تضارباً شديداً، ففي مرحلة كان العدو يقول «لقد رؤا ولكنهم لم يفهموا»، ويقول الدكتور جمال حمدان «لقد رأوا وفهموا ولكنهم لم يصدقوا».

ولقد كتب ونستون تشرشل الحفيد^(١) عن ذلك فقال:

«في الساعة الرابعة من صباح السادس من أكتوبر ١٩٧٣، تأكد لاسرائيل أن هجوماً منسقاً بين مصر وسوريا بات وشيكاً فصدر أمر التعبئة الشاملة للاحتياطي (والذي يشكل أربعة أخماس الجيش الاسرائيلي) نحو الساعة السابعة صباحاً، وقد سبق أن أعلنت اسرائيل التعبئة في يونيو ١٩٧٣ وتكلفت اسرائيل ما يعادل ٤,٥ مليون دولار مما جعلها هذه المرة مترددة في اعلان التعبئة الشاملة بتكاليفها الباهظة، واخفاق اسرائيل في تقدير طاقة القوات العربية، وكان ذلك خطأ دفعت اسرائيل ثمناً غالياً له، حيث لم تدخل القوات الاسرائيلية المعركة إلا بعد ١٨ ساعة من صدور الأمر إليها بالتعبئة وتحققت المفاجأة الكاملة في هذه المعركة الاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية».

(١) ونستون تشرشل الحفيد/ أسرار حرب أكتوبر/ جريدة الاندبيلر البريطانية/ ٨ نوفمبر ١٩٧٣.

ورغم تعدد الاجراءات والأساليب التي خططت لها القيادة المصرية استراتيجياً لتحقيق تلك المفاجأة، إلا أن أحد أبرز مقومات ذلك التخطيط كان من وجهة نظري يرجع إلى اعتناق القيادة السياسية والسياسية العسكرية المصرية إلى «استراتيجية المخاطرة المحسوبة»، والتي سوف نحاول إلقاء ضوءاً عليها.

وقد تناول العديد من المفكرين العسكريين استراتيجيات المخاطرة المحسوبة تلك بالدراسة والتحليل.. وفي حديث الرئيس محمد أنور السادات للكاتب موسى صبرى في كتابه «وثائق حرب أكتوبر».. قال السادات منها: (١)

«الحرب لم تكن مجازفة قدرية، لابد أن يكون كل شيء محسوباً، ولكن هناك ما يسمى بالمخاطرة المحسوبة، ولو حسبنا بأسلوب أننا سندخل حرباً مكسوبة مائة في المائة من كل شيء، لما دخلنا الحرب، ولما دخل أحد الحرب أبداً، هناك موازين وحسابات وتعويضات وإحالات وإبدالات، قرار الحرب يعتمد على صورة عامة محسوبة».

«لقد كان أمامي عشرات الأسباب التي يمكن أن أتعلل بها لتأجيل الحرب حتى تنتهي مدة رئاستي، كان من الممكن أن أناور وأتفادى احتمال خسارة الحرب، ولكني كنت اعتبر نفسي خائناً لو فعلت ذلك، لقد اخترت قدرى».

وعاد الرئيس السادات وكرر مرة أخرى (٢)

«لم تكن مغامرة، ليست قماراً أو مجازفة غير محسوبة، كانت استراتيجية قائمة على أربع نقاط، أولها أن نحارب إسرائيل على جبهتين، وثانيها أن تصاب إسرائيل بخسائر لا قبل لها على احتمالها، وثالثها أن تستمر إسرائيل تحت التعبئة لأطول مدة ممكنة لاتقوى عليها، ورابعها أن يتحقق التضامن العربي، وتستخدم الأسلحة العربية الاقتصادية والعسكرية».

ويقول ديبوفرسكوبادى المفكر الفرنسى (٣)

«كان قرار اشعال الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة، بعد أن خسرت مصر بصورة مفاجئة الحروب الثلاث السابقة، بمثابة مغامرة مليئة بالمخاطر غير أن شجاعة السادات دفعته في النهاية إلى خوض هذه الحرب».

وفي مجال التعرض لاستراتيجية المخاطرة المحسوبة سنركز في دراستنا على

(٢٠١) موسى صبرى، وثائق حرب أكتوبر، المكتب المصرى للحديث - ص ٢٦، ٢٧

(٢) ديبوفرسكوبادى، السادات ونحدي، كتب مترجمة، الهيئة العامة للاعلامات، ص ٢٨

عاملين من عوامل متعددة احتوتها تلك الاستراتيجية .. أولها بناء القوة المسلحة المصرية والموقف من الاتحاد السوفيتي، وثانيها معجزة التخطيط الاستراتيجي للتحويل للهجوم والمشاكل المطلوب مواجهتها وأساليب التغلب عليها.

أولاً .. بناء القوات المسلحة المصرية:

ويعتبر بناء القوة المسلحة واعدادها لمعركة أكتوبر ٧٣ من أنجح خطط البناء خاصة مع المعوقات الحادة التي تعرضت لها مراحل ذلك البناء وما يعكسه من إصرار من القيادة السياسية والسياسية العسكرية في مصر على بناء قوة مسلحة عصرية تعتمد على الصاروخ الفردي المضاد للدبابات في مواجهة أحدث الدبابات، وعلى الصاروخ الفردي المضاد للطائرات في مواجهة أحدث الطائرات المقاتلة والمقاتلات القاذفة، مما أدى إلى إنهيار الكثير من النظريات العسكرية، وتفرغ المراكز البحثية والاكاديميات العسكرية في كل أنحاء العالم لدراسة أسلوب بناء القوة المسلحة المصرية وكيف حققت قوات مسلحة فرض عليها أن تتسلح بأسلحة دفاعية أن تخطط وتنفذ معركة هجومية ناجحة ضد عدو يملك التفوق الجوي والتفوق في المدرعات ويمتلك جهازاً من أحدث وأرقى أجهزة المخابرات الاستراتيجية في العالم؟

وقد مرت إعادة بناء القوة المسلحة المصرية بفترتين رئيسيتين، أولهما الفترة التي كان يحكم الرئيس جمال عبد الناصر فيها مصر والتي انتهت بوفاته في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، وقد شهدت تلك الفترة تقارباً شديداً مع الاتحاد السوفيتي، وبالتالي تنمية متصلة وسريعة للقوة في مصر، وثانيهما الفترة التي حكم فيها الرئيس محمد أنور السادات، وقد شهدت تلك الفترة تنديباً في العلاقات بين التقارب والفتور مع الاتحاد السوفيتي نتيجة لسعي الرئيس السادات نحو علاقات متوازنة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، الأمر الذي انتهى بإنهاء مهمة المستشارين السوفيت من مصر في ١٧ يوليو ١٩٧٢، ووصول سياسة تنمية القوة المسلحة المصرية إلى موقف حرج.

وفي ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢^(١) تم تعيين المشير أحمد اسماعيل وزيراً للدفاع وقائداً عاماً للقوات المسلحة خلفاً للفريق أول محمد صادق، وبدأت مرحلة جادة للاستعداد لخوض معركة أكتوبر ٧٣ بما هو متيسر لدى القوات المسلحة من قدرات وامكانيات تسليحية والذي وصل إلى ٢٠٠٠ دبابة في مقابل ١٥٠٠ دبابة إسرائيلية، ٣٦٠٠ قطعة مدفعية وهاون في مقابل ٢٢٠٠ قطعة إسرائيلية، ٧٥٠ صاروخ مضاد للطائرات في مقابل ١٠٠

(١) مصدر خاص بالمؤلف.

صاروخ هوك اسرائيلي، ٣٦٠ مدفع مضاد للطائرات في مقابل ٧٥٠ مدفع اسرائيلي، ٢٥٠ طائرة ميج ٢١ سوخوى إضافة إلى ٥٠ طائرة ميج ٢٧ في مقابل ٣٨٠ طائرة فانتوم إلى جانب ٥٠ طائرة ميراج لإسرائيل.

وقدّرت القيادة المصرية أن التدريب الجيد وآلية السيطرة والروح المعنوية للمقاتل المصرى إضافة إلى القدرات السرية والنجاح فى تحقيق المفاجأة الاستراتيجية والتعبوية ومهاجمة القوات المسلحة الاسرائيلية من اتجاهين، الاتجاه المصرى والاتجاه السورى فى وقت واحد سيحقق التفوق المطلوب لتنفيذ المهمة التى تحدت للقوات المسلحة فى إطار ما تملكه من إمكانيات تسليحية فقط.

وقبل التعرض لمرحلة ما بعد عبد الناصر، نجد أنه من الأمانة التاريخية أن نوضح الجهد الكبير الذى تم فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، خاصة فى مجال بناء القوات المسلحة المصرية واستعادة الثقة بنفسها، والتى تعتبر البداية الحقيقية لاعداد جيش عصى حديث، وكانت أولى تلك الخطوات الناجحة هى الاختيار الدقيق للقيادة العسكرية وتحديد اختصاصاتها وواجباتها بدقة وتنسيق ذلك الدور مع اختصاصات وواجبات القيادة السياسية والتى تسبب الخلط بينهما إلى اتخاذ الكثير من القرارات غير المنسقة والتى كانت من العوامل الرئيسية لهزيمة يونيو ١٩٦٧، وعلى طريق تنفيذ تلك الخطوة فقد صدرت سبعة قرارات جمهورية^(١).. أولها القرار رقم ٦٨/٤ بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة يحدد تفصيلاً سلطات كل من رئيس الجمهورية وزير الحربية والأركان العامة، مع إنشاء مجلس أعلى للقوات المسلحة ومجالس حرب للأفرع الرئيسية والجيش الميدانية وبعض المناطق العسكرية.

وثانيها، القرار الجمهورى رقم ٦٨/٨٦ بشأن اختصاصات مجلس الدفاع الوطنى. وثالثها، القرار الجمهورى رقم ٧٠/١٨٨٥ بشأن تشكيل مجلس الدفاع الوطنى. ورابعها، القرار الجمهورى رقم ٧٠/٨٨٧ بشأن سكرتارية مجلس الدفاع الوطنى. وخامسها، القرار الجمهورى رقم ٦٨/١٩٨ وتعديله رقم ٧٠/٤٤٦ بتشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وسادسها، القرار الجمهورى رقم ٧٠/٤٤٥ بشأن تشكيل مجلس حرب القوات المسلحة. وسابعها، القرار الجمهورى رقم ٦٨/٥٥ بشأن منظمات الدفاع الشعبى.

وكان أهم ما أمكن تحقيقه بصدد تلك القرارات هو إدخال مبدأ القيادة الجماعية على

(١) مجموعة القوانين والقرارات المنظمة لشئون الدفاع عن الدولة والقوات المسلحة/ صادرة عن هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة/ عام ١٩٧١.

المستويات العليا المسئولة عن شئون الدفاع عن الوطن وعن القوات المسلحة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتوضيح مسؤوليات اعداد الدولة للحرب، وتوحيد القيادة الاستراتيجية للقوات المسلحة ممثلة في شخص وزير الحربية باعتباره القائد العام للقوات المسلحة من ناحية، وتحديد صلاحيات القيادة العامة بما يمكنها من تنفيذ مسؤولياتها وواجباتها تجاه القوات المسلحة ككل من ناحية أخرى. وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأنه بدأت الخطوات التمهيديّة التي تهدف إلى إنشاء أجهزة وقيادات وتحديد اختصاصات لتلك الأجهزة تكفل لها بحث كافة الأمور العسكرية التي ينبثق عنها المشورات العسكرية اللازمة للقيادة السياسية حتى يمكنها التخطيط السياسي والاستراتيجي العسكري بنجاح.

وعن تلك الفترة التي تمت خلال حكم الرئيس جمال عبد الناصر فقد سارع الاتحاد السوفيتي بإمداد مصر بالأسلحة والمعدات منذ ٩ يونيو ١٩٦٧^(١) حيث وصل وفد عسكري سوفيتي بقيادة الجنرال لاشينكوف للمساعدة في استقبال المعدات في الموانئ البحرية والجوية وتوزيعها على وحدات القوات المسلحة المصرية، والتي كانت قد بدأت عملية إعادة التجميع والتنظيم وإنشاء خط الدفاع الأول غرب قناة السويس، هذا وقد تلاحق وصول اعداد كبيرة من الخبراء السوفيت في إطار اتفاق مع القيادة المصرية بتولى السوفيت ليس فقط إعادة التسليح، بل أيضاً الاشتراك في التخطيط والتدريب لرفع مستوى الجيش المصري وللاطمئنان المباشر على كفاءته القتالية.

وفي أول أغسطس ١٩٦٧ بدأت القيادة العامة للقوات المسلحة أولى خطوات إعادة تنظيم القوات المسلحة وإعادة تدريبها ورفع كفاءتها بالتعاون مع المستشارين السوفيت ومع تدفق معدات العبور السوفيتية بدأت القوات المسلحة خطوات التدريب العملي على عبور الموانع المائية، بهدف رفع معنويات الضباط والجنود التي تأثرت نتيجة الهزائم المتكررة لها.

وفي ٨ مارس ١٩٦٩^(٢) أعلن الرئيس جمال عبد الناصر بدء حرب الاستنزاف والتي صيغت أهدافها كما حددتها القيادة العامة للقوات المسلحة في أربعة أهداف، أولها تحطيم تحصينات خط بارليف، والثانية منع القوات المسلحة الاسرائيلية من إعادة بناء التحصينات بعد تحطيمها، والثالثة بث الروح الهجومية للقوات المسلحة المصرية، أما رابعها فكان القيام بعمليات تدريبية لعبور القناة.

(١) لواء عبدالمنعم خليل/ حروب مصر المعاصرة / دار المستقبل العربي/ ص ١٠٠.

(٢) تريغور. ن. دوبري/ النصر المعبر/ ترجمة الهيئة العامة للإستعلامات/ ص ٤٠٧، ٤٠٨.

وكانت نيران المدفعية فى يوم ٨ مارس ١٩٦٩ بداية لفترة مدتها ٨٠ يوماً لقصف مستمر دون توقف تقريباً، وفى منتصف ابريل وتصعيداً لمستوى التوتر قامت وحدات الصاعقة المصرية بعدة غارات عبر القناة، واستمرت القوات المصرية فى مهاجمة تحصينات خط بارليف والداوريات الاسرائيلية وقوافل الامدادات والمنشآت الخلفية، ورغم الرد الاسرائيلى بالغارات الانتقامية والقصف المضاد للمدفعية، إلا أن القوات المسلحة المصرية قد حافظت على تفوق قوتهم النارية جوهرياً، مما أدى إلى تصاعد عدد الضحايا من الاسرائيليين.

وفى ١٠ يوليو من نفس العام قامت وحدة صاعقة مصرية بمفاجأة وحدة مدرعة اسرائيلية وهاجمتها بنجاح فى مواجهة بورتوفيق فى وضح النهار وأنزلت بها خسائر فادحة فى الأرواح وفى القوة الاسرائيلية.^(١)

ونتيجة لذلك وافقت الحكومة الاسرائيلية على اشراك السلاح الجوى فى هذا التصعيد لحرب الاستنزاف وابتداء من ٢٠ يوليو من نفس العام قام السلاح الجوى الاسرائيلى خلال عشرة أيام بسلسلة من الغارات الانتقامية ضد مواقع المدفعية المصرية وضد قواعد صواريخ الدفاع الجوى غرب القناة، وتعتبر هذه هى المرة الأولى التى يتم فيها استخدام السلاح الجوى الاسرائيلى بكثافة بعد حرب يونية ١٩٦٧.

وفى يناير ١٩٧٠ وصلت الحرب إلى نقطة تحول رئيسية وذلك حين عازمت اسرائيل توسيع الحرب والضغط على مصر حيث قام السلاح الجوى الاسرائيلى بتنظيم سلسلة من الغارات فى العمق المصرى. وفى ٧ يناير هاجمت سبع طائرات اسرائيلية منطقة انشاص وحلوان، وفى ١٢ فبراير تمت غارة اسرائيلية مركزة على منطقة أبى زعبل مما نتج عنها قتل ٧٠ عاملاً وجرح الكثير من العاملين بمصنع الحديد والصلب بمنطقة أبى زعبل.

واستمر التصعيد حتى تلك الغارة الاسرائيلية التى أصابت مدرسة ابتدائية فى منطقة بحر البقر على مسافة حوالى ١٢٠ كيلو متر من القاهرة مما نتج عنه قتل وجرح أكثر من خمسين تلميذاً، الأمر الذى أدى إلى زيارة الرئيس جمال عبد الناصر إلى موسكو فى ٢٢ يناير من نفس العام لطلب المزيد من المساعدة السوفيتية.

وفى ٨ أغسطس ١٩٧٠ وبضمان من الولايات المتحدة وبتأييد من الاتحاد السوفيتى تم وقف إطلاق النار الذى أنهى القتال بين القوات المصرية والاسرائيلية، ونص الاتفاق

(١) النصر المحير/ مرجع سبق ذكره/ ص ٤٠٩.

على إيقاف كل العمليات العسكرية في منطقة عرضها ٥٠ كم على جانبي قناة السويس، وبدأت مرحلة جديدة في مجال استعداد الجانبين للقتال، فقد تهيأت الظروف المناسبة للقوات المسلحة المصرية لبناء حائط الصواريخ المصرية غرب القناة، كما أمكن لإسرائيل استكمال بناء خط التحصينات على امتداد الضفة الشرقية والذي عرف باسم «خط بارليف».

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وبعد توقف إطلاق النار بأقل من شهرين توفي الرئيس جمال عبد الناصر وتولى الرئيس محمد أنور السادات حكم مصر خلفاً له، وبدأت مرحلة جديدة في مجال تنمية واعداد القوة المسلحة المصرية.

وعلى ضوء الوعود السوفيتية باستكمال تسليح القوات المسلحة المصرية، عقد الرئيس السادات معاهدة صداقة وتعاون بين الاتحاد السوفيتي ومصر، إلا أنه رغم الوعود المتكررة فقد استمرت المعاملة السوفيتية في إمداد مصر بالأسلحة الهجومية. ثم كانت زيارة المارشال اندريه جريتشكو وزير الدفاع السوفيتي إلى القاهرة في ١٤ مايو ١٩٧٢ لانقاذ العلاقات بين الدولتين من هوة التردى، ورفض أيضاً جريتشكو الموافقة على بيع أسلحة هجومية لمصر كما رفض بيع قاذفات قنابل بعيدة المدى.

وفي أوائل يونية من عام ١٩٧٢ بعث الرئيس السادات برسالة إلى بريجنيف تتضمن سبعة استفسارات مفادها أنه يرغب في معرفة ما إذا كان الزعماء السوفيت على استعداد لإمداد مصر بالأسلحة التي كثرت وعودهم بإرسالها إلينا ولكنهم لم يرسلوها بالكميات اللازمة، وبعد مرور أكثر من أربعة أسابيع دون أن يصل رد على تلك الاستفسارات، وبالتحديد يوم السابع من يوليو عام ٧٢، جاء رد موسكو تكراراً لنفس المواقف السابقة مما دفع الرئيس السادات إلى إصدار قراره بإنهاء مهمة كافة المستشارين السوفيت في مصر.

وهكذا ترك الاتحاد السوفيتي مصر ولا يوجد تفوق ليس فقط كمي في اعداد الطائرات الاسرائيلية، بل أيضاً تفوقاً نوعياً، فالمرجود من الطائرات بمصر لا يجعل هناك وجهاً للمقارنة بين خواص الطائرات المصرية القديمة الطراز وخواص الطائرات الاسرائيلية الحديثة المزودة بالأجهزة الالكترونية المتطورة. ومن هنا، فقد كان الفارق كبيراً من ناحية السرعة والمدى والقدرة على الاستمرار في الجو والتسهيلات الملاحية وحمولة القنابل التي تزود بها الطائرات.

وقد رفض السوفيت تقديم الطائرة الهجومية لمصر أو رفع كفاءة ما لديها من

مقاتلات ومقاتلات قاذفة برفضهم اجراء العمرات اللازمة للمحركات^(١) مع امتناعهم تماماً عن تزويد القوات المسلحة بمطالبها العاجلة، سواء في مجال الحرب الالكترونية، أو مطالب رفع كفاءة القوات البحرية، أو متطلبات القيادة والسيطرة الآلية الحديثة، إلى جانب النقص الكبير في الذخائر والصواريخ التي لا تكفى لإدارة عمليات هجومية تمتد إلى حتى ١٥ يوماً من القتال.

ثانياً: معجزة التخطيط الاستراتيجي والتحول للهجوم:

اتسم التخطيط الاستراتيجي المصري بالواقعية الشديدة معتمداً على الاستفادة الكاملة بكل ما في العلم والفن العسكري المعاصر من تقدم وتكنولوجيا، مع الاستفادة الكاملة للخصائص الفنية والقتالية للأسلحة التي يملكونها، مع الدراسة الدقيقة للنقاط القوة والضعف في الجيش الاسرائيلي والتي بنيت على معلومات مؤكدة، مع حصر كامل ودقيق لكل المشاكل والمصاعب المنتظر أن تواجهها القوات المسلحة المصرية عند إدارتها للعمليات الهجومية واقتحامها لقناة السويس وتدميرها لخط بارليف - وذلك لتهيئة الظروف المناسبة للقادة والقيادات للتنفيذ الناجح للتخطيط في إطار الامكانيات المتاحة.. هذا ولقد بنى التخطيط الاستراتيجي للحرب على عدة أسس واعتبارات كانت من العوامل الرئيسية لنجاح ذلك التخطيط..

١ - الاعتبارات الرئيسية التي بنيت عليها استراتيجية الحرب^(٢)

• الأساس الأول دروس نكسة يونيو ٦٧

ففي تلك الحرب لم تكن لدينا استراتيجية شاملة للدولة تحقق التوازن والتسيق بين الهدف السياسي للدولة وقدرتها العسكرية بل ان القوات المسلحة فوجئت بقرارات سياسية لم تكن على علم بها لتستعد لتنفيذها.

ولما بدأت تنفيذها كانت في صورة مظاهرة عسكرية لدعم القرار السياسي وكان على القوات المسلحة أن تحشد في سيناء دون أن تعلم الهدف الاستراتيجي العسكري، كما فقدنا الرأي العام العالمي الذي أصبح ضدياً، وعندما نشبت الحرب كانت تصرفات القيادة العسكرية منفصلة عن القرارات السياسية ولا تتماشى مع الظروف العسكرية، ولذلك أصبحت القوات المسلحة ضحية من ضحايا نكسة ٦٧ وليست سبباً من أسبابها.

(١) محضر لقاء الرئيس محمد أنور السادات بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ٢٤ أكتوبر ٧٢/ وثائق حرب أكتوبر لموسى صبرى ص ٣٥، ٣٦.

(٢) الاستراتيجية العسكرية المصرية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ص ١٥ - ٢٠.

وقد أمكن تدارك ذلك قبل حرب ١٩٧٣، حيث وضعت استراتيجية شاملة للدولة - لأول مرة - تلعب فيها القوات المسلحة الدور الرئيسى تؤيدها مصادر القوى الأخرى ولعل أبرز سماتها ان الجهد السياسى المخطط هياً أنسب الظروف الداخلية والعربية والعالمية لبدء العمل العسكرى، وينفس المهارة أديرت السياسة خلال الحرب لتدعيم العمل العسكرى واستغلال نتائج بعد الحرب.

• الأساس الثانى:

هو هدم نظرية الأمن الاسرائيلى التى تعتمد على الردع النفسى والمادى والاحتفاظ بالحدود الآمنة على خط القناة، لذلك كان لابد من:

- اتخاذ قرار المبادأة باستخدام القوة المسلحة، حيث ان اطلاق الطلقة الأولى يعنى تحدياً عملياً لأسلوب الردع النفسى، كما كان الهجوم الشامل وليس مجرد حرب استنزاف يعنى هدم اسلوب الردع المادى.

- أما بالنسبة لاحتفاظ العدو بالحدود الآمنة فى منطقة القناة فقد كان لابد من اختراق وتدمير الخطوط الدفاعية الحصيلة التى أقامها مهما استندت على موانع طبيعية أو صناعية ومهما كلفنا ذلك من تضحيات.

واعتمدت النظرية الاسرائيلية فى تطبيقها على عدة عناصر قوية كان لابد من إبطال تأثيرها، كما كانت هناك عناصر ضعف يجب استغلالها وتطلب ذلك:

- العمل على حرمان العدو من مزايا توجيه الضربة الأولى وان نبدأ بتوجيه الضربة الأولى ضده لنستفيد نحن بمزاياها.

- شل فاعلية قواته الجوية المتفوقة وإضعافها بواسطة نظام دفاع جوى قوى بالتعاون مع القوات الجوية.

شل فاعلية قواته المدرعة القوية التى أعدها لتدمير قواتنا التى تتجح فى اقتحام قناة السويس بالمشاه المدعمة بأكبر عدد من الأسلحة المضادة للدبابات تعاونها قوة نيران كثيفة من المدفعية فى المراحل الأولى الحرجة على أن يكون القتال معارك أسلحة مشتركة طوال مدة الحرب.

- التخطيط لعرقلة وصول احتياطياته من العمق، وتشتيت جهوده، وبث الذعر على خطوط مواصلاته وفى اتجاهات مختلفة بواسطة قوات الصاعقة.

تنسيق العمل العسكرى بين مصر وسوريا لتشتيت جهوده بين الجبهتين وحتى يضطر

- إلى بعثرة قواته على الجبهة المصرية بتنفيذ الهجوم المصرى على أوسع مواجهة.
- وحيث ان النظرية الاسرائيلية تعتمد فى نجاحها على توفير المعلومات المبكرة عن نوايانا الهجومية فقد كان لزاماً القيام بالتخطيط المبكر لتضليل وخداع مخابراته وتحقيق المفاجأة.
- إهدار قيمة التواجد العسكرى الاسرائيلى فى شرم الشيخ بعرقلة خطوط مواصلاته البحرية فى منطقة باب المندب.
- وبالإضافة إلى ذلك فقد ركزت الاستراتيجية المصرية على الاستفادة بنقط القوة المصرية وهى كثيرة، واستغلال نقط الضعف الاسرائيلية وهى كثيرة، ولعل من أبرزها مواردها البشرية المحدودة التى يجب أن نوقع بها أكبر خسائر ممكنة، وكذا الغرور الاسرائيلى.

• الأساس الثالث للاستراتيجية المصرية:

هو اعداد الدولة للحرب وكان العامل المتحكم فى هذا الموضوع هو اعداد القوات المسلحة للحرب وكانت مشكلتنا الرئيسية والوحيدة هى التسليح ولنا مصدر واحد للامداد بالسلاح وهو الاتحاد السوفيتى وله سياسته واستراتيجيته فى المنطقة، وبالتالي له معايير فى امدادنا بالسلاح، سواء من ناحية الكمية أو النوع أو التوقيت وأدت الدراسة إلى ان لا مجال أمامنا سوى الحرب بما هو متيسر لدينا من أسلحة وذخيرة ومعدات، وان التخطيط السليم والتنفيذ الشجاع والاستخدام الصحيح للسلاح والروح المعنوية العالية هى التى تعوض ما نحتاج إليه، وهنا يجب أن أذكر ان العدو أساء التقدير بالنسبة لهذا الموضوع، فقد قدر خطأ ان الاستغناء عن الخبراء السوفيت عام ١٩٧٢ ترتب عليه عدم إمكان القدرة المصرية على الحرب، وقدر خطأ ان مصر لن تبدأ الحرب قبل حصولها على الطائرات المتطورة للتعاادل مع القوة الجوية الاسرائيلية المتفوقة، وتم تغذية هذا المفهوم الخاطيء لدى المخابرات الاسرائيلية كجزء من خطة تضليلها.

• الأساس الرابع هو دور الطاقات العربية:

فقد بنيت الاستراتيجية العسكرية المصرية على أساس ادارة الصراع المسلح بالامكانيات الذاتية لمصر بالتنسيق مع سوريا، وان القتال نفسه سيتيح الفرصة لاستغلال الطاقات العربية وفى ضوء هذه الأسس الأربعة، بالإضافة إلى غيرها من الأسس والاعتبارات والمبادئ وضعت الفكرة الاستراتيجية للحرب على الجبهة المصرية بالتنسيق مع الجبهة السورية.

وبدأت الحرب بمبادأة كلا القوتين المصرية والسورية يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ واشتملت على العديد من المعارك.

عموماً لا بد هنا من وقفة للتأكيد على بعض الحقائق الهامة:

- ان التخطيط للحرب وإدارتها كان مصرياً.
- تم دخول الحرب في ظل التفوق الجوي للعدو.
- تم دخول الحرب مع توفر المعلومات بأن إقحام قناة السويس كمانع مائي فريد في مواصفاته يعتبر من أعقد العمليات، والساتر الترابي يعتبر مانعاً ثانياً ومواقع خط بارليف تعتبر مانعاً ثالثاً ورغم ذلك فقد كان نجاح الإقحام أمراً حتمياً وإن كان قد بدا لكثيرين أنه أمر مستحيل.

٢ - المشاكل التي واجهت التخطيط الاستراتيجي

للتحول للهجوم وأساليب مواجهتها والتغلب عليها:

وبعد تعرضنا لأحد ركائز «استراتيجية المخاطرة المحسوبة»، والتي كانت من أبرز مقومات تخطيط القيادة السياسية والعسكرية المصرية في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهو ما يتصل بموقف وتسليح وقدرات القوات المسلحة المصرية التي كلفت بمهمة تنفيذ تلك الحرب. وكان واضحاً من ذلك انه بصور قرار الرئيس الراحل محمد أنور السادات بإنهاء مهمة المستشارين السوفيت في مصر في السابع من يوليو من عام ١٩٧٢ كنتيجة للمماطلة والتسويق والتجاهل والرفض الصريح - في نهاية الأمر - تزويد مصر بأسلحة هجومية أو حتى توفير قاذفة بعيدة المدى لها.. وبالتالي ترك الاتحاد السوفيتي مصر ولايتوفر لقواتها المسلحة ليس فقط تفوق كمي أو حتى متوازن بالمقارنة مع القوات المسلحة الاسرائيلية، بل وأيضاً أي تفوق نوعي بالمقارنة مع القدرات التكنولوجية والكفاءة الفنية العالية التي كانت عليها القوة المسلحة الاسرائيلية.

وكان على القيادة السياسية والعسكرية أن تقبل مخاطرة تكليف القوات المسلحة المصرية بعمليات هجومية مع افتقارها إلى التفوق على القوة التي ستواجهها في أبرز القوات والأسلحة التي يمكن أن تدير عملاً هجومياً ناجحاً والتي بدونها لا يمكن القيام بمثل تلك العمليات الهجومية، وهي القوة الجوية والمدرمات، فاذا اضفنا لذلك أيضاً أن وحدات المدفعية المصرية كانت من الطرازات المتخلفة والتي كانت تستخدم في الحرب العالمية الثانية، لأدركنا حجم المخاطرة التي كانت على عاتق متخذ القرار عند اصراره على تكليفها بالقيام بتلك المهمة الهجومية.

ونعرض بالدراسة ركيزة أخرى من الركائز التي بنيت عليها «استراتيجية المخاطرة المحسوبة»، والتي تتمثل في المصاعب والعراقيل التي واجهت المخطط الاستراتيجي لعبور القناة واقتحام خط بارليف وتدمير القوة المسلحة الاسرائيلية في سيناء لتتكامل بذلك مقومات تلك الاستراتيجية التي أوضحت وبحق القدرة العالية للتخطيط الاستراتيجي المصري على تخطي كافة الصعاب بأدوات وقوات تفتقر إلى مجرد التوازن مع العدو الذي ستواجهه، مما يؤكد معنى ومفهوم تلك الاستراتيجية التي يمكن أن تصل إلى حد «قهر المستحيل».

- وكانت أولى هذه العراقيل هذا المانع المائي الكبير المتمثل في قناة السويس، حيث ينحدر الشاطئ بشدة، ويغطي بستائر أسمنتية وحديدية تعرقل نزول وصعود المركبات البرمائية، أيضاً كانت ظاهرة المد والجزر بالقناة وما يتبعها من انخفاض وارتفاع في منسوب المياه بها إلى ٦٠ سنتيمتراً تقريباً، بل ويصل قرب مدينة السويس إلى مترين كاملين، إضافة إلى سرعة التيار وتغير اتجاهه، والذي يصل إلى ٩٠ متراً في الدقيقة في القطاع الجنوبي، وينخفض إلى ١٨ متراً في القطاع الشمالي، بينما يتراوح عرض القناة بين ١٨٠ متراً إلى ٢٢٠ متراً وعمق من ١٦ إلى ١٨ متراً، في الوقت الذي ينخفض فيه سطح الماء عن حافة الشاطئ بحوالي مترين، إضافة إلى وجود كميات كبيرة من الأتربة الناتجة عن حفر القناة على الضفة الشرقية لها مما يصعب معه فتح ممرات فيها، خاصة بعد أن قامت القوات الاسرائيلية بتعليق هذه الأتربة حتى جعلت منها ساتراً بلغ في بعض المناطق ارتفاعاً يصل إلى ٢٠ متراً، ولم تكف برفع الساتر فقط بل وازاحته حتى لامس حافة القناة تماماً بزاوية ميل تزيد على ٤٥ درجة.

- وكانت ثانية هذه العراقيل هي الخط الدفاعي المحصن الذي أقامه العدو داخل الساتر الترابي وفوق قمته والمسمى «خط بارليف».. والذي تكلف طبقاً للتقديرات الاسرائيلية ٢٣٨ مليون دولار، ويتكون هذا الخط من ٢٢ موقعاً حصيناً يضم ٣١ نقطة قوية، تبلغ مساحة كل منها حوالي أربعة آلاف متر مربع، وهي عبارة عن منشأة هندسية معقدة تتكون من عدة طوابق تحت الأرض، ويتكون الطابق الواحد من عدة دشم من الأسمنت المسلح المقوى بقضبان السكك الحديدية وألواح الصاج، وقد جهزت كل دشمة بعدة فتحات تمكنها من الاشتباك في جميع الاتجاهات، إضافة إلى الدشم المجهزة للدبابات والمدفعية وتحيط بالنقطة القوية نطاقات كثيفة من الأسلاك الشائكة وحقول الألغام المضادة للدبابات والأفراد.

كما جهز العدو النقط الحصينة بخزانات لمراد حارقة تخرج منها مواشير إلى القناة عند فتحها تغطي سطح مياه القناة بلهب حارق تصل درجة حرارته إلى ٧٠٠ درجة مئوية، وإلى الخلف من خط بارليف انشأ العدو خطأ دفاعياً ثانياً يبعد عن خط بارليف بحوالي ٣٠٠ إلى ٥٠٠ متراً يسيطر على الاتجاهات الصالحة للعبور، ومجهز لاحتلاله بالدبابات الموجودة في الخلف.

وعلى مسافة ٣ - ٥ كيلو متراً يقع خط الدفاع الثالث والذي يسيطر على الاتجاهات الهامة وعلى الأجانب والطرق الرئيسية المؤدية إلى عمق سيناء.

ولقد تجلت عبقرية المخطط المصري في التغلب على تلك المصاعب والعراقيل، حيث خططت الضربة الجوية المركزة بكل الامكانيات والقدرات المتاحة للقوات الجوية لتنفيذ بقوة ٢٢٧ طائرة لتدمير مطارات العدو في وسط وعمق سيناء ومواقع الصواريخ الاسرائيلية من طراز هوك وعشرات من مواقع المدفعية والرادارات ومراكز التوجيه والإنذار المعادية إلى جانب تدمير محطات ومراكز الإعاقة والشوشرة الرئيسية ومراكز القيادة والسيطرة والمناطق الإدارية في وسط وعمق سيناء.

على أن يتزامن مع تلك الضربة الجوية المركزة ويعقبها خطة محكمة لاستخدام المدفعية المصرية وأسلحة الرمي الأخرى لتنفيذ أقوى تمهيد نيرانى يصل إلى عشرة آلاف وخمسمائة دانة مدفعية بمعدل ١٧٥ دانة مدفعية كل ثانية.. لتدمير مصادر نيران العدو قبل بدء عبور القوات وعمل ستارة نيران قوية تعبر تحت سترها طلائع موجات العبور الأولى لفتح الممرات في الساتر الترابى على الضفة الشرقية للقناة، وكانت مدافع المياه هي الوسيلة التي ابتكرتها العقول المصرية والتي تعتمد على تجريف المياه بواسطة مضخات مياه قوية لإمكان فتح ٨٥ ممراً في الساتر الترابى، يبلغ حجم الأثرية المزاحة من كل ممراً إلى ١٥٠٠ متراً مكعباً.

ولارتفاع الساتر الترابى وانحداره الحاد كان استخدام السلاالم من الحبال التي تحمل بواسطة أحد الأفراد ليتسلق بها الساتر الترابى ثم يعدها ليتسلق عليها زملاؤه.. كانت تلك السلاالم هي الوسيلة التي تمكنت بها مجموعات الاقتحام بأسلحتهم وذخائرهم من التغلب على واحدة من أعقد العراقيل التي واجهت المخطط المصري.

ثم كان التخطيط لعبور مجموعات من الصاعقة المصرية إلى الضفة الشرقية قبل بدء الهجوم الرئيسى في مهمة انتحارية لقتل مواشير النيران بالأسمنت وتفادى إشعال العدو لسطح القناة.

ثم كانت هناك العديد من المشاكل الأخرى التي على المخطط المصري أن يجد الحلول المناسبة لها لعل أهمها:

أولاً: اختيار أنسب شهر وأنسب يوم وأنسب توقيت لبدء الهجوم، وبناء على دراسات علمية دقيقة، كانت الساعة الثانية وخمس دقائق بعد ظهر يوم السبت السادس من أكتوبر ١٩٧٣ يوم عيد الغفران للطائفة اليهودية وخلال شهر رمضان للمسلمين هو الاختيار المناسب لبدء إدارة العمليات.

ثانياً: التغلب على مشاكل العبور لمانع مائي عرضه حتى ٢٢٠ متر في بعض المناطق وتأثير مشاكل المد والجذر على وسائل العبور الخفيفة المتيسرة وانعكاسات ذلك على نجاح العبور.

ثالثاً: الهجوم على مواجهة واسعة بطول القناة كلها والتي تمتد حتى ١٧٥ كيلو متراً لتشثيت جهود العدو.

رابعاً: مشاكل مواجهة وتدمير الهجمات المضادة المتوقعة من الجانب الاسرائيلي بقوات المدرعة لمدة خمسة ساعات كاملة تتواجد فيها قوات المشاة المصرية شرق القناة دون دعم من الدبابات، وهي الفترة اللازمة لاقامة الكبارى المصرية لعبور الدبابات عليها، وقد أمكن مواجهة تلك المشكلة بتكليف المقذوفات الموجهة الفردية المضادة للدبابات مع عناصر المشاة العابرة لتعويض ذلك النقص، وقد استخدمت تلك المقذوفات بفاعلية عالية حتى أصبحت من معالم التخطيط المصري الناجح في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقد أدى الاستخدام الموسع للصواريخ الفردية المضادة للدبابات في مواجهة التفوق الاستراتيجي في عنصر المدرعات، أدى إلى تغير في موازين استخدام القوات المدرعة عموماً وبرزت نظرية جديدة هي «الفرد المقاتل المسلح بصاروخ فردي مضاد للدبابات في مواجهة الدبابة».

خامساً: شل فاعلية التفوق في القوات الجوية الاسرائيلية وحرمانها من معاونة قواتها البرية لمسافة حتى ١٥ كيلو متراً من قناة السويس من خلال منظومة دفاع جوى مصرية متكاملة من الصواريخ والمدافع والرشاشات وأجهزة الرادار والإنذار، أعطتها القدرة على إصابة وتدمير طائرات العدو بمختلف طرازاتها على مختلف الارتفاعات، مما برزت معه نظرية قتالية جديدة هي «الفرد المقاتل المسلح بصاروخ فردي مضاد للطائرات في مواجهة الطائرة».

سادساً: الاستخدام الأمثل لقوات الصاعقة المصرية بإنزالها وإسقاطها جواً بواسطة الطائرات المصرية في عمق سيناء مع معاونتها بقوات الإنزال البحري من الساحل، لعرقلة وصول ودفع احتياطيات العدو المدرعة في العمق وحرمانها من التدخل الإيجابي إلى جانب قواته المدافعة مما أدى إلى فشله في إيقاف موجات هجوم المشاة المصرية.

سابعاً: المعجزة المصرية في اعداد مسرح العمليات للقوات المسلحة المصرية في ظل التدخل الإيجابي العسكري الاسرائيلي المباشر بقواته الجوية ومدفعياته التي تركزت لمنع ذلك الاعداد خاصة وان أهم مراحل ذلك الاعداد كانت تتم تحت بصر وسيطرة نيران العدو على الضفة الغربية للقناة وفي عمقها.. ويكفي القول بأن حجم الاعداد الهندسي فقط لأفرع القوات المسلحة المصرية قد وصل إلى ما يعادل حجم الهرم الأكبر وبلغت تكلفته مئات الملايين من الجنيهات.

ومن هنا فقد اتفقت آراء معظم المعلقين والخبراء العسكريين على أن جهاز التخطيط المصري قد وفق في اختيار أسلوب القتال الذي قهر به المستحيل وضمن له كل ركائز القوة.

ومن هنا يمكن القول.. أن تبني «استراتيجية المخاطرة المحسوبة، واستخدامها ببراعة إلى جانب التنسيق الناجح مع القوة المسلحة السورية ومواجهة العدو الاسرائيلي، لأول مرة، في توقيت واحد بهجوم على جبهتين إلى جانب تضامن عربي فعال، وفي إطار خطة خداع استراتيجية اشتركت فيها كافة أجهزة الدولة في مصر.. تلك كانت المفاجأة الحقيقية لكل من رأى ولم يصدق، حيث كانت كافة الاستعدادات تجري في ظل رصد دقيق لكل تحرك على الجبهتين المصرية والسورية.. هذا إلى جانب تحديد هدف استراتيجي يتناسب مع القدرات والامكانيات التسليحية والفنية والقتالية المتاحة للقوة المسلحة المصرية والذي تقرر أن يكون اقتحام قناة السويس وتدمير خط بارليف وإنشاء رؤوس كبرى بعمق حتى ١٥ كيلو متراً في سيناء مع الاستعداد لتطوير الهجوم شرقاً للاستيلاء على خط المضائق الاستراتيجية والتحول للدفاع عليه، إذا سمح الموقف وظروف القتال بذلك.. حيث كانت القدرات القتالية المتيسرة بكل المقاييس العملية لا تمكن القوات المسلحة المصرية لأكثر من ذلك.

وقد تم التخطيط الاستراتيجي في مراحل الصراع المختلفة طبقاً للهدف السياسي العسكري لكل مرحلة، وكذا وفقاً للامكانيات المتاحة والقدرات الفعلية لقواتنا مقارنة

بالتقييم الواقعي لقدرات العدو، مما كان له أكبر الأثر في نجاح التخطيط لتنفيذ حرب أكتوبر، فقد تدرج التخطيط الاستراتيجي طبقاً لتسلسل الأهداف المحددة في إطار المراحل الأربعة التي مربها الصراع من الفترة التي أعقبت حرب ١٩٦٧ وحتى نشوب قتال أكتوبر ١٩٧٣.

ففي مرحلة الصمود كان الهدف هو الالتزام بنوع من الهدوء على جبهة القتال لإتاحة الفرصة لإعادة بناء القوات المسلحة وتجهيز الدفاع عن القناة، وأصدرت هيئة عمليات القوات المسلحة توجيهات عمليات في ١٣ يونيو ١٩٦٧^(١) إلى قيادة المنطقة العسكرية الشرقية لتنظيم الدفاع عن الضفة الغربية للقناة واكتساب مسرح العمليات مرونة أكبر في القيادة والسيطرة وأعيد تنظيم قيادة وقوات المنطقة الشرقية في ديسمبر ١٩٦٧ بتقسيمها إلى جيشين ميدانيين وكذا تشكيل قيادة منطقة البحر الأحمر العسكرية.

وفي مرحلة الدفاع النشط، ومع نمو الكفاءة القتالية للقوات والتوسع في أعمال التجهيز الهندسي، تدرج الهدف ليكون تكبيد العدو خسائر متزايدة في الأفراد والأسلحة والمعدات، فتم التخطيط لاستخدام التراشق بليزان المدفعية والأسلحة الأخرى لفترات طويلة، مما أسفر عن تقييد حرية الحركة والمناورة والاستطلاع للاسرائيليين، وكذا تصاعد خسائر إسرائيل والتي بلغت أقصاها في ٨ سبتمبر ١٩٦٨^(٢) والذي يطلق عليه الاسرائيليون اليوم الحزين لما حفل من الخسائر.

وفي مرحلة الاستنزاف كان بتصعيد أعمال القصف لتدمير خط بارليف المحصن هذا بالإضافة إلى تخطيط أعمال العبور شرق القناة لتنفيذ الكمائن والاغارات على القوات الاسرائيلية بغرض إحداث أكبر قدر من الخسائر المادية والمعنوية بالعدو.

أما في مرحلة إيقاف إطلاق النار، فقد بدأت مرحلة التخطيط والاعداد للمعركة حيث بدأت بصدور توجيهات العملية الدفاعية ١٧٠ لتضيف للمهام الدفاعية امكانية تهئية الظروف المناسبة للتحويل للعمليات التعرضية لطرد العدو، حيث اصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة في ديسمبر ١٩٧٠ توجيهات خاصة بالعملية الدفاعية ٢٠٠ وذلك بهدف تدمير هجمات العدو البحرية والبرية والجوية ضد قواتنا المسلحة وضد الأهداف السياسية والحيوية والاقتصادية مع الاصرار على منع العدو من عبور القناة والاستعداد للاستيلاء على رؤوس كبارى شرق القناة.

(١) مصدر خاص بالمراف.

(٢) مصدر خاص بالمراف.

وفي يوليو ١٩٧١ تم التخطيط للعملية الهجومية وكانت تهدف إلى تدمير القوات الاسرائيلية الرئيسية في سيناء وتحرير الاراضى غرب المضائق والوصول إلى خط المضائق الجبلية وتأمينها، وقد تم تعديلها في سبتمبر ١٩٧١ واعداد خطة جديدة والتي كانت تهدف إلى تدمير قوات العدو الرئيسية شرق القناة والاستيلاء على رؤوس كبرى بعمق ٢٠ كم وتأمينها والسيطرة على نطاق أمن حتى المضائق الجبلية.

وفي فبراير ١٩٧٢ صدرت توجيهات اعادة تجميع بعض التشكيلات بغرض تقوية الانساق الثانية والاحتياطيات بما يخدم نوايا التحول للهجوم، ثم أخيراً صدر القرار السياسى فى نوفمبر ١٩٧٢ باستخدام القوة العسكرية لاستعادة الأرض.

وكانت الخطوة التالية لاتخاذ قرار الصراع المسلح هى تحديد هدف سياسى عسكرى يكون هدفاً واقعياً ومناسباً لطاقت وامكانيات القوات المسلحة والظروف العسكرية والسياسية المحيطة بالموقف فى المنطقة وطبيعة العدو الاسرائيلى، وقد تحدد الهدف ليكون: «التخطيط لعملية هجومية استراتيجية تحقق هدم نظرية الأمن الاسرائيلى وإبطال مفعولها أمام العالم مع تحطيم اسطورة الجيش الاسرائيلى الذى لا يقهر واحداث أكبر خسائر ممكنة فى جيش الدفاع الاسرائيلى باقتحام قناة السويس وتدمير خط بارليف والاستيلاء على أهداف ذات أهمية استراتيجية فى سيناء، بما يتناسب مع القدرة العسكرية المصرية، وذلك لخلق الظروف المناسبة لتحرير باقى الأرض باستخدام القوة العسكرية اذا لزم الأمر».

وبصدور هذه التوجيهات بدأت مرحلة التحضير للعملية الهجومية الاستراتيجية المقبلة، وباشرت القيادة العامة للقوات المسلحة التخطيط العملى للعملية الهجومية الاستراتيجية استناداً للدراسات التفصيلية عن العدو وقدراته وإلى التقييم الحقيقى لقواتنا وقدراتنا القتالية، وعلى أساس استغلال أفضل القدرات والخصائص لديها لتنفيذ عملية مشتركة تتضافر فيها جهود القوات المسلحة المصرية البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوى والصاعقة والابرار الجوى منفردة، أو بالاشتراك مع القوات المسلحة السورية بهدف هزيمة التجميع الرئيسى لقوات العدو فى سيناء خلال العمق التعبوى القريب من منطقة قناة السويس ومنطقة المضائق الجبلية.

٣ - الموقف السياسى والعسكرى عشية حرب اكتوبر ١٩٧٣ :

• الموقف السياسى :

لم تجد مصر بعد حرب يونيو ١٩٦٧ فائدة ترجى من اسرائيل التى عقدت العزم على مواصلة فرض الأمر الواقع وأصبح الخيار العسكرى هو أفضل الخيارات لحل القضية، وكان لابد من اعداد سياسى حازم لعزل اسرائيل دولياً.

فى مجال الامم المتحدة: تم الحصول على تأييد الغالبية العظمى للأعضاء خلال دورات الجمعية العامة.

فى المجال الدولى: دعم العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وتحسن العلاقات مع كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية.

فى المجال الافريقى: تحول التأييد الكامل تجاه العرب وأخذت الخطوات الفعالة لصالح القضية منها على سبيل المثال تشكيل لجنة من عشرة رؤساء أفرقة عام ١٩٧١ وقيام ثمانى دول افريقية بقطع علاقاتها مع اسرائيل.

فى المجال العربى: تم تكثيف الجهود الدبلوماسية العربية فى هذا الصدد فأصبح الكثير من دول العالم يؤيدون الحق العربى، كما تطورت العلاقات بين الدول العربية بشكل واضح بتعاون كامل لمواجهة اسرائيل والقوى المساندة لها.

• الموقف العسكرى:

لقد استغرق الاعداد العسكرى أكثر من ست سنوات فى عمل دؤوب وصمت وصبر وشمل هذا الاعداد جوانب متعددة، لعل أهمها التخطيط الاستراتيجى على مستوى الدولة والقوات المسلحة، وتحديد حجم وبناء القوات المسلحة فى ضوء الهدف السياسى والعسكرى، واعداد وتطوير نظام التعبئة، والتخطيط والاعداد للعملية الهجومية الاستراتيجية، وتحديد حجم وموقف العدو الاسرائيلى.

ومن هنا يمكن القول ان حرب اكتوبر ١٩٧٣ هى الجولة العربية/الاسرائيلية الوحيدة من بين جولات وحروب عربية/اسرائيلية عديدة، ثم تخطيطها وادارتها فى إطار استراتيجية محددة لها معالمها وأهدافها وكانت أهم أهداف هذه الاستراتيجية هى:

تحقيق أمن قومى عربى داخل حدود سياسية عربية لاتعترف بها اسرائيل التى خطط لها استراتيجية صهيونية معادية حققت جزئياً أهدافاً مرحلية أوجدت اسرائيل فى

قلب الوطن العربى، وما زالت تواصل الجهود لاستكمال المراحل الباقية للتوسع وضم الأراضى بالقوة، والاستيطان داخل حدود آمنة تمتد لتشمل الوطن العربى «من النيل إلى الفرات».

نقل الاستراتيجية العسكرية المصرية والعربية إلى أسلوب العمل الهجومى فى إطار تنسيق عربى بفتح أكثر من جبهة عربية فى نفس الوقت، باعتبار أن الهجوم الاستراتيجى كان فى أعقاب نكسة ١٩٦٧ هو الوسيلة أو ضرورة الصراع التى تحقق الوصول إلى أهداف الاستراتيجية العربية وتحرير الأراضى العربية المغتصبة.

ان الاستراتيجية الاسرائيلية قد رسمت لتنفيذ الغاية الصهيونية التى رسمها المؤتمر الصهيونى الأول الذى عقد فى يال بسويسرا عام ١٨٩٧، وهو انشاء وطن قومى يهودى فى فلسطين يسيطر على وسط العالم العربى الذى يربط مشرقه ومغربيه وللوصول إلى هذه الغاية، وضعت أهداف استراتيجية عليا تلتفذ مرحلياً، وعلى مدى زمنى ليس بالقصير وتتمثل فى الآتى:

- الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين وتكوين قومية يهودية فيه، تمثل نسبة كبيرة من قوة العمل فى المجال الزراعى والصناعى.
- إيجاد رابطة قوية بين الجاليات اليهودية فى مختلف دول العالم وبين القومية اليهودية فى فلسطين بما يشكل قوة تأثير فى ميدان السياسة الدولية، وصناع القرارات السياسية فى القوى الكبرى التى تحكم ادارة الصراعات على المسرح العالمى.
- عدم الاعتراف أو التقيد بحدود سياسية للدولة بل تمتد الدولة اليهودية إلى داخل الأراضى العربية، طبقاً لامكانياتها وقدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وطبقاً لتقبل المجتمع الدولى بهذا الامتداد.

٤ - تجميع القوات المصرية للعملية الهجومية:

تم تجميع القوات المسلحة المصرية للعملية الهجومية فى نسق واحد واحتياطى على النحو التالى: (١)

• فى النسق الأول:

قوات منطقة البحر الأحمر العسكرية - قوات الجيش الثالث الميدانى - قوات الجيش الثانى الميدانى كالاتى:

(١) الملحق (هـ) توازن القوى بين العرب واسرائيل فى أكتوبر ١٩٧٣.

❖ قوات منطقة البحر الأحمر العسكرية :

لواء مشاه مستقل + كتيبة/لواء مشاه احتياط + مجموعة صاعقة + كتيبة دبابات مستقلة.

❖ الجيش الثالث الميداني (في نسقين واحتياطي أسلحة مشتركة) (١) :

- النسق الأول بقوة ٢ فرقة مشاه كل منها مدعم بلواء مدرع (الفرقة السابعة + الفرقة ١٩ مشاه).

- النسق الثاني بقوة الفرقة الرابعة المدرعة والفرقة السادسة المشاه الميكانيكي.

- احتياطي أسلحة مشتركة بقوة لواء دفاع اقليمي + مجموعة صاعقة عدا ٣ كتيبة + فوج حرس حدود + لواء صاعقة فلسطيني.

❖ الجيش الثاني الميداني (نسقين واحتياطي أسلحة مشتركة) :

- النسق الأول بقوة ٣ فرقة مشاه كل منها مدعم بلواء مدرع (الفرقة ١٦ مشاه + الفرقة الثانية المشاه + الفرقة ١٨ المشاه) + ٢ لواء مشاه مستقل (قوات قطاع بورسعيد).

(١) • الفرقة المشاه تكون من ٢ لواء مشاه ولواء مشاه ميكانيكي - لواء مدفعية - وكتيبة دبابات وكتيبة دفاع جوي إلى جانب كتاب مخصصة من المهندسين والإشارة والنقل والطب إضافة إلى عناصر إدارية وفنية بإجمالي حوالي ٢٠ ألف مقاتل.

• للفرقة الميكانيكية تتكون من ٢ لواء ميكانيكي ولواء مدرع ولواء مدفعية وكتيبة دفاع جوي إلى جانب نفس الكتاب المتخصصة والعناصر الإدارية والفنية.

• الفرقة المدرعة تتكون من ٢ لواء مدرع ولواء ميكانيكي ولواء مدفعية وكتيبة دفاع جوي إلى جانب نفس الكتاب المتخصصة والعناصر الإدارية والفنية.

• اللواء المدرع يتكون من ٣ كتاب دبابات وكتيبة ميكانيكي وكتيبة مدفعية وكتيبة دفاع جوي إضافة إلى عناصر إدارية وفنية وطبية.

• اللواء الميكانيكي يتكون من ٣ كتاب ميكانيكي وكتيبة دبابات وكتيبة مدفعية وكتيبة دفاع جوي إضافة إلى عناصر إدارية وفنية وطبية.

• اللواء المشاه يتكون من ٣ كتاب مشاه وكتيبة دبابات وكتيبة مدفعية وكتيبة دفاع جوي إضافة إلى عناصر إدارية وفنية وطبية.

• الكتيبة المدرعة بها من ٣١ إلى ٤١ دبابة - الكتيبة الميكانيكي بها ٢٢ مركبة قتال مدرعة - الكتيبة المشاة قوتها ٦٠٠ فرد مقاتل.

• يختلف إجمالي قوة الأسلحة والمعدات والأفراد سواء بالزيادة أو النقص طبقاً للمقيدة القتالية لكل دولة وقدراتها الاقتصادية ودرجة التصنيع الحربي بها وعلى ذلك فذلك نماذج وأمثلة لبعض التنظيمات التي لا تخص دولة بعينها ولكنها تعطي مثلاً تقريبياً لها...

- النسق الثاني بقوة الفرقة ٢١ مدرع.

- احتياطي أسلحة مشتركة بقوة الفرقة ٢٣ مشاه ميكانيكي.

• احتياطي القيادة العامة:

بقوة الفرقة الثالثة المشاه الميكانيكي + لواء مظلات + ٢ لواء اقتحام جوى عدا
كتيبة + مجموعة صاعقة.

٥ - الخطة المصرية لحرب أكتوبر عام ١٩٧٣: (١)

بنيت فكرة العملية على أساس استغلال أفضل القدرات والخصائص لدى قواتنا ونقاط الضعف لدى العدو وتفاذي وإحباط نقاط القوة لديه في إطار عملية مشتركة تتضافر فيها جهود القوات المسلحة المصرية البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوى والصاعقة والابرار الجوى، منفردة أو بالاشتراك مع القوات المسلحة السورية لهزيمة التجميع الرئيسى لقوات العدو في سيناء خلال العمق التعبوى القريب بين قناة السويس ومنطقة المضائق الجبلية على أن تنفذ العملية الهجومية على مرحلتين كالآتى:

• المرحلة الأولى:

لتحقيق المهمة المباشرة للقوات المسلحة وتتلخص ملامحها الرئيسية في توجيه ضربة جوية مركزة بالقوات الجوية ضد مطارات العدو ووسائل دفاعه الجوى وأسلحته بعيدة المدى مع تنفيذ تمهيد نيرانى بالمدفعية لمدة ٥٣ دقيقة ضد دفاعات العدو الحصينة ووسائل نيرانه ومراكز قياداته وباستغلال نتائج الضربة الجوية والتمهيد النيرانى بالمدفعية يقوم الجيشان الثانى والثالث الميدانيان بقوة خمس فرق مشاه والبحرية وقوات الدفاع الجوى باقتحام قناة السويس قبل آخر ضوء يوم الهجوم بمهمة تدمير العدو ودفاعاته شرق القناة والاستيلاء قبل آخر ضوء اليوم الثانى على خمسة رؤوس كبرى فرق بعق ٨ - ١٠ كيلو متر فى مناطق الشط وجنوب البحيرات وشمال الاسماعيلية والقنطرة ومع بداية اليوم الثالث للعمليات يتم توسيع رؤوس كبرى الفرق وتوحيدها فى رؤوس كبرى جيوش بعق ١٠ - ١٢ كيلو متر حيث تتحول القوات للدفاع عن رؤوس الكبارى وتعززها كمهمة مباشرة للقوات المسلحة مع الاستعداد لصد وتدمير هجمات العدو، وللمعاونة أعمال قتال الجيشين الميدانيين خلال هذه المرحلة يتم ابرار جوى بقوة كتيبتين صاعقة فى آخر ضوء

(١) مصدر خاص بالمؤلف.

من اليوم الأول للهجوم على المحاور الرئيسية لعرقلة تحرك احتياطات العدو والقيام بالضربات المضادة ضد رؤوس الكبارى وذلك حتى صباح اليوم الثانى للهجوم، ولحرمان العدو من احتلال المرباض المجهزة للدبابات والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات يتم دفع عناصر خفيفة من الصاعقة مع الموجات الأولى للعبور للعمل كمفارز اقتناص دبابات.

ويقوم الجيش الثالث الميدانى بدفع لواء ميكانيكى عبر البحيرات المرة الكبرى للعمل كمفززتين فى اتجاه ممرى متلا والجدى لمنع تقدم احتياطات العدو عبر هذين الممرين. يدفع لواء ميكانيكى من خلال رأس كوبرى الجيش الثالث جنوباً بهدف الاستيلاء على منطقة أبو رديس والسيطرة على الجزء الشمالى من الساحل الشرقى لخليج السويس وتعاون أعمال قتاله بابرار ٢ كتيبة صاعقة على المناطق الهامة والحيوية على الضفة الشرقية لخليج السويس لتهاجم الأهداف العسكرية ولتعرقل تحركات العدو. وفى نفس الوقت يتم ابرار بحرى وجوى بين منطقتى الطور ورأس سدر على الساحل الغربى لخليج السويس.

• المرحلة الثانية: لتحقيق المهمة النهائية للقوات المسلحة:

يتم خلالها استكمال صد وتدمير ضربات العدو المضادة وتكبيده أكبر قدر من الخسائر وذلك خلال فترة زمنية محدودة، على أن تكون القوات مستعدة عقب تلك الفترة لتطوير الهجوم شرقاً بدفع الانساق الثانية للجيشين الميدانيين من خلال رؤوس الكبارى، وبالاشتراك مع وحدات الصاعقة والابرار الجوى وبالتعاون مع القوات الجوية والبحرية والدفاع الجوى يتم هزيمة باقى احتياطات العدو فى سيناء بالدخول معها فى معارك تصادمية مع تطوير الهجوم للاستيلاء على المنطقة شرق المضائق والممرات الجبلية والرملية كمهمة نهائية للقوات المسلحة حيث تتحول القوات للدفاع عنها، وفى نفس الوقت يتم تطوير الهجوم جنوباً بحذاء الساحل الشرقى لخليج السويس من أبو رديس فى اتجاه الطور بهدف الاستيلاء على منطقة الطور والدفاع عنها.

• التخطيط لخلق باب المندب:

بدأ التخطيط اعتباراً من اكتوبر عام ١٩٧١ للتعرض لخطوط مواصلات العدو البحرية فى البحر الأحمر بقفل باب المندب، وأوفدت اللجان المكلفة بذلك إلى منطقة جنوب البحر الأحمر لاعداد الدراسات التفصيلية للموقف البحرى والجوى بالمنطقة وتم

وضع الخطة وتنسيقها في مايو ١٩٧٣ وكانت الخطة جاهزة للتنفيذ اعتباراً من هذا التوقيت.

• الخطط التكميلية^(١)

في إطار الخطة التفصيلية للعملية فقد وضعت بعض الخطط التكميلية اللازمة لتأمين الموقف الاستراتيجي والتعبوي خلال المرحلة التحضيرية وخلال ادارة العملية وسيتم تناول بعض هذه الخطط لابرار دورها وتأثيرها على خطة العمليات التي شملت المسرح من باب المنذب جنوباً حتى اللاذقية شرق البحر المتوسط شمالاً وحتى الحدود الغربية لجمهورية مصر العربية ونهر الاردن وخليج العقبة شرقاً، ومن أمثلة ذلك:

خطة إعادة تجميع القوات المشتركة في العملية: (٢)

تعتبر إعادة التجميع التي خططت ونفذت عملية فريدة من نوعها من حيث مقدرتها على تلبية مطالب عملية هجومية تبدأ من وضع الاتصال بالعدو وتدور على مسرح عمليات برى وبحرى شاسع ومن خلال عمق محود يسهل على العدو اكتشافه برأ وبحراً وجواً.

ولاشك انه من العوامل التي ساعدت على تنفيذ الخطة بلجاء التنسيق المحكم مع خطة الخداع الاستراتيجي والتعبوي التي كان من ضمن أهدافها إخفاء عملية إعادة تجميع القوات المسلحة للعملية.

• التخطيط للخداع الاستراتيجي والتعبوي:

استكمالاً للتخطيط للعملية الهجومية الاستراتيجية وضعت خطة للخداع الاستراتيجي والتعبوي لتتمشى جنباً إلى جنب مع الخداع السياسي والاعلامي بحيث تهدف إلى خداع العدو عن احتمال قيام قواتنا المسلحة بعمليات هجومية قريبة والاحتفاظ بالسرية الكاملة عن فكرة العمليات الهجومية وإخفاء وقت بدء العمليات الحربية.

وقد أمكن تهيئة الظروف الملائمة لنجاحها في تحقيق أهدافها بحيث يكون تنفيذ الاجراءات الخداعية واقعيّاً من الناحية المنطقية وبحيث يقتنع بها المنفذون والعدو باعتبارها اجراءات طبيعية لاثير الشكوك، ولقد تعددت وتوالت تصريحات^(٣) للمسؤولين

(١) (٧) مصدر خاص بالمؤلف.

(٢) تصريح الجنرال هيرتزج، صحيفة للتايمز البريطانية، يوم ١٠ أكتوبر ١٩٧٣، حيث قال «إن تركيز العرب لقواتهم على

طول المواجهة لم يفاجئ إسرائيل ولكنه من الواضح أن الهجوم نفسه جاء مفاجئاً».

الاسرائيليين على أثر تحقيق عامل المفاجأة الاستراتيجية بفضل نجاحنا في تنفيذ خطة الخداع الاستراتيجي والتعبوي، كما أجبروا في نفس الوقت على الاعتراف بخسائيرهم السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكان في ذلك اعترافاً ضمناً بمدى ما وصلت إليه نتائج خطة الخداع المصرية، التي تميزت رغم تلك النتائج ذات الأثر غير المحدود بالبساطة والشمول ودقة التنفيذ والمتابعة والاستمرارية لتغطي الفترة المطلوبة طبقاً للتخطيط القتالي المصري.

• التنسيق مع الجبهة السورية: (١)

لقد كان نجاح التنسيق مع الجبهة السورية هو المفاجأة الكبرى في عمليات أكتوبر ١٩٧٣، فلأول مرة منذ عام ١٩٤٨ تتفق دولتان عربيتان على تنفيذ عمل سياسي عسكري مشترك ناجح.. فلقد خططت العمليات الهجومية لتبدأ على الجبهتين المصرية والسورية في وقت واحد لتفرض على اسرائيل أبعاداً للصراع لا تستطيع مواجهتها بشكل فعال وسريع حيث سيشمل مسرح العمليات البري.. لشبه جزيرة سيناء والمرتفعات السورية بالجلولان، والبحري من باب المندب جنوباً حتى اللاذقية شمالاً، والجوى ليغطي سماء اسرائيل ذاتها.

وعقب قرار الحرب وبعد تعيين الفريق أول أحمد اسماعيل على قائداً للقوات المسلحة الاتحادية في يناير ١٩٧٣ وتشكيل القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية من ضباط مصريين وسوريين تم اجتماع هذه القيادة في ٣٠ يناير ١٩٧٣ بالقاهرة برئاسة الفريق أول أحمد اسماعيل على وطلب ضرورة استكمال المطالب الضرورية لتنسيق التعاون بين الدولتين لتنفيذ العمليات المشتركة، وقد اتخذت على أثر ذلك عدة قرارات أهمها تحديد الهدف السياسي والهدف الاستراتيجي للقوات المسلحة ومسرح العمليات وتقسيم الجبهات، والاسلوب المقترح لعمل القيادتين، أنسب اسلوب للسيطرة على الجبهات، وفي اليوم التالي عقد مؤتمر عرض فيه الجانب السوري فكرة الخطة الهجومية السورية للتصديق عليها من القائد العام، وطرحت فكرة توحيد توقيت توجيه الضربة الجوية الأولى المركزة لإضعاف العدو الجوي للمناقشة واسلوب التعاون بين القوتين الجويتين المصرية والسورية.

وببداية شهر ابريل ١٩٧٣ تم تنسيق التعاون للخطة الهجومية السورية بدمشق في

(١) حسن البدرى وآخرون، حرب رمضان، الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة، أكتوبر ١٩٧٣، تنظيم التعاون بين القوات المصرية والقوات السورية، الشركة المتحدة للتوزيع والنشر، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٠٢.

مؤتمر حضره القائد العام الاتحادي وزير الدفاع السوري ورؤساء الأركان وقادة الأفرع الرئيسية ومديرى المخابرات للدولتين، وانتهت المناقشة باصدار توجيهات القائد العام عن ضرورة تنسيق خطط الخداع على المستوى الاستراتيجي والاعلامى وضرورة توحيد موعد وتوقيتات تنفيذ العملية مع وضع اسلوب القيادة والسيطرة للعملية على الجبهتين وتحديد توقيت تمام الاستعداد لتنفيذ العملية، وقد تم عقد مؤتمر آخر للتنسيق في مايو ١٩٧٣ بدمشق ونسقت فيه توقيتات العملية وأعمال قتال القوات البحرية، وخلال اسبوع من المؤتمر صدق القائد العام على اعطاء الاسم الرمزي «بدر» للعملية المشتركة على الجبهتين المصرية والسورية وحدد شهر اكتوبر كأنسب توقيت للعملية وخلال شهر مايو تم تنسيق الضربة الجوية وتصدق عليها في يوم ٢٠ مايو، وفي ٧ يونيو ١٩٧٣ تم اجراء تنظيم التعاون للعملية بالقاهرة^(١).

وفي أغسطس عقد أهم مؤتمرات التخطيط في الاسكندرية حضره القائد العام ورؤساء الأركان وقادة الأفرع الرئيسية ورؤساء العمليات لكل من مصر وسوريا اتفق فيه بعد دراسات مستفيضة على تحديد شهر سبتمبر أو اكتوبر لتنفيذ العملية مع التوصية بتفضيل شهر اكتوبر وترك القرار للقيادة السياسية كما اتفق على فترة انذار لمدة ١٥ يوماً قبل بدء العمليات.

وفي ٢٧ أغسطس ١٩٧٣ تم تحديد يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ليكون يوم بدء العملية وصدرت التعليمات وتوجيهات القائد العام الاتحادي في سبتمبر باستعداد القوات المسلحة السورية والمصرية لتنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية «بدر» في ظرف خمسة أيام اعتباراً من أول ضوء يوم أول اكتوبر ١٩٧٣، وفي يوم ٣ اكتوبر توجه الفريق أول أحمد اسماعيل إلى دمشق واجتمع باللواء طلاس وزير الدفاع السوري واعتمدت الخطة من الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية على أن تلتفذ العملية الساعة ١٤٠٥ يوم السبت ٦ اكتوبر ١٩٧٣ وعاد الفريق أول أحمد اسماعيل إلى القاهرة ليضع اللمسات الأخيرة للعملية.

وهكذا تم توحيد جهود مصر وسوريا ليفاجأ العدو بالهجوم المنسق على جبهتين محطمة بذلك إحدى ركائز نظرية الأمن الاسرائيلي وكان هذا أوقع رد على ما أدعته المؤسسة العسكرية الاسرائيلية من قصور جهاز الأركان العربى في مجالات التخطيط الاستراتيجي وضعف قدرته على تنسيق التعاون بين الجبهات العربية المتباعدة.

(١) المرجع السابق، ص ٧٢.

• الفتح الاستراتيجي والتعبوي للقوات المسلحة:

تم توزيع القوات المسلحة لتلبية مطالب العمليات طبقاً لخطة دقيقة نفذت خلال فترة زمنية طويلة وعلى مراحل وكان جوهرها هو الاحتفاظ بأقل حجم من القوات على الاتجاهات الاستراتيجية في الخطوط الأمامية بحيث تكون قادرة على مواجهة أى هجوم مفاجئ وصدده لحين فتح وتعبئة باقى القوات المسلحة.

أما بالنسبة لقوات الدفاع الجوى فان خطة الفتح نفذت على مراحل واستمرت في الفتح لحماية تجميعات القوات المسلحة والأهداف الحيوية في عمق الدولة مع الاكتفاء بإجراء مناورات وانتقالات دورية بين المواقع التبادلية والهيكلية سواء في الجبهة أو العمق. هذا وقد لعبت المناورة بالمقاتلات دوراً رئيسياً في مرونة الدفاع الجوى.

وبالنسبة للقوات الجوية فقد تم توزيعها على القواعد الرئيسية والمطارات المنتشرة في عمق الدولة بما يخدم أهداف الضربة الجوية المركزة الأولى لقواتنا.

أما بالنسبة للقوات البحرية فقد فتحت استراتيجياً وتعبوياً خلال فترة سابقة في البحرين المتوسط والأحمر كما تم اجراء الفتح التعبوي للعمليات بطريقة سرية تحت ستار التدريب الذي بدأ من أول أكتوبر ١٩٧٣ مما فاجأ العدو بتواجد قواتنا البحرية مهيمنة على مدخل البحر الأحمر الجنوبي عند باب المندب وتهديدها لخطوط المواصلات البحرية عبر البحر المتوسط سواء بفتح وانتشار الغواصات أو المدمرات أو بيث الألغام.

• إعداد القيادة والسيطرة على القوات المسلحة:

شمل الاعداد تجهيز مراكز القيادة والسيطرة سواء الرئيسية أو التبادلية أو الهيكلية لمختلف المستويات (القيادة السياسية للدولة - القيادة العامة للقوات المسلحة - قيادة الأفرع الرئيسية والتشكيلات التعبوية) وجهزت بمختلف وسائل الاتصال التبادلية بما يضمن استمرار السيطرة تحت مختلف الظروف كما وضعت أوامر مستديمة لتنسيق عمل القيادات المختلفة وكذا العمل داخل كل قيادة.

وشكلت مجموعة اضافية ميدانية مجهزة بمطالب السيطرة المختلفة لمعاونة القائد العام للقوات المسلحة (أو نائبه) في الانتقال إلى أى اتجاه تعبوي لمتابعة الأحداث عن قرب واتخاذ القرارات المناسبة على الطبيعة، أما من ناحية الاعداد للقيادة والسيطرة على المستوى العربى، فقد تم ربط مركز القيادة الرئيسى بالقاهرة بمركز القيادة الرئيسى بدمشق بكابل بحرى ودوائر برق كاتب علاوة الاتصال اللاسلكى مع استخدام الرمز كما تم تمركز طاقم اتصال سورى في مركز القيادة الرئيسى للقوات المسلحة المصرية وفي

القيادة الاتحادية مع تواجد ضباط مصريين في سوريا ضمن القيادة السورية وذلك قبل بدء العمليات.

• إعداد مسرح العمليات الحربية:

ولقد تم إعداد مسرح العمليات الحربية في ظروف عسكرية صعبة تحت نيران وبصر العدو في وقت كان حرصنا فيه كبيراً على تحقيق المفاجأة على المستويات المختلفة.

ويكفي أن نعلم أن حجم الأعداد الهندسي لأفرع القوات المسلحة الأربعة وصل إلى ما يعادل ضعف حجم الهرم الأكبر، تكلفت مئات الملايين من الجنيهات، وكان أبرز تلك الأعمال إقامة التحصينات لوقاية الأفراد والأسلحة والمعدات والذخائر وإنشاء السواتر الترابية غرب القناة لمراقبة العدو وحرمانه من مراقبة قواتنا والسيطرة عليها.

ولضمان سرعة تدفق القوات البرية شرقاً تم تجهيز شبكة من الطرق والمدقات لخدمة مناورة القوات بلغ طولها أكثر من ٢٠٠٠ كيلو متراً كما تم تجهيز عشرات المخاضات على ترعتي الاسماعيلية والسويس لتسهيل عمليات عبورهما بالدبابات والعربات في حالة إصابة الكبارى المقامة عليهما.

ولتسهيل سرعة إقامة الكبارى على القناة تم تجهيز ساحات ونقط اسقاط لوحدات الكبارى على امتداد الضفة الغربية للقناة، وشمل اعداد مسرح العمليات مجال عمل القوات الجوية والبحرية والدفاع الجوى بكل متطلباته.

كما تم تجهيز المواقع الابتدائية للهجوم تحت ستار تحسين المواقع الدفاعية، وتم تصنيع ٧٥٪ من قوارب الاقتحام، ٦٠٪ من معدات الكبارى محلياً.

أما بالنسبة لقوات الدفاع الجوى فقد انشأت شبكة كبيرة من مواقع الصواريخ الأساسية والتبادلية والهيكلية كما انشئت شبكة طرق ومدقات لربط قواعد الصواريخ بلغ طولها ٤٠٠٠ كم، وفي كثير من الحالات أعيد بناء بعض هذه الدشم عدة مرات نتيجة مهاجمة العدو الجوى لها أثناء انشائها وخاصة قبل وقف إطلاق النيران في أغسطس ١٩٧٠.

ولقد صممت دشم الطائرات ضد هجمات العدو بجميع أنواع القنابل والصواريخ ويكفي أن أذكر أنه لم تدمر لنا طائرة واحدة على الأرض خلال العمليات الحربية بالكامل بفضل الأعداد الجيدة للقواعد والمطارات، ومما نفخر به جميعاً أن تصميمات دشم الصواريخ والطائرات التي وضع تصميماتها وأنشأها المهندسون المصريون قد نقلت وطبقت في الكثير من الدول على المستوى الإقليمي والدولي.

• إدارة العمليات

ففي تمام الساعة الثانية وخمس دقائق من السادس من أكتوبر ٧٣ فتحت نيران ما يقرب من ٤٠٠٠ قطعة سلاح مصرية في وقت واحد نيرانها على الضفة الغربية للقناة مركزة على النقط الحصينة ومواقع القيادة الأمامية لخط بارليف. وفي نفس اللحظة انطلقت ٢٥٠ مقاتلة ومقاتلة قاذفة عبر القناة متجهة نحو مواقع المدفعية وعشرة مواقع صواريخ للدفاع الجوي «هوك» ومراكز القيادة ومواقع الرادار والمحطات الالكترونية ومراكز الاتصالات والمطارات، وبدقة متناهية كانت الصواريخ طويلة المدى «فروج» تندفع نحو القواعد الاسرائيلية في بئر جفجافة، وكانت نيران المدفعية غير المباشرة بما يقرب من ١٨٥٠ قطعة مدفعية وما يقرب من نيران مباشرة لحوالي ١٠٠٠ دبابة وحوالي ١٠٠٠ مدفع مضاد للدبابات من مواقع اطلاق مباشرة على الشاطئ الغربي للقناة، وخلال الدقيقة الأولى سقطت ١٠٥٠٠ قذيفة مدفعية على المواقع والتحصينات الاسرائيلية، واستمر التمهيد النيرانى لمدة ٥٣ دقيقة بلا انقطاع على جميع النقط الحصينة ومواقع المدفعية ومناطق حشد وتجمع الدبابات ومراكز القيادة الاسرائيلية.

وعلى التوازي كان المهندسون المصريون يقومون بفتح الممرات في الساتر الترابى المعادى على الضفة الشرقية بخراطيم المياه وبعد ١٥ دقيقة تبعهم حوالى ٨٠٠٠ من قوات المشاة مستخدمين قوارب الهجوم المصنوعة من المطاط، ولقد استغرقت الموجة الأولى حوالى ٧ دقائق لعبور القناة التى يتراوح عرضها ما بين ١٨٠ إلى ٢٢٠ متراً، وبعد ١٥ دقيقة من الموجة الأولى نزلت الموجة الثانية لتنضم إلى سابقتها وخلال اثنى عشرة موجة حتى الثامنة مساء بلغ عدد الجنود المصريين ٨٠,٠٠٠ جندي هي قوة خمسة فرقة مشاة مدعمة في الضفة الشرقية.

واستمرت المعاونات النيرانية للمدفعية والقوات الجوية والقاذفات المتوسطة في معاونة موجات الهجوم، وعلى التوازي بدأ المهندسون المصريون في اقامة الكبارى على القناة وقبل منتصف الليل كانت المعديات والكبارى للدبابات تعمل على طول القناة، وفي مطلع فجر يوم ٧ يونيو ٧٣ الدبابات والمدفعية وكل عناصر الدعم لقوة الفرق المشاة الخمس اتخذوا أرضاعها شرق القناة مدمرة كل النقط القوية على الخط الأول شرق القناة وتلفيذ مهمتها الأولى.

وقد عاون الهجوم المصرى للفرق المشاة الخمس عناصر من المظلات والصاعقة تحركت في آخر ضوء يوم ٦ أكتوبر محملة في حوالى ٣٠ طائرة هليكوبتر مصرية

ضخمة من طراز «سى - ٨» وتحمل كل طائرة حوالى ٢٥ مقاتلاً تحركت إلى نقاط تم اختيارها بعناية في وسط وعمق سيناء على مسافة ١٠ إلى ٢٠ كيلو متراً شرق القناة بمهمة قطع خطوط الاتصالات الاسرائيلية ومراكز القيادة والسيطرة الاسرائيلية ووحدات الرادار إلى جانب عمل كمائن على طرق ومحاور التحرك لعرقلة تحرك الاحتياطيات المدرعة الاسرائيلية القادمة من عمق سيناء لدعم أعمال قتال الخطوط الدفاعية الأمامية.

وقد نجحت أعمال القوات الخاصة المصرية في إحداث حالة من الذعر والفرع في القوات الاسرائيلية المتمركزة في عمق سيناء إلى جانب نجاحهم في تدمير عدداً ليس قليلاً من دبابات لواء مدرع اسرائيلي كان يتحرك في منطقة بالوطة في طريقه إلى القناة، هذا وقد استمرت هذه المجموعات تقاتل في مواقعها في مؤخرة القوات الاسرائيلية في وسط وعمق سيناء لمدة وصلت إلى ١٦ يوماً متواصلة ونجحت في قتل بعض المحاور الرئيسية وبصفة خاصة محور رأس سدر، إلا أن بعضهم حدثت فيه خسائر كبيرة من القوات الاسرائيلية بعد ذلك خاصة مع النجاح الاسرائيلي المحدود في العبور إلى غرب القناة محدثاً ثغرة في القوات المصرية.

• الوقفة التعبوية

وفي يوم ٩ أكتوبر قامت الجيوش الميدانية المصرية بتوحيد رؤوس الكبارى لها شرق القناة بعد أن دمرت دفاعات بارليف واستولت على خط شرق القناة بعمق من ١٠ - ١٢ كيلو متراً محققة بذلك المهمة الأساسية المخططة لها، وأصبحت أوضاعها متوازنة شرق وغرب القناة، ففي الشرق خمسة فرق مشاة مدعم كل منها بلواء مدرع بما مجموعه حوالى ٩٠ ألف مقاتل، ٨٠٠ دبابة إلى جانب حوالى ٢ فرقة مدرعة وفرقة ميكانيكي كاملة تتخذ أوضاعها غرب القناة ما مجموعه حوالى أكثر من ٩٠٠ دبابة، مما كان يحقق توازناً قتالياً ودفاعاً قوياً يصعب اختراقه سواء شرق أو غرب القناة في الوقت الذى حققت فيها القوات المصرية معدلات قتالية أكثر من المعدلات المخططة ولم تتعدى خسائرها أيضاً نسبة لا تذكر.

وقد نجحت القوات المصرية من تلك الأوضاع القتالية المتوازنة من صد الهجمات والضربات المضادة الاسرائيلية والتي وصلت إلى ٦٤ هجوماً مضاداً ما بين يوم ٩، ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ وهى الفترة التى استمرت فيها القوات متخذة هذه الأوضاع إلى أن صدرت لها الأوامر من القيادة العامة بدفع القوات المدرعة والميكانيكية المتمركزة غرب القناة لعبور قناة السويس وتطوير الهجوم شرقاً للاستيلاء على خط المضائق الاستراتيجية في

وسط سيناء محققة المهمة النهائية للقوات المسلحة المصرية.

وقد أطلق على هذه الفترة ما بين يوم ٩ أكتوبر وحتى بداية تطوير الهجوم في ١٤ أكتوبر الوقفة التعبوية حيث لم تجرى فيها عمليات هجومية رئيسية واقتصرت أعمال القتال على التمسك بقوة برؤوس الكبارى شرق القناة وتدمير الهجمات والضربات المضادة للقوات الاسرائيلية ومنعها من الاختراق إلى غرب القناة والتي نجحت القوات في تنفيذها نجاحاً كبيراً.

• تطوير الهجوم شرقاً

في ١١ أكتوبر تلقت القيادة السياسية المصرية نداءً عاجلاً من القيادة السورية بضرورة تنشيط العمل الهجومى على الجبهة المصرية لتخفيف حدة الهجمات والضربات المضادة الاسرائيلية في مواجهتها، مما اضطر القيادة المصرية استجابة لهذا النداء، وبعد فترة تردد كبيرة بالقيام بدفع القوات المدرعة والميكانيكية من غرب القناة لتطوير الهجوم شرقاً.

وفي يوم ١٢، ١٣ أكتوبر عبر قوات الفرقة ٢١ مدرع عدا لواء منها وأحد ألوية الفرقة ٢٣ ميكانيكى من مناطق تركزها غرب القناة إلى الضفة الشرقية في منطقة الجيش الثانى، كما عبرت باقى ألوية الفرقة الرابعة المدرعة وأحد ألوية الفرقة السادسة الميكانيكى إلى منطقة الجيش الثالث لتستعد لتطوير الهجوم شرق القناة يوم ١٤ أكتوبر.

وفي الساعة السادسة صباح يوم ١٤ أكتوبر بدأت المدفعية المصرية في تكثيف نيرانها لمعاونة القوات القائمة بتطوير الهجوم، وفي الساعة السادسة والنصف إنطلق لواء مدرع ولواء ميكانيكى من خلال رأس كوبرى الجيش الثالث شرق القناة وثلاث ألوية مدرعة أخرى من خلال رأس كوبرى الجيش الثانى لتطوير الهجوم شرقاً.

وبنهاية يوم القتال ومع الخسائر الضخمة التى منيت بها القوات المصرية المدرعة والتي تجاوزت نسبة غير قليلة من الدبابات والعربات المدرعة أمرت القيادة العامة سحب القوات المدرعة إلى داخل رؤوس الكبارى للجيش الميدانية بنهاية أعمال قتال يوم ١٥ أكتوبر.

وقد كان للتردد في بدء أعمال التطوير شرق القناة إلى جانب الوقفة التعبوية الطويلة للقوات المصرية شرق القناة الأثر المباشر في فشل عملية تطوير الهجوم شرقاً، وبالتالي تلك الخسارة الكبيرة في حجم القوة الضاربة المدرعة المصرية والتي واجهت استعداداً

عالياً من التجهيزات الدفاعية إلى جانب ضعف وسائل الدفاع الجوي المصرية والمتمركز الجزء الحيوى والرئيسى منها غرب القناة فى دشم خرسانية ليس من الممكن انتقالها شرقاً، إضافة إلى بروز التفوق الكبير للقوة الجوية الاسرائيلية والتي كانت قد شلت فاعليتها فى أيام القتال الأولى نتيجة لكثافة شبكة الصواريخ المتعددة الارتفاعات شرق وغرب القناة والتي كانت تتولى الدفاع الجوى عن التشكيلات المصرية المقاتلة فى شرق القناة.

وتعتبر معركة تطوير الهجوم شرقاً من أكبر معارك الدبابات منذ الحرب العالمية الثانية، حيث وصل عدد الدبابات المشتركة فيها إلى حوالى ١٠٠٠ دبابة مصرية، وحوالى ٥٠٠٠ عربة مدرعة إلى جانب حوالى ٨٠٠ دبابة اسرائيلية وعدداً كبيراً من الصواريخ المضادة للدبابات.

٦ - كيف حدثت الثغرة «معركة الدفرسوار» (١)

فى يوم ١٥ أكتوبر كان القتال يدور بشدة فى نطاق الجيش الثانى شرق القناة، وعلى ضوء معلومات الاستطلاع الجوى الاسرائيلى الأمريكى، ركز العدو الاسرائيلى مجهوده الرئيسى فى ذلك اليوم - ١٥ أكتوبر - بقواته المدرعة والقصف الجوى الكثيف ونيران المدفعية والصواريخ المضادة للدبابات للقيام بضربة مضادة ضد قوات الجانب الأيمن للجيش الثانى فى منطقة الدفرسوار شرق القناة بغرض طى الجنب الأيمن للجيش من الجنوب إلى الشمال، وعمل اختراق تصل منه بعض قواته المدرعة إلى الضفة الغربية للقناة.

وكان للعدو الاسرائيلى فى ذلك الوقت فرقتان مدرعتان تعملان فى ميدان المعركة الرئيسى شرق الدفرسوار، بينما كان له قوات أخرى تعمل على باقى مواجهة الجيش الثانى ومواجهة الجيش الثالث، وقد كانت الفرقتان المدرعتان بقيادة كل من الجنرال شارون والجنرال آدان، وتتكون كل فرقة من ثلاثة لواءات مدرعة كل حوالى ٣٥٠ دبابة ولواء مغطى على عربات مدرعة أو مشاة ميكانيكية وأسلحة معاونة أخرى.

وكانت الفرقتان - وهما قوات المجهود الرئيسى للعدو - تواجهان الفرقة ١٦ المشاة والتي يدعمها لواء مدرع إضافة إلى بقايا الفرقة ٢١ مدرعة التي كانت قد عادت من عملية تطوير الهجوم شرقاً فى اليوم السابق والتي كانت مستمرة فى القتال حتى اليوم، ١٥ أكتوبر، بعد أن تكبدت من الخسائر عدداً كبيراً فى دباباتها.

(١) رواية المشير الجمسى عن كيفية حدوث الثغرة/ كتاب الفريق الشاذلى وأسرار الصدام مع السادات للكتيب محمود فوزى/ دار الوطن للنشر/ الطبعة الثالثة/ ص ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢.

كانت فرقة شارون تقوم بالهجوم على الجانب الأيمن للجيش الثاني وأوضح ديان، بعد الحرب في مذكراته، ان هذه الفرقة كانت مكلفة بعمل «رأس كوبري» في منطقة الدفرسوار وفي سبيل تنفيذ ذلك، كان عليها تأمين ممر صحراوي عرضه ميلين ونصف جنوب الدفرسوار وشمال البحيرات المرة شرق القناة، والاستيلاء على قطعة أرض شرق قناة السويس أيضاً تعرف باسم «المزرعة الصينية»، وبالتالي يمكن عمل قاعدة شرق القناة لاقامة معبر وانشاء رأس كوبري، حيث تعبر من خلاله فرقة آدان إلى الضفة الغربية للقناة.

وقد قوبل هجوم فرقة شارون بقتال عنيف وبطيء، رغم ان العدو تمكن من عمل اختراق في مواقع الجنب الأيمن للفرقة ١٦ المشاة المصرية، وتحت ستار هذا القتال الشديد والمستمر، تسللت قوة من لواء المظلات الاسرائيلي ليلاً إلى الشاطئ الشرقي للقناة ليلة ١٦/١٥ أكتوبر، ومنها عبرت في قوارب إلى الشاطئ الغربي في منطقة الدفرسوار ولحقت بها كتيبة دبابات من حوالي ٣٠ دبابة^(١)، وقد تمكنت قوة المظلات وقوة الدبابات من الاختفاء في منطقة الأشجار الكثيفة العالية في هذه المنطقة لتأمين انشاء «المعبر» كما كان مخططاً.

وعلى نفس الممر الصحراوي كان مخططاً أن تتحرك كتيبة دبابات ومعها معدات العبور ولكن القتال لم يهدأ من قوات جنب الجيش الثاني بمعاونة المدفعية خلال ليلة ١٦/١٥ أكتوبر، حيث تمكنت من اغلاق الممر الصحراوي بالنيران والقوات في قتال استمر حتى صباح ١٦ أكتوبر، وبالتالي لم تتمكن معدات العبور الاسرائيلي من الوصول إلى الساحل الشرقي للقناة.

ونتيجة لقتال قوات الجيش الثاني والذي ترتب عليه منع مرور معدات المعبر الاسرائيلي في اتجاه القناة، أصبحت المفزة الاسرائيلية التي عبرت إلى الدفرسوار غرب القناة معزولة وبالتالي لم تتم معركة العبور وكتب لها الفشل.

ومنذ صباح يوم ١٦ أكتوبر تصاعد القتال واشتعل في ميدان المعركة الرئيسي شرق الدفرسوار في سيناء، مما اضطر القيادة الاسرائيلية إلى دفع فرقة مدرعة أخرى - فرقة

(١) يقول المشير الجمسى انه لا بد من التنويه بأن تقرير اللواء تيسير العقاد قائد الجيش الثاني بالنيابة عن عبور عدد محدود من الدبابات الاسرائيلية خلال تلك الليلة كان أقل من العدد الذي تسرب إلى الغرب، وهو ما اتضح لنا عندما وصلنا في مركز عمليات القوات المسلحة أول بلاغ صباح يوم ١٦ وكان البلاغ أن العدد ٧ - ١٠ دبابة معادية ولكن الحقيقة أن العدد الذي اشترك في قتال صباح ١٦ أكتوبر غرب القناة كان حوالي ٣٠ دبابة (كتيبة دبابات).

آدان - في المعركة لفتح ممر شمال البحيرات المرة خلف قوات فرقة شارون، حتى يمكن توصيل معدات المعبر إلى الضفة الشرقية للقيادة بعد أن فشل شارون في تنفيذ المهمة، وبعد اشتباكات عنيفة بين القوات المصرية والإسرائيلية في منطقة المزرعة الصينية وبعد أن تكبد الجانبان خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات، نجحت القوات المصرية من منع فرقة آدان من التقدم في اتجاه القناة لفتح الممر، مما اضطر القيادة الإسرائيلية إلى نقل لواء مظلات من جنوب سيناء بالطائرات للاشتراك في معركة المزرعة الصينية لحسمها لصالحهم، وكانت النتيجة خسائر فادحة لحقت بها، الأمر الذي أرغم الدبابات الإسرائيلية للتدخل لتخليص جنود المظلات، وقد جذبت هذه المعركة اهتمام قيادة الجيش الثاني، بينما كان القتال دائراً على الجانب الأيمن للجيش في نطاق الفرق ١٦ مشاة، وخلال ذلك تمكن الجنرال آدان من تحريك الأطواق العائمة ووصلت إلى خط المياه حيث أقيم المعبر يوم ١٧ أكتوبر.

وبينما كانت الاتصالات بين القيادة العامة وقيادة الجيش الثاني مستمرة لمعرفة الموقف بدقة أولاً بأول في شرق وغرب الدفرسوار تمكن العدو من دفع الجنب الأيمن للجيش لمسافة ٢ - ٣ كيلو متر شمالاً، وخلال يوم ١٦ أكتوبر بدأت البلاغات تصل للقيادة العامة المصرية بأن عدد من كتائب صواريخ الدفاع الجوي قد هاجمتها دبابات العدو، والتي كانت تشكل في مجموعات كل منها من حوالي ٧ - ١٠ دبابة «سرية دبابات» تطلق نيرانها من مسافة حوالي كيلو متراً على موقع الصواريخ ثم تنتقل إلى موقع آخر، حيث اتضح من سير القتال أن العدو كان يستخدم حوالي كتيبة دبابات - ٣٠ دبابة - في هذه المهمة، وبذلك أصبح الموقف مائلاً حيث تعذر على قيادة الجيش الثاني تحديد حجم القوة المعادية وأماكن تركزها، فقررت القيادة العامة سرعة احتواء قوة العدو في منطقة الدفرسوار، ولذلك تحرك اللواء ٢٣ مدرع من شرق القاهرة ليتمركز على طريق مصر الاسماعيلية الصحراوي قريباً من منطقة الاختراق وعلى استعداد للدخول في معركة ضد قوة دبابات العدو.

وخلال يومي ١٩، ٢٠ أكتوبر تقدمت قوات العدو المدرعة غرباً وجنوباً في اتجاه فايد في ظل تفوق جوي إسرائيلي، وقد بذلت القوات الجوية المصرية مجهوداً كبيراً خلال هذه الفترة الصعبة لحماية قوات الجيش بالتعاون مع الدفاع الجوي، وبلغ متوسط المجهود الجوي للقوات الجوية المصرية في منطقة الثغرة ٣٣٠ طلعة طائرة/يوم خلال المدة من ١٥ - ١٨ أكتوبر، وكان ذلك دوراً بارزاً للقوات الجوية التي استخدمت كل أنواع الطائرات لديها بما فيها «المستير».

وقد بلغ حجم القوات الاسرائيلية التي اخترقت الدفاعات إلى الضفة الغربية حوالي ١٢ ألف رجل وحوالي من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ دبابة^(١)، وسيطرت هذه القوات على شريط مواز لقناة السويس ويقع بين شمالي البحيرات المرة وجنوبي الاسماعيلية، وقد تمكنت القوات الاسرائيلية المدرعة من تدمير أكبر عدد من قواعد الصواريخ المصرية، والتي فتحت الطريق للاستخدام الواسع لقواته الجوية، ومما ساعد على ذلك استيلاءه على المطارات المتقدمة في منطقة غرب القناة «مطار فايد ومطار الدفرسوار»، وقد كان امام القائد الاسرائيلي في ثغرة الاختراق ثلاث احتمالات للعمل ضد القوات المصرية.. أولها تطويق قوات الجيش الثاني الميداني بالتقدم تجاه الشمال والشمال الغربي على محوري طريق فايد الاسماعيلية الصحراوي أو المدق الترابي، سرايوم - عين غصين الاسماعيلية، أو كلاهما معاً.. وثانيها تطويق الجيش الثالث الميداني بالتقدم والاختفاء في المعسكرات المنتشرة بالمنطقة.. وثالثها التقدم في كلا الاتجاهين لتطويق الجيشين الثاني والثالث، وقد كان هذا الحل يتطلب دعماً بقوات اضافية، وقد صرح الجنرال شارون خلال مقابلة صحفية مع جريدة «النيويورك تايمز» الامريكية بأن قيادته لم تدعم قواته في هذه اللحظة الحاسمة، ولم تسمح له بتنفيذ هذه الخطة بتطويق الجيشين الثاني والثالث وفي وقت واحد، واختار تطويق الجيش الثاني بحل سريع وحاسم حسب وجهة نظره لأهمية الجيش الثاني ومدينة الاسماعيلية.

وقد ركز العدو الاسرائيلي قواته الجوية لضرب مناطق بورفؤاد وبورسعيد ومناطق كتائب الصواريخ بها ونجح في شل حركتها وتدمير ثلاث كتائب صواريخ «سام ١٣»، كما نجح في ضرب مواقع المدفعية المضادة للطائرات وتجمعات القوات وبعض قطاعات في المدينة من القرعة الحلوة التي تغذي بورسعيد بالمياه واستمرت الهجمات الجوية طوال يوم ٢٠ أكتوبر ٧٣ حيث زاد من نشاطه الجوي في قطاع القنطرة شرق جزيرة اليلاح إضافة إلى تركيز هجماته الجوية على منطقة الاسماعيلية ومعسكر الجلاء والكباري المقامة على ترعة الاسماعيلية، كما استخدم قذابل زمنية للازعاج وفي نفس الوقت استمر في دعم قواته شرق وغرب الدفرسوار ومهاجمة رأس الشاطئ شرقاً مع تهديد نيرانى مركز بالمدفعية الثقيلة إضافة إلى القصف الجوي، حيث تمكنت بعض قواته في الغرب من الاقتراب من الكوبرى العلوى جنوب غرب الاسماعيلية، وكذا على الطريق الصحراوي الاسماعيلية القاهرة وفي وادى العشرة غرب مطار فايد وكذا في اتجاه مدينة فايد جنوباً.

(١) لواء عبدالمنعم خليل/ حروب مصر المعاصرة/ دار المستقبل العربي/ طبعة ١٩٩٠/ ص ٢١٦.

وفي يوم ٢٢ أكتوبر صدرت الأوامر بإيقاف إطلاق النار إذا التزم العدو بذلك!! ولكن العدو في صباح اليوم التالي ٢٣ أكتوبر بدأ في التحرك تجاه قطاع قناة السويس لاكتساب أرض جديدة، ولم يوقف زحفه إلا بعد وصوله إلى طريق السويس وعزل المدينة وحصار الجيش الثالث شرق القناة.

وفي الساعة ١٧٠٠ يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٧٣ توقف إطلاق النيران بين مصر وإسرائيل والتزم الطرفين التزاماً حقيقياً به.

الخطوات المصرية لتصفية الثغرة

كانت المعلومات التي بنيت عليها خطوات تصفية الثغرة والتعامل معها في أول الأمر معلومات غير مؤكدة^(١)، ولكنها تشير في بادئ الأمر إلى أن قوة العدو لا تتعدى سرية دبابات وبعض المشاة ٧٠ دبابات، وكان هذا التقدير غير سليم وبالتالي فإن أي خطة تبني عليها لا تنجح!

ومع دفع الفرق المدرعة انساق ثانية الجيوش الميدانية للتطوير شرقاً يومى ١٤، ١٥ أكتوبر أصبح لا يوجد في يد قائد الجيش أى احتياطي يمكن استخدامه سوى قوات الصاعقة المشتبكة فعلاً مع العدو في كمائن.

وكان أول احتياطي متيسر يمكن الاعتماد عليه هو اللواء ١٥ مدرع الموجود شرق القناة في قطاع القنطرة ضمن قوات الفرقة ١٨ مشاة.

ويستطرد^(٢) اللواء عبد المنعم خليل قائد الجيش الثانى في هذا الوقت فيقول:

«أصدرت أوامري فوراً إلى قائد قوات القنطرة بأعداد اللواء للعودة إلى الغرب، وهذه سلطتي كقائد ميداني مسئول، وفي نفس الوقت كان يجب أن أخطر القيادة العامة بقرارى للتصديق عليه طبقاً للتعليمات والأوامر العسكرية.. وقبل أن أخطرهم جاء الرفض لقرارى بل والأمر الصارم من الرئيس السادات بعدم سحب أى قوات من الشرق للغرب!!، ولم يوافقنى على سحب اللواء ١٥ مدرع إلا الفريق الشاذلى ولكن ما باليد حيلة!! ماذا أفعل كقائد جيش؟ ومن أين أكون إحتياطى؟.. وطلبت من القيادة العامة دفع لواء مظلات للعمل في الثغرة وعندى ثقة في كفاءة هذه الوحدات التي توليت قيادتها أكثر من ثلاث سنوات ولكن طلبى رفض أيضاً.

(١)، (٢) اللواء عبد المنعم خليل/ مرجع سبق ذكره/ ص ٢٢٨.

... ويستكمل اللواء عبد المنعم خليل روايته فيقول:

«وفوجئت بقرار من القيادة العامة بدفع اللواء ٢٣ مدرع من الفرقة الثالثة المشاة الموجودة بالقاهرة في الاحتياطي العام ومعه كتيبة مظلات، ووصل اللواء فعلاً مساء يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ إلى منطقة طريق عثمان على الطريق الصحراوي إلى الاسماعيلية.

وكان اللواء الوحيد القادر على التحرك هو اللواء ١١٦ من الفرقة ٢٣ مشاة ميكانيكي وكان فعلاً في منطقة العمليات غرب القناة، ولكن مقدمة اللواء وقعت في كمين صباح يوم ١٦ أكتوبر، واستشهد قائد اللواء وحدثت بعض الخسائر في القوات ولم تستطع استمرار التقدم، ورغم فقد الاتصال بقيادة اللواء لما وقع بها من خسائر، فقد أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة قرار وزير الدفاع باستمرار هجوم اللواء ١١٦ مشاة حتى يصل إلى الساتر الترابي على الضفة الغربية لقناة السويس ويستولي على المصاطب به ويؤمنها!! مما يؤكد أن القيادة العامة لم تكن تعلم بحقيقة ما حدث لهذا اللواء ولم تكن تعلم قدرة العدو وقواته حتى هذا التوقيت!

هذا وقد أصدرت القيادة العامة قراراً مساء يوم ١٦ أكتوبر بتوجيه ضربة مضادة صباح ١٧ أكتوبر للعدو في جيب الاختراق من الشرق بواسطة اللواء ٢٥ مدع يعاونه الفرقة ٢١ مدرعة (والتي لم تكن قادرة على القتال ولم تكن قد استعادت كفاءتها القتالية بعد خسائرها الجسيمة التي منيت بها في عمليات التطوير يوم ١٤ أكتوبر)، ويعاون هذه الضربة من الغرب اللواء ١١٦ مشاة وعناصر من الصاعقة.

ورغم أن فكرة العملية مقبولة ولكن أسلوب وقدرة التنفيذ محيرة تدل على أن من أصدر هذا القرار لم يدرسه الدراسة الكافية وكان في عجلة!!

وبالطبع لم تحقق هذه الضربة أي نجاح ولم تكتمل منذ أول لحظة بل خسرتنا الكثير وفقدنا قدرة قتال اللواء ٢٥ مدرع في أول معركة له لم يخطط لها جيداً أو حتى بطريقة سليمة!!

ومحاولة أخرى من القيادة العامة بدفع اللواء ٢٣ مدرع من منطقة تركزه في تقاطع عثمان أحمد عثمان لتوجيه ضربة مضادة أخرى في اتجاه الدفرسوار وتم وضع الخطة التفصيلية لهذه الضربة من القيادة العامة وأصدرت الأوامر بتنفيذ الضربة في الساعة ٠٦٣٠ يوم ١٨ أكتوبر.. ومع ضيق الوقت المتيسر للحصول على المعلومات اللازمة لانجاح الضربة مع عدم توفر معارضة جوية فعالة لانجاحها.. كان من الطبيعي

أن تفشل وتم تشتيت اللواء وفقدت القوات المسلحة المصرية لواء آخر في ساعات قلائل!! وأصبح الموقف أخطر مما يتصور أحد.

فقدت العدو تصنّف في الشرق على قوات رأس الشاطئ، مستخدمة القوات الجوية بكثافة شديدة مع قصفات المدفعية المركزة وهجماته المتفرقة للاشغال.. وفي الغرب أخذ يعبث في الأرض فساداً!!

... ويستكمل اللواء عبد المنعم خليل مذكراته فيقول:

«وشعرت القيادة العامة بهذه الخطورة فأرسلت رئيس أركان حرب القوات المسلحة الفريق سعد الشاذلي لتولى تصفية موقف الثغرة.. ووصل بعد ظهر يوم ١٨ أكتوبر إلى قيادة الجيش الثاني بالاسماعيلية وتولى مسئولية القيادة حتى بعد ظهر يوم ٢٠ أكتوبر.. وقال السادات في أول لقاء بعد إيقاف القتال: «لقد ضاعت ليلة منا في محاولة تدمير الثغرة ليلة ما وصل سعد إلى هناك!!.. ولست أدري لماذا قال هذا وهو الذي عيّن لهذه المهمة!! قد يكون ذلك تمهيداً لتحمله مسئولية الثغرة!! والله أعلم».

وحاولت القيادة العامة شد أزر الفريق الشاذلي بقوات جديدة فأرسلت لواء مظلات ودخل فعلاً المعركة بسرعة مذهلة، ولم يحقق الهدف ثم مجموعة صاعقة وقد فشلت في أول تقدم لها نحو الثغرة وتحملت خسائر كبيرة، وبالطبع كانت أوامرها تصدر لها من القيادة العامة مباشرة!! ومجموعة خاصة مدربة على العمليات الخاصة الدقيقة فشلت في مهمتها واستشهد قائدها قبل أن تخطو خطوة واحدة!!

ولما فشلت جهود رئيس الأركان في محاولة التعامل مع الثغرة ولم يوافقوا على قراره بسحب بعض اللوحدات المدرعة من الشرق إلى الغرب وتطور الموقف إلى الأخطر عاد الفريق الشاذلي إلى القاهرة لرفع الأمر للقائد الأعلى لمحاولة إنقاذ الموقف!!

وهكذا كان لقرار القيادة السياسية تطوير الهجوم شرقاً وفقد الاتزان الاستراتيجي والتعبوى للقوات المسلحة المصرية شرق وغرب القناة من أكبر العوامل التي أدت لحدوث ثغرة الدفرسوار وما نتج عنها من خسائر جسيمة في المعدات والأسلحة والقوات إلى جانب المكاسب التفاوضية والسياسية والتي كسبها العدو الاسرائيلي من تلك العملية.

٧ - خطة العمليات السورية

بنيت خطة العمليات السورية على الهجوم المتتالي للقوات، وعلى ذلك شكلت القوات المسلحة السورية في ثلاث انساق متتالية شمل النسق الأول منها على الفرقتين السابعة والخامسة المشاة، وقد خطط لهما للقيام بالهجوم واختراق الدفاعات الاسرائيلية الحصينة بعد فتح الثغرات في حقول الألغام والموانع والذنادق العميقة أمامها، ثم الانطلاق غرباً في عمق الخطوط الدفاعية وصد وتدمير الهجمات، والضربات المضادة الاسرائيلية.. وشكل النسق الثاني من الفرقة التاسعة والتي خطط لها استغلال نجاح الفرقتين الخامسة والسابعة والاندفاع خلالهما في المنطقة جنوب القنيطرة والانطلاق غرباً لتستولي على خط التلال الممتدة جنوب القنيطرة بالتعاون مع فرق النسق الأول الخامسة والسابعة المشاة. كما شكل النسق الثالث من الفرقتين الأولى والثالثة المدرعة حيث خطط للفرقة الأولى استغلال نجاح أعمال قتال الفرقة الخامسة والفرقة السابعة وتطوير الهجوم وتدمير الضربات المضادة المعادية وتطوير الدفاع الاسرائيلي عن القنيطرة.. أو استغلال نجاح أعمال قتال الفرقة الخامسة والتاسعة والاندفاع إلى منطقة «نافخ»، وسحق القوة الاسرائيلية المحصورة بين الفرقتين الخامسة والسابعة.. على أن تقوم الفرقة الثالثة المدرعة باستكمال تدمير القوات الاسرائيلية المحاصرة وتحقيق المهمة النهائية للقوات المسلحة السورية.. وتظل الفرقة الأولى والثالثة في العمل كاحتياطي استراتيجي للقوات المسلحة السورية حتى تنهياً لهما الظروف المناسبة لاستغلال نجاح فرق النسق الأول والثاني لاستكمال تدمير القوات الاسرائيلية المدافعة وتحقيق المهمة النهائية بتحرير هضبة الجولان ويعاون أعمال القتال عمليات تطويق والتفاف وعمليات هجوم ثانوي مخادع على الأجناب لامتصاص جزء كبير من الهجمات والضربات المضادة الاسرائيلية بقوة تصل إلى لواء مشاة مدعم.

هذا اضافة إلى معاونة القوات الجوية وعناصر المدفعية للهجوم البري لتهيئة الظروف المناسبة لإنجاح العملية الهجومية.

• العمليات على الجبهة السورية

بدء الهجوم السوري في الساعة الثانية وخمس دقائق بعد ظهر ٦ أكتوبر ١٩٧٣ في نفس توقيت الهجوم المصري على جبهة قناة السويس لضمان المفاجأة الاستراتيجية الكاملة، وقد بدء الهجوم السوري بضربة جوية مركزة وتمهيد نيران من المدفعية على امتداد مواجهة الجبهة بطول ٦٥ كيلو متراً، وتحت ستر نيران المدفعية من القوات الجوية والتي استمرت ساعة كاملة بدء هجوم القوات البرية السورية التي اقتحمت بطول خط

الجبهة حيث هاجمت الفرقة السابعة المشاة في اتجاه الجنوب الغربي، وفي الجنوب ركزت الفرقة الخامسة المشاة جهودها في اتجاه الشمال الغربي، ومن خلال تلك الجهود الرئيسية هاجمت الفرقة التاسعة في اتجاه الغرب جنوب القليطرة.

وقد حقق الهجوم نجاحاً مبكراً بالتعاون مع عناصر المهندسين الذين نجحوا في إزالة السدود وفتح الثغرات في حقول الألغام والخنادق العميقة التي كانت مقامة أمام الدفاعات الاسرائيلية.

ومع آخر ضوء يوم السادس من أكتوبر تمكنت القوات المهاجمة السورية من شق طريقها عبر السد المقام أمام الدفاعات الحصينة الاسرائيلية وذلك بالمعاونة الفعالة لنيران المدفعية والقوات الجوية السورية، وفي صباح السابع من أكتوبر ثانی أيام القتال تمكنت القوات السورية من الاستيلاء على أربعة نقاط حصيلة وعزل وحصر والسيطرة على أربعة نقاط أخرى مما يعنى سقوط الخط الأول من التحصينات القوية التي كانت تتركز عليها الدفاعات الاسرائيلية في هضبة الجولان، كما نجحت في صد وتدمير كل الهجمات المضادة المدرعة للقوات المسلحة الاسرائيلية.

وقد استغل السوريون ذلك النجاح وواصلت الفرقة الخامسة المشاة السورية هجومها حتى وصلت إلى حافة الجرف المطل على بحر الجليل لنهر الاردن، كما واصلت اندفاعها الناجح نحو بحر الجليل ووادي الحولة الاردني وذلك بالتنسيق مع الفرقة الأولى المدرعة السورية والتي كانت قد دفعت لتعزيز النجاح السوري ثم توقف الهجوم السوري في منتصف يوم ٧ أكتوبر بعد تمكنه من الوصول إلى مشارف بحر الجليل، ثم بدأت القوات السورية في تعزيز دفاعاتها على هذا الخط.

وفي نفس الوقت استمرت الهجمات القوية للفرقة السابعة المشاة السورية وواصلت هجومها الناجح مخترقة دفاعات اللواء السابع الاسرائيلي وحقت معدلات قتال عالية جداً أدت إلى إنهيار الخطوط الاسرائيلية الدفاعية في الجولان، وهددت بالوصول إلى مستعمرات وادي الاردن، وقبل ظهر ٨ أكتوبر ظهرت المدرعات السورية أمام المعسكرات الاسرائيلية في منطقة «نافخ» على طرف الجولان، وبدأ أن في استطاعة هذه القوات أن تصل إلى وادي «الحولة» عبر جسر «بنات يعقوب» بعمق اختراق وصل إلى ٣٥ كيلو متراً، حيث قرر الجنرال «اليعازر» رئيس الأركان الاسرائيلي ظهر نفس اليوم أن تركز كل القوات الجوية الاسرائيلية جهودها لوقف التقدم السوري إلى منطقة الكثافة السكانية في الجليل الأعلى، وقد كانت ضربات القوات الجوية مركزة إلى درجة أنها أحدثت تدميراً في

القوات المدرعة السورية قدر ما بين ٣٥٠، ٤٠٠ دبابة^(١).

وفي صباح ٩ أكتوبر بدأ الهجوم المضاد الاسرائيلي ضد القوات الناجحة السورية بقوة ٣ فرقة مدرعة حيث واصلت ضغطها على الفرقة الخامسة والسابعة المشاة السورية، الأمر الذي أدى إلى ارتداد الفرقة الخامسة تحت ضغط الهجوم المضاد الاسرائيلي إلى خط جديد في العمق عبر الجولان الجنوبي في منطقة الحسينية.

وبنهاية يوم ٩ أكتوبر نجحت فرقة مدرعة اسرائيلية في استعادة الأوضاع ووصلت إلى خط وقف إطلاق النار القديم في منطقة الحسينية. كما نجحت فرقة مدرعة اسرائيلية أخرى في رفع الحصار عن الحصون الاسرائيلية المحاصرة في الجولان الجنوبي واستعادت السيطرة الاسرائيلية عليها.

وفي صباح ١٠ أكتوبر تمكنت الفرق الاسرائيلية المدرعة الثلاث من تدمير جزء كبير من القوات السورية المهاجمة وأجبرتها على الارتداد إلى الأوضاع التي كانت عليها قبل بدء العمليات بعد نجاحها في استعادة كل الدفاعات الاسرائيلية التي كانت قد استولت عليها القوات السورية خلال الأيام الأولى من القتال. وقد قدرت خسائر القوات السورية في هذه العملية بنحو ٢٠٠ دبابة، أكثر من ٢٠٠ عربة مدرعة.

• الموقف يوم ١٠ أكتوبر

كان على القوات المسلحة الاسرائيلية طبقاً لمقترحات رئيس الأركان الاسرائيلي والتي طرحها على رئيسة الوزراء جولدا مائير^(٢) ثلاثة احتمالات رئيسية لتطوير الهجوم على الجبهة السورية.. أولها: التقدم من الجزء الشمالي من الجولان مباشرة نحو دمشق، وبالتالي فرض أكبر تهديد مباشر للعاصمة السورية.. وثانيها: هو الاندفاع شرقاً جنوب دمشق لتهديد العاصمة السورية من الجنوب والشرق معاً، وبالتالي تجنب الحشود المكثفة للدفاعات السورية جنوب غرب دمشق.. وثالثها: هو التقدم على طول الجبهة كلها لكسب مزيد من الأرض وزيادة عمق الاختراق الاسرائيلي في سوريا، مما يجعل من الصعب قيام القوات السورية بهجوم منظر للوصول إلى وادي الأردن.

وقد اختارت هيئة الأركان الاسرائيلية - البديل الأول - وصباح ١١ أكتوبر بدأت ثلاث فرق مدرعة اسرائيلية اختراق الدفاعات السورية حيث دارت معارك دفاعية

(١) محمد حسانين هيكل / أكتوبر ٧٣ - السلاح والسياسة - مركز الأهرام للترجمة والنشر - طبعة ١٩٩٣ - ص ٢٨٢.

(٢) للنصر المحير - مرجع سبق ذكره - ص ٥٠١.

ضاربة بين الفرق الاسرائيلية الثلاث المهاجمة وبين الفرق الأولى والسابعة والتاسعة السورية والتي واصلت انسحابها المنظم أمام ضغط القوات الاسرائيلية المهاجمة، وقد تزامن مع ذلك تحرك الفرقة الثالثة المدرعة السورية لسرعة اتخاذها لخط دفاعي مجهز جنوب غرب دمشق.

هذا وقد قامت القوات الجوية الاسرائيلية بهجمات مركزة قوية لمعاونة قواتها المدرعة المهاجمة، ونفذت طلعات واسعة النطاق ليس فقط ضد القوات السورية، بل امتدت إلى عمق الأراضي السورية فهاجمت الموانئ ومستودعات الذخيرة، ومصانع القوى الكهربائية والمرافق الصناعية السورية في أنحاء كثيرة من سوريا، كما هاجمت المقاتلات والمقاتلات القاذفة الاسرائيلية مبنى وزارة الدفاع السورية في دمشق وأصابته بعدد من الصواريخ مما أدى إلى وقوع خسائر غير قليلة حوله.

وزادت المعاونة الجوية لأعمال القتال البرية حيث واصلت القوات الجوية الاسرائيلية غاراتها المكثفة خلال اليوم الحادي عشر ضد المراكز الاقتصادية والقواعد الجوية السورية..

ومع استمرار الضغط البري والجوي المكثف والعنيف والمتواصل من القوات البرية والجوية الاسرائيلية ضد القوات السورية المدافعة ببسالة وعناد وإصرار عن عاصمة الدولة دمشق.. وفي يوم (١) الحادي عشر من أكتوبر طلبت القيادة السياسية في سوريا بذل جهد أكبر من القوات المصرية على جبهة سيناء على أمل سحب جزء من المجهود الجوي الاسرائيلي بعيداً عن جبهة سوريا ووضع حد لتلك الضربات الجوية المكثفة على الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية في سوريا.. الأمر الذي أدى إلى قيام القيادة السياسية المصرية بإصدار أوامرها بتطوير الهجوم شرقاً بقوة ٧ لواء مدرع وميكانيكي أعيد تجميعها شرق قناة السويس يوم ١٢ أكتوبر وبدأت تطوير هجومها شرقاً في اتجاه خط المضائق يوم ١٤ أكتوبر لتخفيف الضغط العسكري البري والجوي عن الشقيقة سوريا.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن الاستغلال الناجح للعمليات وتطوير الهجوم بمعدلات عالية جداً وعدم الالتزام بخطة العمليات والاندفاع غير المحسوب إلى عمق ٣٥ كيلو متراً في عمق الدفاعات الاسرائيلية على هضبة الجولان دون توفير عناصر التأمين اللازمة لاستمرار ذلك النجاح سواء المعاونة بالقوات الجوية أو عناصر المدفعية والصواريخ مع عدم التقدير السليم لرد الفعل للقوات المسلحة الاسرائيلية واتخاذ القرارات المناسبة

ضدها.. أدى كل ذلك إلى افقاد القوات السورية لعنصر المبادأة واضطرارها للارتداد تحت ضغط الهجوم المضاد الاسرائيلي الذي أوصلها حتى مشارف مدينة دمشق العاصمة.

٨ - الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية: (١)

كان تخطيط ورسم الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية في اطار استراتيجية قومية صهيونية اسرائيلية تهدف إلى الامتداد والتوسع وضم الأراضي بالقوة. ومن هنا كانت الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية استراتيجية هجومية - تدير معاركها خارج حدودها الواقعية التي انتهت إليها، ولهذا فقد بدأ صناع الاستراتيجية يطلقون عليها من المسميات ما يتفق مع أهدافها وغاياتها، وفي نفس الوقت لا يثير مقاومة الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية والقوى الكبرى على المسرح العالمي، بل يجذب لها التأييد بل وربما الدعم. ومن ذلك فان الاستراتيجية الاسرائيلية قد أطلق عليها (استراتيجية الحدود الآمنة) أو (الحرب الوقائية)، وغير ذلك من المسميات التي تضع المبررات لجولات عربية/اسرائيلية دارت جميعها خارج الحدود الاسرائيلية الواقعية، عدا الجولة الأولى في عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ والتي أسفرت عن شرعية الوجود والوطن الاسرائيلي في فلسطين.

ولذلك نظم الجيش الاسرائيلي على أساس قوة ضاربة تعتمد أساساً على القوات الجوية والقوات المدرعة.

وفي أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ مدت حدود أمن اسرائيل إلى موانع طبيعية أو صناعية وهي قناة السويس ونهر الاردن وهضبة الجولان، ولكن ترتب على ذلك تضاعف المساحات التي يجب عليها تأمينها إذ امتدت خطوط المواجهة وطالت خطوط المواصلات وأصبح الوضع الاستراتيجي عبئاً عسكرياً على اسرائيل، ولكن وجود هذه الموانع دفع اسرائيل إلى تحصين خطوطها الدفاعية والتحول إلى استراتيجية دفاعية تؤمن هذه الحدود.

ولكن لم تهدأ الجبهة المصرية عسكرياً بعد حرب يونيو كما كانت تتوقع اسرائيل ودخلت مصر ضدها في حرب استنزاف حوالي عامين وبرزت قوة الليران المصرية وتكببت اسرائيل خسائر كبيرة في الأرواح، وكان رد الفعل هو زيادة التحصينات والدفاعات والموانع والسواتر الترابية العالية وانشاء نظام دفاعي أطلقت عليه اسم (خط بارليف) أمنت بمناعته.

(١) مصدر خاص بالمؤلف.

نخلص من هذا ان الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ وبعد وصولها إلى خطوط أمن جديدة تعتبر أنسب خطوط جنوباً على قناة السويس وشرقاً على نهر الاردن، وشمالاً على هضبة الجولان، قد تحولت إلى استراتيجية دفاعية مرتكزة في ذلك على:

- ان الخطوط الآمنة وبصفة خاصة قناة السويس كمانع مائي، وخط بارليف الحصين الذي اضيف إليها انما أصبح مانعاً فريداً يؤيد استراتيجية الدفاع الاسرائيلية وفي نفس الوقت يشكل عبئاً ثقيلاً على القوات المصرية عندما تخطط لعبوره واقتحامه.

- الاعتماد على قوات جوية اسرائيلية متفوقة تستطيع إحباط أى عملية هجومية استراتيجية بالضربات المسبقة سواء اقتصرَت على ضربة جوية شاملة أو تتبعها عمليات برية.

- تأمين التفوق الاسرائيلي في القوة المدرعة والميكانيكية وأسلوب استخدامها تحت الغطاء الجوي وبمعاونة عمليات الابراز الرأسى لتدمير القوات المصرية التى تنجح فى اقتحام الخط الدفاعى والوصول إلى سيناء.

- احتلال سيناء بضع المضائق والممرات المائية فى تيران تحت السيطرة الاسرائيلية ويؤمن خطوطها الملاحية.

- ان التحضير للعملية الهجومية لاقتحام القناة، يمكن أجهزة المخابرات الحربية والاستطلاع الاسرائيلية المتفوقة ان تكتشف مبكراً نوايا الهجوم، هذا علاوة على الوقت الطويل نسبياً اللازم لاقتحام المانع وتدمير الخط الدفاعى وانشاء المعابر يمكن جيش الدفاع الاسرائيلي من اجراء التعبئة فى الوقت المناسب لتدمير القوات المعادية.

تلك كانت أسس الاستراتيجية الاسرائيلية وأسلوبها التطبيقى منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٣، رفضت اسرائيل جميع الحلول السلمية لانها انتشت بنصرها فى عام ١٩٦٧ واعتمدت على قواتها العسكرية وأخذت تعتدى على العرب تارة باستخدام القوة المسلحة كوسيلة للردع المادى وتارة أخرى بالتلويح بها تحقيقاً للردع المعنوى والسياسى.

وأطلقت فى العالم دعاية ذكية بأن العرب وفى مقدمتهم مصر لن تقوم لهم قائمة وبذلك سدت كل الأبواب أمام أى حل سلمى عادل، ففرضت الحرب حتميتها ولم يبق أمامنا إلا الصراع المسلح.

تجميع القوات الاسرائيلية للعملية الدفاعية

كانت مهمة القوات المسلحة الاسرائيلية في سيناء هي منع القوات المسلحة المصرية من استعادة سيناء بالقوة، وذلك بالدفاع عن خط إيقاف النيران وحماية عمق سيناء مع تأكيد ضرورة الأعمال الوقائية والمسبقة بتوجيه ضربات وقائية وضربات مسبقة عندما تشعر بأن ميزان القوة العسكرية أخذ يتحول لصالح المصريين.

فقد بنيت فكرة الدفاع الاسرائيلي في سيناء على أساس المزج بين الدفاع الثابت والدفاع المتحرك لاستغلال طبيعة الأرض ونقاط القوة في تنظيم وتسليح وتدريب الجيش الاسرائيلي، ولقد تكلف انشاء خط بارليف أكثر من ٥٠٠ مليون دولار، كما دعم عمق خط بارليف بانشاء عدة خطوط دفاعية متتالية شرقه حتى الممرات الجبلية، واعتمد نظام الدفاع المتحرك في سيناء على قوات خفيفة الحركة للقيام بالهجمات والضربات المضادة بالتعاون مع القوات الجوية لتدمير أى قوات تنجح في الحصول على موطئ قدم على الضفة الشرقية للقناة.

كما قدر حجم القوات الاسرائيلية المدافعة عن سيناء قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ بعشرة ألوية، منها خمسة ألوية مدرعة علاوة على بعض كتائب الناحال، كما كان التقدير الذى تم التخطيط على أساسه هو أنه يمكن لاسرائيل حشد حتى ستة وعشرون لواء في جبهة جمهورية مصر العربية، منها ستة عشر لواء مدرع وأربعة ألوية مشاة ميكانيكية، لواءين مظلات وذلك بعد اتمام التعبئة + ٤ لواءات مشاة في الدفاع ويوفر هذا الحجم لاسرائيل حوالى ١٥٠٠ دبابة، ٥٠٠ قطعة مدفعية ميدان ومتوسطة و ٥٠٠ قطعة مدفعية مضادة للدبابات.

وقد رت حجم القوات البحرية بعدد ٤٥ قطعة بحرية، منها ١٨ قطعة للابراز البحرى، وكذلك حجم القوات الجوية بعدد ٥٥٠ طائرة، منها ٣٨٧ طائرة قتال حديثة^(١)

أعمال القتال المحتملة للقوات الاسرائيلية وردود الفعل من جانبه^(٢)

كان أول هذه الاحتمالات يتلخص في قيام اسرائيل بتوجيه ضربة وقائية أو مسبقة بهدف إحباط تحضيراتنا للهجوم، وذلك عند اكتشافها للنوايانا أو استعداداتنا للهجوم، ولقد كان من المنظر أن يبنى خطته للإحباط على أساس الحسم السريع للموقف بقواته الجوية

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

والعمليات الخاصة، وذلك بتنفيذ عمليات تعرضية محدودة ضد بعض قطاعات من الجبهة باستخدام قوات مدرعة وميكانيكية وقوات ابرار جوى وبحرى.

وبناء عليه فقد تم التخطيط على مستوى القيادة العامة المصرية^(١) لتفادى محاولات العدو للإحباط على أساس العمل على حرمانه من اكتشاف نوايانا للهجوم بخطة خداع وخطة إعادة تجميع محكمتين، مع التخطيط فى نفس الوقت إيجابياً لتفادى الضربة الوقائية أو الضربة المسبقة واستغلالها لصالح قواتنا.

وكان من المنتظر أن تقوم القوات الاسرائيلية أثناء عبور قواتنا واقتحامها لقناة السويس وأثناء تسلفها للساتر الترابى وأثناء مهاجمتها دفاعاته بتوجيه كافة نيران القوات الجوية والمدفعية والمدركات ضدها واشعال المواد الملتهبة على سطح القناة، ثم القيام بهجمات مضادة باستخدام الاحتياطات المحلية والاحتياطات التكتيكية ضد رؤوس الكبارى وخاصة المحاور الرئيسية خلال ٦ - ٨ ساعة من بدء هجوم القوات المصرية.

وإذا فشل العدو فى ذلك فسيحاول تعزيز أوضاعه الدفاعية والمحافظة على الاتصال برؤوس الكبارى لحين تهيلة الظروف المناسبة لتوجيه الضربات المضادة باستخدام الاحتياطات التعبوية والمشكلة فى ٢ - ٣ مجموعة عمليات ضد الاتجاهات الأكثر نجاحاً مع تأمين خط المضائق، وذلك اعتباراً من أول ضوء اليوم الثالث للعمليات، مع تدعيم أعمال قتال قواته البرية بمعاونات من القوات الجوية والبحرية والابرار الجوى والحرب الكيميائية والحرب الالكترونية.

تشكيل العملية للقوات الاسرائيلية:

شكلت العملية الدفاعية لقوات الجبهة الجنوبية لاسرائيل فى نسق واحد واحتياط كالاتى:

• النسق الأول التعبوى:

بقوة ٣ لواء مشاه + كتيبة دبابات مستقلة + ١٠ كتيبة مدفعية تحتل الدفاعات شرق القناة مباشرة وبعمق ٣٠ كم، تمتد من بور فؤاد شمالاً وحتى رأس سدر جنوباً.

• احتياطى تكتيكى:

بقوة ٢ لواء مدرع + لواء ميكانيكى + كتيبة استطلاع ويتمركز فى مناطق تمادة - المليز - أم مرجم - مصفق ومستعد للقيام بالهجمات المضادة مستنداً على دفاعات النسق الأول التعبوى خلال ٦ - ٨ ساعة.

(١) مصدر خاص بالمؤلف.

• احتياطي تعبوى:

بقوة ٢ لواء مدرع يتمركز في منطقة رفح - الحسنة - العريش مستعداً للقيام بالهجمات المضادة خلال اليوم الثاني/ اليوم الثالث للعمليات.

• قوات جنوب سيناء:

بقوة لواء مشاة + ٣ كتيبة ناحال + وحدات أقلبيات وحرس حدود لتأمين قطاع جنوب سيناء.

• المفاجأة واسرائيل

واذا انتقلنا إلى الجانب الآخر، فإن المتابع للأحداث في اسرائيل خلال شهرى أغسطس وسبتمبر عام ١٩٧٣ يتأكد أن القيادة السياسية والسياسية العسكرية الاسرائيلية وأجهزة مخابراتها والتنسيق الدائم والمستمر مع أجهزة المخابرات الامريكية، يؤكد ان اسرائيل كانت متابعة لكل ما يتم من حشد للقوات المسلحة المصرية والسورية، ولكن الأرجح من وجهة نظرى طبقاً لتقديراتهم ان مستوى التسليح الدفاعى للجيش المصرى ومستوى مخزوناته من الصواريخ وعلاقاته بالاتحاد السوفيتى - المصدر الرئيسى للامداد بالسلاح فى ذلك الوقت - مع عدم تصور لتنسيق سورى - مصرى للقيام بالهجوم فى وقت واحد - وأخيراً ثقة زائدة فى قدرة القوات المسلحة الاسرائيلية ومدى تحصين الخطوط الدفاعية الاسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة فى شكل خط بارليف والخط المقابل له على الجبهة السورية، كان وراء عدم التصديق أو عدم التأكد من النوايا حتى كانت المفاجأة التامة بكل أبعادها الاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية.

وفى مجال تأكيد الثقة الزائدة بالنفس، قال موسى ديان وزير الدفاع الاسرائيلى فى عام ١٩٦٩ «لن تنال عمليات العبور المصرية - إن حدثت - من قبضة اسرائيل المحكمة على خط بارليف لان الاستحكامات الاسرائيلية على الخط أشد منعة وأكثر تنظيمأ، ويمكن القول بأنه خط منيع يستحيل اختراقه واننا لأقرباء إلى حد تستطيع معه الاحتفاظ به إلى الأبد».

وفى مناسبة أخرى قال «ان خطوطنا المنيعه أصبحت الصخرة التى سوف يتحطم عليها عظام المصريين وأنه اذا حاولت مصر عبور القناة فسوف يتم إياده ما بقى من قواتها».

وقال دافيد اليعازر رئيس الأركان «ان خط بارليف سيكون مقبرة للجيش المصرى» . وقالت جولدا مائير «ان أى تصور يسمح إزاء ما نملكه من تحصينات بعبور القوات المصرية إلى الضفة الشرقية يعتبر إهانة للذكاء» .

وفي ١٠ أغسطس ٧٣ تحدث موسى ديان في كلية الأركان الاسرائيلية وقال «ان ميزان القوى في صفنا إلى حد كبير لدرجة انه يقضى على تفكير العرب ودوافعهم لتجديد أعمال عدوانية فورية».

في مجال تأكيد عدم القدرة المصرية على القيام بالهجوم

ففي يوم ٢٦ سبتمبر ٧٣ كان وزير الدفاع موسى ديان ورئيس الأركان دافيد اليعازر يشعران بالقلق ازاء الحشود العربية في الشمال والجنوب على الرغم من التأكيدات التي كانت تصل إليهما من مدير المخابرات الجنرال «الياهو زيرا» والتي كانت تؤكد عدم نية العرب بالهجوم، وبعد اجتماع لهيئة الأركان، قررا القيام بزيارة لقيادة الجبهة الشمالية في الجولان وبعد الاستماع إلى قائد الجبهة أمر ديان بدفع كتيبة واحدة من لواء الجيش السابع المدرع لطمانة القائد الاسرائيلي فقط.

وفي ٣ أكتوبر ٧٣ ومع استمرار تقارير المخابرات الاسرائيلية بعدم قيام العرب بعمل هجومى رغم كل الدلائل التي تشير إلى ذلك فقد أمر ديان بدفع باقى اللواء السابع المدرع في اتجاه الجولان.

وفي يومى ٤، ٥ أكتوبر ٧٣ عرف الاسرائيليون أن الأسر السوفيتية يتم ترحيلها جواً من القاهرة ودمشق إلى روسيا ومعهم عدد من المستشارين المدنيين، إلا أنه بوصول تلك المعلومات إلى رئيس الأركان الاسرائيلي اليعازر، طمأنه الجنرال «زيرا» مدير المخابرات الاسرائيلية بأن ذلك لايعنى شيئاً غير عادياً.

وخلال نفس اليومين لاحظت المخابرات الاسرائيلية عدة تحركات للقوات المصرية من الاسماعيلية في اتجاه السويس، وكانت السفارة الامريكية في تل أبيب تعلم أيضاً أن مصر تقوم بإعادة تجميع قواتها، وانتهت القيادة العسكرية الاسرائيلية من تحليلها لتلك المعلومات..

«ان توزيع القوات المصرية في الضفة الغربية للقناة يدل قطعاً على أن المصريين يعدون أنفسهم لمهام دفاعية».

وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم ٥ أكتوبر ٧٣ وفي مواجهة الشكوك غير المؤكدة من المخابرات الاسرائيلية باحتمال قيام هجوم مصرى أو سورى، ناقش المجلس إمكانية القيام بضربة وقائية لإعاقة زحف السوريين، ولكن مجلس الوزراء رفض ذلك الاقتراح، وقرر بناء على توصية من موسى ديان - كإجراء وقائى - القيام بتعبئة جزئية صباح ٦ أكتوبر يستدعى فيها خمسة آلاف جندي من قوات الاحتياط مع تأكيد استعداد القوات في الجولان لصد أى هجوم سورى محتمل.

هذا ويؤكد «تريفور دوبي» في كتابه «النصر المحير»: «ان احداً من الوزارة الاسرائيلية في ذلك الاجتماع كان يعتقد جدياً بأن مصر وسوريا ستكونان البادئان بالحرب، وحتى صباح يوم ٦ أكتوبر ٧٣ كانت هيئة الأركان الاسرائيلي ترى ان ذلك اليوم سيمر دون أن يحدث شيء».

ويقول «تريفور دوبي» شارحاً الوضع في اسرائيل حتى صباح يوم ٦ أكتوبر ٧٣ فيقول «توجهت جولدا مائير إلى مكتبها في الساعة التاسعة والنصف صباحاً، وبدأت عليها علامات الاضطراب كما كان يسود جميع الأوساط والدوائر، فلقد كان الضباط في اسرائيل يناقشون سماع أصوات دبابات بشكل كثيف على الجبهة المصرية خلال ليلة ٦/٥ أكتوبر ٧٣، واجتمعت هيئة أركان حرب الاسرائيلية في نفس التوقيت يوم ٦ أكتوبر، وزاد من القلق أن اتصلت رئيسة الوزراء جولدا مائير بالسفير الامريكي في اسرائيل والتمست منه أن يقابلها وأكد لها السفير: «انها ليست عملية عسكرية من جانب العرب».

وبعد ساعة استدعت جولدا مائير مجلس الوزراء للاجتماع وعندئذ تأكدت هيئة أركان حرب أن هناك استعداداً للهجوم على الجبهة الشمالية على الأقل من اتجاه سوريا حيث كان من الممكن ان تشاهد من منطقة الجولان ما يجري في سوريا، فقد كانت اعداد كبيرة من الدبابات تغادر دمشق لكن أحداً لم يكن يتوقع نشوب الحرب.

وعلى ضوء ذلك نتأكد لنا حقيقة هامة تتمثل في أن «استراتيجية المغامرة المحسوبة» الذي اتبعها المخطط الاستراتيجي المصري، والذي يعنى الاصرار على القيام بعملية هجومية محدودة بالقدر الذي تسمح به القدرات والامكانيات القتالية المتوفرة في القوات المسلحة المصرية، تلك كانت أبرز مقومات نجاح المفاجأة التي حققها نصر أكتوبر ٧٣ العظيم والتي فتحت الطريق نحو مسيرة سلام طويلة سلكتها مصر لتحقيق أهدافها الرئيسية من حربيها باستعادة باقى أراضيها المحتلة في سيناء من خلال الوسائل الدبلوماسية التي فرضها نصر أكتوبر ٧٣ على المؤسسة العسكرية الاسرائيلية التي وقفت بكل حزم في كل محاولات مصر وباقي الدول العربية بل والمجتمع الدولي كله لجمع الأطراف حول طاولة مفاوضات لحسم ذلك الصراع الطويل بينهما.

واذا كانت مسيرة السلام المصرية قد استغرقت تسعة سنوات كاملة حتى حققت أهدافها باسترداد الأرض المصرية كاملة، حيث استمرت الفترة من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٢، والتي انقسمت طبقاً لمستوى ونوعية الأحداث إلى مرحلتين.. المرحلة الأولى منها: استغرقت الفترة ما بين عامي ٧٤، ١٩٧٥، وقد تضمنت عقد اتفاق النقاط الست في

نوفمبر ١٩٧٣، ثم اتفاقية فض الاشتباك الأولى في يناير ١٩٧٤، ثم اتفاقية فض الاشتباك مع سوريا في يونيو ١٩٧٤، وانتهاءً باتفاقية فض الاشتباك الثانية في سبتمبر ١٩٧٥.. أما المرحلة الثانية: فقد استغرقت ما بين أعوام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ وتضمنت مبادرة السلام وزيارة الرئيس السادات للقدس في عام ١٩٧٧ ثم التوصل إلى إطار كامب دافيد في سبتمبر ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في مارس ١٩٧٩ وانتهاءً بالانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء في ابريل ١٩٨٢.

وقد وصف التقرير السنوي لمركز الدراسات الاستراتيجية بلندن فقال: «ان حرب أكتوبر، بسلاحيتها العسكرية والبيترول، قد جعلت من العرب قوة سادسة في العالم بعد أمريكا وروسيا والصين واليابان وكتلة أوروبا الغربية».

تلك هي الصورة الرائعة للتضامن العربي في حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتي تكاتف الجميع وعلى رأسهم الولايات المتحدة على أن تتكرر ثانية!!

اسرائيل والدعم المالي لصالح المعركة

قال بنحاس سابير وزير المالية والاقتصاد الاسرائيلي وهو يتحدث في مطار تل أبيب عن استعداد وحماس اليهود في أوروبا والولايات المتحدة للتبرع لاسرائيل والتضحية في سبيلها^(١)، قال: «لقد تبرع اليهود من ذوى الدخل القليل بكل ما يملكونه، ويبحث كثيرون من اليهود عن عمل اضافي لكسب المزيد من المال يتبرعون به... وقال: «ان هذا المال الذي حصلنا عليه سيجلب الرخاء الاقتصادي للبلاد، بعد الحرب والمشروعات التي أجبرنا على تأجيلها حتى الآن ستنبعث من جديد».

لقد تمكن بنحاس من جمع مليارين من الدولارات في أوروبا والولايات المتحدة وتبرعت الجالية اليهودية وحدها في الولايات المتحدة بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار، وقدم يهود أمريكا إلى اسرائيل قروضاً طويلة الأجل بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار أخرى، وقالت جولدا مائير مشيدة بهذا النجاح الكبير: «إن اصدقاءنا لن يتخلوا عنا».

وتكلف كل ساعة من ساعات الحرب دولة اسرائيل عشرة ملايين دولار، ويصرف هذا المال على اجراءات التعبئة المدنية والعسكرية، من أجل تموين الجيش والسلاح الجوي ومن أجل خدمات النقل الاضافية وهذه الملايين العشرة لاتغطي ما تشتريه اسرائيل من

(١) لارلاج كورت دتش - حرب أكتوبر - كتب مترجمة ٧١٢ - الهيئة العامة للإستعلامات - ص ٤٥.

السلاح والذخيرة حيث يتراوح ثمن طائرة فانتوم - بحسب تجهيزها - بين ١٨ ، ٢٥ مليوناً من الماركات الألمانية، ولكن إسرائيل لاتدفع شيئاً لشراء الأسلحة في الوقت الحاضر، ولاتحاسب الولايات المتحدة إسرائيل على الطائرات التي تقدمها إليها عوضاً عن الطائرات التي تخسرها في الحرب.

وفي اليوم السابع من الحرب الرابعة عام ١٩٧٣ في الشرق الأوسط، كانت خزائن دولة إسرائيل خاوية، لقد ابتلع الاسبوع الأول من الحرب عشرة مليارات دولار، فاذا لم تقدم معونة عاجلة إلى إسرائيل أصيبت بالافلاس التام، وسندات الحرب التي تطرحها إسرائيل في الداخل غير مجزية، فالاسرائيليون أنفسهم في هذا الوقت الذي تتزايد فيه نفقات معيشتهم، غير قادرين على شراء هذه السندات إلا بكميات قليلة، وفي اليوم العاشر من الحرب، قرر الكنيست الاسرائيلي إصدار سندات إجبارية بمقدار ٦٠٠ مليون مارك سنوياً، ويستطرد وزير المالية الاسرائيلي فيقول: «ويمكننا بهذا المبلغ أن نحارب يوماً واحداً». كما قررت الحكومة الاسرائيلية فرض ضريبة دفاع اضافية وصلت إلى ١٢ ٪ من مرتبات الموظفين في الدولة، ٩ ٪ من أرباح الشركات، وقد قدرت ان كل ما ستجمعه هذه الضريبة لن تكفي لتمويل الحرب إلا بضع ساعات.

وقد زار بنجاس سابير الولايات المتحدة ونظمت الجماعات اليهودية في المدن الامريكية اجتماعات عامة كبيرة، تحدث فيها وزير المالية الاسرائيلي عن الخطر الذي تتعرض له إسرائيل واستنجد بمشاعرهم وعقولهم، وامتلات قوائم التبرعات بالأسماء، وكان في امكان وزير المالية الاسرائيلي أن يسحب أغلب المبالغ فوراً من البنوك الامريكية.

كما كان تبرع المواطنون اليهود في جمهورية ألمانيا الاتحادية كل على حسب قدرته.. هذا وقد جاء في رواية لوكالة الانباء «أ. ب» من بون، أن أحد الأغنياء قدم للسفير الاسرائيلي في بون شيكاً على بياض، وملاً بن هورين السفير الاسرائيلي الشيك بمبلغ مليون فرنك، كما بلغ مجموع التبرعات التي جمعت في فرانكفورت بهذه المناسبة ثمانية ملايين مارك، وبلغ مجموع ما تلقت السفارة الاسرائيلية في بون ١٥ مليون مارك.

ومن العرض السابق يتضح تكلفة اليوم الواحد، بل والساعة الواحدة خلال يوم القتال وانعكاساتها المدمرة على اقتصاديات القوى المتحاربة والتي قد تصل بها إلى حد الافلاس إلى جانب تراكم الديون الناتجة عن تزايد الانفاق على متطلبات الحرب أو بعدها مما يلتقي بظلاله الكثيفة على خطط التنمية الطموحة للدول المتحاربة... وخير مثال على ذلك ما

انتهت إليه اقتصاديات دول أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية والتي احتاجت إلى مشروع مارشال أمريكى يعيد الروح إلى اقتصادياتها التى انهارت تماماً بفعل الحرب^١.

وبالتالى لنا أن نتخيل ما خلفته أربعة حروب متواصلة خلال فترة لم تتجاوز ربع قرن على الاقتصاد المصرى^{١١}

اسرائيل واستخدام القنبلة النووية :

يشير تقرير مجلة تايم الأمريكية تحت عنوان «كيف حصلت اسرائيل على القنبلة النووية؟» إلى أن اسرائيل كان لديها ثلاث عشرة قنبلة ذرية حين بدأ فيه الهجوم المصرى السورى عام ١٩٧٣ ، وكان فى امكانها القائها باستخدام الطائرات الفانتوم أو الكاثير، ويتطور تقرير مجلة التايم مؤكداً «انه فى المراحل الأولى من الحرب وخوفاً من أن تكون القوة المسلحة الاسرائيلية على وشك الهزيمة، قرر القادة الاسرائيليون الاستعداد لشن هجوم ذرى مضاد، كقرار يائس بعد أن تمكن المصريون من صد الهجمات المضادة على طول قناة السويس، وتراجع القوات الاسرائيلية أمام الهجوم الشامل للدبابات السورية فى مرتفعات الجولان.

وعلى ذلك فقد أعطت جولداماثير الإنن إلى دايان وزير الدفاع الاسرائيلى فى ذلك الوقت، بتجهيز أسلحة يوم القيامة الاسرائيلية^(١) وبيلما كان يتم تجميع كل قنبلة تمهيداً لدفعها إلى وحدات القوات الجوية الاسرائيلية، وقبل أن تتم آخر خطوة، تحولت المعركة على كلتا الجبهتين فى صالح اسرائيل، وذلك بفضل الجسر الجوى الأمريكى المكثف، الذى وفر من الامدادات والمعدات ما ألغى ضرورة استخدام اسرائيل للأسلحة الذرية.

٩ - تدخل القوى العظمى «الجسور الجوية المتقابلة»

خلال يومين من بدء القتال، وصلت طائرات شركة العال الاسرائيلية التى تم اخلاءها من المقاعد لتحمل شحنات من الولايات المتحدة لنقل بعض المعدات الضرورية المطلوبة بصورة عاجلة، وتصدرت معدات التشويه والتمويه قائمة المطالب العاجلة التى استجابت لها الادارة الأمريكية، وذلك لكى تستخدمها القوات الجوية الاسرائيلية للتشويش على أجهزة رادار الصواريخ سام المصرية، هذا اضافة إلى الصواريخ الموجهة أرض/جو التى يمكن استخدامها لتدمير مواقع الصواريخ سام والجسور المصرية على القناة.

(١) كيف حصلت اسرائيل على القنبلة ؟ تقرير مجلة التايم، وتستند المقالة إلى شهادة بعض الإسرائيليين الذين يشغلون مناصب عليا.

وبناء على توجيهات من الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون، عقد هنرى كيسنجر وزير الخارجية ما سمي بجماعة العمل فى واشنطن، حيث قد ضمت أعضاء تم اختيارهم بعناية لتشكيل مجلس أمن قومى تركزت مهمته فى تناول أزمات الأمن القومى العاجلة. وبالفعل بدأ خط جوى أمريكى فى التاسع والعاشر من أكتوبر كان محملاً بالمطالب الاسرائيلية التى تقدم بها السفير الاسرائيلى فى واشنطن يوم الثامن من أكتوبر وتركزت فى كميات من الذخيرة المضادة للدبابات، وقذائف مدفعية وصواريخ «سايد ويندر» التى تسعى وراء الحرارة وصواريخ سيارجو، وكذلك المواد المستخدمة فى الترميم، وقد ساهمت هذه الصواريخ مساهمة فعالة فى صد القوات المدرعة المصرية التى دفعت لتطوير الهجوم شرقاً على جبهة سيناء يوم ١٤ أكتوبر.

وفى الثالث عشر من أكتوبر اتخذ الرئيس نيكسون قراراً بامداد اسرائيل بكل احتياجاتها من الأسلحة والمعدات والذخائر حتى اذا كان ذلك يعنى استنفاد احتياطى الحرب فى الولايات المتحدة، وبدأ فى نفس اليوم جسر جوى رسمى وصلت أولى طائراته إلى اسرائيل يوم الرابع عشر من أكتوبر وذلك باستخدام قاعدة متوسطة فى «جزر الأزور» تم نقل بعض الطائرات المقاتلة إليها عن طريق حاملات الطائرات فى البحر المتوسط. وفى السادس عشر من أكتوبر عززت الولايات المتحدة اسطولها السادس المتمركز فى البحر المتوسط بقوة بحرية قوامها ٢٠٠٠ مقاتل، هذا إلى جانب طلب الرئيس نيكسون موافقة الكونجرس الأمريكى على تقديم مساعدات عسكرية لاسرائيل وصلت قيمتها ٢,٢ مليار دولار تتضمن معونات عسكرية مباشرة.

وقد تم امداد اسرائيل بالمعدات والقوات الأمريكية ومخزون الاحتياطى فى جمهورية ألمانيا الاتحادية حيث تم نقلها على طائرات «A4، F4» إلى اسرائيل مباشرة، أو من حاملات الطائرات فى الاسطول الأمريكى السادس المنتشر فى البحر المتوسط، ولتحقيق المزيد من السرعة فى الامداد بالأسلحة والمعدات والذخائر هبطت العديد من طائرات الهليكوبتر العملاقة فى مطار العريش شمال شرقى سيناء.

وفى التاسع عشر أو العشرين من أكتوبر التقط الرادار المصرى حركة نقل كبيرة بطائرات الهليكوبتر إلى العريش، حيث تم دفع مقاتلتين «ميراج» مصرية للتحقق من ذلك والتى أكد تقريرهما كثافة الحاملات الأمريكية التى تمد طائرات الهليكوبتر المنقلة بغطاء جوى.

هذا وقد وصل حجم^(١) الامدادات الأمريكية المعملة على طائرات أمريكية بما يعادل

(١) النصر للمحرر/ من ٦١٢.

٥٦٥ رحلة باجمالى ٢٢,٤٠٠ طن معدات اضافة إلى ٥٩ طائرة مقاتلة، أما المحملة على طائرات العال الاسرائيلية فقد وصلت إلى ٢٥٠ رحلة باجمالى ٥,٥٠٠ طن معدات وذلك خلال الفترة من ٩ إلى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣، وبالتالي فقد ساهمت في اختلال التوازن العسكرى لصالح اسرائيل اعتباراً من ١٤ أكتوبر ٩٣.

أما عن الجسر السوفيتى.. ففي العاشر من أكتوبر هبطت طائرات النقل السوفيتية في سوريا عند حلب وكانت محملة بثمانين طناً من المعدات الحربية المتمثلة في الذخائر للمدافع وقطع غيار الدبابات وصواريخ الدفاع الجوى وطائرات الميج، إضافة إلى توجه طائرات سوفيتية إلى القاهرة محملة بصواريخ سام المحملة على دبابات من طرازات ٦٢، كما دعم السوفيت القاهرة بعدد ٢٠ صاروخاً من طراز سكود بعيد المدى حيث يصل مداه إلى ٣٠٠ كيلو متراً.

وكان الاتحاد السوفيتى يأخذ^(١) امداداته لمصر وسوريا من احتياطى جيوش حلف وارسو حيث تم نقل ١٢٠٠ دبابة، ٣٠٠ طائرة ميج ٢١ إليهما خلال ثلاثة أسابيع، كما أمكن انشاء ٦٠٠ قاعدة لصواريخ سام ٦ في سوريا حيث قام اخصائيو الصواريخ السوفيت بالمعونة في تركيبها.

هذا ولم يقتصر التدخل للقوتين العظميتين على الامداد بالأسلحة والمعدات والذخائر ولكنه امتد إلى تبادل المعلومات إلى أصدقائهما باستغلال أقمارهما الصناعية مما يعنى أن المواجهة العسكرية تخطت دولة مصر وسوريا إلى مواجهة مباشرة بين القوتين العظميتين في منطقة الشرق الأوسط.

١٠ - التضامن العربى وقومية المعركة

بالرغم من تباين حجم الجيوش العربية واختلاف بعدها عن مسارح العمليات في سيناء والجولان، فإن القوات المسلحة المصرية والسورية تحملا عبء القتال في الأيام الأولى للحرب، إلا أن القوات العربية قد سارعت لدعمهما، وكان وصول هذه القوات واشتراكها في القتال متتابعاً نظراً لتباين مواقع حشدتها وتمركزها.. كما شاركت دول الخليج بتعريض جزء كبير من نفقات الحرب بأموال عربية لدعم القدرة على الصمود والاستمرار في القتال.

(١) حرب أكتوبر - ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات - مرجع سبق ذكره - ص ١٠١، ١٠٢.

- **فالعراق..** دفعت القيادة العراقية قواتها الجوية منذ الأيام الأولى للمعركة كما حركت فرقتين أحدهما مدرعة والأخرى ميكانيكية إلى الجبهة الشمالية.. وشاركت هذه القوات في القتال إلى جانب القوات السورية وأعلنت العراق انها تضع كل قواتها المسلحة تحت تصرف مصر وسوريا إلى جانب اعلانها عن اشتراكها في حرب البترول العربية.. ولقد كان لاشتراك العراق أثر كبير على ميزان القوى في الجبهة الشمالية.
- **والجزائر..** اشتركت القوات الجوية الجزائرية منذ الأيام الأولى للعمليات حيث وصلت إلى مصر قوات جزائرية برية معها ٢٠٠ دبابة وانضمت إلى الاحتياطي الاستراتيجي للجبهة المصرية قبل وقف القتال.. كما شاركت القوات الجزائرية مع القوات المصرية في التدريب والمشروعات التكتيكية والرمائية وفي المسابقات الرياضية والترفيهية وتبادل الزيارات بين الوحدات والتشكيلات الميدانية.
- **والكويت..** شاركت وحدات من القوات المسلحة الكويتية في القتال على جبهة قناة السويس، وكانت الكتائب الكويتية تتبادل المهمة كل ثلاثة أشهر لاتاحة الفرصة للمشاركة بأكبر حجم من القوات المسلحة الكويتية، وقد شاركت الكتيبة الكويتية في تأمين وحماية مؤخرة قوات الجيش الثاني الميداني جنوب الدفرسوار ومرسى أبو سلطان.
- **المغرب..** شاركت القوات المسلحة المغربية بمجموعة قتال وصلت إلى سوريا واتخذت مواقعها جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة السورية، وقاتلت معها وأثبتت وجود هذه المجموعة شجاعة نادرة وكفاءة قتالية عالية، كما وصل إلى الجبهة المصرية لواء مغربي للاشتراك جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة المصرية في عمليات أكتوبر ٧٣.
- **السودان..** أعلنت الحكومة السودانية عن استعدادها للمشاركة في القتال كما ان قواتها المسلحة التي أرسلت إلى مصر بقوة لواء مشاه أسهم في مزيد من الدعم العسكري للقوة المسلحة المصرية.
- **الأردن..** دفعت المملكة الاردنية الهاشمية بقوة لواء مدرع اردني للجبهة السورية وشارك في التصدي لمحاولات الاختراق الاسرائيلي في الاسبوع الثاني للقتال ووضع لواء مدرع آخر في المعاونة المباشرة.

- السعودية .. ساهمت المملكة العربية السعودية بقوة حوالى لواء على الجبهة السورية، إلى جانب مساهمتها المالية بدفع ثمن نقدي لعدد مائتى دبابة لسد خسائر الدبابات السورية التى دمرت أو تعطلت .. اضافة إلى مساهمتها الكبرى فى ادارة حرب البترول.
 - القوات الفلسطينية .. شاركت القوات النظامية الفلسطينية فى القتال على جبهة قناة السويس فى قطاع فايد طبقاً لما سمحت به قدراتها وامكانياتها القتالية.
 - ليبيا .. أعلن الرئيس القذافى منذ بداية الحرب أن ليبيا ستقدم الدعم المالى اللازم لكل من سوريا ومصر لدعم المجهود الحربى إلى جانب تقديم احتياجاتهما من النفط.
- وقد علق الرئيس السادات على اشتراك القوات العربية المسلحة فى الحرب واستخدام البترول سلاحاً فى المعركة لكل من مصر وسوريا قائلاً: «حصل أروع ما حصل للوحدة العربية ففى وقت الأزمة وقفنا جميعاً وقفه رجل واحد، ولو كانت المعركة امتدت لفترة أكثر من ذلك كان من الممكن اشراك القوات المسلحة العربية فى القتال وكانت نتائجه ستكون حاسمة».
- البترول كسلاح فى المعركة
- فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ اجتمع وزراء البترول العرب فى الكويت^(١)، ذلك الموعد الذى تم الاتفاق عليه فى اجتماع سابق لوزراء البترول العرب مع غيرهم من وزراء «الاوليك» كان قد عقد فى فيينا يوم ٨ أكتوبر حيث بحث الوزراء العرب فى هذا الاجتماع استخدام البترول كسلاح فى المعركة، فقد كان معروفاً أن هناك خطة مصرية لاستعمال النفط فى المعركة أرسلها الرئيس السادات إلى الملك فيصل يوم ١٠ أكتوبر، وقد قرر وزراء البترول فى هذا الاجتماع ان يدخل البترول سلاحاً فى المعركة حيث قرروا أن يبدأ التخفيض فى الانتاج العربى الكلى بنسبة ٥٪ فوراً، كما تقرر تخفيض ٥٪ من الانتاج كل شهر حتى تنسحب اسرائيل إلى خطوط ما قبل ١٩٦٧، هذا اضافة إلى قرار ست دول بترولية برفع سعرها بنسبة ٧٠٪، أى من ٣,١ دولار إلى ٥,١٢ دولار للبرميل، كما قررت بعض الدول العربية حظر تصدير البترول كلية إلى الدول التى يثبت تأييدها لاسرائيل بما فيها الولايات المتحدة.
- هذا وقد دعى الملك فيصل السفير الأمريكى فى المملكة العربية السعودية وأبلغه

(١) محمد حسنين هيكل/ أكتوبر ٧٣ سلاح والسياسة/ ص ٤٧٩.

برسالة إلى الرئيس الأمريكى نيكسون تحتوى ثلاث نقاط.. أولها انه اذا استمرت الولايات المتحدة فى مساندة اسرائيل، فإن العلاقات السعودية الامريكية قد تتعرض لمشاكل.. وثانيها ان السعودية سوف تخفض انتاجها بنسبة ١٠٪ وليس ٥٪ فقط كما قرر وزراء البترول العرب.. وثالثها ان الملك ألمح إلى احتمال وقف شحن البترول السعودى إلى الولايات المتحدة اذا تعذر الوصول إلى نتائج سريعة وملموسة فى الأزمة.

وقد كان رد فعل الولايات المتحدة غاضباً إذ أعلن وزير خارجيتها هنرى كيسنجر، ازاء ذلك حيث قال: (١) .. ان العرب أعطوا أنفسهم الحق فى استخدام البترول كسلاح، وهذا أمر بالغ الخطورة لانه يعكس نزعتهم إلى محاولة السيطرة علينا.. كما أن منتجى البترول بهذا القرار أعطوا أنفسهم من جانب واحد ولأول مرة فى التاريخ حق تحديد أسعاره.. وأنه اذا طبق الحظر على الولايات المتحدة فسوف تكون هذه ضربة لايمكن قبولها لهيبة ونفوذ دولة ترى نفسها فى مقعد القيادة لشئون العالم!!!.

هذا وقد اعتبر هذا الموقف الحاسم من المملكة العربية السعودية ثمرة للتحالف الناجح الذى أقامه الرئيس السادات بين العربية السعودية ومصر، وهو التحالف الذى حققه الرئيس السادات ببراعته، خاصة وأن المملكة العربية السعودية كانت خير سند لمصر منذ قيامها بتعويضها عن النتائج الاقتصادية للحرب الخاسرة عام ١٩٦٧ طبقاً لما قرره مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم، حيث أصبح الملك فيصل سيد العالم العربى فى الفترة ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٠، وبالتالي فقد كان الرئيس السادات يدرك أن ورقة السعودية ذات أهمية خاصة فى حربه المنتظرة، ولم يكن ذلك راجعاً فقط إلى التعويضات السخية التى قدمتها المملكة العربية السعودية لمصر والتى وصلت إلى حوالى مائة مليون جنيه استرلينى سنوياً فحسب، ولا إلى تطلع العالم إلى الملك فيصل بوصفه أهم شخصية تتحكم فى امدادات البترول.. ولكن سياسة التفاهم والاتفاق مع السعودية كانت تمثل ضماناً لسياسة الانفتاح على الغرب والولايات المتحدة، وهى السياسة التى قرر السادات أن يتبعها بعد خيبة الأمل التى مثلتها العلاقات مع الاتحاد السوفيتى.

وقد كان لاستخدام البترول كسلاح سياسى نتائج اقتصادية بالغة الأثر، فقد أحدث هزة خطيرة فى الانتاج وضغوط انكماشية وأخرى تضخمية بعيدة المدى، وبطالة متزايدة وأحياناً مخيفة، وغلاء جارف وارتفاع فى الأسعار مع انخفاض فى مستوى المعيشة وفى معدلات التنمية الاقتصادية، وشلل جزئى أو زاحف فى النقل والمواصلات والحركة،

(١) للسلاح والسياسة/ محمد حسنين هيكل/ مرجع سبق ذكره ص ٤٨٤.

واختلال في نمط الحياة اليومية والمزلية إلى غير ذلك من الآثار البعيدة المدى على اقتصاديات العالم كله.

ويقول الدكتور جمال حمدان في كتابه ٦ أكتوبر في الاستراتيجية العالمية، (١) .. «سوف يسجل التاريخ لمعركة أكتوبر فضلاً كبيراً على العرب، مثلما سجل للعرب فضلاً كبيراً عليها، ليس فقط أنها قد ضاعفت من دخولهم البترولية بصورة صاروخية، ولكن - وهو الأهم - أنها فتحت أمامهم عصر التحرير الاقتصادي، على أوسع أبوابه، فلقد كانت المعركة مناسبة ملائمة جداً لأن يحقق العرب استقلالهم الفعلي عن شركات البترول الاحتكارية التي كانت تتولى تحديد أسعار البترول المعلقة وتتلاعب بها تلاعباً فاضحاً، وهذا عدا ما كانت تفرضه عليها من معدلات ومستويات لا ترتبط بالقيمة الحقيقية للسلعة في السوق العالمية.

فلأول مرة في تاريخ البترول العربي انتزعت الدول المنتجة حق تحديد الأسعار من جانب واحد.. هكذا، من دولارين أو أكثر قليلاً قبيل المعركة، قفز السعر للبرميل إلى ١٤، ١٥ دولاراً بل إلى ١٨ دولاراً في سقفه الأعلى، وإلى ١١ دولاراً في المتوسط، وذلك في غضون شهرين تقريباً.

ومن الناحية الحسابية البحتة، ان الدول العربية قد تضاعفت دخولها من البترول عدة أضعاف، ويكفي في هذا الصدد رقم واحد.. قبل حرب أكتوبر بلغ مجموع دخل الدول العربية من البترول يومياً نحو ٣٠ مليون دولار، وبعد الحرب ورغم خفض الانتاج والمصادر بنسبة ١٥ - ٢٠٪ تقريباً قفز مجموع الدخل اليومي إلى ١٠٠ مليون دولار، أو بنسبة ٣٣٣٪، أي أكثر من ثلاثة الأمثال، وهكذا أيضاً حققت دول العرب البترولية لحسن الحظر وبفضل المعركة أرباحاً مباشرة تعادل أضعاف ما دفعوه في تمويلها.

وقد وصف التقرير السنوي لمركز الدراسات الاستراتيجية بلندن فقال: «ان حرب أكتوبر، بسلاحها العسكري والبترول، قد جعلت من العرب قوة سادسة في العالم بعد أمريكا وروسيا والصين واليابان وكتلة أوروبا الغربية».

تلك هي الصورة الرائعة للتضامن العربي في حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتي تكاتف الجميع وعلى رأسهم الولايات المتحدة على ألا تتكرر ثانية!!

(١) جمال حمدان: ٦ أكتوبر في الاستراتيجية العالمية - عالم الكتب - طبعة ١٩٧٤ - ص ٢١٢.

١١ - نتائج الجولة الرابعة (حرب أكتوبر ١٩٧٣)

لقد بدأ العالم منذ أكتوبر ١٩٧٣ يعيد حساباته وموقفه بالنسبة للمنطقة على أساس الحقائق الاستراتيجية التي فرضتها نتائج هذه الحرب.

• كان هدف إسرائيل خلال الحرب:

هو منع القوات المصرية من اقتحام قناة السويس وتدمير القوات التي تنجح في عبورها وإيقاع هزيمة بالقوات المسلحة المصرية تكون نتيجتها استسلام مصر لشروط إسرائيل السياسية ولم يكن هناك شخص في إسرائيل يشك في ذلك، كما كانت هناك دول كثيرة تعتلق نفس المفهوم.

• ... وكان هدفنا:

هو هدم نظرية الأمن الإسرائيلي وهزيمة التجميع الرئيسي لقوات العدو في سيناء وتكبيده أكبر قدر من الخسائر، لاقتناعه بأن مواصلة احتلاله لأراضيها يكلفه ثمناً باهظاً.

• ... وهنا نتساءل..

- هل تحدينا نظرية الأمن الإسرائيلي عن طريق عمل عسكري؟

- هل ألحقنا بالعدو أكبر قدر من الخسائر؟

- هل أقتناه بأن مواصلة احتلاله لأراضيها يفرض عليه ثمناً لا يستطيع دفعه؟

- هل أقتنناه بأن نظريته في الأمن على أساس التخويف النفسي والسياسي والعسكري ليس درعاً من الفولاذ يحميه الآن أو في المستقبل؟

ان حرب أكتوبر ١٩٧٣ هي الحرب المحلية الوحيدة التي فرضت نفسها على الموقف العالمي، بل وامتلكت زمامه لفترة، وأن تحدث ردود فعل واسعة وتخلق آثاراً استراتيجية وسياسية واقتصادية وعسكرية بعيدة المدى مازال صداها يتردد في أنحال العالم أجمع حتى الآن.

على المستوى السياسي كانت أهم نتائج الحرب هي:

أدت الحرب إلى إجبار إسرائيل على الانسحاب من الحدود التي زعمت أنها أصبحت آمنة، انسحبت تحت ضغط القوة العسكرية في أكتوبر ١٩٧٣ ثم انسحبت مرتين تحت ضغط القوة السياسية في يناير ١٩٧٤ - سبتمبر ١٩٧٥ واستثماراً للنتائج هذه الحرب.

ولقد كان انسحاب إسرائيل ثلاث مرات عن الأرض العربية المحتلة ممزقاً لشعار بن جوريون «ان الأراضي الاسرائيلية هي كل أرض يقف عليها جندي اسرائيلي». كما كان ملتبساً لدعوته التوسعية «ان كل ما تقع عليه عينك يجب أن يكون لك». كما كان محطماً لآراء موسى ديان الذي قال متعبداً «الأرض هي ربي الحقيقي». لقد أدت هذه الحرب بسلاحيتها العسكرية والبترولى إلى الاحتفاظ بمشكلة الشرق الأوسط ساخنة بل ومتهبة بعد محاولة تجميدها في ضوء الوفاق الدولى بين القوتين العظميين.

هذا ولقد كانت حرب أكتوبر نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية إذ أنه نتيجة لهذه الحرب استردت الدول العربية خاصة والدول غير المنحازة عامة مكانتها وكرامتها في المجتمع الدولى وأصبحت في موقع يجعلها تستطيع ان تتعامل معاملة الند للند مع الدول الصناعية المتقدمة ومواجهة الدولتين العظميين^(١).

كما ان الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الدولتان العظميان قد أدركت نتيجة لهذه الحرب أنها لم تعد تستطيع أن تتحكم في أمور السياسة الدولية وفقاً لأهوائها أو مصالحها منفردة، بل عليها أن تأخذ في الاعتبار عند صياغة قراراتها ارادة الدول التى تخلصت من الاستعمار وكافحت من أجل مزيد من العدالة والانصاف في العلاقات الدولية.

وعلى الصعيد الدولى تفاقمت عزلة إسرائيل وخرجت من الحرب بعلاقات مقطوعة مع اعداد متزايدة من العالم الثالث وعلاقات مهزوزة مع أوروبا الغربية، فعلى مستوى القارة الافريقية قامت ٩ دول افريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قبل نشوب حرب أكتوبر وبعد الحرب قطعت ٢٠ دولة افريقية أخرى علاقاتها وبلغ بذلك العدد ٢٩ دولة افريقية ولم يتبق إلا (ملاوى - ليسوتو - سوازيلاند).

أما عن الجانب العربى فقد أظهرت حرب أكتوبر قدرة العرب على العمل الجماعى المؤثر، وان استمر ذلك لفترة وجيزة للغاية، كما فتحت المجال الدولى لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى لشعب فلسطين وإعادة طرح القضية الفلسطينية بقوة على الساحة الدولية^(٢).

(١) مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام مقال عن دروس ونتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣، العدد ٤٦ القاهرة ١٩٧٦.

(٢) د. أحمد صدقى الدجاني، الآثار السياسية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، للندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، صادرة عن هيئة البحوث العسكرية، القاهرة ١٩٧٥، مجلد رقم ٢، ص ٣٥، ٣٦.

أما فيما يتعلق بالتأثير السياسى على مصر بالذات فقد أزال حرب أكتوبر الكثير من الشعور بالمرارة والهزيمة الذى تراكم منذ يونيو ١٩٦٧ وأعادت الثقة فى الجيش المصرى وأزال خرافة الجندى الاسرائيلى الذى لا يقهر.

كذلك استفادت الجمهورية العربية السورية بالرغم من معارضتها فى الفترة الأولى لفكرة المفاوضات عقب الحرب من الخبرة المصرية فى اتفاقيات الفصل بين القوات التى تمت على الجبهة المصرية وحذت حذو مصر فى هذا السبيل وتحقق الفصل فى منطقة الجولان.

• وعلى المستوى الاقتصادى:

لقد أدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى إجهاض مسيرة التنمية الاقتصادية التى سلكتها اسرائيل فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ والإيدان بنهاية السنوات السبع السمان وبداية السنوات العجاف بتزايد نفقات الحرب وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات الذى وصل فى نهاية عام ١٩٧٤ إلى ٣,٤ بليون دولار وانخفض معدل نمو الدخل القومى إلى ٤,٥ ٪ سنوياً وإلى ٣ ٪ عام ١٩٧٥ مما اضطر الحكومة الاسرائيلية لمواجهة هذه الأزمة بتخفيض الليرة الاسرائيلية فيما بين نوفمبر ١٩٧٤ وأكتوبر ١٩٧٥ بحوالى ٥٧ ٪ وتخفيض المرتبات بنسبة تتراوح بين ٧ - ١٢ ٪ وقامت الحكومة الاسرائيلية بزيادة الضرائب وفرض ضرائب جديدة حتى أصبح المواطن الاسرائيلى أكبر دافع للضرائب فى العالم، ودفعت اسرائيل ٧٠٠ مليون دولار ثمناً للبتترول عام ١٩٧٤ وهو ما يزيد بمقدار مرة ونصف عما دفعته فى عام ١٩٧٣ بسبب ارتفاع أسعاره.

كما أدت حرب أكتوبر إلى تصحيح المسار الاقتصادى المصرى وإلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادى بعد دعم الدول العربية أثناء المعركة وبعدها وإضافة موارد قناة السويس بعد إعادة فتحها للملاحة العالمية عقب فض الاشتباك الأول وعوائد حقول البترول بعد اخلائها عقب فض الاشتباك الثانى وعادت الحياة الاقتصادية إلى منطقة قناة السويس وأصبح دخل البترول وقناة السويس يشكلان مصدراً رئيسياً من مصادر العملات الأجنبية^(١).

لقد كان ثمن برميل البترول قبل الحرب ٢ دولار وارتفع بعد الحرب إلى ١٧ دولار، وارتفع عائد البترول للدول العربية للمصدرة رغم تخفيض الانتاج إلى زيادة مقدارها

(١) د. عبدالفتاح قنديل+ د. ملوى سليمان، آثار حرب أكتوبر على الاقتصاديات دول المواجهة، المرجع السابق، ص ٦٩، ٧٠

٦٠ بليون دولار في عام ١٩٧٤، ولكن برغم هذا الدور الإيجابي فقد كان لارتفاع سعر البترول بعض الآثار السلبية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، وفي مقدمة هذه الآثار السلبية تقسيم المجتمع العربي إلى فريقين:

دول عربية تزداد ثراء بسبب البترول وارتفاع سعره، ودول أخرى ليس لها هذا المورد فهي فقيرة وتزداد فقراً واحتمال اتساع الهوة بين هاتين المجموعتين من الدول العربية يمثل عقبة وينجم عن ذلك ما يتردد في دول المواجهة من أن دول البترول لم تقدم لهم المساعدة التي يجب أن تكون، وهي التي مكنت بانتصاراتها العسكرية من رفع سعر البترول وكان يجب أن تنال حظاً من هذا الارتفاع.

كذلك أسفرت زيادة أسعار البترول المصاحبة لحرب أكتوبر إلى نتائج إيجابية بالنسبة لدولتين فقط من القارة الأفريقية هما (نيجيريا وجابون)، وإلى نتائج سلبية بالنسبة لباقي دول أفريقيا السوداء.

كما شكل إعادة فتح قناة السويس في ٥ يونيو ١٩٧٥ تحسناً لا سبيل لانكاره بالنسبة للتجارة الخارجية لدول أفريقيا الشرقية المصدرة منها عبر قناة السويس إذا كانت واردة من أوروبا أو متجهة إليها، ولقد أسهم سلاح البترول أيضاً في التأثير الاقتصادي على دول أوروبا الغربية واليابان التي أصيبت بضرر بالغ وقد أدى الحظر البترولي إلى ظهور الخلافات الموضوعية وتدهورها في حلف الاطلنطي^(١).

• على المستوى العسكري:

لقد كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ حرب محلية تتم تحت ظروف الوفاق الدولي واستخدم فيها أكبر حشد في القوات أو الأسلحة والمعدات الحديثة والمتطورة لم يشهده تاريخ الحروب في هذه المنطقة من قبل، وقد تميزت باستخدام الصواريخ كعلامة بارزة في عمليات القوات البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي إلى جانب استخدام الحرب الإلكترونية.

لقد سجل التاريخ العسكري الحديث إمكان تحقيق المفاجأة في الأراضي الصحراوية المكشوفة، فقد تحققت في الحرب العالمية الأولى وتحققت في الحرب العالمية الثانية، في ظل وسائل الاستطلاع والمخابرات المحدودة، أما في حرب أكتوبر ١٩٧٣ فقد أمكن تحقيقها رغم التطور الهائل في وسائل الاستطلاع والمخابرات الحديثة^(٢).

(١) د. عبدالله عوده، محمد علي العربي - ص ٢٢١.

(٢) محمد عبدالله (فريق أول)، الإستراتيجية العسكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، المجلد الأول، ص ٢٤ - ٣٣.

ان المعركة الحديثة سوف تبقى معركة أسلحة مشتركة تتعاون فيها جميع الأسلحة لتحقيق مهمة واحدة أو هدف واحد.

وقد كان واضحاً ان اعتماد اسرائيل على دباباتها فقط في معارك كثيرة سبب فشلها في هذه المعارك.

وفي الجانب المصري حققت معركة الأسلحة المشتركة نجاحاً بارزاً على المستوى التكتيكي كما ان تعاون جميع أفرع القوات المسلحة حقق نجاحاً على المستوى التعبوي والاستراتيجي.

ان القوات الجوية المصرية التي أحسن انتشارها وحمايتها واستخدامها تمكنت من الاستمرار في البقاء، فحرمت بذلك اسرائيل من التمتع بميزة التفوق أو السيطرة الجوية، وظهر عدم امكانية تحقيق السيادة الجوية حتى ولو كانت القوات الجوية لأحد الطرفين متفوقة نوعياً وعددياً على الطرف الآخر طالما ان هناك نظام دفاع جوي قوى، ولكن ستظل القوات الجوية تلعب دوراً رئيسياً في الصراع المسلح، وسيظهر صراعاً أكبر بين تنظيم ووسائل الدفاع الجوي لملاحقة التطور الهائل في القوات الجوية والحرب الالكترونية.

أثبتت الصواريخ المضادة للدبابات كفاءتها في القتال البري ضد الدبابات ودمرت العديد منها، الأمر الذي جعل التساؤل يدور حول الدبابة في المعركة الحديثة، ولاشك ان الدبابات ستظل تلعب دوراً رئيسياً في الظروف البرية وسيستمر الصراع بينها وبين الأسلحة المضادة للدبابات في المستقبل^(١).

ان الحرب المحلية في العصر الحديث أصبحت باهظة التكاليف وفادحة الخسائر في الأفراد والمعدات، كما تطلبت إعادة النظر في معدلات الاستهلاك في الذخائر والمعدات، فلولا الجسر الجوي الأمريكي لاسرائيل خلال الحرب والذي بلغ حجمه أكثر من ٢٢ ألف طن من المعدات العسكرية لتغير الموقف بالنسبة لاسرائيل ونظراً للقيود التي فرضت علينا في التسليح من مصدر واحد ولم يكن لدينا مصادر أخرى مفتوحة، فقد أدت هذه الحرب إلى ضرورة تنويع مصادر التسليح وضرورة إقامة قاعدة للصناعات الحربية لتجنب القوات المسلحة التعرض للاحتكارات والاختناقات والضغط التي تفرضها الدول المصدرة للسلاح ولتجنب التكاليف الباهظة للأسلحة المستوردة.

(١) كولونيل تريغوركان. بيبي. تحليل عسكري لحرب أكتوبر ١٩٧٣. ص ٦١ - ٦٥.

وفي النهاية يمكن القول أنه بالقدر الذي نجحت فيه القوات المسلحة المصرية في الأيام الأولى للقتال من إدارة معركة استراتيجية ناجحة عبرت فيها قناة السويس وتسلفت السائر الترابي واقتحمت حصون خط بارليف وصدت ودمرت جميع الهجمات والضربات المضادة للعدو الاسرائيلي البرية منها والجوية واستولت على خط بعمق حتى ١٢ كيلو متراً شرق القناة وأحدثت بالقوات الاسرائيلية خسائر جسيمة في القوات والأسلحة والمعدات.. دون حدوث خسائر تذكر في قواتنا بفضل النجاح الذي كان ثمرة لعنصر المفاجأة التي حققتها القوات المسلحة المصرية على المستوى الاستراتيجي والتعبوي ووصل حجم الخسائر في هذه المرحلة^(١) إلى ٦٤ شهيداً، ٤٢٠ جريحاً فقط، مع اصابة ١٧ دبابة وتعطيل ٢٦ عربة مدرعة.

ونتيجة لعدم استغلال النجاح واجراء الوقفة التعبوية التي امتدت من صباح يوم ٩ أكتوبر حتى ١٤ أكتوبر، تم صدور قرار تطوير الهجوم شرقاً بعد كل هذا الوقت الضائع، وتخلي القيادة العامة عن احتياطاتها الاستراتيجية لقوات الجيوش الميدانية دون وجود قوات كافية لتشكيل احتياطي آخر.

مع عدم تقديم المعاونات النيرانية الكافية للقوات القائمة بالتطوير سواء من عناصر الدفاع الجوي الثقيل والمتمثلة في كتائب الصواريخ لوجودها في دشم خرسانية مسلحة غرب القناة يصعب انتقالها شرقاً أو توفير الغطاء الجوي المناسب من القوات الجوية، إلى جانب الفترة الطويلة التي توقفت فيها القوات، مع تردد القيادة العامة في تنفيذ التطوير وتأجيله من يوم ١٣ إلى يوم ١٤ أكتوبر لاختلاف وجهات النظر حوله، مما أتاح الفرصة الكاملة للقوات المدرعة والميكانيكية الاسرائيلية وعناصر دعمها من المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات إلى جانب التخطيط للمعاونة الفعالة لها بالقوات الجوية التي أمكنها أن تمارس أنشطتها بحرية كاملة لعدم تأثير منظومة الدفاع الجوي المصرية عليها.

كل ذلك هياً الظروف المناسبة لها لتدمير القوة المدرعة المصرية التي قامت بالتطوير وفقدت القوات المسلحة المصرية احتياطاتها الاستراتيجية غرب القناة، الأمر الذي مكن القوات الاسرائيلية من استغلال النجاح والعبور إلى غرب القناة وإحداث ثغرة الاختراق، إلى جانب حدوث خسائر كبيرة في القوات المسلحة المصرية.

وبالتالي تحولت المبادأة إلى الجانب الاسرائيلي الذي تمكن من استغلال هذه الأخطاء

(١) محمد حسنين هيكل/ السلاح والساسة، مرجع سبق ذكره ص ٢٤٦.

الاستراتيجية في استخدام القوة المسلحة المصرية خير استغلال مما مكنه من تحقيق نجاحات وضعت القوات المسلحة المصرية في وضع حرج وكاد ان يفقدها النجاحات المبهرة التي حققتها في أول أيام القتال باقتحامها لقناة السويس وتسلقها للسائر الترابي وتدميرها لخط بارليف الحصين وصدها وتدميرها لكل الهجمات والضربات المضادة البرية منها والجوية.

وقد تضاربت الأقوال حول مسئولية هذه الأخطاء الاستراتيجية في استخدام القوات المسلحة المصرية سواء لعدم إستغلالها للنجاح والتقدم لتطوير الهجوم شرقاً في الوقت المناسب أو لدفعها كل احتياطات جبهة القتال المدرعة في وقت ومكان وظروف قتالية غير ملائمة!! والتي منها تدخل القيادة السياسية في تلك القرارات المصيرية الهامة وفرضها على القيادة العسكرية أو الاختلاف بين القائد العام للقوات المسلحة ورئيس أركانها حول نفس المسئولية.

وأياً كانت الحقيقة، فإن تلك القرارات المتسرعة وغير المدروسة، كانت لها انعكاسات حادة على التخطيط الاستراتيجي المصري الناجح والمذهل والذي تحقق في بداية المراحل الأولى للعمليات.

إستراتيجية السلام والتمزق العربى
"عزل مصر"

الفصل الخامس

استراتيجية السلام والتمزق العربى
”عزل مصر“

لا شك أن الهدف الاستراتيجي النهائي للنضال العربي يتمثل في الهزيمة الكاملة للمشروع الصهيوني على أرض فلسطين والذي تشير كل الشواهد المتاحة الى أن هذا الهدف غير ممكن التنفيذ في الأمد المنظور بسبب موازين القوى السائدة إقليمياً وعالمياً وطبيعة المرحلة الحالية التي يمر بها الوطن العربي، ولذا فإن الهدف المرحلي الآن هو حصر المشروع الصهيوني في إطار ما قبل عدوان ١٩٦٧ وإنشاء الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحررة غير أن موازين القوى الراهنة لا تمكن العرب حتى من تحقيق هذا الهدف في الوقت الراهن بالذات في شقه الخاص بالدولة الفلسطينية ويفتح هذا الوضع الباب للحديث عن البديل أو ما الذي يمكن أن يسعى إليه العرب ويقبلوه في هذا الإطار من مكاسب مرحلية وما الذي يمكن أن يتنازلوا عنه بشرط ألا يمس ذلك الغايات الاستراتيجية للنضال العربي، وهناك محورين يتاح للأمة العربية اتباعهما حالياً غير الصراع المسلح وهما:

- تبني استراتيجية السلام.

- التحالف مع الدول الغربية متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل التخلي عن إسرائيل.

وهناك حقائق ثابتة تلقى بظلالها على الحركة في المحورين المتاحين للأمة العربية ذلك ان جوهر الصراع العربي الاسرائيلي لا يكمن في كونه نزاعاً على الحدود بين دول ذات سيادة أو صراعاً ايديولوجياً بين نظم سياسية مختلفة، بل لقد تفجر الصراع العربي الاسرائيلي نتيجة محاولة الحركة الصهيونية الاستيلاء على الوطن الفلسطيني وبهذا يكون الصراع بين الشعب الفلسطيني الذي تعرض وطله للغزو من الخارج وبين طرف آخر يمثل استعماراً استيطانياً يحاول سلب هذا الوطن وتشريد شعبه إلى الأبد ومن ثم فإن السلام يعنى عودة الحق المسلوب إلى أصحابه الشرعيين وحصول الوطن الفلسطيني على استقلاله شأنه في ذلك شأن كل الشعوب التي تعرضت أوطانها للاستعمار أما الحركة الصهيونية فهي ترى في هذا الاستعمار هو عودة الشعب اليهودي إلى أرض الميعاد بعد تشرد دام أكثر من ألفي عام تعرضت خلالها لأبشع ألوان الاضطهاد، ولمزيد من التعمق في الدراسة يجدر بنا عرض لمفهوم السلام كما عبرت عنه الأمم المتحدة من خلال الأحزاب الحاكمة (حزب العمل) قبل التوصل إلى إطار كامب ديفيد حيث سيطر كلا من حزب الماباي وحزب ما بام على الحياة السياسية في إسرائيل وعلى الرغم من أن هناك بعض التباين في موقف هذه الأحزاب تجاه قضية السلام فيما يتعلق بحدود الدولة

وموقف الفلسطينيين والعلاقات مع الدول العربية فقد كانت سياسة هذه الأحزاب هي التوسع الاسرائيلي، وأن حدود اسرائيل الجغرافية سوف تقررهما في النهاية حقائق الموقف على أرض الواقع ومن خلال استدراج الدول العربية إلى معارك للاستيلاء على أراضى جديدة.

ورغم أن اسرائيل تحدثت عن رغبتها في السلام مع العرب بعد كل معركة إلا أنها لم تتقدم بأي اقتراح عملي سوى ابداء رغبتها في التفاوض المباشر دون أن تسلك مسلكاً واحداً من شأنه تشجيع أى من الأطراف العربية على قبول التفاوض حيث رفضت جميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين. ومن الحقائق التاريخية أن جمال عبد الناصر^(١) شجع شخصيات دولية للتوسط لحل النزاع العربى الاسرائيلي وجرت في ذلك العهد مباحثات سرية بين رسميين مصريين واسرائيليين في باريس عامى ٥٤، ١٩٥٥ وقت أن كان موسى شاريت رئيساً لوزراء اسرائيل، على أساس قبول مشروع التقسيم وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم أو تعويضهم عن ممتلكاتهم إلا انه تم تخريب محاولات التسوية في تلك الفترة من جانب الجناح المتشدد في حزب العمل بزعامة بن جوريون. وقد رفضت اسرائيل أن تتفاوض على أساس مشروع التقسيم الذى اعتبرته لاغياً كما رفضت عودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم في مواجهة رفض العرب لقبول شروطها في الرضوخ لسياسة الأمر الواقع، لذا فقد انتهجت سياسة عدوانية نشطة تقوم على اتخاذ زمام المبادرة والحيلولة دون اتمام أى بناء عسكرى أو اقتصادى في أى دولة عربية يمكن أن يشكل خطراً على اسرائيل. ويلاحظ خلال تلك الفترة أنه عندما تمكنت اسرائيل من احتلال سيناء وقطاع غزة عام ١٩٥٦ اعتبرتها بمثابة أراضى محررة وأعلنت عن عدم رغبتها في الانسحاب إلا أنها رضخت في النهاية وانسحبت تحت ضغط عوامل عديدة ولم يتغير الموقف كثيراً في الفترة الممتدة بين عامى ٥٦-١٩٦٧ فقد استمرت اسرائيل في رفع شعار السلام دون تقديم تصور محدد له ونجح جهازها الدعائى في تعميق صورة الدولة الصغيرة المحاطة من كل الجهات بالدول المعادية وفي نفس الوقت كانت الاستعدادات العسكرية فيها تجرى على قدم وساق لتهيئة أنسب الظروف لتحقيق أغراضها واحتلت أراضى عربية من مصر وسوريا والاردن عام ١٩٦٧ حيث أبرزت مفهوم الحرس على الأرض أكثر من السلام وادعت أن حدود ما قبل ١٩٦٧ ليست حدوداً آمنة. ونظراً للدور العظيم الذى قام به الجيش المصرى في حرب

(١) دراسات عن اسرائيل رقم ٨٥/٢، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية، يونيو ١٩٨٥.

١٩٧٣ فقد أسقطت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نظرية الأمن الاسرائيلى التى تقوم على الاحتفاظ بالأرض لأسباب استراتيجية وأمنية ومن ثم فلا بد أن تكون قد غيرت فى مفاهيم السلام الاسرائيلية.

وعن مفهوم قوى المعارضة فى اسرائيل للسلام خلال نفس الفترة من ٤٨ - ١٩٧٧ يمكن القول أن تحالف المعارضة فى إطار الليكود بزعامة مناحيم بييجين وهو التحالف الذى تمكن من الوصول إلى السلطة عام ١٩٧٧ وقد كانت الأحزاب المعارضة تؤمن بسياسة العنف مع العرب وعلى تنمية مشاعر الاحساس بالخطر وابعاد شبح السلام الذى قد يحمل فى طياته نذير الاسترخاء ومن ثم احتمالات التفكك والانهيال للشعب اليهودى وكان حزب حيروت فى مقدمة من طالبوا بضرورة احتفاظ اسرائيل بسيئاء بعد غزو عام ١٩٥٦ وقت اشتراكه فى حكومة الوحدة الوطنية قبل عام ١٩٦٧ وكان من أوائل من تحمسوا لشن الحرب واعتبارها حرباً دفاعية يترتب عليها حق اسرائيل فى الاحتفاظ بالأراضى التى تم احتلالها أو على الأقل بجزء منها، ويقول بييجين زعيم حزب حيروت^(١) (هناك قاعدة ذهبية فى القانون الدولى تقول انه اذا ما حاربت أمة دفاعاً عن نفسها وقضيت على المعتدى بعد حرب... فلا بد أن يسفر ذلك عن اتفاقيات سلام تتضمن بالضرورة تعديلات فى الأراضى) وقد انسحب بييجين من حكومة الوحدة الوطنية احتجاجاً على قبول الحكومة لمبادرة روجرز واعتبر أن الموافقة تفتح الطريق للاستسلام واعتبر أن أى تحرك نحو إعادة الأرض التى احتلتها اسرائيل هو خيانة لكفاح اسرائيل ورفض رفضاً باتاً فكرة تقسيم أرض اسرائيل مقابل السلام، ويمكن تلخيص موقف بييجين من قضية السلام حتى بعد وصوله إلى السلطة على النحو التالى:

* إن السلام يعنى بالأساس اعتراف الدول العربية بالحق التاريخى للشعب اليهودى على أرضه وتشمل هذه الأرض أساساً ضفتى نهر الاردن أما سيناء فيمكن التفاوض مع مصر من أجل اعادتها لانه لا توجد شواهد تؤكد أحقية اليهود فيها وذلك مقابل معاهدة سلام توفى بمطالب الأمن الاسرائيلى وتؤدى إلى تطبيع كامل للعلاقات مع مصر.

* انه لا يوجد مكان لدولة مستقلة بين اسرائيل والاردن لأنه لا يوجد ما يسمى بالشعب الفلسطينى وانما هناك عرب فلسطينيين يمكن أن تسمح لهم اسرائيل بالبقاء على أرضها كأقلية قومية تعيش فى اطار الدولة الاسرائيلية.

* إن السلام لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال مفاوضات مباشرة بين الدول العربية

واسرائيل وبما انه لا يوجد شعب اسمه الشعب الفلسطيني فانه بالتالى لا توجد مؤسسة تسمى منظمة التحرير الفلسطينية تصلح لأن تكون طرفاً فى عملية التفاوض.

يظهر من خلال هذه المبادئ أن سياسة بيجين لم تهتم كثيراً بمسألة اعتراف الدول العربية باسرائيل وأن ما يطلبه بيجين هو السلام الشامل الذى يتضمن إقامة الدول العربية لكافة أشكال العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع اسرائيل فى نفس الوقت الذى يجب أن توفى فيه هذه الدول العربية بمطالب اسرائيل الأمنية ذلك هو مفهوم بيجين للسلام والذى التفت حوله قوى المعارضة من الليكود والذى ضم أساساً حزب حيروت والأحرار وعدد من الأحزاب الدينية.

وعن المحور الثانى والمتعلق بالسعى نحو تحالف مع الدول الغربية متمثلة فى الولايات المتحدة فى سبيل تخليها عن اسرائيل فإن دراسة واقع التحالف الاسرائيلي الأمريكى يقودنا إلى صعوبات تعترض تلك المساعى والتي تصل إلى حد استحالة تحقيقها ذلك ان العلاقة بين اسرائيل والولايات المتحدة تبدو علاقة فريدة من نوعها، وقد تأكد ذلك فى البيان المشترك الذى صدر عقب زيارة الرئيس الأمريكى السابق نيكسون عام ١٩٧٤ لاسرائيل والذى وصف العلاقة التى تربط الولايات المتحدة باسرائيل بأنها علاقة فريدة وهناك من يصفها بأنها علاقة سيطرة تمارسها الصهيونية على الولايات المتحدة وهناك من يصف اسرائيل بأنها مجرد أداة من أدوات الامبريالية، والسبب الأساسى فى غموض هذه العلاقة يرجع إلى عدم انطباق مواصفات العلاقات المعروفة بين الدول على العلاقة بين الولايات المتحدة واسرائيل فانها ليست مستعمرة ولا يمكن اعتبارها قياساً إلى الدول المجاورة لها بأنها موقع جغرافى مناسب كما أنها ليست حليفاً للولايات المتحدة بالمفهوم الدقيق وعدم انطباق هذه التعريفات على هذه العلاقة يلقي جواً من الغموض على هذه العلاقة التى تجمع اسرائيل مع الولايات المتحدة. هذا ويمكن تصور اتجاهات وفكر النخبة الحاكمة (رؤساء جمهوريات - أعضاء الكونجرس) تجاه اسرائيل، وذلك من خلال أربعة تصورات هى:

اسرائيل تجسيد للدولة اليهودية المنشودة

ترجع جذور هذا التصور من الناحية التاريخية إلى ما قبل قيام دولة اسرائيل وهى بلاشك تصورات إيجابية لليهود عامة ولليهود الأمريكيين بشكل خاص ولا ترجع إلى التعاطف الأمريكى إزاء الاضطهاد النازى لليهود أو للتجاهات التى أحرزها اليهود فى الولايات المتحدة ولكنها ترجع إلى التشابه الكبير بين نشأة اسرائيل ونشأة الولايات

المتحدة من ناحية الاعتماد على الاستعمار الاستيطاني لتكوين الدولة والاعجاب الشديد بالجهود اليهودية من أجل قيام إسرائيل ومن ثم التأييد لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين من أجل قيام إسرائيل. وهناك شبه تنافس داخل الكونجرس الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي في تبني الأهداف الصهيونية ويظهر في الهجوم الشديد من جانب الحزب الجمهوري في عام ١٩٤٤ على الرئيس روزفلت واتهامه بالتقصير في تنفيذ وعد بلفور كما أصدر الحزب الديمقراطي قراراً في عام ١٩٤٤ يطالب بفتح أبواب فلسطين أمام هجرة يهودية غير محددة واتخاذ سياسة من شأنها أن تؤدي إلى انشاء وطن يهودي في فلسطين^(١) وهذا الاعتقاد الأمريكي هو الذي جعل الرئيس الأمريكي ترومان يرفض في ٢٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٦ مطالبة الملك عبد العزيز آل سعود بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين والعمل على استيعابهم في دول العالم الأخرى حيث تبدو الأسباب الحقيقية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لتبني فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين والإيمان بضرورة هذا الوطن وهو ما انعكس بعد ذلك على بعض جوانب التصور الأمريكي لإسرائيل كدولة تجدد الأمل في نجاح الدولة اليهودية بما تمثله من تطلعات في العقليّة الأمريكية^(٢)، ويقول ترومان (أن وضع اليهود المفجع وخاصة من بقوا بعد اضطهاد النازيين في أوروبا يكون ذا أهمية وتأثيراً لا يمكن لأناس ذوي نية طيبة وغرائز إنسانية أن يتجاهلوا وأن حكومة الولايات المتحدة وسكانها عاضدوا مفهوم الوطن القومي اليهودي في فلسطين منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى التي أثمرت عن تحرير الشرق الأدنى ومن ضمنه فلسطين وإقامة عدد من الدول المستقلة التي هي أعضاء في هيئة الأمم اليوم والولايات المتحدة التي ساهمت في الدفاع عن تحرير الشعوب اتخذت الموقف الذي لا تزال ملتزمة به، ألا وهو تهئية هذه الشعوب للحكم الذاتي ووجوب إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، ونظراً لأن الوطن القومي اليهودي لم يكتمل بعد فمن الطبيعي أن تشجع دخول عدد منهم من المشردين اليهود في أوروبا إلى فلسطين لا ليجدوا ملجأ بل ليتمكنوا من المساهمة في سبيل تشييد الوطن القومي اليهودي) وواضح أن هذه الرسالة تحمل مغالطات تاريخية بقدر ما تحمل من تطلعات أمريكية فليس هناك أي أساس قانوني يبيح انتهاك حرية دولة وغزوها بهجرة أجنبية ليس لها أي دخل فيها ويدعوى المسؤولية الدولية واستمرت هذه السياسة بتعاطف شديد تجاه إسرائيل من قبل الأحزاب الأمريكية.

(١) ملف وثائق فلسطين، وزارة الارشاد القومي، عام ١٩٦٩

(٢) شؤون فلسطينية، العدد ١٤، تشرين ١٩٧٢

اسرائيل أداة للمحافظة على المصالح الامريكية في الشرق الأوسط

إن علاقة الولايات المتحدة باسرائيل قائمة على أساس الدور الذي تقوم به اسرائيل خدمة لمصالح الولايات المتحدة وأحسن وصف لهذا الدور ما قاله ستيوارت - سيمفون بأنها (حاملة الطائرات التي لا تغرق)^(١) وهذا الوصف يحدد الأفضلية المطلقة التي تحتلها اسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة وعدم التفكير في إمكانية أحداث أى تغير في دولة اسرائيل على أساس أنها موقع متقدم للدفاع عن المصالح الامريكية في وجه الخطر الشيوعي في الشرق الأوسط ويتطور الأحداث في الشرق الأوسط زادت أهمية اسرائيل فقد أثبتت أحداث لبنان أهمية اسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة كمرساة يمكن الاعتماد عليها من قبل العالم الغربي في الأمور الاستراتيجية والعسكرية في الشرق الأوسط والبحر المتوسط. ويصرح بعض أعضاء^(٢) الكونجرس الامريكي «بأن لاسرائيل جيشاً ممتازاً كما أظهرت صداقتها للغرب وللولايات المتحدة بشكل خاص. وان اسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تستطيع الاعتماد عليها علماً بأننا لانستطيع الاعتماد على غيرها، ويطالبون بتزويدها بالمساعدات العسكرية والاقتصادية.

اسرائيل مصلحة أمريكية

يرى كثير من الامريكيين ان اسرائيل مصلحة امريكية ويرى أكثر مؤيدي اسرائيل انها المجتمع الديمقراطي الوحيد في المنطقة وتمثل نموذجاً للتقدم والتنمية تحتاج إليه الأقطار العربية نفسها وعلى ذلك فانهم يرون ان نمو اسرائيل المستمر يعتبر مصلحة امريكية حيوية ويصل إلى هذا الرأي (كما يحدث غالباً أثناء الحملات السياسية) إلى الحد الذي تكون اسرائيل حجر الزاوية للسياسة الامريكية للتعامل مع الدول العربية وكان تصريح هنري كيسنجر خير ما يعبر عن هذا المبدأ حيث قال «انه ينبغي ان تكون قوة اسرائيل والأهداف المشتركة بينها وبين الولايات المتحدة أساساً لأي مفاوضات في الشرق الأوسط».

اسرائيل قوة غربية

إن هذا التصور قائم على أساس التشابه الحضارية بين اسرائيل والمجتمعات الغربية وقد لعب هذا التصور دوراً بارزاً في تشكيل الادراك الامريكي لاسرائيل كقوة غربية في

(١) السياسة الامريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي، ص ٧٢

(٢) المرجع السابق، ص ١٥

منطقة الشرق الأوسط والتي تنتمي حضارياً إلى العالم الغربى بأنظمته وقيمه السياسية والاجتماعية ويعلن بعض الساسة الأمريكيون بين فترة وأخرى أن إسرائيل وجدت لتبقى على أساس أنها واحة من الرخاء يحيط بها ثلاثة من جوانب البؤس العربى المعادى وظهرها إلى البحر وكما قال الرئيس كيندى على أن صداقة إسرائيل ليست موضوع تميز وإنما مسألة تعهد قومى والفهم الأكثر ادراكاً لهذا التصور جاء من خلال الحديث الذى أدلى به الجنرال دافيد جونز رئيس أركان القوات الأمريكية فى الجلسة التى خصصها الكونجرس لمناقشة صفقة الطائرات الأمريكية لإسرائيل والسعودية ومصر، إن هذه الأسلحة ليست من أجل أمن وبقاء إسرائيل فقط وإنما الشيء الذى يجب أن يكون واضحاً هو أن قوة وبقاء إسرائيل كقوة غربية مستقلة فى الشرق الأوسط تعتبر مسألة بالغة الأهمية، هذه الدولة الغربية بالمنطقة تعتبر عامل حيوى للدفاع عن أوروبا وعلى المدى الطويل للدفاع عن أمن الولايات المتحدة، وأكدت المذكرة بهذه الجلسة على أن هذه الأسلحة تعد تعبيراً مباشراً عن الالتزام الأمريكى القوى نحو حماية إسرائيل وأمنها وإن ذلك يعتبر مبدءاً أساسياً للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٨.

الرؤية الأمريكية لإسرائيل عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣

بالرغم من العلاقة التى تربط إسرائيل بالولايات المتحدة ولكن رغم هذا كله هل يمكن أن تتغير هذه العلاقة؟ والاجابة لا بد أن تكون بالطبع بالإيجاب لأنه فى عالم السياسة ليس هناك شيء يتسم بالثبات فالتغير سمة أساسية من سمات الحياة السياسية، ولكن هذا التغير لا بد أن يكون ناتجاً عن تغير فى العوامل التى أدت إلى تحديد الرؤية الأمريكية لإسرائيل فبحجم هذا التغير ونوعيته سيكون هناك تغير فى الرؤية الأمريكية لإسرائيل ومن ثم العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية وإذا تصورنا أن التغير بدأ بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى السياسة الأمريكية للمحافظة على مصالحها فوجدت نفسها ومن خلال خبرة هنرى كيسنجر مع المشكلة مدعوة للالتزام بثلاث مبادئ رئيسية فى سياستها وهى:

* التوصل إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط بعد ما أثبت الصراع صعوبة تحقيق الاستقرار.

* يجب أن يكون للسياسة الأمريكية توجهات أحدهما نحو إسرائيل والآخر نحو العرب.

* الدخول فى معطيات جديدة فى حسابها من أجل التوصل إلى اتفاقيات عربية إسرائيلية وذلك من خلال القيام بدور الوساطة لتقليل الفجوة بين مطالب إسرائيل فى الحدود

الآمنة ومطالب الأقطار العربية في استرداد أراضيها المحتلة بناء على خبرة اتفاقية سيناء الثانية وبناء على هذه المبادئ بدأت الولايات المتحدة دورها في إيجاد تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي والسمة الأساسية هي التأكيد على أمن اسرائيل ومصالحها وان التعامل مع العرب لا يمكن أن يكون بأي حال على حساب اسرائيل وان هناك مجموعة من القناعات تستند إليها السياسة الامريكية الجديدة هي أن السلام ضروري لازدهار اسرائيل كما أن الأقطار العربية المعتدلة والحليفة للولايات المتحدة والتي تملك أكبر مخزون للنفط تطالب بدور أمريكي لإقرار تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي كما أن تحقيق السلام يعتبر دعماً للمصالح الامريكية في الشرق الأوسط لانه يحقق الاستقرار الذي في ظله يمكن نمو وازدهار تلك المصالح بعيداً عن أي مزاحمة من جانب السوفيت فهل يمكن في ضوء هذه التأكيدات القول بأن هناك تغييراً في علاقة الولايات المتحدة باسرائيل؟ فأعتقد ان هذا القول غير صحيح، وحتى الآن لم تتوافر العوامل لأي من الدول العربية من أجل أن تعمل على أن تغير الولايات المتحدة من رؤيتها تجاه اسرائيل لمصلحة العرب وان كان من الممكن أن تحصل على بعض التأييد والتعاطف من قبلها ولكن دون المساس بخطها العام تجاه اسرائيل.

وحتى تتكامل الدراسة والبحث كان لابد من عرض جهود السلام بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وحتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ والتي كانت المدخل الحقيقي لاستراتيجية السلام والتي انفردت بها مصر وانتهت إلى عزلها عربياً والعودة إلى تمزق عربي أتاح الفرصة لمزيد من الصراعات العربية التي اتسع نطاقها حتى وصلت إلى حد الصراع العربي المسلح واستخدام العراق لقوته المسلحة في عملية غزو لدولة الكويت العربية وما انتهى إليه من تداعيات وصلت إلى حد السعي لتفكيك كيان الأمة العربية كلها وإعادة صياغتها من جديد.

جهود السلام بعد حرب يونيو ٦٧ وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣

بانتهاج الجولة الثالثة نشطت - كما هي العادة دائماً - الجهود الدبلوماسية والتي كان لابد أن تصل إلى طريق مسدود في ظل الأوضاع والمفاهيم التي أوجدتها نتائج هذه الجولة، فاسرائيل ترى ان هذه الجهود يجب أن تحقق الصلح وفقاً لشروطها الأمنية، وهي اذا لم تحقق هذا الصلح الآن، فلا أمل لها في المستقبل.

والجانب العربي يؤمن أن مجرد قبول السلام - وليس الصلح - في ظل هذه الأوضاع

يعتبر في الحقيقة استسلاماً، والولايات المتحدة الأمريكية ترى أنها حليفة الدولة المنتصرة، وليس هناك ما يجعلها تعمل على تغيير الأوضاع بالمنطقة، وأن أي نجاح في مساع السلام، ستكون بلاشك لصالح السوفيت وحلفائهم في المنطقة. وفي ظل هذه الأوضاع تطورت الأحداث، التي كانت بدايتها الجهود الدبلوماسية للوصول إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع والتي صاحبها حرب الاستنزاف ثم كانت الجولة الرابعة (حرب أكتوبر ١٩٧٣).

الجهود الدبلوماسية بعد يونيو ١٩٦٧ :

انتهت الجولة العربية الاسرائيلية الثالثة، وانتظرت اسرائيل أن يأتي زعماء العرب فرادى أو مجتمعين طلباً لصلح.. وعلى الجانب الآخر انتظر العرب الجهود الدبلوماسية التي ستعيد إليهم الأرض المحتلة دون تفاوض مع اسرائيل، طالما انهم غير قادرين على استخدام القوة المسلحة في حرب تقليدية شاملة في هذه المرحلة وقد تطورت الجهود الدبلوماسية كالآتي:

١ - قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ :

صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧ وكان القرار يقوم على دعامتين أساسيتين، هما عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي بواسطة الحرب، وضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة من دول المنطقة أن تعيش فيه بأمان، كما يستطرد القرار فينص على سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من الأراضي^(١) التي احتلتها خلال حرب يونيو ١٩٦٧، كما ينص على انتهاء حالة الحرب والعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. كذا يورد القرار ترتيبات معينة للملاحة في الممرات البحرية، وتسوية مشكلة اللاجئين، وضمان السيادة الإقليمية لدول المنطقة، وتعيين ممثل خاص للسكرتير العام يجرى اتصالاته مع الدول المعنية للوصول إلى اتفاق مقبول.

وقد قبلت مصر واسرائيل هذا القرار، ورفضته منظمة التحرير الفلسطينية، لأنه يشير إلى القضية الفلسطينية كقضية لاجئين، وكان ذلك هو بداية كل الجهود الدبلوماسية.

(١) فسرت اسرائيل القرار بأنه ينص على كلمة أراضي احتلت وليس الأراضي التي احتلت في يونيو ١٩٦٧، وخلال مفاوضات السلام (٩١/٩٢) ذكر رئيس الوزراء الاسرائيلي ان اسرائيل نفذت هذا القرار بانسحابها من سيناء، أما يهودا أو السامرة (الضفة الغربية) فتدخل ضمن الأراضي التاريخية لدولة اسرائيل ولا يمكن الانسحاب منها.

٢ - مهمة جونار يارنج «ممثل الأمم المتحدة» :

بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، عين السكرتير العام للأمم المتحدة السفير جونار يارنج ممثلاً خاصاً له في الشرق الأوسط لمدارمة الاتصال مع الدول المعنية، بهدف تشجيع الاتفاق والمساعدة بجهوده للتوصل إلى تسوية سلمية مقبولة.

لكن إسرائيل بدأت في وضع العراقيل، وأعلنت ان التوصل لحل الأزمة لا يمكن أن يتم إلا من خلال مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية، وأن قواتها المسلحة لن تنسحب من الأراضي المحتلة قبل التوصل إلى اتفاق على حدود آمنة، وفسرت القرار أنه يطالبها بالانسحاب من أراضي وليس من كل الأراضي المحتلة.

٣ - المحادثات الرباعية والمحادثات الثنائية:

كانت الحكومة الفرنسية تؤمن بأن أزمة الشرق الأوسط مرتبطة بالحرب في فيتنام وبذلك فقد ربطت فرنسا قضية الحرب والسلام في المنطقة باستراتيجية القوتين العظميين واقترحت اجراء محادثات على مستوى الدول الأربع الكبرى في ١٦ يناير ١٩٦٩ وعقد أول اجتماع في ٣ ابريل حيث تأجلت هذه المحادثات على أمل احراز تقدم عن طريق المباحثات الثنائية التي بدأت في نفس الشهر بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية وكان واضحاً ان المحادثات الرباعية، بدأت تحت ضغط تصاعد القتال على الجبهة المصرية، ومصالح أوروبا المهددة، بينما المحادثات الثنائية كان لها دافع آخر بالاضافة إلى ذلك، وهو منع تدخل قوى أخرى في النزاع، وتهدة الأعمال العسكرية في جبهة القتال وتعزلت جميع هذه الجهود لمعارضة إسرائيل لها وممارسة الولايات المتحدة الامريكية ضغوطها لصالح إسرائيل.

٤ - مبادرة روجرز:

كانت النتيجة المؤكدة دائماً لعرقلة جهود السلام، هو تصاعد القتال على الجبهة المصرية، وعندما وصلت هذه الأعمال إلى درجة تهدد السلام في المنطقة وأصبح ما يدور هو حالة حرب حقيقية، تقدمت الولايات المتحدة الامريكية بمبادرة عن طريق وزير خارجيتها وليم روجرز في ٥ يونيو ١٩٧٠ بهدف إيقاف أعمال القتال الدائرة، والتزام كل من مصر وإسرائيل بإيقاف النيران لفترة محدودة، بما يسمح للسفير جونار يارنج بمتابعة جهوده لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وقد وافقت

مصر على هذه المبادرة رغم اعتراض الاتحاد السوفيتي وبعض القوى العربية الأخرى، وقد تم إيقاف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل في ٨ أغسطس ١٩٧٠.

٥ - وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وتوقف الجهود الدبلوماسية:

كان لوفاة جمال عبد الناصر تأثيراً سلبياً على جهود السلام في المنطقة، فلقد أعادت كل القوى حساباتها، وكانت في غير صالح العرب على أساس ان عبد الناصر بقبوله مبادرة روجرز فقد بدأ طريقه لإيجاد نوع من التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا فشلت مبادرة روجرز، فإن ذلك يعنى دفع عبد الناصر لزيادة التعاون مع السوفييت، وفي ظروف تصاعد القدرة القتالية للجيش المصري، فإن العودة للقتال سيكون خسارة كبيرة لإسرائيل ولذلك كان على الولايات المتحدة مساعدته في حل الأزمة ومحاولة احتوائه بعيداً عن السياسة السوفيتية، لكن وفاة جمال عبد الناصر أوقفت كل المحاولات الدبلوماسية مما دعى الرئيس الراحل محمد أنور السادات بعد أن تسلم السلطة في مصر، إلى التقدم بمبادرة مصرية في ٥ فبراير ١٩٧١.

٦ - مبادرة السادات:

حدد الرئيس السادات ملامح مبادرته في خطاب ألقاه أول مايو (١) ١٩٧١:

انسحاب جزئي لإسرائيل من الأراضي العربية المحتلة كمرحلة أولى من انسحاب كامل، تقوم مصر بتطهير قناة السويس وفتحها للملاحة، وبعد ذلك تقبل مصر وقف إطلاق النار لمدة محددة، يضع خلالها السفير جونار يارنج جدولاً زمنياً لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وخلال فترة وقف إطلاق النار المحددة تعبر القوات المصرية قناة السويس، مع قبول ترتيبات فصل القوات المتحاربة، وإذا انتهت هذه الفترة دون تقدم ملموس، يكون للقوات المسلحة المصرية الحق في تحرير الأراضي المحتلة بالقوة، وترفض مصر أى مناقشة حول نزع سلاح سيناء، ولكنها على استعداد لقبول مناطق منزوعة السلاح على كلا جانبي الحدود وفقاً لقرار مجلس الأمن، وترفض مصر أى شكل من أشكال الوجود الاسرائيلي في شرم الشيخ.

كان رفض إسرائيل للمبادرة، وعدم استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لها

(١) شوقي بدران، عمليات حرب أكتوبر ١٩٧٣ من وجهة نظر التاريخ العسكري، رسالة زمالة، أكاديمية ناصر العسكرية،

سبباً في تجميدها، وكانت تلك أول حساباتهم الخاطئة فلقد بنوا حساباتهم على تقييم خاطيء لشخصية الرئيس الراحل محمد أنور السادات، وكان على اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية أن تفهم، أن الرئيس السادات قد تصدى لهذه القضية المعقدة في بداية توليه السلطة تعنى أنه مصمم على الوصول إلى حل قريب، وأن فشل المبادرة تعنى أنه لا بد وأن يلجأ إلى طرق أخرى ولا بد وأن يتصدرها عمل عسكري بصورة ما.

٧ - عودة إلى مجلس الأمن:

في يونيو ١٩٧٣ بعد ست سنوات من العدوان الاسرائيلي طلبت مصر عقد دورة طارئة لمجلس الأمن، وتقدمت دول عدم الانحياز بمشروع يعرب عن أسف المجلس لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المستولى عليها عام ١٩٦٧، واجبار اسرائيل على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ووافق على المشروع ١٣ دولة من أعضاء المجلس، بينما امتنعت الصين عن التصويت لرغبتها في اصدار قرار أكثر وضوحاً في ادانة اسرائيل، واستخدمت الولايات المتحدة الامريكية حق الفيتو لإيقاف هذا المشروع، واستمرت بذلك في انحيازها الكامل لاسرائيل ومعاداتها التامة للعرب. وهكذا ظهر جلياً للعالم أجمع ان كافة جهود السلام قد باءت بالفشل، وان الحل السلمي أصبح مستحيلاً أمام غرور اسرائيل وتحيز الولايات المتحدة وانه لا حل إلا بتطبيق شعار مصر (ما أخذ بالقوة، لا يسترد بغير القوة)^(١).

٨ - جهود أخرى للسلام:

وخلال هذه السنوات الست بذلت جهود عدة من مختلف الدول لحل القضية وفك الجمود الذي أصابها وهي^(٢): مباحثات رباعية عام ١٩٦٩ بواسطة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا، ولكنها فشلت في اغسطس ١٩٧١ نتيجة لاختلاف وجهات نظر هذه الدول ولرفض اسرائيل مساهمة الدول الكبرى في التسوية حتى لا تفرض تسوية معينة عليها، وكانت الولايات المتحدة وراء اسرائيل في هذا الموقف، ومباحثات ثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بغرض الوصول إلى أساس لحل عادل للقضية، إلا ان تأييد الولايات المتحدة المطلق لإسرائيل ضد الحق العربي جعل من المستحيل التقابل بين الطرفين، وقام بعض

(١) المرجع السابق، ص ٣

(٢) المرجع السابق، ص ٤

رؤساء الدول الأفريقية كممثلين لكل رؤساء القارة الأفريقية بمحاولات للتباحث مع إسرائيل وتحريك الجمود الذي أصاب القضية، ولكن إسرائيل أصرت على رأيها السابق ولم تتحرك خطوة واحدة نحو السلام، وقام عدد من رؤساء الدول الجديدة بالضغط على الولايات المتحدة كي تبدي تحركاً نحو حل القضية أو تأخذ موقفاً أقل تحيزاً نحو إسرائيل. وهكذا أصبح الحل السلمي من ضرب المستحيل وأصبح الخيار العسكري هو الحل الوحيد لانتهاء حالة اللاسلم واللاحرب وانتهاء حالة الاسترخاء العسكري بالمنطقة.

• حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومسيرة السلام

بداية يمكن أن نشير إلى أن مسيرة السلام التي سلكتها مصر حتى حققت هدفها باسترداد الأرض المصرية كاملة.. قد استغرقت تسعة أعوام كاملة بدأت عام ١٩٧٣ وانتهت عام ١٩٨٢.

ويمكن تقسيم هذه السنوات وفقاً لمستوى ونوعية الأحداث التي تضمنتها المسيرة إلى مرحلتين.. أولهما: وقد استغرقت ما بين عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، وقد تضمنت عقد اتفاق النقاط الست في نوفمبر ١٩٧٣، ثم اتفاقية الفصل الأولى على الجبهة المصرية في يناير ١٩٧٤، ثم اتفاقية الفصل المماثلة مع سوريا في يونيو ١٩٧٤، وانتهاءً باتفاقية الفصل الثانية في سبتمبر ١٩٨٢.. أما المرحلة الثانية فقد استغرقت ما بين أعوام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ وقد تضمنت مبادرة السلام المصرية وزيارة الرئيس الراحل محمد أنور السادات إلى القدس عام ١٩٧٧، ثم التوصل إلى إطار كامب دافيد في سبتمبر ١٩٧٨، ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في مارس ١٩٧٩ وانتهت بالانسحاب النهائي لإسرائيل من سيناء في أبريل ١٩٨٢.

هذا وتعتبر اتفاقية الفصل الأولى بين القوات على الجبهة المصرية في ١٨ يناير ١٩٧٤ أولى الخطوات على طريق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ استثماراً للنتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣.. وبداية الانشقاق والتمزق في الصف العربي والذي كانت بدايته الحقيقية مع توقيع اتفاقية الفصل الثانية بين القوات على الجبهة المصرية واستمر في التصاعد تدريجياً حتى وصل إلى ذروته بالمنزل العربي الكامل لمصر بعد توقيعها لإطار كامب دافيد ثم صلحها المنفرد مع إسرائيل بتوقيعها لمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية.

أولاً - اتفاقية الفصل الأولى على الجبهة المصرية:

١ - فور اندلاع القتال في الشرق الأوسط بدأت جهود دولية لإيقافه، إلا أن الجهود الحقيقية لم تبدأ إلا عندما انعقد مجلس الأمن وأصدر قراره رقم ٣٣٨ في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ وفيه يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال إلى وقف إطلاق النار، والانهاء الفوري لكل نشاط عسكري في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة بعد لحظة اقرار المجلس لهذا القرار كما دعا القرار الأطراف إلى البدء بعد وقف إطلاق النار فوراً في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بجميع نصوصه، وأصبح موعد وقف القتال الساعة السادسة، ٣٥ دقيقة من مساء نفس اليوم حيث أصدر الفريق أول احمد اسماعيل وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة تعليمات إلى جميع أفرع وتشكيلات القوات المسلحة لوقف إطلاق النار اعتباراً من الساعة ١٨٥٣ يوم ٢٢ أكتوبر ٧٣ اذا التزم العدو بإيقاف إطلاق النار في هذا الموعد، ولكن العدو الاسرائيلي لم يلتزم بوقف إطلاق النار وحاول اكتساب مواقع جديدة لم يكن له وجود بها قبل قرار وقف إطلاق النار، وعاد القتال مرة أخرى. وفي اليوم التالي ٢٣ أكتوبر سارع مجلس الأمن إلى الاجتماع وأصدر قراراً رقم ٣٣٩ يؤكد قراره السابق، كما أوصى السكرتير العام باتخاذ الاجراءات اللازمة لإرسال مراقبي الأمم المتحدة فوراً لمراقبة التزام اسرائيل والقوات المصرية بوقف إطلاق النيران، ولكن استمرت الانتهاكات من جانب اسرائيل حيث حاولت القوات الاسرائيلية اقتحام مدينة السويس، وأخطر مجلس الأمن إلى الانعقاد يوم ٢٥ أكتوبر ليصدر قراره رقم ٣٤٠ بشأن تشكيل قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة ترسل فوراً إلى الشرق الأوسط والقرار يطالب أولاً بالالتزام فوراً بوقف إطلاق النار وبانسحاب القوات إلى المواقع التي كانت تحتلها في الساعة الرابعة وخمسين دقيقة بتوقيت جرينتش يوم ٢٢ أكتوبر واتخاذ السكرتير العام اجراء فوراً لزيادة عدد المراقبين الدوليين للأمم المتحدة في الجانبين - وثالثاً يقرر تشكيل قوة طوارئ دولية فوراً - وعلى ضوء هذا القرار حدد الدكتور كورت فالدهايم طبيعة عمل قوة الطوارئ الدولية لتكون كالآتي:

- الاشراف على تطبيق الفقرة الأولى من قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠، التي تنص على ضرورة اقرار وقف النيران فوراً وبصورة كاملة وعلى الأطراف المتنازعة أن تعود إلى المواقع التي كانت تحتلها يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣.

- أن تبذل القوات قصارى جهدها لتفادي استئناف القتال.

- أن تتعاون القوات في نطاق مهامها مع المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة وقد عهد إلى الجنرال الفنلندي أنزيوسيلاسفير بقيادة قوات الطوارئ الدولية في المنطقة.

٢ - المرحلة الأولى من مباحثات الكيلو ١٠١ :

تمت الموافقة يوم ٢٧ أكتوبر ٧٣ على اجتماعات عسكرية بين الجيش المصري والإسرائيلي لبحث الموضوعات المترتبة على قرارات وقف النيران، والمشاكل الناجمة عن خرق إسرائيل لهذه القرارات حيث اشترطت مصر شرطين أساسيين لعقد هذه الاجتماعات:

أ - أن تتم الاجتماعات بفرض مناقشة الجوانب العسكرية المتعلقة بتنفيذ قرارى مجلس الأمن رقم ٣٣٨، ٣٣٩ الصادرة في ٢٢، ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ .

ب - أن تتم الاجتماعات تحت اشراف قوات الطوارئ الدولية وتحت علم الأمم المتحدة ومع سير المناقشات كان واضحاً عدم جدية إسرائيل في حل مسألة فض الاشتباك أو قبول العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر وأن دخولها هذه المباحثات كان بفرض المساومة للوصول إلى حل لمشاكلها العسكرية التي تمثل ضغطاً داخلياً عليها وخاصة موضوع أسرى الحرب .. ومع استمرار ضغط الجانب المصري على العدو لبحث الموضوعات الرئيسية وقرارات مجلس الأمن ظهر واضحاً أن المباحثات سوف تسير في طريق مسدود وخاصة حين طالب الوفد المصري في اجتماع ٣ نوفمبر بضرورة تقديم ردود محددة من إسرائيل على هذه الموضوعات الرئيسية ثم تأجلت الاجتماعات حتى تصل هذه الردود.

وإزاء هذا الموقف حدث تحرك دبلوماسى مصرى يتمثل في عدة لقاءات واجتماعات بين وزير الخارجية المصرى وهنرى كيسنجر والرئيس نيكسون حيث وصل على أثرها هنرى كيسنجر إلى القاهرة وبدأ مباحثات مع الرئيس أنور السادات، في نفس الوقت كان الموقف على الجبهة المصرية بالغ التوتر، لذلك أرسل كيسنجر مساعده جوزيف سيسكو إلى إسرائيل وأسفرت هذه التحركات عن توقيع اتفاق بين اللواء الجمسى عن مصر والجنرال أهارون ياريف عن إسرائيل والجنرال انزيوسيلاسفو عن الأمم المتحدة وذلك يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٣ في منطقة الكيلو ١٠١ طريق القاهرة - السويس.

هذا وقد تضمن هذا الاتفاق للنقاط الست التالية: (١)

- توافق مصر واسرائيل على الالتزام بدقة بوقف اطلاق النيران الذى دعا إليه مجلس الأمن.

- يوافق الجانبان على اجراء مناقشات تبدأ فوراً لتسوية مسألة العودة إلى مواقع ٢٢ اكتوبر فى إطار اتفاق بشأن الفصل بين القوات تحت اشراف الأمم المتحدة.

- تتلقى مدينة السويس امدادات يومية من الأطعمة والمياه والأدوية ويتم إخلاء جميع المدنيين الجرحى فى مدينة السويس.

- عدم اعاقه الامدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس.

- تحل نقاط مراقبة تابعة للأمم المتحدة محل نقاط المراقبة الاسرائيلية على طريق القاهرة - السويس، وعند نهاية الطريق قرب السويس، ويستطيع الضباط الاسرائيليين أن يشتركوا مع الأمم المتحدة فى الاشراف على الطبيعة غير العسكرية للشحنات عند ضفة القناة.

- بمجرد اقامة نقاط المراقبة التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة - السويس يتم تبادل جميع أسرى الحرب بما فى ذلك الجرحى.

ج - واعتباراً من ١٢ نوفمبر ١٩٧٣ بدأت سلسلة من الاجتماعات العسكرية لبحث شروط تنفيذ الاتفاقية وخاصة الجداول الزمنية لتبادل الأسرى والجرحى وتنظيم مرور الامدادات وإخلاء جرحى السويس، وكذا أسلوب إخلاء طريق القاهرة - السويس وتسليمه لقوات الأمم المتحدة، ثم انتقلت المباحثات بعد ذلك إلى دراسة الفقرة الثانية من الاتفاقية والخاصة بفض الاشتباك والفصل بين القوات ودارت مناقشات بين الطرفين للوصول إلى اتفاقية محددة، ولكن الجانب المصرى لاحظ أن المحادثات بدأت تدور فى حلقة مفرغة بسبب مراوغة الجانب الاسرائيلى، لذلك فقد أصر الجانب المصرى على تحديد موقفه وأن يحاول دفع الجانب الاسرائيلى لاتخاذ نفس الموقف، وطالب الجانب المصرى أن يجيب الجانب الاسرائيلى على أسئلة محددة بشأن مكان الخط المنتخب والوقت اللازم لتنفيذ الانسحاب.

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٣ عقد الاجتماع السابع عشر والأخير على أمل أن يجيب

(١) مبادرات السلام التى قام بها الرئيس محمد أنور السادات ١٩٧١ - ١٩٧٧، جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، مطابع الأهرام، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٩، ص ١١٣.

الجانب الاسرائيلي على الأسئلة المحددة غير أن الوفد الاسرائيلي لم يقدم إجابات محددة، بل أعلن أن حكومته ترفض مناقشة العودة الى مواقع ٢٢ أكتوبر كما أنها لا توافق على أسس المشروعات التي طرحها الجانب المصري واعتبر الجانب المصري أن الموقف الاسرائيلي وصل إلى طريق مسدود لذلك طلب وقف الاجتماعات إلى أن تحدد اسرائيل موقفها.

٣ - مؤتمر جنيف للسلام ولجنة العمل العسكرية:

بينما كانت الحرب في أوج شدتها والقوات المصرية تنفذ مهامها بنجاح طرح الرئيس السادات اقتراحاً في ١٦ أكتوبر أمام مجلس الشعب^(١) يدعو فيه إلى عقد مؤتمر للسلام يضم الأطراف المعنية بهدف إلى الآتي:

- التوصل إلى حل للأزمة على أساس القرار ٢٤٢ وتحقيق الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
- أن يعقد هذا المؤتمر تحت اشراف الأمم المتحدة.

٤ - وقد تم الاتفاق بعد ذلك على أن تجري المباحثات في مدينة جنيف السويسرية على أن ينعقد المؤتمر خلال شهر ديسمبر ١٩٧٣ يحضره كلا من سوريا ومصر والاردن واسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وأن يشترك الفلسطينيون فيه في مرحلة تالية.

وقد قررت مصر حضور المؤتمر على الأسس التالية:

- الالتزام بقرار مؤتمر القمة العربي في الجزائر في ٢٨ نوفمبر ٧٣ بأن العمل السياسي يكمل المعركة العسكرية ويعتبر استمراراً لها في كفاح العرب ضد اسرائيل.
- صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٣ في ١٥ ديسمبر ١٩٧٣ يحدد دور السكرتير العام وينص على أنه دور أساسي وفعال.
- موافقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على عقد المؤتمر تحت اشراف الأمم المتحدة وتحت الرئاسة المشتركة لكل منهما واطار السكرتير العام بذلك في ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ على أن يتولى الدعوة إلى المؤتمر ورئاسة مرحلته الافتتاحية.

(١) مضبطة مجلس الشعب، جلسة ١٦ أكتوبر ١٩٧٣، مبادرة الرئيس السادات يوم ١٦ أكتوبر بشأن الدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام.

وانعقد المؤتمر في ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ وحضره كل من مصر والاردن واسرائيل والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بينما تخلفت سوريا ورأسه السكرتير العام للأمم المتحدة.

- وفي ٢٢ ديسمبر ٧٣ أصدر المؤتمر قراره الذي ينص على أن تستمر أعماله من خلال تكوين مجموعة عمل عسكرية تبدأ في مناقشة مسألة فض الاشتباك بين القوات على أن تقدم المجموعة توصياتها وتقريرها للمؤتمر.

٥ - الاجتماعات الستة للجنة العسكرية:

عقدت الجلسة الأولى للجنة العسكرية في مقر الأمم المتحدة بجنيف يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٧٣ تحت إشراف الأمم المتحدة واستمرت جلسات اللجنة العسكرية حتى ٩ يناير عقدت خلالها ست اجتماعات استمرت حوالي ١٥ ساعة، وخلال هذه الاجتماعات راوغت اسرائيل كعادتها وحاولت التهرب والمناورة للخروج من مأزق العودة إلى مواقع ٢٢ أكتوبر وما يترتب عليها من موقف استراتيجي سيء وتناول الجانبان خلال هذه الاجتماعات المبادئ والأسس للوصول إلى اتفاق يتفق مع وجهة نظر كل منهما، وفي اجتماع ٩ يناير ١٩٧٤ وهو السادس والأخير رفض الجانب المصري هذه المزاوغات وأصر على أن يطرح الجانب الاسرائيلي أفكاره المحددة عن فض الاشتباك في شكل مشروع متكامل وطلب الجانب الاسرائيلي مهلة أسبوع فتحدد يوم ١٥ يناير موعداً للاجتماع.

وفي ١٠ يناير أعلنت الولايات المتحدة أن كيسنجر يعتزم التوجه إلى مصر لمحاولة الخروج من هذه الأزمة، وقام كيسنجر بعدة رحلات بين القاهرة والقدس حتى أمكنه التوصل إلى اتفاق قبلته مصر واسرائيل بشأن الفصل بين القوات وأذيع الاتفاق في مساء ١٧ يناير بتوقيت القاهرة.

٦ - المرحلة الثانية لمباحثات الكيلو ١٠١ :

تم عقد الاجتماع الأول للمرحلة الثانية من المباحثات في يناير ١٩٧٤ حيث وقع الطرفان في حضور الجنرال سلافيو على بنود الاتفاقية، وقد حدد الاتفاق الخطوط التي تنسحب إليها القوات الاسرائيلية ومناطق الفصل بين الجانبين والتي ترابط فيها قوات الأمم المتحدة وأوضحهما على خريطة أرفقت بالاتفاقية كما تضمنت توقيعات محددة لمراحل تنفيذ خطة فك الاشتباك ونص على ضرورة إنهاء أعمال الفصل خلال فترة

لا تتجاوز ٤٠ يوماً من بدء التنفيذ، وفي الاجتماع الثانى فى ٢٠ يناير استمرت المناقشات حول مراحل التنفيذ واستقر الرأى على الآتى:

- أن تنسحب القوات الاسرائيلية من غرب القناة خلال ٢٨ يوماً وعلى أربع مراحل.
- أن تترد القوات الاسرائيلية شرق القناة إلى الخط (ب) المبين على خريطة الاتفاق عند المضائق خلال ١٢ يوماً وفى مرحلة واحدة.
- أن يتم خلال الانسحاب الاسرائيلى من الغرب والشرق اعادة تنظيم أوضاع الطرفين على جانبي الخطوط الممتدة.
- أن تتخذ قوات الأمم المتحدة محلاتها فى منطقة عازلة بين الجانبين طوال فترة تنفيذ مراحل الانسحاب الاسرائيلى غرب وشرق القناة تمثل المنطقة العازلة بين الخط (أ) والخط (ب) قبل نهاية الفترة المحددة لتمام التنفيذ وهى ٤٠ يوماً وقد عقد الجانبان ثلاث اجتماعات متبادلة أيام ٢١، ٢٢، ٢٣ يناير تم خلالها مناقشة تفصيلية لمراحل الانسحاب على النحو التالى: (١)

مرحلة أولى:

من ٢٥ - ٢٨ يناير وتخلى فيها منطقة الأدبية وعنقة وقطاع طريق السويس.

مرحلة ثانية:

من ٢٩ يناير - ٤ فبراير ويتم فيها انسحاب القوات الاسرائيلية من المنطقة الصحراوية شمال طريق السويس غرب القناة وإلى منطقة متلا فى الشرق.

مرحلة ثالثة:

من ٥ فبراير - ١٢ فبراير ويتم فيها انسحاب القوات الاسرائيلية من منطقة جنوب البحيرات حتى قناة فنارة فى الغرب وإلى منطقة الجدى فى الشرق.

مرحلة رابعة:

من ١٣ فبراير - ٢١ فبراير يتم فيها استكمال انسحاب القوات الاسرائيلية من فايد والدفرسوار واخلاء غرب قناة السويس تماماً والمنطقة شرق القنطرة شرق.

(١) وقع الاتفاق عن الجانب المصرى الفريق محمد عبد القنى الجسى، وعن الجانب الاسرائيلى، الفريق ديفيد اليمازر، وكذلك لسيوسيلاسفير قائد قوات الطوارئ، للأمم المتحدة، تفصيلاً لنظر مبادرات السلام التى قام بها الرئيس السادات - رجع المشار إليه، ص ١١٦،

مرحلة خامسة:

من ٢٢ فبراير إلى ٥ مارس ويتم فيها استكمال انسحاب القوات الاسرائيلية المتمركزة شرق القناة من مناطق الاسماعيلية والبحيرات المرة إلى الخط (ب) المحدد للقوات الاسرائيلية وفي نفس الوقت تنتهي قوات الأمم المتحدة من انشاء المنطقة العازلة للفصل بين الجانبين في سيناء، وفي الساعة ١١٠٠ يوم ٢٤ يناير تم توقيع الوثيقة النهائية الخاصة بخطة تطبيق الفصل بين القوات.

٧ - ردود الفعل العربية إزاء هذا الاتفاق:

يمكن من خلال متابعة المواقف العربية خلال الفترة الواقعة ما بين قبول قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ واتفاق الفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية أن نلاحظ أنها تتدرج على تنوعها في إطار أحد المواقف الثلاث الآتية:

موقف مؤيد للتحرك السياسي والدبلوماسي:

يرى أن حرب أكتوبر قد خلقت مناخاً مناسباً للتسوية السلمية وأنه يمكن للطرف العربي أن يستثمر هذا المناخ لتحقيق أهداف النضال العربي في هذه المرحلة ومبرراتهم في ذلك أن حرب أكتوبر طرحت آثاراً واسعة النطاق على المستوى الدولي لا يمكن تجاهلها لأنها معطيات يمكن استثمارها سياسياً.

وينطلق أصحاب الموقف المؤيد للتحرك السياسي والدبلوماسي من أن مكانة أزمة الشرق الأوسط في نسق الاهتمام العالمي قد اختلفت كل الاختلاف الآن نظراً لاتضاح مخاطر استمرار الموقف الجامد على ما كان عليه، كما أن حرب أكتوبر خلقت مناخاً عالمياً ملائماً لتحقيق أهداف النضال العربي في هذه المرحلة وهي انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧.

والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ومن هنا ارتفع العديد من الأصوات العربية تطالب بخوض المعركة السياسية.

موقف متحفظ على امكانيات التحرك السياسي:

بمعنى أنه لا يرى استخدام الوسائل الدبلوماسية والسياسية ولكنه يرى أن هناك مخاطر معينة تحيط بالاسراع نحو الاعتماد الأساسي على هذه الوسائل، لطبيعة الكيان الاسرائيلي، والقوى المؤيدة له والتخوف من الحلول الجزئية ومن عودة القضية إلى الجمود

مرة أخرى ومبررات مؤيدى هذا الموقف ان الصلف الاسرائيلي ومراوغته بحكم تكوينه وأيديولوجيته الصهيونية يمثل كياناً لا يمكن أن يلبس السلام وبذلك سوف يحاول كسب الوقت تمهيداً لتوجيه ضربة انتقامية للجانب العربى لاعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه .

موقف رافض لفكرة الحل السلمى :

وبالتالى فهو يرفض وقف اطلاق النار وكل الاجراءات والخطوات التى تلتها انطلاقاً من رفضه للقرار ٢٤٢ كأساس لحل الأزمة والاعتقاد بأن اسلوب الكفاح المسلح هو الاسلوب الوحيد الذى يمكن الاعتماد عليه لاستعادة الاراضى العربية المحتلة وكفالة ممارسة الشعب الفلسطينى لحقه فى تقرير مصيره على أرضه بعد تصفية الكيان الصهيونى وتبنى هذا الموقف ما يسمى بـجبهة الرفض العربية ويؤمن أصحاب هذا الموقف أن الواجب الملح فى هذه المرحلة هو استمرار القتال واستكمال معارك التحرير لتحقيق الحل المشرف للقضية العربية .

ثانياً: اتفاقية الفصل الثانية على الجبهة المصرية :

١ - بعد اتمام اتفاقية الفصل الأولى بين القوات ركز الرئيس الراحل السادات جهوده على ضرورة تحقيق فصل مماثل على جبهة الجولان وقد بذلت جهود دبلوماسية مكثفة مع الولايات المتحدة الامريكية وبعد اتصالات دبلوماسية بين مصر وسوريا والاتحاد السوفيتى وامريكا طار هنرى كيسنجر فى أول مايو ١٩٧٤ إلى دمشق وظل ينتقل بين العاصمة السورية واسرائيل عدة مرات لمدة أسبوع إلى أن قرر ضرورة اجتماع ثانى تم فى نيقوسيا يوم ٧ مايو مع اندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتى الذى كان قد زار دمشق قبل وصول كيسنجر وبحث موضوع اتفاق فصل القوات مع الرئيس السورى حافظ الأسد وقد واجه صعوبات عديدة جعلته ينتقل بين الرياض والقاهرة ودمشق بينما أوفد هنرى كيسنجر مساعده جوزيف سيسكو وهارولد سوندرز إلى اسرائيل ثم أوفد الرئيس الراحل السادات يوم الاثنين ١٣ مايو الفريق الجسمى إلى دمشق بينما ظل كيسنجر ينتقل بين سوريا واسرائيل إلى أن توصل يوم ٣٠ مايو إلى اتفاق الفصل بين القوات بعد لقاء تم بين كيسنجر وجروميكو يوم ٢٨ مايو فى دمشق، وتم الاتفاق فى دمشق على أن يتولى الوفد العسكرى المصرى فى مباحثات جنيف توقيع الاتفاق على الفصل بين القوات على جبهة الجولان وأوفد الرئيس السادات اللواء طه المجدوب إلى جنيف ليرأس الوفد العسكرى حيث كان يشترك فى الوفد

المصري العميد عرفان وجيه طياره السوري بينما رأس الوفد الاسرائيلي الجنرال هيرتزل شامير وتم التوقيع على الاتفاقية يوم الجمعة ٣١ مايو في جنيف وبحضور السفير بانكر رئيس الوفد الامريكى والسفير فلاديمير ممثل الاتحاد السوفيتى وفى نفس اليوم كانت سوريا تعلن عن قرارها باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع امريكا.

بعد اتفاقية الفصل على الجولان بذلت مصر جهوداً مكثفة لاستئناف عقد مؤتمر جنيف فى مناخ يكون الموقف العربى فيه أكثر صلابه حتى يمكن تحقيق أفضل النتائج فقد دعى الرئيس الراحل السادات فى اغسطس ١٩٧٤ إلى أن الحل النهائى لمشكلة الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بالانسحاب الاسرائيلى من كل الأراضى العربية وقيام الدولة الفلسطينية ووضعت مصر مبادئ استراتيجيتها الدبلوماسية على أساس التمهيد لذلك وبدأت مصر اتصالاتها لتنفيذ ذلك بالدعوة للتنسيق المستمر بين مصر وسوريا والاردن وفلسطين وكانت مصر تسعى إلى اقناع الفلسطينيين بالاعلان عن قيام الحكومة الفلسطينية المؤقتة بعد حرب اكتوبر مباشرة حيث أن الأسباب الدولية والمحلية تدعو لذلك مؤكداً أن مصر بتعاونها مع بقية الدول العربية وبالتأييد الدولى الذى تتمتع به المنطقة والنضال الذى مارسه الشعب الفلسطينى سوف يدفع أكثر من ٨٠ دولة للاعتراف بالدولة الفلسطينية الجديدة على أساس أن جميع دول عدم الانحياز التى تزيد على ٧٠ دولة بالاضافة إلى دول أوروبا الاشتراكية والاتحاد السوفيتى والصين ومجموعة من دول آسيا سوف تعلن اعترافها بالحكومة فور اعلانها، فى نفس الوقت ركزت مصر جهودها لتحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى واعادة استئناف توريد الأسلحة إليها مع جدولة الديون ومحاولة اقناع السوفييت بأن استمرار تعويض مصر بالسلح السوفيتى سوف يجعل مركز مصر قوياً فى جنيف، ومع بداية عام ١٩٧٥ كانت القاهرة تتسلم دفعة من الطائرات ميج ٢٣ وأسلحة أخرى تنفيذاً لعقود سابقة قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣.

٢ - عاد التوتر مرة أخرى على الجبهة المصرية نتيجة مماثلة الدولتين العظميين لعقد مؤتمر جنيف حيث تزايد الضغط الاسرائيلى على امريكا للحصول على أكبر معونة امريكية فى تاريخ العلاقات الامريكية الاسرائيلية إذ طلب ألون معونة تصل إلى ٢٠٠٠ مليون دولار فى نفس الوقت أجمعت التقارير الرسمية عن احتمال حدوث صدام مسلح جديد فى المنطقة، وأسرع هنرى كيسنجر بعمل جولة جديدة فى المنطقة مؤكداً أنه سوف يحقق فصلاً جديداً على جبهة سيناء ونتيجة لصلابة الموقف

المصري وتحديد موقفه بوضوح والتي تشتمل على الانسحاب الاسرائيلي لشرقى الممرات ومن مناطق آبار البترول مع انسحاب مماثل على جبهة الجولان - مع دعوة الفلسطينيين إلى مؤتمر جنيف ومناقشة مشكلة الشرق الأوسط في مؤتمر يتم انعقاده فور الانتهاء من هذه الموضوعات - وان اعلان انتهاء حالة الحرب مرتبط بالحل الكامل والشامل للمشكلة - ولا تنازلات ولا حلول فردية ولا مساومة على الحق العربى، وفشلت هذه الجولة نظراً لتعنت الموقف الاسرائيلي واصرار مصر على هذه المبادئ، ونتيجة فشل هذه الجولة قرر الرئيس الراحل السادات من مجلس الشعب فى ٢٩ مارس ١٩٧٥ الآتى (١) :

- فتح قناة السويس للملاحة فى ٥ يونيو ١٩٧٥ .
- تجديد فترة بقاء قوة الطوارئ ثلاثة أشهر بدلاً من ستة شهور .
- دعوة مؤتمر جنيف للانعقاد .
- خطة عمل محددة تتقدم بها مصر إلى مؤتمر القمة العربى .
- تسليم ٣٩ جثة لضباط وجنود اسرائيليين كانت مدفونة فى صحراء السويس .
- ٣ - استمر الصراع السياسى على جميع المستويات إلى أن أعلنت مصر قبل إنتهاء فترة تجديد قوة الطوارئ الدولية بأسبوعين الآتى :
 - سوف لا تجدد عمل قوة الطوارئ مرة أخرى وقد تجددتها لفترة ١٥ يوماً فقط .
 - ان مصر سوف تعمل من أجل طرد اسرائيل من الأمم المتحدة حتى لو هددت امريكا بالانسحاب من المنظمة الدولية .
 - فى حالة تهديد امريكا بعدم دفع نصيبها فى المنظمة، فان أى دولة عربية صغيرة سوف تدفع نصيبها بحيث تبقى اسرائيل وتبقى معها امريكا خارج المنظمة .
- ٤ - وإزاء الضغط المصرى قام وزير الخارجية الأمريكى كيسنجر فى ٢٢ اغسطس ١٩٧٥ بجولة جديدة انتقل بها بين القاهرة ودمشق واسرائيل حيث عاد من اسرائيل يوم الأحد ٣١ اغسطس ومعه المشروع النهائى من الاتفاق الذى يتألف من :
 - اتفاق بين مصر واسرائيل .

(١) مذبذبة مجلس الشعب، جلسة ٢٩ مارس ١٩٧٥ .

- ملحق باتفاق تنظيم وترتيب الاجراءات العسكرية الخاصة بالانسحاب وتقدم القوات المصرية وترتيبات استخدام الطرق.

- اقتراح امريكى خاص باستخدام المعدات الفنية الامريكية فى محطات الانذار المبكر.

٥ - وازاء توقيع اتفاقية الفصل الثانية للقوات ظهر صدى كبير فى العالم بعضها مؤيد وبعضها معارض وحقيقة الأمر ان آراء واستنتاجات المعارضين فى أهمية فك الاشتباك الثانى والمستكرين لعقد الاتفاقية يمكن تلخيصها فى النقاط الخمس التالية:

- الخوف من ان تضعف الجبهة العربية ثم تتفكك نتيجة لإبرام الاتفاقية.

- الخوف من ان تؤدى الاسلحة الجديدة التى منحت لاسرائيل من قبل الولايات المتحدة الامريكية مقابل انسحابها الجزئى إلى تقويتها عسكرياً مما سيضعف من مطامعها التوسعية.

- الخوف من ان يشجع تحييد الجبهة المصرية نتيجة للاتفاقية، قيام اسرائيل بالاعتداء على الجبهة السورية أو اللبنانية أو الاردنية حيث سيتعذر على مصر مساعدة الدول العربية التى تقع عليها هذه الاعتداءات.

- الخوف من ان يؤدى تحييد الجبهة المصرية إلى عودة حالة اللاسلم واللاحرب تلك الحالة التى من شأنها تأجيل فك الارتباط على الجبهات الأخرى وفى مقدمتها الجبهة الفلسطينية مما يضعف منظمة التحرير الفلسطينية.

- الخوف من ان يؤدى الوجود الالكترونى الامريكى فى سيناء إلى تغفل الحرب الباردة داخل الوطن العربى مما سيؤدى إلى انقسامه على نفسه تبعاً لمتطلبات الحرب الباردة.

٦ - هذا باختصار بعض مخاوف الرافضين للاتفاقية ونستطيع أن نقدم من هذا المنطلق الحجج والأدلة التى تهدىء المخاوف والأوهام لدى بعض العناصر العربية كالاتى:

- ان الجبهة العربية قوية لاخوف عليها لانها تقوم أصلاً على محور القاهرة الرياض وامارات الخليج أى الترابط بين أقوى دولة عسكرية فى المنطقة وأقوى مجموعة دول بترولية فى العالم، وهذا التحالف بين السلاح العسكرى والسلاح البترولى هو الدعامة القوية التى تركز عليها الجبهة العربية فاذا استطاعت الدول العربية الشقيقة الأخرى أن تغلب على ما بينها من خلافات وان تتخلص من

الأوهام والمخاوف التى تراودها وإذا استطاعت المقاومة الفلسطينية ان توحيد صفوفها فان الجبهة العربية التى يخشى عليها المترددون ستتسع رقعتها وستزداد قوة ومتانة وستكون اتفاقية سيناء خطوة فى طريق السلام الدائم والعادل الذى ينشده الجميع وليست صراعاً داخل الجبهة العربية كما يتوهمون.

- ان المساعدات العسكرية الامريكية الضخمة لاسرائيل يقابلها مساعدات عسكرية امريكية للعرب وهذا شىء جديد وهام لانه قبل عقد اتفاقية سيناء لفك الارتباط كانت المساعدات العسكرية الامريكية تقدم لطرف واحد من أطراف الصراع وهو الجانب الاسرائيلى - اذا شنت اسرائيل أى هجوم عسكرى على أى جبهة عربية فهذا معناه فسخ اتفاقية فك الاشتباك من جانب مصر ومبادرتها لمساعدة الدول العربية الواقع عليها الاعتداء لقد دخلت مصر حرب ١٩٤٨ لان عدواناً وقع على الشعب الفلسطينى ودخلت حرب ١٩٦٧ لان عدواناً كان يدبر ضد الشعب السورى وخاضت حرب اكتوبر ١٩٧٣ بجانب سوريا باسم الأمة العربية وسوف تخوض حرباً خامسة ضد اسرائيل لو اعتدت على أى دولة عربية.

- لن تسمح مصر بالعودة إلى حالة الاحرب واللاسلم لأن الهدف الحقيقى من اتباع دبلوماسية الخطوة تلو الخطوة ان تستمر الخطوات وان اتفاقية فك الارتباط فى سيناء مجرد خطوة يتلوها خطوات مماثلة على الجبهات العربية الأخرى وإذا لم يكن الأمر كذلك فان الاتفاقية تفقد قيمتها تصبح غير ذات موضوع.

- ان الوجود الالكترونى الامريكى فى سيناء لايمكن ان يضعف الارادة المصرية لتحرير الوطن العربى كما ان الوجود العسكرى السوفيتى لم يستطع أن يغير الارادة المصرية فى خوض حرب ١٩٧٣، وكما سبق ان قامت مصر بسحب الخبراء السوفيت فانها تستطيع ان تطلب سحب المدنيين الامريكيين من محطة الانذار المبكر فى الوقت الذى تراه.

السادات والسلام الأمريكى

إن المتابع للسياسة المصرية فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات يلمس السعى الدائم والمستمر من جانبه لفتح قنوات مستمرة للحوار مع الإدارة الأمريكية بالقدر الذى يمكن معه القول بأن كل قرار مصيرى خلال عهده قد ارتبط ارتباطاً مؤكداً بهذا التوجه المصرى الذى اعتبر خطأ سياسياً ثابتاً فى عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات.. من هنا فإن قرار الحرب فى أكتوبر ١٩٧٣ ومبادرته لزيارة القدس وما أعقبها من تمزق عربى وعزل مصر ترجع أساساً إلى اصرار الرئيس الراحل محمد أنور السادات على دعم العلاقة بين شخصه من جهة وبالتالى توجهاته السياسية من جهة أخرى.

من هنا كان من الضرورى التعمق فى دراسة تلك العلاقة وانعكاساتها على الأمة العربية بصفة عامة وعلى مصر بصفة خاصة.

فى مستهل عام ١٩٧٣ قرر السادات أن يعمل آخر محاولة للخروج من الموقف الذى كانت مصر قد وصلت إليه، وذلك دون اللجوء إلى الخيار العسكرى، وكانت آمال السادات متجهة منذ وقت طويل شطر الولايات المتحدة الأمريكية.. من هنا فقد أرسل السفير حافظ اسماعيل وزير خارجيته كى يقابل الرئيس الأمريكى نيكسون فى وقت لم تكن فيه العلاقات الدبلوماسية قد استؤنفت رسمياً بين الولايات المتحدة ومصر، وكثرت الآمال والأحلام فى القاهرة حول نتائج هذه الزيارة.. إلا أنها لم تحقق نجاحاً فقد استمع الرئيس نيكسون إلى زائره ولكنه لم يعطه أية ضمانات بأن أمريكا قد تقوم بمبادرة ملموسة لحمل اسرائيل على الانسحاب من ضفة قناة السويس، إلا أن رحلة حافظ اسماعيل إلى الولايات المتحدة قد ساعدت على إيضاح الأمور، وساعدت على خلق التصميم من جانب السادات حيث انه لم تكن هناك حلولاً مريحة تسمح للمصريين والعرب الدخول فى مفاوضات سلام مع اسرائيل من موضع الهزيمة، وكان من الضرورى المرور عبر تجربة عسكرية جديدة، حتى ولو كانت قصيرة من شأنها إحياء صورة العرب التى شوهتها نكسة ١٩٦٧.

وبتعيين هنرى كيسنجر وزيراً لخارجية الولايات المتحدة فى منتصف عام ١٩٧٣ وقبيل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، قام كيسنجر بأول عمل بارز له كوزير للخارجية الأمريكية، فقد دعا إلى مأدبة غداء ضمت ممثلى جميع الدول العربية المجتمعين فى نيويورك، وقد قبلت الأغلبية العربية دعوته.

ويرى البعض أن كيسنجر قد ترك للعرب والمصريين بوجه خاص فى هذا اللقاء

يفهمون أنه لابد من فرصة، ولابد من أمر جديد يهدد السلام العالمى، حتى تضطر الدول الكبرى لأن تتدخل، ولا يمكن أن تتحول الولايات المتحدة من دور «المتفرج» إلى دور «الممثل» إلا أمام «حالة طوارئ»^(١). ومن ثم يتعين على الجانب العربى خلق الظروف التى تدفع امريكا إلى هذا التحول.

وقد كان ذلك يتفق مع رؤية الرئيس السادات والذى قرر اشعال شرارة الحرب الرابعة بين العرب واسرائيل بعد تعرفه الدقيق على وجهة نظر امريكا بهذا الخصوص.

وفى مساء أول سبتمبر ١٩٧٥ بعد أن وقع الرئيس السادات اتفاقية فصل القوات الثانية على الجبهة المصرية بيته وبين الحكومة الاسرائيلية والذى كان ثمرة لجهود متواصلة وحركة مكوكية لوزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر ونجاحاً دبلوماسياً جديداً يشكل اضافة جديدة للسياسة التى ارتبطت باسمه وهى سياسة «الخطوة خطوة» والذى كان يسير عليها كيسنجر بعد أن وعد الرئيس الأمريكى بأن يكرس نفسه لاعادة السلام إلى الشرق الأوسط، خاصة بعد اقناعه للرئيس السادات بصدق توجهه خاصة بعد أن اقنع كيسنجر الكونجرس الأمريكى بالترخيص فى أن يرباط الفنيون والخبراء الأمريكين بالمنطقة العازلة التى تحدت للفصل بين قوات مصر واسرائيل فى سيناء طبقاً لاتفاقية الفصل الثانية، وذلك ليتولوا تشغيل أجهزة الانذار.. وبهذا تمركزت عناصر أمريكية بين الطرفين المتنازعين كضامنة للسلام ومشرفة عليه فى منطقة كانت حتى بضع سنوات تحت سيطرة الصواريخ المصرية المستوردة من السوفيت فيما يمكن ان يقال انه ثمرة ناجحة لما اطلق عليه «السلام الأمريكى».

وقد أكد الرئيس السادات هذا المضمون باعلانه فى ليلة توقيعه للاتفاق الذى ضمنته الولايات المتحدة حيث قال «أدركت أن امريكا تملك تسعة وتسعين فى المائة من الأوراق لحل المشكلة، ولذا لجأت إليها».

تلك الرؤية التى أدركها السادات وكانت محوراً رئيسياً فى توجهاته كانت ببساطة تعنى أن مفاتيح السلام أو الحرب أصبحت فى يد الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعنى بالنسبة للمحليين السياسيين والعسكريين أن حرباً خامسة لن تقوم بين العرب واسرائيل إلا اذا اذنت بها واشنطن.

وعلى ضوء تلك الحقيقة فقد قوبل هذا الاتفاق من جانب العالم العربى بردود فعل

(١) السادات يتحدث - مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥

سلبية من كل الدول العربية على إطلاقها، ولم يكن سوى الرئيس السوداني جعفر نميري والملك خالد عاهل السعودية هما فقط الذين أعلنوا موافقتهم دون تحفظ على اتفاق فصل القوات الثاني.. وانطلقت من جديد سياسة المحاور في العالم العربي والذي كانت بدايته الاعلان عن تكوين قيادة عسكرية موحدة بين الاردن وسوريا والتي اعتبرت قلباً حقيقياً للتحالف داخل المعسكر العربي، وقد وجد السادات نفسه بعد توقيعه لذلك الاتفاق هدفاً لوابل من الاتهامات من العالم العربي والذي كان الرئيس الليبي معمر القذافي أكثرهم عنفاً حيث نقلت عنه الاذاعة الليبية قوله «إن السادات من الباشوات الفاسدين، يعمل على عودة الرأسمالية والاقطاع إلى مصر، يخون الثورة المصرية والأمة العربية، ويتفق مع العدو».

وقد توالى الانتقادات للرئيس المصري وكان من أخطر المواقف على السادات هو ذلك الذي اتخذه الفلسطينيون، وأخذ ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يهدد ويتوعد ضد الاتفاق واعتبره «مؤامرة امريكية صهيونية» وقعت فيها مصر السادات، وبالتالي كان انتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلى المعسكر المعادي للرئيس السادات ضربة خطيرة له، وتوالى النتائج السلبية لهذا الاتفاق على التضامن العربي خاصة مع ظهور المنافسة على زعامة العالم العربي بين القاهرة ودمشق، وأعرب كثيرون عن رأيهم بأنه من المفروض أن يكون للرئيس السوري حافظ الأسد دوراً أبرز بعد انسحاب الرئيس السادات من المعركة.

وهكذا تحول رفاق السلاح وقادة معركة النصر في أكتوبر ١٩٧٣ إلى التنافس والعداء، وقامت مجموعة من المتظاهرين بالهجوم على السفارة المصرية في دمشق وأشعلوا النار في صور السادات، وبدأت الجراح التي لم تندمل تماماً حتى الآن بدأت تتفتح من جديد.

وهكذا كلف اتفاق الفصل الثاني للقوات بين مصر واسرائيل، كلف الرئيس السادات تضحيات على مستوى الهيبة والاعتبار، إلى جانب الحد من واقع العمل السياسي، وبالتالي فقد كان بمثابة قنبلة زمنية فيما يتعلق بآثاره في المعسكر العربي.

وقد تزامن مع ذلك التشقق في الصف العربي، بداية الحرب الأهلية في لبنان والمواجهة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية على الأرض اللبنانية، الأمر الذي زاد من حدة الانقسام العربي والذي وصل إلى ذروته باستمرار الرئيس السادات على طريق كامب دافيد وعقده صلحاً منفرداً مع اسرائيل في صورة معاهدة السلام المصرية -

الاسرائيلية والتي أدت لعزل مصر عزلاً نهائياً عن الصف العربي.

ففى ١٣ ابريل ١٩٧٥ كانت إحدى سيارات الركوب الكبيرة تنقل فوجاً من الفلسطينيين، وخلال مرورها أمام إحدى كنائس بيروت حيث كانت تقام صلاة يشترك فيها كثيرون من المسيحيين حيث هوجمت السيارة ووقعت مذبحة بين الفلسطينيين وهكذا بدأت مأساة لبنان.. حيث تطور الأمر من مجرد الأخذ بالثأر إلى حرب أهلية، ثم إلى حرب بمعناها الحقيقي بتدخل من القوات المسلحة السورية، الأمر الذى ألحق الدمار بلبنان، وانهارت هياكله السياسية وتحطم نظامه الاقتصادى.. وبلغ عدد قتلى الصراع المسلح الدائر على أرضها إلى نحو ثلاثين ألف قتيل خلال السنة الأولى وحدها.

ويرجع السبب الرئيسى فيما حدث فى لبنان إلى الهجرة الواسعة للفلسطينيين الذين حطمتهم الاردن ما بين عامى ١٩٧٠، ١٩٧١ إلى سوريا والتي فرضت عليهم سيطرة كاملة، الأمر الذى انتهى بهم إلى الهجرة إلى لبنان باعتبارها ملجأهم الأخير.. وقد اكتظت بهم المخيمات إلى درجة أن أصبح مجموع الفلسطينيين يشكل ربع سكان لبنان تقريباً.. وكان طبيعياً أن يصطدم ذلك الحشد الكبير من الفلسطينيين بمناخ الاندماج.. كما عرض الوجود الفلسطينى القوى لبنان للأزمة حيث قضى على التوازنات الحساسة فيه، وأيضاً لم يكن من الممكن تجاهل مئات الألوف من الفلسطينيين الذين لا يريدون أن ينظر إليهم كمواطنين من الدرجة الثانية، وبالتالي كانوا يطالبون بأن يكون لهم مكاناً فى المجتمع، وقد أدركت الطبقة الحاكمة فى لبنان انه اذا اراد لدولتهم ان تظل بلداً حراً فعليهم خلق صوت الفلسطينيين الذين كانوا يشكلون فى مجموعهم احتجاجاً وطنياً واحتجاجاً اجتماعياً.. وقد بذلت عدة محاولات لحل مشكلة ذلك التعايش الصعب وذلك بعقد اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ بين السلطات اللبنانية وزعماء المنظمة الفلسطينية، إلا أن ذلك الاتفاق لم يصمد طويلاً.

ومع استمرار تبنى مصر لسياسة «الخطوة خطوة» التى أرساها وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر والتي استهدفت حل العقد الواحدة تلو الأخرى والتي أدت إلى تفتيت الجبهة العربية حيث أعطى الرئيس السادات دفعة قوية للسياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة، الأمر الذى كان من نتيجته المباشرة عزل سوريا.. ثم كانت الحرب الأهلية اللبنانية تمثل تحولاً دامياً، حيث وجد الرئيس السورى حافظ الأسد مخرجاً لعزلته التى فرضتها عليه اتفاقية الفصل الثانية على الجبهة المصرية اضافة إلى تطلع سوريا الدائم إلى جمهورية الارز الصغيرة حيث كانت تريد إدماجها فى مخطط «سوريا

الكبرى، ثم كان التدخل السوري بالقوة المسلحة في لبنان الأمر الذي أدى إلى الصدام مع العناصر الفلسطينية.

وقد أزيلت أحداث الصدام المسلح بين القوات الفلسطينية والجيش السوري على أرض لبنان جانباً من ضغط العالم العربي على مصر حيث توافرت لدى الرئيس السادات حجج جلية ليرد بها على الحملة التي وجهت ضد مصر بعد اتفاقيات سيناء.. الأمر الذي دفعه إلى الاستمرار في طريقه للسلام المتفرد مع إسرائيل حتى لو أدى ذلك إلى التمزق الكامل للتضامن العربي.

وقد تصاعدت الحرب الدائرة على أرض لبنان حيث راح ضحيتها على مدى تسعة عشر شهراً حوالي أربعين ألف قتيل، ومائة ألف جريح في بلد تعداده ثلاثة ملايين نسمة إلى جانب الدمار الذي قدر بأربعة مليارات من الدولارات.

وفي صيف عام ١٩٧٦ وجه الرئيس السادات اقتراحاً بالدعوة لعقد قمة عربية بالقاهرة في شهر أكتوبر من نفس العام لوضع خاتمة للاستنزاف العربي المستمر في لبنان، وقد اعترضت تلك القمة مصاعب كثيرة، فقد خشي الرئيس الأسد والذي تضطلع قواته المسلحة بالدور الأكبر في لبنان، خشي من أن يقف موقف المتهم، وأعلن أنه لن يشترك في المؤتمر.. ومن ناحية أخرى كان من المستحيل تجلب حضور عرفات خاصة وأن مؤتمر قمة الرباط كان قد قرر أن منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، حيث كان يخشى أن يعمل مؤتمر القاهرة على تعميق الجراح بدلاً من مداواتها.

وإنقاذاً للموقف كانت مبادرة الملك خالد عاهل المملكة العربية السعودية في الدعوة لعقد مؤتمر قمة محدود في الرياض، يدعى إليه الرؤساء العرب المعنيين بالحرب الأهلية اللبنانية، الأمر الذي أدى إلى أن اجتمع على مائدة واحدة وتحت سلطة الملك خالد كل من الرئيس حافظ الأسد وياسر عرفات والرئيس السادات والرئيس اللبناني الجديد سركيس إلى جانب الصباح أمير دولة الكويت.

وقد أمكن التوصل إلى اتفاق حيث وجد الرئيس السوري حافظ الأسد اعترافاً بحق سوريا في ممارسة حمايتها للبنان بوجود قواتها المسلحة فيه والتي عليها مهمة العمل على احترام السلام، ونجح عرفات بفضل وقف إطلاق النار من جديد أن يحتفظ بالمواقع التي كانت لا تزال تحت يد الفلسطينيين، واتفق الرئيس السادات مع الرئيس السوري حافظ الأسد على أنها الحملة الموجهة ضده بعد اتفاقيات الفصل بين القوات في سيناء، كما تم

التوصل إلى اشتراك قوات من الدول العربية الأخرى فى قوة السلام فى لبنان تشكل من السودان والمملكة العربية السعودية، كما شعر الرئيس اللبنانى الجديد إلياس سركيس بالارتياح لقرار وضع قوة حفظ السلام فى لبنان تحت قيادته.

وأصبح عقد مؤتمر القمة الموسع فى القاهرة مجالاً مناسباً لاقرار ذلك الاتفاق والتصديق عليه.

السادات والضغوط الداخلية

لقد أثقلت الحروب الأربع كاهل مصر، حيث عبر الرئيس السادات عما تكلفته مصر قائلاً «بعد أربعة حروب يعيش خمسة وثلاثون مليوناً من المصريين من بين ثمانية وثلاثين مليوناً فيما يشبه أحوال اللاجئين الفلسطينيين»^(١).

فقد خلف الرئيس السادات الرئيس عبد الناصر الذى ترك اقتصاد مصر مستنزفاً، فهناك التضخم الشرس، ونقص فى مستوى المعيشة، وديون ضخمة مع الخارج، وهرب للعقول المفكرة، إضافة إلى جهاز بيروقراطى يعوق المشروعات، ومعسكر ضخم بنشاطه غير المنتج والمسموح به للضرورة السياسية فى حدود القانون، وسكان مصر سيبلغون سبعين مليوناً عام ٢٠٠٠، وأن عدد سكان مصر يزيد بمعدل فرد واحد كل نصف دقيقة، ويعيش ستة وتسعون فى المائة من المصريين فى قطاع من الأرض حول وادى النيل متوسط عرضه عشر كيلو مترات وثمانمائة كيلو متر طولاً، ويحتشد بالعاصمة القاهرة مايزيد على خمس عدد السكان - أى زهاء العشرة ملايين نسمة - جعلوا من القاهرة أكبر تجمع فى العالم بأعلى نسبة من عدد السكان، وإن نسبة غير قليلة من سكان القاهرة محرومون من الماء والكهرباء والمجارى والآلاف لم تجد مكاناً لتقيم به سوى المقابر والمدافن.

ومصر مدينة للخارج بثمانية عشر ألف مليار دولار، منها ستة مليارات للاتحاد السوفيتى وحده، وميزانها للمدفوعات سجل عجزاً سنوياً بحوالى أربعة مليارات ونصف المليار، وفى امكانها بعد فتح قناة السويس للملاحة أن تحصل على خمسمائة مليون دولار سنوياً من رسوم المرور فى قناة السويس، كما يمكنها أن تعتمد على السياحة مع حالة الاستقرار المنتظرة بعد معاهدات الصلح مع اسرائيل.. هذا إلى جانب ان مصر كان عليها

(١) السادات يتحدث، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧

أن تتفق سلوياً ما قيمته ملياراً ونصف المليار من الدولارات لاستيراد السلع الغذائية الضرورية مثل السكر والشاي والدقيق، والتي كانت تباع في السوق الداخلية بأقل من سعرها الفعلي أي بحوالى العشر منه فقط.

ولم تكن المزايا التي حصلت عليها مصر من السد العالي بالصورة التي كانت مأمولة، حيث برزت النتائج السلبية لمشروع السد، ومنها انخفاض خصوبة مياه النيل حيث يحتجز السد العالي الطمي الذي يتركز كله في البحيرة الصناعية التي تحمل اسم (ناصر).

ورغم أن مصر في عهد السادات اعتمدت إلى حد كبير على المساعدة من الدول الخليجية الغنية - المملكة العربية السعودية والكويت واتحاد الامارات العربية وغيرها - حيث قدمت المملكة العربية السعودية وحدها ما يقرب من المليارين ونصف من الدولارات وذلك فقط خلال سنتين بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولم تساهم هذه المساعدات رغم ضخامتها إلا في سد الثغرات في الاقتصاد المصري المرهق بدلاً من علاج متاعبه الأساسية.

وبعد حرب ١٩٧٣ التي خاضتها مصر بأسلحة سوفيتية قام الرئيس السادات بمبادرات على طريق تحقيق سلام مع اسرائيل بهدف اكتساب ثقة الولايات المتحدة من جانب وتأييد المملكة العربية السعودية ودول الخليج من جانب آخر، حيث أكمل قطيعته مع موسكو، والتي كان قد بدأها في عام ١٩٧٢ عندما طرد من مصر حوالى عشرين ألف مستشار وخبير عسكري سوفيتي. وبعد الحرب اعلن السادات ان موسكو لم تقم بتعويض ما فقدته مصر من أسلحة خلال الحرب حيث قال السادات في بداية عام ١٩٧٥، أريد أن يعلم كل عربي في العالم العربي كله انه منذ وقف اطلاق النار في أكتوبر ١٩٧٣ حتى اليوم لم تتلق مصر من السوفييت سوى القليل من الاسلحة التي اشتراها ودفع ثمنها الرئيس الجزائري بومدين، وكميات صغيرة من الذخيرة وقطع الغيار.. وحتى هذه اللحظة لم يتم تعويض ما فقدناه ولم نتلق أى سلاح أساسى..

وفي النهاية وفي مارس ١٩٧٦ اتم السادات الانفصال عن موسكو حيث ألغى معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي ومدتها خمس عشرة عاماً، وبإلغائها سحب مصر الامتيازات والتسهيلات الخاصة التي كانت تمنحها للبحرية السوفيتية في موانئها، وكانت هذه ضربة قاسية للوجود الروسي في البحر المتوسط.

وقد زادت قطيعة السادات للكرملين من قدره في أعين الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، ولما كان السلاح المصري كله يعتمد على المعسكر الشرقي، الأمر الذي شكل مشكلة جديدة حيث كان على مصر إعادة تحويل أسلحتها إلى طراز آخر.. ورغم الصعوبة البالغة في إعادة تحويل طراز أسلحة قوة مسلحة بأكملها إلى طراز آخر، حيث يتطلب ذلك وقتاً طويلاً قد يصل إلى سنوات عدة لا مكان اعداد وتهيئة أجهزة القوات المسلحة لاستخدام العتاد والتسليح الغربي، مما ألقى بظلال كثيفة على قدرات القوات المسلحة المصرية وقدراتها القتالية والفنية في هذه الفترة الحرجة التي يجري خلالها التفاوض من أجل صلح مشرف مع اسرائيل.

من هنا وفي إطار حقيقة الضعف المنتظر في القدرات القتالية للقوة المسلحة المصرية في ضوء المقاطعة الكاملة للمعسكر الشرقي، لم يبق أمام السادات إلا أن يركن إلى ورقة المفاوضات الدبلوماسية واثقاً في أن واشنطن ستستخدم قوتها إلى حد إرغام اسرائيل على أن تعقد صلحاً عادلاً مع العرب.

وأن البديل لذلك هو عودة مصر إلى حالة الركود السياسي والعسكري والذي قد يصل إلى حالة اللاحرب واللاسلم والتي حاول الرئيس السادات أن يخرج منها نهائياً في أكتوبر ١٩٧٣.

في إطار هذه الصورة عن واقع صورة مصر من الداخل هذا إلى جانب حوالى ثلاثمائة وخمسين ألفاً من حملة المؤهلات العليا الذين كانت تخرجهم الجامعات المصرية سنوياً والذي كانت الدولة تكفل لهم الوظائف طبقاً للقانون مما خلق بطالة مقنعة في كافة الأجهزة الحكومية والمؤسسات القومية التي أمتها الدولة.

في إطار هذه الصورة من داخل مصر كان لابد للرئيس الراحل السادات والذي راهن رهانه التاريخي بحرب أكتوبر ١٩٧٣، وذلك ليخرج من الركود والقصور الذاتى.. وبعدها يتطلع إلى برنامج للسلام والتحرير، الأمر الذي شكل عاملاً ضاعطاً دفع الرئيس السادات إلى جانب ضغوط اقليمية وعالمية.. دفعته دفعا إلى طريق كامب دافيد حتى ولو واصل مسيرته منفرداً بعيداً عن الصف والتضامن ورفقاء السلاح والحرب من اخوانه العرب!!

السادات والاجتماعات السرية

في الوقت المفترض فيه أن ينسق العرب جهودهم التفاوضية لإفشال المخطط الأمريكى الاسرائيلى بعقد مفاوضات مباشرة مع كل دولة عربية على حدة للحصول على

أكبر تنازلات ممكنة لصالح المفاوض الاسرائيلي.. في هذا الوقت التي بدأت الجهود تثمر عن اقتراب انعقاد مؤتمر جنيف للسلام بين العرب واسرائيل كنتيجة مباشرة من النتائج الهامة لحرب اكتوبر ١٩٧٣ بدأ الرئيس الراحل أنور السادات في عقد اجتماعات سرية مع حكومة مناحيم بيجين الاسرائيلية لتنسيق الموقف المصري معها بعيداً عن الصف العربي مما اعتبر خيانة لقضية العرب جميعاً والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

وفي مايو ١٩٧٧ تم تشكيل وزارة اسرائيلية جديدة برئاسة مناحيم بيجين عقب فوز حزب الليكود في الانتخابات الاسرائيلية لأول مرة منذ تأسيس دولة اسرائيل وقد شغل موسى ديان فيها منصب وزير الخارجية.. وفي ٤ سبتمبر ١٩٧٧ بدأت رحلة موسى ديان بناء على دعوة من الملك الحسن ملك المغرب والتي تعد الزيارة السرية الثالثة وكان الهدف الأساسي من وراءها هو محاولة الحصول على مساعدة الملك الحسن في ترتيب اتصالات مباشرة لإجراء مباحثات سلام مع ممثلين مصريين (١).

ويصف موسى ديان زيارته هذه فيقول «غادرت القدس واتجهت إلى مطار حربي، وتوقفنا في مكان ما على الطريق وتبادلنا السيارات، وركبنا عربة ذات ستائر على النوافذ، وهناك قام خبراء المكياج بتغيير صورتي تماماً بحيث أصبح من المتعذر التعرف على، جعلوني أبدو بمظهر الوجودي وأضافوا لي شارياً واستقرت على أنفي نظارة شمسية سوداء كبيرة، تنكرت تماماً، ووصلت إلى المطار، فنزلت من السيارة وصعدت الطائرة، وهبطت الطائرة في باريس أول الأمر، وغادرت الطائرة الاسرائيلية وانتقلت إلى طائرة مغربية كانت تقف في الانتظار، واقلعت الطائرة دون إبطاء، كانت الطائرة مريحة فرحت في سبات عميق، اذ كنت متعباً للغاية حتى أن الجبن الفرنسي والبيذ المغربي الذي قدم لنا لم يثلني عن ترك البطانية التي التحفت بها».

ويستطرد ديان فيقول «لم يستلزم الأمر جهداً من جانبي لاثارة الموضوع الذي جئت من أجله في أول لقاء لي مع الملك وبعد أن أدلى الملك بملاحظاته التمهيدية قال انه يتطلع لاجتماعنا حتى يتسنى له الاستماع لآرائي الحاسمة والهامة في الشرق الأوسط، وسألني «كيف يمكننا تحقيق السلام؟»، قلت له: إن لدينا مشكلات مع المجموعات العربية التي تختلف فيما بينها في معالجتها للأمر، فهناك السوريون، على سبيل المثال، وكنت أرى الرئيس الأسد، نظراً لما يتسم به من راديكالية، لا يرغب من أعماقه في اقرار السلام

(١) موسى ديان، رؤية شخصية للمباحثات المصرية الاسرائيلية، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، ص ٤٢

مع اسرائيل، كذلك فإنه لا يرغب فى رؤية العلم الاسرائيلى يرفرف فوق سفارة اسرائيلية فى دمشق.

وأضاف قائلاً «اننى أوضحت للملك أن هناك مشكلتين متناقضتين. فمن ناحية.. ما من دولة عربية تود اقرار السلام معنا بمفردها، أى بدون سائر الدول العربية الأخرى، وحتى اذا أمكن إيجاد حل ملائم، على سبيل المثال، للمشاكل القائمة بيننا وبين مصر، فإن مصر لن تكون على استعداد لتوقيع سلام منفرد، ومن ناحية أخرى فإن اقرار السلام الشامل فى منطقة الشرق الأوسط بأسرها من التعقيد بحيث يتعذر ترتيب سلام مع كافة الدول العربية».

واستطرد قائلاً «لقد أبلغت الملك بأننا نرحب بعقد اجتماع على أعلى المستويات، قد يكون ذلك مع حسنى مبارك نائب الرئيس السادات أو مع السادات نفسه ولكن أياً كان هذا المسئول فلا بد أن يكون على دراية بالموضوع، ومن جانبنا فإن رئيس الوزراء «أو أنا» سيكون الممثل لحكومة اسرائيل».

وقد وعد الملك الحسن انه خلال خمسة أيام وقال «انه سيقوم بإرسال مبعوث يثق فيه إلى القاهرة على الفور لبحث الاحتمالات، حتى اذا ما وافق المصريون فان الاجتماع قد يحدث قبل زيارتى لواشنطن ونيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل نهاية هذا الشهر أو عند عودتى».

وفى التاسع من سبتمبر ١٩٧٧، أى بعد اربعة أيام^(١) من مغادرة موسى ديان للمغرب إلى اسرائيل، وصلت رسالة من ملك المغرب مؤداها أن المصريين وافقوا على عقد اجتماع على مستوى عال فى أقرب وقت ممكن، وتقرر أن يشترك فى الاجتماع الرئيس المصرى انور السادات ورئيس وزراء اسرائيل، أو أن يعقد الاجتماع بين حسن التهامى نائب رئيس الوزراء المصرى وبين موسى ديان وزير خارجية اسرائيل، وقد تم الاتفاق على أن يكون اللقاء بين نائب رئيس الوزراء المصرى فى السادس عشر من سبتمبر ١٩٧٧ فى المغرب.. وهكذا بدأت اللقاءات السرية بين الحكومة المصرية والحكومة الاسرائيلية بعيداً عن الاخرة العرب وقبل انعقاد المؤتمر المنتظر للسلام فى جنيف.

ويقول ديان عن ذلك اللقاء «لقد اصطحبت زوجتى راحيل ومسئولون من وزارة الخارجية وسافرنا إلى بروكسل.. والتقيت بممثلى الجالية اليهودية، ثم تشاورت بعد ذلك

(١) مذكرات ديان، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦

مع سفرائنا في العواصم الأوروبية، ثم قمت بزيارة للجنرال الكسندر هيچ قائد قوات حلف شمال الأطلسي.. وكان هيچ يود التعرف على طابع حكومة بيجين واحتمالات اقرار السلام مع العرب فقلت له «اننى متفائل بالنسبة لمصر وأعتقد أن السادات يؤثر السلام الآن على خوض غمار حرب أخرى..»

ويستطرد ديان فيقول «غادرت مكتب هيچ، ثم اتجهت مع راحيل وبقية المجموعة إلى المطار حيث قمت بعملية مراوغة، ففي حبن واصلوا رحلتهم بالطائرة إلى نيويورك، اتجهت سيارتي إلى شارع جانبي متوجهاً إلى أحد المنازل، وهناك تنكرت كالمعتاد بالشعر والشارب المستعارين والنظارة الشمسية، وخرجت من باب خلفي حيث كان في انتظاري سيارة أخرى، اقلنتى بدورها إلى عربة أخرى وبعد تنقلنا بين السيارات انطلقنا إلى باريس، ولما كان قد تقرر وصولنا إلى العاصمة الفرنسية في الرابعة مساءً مع حلول الظلام، فقد كان في استطاعتنا أن نواصل الرحلة على مهل، ووصلنا إلى باريس وكان اصدقائنا المغاربة في انتظارنا، رافقونا إلى طائراتهم، وقلعت بنا الطائرة في رحلة استغرقت ثلاث ساعات، ولم تكن وجهتنا هذه المرة إلى مدينة فاس وإنما إلى الرباط وهناك نزلت في دار الضيافة الملحقة بالقصر الملكي..»

وقد تحدد موعد اللقاء في الساعة الثامنة مساءً، غير أنه تأجل لبضع دقائق لأن الدكتور حسن التهامي نائب رئيس الوزراء المصري كان يود اجراء حديث مع الملك الحسن على انفراد قبل الاجتماع بنا، وامتدت الدقائق القليلة إلى ساعة، توجهنا بعدها إلى قاعة ملكية أخرى حيث عقد الاجتماع لأجد نفسى في صحبة الملك والدكتور التهامي ومجموعة بارزة من كبار الشخصيات المغربية، ولم يكن معى سوى اسرائيلي واحد هو حلقة الاتصال مع المغرب..»

وقال التهامي انه يحمل رسالة من الرئيس السادات يود أن يتلوها على.. وقرأها في لهجة واضحة ومحددة، وكانت تتضمن الشروط الكاملة لمشروع السلام المصري، وأنهى الرسالة بتصريح مفاجيء، اعاده من قبل التأكيد: «هذه شروطنا، ولنا أن نقبلها أو نرفضها وليس هناك مجال لأية مساومة، ولم أقل شيئاً!! وخلال مناقشاتنا كانت تطفئ على حديث الدكتور التهامي مبدأ واحد يسترشد به «ألا وهو اقرار السلام مقابل انسحابنا التام من الأراضي التي تم احتلالها في حرب الأيام الستة، وأنه لا بد من أن تكون السيادة العربية مطلقة، وأن يرفرف العلم العربى على هذه المناطق بما فيها القدس الشرقية، وأكد على مدى خطورة الخطوة التى أقدموا عليها الآن - أى عقد اجتماع عربى اسرائيلي

مباشر- وأضاف ان السادات وحسنى مبارك نائب الرئيس هما الوحيدان اللذان يعلمان بهذا الاجتماع، وشدد على أهمية التزام السرية، بل ذهب إلى انه حتى الامريكيون لا ينبغي أن يعلموا بنبا هذا الاجتماع، فإن حياته متوقفة على بقاء الأمر سرياً..

وخلال لقاء آخر قال ملك المغرب: إن الرئيس السورى الأسد سيقنع فى نهاية الأمر بالانضمام إلى مساعى اقرار السلام رغم تصريحاته المعادية لاسرائيل التى تتسم بالتطرف غير أن ذلك لن يتأتى إلا بعد إبرام معاهدة سلام مع الرئيس المصرى السادات !!

هذا وقد عرض حسن التهامى الموقف المصرى وأعلن بأننا نجتمع سياسياً من أجل السلام بفضل مساعى وجهود ملك المغرب والثقة التى وضعها الرئيس السادات فى بيجين وقال «اننا زعماء أقوياء ونتسم بالجرأة وأن السادات على ثقة من أن لدينا من الجرأة ما يكفى لاتخاذ قرارات مصيرية من أجل اقرار سلام كامل وعادل، وكان السادات لا يثق فى الحكومات الاسرائيلية السابقة إلا انه يثق فينا.. وبفضل وساطة ملك المغرب وثقته فى حكومة بيجين وافق السادات على اجراء حوار معنا، بعد أن وافق بيجين من حيث المبدأ على الانسحاب التام من الأراضى التى تديرها، فإن السادات أصبح على استعداد للاجتماع ببيجين ومصافحته، إن انسحاب اسرائيل هو المشكلة الرئيسية، ويعتبر حلها مفتاح اقرار السلام ذلك لانها تنطوى على مسألة السيادة والشرف القومى وعلى استمرار السادات فى الحكم واذا ما ظلت هذه المشكلة دون حل، فقد تودى الى حالة من الجمود، ولكن توما كان بيجين على استعداد لقبول الأمر من حيث المبدأ فإنه سيصبح فى الإمكان عندئذ التفاوض بشأن كافة المسائل الهامة الأخرى، بما فى ذلك إيجاد ضمانات لأمن اسرائيل مقابل الانسحاب.

وقال التهامى: «ان مطلبنا الوحيد هو الثقة بكلمة السادات، وبأنه يحترم كافة التزاماته وتعهداته لأنه رجل مبادئ وشرف ونبل، واذا ما عرضتم عليه صيغة يمكن أن يقبلها، فإنه سيمضى معكم حتى النهاية، وذلك لأنه تربطنا معاً مصالح حيوية مشتركة..

وأضاف التهامى: «إن السادات مستعد لان يناقش معنا كافة الضمانات الممكنة، فاذا ما أردنا مرابطة قوات دولية على جانبى الحدود، فلكم ما تريدون، واذا ما أردنا ضمانات من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى فإن مصر ليس لديها اعتراض على ذلك، رغم انه من الأفضل تجنب الأخيرة والحصول على ضمانات أمنية من امريكا وحدها..

ثم اقترح التهامى: «أن يتم اجراء المفاوضات والتوصل إلى اتفاق على كل ما يعطينا

في المغرب، بمساعدة الملك، وذلك قبل انعقاد مؤتمر جنيف ثم يكون الذهاب إلى جنيف لمجرد التوقيع، وقال: «إن من شأن هذا الاتفاق أن يترك أثره على الرئيس السوري الأسد، وبطبيعة الحال فإنه سيعارض مثل هذا الاتفاق في البداية، ولكن بعد انضمام الملك حسين إلينا، لن يلبث الأسد أن يشاركنا عملية السلام».

كما اقترح التهامي: «أن يضع كل منا وثيقة للسلام ويعرضها على الولايات المتحدة، ثم يقوم بدراستها بعناية ونلتقي مرة أخرى لمناقشتها وذلك في حالة ما اذا وافق بيجين من حيث المبدأ على الانسحاب مقابل اقرار السلام بين شعبينا، وإلا فإن كافة النوايا المخلصة لديهم سيكون مآلها الفشل لأن الموافقة على الانسحاب هي المفتاح الوحيد الذي سيفتح الأبواب لمستقبل أكثر إشراقاً».

ويستكمل ديان حديثه فيقول: بفضل جهود ملك المغرب، اتفقت مع التهامي على التحركات الثلاثة التالية.. أن يقوم كل جانب بإبلاغ رئيس حكومته للحصول على موافقته على استمرار اللقاءات بيننا، وكان على أن انقل لبيجين طلب السادات التزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي كشرط سابق لاستمرار المباحثات.. وأن يتم تبادل وثيقة السلام التي يعدها الجانبان، ويدرسها الجانب الآخر وتعرض على الولايات المتحدة.. ثم اذا وافق الرئيسان على هذه المقترحات، فسيتم اللقاء التالي في المغرب خلال اسبوعين.

ثم عدت إلى إسرائيل، وعقب وصولي اتجهت من فوري إلى القدس للاجتماع برئيس الوزراء، وقدمت له تقريراً عن اللقاء فوافق بيجين على اقتراحاتي الثلاثة.. وأولها: أن نتبادل المقترحات الرامية لإبرام معاهدة سلام للدراسة المشتركة.. وأصر بيجين على إبلاغ الأمريكيين بالأمر دون الإفصاح عن شخصية الدولة المعنية.. وثانيها: أن التقي مرة أخرى بالتهامي خلال أسبوعين.. وثالثها: أنه في حالة اجتماع بين بيجين والسادات، فإن بيجين ليس على استعداد للالتزام مسبقاً بالانسحاب من كافة الأراضي المحتلة، ومع ذلك فإن المصريين متفهمون موقف إسرائيل في واقع الأمر، عند قراءة الوثيقة التي تتضمن مقترحات لإقرار السلام.

ولقد تم اللقاء الثاني في سرية أيضاً وفي المغرب مرة أخرى إلا أن هذا اللقاء لم يتم إلا بعد شهرين ونصف، بعد أن طرأت تغييرات مثيرة علي الأوضاع في الشرق الأوسط منذ ذلك الحين.

وفي ١٨ سبتمبر ١٩٧٧ بدأت المحادثات التمهيدية لمؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط مع بداية دور الانعقاد السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد درست وزارة

الخارجية الامريكية مشروع السلام الذى سلمه رئيس الوزراء مناحيم بيجين إلى الرئيس الأمريكى جيمى كارتر خلال اجتماعه به فى يوليو ١٩٧٧ كثمرة للقاء المصرى الاسرائيلى فى المغرب، كما كانت وجهة النظر الامريكية التى عرضها سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى فى ادارة الرئيس كارتر وكانت تؤكد على ثلاث نقاط رئيسية.. أولها: رغبة الولايات المتحدة فى عقد مؤتمر جنيف للسلام بين العرب واسرائيل قبل ديسمبر ١٩٧٧.. وثانيها: استعداد الولايات المتحدة لتوفير ضمانات جادة اذا ما تم التوصل إلى اتفاق سلام.. ثالثها: الاتفاق على ان يكون ٢٦ ديسمبر موعداً للاجتماع التالى فى نيويورك.

وقد بدأت المحادثات فى الاسبوع التالى، وتركزت نقطة الخلاف الرئيسية فى نظرة الولايات المتحدة لعدم شرعية بناء المستوطنات اضافة إلى معارضة فكرة الاستيطان الاسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة.

وفى ٢٩ سبتمبر، سلم المندوب الأمريكى وثيقتين كانت إحداها «ورقة عمل» تتناول مؤتمر جنيف، والأخرى كانت مشروع اعلان مشترك تصدره الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى عن سياسة الشرق الأوسط، حيث تقترح ورقة العمل الامريكية تشكيل وفد عربى مع دمج المشاكل الثلاث - الفلسطينية والضفة الغربية واللاجئين - فى موضوع واحد يجرى التفاوض بشأنه، وأن تتم المفاوضات بين اسرائيل وكل جيرانها من خلال لجان فرعية على أن يتخذ القرار النهائى من خلال إجماع عربى من الوفد الموحد للعرب.. وقد رفضت اسرائيل مضمون ما جاء بالوثيقتين، والتى كانت تعبر عن الفكر المشترك الأمريكى السوفيتى ووجهة نظر السوفيت بصفة خاصة فى تشكيل الوفود وأسلوب التفاوض التى ركزت أساساً على انسحاب اسرائيل إلى حدود مايو ١٩٦٧، واقامة دولة فلسطينية، واشتراك العرب فى مؤتمر جنيف كوفد واحد، اضافة إلى تأييد السوفيت لوجهة النظر السورية القائلة بأنه لا بد من إجراء مفاوضات داخل إطار لجان وظيفية وليست اقليمية بمعنى أن تقوم لجنة اسرائيلية عربية واحدة بمعالجة طبيعة السلام وأخرى بمناقشة مسألة الحدود وثالثة يبحث مشكلة الفلسطينيين.

وقد كان الهدف الأمريكى فى ذلك الوقت هو التوصل إلى صيغة يقبلها العرب والسوفيت، خاصة مع بروز الخلاف فى وجهات النظر العربية، حيث أعلنت المملكة الاردنية الهاشمية إنها لاتعترض على فكرة انضمام الفلسطينيين للوفد العربى الموحد، غير انها لن توافق بأى حال على ضمهم لوفدها الخاص، كما أن مصر كانت الدولة

الوحيدة التي أعلن ممثليها أنها تعترض على الوفد العربي الموحد وأعلنت عن استعدادها للبدء في مفاوضات حتى قبل عقد مؤتمر جنيف^(١) وذلك تعبيراً عن مدى جدية مصر في سعيها لإقرار السلام مع إسرائيل.

وفي الرابع من أكتوبر ٧٣ تم عقد اجتماع آخر بين وزير الخارجية الاسرائيلي والامريكي حضره بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي والسفير اثرتون وكوانت ومن الجانب الاسرائيلي سمحاً ديتز السفير الاسرائيلي في واشنطن، إلى جانب بعض الخبراء الاسرائيليين وقد رأس الرئيس الامريكي جيمي كارتر الاجتماع، وانتهى اللقاء إلى اعداد ورقة عمل مشتركة تحت عنوان «اقتراحات من أجل استئناف مؤتمر جنيف للسلام، اشتمل على خمسة بنود رئيسية تتضمن:»^(٢)

* يمثل الأطراف العربية وفد عربي موحد، يضم العرب والفلسطينيين وينقسم المؤتمر بعد الجلسة الافتتاحية إلى مجموعات عمل.

* تتشكل مجموعات العمل لاجراء المفاوضات وإبرام معاهدات السلام على النحو التالي: مصر - اسرائيل، الاردن - اسرائيل، سوريا - اسرائيل، لبنان - اسرائيل.. ويمكن انضمام لبنان إلى المؤتمر عندما يتطلب الأمر ذلك.

* يتم بحث مسألتى الضفة الغربية وغزة في مجموعة العمل التي تضم اسرائيل والاردن ومصر والعرب الفلسطينيين.

* يتم مناقشة إيجاد حل لمشكلة اللاجئين العرب واللاجئين اليهود الذين فروا من الدول العربية، وفقاً لشروط يتفق عليها.

* يتم اجراء المفاوضات في المؤتمر على أساس قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢، رقم ٣٣٨ المتفق عليهما.

وقد أكدت اسرائيل أن الوفد العربي الموحد لا يضم منظمة التحرير الفلسطينية وانها تقبل اشتراك أعضاء غير معروفين من منظمة التحرير الفلسطينية، وقد وافق الكنيست الاسرائيلي على ورقة العمل الاسرائيلية الامريكية بأغلبية ٤١ صوتاً إلى ٢٨ صوتاً.. كما تعهدت الادارة الامريكية باقناع القادة العرب بالموافقة على ورقة العمل كأساس يمكن أن يبدأ به انعقاد مؤتمر جنيف للسلام، وفي التاسع من نوفمبر ١٩٧٧ أعلن الرئيس الراحل

(٢،١) مفكرات موسى ديان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨، ص ٧٣

محمد أنور السادات عن مبادرته للسلام واستعداده لزيارة القدس لينهى بذلك صفحة التضامن العربى ويبدأ صبحه الحل المتفرد.

ثالثاً: مبادرة السلام المصرية:

١ - جاءت اتفاقيتى الفصل الأولى والثانية على الجبهة المصرية والسورية كاستثمار لحرب رمضان مما جعل المنطقة تنعم بالهدوء والاستقرار العسكرى لأول مرة منذ عام ١٩٤٨ مما كان حافزاً على استمرار مصر فى خطوات السلام وتهيئة المناخ السياسى الدولى والعربى للحل السلمى على أساس الحل الشامل والعادل والدائم للمشكلة، وكان طبيعياً ألا تسمح مصر بضياغ الوقت دون استثمار آثار الحرب والتحويلات التى طرأت على الواقع السياسى العالمى للضغط على اسرائيل حتى تصل إلى تحقيق الأهداف العربية التى من أجلها قامت حرب اكتوبر ١٩٧٣، وكانت مصر تدرك أنه بدون تحريك الموقف فإن القضية الرئيسية وهى جوهر الصراع ستغرق فى متاهات الاجراءات والشكليات الخاصة بعقد مؤتمر جنيف الأمر الذى سيعود بالقضية إلى حالة الجمود والركود التى كانت عليها قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣، ومن هنا بدأت خطوات الحل المتفرد وبداية التمزق للتضامن العربى حيث كان قرار مصر الذى أعلنه الرئيس الراحل محمد أنور السادات بطرح مبادرة السلام ثم زيارته التاريخية للقدس.. وفى ٩ نوفمبر اعلن الرئيس الراحل فى مجلس الشعب^(١) قوله: «اننى مستعد أن أسافر إلى آخر هذا العالم اذا كان فى هذا ما يحمى من أن يجرح أو أن يقتل أى جندى أو ضابط وستدهش اسرائيل عندما تسمعى أقول الآن أمامكم اننى مستعد أن أذهب إلى بيتهم إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم.. وخلال اسبوع استجابت الحكومة الاسرائيلية للمبادرة ووجهت الدعوة الرسمية إلى الرئيس الراحل السادات يوم ١٧ نوفمبر لزيارة القدس.

وذهب الرئيس السادات إلى القدس وألقى خطابه الشهير فى الكنيست الذى حدد فيه الحقائق الخمس التالية:

- انه لا سعادة لأحد على حساب شقاء الآخرين.
- اننى لم أتحدث ولن أتحدث بلغتين ولم أتعامل ولن أتعامل بسياستين ولست ألتقى بأحد إلا بلغة واحدة وسياسة واحدة ووجه واحد.

(١) جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب فى ٩/١١/١٩٧٧، المصنطة رقم ٣٤، المنعقدة فى التاسع من نوفمبر ١٩٧٧، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، ١٩٧٧، مطبعة مؤقتة.

- ان المواجهة المباشرة وان الخط المستقيم هما أقرب الطرق وأنجحها للوصول إلى الهدف الواضح.

- ان دعوة السلام الدائم العادل المبني على احترام قرارات الأمم المتحدة أصبحت اليوم دعوة العالم كله، وأصبحت تعبيراً واضحاً عن ارادة المجتمع الدولي سواء في العواصم الرسمية التي تصنع السياسة والقرار أو على مستوى الرأي العام العالمي والشعبي، ذلك الرأي العام الذي يؤثر في صنع السياسة واتخاذ القرار.

- من أبرز الحقائق وأوضحها ان الأمة العربية لا تتحرك في سعيها من أجل السلام الدائم العادل من موقع ضعف أو اهتزاز بل انها على العكس تملك من مقومات القوة والاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من ارادة صادقة نحو السلام صادرة من ادراك حضارى بأنه لكي نتجنب كارثة محققة علينا وعليكم وعلى العالم كله فانه لا بديل عن إقرار سلام دائم وعادل لا تزعزعه الأنواء ولا تعبت به الشكوك وتهزه سوء المقاصد أو التواء النوايا.

وقد كان التحرك المصرى نحو السلام المتفرد نتيجة رؤية خاصة للقيادة السياسية المصرية وتحليل واقعى لمعطيات الحاضر ونظرة عميقة للمستقبل من وجهة نظرها، وقد جاء هذا التحرك فى ظل اربعة حقائق أساسية هي:

- التغير فى نظرة القيادة السياسية إلى نتائج الاعتماد على التسليح السوفيتى وثمن ذلك فى تقييد حرية مصر من الحركة والمناورة السياسية.

- اعادة تقييم أهمية دور السياسة الامريكية فى الشرق الأوسط وتأثيرها الكبير على الصراع العربى/الاسرائيلى وضرورة جعلها شريكاً فى السعى نحو البحث عن صيغة أخرى لمعالجة المشكلة. كما ظهر بوضوح أن مصر هى التى تتحمل وحدها أكبر الأعباء الاقتصادية الناجمة عن الصراع المسلح، وأن مطالب التحديث التكنولوجى للقوات المسلحة لمجابهة التقدم التكنولوجى الاسرائيلى يضاعف الأزمة الاقتصادية فى مصر، وان الثروات العربية لا تشارك بالقدر الكافى فى مواجهة مطالب الصراع.

- ان الاحتفاظ بواجهة مظهرية من الوحدة العربية أصبح لا يخدم المصالح القومية لان كل دولة من الدول العربية تحكمها نظريات سياسية مختلفة طبقاً لمصالح المعسكر الذى تنتمى إليه، مما أدى لغياب استراتيجية عربية موحدة.

- تفكك الحركة القومية الفلسطينية إلى اتجاهات متعددة وعدم قدرة منظمة التحرير

الفلسطينية على التحكم عسكرياً أو سياسياً في اتجاهات عمل باقى فصائل المقاومة وبسبب خلافاتهم الداخلية لم يتمكنوا من وضع رؤية استراتيجية ازاء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ولم يتمكنوا من اقامة حكومة لهم فى المنفى تتولى قضيتهم سياسياً ودبلوماسياً، وفى الواقع فإن الاتجاه نحو البحث عن أسلوب آخر غير الحرب للتعامل مع مشكلة الشرق الأوسط كان قد بدأ قبل ذلك بوقت طويل عندما قبلت دول المواجهة العربية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧، ثم بموافقة مصر على مبادرة روجرز فى اغسطس ١٩٧٠.

٢ - استراتيجية مصر فى مرحلة صنع السلام

وفى إطار تلك الحقائق التى انتهت إليها القيادة السياسية المصرية كان جوهر استراتيجية مصر فى مرحلة السعى نحو السلام هو التمسك بالأهداف القومية مع تغير الأسلوب ليتماشى مع واقع الظروف الدولية المعاصرة، وطبيعة الصراعات فى العالم كله، وكان هدف مصر هو احتواء اسرائيل حضارياً باستغلال قوى العرب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والايديولوجية حيث ثبت أن نتيجة الجولات العسكرية السابقة كانت لصالح اسرائيل فى غياب الاستراتيجية العربية الموحدة.

ولما كانت القضية الفلسطينية هى جوهر مشكلة الشرق الأوسط ولب الصراع العربى/ الاسرائيلى فقد حددت مصر هدفها النهائى الذى تعمل من أجله وهو الوصول إلى التسوية العملية الشاملة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وبدون التوصل إلى حل المشكلة الفلسطينية فإن السلام يعتبر هشاً وغير مستقر.

وانطلاقاً من استراتيجية مصر الشاملة لادارة الصراع فى هذه المرحلة واعتماداً على ميثاق الأمم المتحدة وقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢، رقم ٣٣٨ حددت القيادة السياسية خطوطاً رئيسية تسير عليها فى مرحلة صنع السلام^(١) تتضمن:

- السعى إلى سلام شامل وعادل يتم على مراحل مهما طالّت مدته.
- ان القضية الفلسطينية هى جوهر الصراع وبدون إيجاد حل لها فإن الصراع سيظل قائماً مهما توصلنا إلى أى أشكال التسوية.
- لا تفريط فى الأرض ولا مناقشة فى السيادة الكاملة على أرض مصر.

(١) عبد الستار امين (لواء أح)، استراتيجية مصر بين العرب والسلام، مجلة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، العدد السادس، القاهرة يونيو ١٩٧٩، ص ١٨-١٩.

- المحافظة على حرية الارادة المصرية، ورفض التبعية، والتمسك بسياسة عدم الانحياز ونبذ القواعد والأحلاف.
- المحافظة على استمرار التحرك السياسى والدبلوماسى فى كافة المجالات وإحباط محاولات اسرائيل للتعويق والمماطلة وكشف أساليبها أمام الرأى العام العالمى.
- الاصرار على إدخال الولايات المتحدة الامريكية كشريك كامل فى المفاوضات على أساس انها تملك القدرة والتأثير الإيجابى للحل.
- قبول اسرائيل كدولة مستقلة فى المنطقة داخل حدود ما قبل ١٩٦٧ وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، مع الاستعداد لقبول كافة ضمانات الأمن لكلا الطرفين الاسرائيلى والعربى.
- عدم الدخول فى صراعات جانبية مع دول الرفض العربية أو الاتحاد السوفيتى بشكل يؤثر على السير فى جهود السلام.
- المرونة فى المجالات التكتيكية خلال المفاوضات، مثل حجم القوات ونوعيتها أو فى المدد والتوقيات.

مؤتمر السلام التحضيرى بالقاهرة: (١)

بعد مبادرة الرئيس الراحل السادات وجهت مصر الدعوة يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ لعقد مؤتمر سلام تحضيرى فى القاهرة يقوم باتخاذ الترتيبات لاستئناف عقد مؤتمر السلام الدولى (فى جنيف) وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ووجهت مصر دعوات رسمية إلى كافة أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، والامم المتحدة، وكذلك إلى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى بوصفهما الراعيين لمؤتمر السلام، ولكن الاتحاد السوفيتى والدول العربية رفضت حضور المؤتمر، وانضمت منظمة التحرير الفلسطينية إلى دول الرفض.

وقد عقد المؤتمر فى القاهرة (بميناهاوس) فى الفترة من ١٤ حتى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٧ وقامت الحكومة المصرية برفع علم فلسطين أثناء انعقاد الجلسة الافتتاحية وقام الوفد المصرى بشرح القضية الفلسطينية وأكد أن السلام الحقيقى لا يمكن أن يتحقق دون استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى.

(١) وزارة الخارجية المصرية، تقرير إنجازات مصر والمسألة الفلسطينية/ للفترة من ١٩٤٥ - ١٩٨٠، لقاهرة ١٩٨٠، ص ٤٨

مؤتمر الاسماعيلية (١)

وكان المؤتمر التالى فى سلسلة الجهود المبذولة للسعى نحو إيجاد تسوية سلمية للصراع العربى/الاسرائيلى هو مؤتمر الاسماعيلية فى الفترة من ٢٥ حتى ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧ وظهر فيه اختلافاً وتبايناً كبيراً حول مسألة الحكم الذاتى الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكانت وجهة النظر الاسرائيلية تتلخص فى الآتى:

- * ينتخب سكان الضفة الغربية وقطاع غزة مجلساً ادارياً لتوجيه شئونهم الادارية.
- * يعين بالمجلس ممثلين لاسرائيل والاردن.
- * تكون اسرائيل مسئولة عن الأمن والنظام العام.
- * يكون للسكان حق الاختيار بين أن يكونوا مواطنين اسرائيليين أو اردنيين.
- * تخويل السكان الاسرائيليين الحق فى شراء الأراضى والاقامة فى هذه المناطق.
- * حرية الحركة والنشاط الاقتصادى للاسرائيليين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يكون لسكان هذه المناطق نفس هذه الحقوق فى اسرائيل.
- * تتمسك اسرائيل بحقها فى السيادة على هذه المناطق.

وتتلخص وجهة النظر المصرية فى مؤتمر الاسماعيلية فى الآتى:

- * تتعهد اسرائيل بالانسحاب من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة.
- * يجب على اسرائيل أن توافق على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

ونظراً للتعارض الشديد بين الموقف المصرى والاسرائيلى فقد تم الاتفاق على اقامة لجنتين، احدهما سياسية للنظر فى الإطار الشامل للتسوية بما فى ذلك المسألة الفلسطينية، والأخرى عسكرية للنظر فى النواحي العسكرية المتعلقة بالانسحاب الاسرائيلى من سيناء، وبعد انعقاد اجتماعين رسميين للجنة السياسة فى الفترة من ١٧ - ١٨ يناير ١٩٧٨ أصبح واضحاً أن اسرائيل صممت على اقتراح حلول جزئية ولا تلوى التوصل إلى تسوية كاملة، ولذلك تم استدعاء الوفد المصرى وقطعت المفاوضات.

مؤتمر قلعة ليدز:

بعد فشل اللجنة السياسية للمؤتمر وتوقف المفاوضات استمرت الجهود الدبلوماسية المصرية لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذي تسعى إليه، ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية على القيام بدور الشريك الكامل في المفاوضات وفي إطار الجهود السياسية والدبلوماسية لمصر والولايات المتحدة الأمريكية أصبح الطريق ممهداً لاستئناف المفاوضات.

وبدأت المفاوضات في قلعة ليدز في الفترة من ١٨ - ١٩ يوليو ١٩٧٨ وكان الموقف المصري أثناء المؤتمر يقضي بالموافقة على عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، إذا ما وافقت الأخيرة على الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، ولكن المؤتمر لم يتوصل إلى نتائج حاسمة وحال الخلاف حول المشكلة الفلسطينية دون التوصل إلى اتفاق بشأن أي جانب من جوانب التسوية بما في ذلك الانسحاب من الأراضي المصرية.

٣ - التوصل إلى إطار كامب ديفيد:

في أعقاب مؤتمر قلعة ليدز عادت إسرائيل إلى ممارسة سياسة المراوغة والتعويق، وواصلت بناء المستعمرات في الأراضي المحتلة، ورفضت القيام بأي لمحة تعبر عن حسن نواياها، بل إنها اقترحت على الولايات المتحدة الأمريكية التخلي عن فكرة التوصل إلى التسوية الشاملة والاكتفاء بعقد اتفاقيات مرحلية، وبناء على ذلك طلبت القيادة السياسية المصرية إلى البعثة العسكرية الإسرائيلية التابعة للوفد الإسرائيلي في اللجنة العسكرية مغادرة مصر يوم ٢٧/ يوليو/ ١٩٧٨، وللتغلب على هذه الأزمة وجهت القيادة السياسية الأمريكية الدعوة لعقد قمة ثلاثية في كامب ديفيد يحضره رؤساء مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

ومع بدء محادثات كامب ديفيد تبلور الموقف المصري في شكل مشروع متكامل اشتمل على العناصر الأساسية الآتية: (١)

* الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة.

* إزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة طبقاً لجدول زمني.

(١) أنس مصطفى كامل (الباحث بمعهد البحوث والدراسات العربية)، الموقف الإسرائيلي قبيل قمة كامب ديفيد، مجلة

السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ٥٥، يناير ١٩٧٩، ص ١٩٢

- * ضمان الأمن والسيادة والسلام الاقليمي والاستقلال السياسى لكل دولة عن طريق ترتيبات تشمل اقامة مناطق منزوعة السلاح ومناطق محدودة القوات ووضع قوات عازلة تابعة للأمم المتحدة على جانبي الحدود ووضع نظام للانذار المبكر على أساس المعاملة بالمثل، وتحديد نوع الاسلحة التى تحصل عليها الدول الأطراف، انضمام الأطراف إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
- * تعهد جميع الأطراف بعدم اللجوء للقوة أو استخدامها لتسوية المنازعات وحل ما يثار من منازعات بالوسائل السلمية.
- * إلغاء نظام الحكم العسكرى والادارة المدنية الاسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة بمجرد التوقيع على معاهدة السلام، وتنتقل السلطة إلى الجانب العربى على نحو سلمى منظم.
- * انسحاب اسرائيل من القدس إلى خط الهدنة المبين فى اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٨، طبقاً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بطريق الحرب وتعود السيادة العربية على القدس العربية.
- * اقامة علاقات طبيعية بين الأطراف بالتوازي الزمنى مع تنفيذ الانسحاب الاسرائيلى.
- * تعهد اسرائيل بدفع تعويضات شاملة عن الأضرار الناتجة عن العمليات التى قامت بها قواتها المسلحة ضد السكان والمنشآت المدنية، وكذلك عن استغلالها للموارد الطبيعية فى الأراضى المحتلة.
- * اشتراك ممثلى الشعب الفلسطينى فى محادثات السلام.
- * ابرام معاهدة السلام خلال ثلاثة شهور من تاريخ توقيع اعلان المبادئ.
- * اشتراك الولايات المتحدة الامريكية فى المحادثات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاتفاق.
- * ضمان مجلس الأمن لمعاهدات السلام، وتحققه من احترام جميع احكامها وضمانه للحدود بين الأطراف.
- * ضمان الولايات المتحدة الامريكية لتنفيذ إطار ومعاهدات السلام.
- كذلك يمكن استخلاص الموقف الاسرائيلى قبيل قمة كامب ديفيد من مناقشات مجلس الوزراء الاسرائيلى والكنيست الاسرائيلى وتصريحات المسؤولين فى الحكومة

الاسرائيلية^(١) على أساس انه يجب ان تكون المفاوضات مباشرة، وألا تتقدم الولايات المتحدة الأمريكية بأى اقتراحات، وان تكون الامتيازات متبادلة بين الأطراف، وأن يكون قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وليس أى قرارات أخرى للأمم المتحدة هو الأساس للمفاوضات، مع عدم التحدث عن الضفة الغربية لأنها من اختصاص الاردن، وليس لمصر تفويض بالحديث فى هذا الشأن، مع تجاهل موضوع الجولان وان نتائج التفاوض فى قمة كامب ديفيد يمكن ان تنتهى إلى إطار مبادئ وأسس لاتفاقيتين.. أولهما تتعلق بتسوية مع مصر حول سيناء.. وثانيهما تتعلق بالحكم الذاتى الفلسطينى، هذا اضافة إلى التأكيد على عدم مناقشة موضوع القدس الشرقية وضرورة استمرارها موجودة تحت السيطرة الاسرائيلية، مع اعطاء العرب حق الدخول والخروج والاشراف المدنى على المناطق المقدسة العربية.

٤ - آثار اتفاقيتى كامب ديفيد على مصر:

على صعيد العلاقات العربية والقضية الفلسطينية^(٢)

قطعت العلاقات السياسية والدبلوماسية لجميع الدول العربية عدا السودان والصومال وعمان مع مصر وتم تطبيق عضوية مصر فى جامعة الدول العربية، فكان للاتفاقية آثار خطيرة بالنسبة لعلاقة مصر بالوطن العربى، ويبقى مجرد التوقيع على تلك الاتفاقية بل مجرد التفاوض مع اسرائيل خروجا على الاجماع العربى الذى اعتبر ان القضية الفلسطينية، وكذا علاقة أى بلد عربى باسرائيل هى من قبيل القضية القومية التى لايجوز لبلد عربى ان يتصرف فيها على نحو منفرد، وخروج مصر على هذا الاجماع يضر الوطن العربى ومصالحه، ولايمكن الادعاء ان معاهدة السلام ليست باتفاق منفرد لأنه من ناحية لم يشترك أى قطر عربى فى المفاوضات التى أدت إليها ولم يوقع عليها أى بلد عربى آخر سوى مصر، فضلاً عن أن مصر لم تكن مفوضة من جانب أى قطر عربى بالتفاوض مع اسرائيل نيابة عنه، والأمر لم يتوقف عند حد خروج مصر من الاجماع العربى بالتوقيع منفردة على صلح مع اسرائيل ولكن ترتب على الاتفاق تحطيم التزامات مصر العربية أيضاً.

وكانت تلك إحدى المسائل المهمة التى اهتم بها المفاوض الاسرائيلى تماماً، ونص

(١) المرجع السابق، ص ١٩٥

(٢) عصمت سيف الدولة، هذه المعاهدة، رسالة إلى مجلس الشعب المصرى حول معاهدة كامب ديفيد، بيروت، دار

المسىرى ١٩٧٩، ص ٧١

عليها وبوضوح في معاهدة السلام، إذ من وجهة نظر المفاوض الاسرائيلي كانت أهم مسألة بالنسبة له هي ان يضمن تماماً ان مصر ستلتزم بجميع ما ورد في الاتفاقية تجاه اسرائيل، طالما ان اسرائيل تلتزم بما ورد فيها تجاه مصر.

وبصرف النظر عن السلوك الاسرائيلي تجاه البلدان العربية الأخرى، أو السلوك العربي تجاه اسرائيل، وفي هذا الإطار كان على المفاوض الاسرائيلي ألا يترك أمام المفاوض المصري باباً للتحلل من التزاماته بدعوى قيامه بالوفاء بالتزامات سابقة مع أطراف أخرى، وفي الوقت نفسه يجبره بنص المعاهدة على ألا يدخل في التزامات في المستقبل تتعارض مع الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية، بل أكدت المعاهدة صراحة أيضاً على انه في حالة تعارض الالتزامات السابقة لأي طرف مع الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة، فان الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة ونافذة، ونظراً لأهمية هذا الموضوع، نورد نص المادة التي نظمت احكامه من المعاهدة وهي المادة السادسة والتي تقول:

* لاتمس هذه المعاهدة ولايجوز تفسيرها على أي نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

* يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.

* كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما احكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الاخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات.

* يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.

* مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة، يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من الالتزامات الأخرى، فان الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة.

ومعنى ذلك ان المعاهدة تلزم مصر بنقض التزاماتها السابقة تجاه الأقطار العربية لان حل هذه الالتزامات كان يتعلق بدور مصر في التصدي للمخطط الصهيوني ومقاومته بكافة الوسائل، اما وقد وضعت هذه الاتفاقية أسس السلام، بين مصر واسرائيل وبدون انتظار للبلدان العربية، وأصبح لها أولوية على كافة الالتزامات الأخرى، فان مصر

تصبح بنص هذه المعاهدة في وضع لا تستطيع فيه الوفاء بالتزاماتها العربية إذا ما تعرض أحد الأقطار العربية للعدوان الاسرائيلي^(١) مثلاً أى ان مصر تصبح بعبارة أخرى دولة محايدة في الصراع العربى الاسرائيلي منذ بدء سريان هذه الاتفاقية^(٢).

غير أن المتأمل الدقيق لنصوص الاتفاقية سوف يكتشف ان الاتفاقية تلزم مصر في الواقع بما هو أكبر من الحياد وتجبرها على أن تكون طرفاً منحازاً لاسرائيل ضد البلدان العربية، لان اعتراف مصر القانونى باسرائيل وتطبيع العلاقات معها في الوقت الذى يستمر فيه الصراع بين اسرائيل وبين باقى البلدان العربية قائماً، وهو صراع أساسه الشرعية لانه يدور حول أرض واحدة يدعى كل طرف انه صاحب الحق الأوحد فيها ويصبح الاعتراف بالحق الاسرائيلي بالتالى انكساراً للحق الفلسطينى ولا يخفى على أحد ان اقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل والتزام مصر باستمرارها حتى في حالة اندلاع حرب بينها وبين أى قطر عربى، فان مصر لاتصبح فقط غير منحازة ولكن متعاونة مع اسرائيل بطريقة غير مباشرة، وقد حدث هذا الوضع بالفعل أثناء الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، حيث كانت مصر تلتزم بتوريد ما تعاقدت عليه مع اسرائيل من نفط مصرى تستخدمه اسرائيل وقوداً للحرب ضد الفلسطينيين واللبنانيين، ولكى لا يظهر الرئيس الراحل السادات بمظهر الموقع على حل منفرد فقد وقع فى كامب ديفيد إلى جانب إطار معاهدة السلام بين مصر واسرائيل، إطاراً آخر للسلام فى الشرق الأوسط، وقد تضمن هذا الإطار ما تصورت مصر انه حل للقضية الفلسطينية التى هى لب النزاع فى الشرق الأوسط، ويتوقعها على هذا الإطار حاولت دفع الاتهام عن انها قد أقدمت على حل منفرد وان ما وقعت عليه هو حل شامل للقضية برمتها.

والواقع ان هذا الادعاء ينافى الحقيقة فى أساسها، فمن ناحية لايعتبر إطار السلام فى الشرق الأوسط، حلاً للقضية الفلسطينية، ومن ناحية أخرى فان الربط بين الحل المصرى والحل الفلسطينى هو ربط مشوه يضر بقضية السلام فى الشرق الأوسط ويحقق لاسرائيل أهدافها على حساب العرب. كما ان إطار السلام فى الشرق الأوسط الذى وقعت عليه مصر فى كامب ديفيد ليس حلاً للقضية الفلسطينية، لأن جوهر القضية الفلسطينية يتمثل فى أراضي اغتصبت وشعب شرد من أرضه بلا وجه حق، وبالتالي فان الحل العادل للقضية الفلسطينية يتمثل فى عودة الحق إلى أصحابه، وحتى لو افترضنا أن جوهر

(١) وذلك مثل ما حدث فى غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ - حيث لم تستطع مصر تقديم أى معارضة للبنان.

(٢) محمد ابراهيم كامل، مذكرات محمد ابراهيم كامل، الحلقة ٣٣، لشرق الأوسط، باريس، ١٩٨٢/١/٢٠.

التسوية بامكانها التوصل إلى «حل توفيقى تاريخى نهائى، يقوم على أساس اقتسام الوطن الفلسطينى وإقامة دولتين مستقلتين عليه أحدهما فلسطينية عربية والأخرى اسرائيلية يهودية، فأننا نجد أن إطار السلام فى الشرق الأوسط والقائم على مفهوم الحكم الذاتى لا يحقق مثل هذا الهدف المتواضع والأكثر من ذلك فانه لايفتح حتى الطريق أمام تحقيق هذا الهدف تدريجياً، فهذا الإطار لايتعامل مع الضفة الغربية وغزة باعتبارهما أراضى محتلة ١٩٦٧ شأنهما فى ذلك شأن سيناء مثلاً، بحيث يمكن أن تكونا موضوعا للمقايضة على أساس عودة الأرض فى مقابل الاعتراف باسرائيل وضمانات أمن لها، ولكنها تتبنى بالكامل خطة بيجين للحكم الذاتى التى اقترحها فى الأول من ديسمبر ١٩٧٧ والتى تقوم على أساس التفرقة بين السكان والأرض^(١) وتوافق اسرائيل على أن يتمتع سكان الضفة وغزة بحكم ذاتى له سلطات محدودة إلا أنها ترفض تماماً أن تتنازل عن سيادتها على هذه الأرض لأنها تعتبرها أرضاً محررة وجزءاً لايتجزأ من أرض اسرائيل. وإذا كان صحيحاً أن الإطار الذى اتفق عليه فى كامب ديفيد لم يعترف لاسرائيل بسيادتها على الأرض الفلسطينية، فانه فى الوقت نفسه لم يعترف للفلسطينيين بحقهم فى السيادة على تلك الأرض، وبالتالي فقد ترك موضوع السيادة معلقاً لتحسمه المفاوضات التى يضع الإطار الاجراءات الخاصة بها.

هذا ولايمثل إطار الحكم الذاتى أى اعلان للمبادئ التى سوف تجرى المفاوضات على أساسها، انه مجرد دعوة للتفاوض، والالتزام الوحيد الذى قبلته اسرائيل للتوقيع عليه فى كامب ديفيد هو التزام بالتفاوض، لكن الاجراءات التى حددها لإطار المفاوضات تعطى لاسرائيل حق الفيتو فيما يتعلق بتقرير مستقبل السيادة على تلك الأراضى الفلسطينية.

وكما يقول الدكتور فايز صايغ فانه بالموافقة على اجراء المفاوضات باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتعديل الوضع القائم، فإن مصر والولايات المتحدة تكونان قد وافقتا فعلياً فى كامب ديفيد على السماح لاسرائيل بمنع أى تغيير فى وضع الضفة الغربية وغزة طالما رغبت فى ذلك^(٢)، وبهذا تستطيع اسرائيل وحدها ان تقرر كيفية ومعدل التغيير الذى تسمح به، والواقع أن تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلى الأسبق (بيجين) عقب

(١) عبد الطيم محمد، الحكم الذاتى والأراضى المحتلة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة ١٩٨٠

(٢) Fayez. A. Sayegh. The Camp David, Frame Wark For Peace, paper presented. at Arab American AssoSciatiion of univer sity Graduates, Annual Conyction.

التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد وكذلك تصريحات ديان وغيرهما من المسؤولين الاسرائيليين لم تترك أى مجال للشك حول النوايا الاسرائيلية تجاه هذه القضية. وكان تصريح ديان للاذاعة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٧٨ غلياً بالأدلة، فقد قال ديان «ما اتفقنا عليه فى كامب ديفيد هو ألا تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة»^(١).

وإذا طالب طرف عربى آخر (الاردن مثلاً) بالسيادة على هذه الأراضى نستطيع نحن من جانبنا أن نطالب بالسيادة الكاملة عليها، ولنفترض انهم طالبوا وأنا طالبنا فستكون النتيجة هو استمرار الوضع القائم، رغم ان إطار السلام فى الشرق الأوسط ينص على أن الحل الذى تسفر عنه المفاوضات يجب أن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومطالبه العادلة، إلا أنه لم يتضمن تعريفاً لهذه الحقوق بل انه قد استبعد عملياً أهم هذه الحقوق وهى حقوق السيادة والوطن وحق تقرير المصير والعودة، بل ان اتفاقيتي كامب ديفيد لم تستطيعا حتى أن تنتزعا اعترافاً صريحاً أو التزاماً بعدم انشاء مستوطنات جديدة أو تجميد المستوطنات القائمة طوال فترة المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتى.

من ناحية أخرى فإن الأطراف المدعوة للتفاوض هى الاردن بالإضافة إلى مصر واسرائيل والولايات المتحدة وممثلين عن الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين ياتفاق مشترك، ومعنى ذلك استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية تماماً من عملية التفاوض.

وبذلك تكون مصر قد نقضت مرة أخرى التزاماً عربياً كانت قد ربطت نفسها به فى مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ وهو اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، أى أن مصر وافقت فى كامب ديفيد على اجراء مفاوضات تقرر مستقبل الشعب الفلسطينى بدون الممثل الشرعى والوحيد لهذا الشعب، فضلاً عن ذلك فقد قررت مصر لنفسها حقاً لا تملكه حين وافقت فى الاتفاق التكميلى الخاص بالحكم الذاتى، وهو جزء لا يتجزأ من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية «انه فى حالة اذا ما قدر الاردن عدم الاشتراك فى المفاوضات فستجرى المفاوضات بين مصر واسرائيل، بل أكثر من ذلك تضمنت المعاهدة تعهداً من مصر بأن تكفل عدم صدور أى فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر»^(٢).

Bloomington Minnesota, 28 October 1978, pp 7-8 1 bid, p. 8

(١)

(٢) د. حسن نافعة، مصر من الصراع المحترم إلى التسوية الشاملة، مركز دراسات للوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٨٠

فالمقصود بالقوات المرابطة على أراضيه هي بالطبع احتمالات تواجد قوات لمنظمة التحرير الفلسطينية ومعنى ذلك أن مصر طبقاً لهذه المعاهدة ستمنع أى نشاط فلسطيني مسلح من أراضيه، بل سوف تتحول مصر إلى طرف إيجابي في البحث عن وتصفية النشاط الفلسطيني المسلح.

والواقع أن الحل الذي قبلته مصر للمشكلة الفلسطينية كان حلاً إسرائيلياً ولم يكن حلاً فلسطينياً أو عربياً بأي معيار، فالحكم الذاتي الإداري للفلسطينيين في الضفة وغزة يقدم حلاً لمعضلة التناقض بين الاعتبارات الديموغرافية الممثلة في جود مليون فلسطيني يعيشون في الضفة وغزة بالإضافة إلى نصف مليون آخرين يعيشون داخل إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ وبين رغبة إسرائيل في المحافظة على «نقاء» الدولة اليهودية داخل أرض إسرائيل الكبرى Eretz Israel^(١) فإسرائيل ترفض دمج هذا الكم الفلسطيني الذي يتزايد بمعدلات أكبر من معدلات تزايد اليهود داخل النسيج السياسي والاجتماعي للدولة الإسرائيلية لأنه يهدد بنسف الدولة اليهودية من أساسها وفي الوقت نفسه تريد تحقيق الأمل الصهيوني في دولة إسرائيل الكبرى.

وفي هذا الإطار يصبح الحكم الإداري للسكان الفلسطينيين حلاً سعيداً لهذا التناقض من وجهة النظر الإسرائيلية ويوفر على إسرائيل التكلفة الباهظة «الحل النهائي» للمشكلة الفلسطينية الذي يقترحه بعض غلاة الصهيونية والذي يتمثل ببساطة في إيادة هذا الشعب أو إجباره على الرحيل نهائياً.

وحتى إذا سلمنا أن مصر لم تقر بالمفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي وانها اعتقدت انه يمكن من خلال المفاوضات تطوير هذا المفهوم بما يفتح الباب أمام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتأجيل قضية تمثيل الشعب الفلسطيني إلى مرحلة لاحقة، فإن اتفاقتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لم تحقق من الناحية العملية أو القانونية أى نوع من الربط بين التقدم على طريق تنفيذ المعاهدة والتقدم على تنفيذ الحكم الذاتي طبقاً للمفهوم المصري له فلم تنص المعاهدة مثلاً على وقف عملية التطبيع أو تأجيلها اذا لم يحدث تقدم على طريق الحكم الذاتي.

وهنا يأتي مغزى إصرار الحكومة الإسرائيلية على بداية عملية التطبيع مع مصر قبل الانتهاء من الانسحاب الإسرائيلي بسنتين كاملتين.

فالتطبيع مع مصر يرتبط في ادراك اسرائيل، وفي النصوص القانونية، بالانسحاب من سيناء فقط ولا علاقة له بالحكم الذاتى اذا تعثرت مفاوضات الحكم الذاتى، التى حدد لها مدة عام وبسبب تعنت اسرائيل لاستطيع مصر أن توقف عملية التطبيع بينها وبين اسرائيل، لانه لو حدث هذا فان اسرائيل ستوقف عملية الانسحاب من سيناء وهو ما كانت مصر تحرص عليه فى المقام الأول.

وبهذا تمكنت اسرائيل ليس فقط من ان تحصل على توقيع مصر على اتفاقية لايقبلها الشعب الفلسطينى ولكن أيضاً ان تفصل تماماً بين هذه الاتفاقية وبين ما يجرى على العلاقات الثنائية مع مصر^(١).

بقيت نقطة أخيرة حول هذا الموضوع وهو ان مصر لم تحصل من اسرائيل على أى التزام بسلوك محدد تجاه البلدان العربية فى مقابل اعتراف مصر بها والتزامها بعدم اللجوء إلى القوة لحل الخلافات بينهما والتطبيع الكامل للعلاقات، وبالتالي تمكنت اسرائيل من أن تفصل تماماً بين ما يجرى على الجهة المصرية وما يجرى على الجهات الأخرى، وهكذا تكون أمام اتفاقية سلام منفصلة مع اسرائيل لا تحقق لمصر السيادة الكاملة على أراضيها أو إطار لحل المشكلة الفلسطينية لا يقبلها الشعب الفلسطينى دون التزام اسرائيل محدد بعدم الاعتداء على البلدان العربية المجاورة.

كانت اسرائيل تهدف إلى اخراج مصر من الصراع العربى والتفرغ لفرض شروطها بالقوة المسلحة على بلدان الجبهة الشرقية وهو ما حصلت عليه اسرائيل بالكامل.

كذلك أحب أن أتطرق للنقطة أخرى وهى تأثير هذه الاتفاقية على علاقات مصر مع الدول العربية، ويمكن توضيح ذلك فى النقاط التالية:

- نقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس.
- محاولة تعليق عضوية مصر فى حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامى، ومنظمة الوحدة العربية.
- إيقاف تقديم أية قروض أو إيداعات أو ضمانات أو تسهيلات مصرفية أو مساهمات أو مساعدات مالية أو فنية إلى مصر ومؤسساتها.
- منع التبادل التجارى مع المؤسسات الحكومية المصرية خاصة التى تتعامل مع اسرائيل.
- افتقاد مصر لقوة الاجماع العربى الذى كانت تحظى به.

(١) د. حسن نافعة، المرجع المشار إليه، ص ٨١

على صعيد الاستقلال الوطنى :

أول ما يلاحظ على الاتفاقية انها لم تفصل بين الانسحاب من سيناء وبين العلاقات المصرية الاسرائيلية لما بعد الانسحاب، فربطت المعاهدة ربطاً وثيقاً محكماً بين عملية الانسحاب وبين التطبيع الكامل للعلاقات بين مصر واسرائيل سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وبالتالي لم تصبح قضية الانسحاب فى مفهوم المعاهدة مرتبطة بالقاعدة القانونية الدولية القاضية بعدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة المسلحة، على اعتبار ان الوجود العسكرى الاسرائيلى هو وجود غير شرعى ويمثل اعتداء على السيادة المصرية وانما تمت مكافأة اسرائيل على هذا الانسحاب بالتطبيع الكامل للعلاقات معها، وبهذه الطريقة تكون المعاهدة قد اعترفت بطريقة غير مباشرة بأن حرب يونيو ١٩٦٧ كانت حرباً دفاعية ولم تكن عدواناً مسلحاً. والقبول بتطبيع العلاقات مع اسرائيل، حتى من حيث المبدأ، يتجاوز بكثير نصوص القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ والذي صدر عن مجلس الأمن، لان هذا القرار لم يتضمن أكثر من انتهاء حالة الحرب والاعتراف القانونى ولم يشر من قريب أو بعيد إلى تطبيع العلاقات. إذ أن مسألة التطبيع هى مسألة وثيقة الصلة بسيادة الدولة وحدها، لها أن تقررها أو لاتقررها طبقاً لما تراه محققاً لمصالحها الوطنية، فضلاً عن أن قبول مصر إنهاء حالة الحرب بمجرد تبادل وثائق التصديق عليها ودون الربط بين سريان مفعول هذا الإنهاء وبين الانسحاب الاسرائيلى الكامل يعنى التنازل الفورى عن حق مصر المعترف به دولياً فى الدفاع الشرعى عن سلامة أراضيها الذى نشأ واستمر قائماً منذ ٥ يونيو ١٩٦٧، وبالتالي اصفاء الشرعية الدولية على الاحتلال الاسرائيلى لسيناء وانتظار ثلاث سنوات إلى أن تفى اسرائيل بالانسحاب^(١) من ناحية أخرى فقد كان قبول مصر تبادل التمثيل الدبلوماسى على مستوى السفراء مع اسرائيل قبل انتهاء الاحتلال الاسرائيلى يمثل اهانة ضخمة للكرامة المصرية، وهو عامل أدى إلى تفجير السخط الشعبى على الاتفاقية.

أما الملاحظة الأساسية الثانية على تلك الاتفاقية فهى انها قيدت من حرية إرادة مصر فى ممارسة السيادة الكاملة على سيناء بعد عودتها لمصر وانسحاب القوات الاسرائيلية، فمصر لايجوز لها طبقاً لهذه الاتفاقية أن تبعث بقوات إلى سيناء أكثر من القوات المحددة فى الاتفاق فقد حرمت بعض المناطق عسكرياً على مصر فلايجوز أن يكون لها تواجد بها غير التواجد المدنى وتواجد أجهزة الشرطة، والواقع ان ما يقرب من أربعة أخماس سيناء قد أصبح منزوع السلاح، بالاضافة إلى ذلك فانه لايجوز لمصر أن

(١) عصمت سيف الدولة، هذه المعاهدة - المرجع المشار اليه - ص ٧١

تنشئ أى مطارات حربية على أى جزء من أرض سيناء أو موانئ عسكرية على أى من شواطئها ولا يحق لاسطولها الحربى استخدام الموانئ الموجودة فيها فعلاً، وهذا يجعل سيناء فى الواقع أرضاً مفتوحة بلا دفاع أمام الغزو الاسرائيلى ان ارادت اسرائيل اعادة احتلال سيناء لأى سبب من الأسباب، فضلاً عن ذلك فقد وافقت مصر على وجود قوات متعددة الجنسيات فى أماكن معينة من سيناء وهى قوات لايجوز لمصر منفردة أن تطلب انسحابها، وبذلك تحولت هذه القوات إلى قوات احتلال أجنبى من حيث الواقع، وهو احتلال دائم لانه غير مشروط بمدة محددة، وربما كان أخطر ما تضمنته الاتفاقية من قيود على الارادة المصرية هى أنها جعلت من الحكومة المصرية طرفاً حارساً ونشطاً لحساب اسرائيل والصهيونية العالمية، فالفقرة الثالثة من المادة الثالثة من المعاهدة تلزم الحكومة المصرية بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الاثارة أو المساعدة أو الاشتراك فى فعل من أفعال الحرب، أو الأفعال العدوانية، أو النشاط الهدام، أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر فى أى مكان، وتتعهد بأن تكفل تقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاكمة. كما تنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من البروتوكول على أن يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح، وتمنع طرق الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر.

وينطوى تعبير «النشاط الهدام» الذى ورد بالاتفاقية والدعاية المعادية الذى ورد بالبروتوكول على معان يمكن أن تتسع كثيراً لتقييد حرية الفكر والعقيدة وكل ما يتصل باللظة الايديولوجية أو السياسية تجاه اسرائيل والصهيونية.

كذلك اذا نفذت المعاهدة بحذافيرها نصاً وروحاً سوف يكون على الحكومة المصرية ان تصدر قانوناً يحرم كل من يحرض أو يقوم بعمل عدائى مضاد للصهيونية واسرائيل^(١).

من هنا يمكن القول أن الأمة العربية فقدت الدولة الرائدة التى تقوم بتحقيق التضامن بين الدول العربية بعضها ببعض ولم تلجج محاولات كافة الدول العربية التى حاولت القيام بدور مصر القيادى مما أضعف الأمة العربية لافتقادها للدولة التى تقوم بهذا الدور فى الصراع العربى الاسرائيلى، كما اتبعت الدول العربية نظام المحاور، فبعد ان كانت كتلة واحدة ظهر فى الساحة بعض المحاور والتجمعات مثل مجلس التعاون الخليجى.

(١) عصمت سيف الدولة، المرجع المشار إليه، ص ١٠٢

٥ - آثار اتفاقيتى كامب ديليد على اسرائيل:

- تفتت وتصدع العالم العربى وفقده لما كان يتمتع به من قوة نتيجة لاجتماع شمله خلال فترة حرب اكتوبر ١٩٧٣ .
- سعت إلى تحييد أكبر دولة عربية ذات تأثير مسموع وقوة مؤثرة فى كافة المجالات والمحافل الاقليمية والدولية وهى مصر وما كان ليتحقق لها حياد مصر واخراجها من الساحة العربية وتخليها عن دورها القيادى فى الدائرة العربية طوال زمن طويل ما لم توقع هاتين الاتفاقيتين .
- واكب توقيع الاتفاقيتين ازدياد تقارب الولايات المتحدة مع اسرائيل وازدياد قوة الترابط بينهما وضمنان اسرائيل التأييد المطلق لأى خطوة من خطواتها المستقبلية مهما اتسمت خطواتها فى سياستها العدوانية أو العنف ضد جيرانها وأبرز نتائج هذا التحالف هو اعتداء اسرائيل على جنوب لبنان وتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة وقصف مقر منظمة التحرير فى تونس .
- تفرغ اسرائيل للنمر الاقتصادى والبعد نسبياً عن حالة التوتر بعد تحييد الجبهة المصرية والتفرغ كلية نحو تهريد باقى المناطق المحتلة وتفريغ الفلسطينيين منها .
- محاولة فتح السوق المصرية للمنتجات الاسرائيلية نتيجة للتطبيع الذى يسير بخطوات متثاقلة وبطيئة وكان مبررهم لذلك أن السوق المصرية كبيرة وتستطيع إستيعاب أى منتجات اسرائيلية .

تحليل لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية

إن الصراع العربى/الاسرائيلى يعتبر صراعاً بين قوتين مختلفتين فى القيم والأهداف، ومنذ أن بدأ هذا الصراع فى بداية القرن العشرين وأخذ شكلاً مسلحاً، فإن اسرائيل تحقق المكاسب تلو المكاسب وتساعد على ذلك مواقف الدول العربية التى اتسمت بالسلبية وعدم استغلالها لامكانياتها الهائلة .

وكان لابد من البحث عن اسلوب آخر للتعامل مع هذا الصراع ولو لفترة زمنية تستطيع فيها مصر ان تعيد ما دمرته حروب الثلاثين عاماً الماضية، ولم تجد القيادة

السياسة المصرية سبيلاً إلى ذلك إلا الطرق الدبلوماسية، فكانت جهود السلام التي أسفرت عن اتفاقية كامب ديفيد وتبعها التوقيع على معاهدة السلام المصرية/الاسرائيلية التي أنهت الصراع المسلح بين مصر واسرائيل.

وسوف نتناول في هذا القسم عرضاً موجزاً لمحتويات المعاهدة، ثم نلقى الضوء على موقف الدول العربية ونظرتها لها، وأخيراً نتعرض لآثار السلام بإيجاز على كل من مصر واسرائيل في المجالات المختلفة.

أولاً: تحليل لمعاهدة السلام:

١ - تطبيقاً لما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد وقعت كل من مصر واسرائيل معاهدة السلام في السادس والعشرين من مارس ١٩٧٩.

- تتألف المعاهدة من ديباجة وتسع مواد أساسية وألحقت بها بعض الملاحق والوثائق الخاصة ببروتوكول انسحاب اسرائيل من سيناء، وترتيبات الأمن، وتطبيع العلاقات وكذلك تفسيرات لبعض المواد، كما ألحق بها الخرائط التوضيحية اللازمة.

- ان المعاهدة ما هي إلا خطوة على طريق السلام الشامل في المنطقة وفتحت فرص السلام بين اسرائيل وأى من جيرانها العرب (الفقرتان ٤، ٦ من الديباجة).

- يتميز الانسحاب من سيناء بالشمول سواء للقوات العسكرية أو المدنيين وتصفية المستوطنات بما يترتب عليه ممارسة مصر لسيادتها على كل سيناء.

- ان مصر حرصت على عدم المساس بوضع قطاع غزة (أرضاً محتلة يمكن التفاوض بشأنها مثل الضفة الغربية) حيث نصت المادة الرابعة على أن الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هي الحدود المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة.

- ان ترتيبات الأمن المتبادلة تحقق الحد الأقصى لأمن اسرائيل وأمن مصر نسبياً بما تضمنته من اقامة مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والاسرائيلية، كما ان هذه الترتيبات ذات طابع مؤقت يمكن تعديلها بناء على طلب أحد الطرفين (المادة الرابعة) وحرصت مصر على ان تتضمن التغييرات الرسمية في المحضر المتفق عليه ان يتم اعادة النظر في هذه الترتيبات خلال ثلاثة شهور من طلب أحد الطرفين، وهذا يتيح لمصر طلب اعادة توزيع وتعديل

- حجم القوات فى سيناء فى المستقبل على ضوء تطور عملية السلام.
- ان المعاهدة حققت أولى خطوات حل القضية الفلسطينية بتوقيع الاتفاق التكميلى الذى يستهدف اقامة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ان الالتزام الأمريكى بالمشاركة فى جهود التسوية سوف يتيح فى المستقبل إيجاد فرصة أكبر لإيجاد صيغة لحل النزاع العربى الاسرائيلى.
- ان المعاهدة فرضت على اسرائيل لأول مرة - قبول الانسحاب من كل الأراضى المصرية المحتلة - ويمكن المطالبة فى أى مفاوضات مقبلة بتطبيق هذا المبدأ على باقى الأراضى العربية المحتلة فى إطار التسوية الشاملة.
- تعتبر المعاهدة أول تجربة لإيجاد اسلوب آخر لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى يمكن الاستفادة من إيجابياتها وتغادى سلبياتها فى أى تعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية أو اسرائيل مستقبلاً فى طريق التسوية الشاملة.
- ٢ - ويمكن أن نقول أيضاً ان المعاهدة حققت من وجهة النظر الاسرائيلية الآتى:
 - اكتسابها لشرعية الوجود فى المنطقة، مع تحقيق ضمانات أمن كافية كانت دائماً تسعى إليها.
 - نجحت فى تحديد الجبهة المصرية التى تعتبر أقوى الجبهات المعادية لها، وبذلك يمكن أن تعمل بحرية على الجبهات الأخرى.
 - ان نصوص المعاهدة لم تلزم اسرائيل فى نص مباشر بتحقيق الحكم الذاتى الفلسطينى وانما جاء هذا الاتفاق فى خطاب متبادل وبذلك يمكنها المماطلة والتسويق فى هذا الموضوع.
 - ضمنت حرية الملاحة فى قناة السويس وخليج العقبة وكذلك العبور الجوى لطائراتها فى الأجواء المصرية، وهذا يتيح لها تنمية اقتصادها.
 - ان المعاهدة لم تلزم اسرائيل بأى التزامات خاصة بالقدس وبذلك فانها تحقق أهداف اسرائيل فى اتخاذها عاصمة لها (وهذا ما تنبّهت إليه مبادرة الرئيس السابق ريجان^(١)) وتعتبر أحد إيجابيات هذه المبادرة.
 - ان اسرائيل تعتبر هذه المعاهدة سلاماً منفرداً مع مصر ولا يلزمها بأى التزامات

(١) اعلن الرئيس الأمريكى السابق ريجان - لمبادرته فى لول سبتمبر ١٩٨٢، لتسوية للنزاع العربى/الاسرائيلى وقد نصت فى إحدى فقراتها على «نظل للقدس غير مجزأة - ويقرر وصفها للدهى عن طريق التفاوض»

مع الدول العربية الأخرى، إلى أن تحقق مع هذه الدول تسوية سلمية.

- أن اتمام المعاهدة خارج جهود الأمم المتحدة لا يلزم إسرائيل بأى التزام يجمع عليه المجتمع الدولي، وفي نفس الوقت فإن ضمانات الولايات المتحدة الأمريكية وحدها لتنفيذ المعاهدة يحقق لإسرائيل امكانية التدخل الأمريكى إلى جانبها فى حالة خرق أو التهديد بخرق بند من بنود المعاهدة.

ثانياً: موقف الدول العربية ونظرتها للمعاهدة:

١ - لقد عارضت الدول العربية (عدا السودان وعمان) النتائج التى توصلت إليها جهود السلام، وإن اختلفت حدة التعبير عن معارضتها، وتباينت ردود الفعل بين الانتقادات الحادة من جانب مجموعة الرفض التى تزعمتها العراق، وبين الاعلان عن مواقف محددة بشكل متحفظ بزعامة المملكة العربية السعودية، وإلى جانب الكتلة المعارضة عبرت بعض الدول عن مواقف محايدة من بينها المغرب وموريتانيا، ويمكن تقسيم موقف الدول العربية طبقاً لما ظهر من مؤتمر بغداد فى ٣ نوفمبر ١٩٧٨ كالاتى:

• الجناح العربى:

ويضم العراق، وسوريا، اليمن الجنوبية، الجزائر، ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتعاطفت أو تعاونت معها المملكة الاردنية الهاشمية، وقد هاجمت هذه الدول معاهدة السلام واعتبرتها لم تسفر عن أى نقاط لصالح القضية الفلسطينية وانها تمس صميم عروبة القدس.

• الجناح السعودى:

ويضم السعودية، ودول الخليج عدا عمان، واتسم موقف هذه الدول بالاعتدال النسبى والدبلوماسية الهادئة، وإن كانت هذه الدول قد تخلت عن موقف الاعتدال بعد مؤتمر بغداد.

• لبنان:

اعترضت على كامب ديفيد ومعاهدة السلام لأنها ترى أن الاتفاقيتين قد اغفلت الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وأن معاهدة السلام قد ذكرت الشعب وغفلت الأرض.

• تونس:

كان اعتراضها على أساس ان المعاهدة لم تنص على قيام دولة فلسطينية وعدم احترام الاجماع العربى، كما ان المعاهدة لم تستجب لمطالب الشعوب الاسلامية فيما يتعلق بالقدس.

٢ - وان كان للظرة الدول العربية إلى جهود السلام ما يبرز اعتراضها إلا أن هذه الدول لم تدرك ولم تعى ما يدور فى العالم من متغيرات فى الظروف الدولية. إذ أن جميع دول المواجهة العربية قد وقعت مع اسرائيل - خلال الثلاثون عاماً السابقة على معاهدة السلام - جميع أنواع الاتفاقات (هدنة - وقف اطلاق النار - فض اشتباك - وضع مراقبين دوليين على الحدود) إلا انهم مازالوا يرفضون الوجود الاسرائيلى، وهو أمر لايجدى فى إطار الحقائق الفعلية للتواجد الحقيقى لاسرائيل فى المنطقة واستفادتها من حالة الحرب والتوسع ثم فرض الأمر الواقع، ويمكننا القول بأن جميع الدول العربية تتفق على ضرورة اقامة الدولة الفلسطينية والسعى نحو السلام، ولكن الخلاف كان فى الاسلوب الذى اتعبته مصر للوصول إلى السلام، ولو أن جميع الدول العربية آزرت وعضدت جهود السلام فى ظل استراتيجية عربية شاملة محددة الأهداف وكانت النتائج التى يتم التوصل إليها أفضل بكثير مما تم التوصل إليه بجهود مصر وحدها.

ثالثاً: الأحداث التى تلت توقيع معاهدة السلام

إن الصراع العربى/الاسرائيلى يتأثر ويتحدد فى جميع مراحله بثلاثة أبعاد رئيسية، هى الصهيونية العالمية واسرائيل من ناحية، العرب والفلسطينيين من ناحية أخرى، ثم الدول العظمى ذات المصلحة والتأثير والتوجيه من ناحية ثالثة.

ومنذ توقيع معاهدة السلام المصرية/الاسرائيلية وحتى نهاية التسعينيات طرأت على المنطقة تطورات ومتغيرات كثيرة سوف يكون لها أكبر الأثر على مستقبل الصراع بين العرب واسرائيل، وكان الغزو الاسرائيلى للبنان فى الخامس من يونيو ١٩٨٢ أبرز تلك التطورات ثم ما تبعه من تقديم مبادرة أمريكية للتسوية السلمية، وكذلك النتائج التى توصل إليها مؤتمر القمة العربى بمدينة (فاس) عام ١٩٨٢ وتقديمه لمبادرة عربية لتسوية الصراع، وسوف نتعرض لتلك المتغيرات بالتحليل فى إيجاز ونلقى مزيداً من الضوء على تأثيرها فى مستقبل الصراع.

أولاً: سياسة إسرائيل بعد معاهدة السلام:

١ - لقد تحكمت نظرة إسرائيل لمعاهدة السلام باعتبارها حلاً منفرداً مع مصر في صياغة سياستها وقراراتها وحاولت أن تفرغ اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام من مضمونها وتفصل بين السلام مع مصر ومفهوم التسوية الشاملة بالسعى في اتجاهين متوازيين. الأول تنفيذ التزاماتها على الجبهة المصرية، والاتجاه الثاني هو الحيلولة دون التوصل لتنفيذ الشق الثاني من اتفاقية كامب ديفيد وهو يحقق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن وجهة نظري فإن سياسة إسرائيل العدوانية التوسعية لم تتغير كثيراً بعد توقيع معاهدة السلام ويؤيد هذا الرأي ما تلاها من أحداث مثل تدمير المفاعل النووي العراقي في يونيو ١٩٨١ وإعلانها ضم هضبة الجولان السورية في ديسمبر ١٩٨١ ثم عدوانها على لبنان من يونيو ١٩٨٢.

٢ - تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها على الجبهة المصرية:

في السادس والعشرين من إبريل عام ١٩٨١ انتمت إسرائيل انسحابها من سيناء، ولكنها كانت في قلق شديد من احتمال تراجع مصر عن سياستها السلمية وعرقلتها لتطبيع العلاقات، وكذلك خوفها من احتمالات عودة ربط مصر بالجهود العربية للتسوية. كل ذلك جعلها تثير كثيراً من المشاكل قبيل انتام عملية الانسحاب بهدف اشعار مصر بالحساسية الشديدة تجاه أى تحول أو تغير في السياسة المصرية مستقبلاً، ولقد كانت الخلافات التي أثارها إسرائيل مع مصر حول مسألة (طابا) تمثل جزءاً من خطتها للاعداد لمرحلة ما بعد الانسحاب، فقد هدفت إلى الإبقاء على وضع (طابا) معلقاً حتى تستخدمها للمناورة السياسية وتجميد أى جهود للبدء في توسيع عملية السلام^(١).

ويمكن القول بأن تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها على الجبهة المصرية كان من منطلق نظرتها لمعاهدة السلام باعتبارها حلاً منفرداً مع مصر لا يلزمها بأى قيود في حركتها على الجبهات الأخرى ولا يلزمها أيضاً بالشق الثاني من التسوية الشاملة وهو حل المسألة الفلسطينية وتحقيق الحكم الذاتي الكامل.

٣ - عرقلة إسرائيل لمباحثات الحكم الذاتي:

نظراً للتباعد الكبير بين المفهوم المصرى والمفهوم الاسرائيلى لمسألة الحكم الذاتي،

(١) صحيفة الأهرام، السنة ١١٣، العدد ٣٧١٨٦، القاهرة، ٣٠ سبتمبر ١٩٨٨، ص ١

فقد اتبعت اسرائيل أسلوب المراوغة والتسويف في المفاوضات بهدف تأجيل البت في هذه المسألة لأطول فترة ممكنة، وعملت في نفس الوقت على خلق واقع جديد يسمح لها بتنفيذ مخططاتها التوسعية في الأراضي العربية.

وقد نجحت اسرائيل فعلاً في تحقيق أهدافها وتجاوزت المباحثات حول هذه المسألة شهرها الثلاثين دون التوصل إلى نجاح، ثم توقفت تماماً في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان. كما نجحت أيضاً في خلق واقع جديد بعد غزوها للبنان واخراج المقاومة الفلسطينية.

وينبع الفهم الاسرائيلي لمسألة الحكم الذاتي من سياستها التوسعية التي تهدف إلى ضم لمسألة الضفة الغربية في المستقبل واعتبارها جزءاً من اسرائيل الكبرى.

والحكم الذاتي في التصور الاسرائيلي ينبغي النظر إليه في إطار الأساس الاستيطاني الذي يفصل بين السكان والأرض، وهذا هو موقف الحكومة الاسرائيلية منذ أعلنه رئيس وزرائها (بيجين) في مؤتمر الاسماعيلية عام ١٩٧٧.

والفترة الانتقالية التي وردت في اتفاقية كامب ديفيد - طبقاً للمفهوم الاسرائيلي - ما هي إلا فرصة لترتيب وصياغة السياسة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة للقبول بالحكم الذاتي في إطار السيادة الاسرائيلية على هذه المناطق، ولتنفيذ هذا المفهوم بدأ النشاط الاستيطاني الاسرائيلي يتصاعد بشكل خطير في تلك المناطق لخلق واقع اسرائيلي ينفذ على مدى السنوات الخمس التالية لموازنة الواقع العربي الفلسطيني، وقد بلغ عدد المستوطنات التي أقامتها اسرائيل في الضفة الغربية وغزة حتى أول عام ١٩٨٢ عدد ٨٦ مستوطنة.

٤ - ضم اسرائيل لهضبة الجولان السورية:

إن الجولان تأتي في المرتبة الثانية من ناحية الأهمية الاستراتيجية لاسرائيل بعد القدس مباشرة وقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك أعلنت اسرائيل في الرابع عشر من ديسمبر ١٩٨١ ضم تلك الهضبة للأراضي الاسرائيلية ووقف (بيجين) أمام الكنيست الاسرائيلي يقول «ان الجولان كانت لأجيال عديدة جزءاً مكماً لأرض اسرائيل القديمة وان قرار ضمها يعتبر قراراً تاريخياً عظيماً»^(١).

(١) المجلة العسكرية للقوات المسلحة، هيئة البحوث العسكرية، المجلد ٢٢١، مقال بخوان «الدول الاسرائيلية تجاه الجولان السورية المحتلة، مارس ١٩٨٢، ص ١٨

وتمثل هضبة الجولان أهمية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل للأسباب الآتية:

* ارتفاع الهضبة وإشرافها على المناطق الإسرائيلية المتاخمة لها يهدد القرى الآهلة بالسكان في شمال إسرائيل.

* تلت موارد إسرائيل من المياه يأتي من منحدرات الهضبة.

* إن سيطرة سوريا على لبنان يهدد الأوضاع الدفاعية لإسرائيل من ناحية الشمال، لذلك فإن الوجود الإسرائيلي في الجولان يؤمن تلك الأوضاع.

* تتميز هضبة الجولان بقلة عدد السكان، وهذا يسهل عملية الاستيطان اليهودي بها، إذ لا يتجاوز عدد سكان الجولان ١٣ ألف نسمة، أغلبهم من الدروز، وتهدف إسرائيل إلى توطين ما يوازيهم من اليهود، أي ١٣ ألف يهودي، وزراعة ١٢٠ ألف دونم، كما يتجاوز عدد المستوطنات الإسرائيلية في الهضبة أكثر من عشرين مستوطنة^(١).

ويقول الكاتب اليهودي «فيكتور سينوف» في مقال نشرته جريدة «هل هم شمار»:
«رأت إسرائيل أنه يجب تطبيق السيادة الإسرائيلية على الجولان قبل ٢٦/ أبريل ١٩٨٢، وهو يوم الانسحاب من سيناء لكي نضع مصر في اختبار، فإذا عقت بأسلوب صارم فستجد إسرائيل مبرراً لعدم الانسحاب وإذا لم تعقب نجحت إسرائيل، والأمر الهام الثاني هو معرفة تأثير ضم الجولان على السياسة المصرية بعد الانسحاب»^(٢).

ويمكنني القول إن هذا المنطق يتفق تماماً مع استراتيجية إسرائيل واستغلالها للظروف الإقليمية والمحلية لتحقيق أهدافها التوسعية، ولكن القيادة السياسية المصرية المتفهمة لأبعاد السياسة الإسرائيلية المخادعة فرتت على إسرائيل محاولاتها لتعويق عملية السلام، فقد صرح الدكتور (بطرس غالي) وزير الدولة للشئون الخارجية في ٢٥/ ديسمبر ٨١ بأن القانون الإسرائيلي بضم الجولان يشكل عقبة خطيرة على طريق السلام بالشرق الأوسط ولكنه لا يغير شيئاً من رغبة مصر في مواصلة العملية حتى نهايتها.

ثانياً: الغزو الإسرائيلي للبنان:

١ - إن لبنان تحتل مكاناً بارزاً في مخطط الأطماع التوسعية الإسرائيلية، والخرائط التي

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠

(١) المرجع السابق، ص ١٩

وضعها قادة الصهيونية الأوائل للدولة اليهودية رسمت حدودها وجعلتها تمتد شمالاً إلى ما بعد نهر الليطاني، ومنذ سنوات عديدة واسرائيل ماضية في إتجاه الهدف، إذ بدأت بحفر الترع اللازمة لنقل مياه نهر الليطاني إلى أراضيها عبر منطقة الحدود التي تسيطر عليها منذ عام ١٩٧٨ في الجنوب اللبناني تحت اسم (دويلة سعد حداد).

٢ - وفي الخامس من يونيو ١٩٨٢ بدأت اسرائيل عمليات تعرضية شاملة ضد الجبهة اللبنانية مستهدفة تحقيق الأهداف التالية:

• الأهداف السياسية:

«خلق واقع جديد بالمنطقة يتيح لها من مركز القوة فرض واملاء شروطها على أطراف النزاع لتحقيق التسوية السياسية على هذه الجبهة،^(١) وذلك من خلال الآتي:

- إخلاء الجنوب اللبناني وحتى بيروت من عناصر المقاومة الفلسطينية وإجبارهم على الخروج من لبنان حتى لا يكونون عنصراً مشاركاً في أية تسوية ولا حتى مجرد عنصر ضغط.

- إخلاء سهل البقاع من الصواريخ السورية المضادة للطائرات ثم إجبار سوريا بعد ذلك على سحب كل قواتها من لبنان لتهيئة أنسب الظروف وفرض شروط التسوية دون أي تهديد.

- ضمان تواجد اسرائيلي مباشر في منطقة الجنوب اللبناني إلى ما بعد نهر الليطاني في ظل سيطرة شكلية لدويلة (سعد حداد) أو إقامة منطقة عازلة بعمق ٤٠ - ٤٥ كم تحت سيطرة قوتها.

- ضمان وجود نظام حكم موالى للاسرائيليين في لبنان قوامه الأساسي من المسيحيين يمكن في ظله توقيع معاهدة سلام وإقامة شكل من أشكال التحالف الاسرائيلي/ اللبناني.

- القضاء على الوجود الفلسطيني عموماً في لبنان بإرهاب اللاجئين وإجبارهم على الهروب (المذبحة التي حدثت في معسكرات صابرا وشتيلا يوم ١٦/ سبتمبر ١٩٨٢

(١) مجلة السياسة، العدد ٧٩، مقال بطران «الخزوا اسرائيلى لبنان»، يوليو ٨٢، ص ١٤٨

وراح ضحيتها أكثر من ثلاث آلاف لاجئ بينهم الأطفال والنساء).

• الأهداف العسكرية: (١)

- إحداث أكبر خسائر في عناصر المقاومة الفلسطينية الموجودة في لبنان.
- إبراز قدرتها على حسم الموقف عسكرياً بما يشكل رداً للاطراف العربية الأخرى.
- تدمير الصواريخ السورية المضادة للطائرات الموجودة في سهل البقاع.
- ٣ - وإن كانت إسرائيل قد حققت أهدافها ونجحت في اخراج المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، إلا أنه يمكن القول أنها لن تستطيع القضاء على كيان الشعب الفلسطيني وإنها أضافت أبعاداً جديدة للموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في المستقبل.

٤ - مواقف وردود الفعل المختلفة من الغزو الاسرائيلي:

موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

* طالبت الولايات المتحدة الأمريكية في الأيام الأولى للقتال بوقف إطلاق النار، ولكنها عارضت في نفس الوقت جميع القرارات والمشروعات التي طرحت على مجلس الأمن الدولي التي تشمل على تهديدات بإسرائيل أو التي تطالب بفرض عقوبات عليها واستخدمت حق (الفيتو) أكثر من مرة، كما ابرزت تصريحات وزير خارجيتها (هيج) الاتجاه إلى قبولها للتبريرات الاسرائيلية بعملية الغزو.

* وفي المراحل النهائية للقتال، وبعد أن حقق الغزو الاسرائيلي معظم أهدافه، وفي ضوء رد الفعل السوفيتي اتجه الجانب الأمريكي لإظهار بعض الضغوط لفرض وقف إطلاق النار.

* استهدف الموقف الأمريكي بصفة عامة تهيئة المناخ المناسب لقيامها بدور إيجابي في قضية النزاع العربي/الاسرائيلي في المرحلة الحالية وإظهار قدرتها على تقديم الحلول لمشاكل المنطقة، وبالتالي عزل المجتمع الدولي عن ممارسة أي دور إزاء هذه المشاكل ومنعه من فرض أي ضغوط أو التزامات على إسرائيل.

موقف الاتحاد السوفيتي:

- * اتسم الموقف السوفيتي وخاصة في المراحل الأولى للقتال بالسلبية بشكل عام حيث لم يتجاوز رد فعله التصريحات المنددة بالغزو الاسرائيلي^(١).
- * ومع تطور أعمال القتال قام الاتحاد السوفيتي بإظهار معارضته لاستمرار العدوان الاسرائيلي مؤكداً مساندته للجانبين السوري والفلسطيني (الأمر الذي كان له آثاراً إيجابية على قبول الأطراف لوقف إطلاق النار يوم ١١ يونيو ١٩٨٢).
- * ويمكن تلخيص الموقف السوفيتي في ادانته للعدوان الاسرائيلي وتركيزه على العمل الدبلوماسي ومحاولة تقديم صيغة لحل الأزمة في إطار تسوية أكبر للصراع العربي/الاسرائيلي وطرح من جديد مشروعه بعقد مؤتمر دولي لحل النزاع.
- ويمكن تفسير الموقف السوفيتي وعدم دعمه النشاط للجانب العربي نتيجة للأسباب الآتية:
- * توصله إلى قناعة ان التكاليف الباهظة لتواجهه العسكري والسياسي في المنطقة خلال الخمسينات لم تفلح في إيجاد حلفاء عرب يمكن الاعتماد عليهم لتحقيق مصالحه واضطر للخروج من قلب المنطقة خلال السبعينات.
- * توصله إلى قناعة بعدم جدية الأنظمة العربية في ربط نفسها بمصالحه وان هدفها من صداقته هو إنذار الولايات المتحدة الامريكية بالضغط عليها.
- * اقتناعه بعدم تزويد الدول العربية بالأسلحة المتطورة نتيجة استيلاء اسرائيل على كثير منها في الحروب السابقة وتسليمها للولايات المتحدة الامريكية، فمثلاً استولى الاسرائيليون أثناء غزو لبنان على دبابات ت ٧٢ وصواريخ سام ٦ المتطورة^(٢).
- * انشغال الاتحاد السوفيتي بأحداث إيران وأفغانستان وتركيزه على تحقيق أقصى مكاسب استراتيجية فيها، خصوصاً وان هذه الدول كانت تمثل حزام أمن لأمريكا حول الاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى أن سيطرته على تلك الدول تحقق له هدفاً رئيسياً وهو الوصول للمياه الدافئة والمناطق البترولية بالخليج العربي.
- * وجود مناطق بديلة لحماية المصالح السوفيتية وبأقل تكلفة وهي الوجود البحري في المحيط الهندي والبحر المتوسط.

(١) للمرجع السابق.

(٢) مجلة السياسة الدولية، الاهرام، مقال بعنوان «موقف الاتحاد السوفيتي من غزو لبنان»، العدد ٧٠، القاهرة ١٥ أكتوبر

- * وأخيراً فإن العلاقات الامريكية/السوفيتية تمثل مركز الأولوية المطلقة في اهتمامات السياسة السوفيتية وعدم رغبته في المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية.
- * ان ادراك الأنظمة العربية لحدود الدور السوفيتي وفي ضوء الأحداث الأخيرة قد دفع ببعضها إلى الاتجاه لقبول البديل الامريكي، ومن المتوقع أن تحدث تسوية سلمية مع انفراد امريكا بجهود التسوية.

الموقف العربي:

- * اتسم الموقف العربي بتفاوت ردود الفعل من دولة لأخرى في بداية الأحداث ترقباً لتطورها وانتظاراً لتقييم التحرك السوري كطرف رئيسي في المشكلة.
- * ورغم ما تميزت به ردود الفعل العربية بعدم وجود أي تحرك إيجابي في مجال الدعم العسكري بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلا أنه ظهرت بعض الإيجابيات في التحرك العربي على المستوى السياسي والاعلامي، مثل اعلان السعودية مساعدتها لسوريا والمقاومة الفلسطينية وقيام وفد جزائري بزيارة سوريا لبحث مطالبها العاجلة، وكذا اعلان الاردن عن تسهيلها لسفر بعض المتطوعين الفلسطينيين إلى لبنان.
- * كانت أحداث لبنان دافعاً قوياً للدول العربية لاعادة دراسة وتقييم الموقف مما دعى الجامعة العربية إلى الدعوة لعقد مؤتمر قمة بمدينة (فاس) بالمغرب في ٥ سبتمبر ١٩٨٢، وسبقه اجتماع لوزراء الخارجية العرب.

الموقف السوري:

- * كان لتواجد القوات السورية في لبنان، وما تطلقه من شعارات حول حمايتها للبنانيين والفلسطينيين ضد أي هجوم اسرائيلي أثره في احراج الموقف السوري.
- * ولكن بالرغم من ذلك اتسم موقفها خلال الأيام الأولى للقتال بالسلبية وعدم الاشتراك الفعلي في أعمال القتال، مما اعتبرته المقاومة الفلسطينية نوعاً من التخاذل.
- * ومع تطور الأحداث وتعرض قواتها بشكل مباشر للهجمات الاسرائيلية في منطقة سهل البقاع مما اضطرها لمواجهة هذه الهجمات بطريقة دفاعية محدودة وغير مؤثرة على الموقف العسكري وتطور الأحداث.

ثالثاً: التعاون الاستراتيجي الامريكى - الاسرائيلى وأهدافه «اسرائيل قوة اقليمية كبرى» :

يعود تاريخ علاقات المساعدات العسكرية الرسمية بين الولايات المتحدة واسرائيل الى عام ١٩٥٢ إلا ان الولايات المتحدة لم تصبح المورد الرئيسى للأسلحة والتي تحصل عليها اسرائيل إلا بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وقد سبقه موافقة الولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٩٦٦ على ضمان بيع الأسلحة لاسرائيل، إما من المصادر الأجنبية أو من الولايات المتحدة ذاتها^(١). وبدأ برنامج المساعدات العسكرية الضخمة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، فمذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ عملت الولايات المتحدة الامريكية على زيادة حجم المساعدات العسكرية لاسرائيل حيث بلغ حوالى بليون دولار سنوياً حتى عام ١٩٨٠ وبلغ أقصى معدل خلال عام ١٩٧٧ حيث تم تخصيص ٢,٢ بليون دولار وارتبط ذلك بالانسحاب الاسرائيلى من سيناء. ومع توجه السياسة الامريكية وبعد حرب ١٩٦٧ إلى الخيار الاسرائيلى ازدادت مكانة اسرائيل وأهميتها للولايات المتحدة حيث بدأت تلعب دوراً رئيسياً فى إطار المصالح الامريكية فى منطقة الشرق الأوسط، وفى ضوء المتغيرات التى شهدتها المنطقة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ازدادت قناعة صانعى القرار الامريكى بأهمية ربط دور اسرائيل الاستراتيجى بأهداف الولايات المتحدة فى المنطقة.

وثمة مصادر تشير إلى أن هنرى كيسنجر خلال دبلوماسية الخطوة خطوة خلال اجتماعاته مع رئيس وزراء اسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥، اقترح موضوع التعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة بهدف انشاء قاعدة عسكرية ضخمة جنوب الاتحاد السوفيتى^(٢) وتحويل اسرائيل بالفعل إلى قوة تدخل سريع خاضعة لامريكا.

وفى عهد ادارة الرئيس السابق كارتر وفى ١٩ مارس ١٩٧٩ قامت الولايات المتحدة بتوقيع مذكرة تفاهم تعطى الصناعات العسكرية الاسرائيلية والشركات العاملة فى هذا المجال فرص الدخول فى المناقصات الخاصة باحتياجات وزارة الدفاع الامريكى.

وبعد الضربات الانتحارية التى تلقتها القوات الامريكية فى بيروت، عادت حكومة ريجان إلى فكرة التعاون الاستراتيجى لتضعها موضوع التطبيق حيث وقع الرئيس

(١) Assistance to the state of Israel, The unconsored Dratt Report prcpared by the staff of the U.S General Accounting Offec, Washington, June 1985 p.1. p. 27.

(٢) مجلة الحوادث اللبنانية، بيروت، العدد الصادر فى ٢٥ سبتمبر ١٩٨١، ص ٣٠

الأمريكي ريجان في ٢٩ أكتوبر ١٩٨٣ القرار رقم (١١ سرى) والذي يدعو إلى تعاون أقرب مع إسرائيل، ومن ثم توجه المبعوث الأمريكي إيجليد إلى إسرائيل لصياغة الاتفاق في صورته النهائية^(١) قبل زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي ل واشنطون في نوفمبر من نفس العام والتي وقع خلالها الاتفاق^(٢).

الدوافع والظروف لتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل:

تمشياً مع نظرية الإجماع الاستراتيجي التي أعلنها من قبل بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر لشلون الأمن القومي والتي تتخذ من النفوذ السوفيتي ومنع انتشاره في منطقة الشرق الأوسط محورها، برر شولتز وزير الخارجية الأمريكي إعلان اتفاق التعاون الاستراتيجي في هذا التوقيت بالذات برغبة حكومته في تحجيم الدور السوفيتي الذي يتم تنفيذه من خلال سوريا في الأزمة اللبنانية خاصة على ضوء حصول سوريا على صواريخ أرض/أرض سوفيتية يمكنها تهديد العمق الإسرائيلي ومن ثم سيكون على سوريا ومن ورائها الاتحاد السوفيتي إعادة النظر في خططها وصياغتها على أساس رؤية جديدة تأخذ في اعتبارها التحالف الأمريكي/الإسرائيلي الصريح.

وهناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على إفراز هذا الاتفاق في هذا الوقت بالذات بالكيفية التي جاء عليها أبرزها حالة الانقسام التي تسود العالم العربي والتي ضمنت عدم حدوث ردود فعل عربية مؤثرة وإيجابية ضد الاتفاق من شأنها الإضرار بالمصالح الأمريكية في المنطقة. كما أن تقديم أقصى قدر من الضمانات العسكرية والمعونات الاقتصادية والتكنولوجية إلى إسرائيل يعد عاملاً هاماً لاقتناعها بالانسحاب من الجنوب اللبناني، وبالتالي تبطل حجة سوريا في التواجد بلبان فتتسحب بدورها مقلصة بالتالي من نفوذها، ومن ثم من النفوذ السوفيتي في لبنان، إضافة إلى أن تركيز الاضواء على هذا الحجم الهائل من التعاون الأمريكي/الإسرائيلي في نفس الوقت الذي تدور فيه المعارك بين فصائل المقاومة الفلسطينية قد يخدم الهدف الأمريكي في بروز قيادات فلسطينية معتدلة تكون مستعدة للتعاون الكامل مع الأردن وفقاً لمبادرة ريجان.

(١) James. n. Phillips. america is Security in Israel. The Heritage Foundation, N5, 7 July 1980 p.4

(٢) درية شفيق بسيوني، الدبلوماسية الأمريكية تجاه أزمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد

٨٠، إبريل ١٩٨٥، ص ٤١

مجالات الاتفاق المعلنة:

• المجال الاستراتيجى:

- تم فيه الاتفاق على تكوين لجنة عسكرية مشتركة واجبها وضع الخطط العسكرية والمناورات المشتركة وترتيبات تخزين الأسلحة الأمريكية فى إسرائيل لصالح الاستخدام العسكرى لقوة التدخل السريع الأمريكية (مخازن طوارئ متقدمة) إلى جانب التعاون والتنسيق بين المخابرات المركزية والمخابرات الإسرائيلية وتبادل المعلومات، إضافة إلى حق القوات الأمريكية فى استخدام القواعد العسكرية الإسرائيلية (تسهيلات عسكرية)^(١).

• مجال الانتاج الحربى والتسليح:

- امداد إسرائيل بالقنابل العنقودية.
- زيادة المشتريات الأمريكية للانتاج الحربى الاسرائيلى.
- نقل التكنولوجيا الأمريكية فى الصناعات الحربية إلى إسرائيل.
- رفع حظر تصدير الأسلحة الإسرائيلية إلى دول افريقيا وامريكا اللاتينية.
- تحسين شروط المساعدات العسكرية.

• المجال الاقتصادى:

- تحويل القروض الاسرائيلية إلى مساعدات لا ترد «هبات».
- تقديم معونة اقتصادية قيمتها ٨٥ مليون دولار إلى إسرائيل.
- انشاء منطقة تجارة حرة ترفع فيها الحواجز الجمركية لبعض منتجات كل منهما وذلك لدعم صادرات إسرائيل للولايات المتحدة.
- قيام الولايات المتحدة بتعزيز بعض الصناعات الاستراتيجية الاسرائيلية وبخاصة المعدات الالكترونية والمعدات الطبية.

• فى المجال السياسى:

- التنسيق الكامل بين البلدين سواء فى قضية السياسة العالمية أو السياسية الاقليمية خاصة فيما يتعلق بمعالجة الصراع العربى الاسرائيلى أو التوسع السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط.

(١) حامد ربيع: تأملات فى الصراع العربى الاسرائيلى، دار الفكر العربى - بيروت ١٩٧٦، ص ٢١٢.

نظرة تحليلية لأهداف الاتفاق ومجالات التطبيق المرصودة:

• المجال الاستراتيجي:

أ - اللجنة العسكرية السياسية المشتركة:

* ينص الاتفاق على ان تعقد اللجنة العسكرية السياسية المشتركة بين الدولتين اجتماعين سنوياً أو بناء على طلب أى من الطرفين على ان تعقد اجتماعات دورية للجان الفرعية كل ثلاثة^(١) شهور هذا وقد تم اجتماع اللجنة المشتركة في بداية يوليو ١٩٨٤ في تل أبيب.

* وحيث ان أنشطة اللجنة المشتركة على درجة عالية من السرية فانه لا تتوفر معلومات حول ما تحققه هذه اللجنة أو أسلوب عملها وأفضل معلومات عن طبيعة عمل هذه اللجنة هو ما أعلنه الرئيس ريجان في نهاية محادثاته مع رئيس وزراء اسرائيل في نوفمبر ١٩٨٣ ان هذه اللجنة تعطى أولوية اهتمامها إلى التهديد للمصالح المشتركة من جانب تدخل الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط. ومن بين هذه الاهتمامات التخطيط المشترك - التدريبات المشتركة واحتياجات الولايات المتحدة لتخزين الأسلحة الأمريكية في اسرائيل.

ب - تخزين الأسلحة الأمريكية في اسرائيل:

* يحقق التعاون في هذا المجال مميزات استراتيجية هامة لكلا الجانبين من ناحية الولايات المتحدة فان ذلك يوفر طاقات النقل والوقت اللازم لحشد القوات في منطقة تعد من أخطر مناطق المواجهة المحتملة مع الاتحاد السوفيتي^(٢)، كما ان التواجد المسبق للأسلحة الأمريكية يحول دون تدخل الاتحاد السوفيتي مباشرة في الصراع خوفاً من أن يجر هذا التدخل القوتين العظميين إلى مواجهة نووية.

* وتشير بعض المصادر إلى ان الدولتين قد توصلتا إلى اتفاق فعلي حيث بدأت الولايات

(١) James M. Phillips, Op. Cit, p.4.

(٢) استمر التواجد المسبق للأسلحة الأمريكية حتى منتصف التسعينيات وسيستمر رغم إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وزوال المواجهة المحتملة معه... حيث تغير الهدف من استمرار ذلك التواجد ليصبح موجهاً ضد خطر إنتشار التيار الإسلامي المتشدد، إضافة لكونه وسيلة ردع للدول العربية والشرق أوسطية التي تهدد المصالح الأمريكية بالمنطقة خاصة تأمين تدفق البترول والأنظمة الحاكمة في الدول الخليجية... هذا إضافة إلى ضمان الدعم العسكري لإسرائيل في حالة مواجهة أى تهديدات عسكرية عربية!!!

المتحدة فى انشاء مخازن للأسلحة الامريكية فى مناطق قرى سخنين وعراية ودبر الأسد حيث رصد تخزين أنواع من الأسلحة تشمل (الصواريخ المضادة للدبابات - مستشفيات ميدانية متحركة - أسلحة خفيفة - وذخائر - مواد كيميائية - وقود طائرات ومركبات) .

ج - تطوير التعاون فى مجال المخابرات :

يعد هذا التعاون بين الجانبين أحد المجالات الهامة والمستمرة بين الدولتين منذ قيام دولة اسرائيل ، وقد نشر فى هذا المجال تحليل امريكى اسرائيلى مشترك بعد حرب ١٩٧٣ احتوى على ٢٠٠ - ٣٠٠ صفحة جاء فيه أن التعاون فى مجال المخابرات أثر بدرجة كبيرة فى تطوير نظم الأسلحة والمعدات الامريكية ، وبالتالى أثر على ميزانية الدفاع الامريكية ، هذا بالإضافة إلى الخبرات الاسرائيلية الكثيفة من عملياتها فى لبنان وبصفة خاصة ضد أنظمة الدفاع الجوى المتطورة .

د - استخدام القواعد الاسرائيلية^(١) :

لم تدخل اسرائيل ضمن نطاق العمل للقيادة الامريكية التى انشلت حديثاً لتقود قوات الانتشار السريع - بل دخلت ضمن نطاق عمل «قيادة البحر المتوسط» ويمكن للولايات المتحدة من جراء استخدامها للقواعد الجوية والبحرية فى اسرائيل ان تحقق المميزات الاستراتيجية التالية :

على المستوى العالمى :

- زيادة احكام الحلقة حول الاتحاد السوفيتى (فى ذلك الوقت)
- امكانية نشر بعض الأسلحة المتطورة التقليدية أو النووية مستقبلاً فى اسرائيل لزيادة العبء على الاتحاد السوفيتى ومضاعفة الأغراض المعادية التى سوف يتعامل معها.
- تسهيل عملية الأساطيل البحرية والجوية الامريكية فى منطقة شرق البحر المتوسط مع اعطاء العمق الكافى لانتشار الأسطول الامريكى على السواحل الجنوبية لاوروبا مما يساعد على اعادة التوازن مع الخطوط السوفيتية .

امين هويدى، لعبة الأمم فى الشرق الأوسط - نحن وامريكا واسرائيل، دار المستقبل العربى، الطبعة الاولى، القاهرة ١٩٨٤، ص ٧٠.

على المستوى الاقليمي:

ان الاستخدام الامريكى للقواعد الاسرائيلية سوف يتيح للولايات المتحدة توفير احتياطي مضمون يمكن استخدامه لمساعدة بعض الأنظمة المعتدلة والمهادنة للسياسة الامريكية فى حالة تعرضها للخطر بما فيها دول الخليج.

وعلى الجانب الآخر فان اسرائيل يمكنها تحقيق المميزات الآتية:

- * ضمان امداد وتجهيز هذه القواعد بأحدث المعدات تكنولوجيا بأقل التكاليف.
- * احتياج الولايات المتحدة لهذه القواعد يعطى لاسرائيل فرصة للحصول على مكاسب استراتيجية وسياسية فى المنطقة.
- * ان هذا التواجد يصرف نظر الولايات المتحدة عن السير فى مشروعات غير مريحة بالنسبة لاسرائيل.
- * هذا بالاضافة إلى الفوائد الاقتصادية نتيجة للزيارات البحرية المتكررة للموانى الاسرائيلية والرحلات الجوية إلى القواعد الجوية.

هـ - التدريبات المشتركة:

يعد هذا المجال من أبرز مجالات التعاون المحتملة بين الدولتين على ضوء الخبرات الاسرائيلية فى مواجهة النظم والتكتيكات السوفيتية ومن المنطقى أن تكون التدريبات البحرية فى مقدمة مجالات التدريب المشترك وقد رصد فى هذا المجال:

- * اجراء مناورة بحرية مشتركة بين الجانبين خلال ديسمبر ١٩٨٤ بهدف التدريب على مقاومة الغواصات السوفيتية.
- * زيارة وزير البحرية الامريكية لاسرائيل خلال ابريل ١٩٨٥ حيث كانت الزيارة مواكبة لبداية تسلم البحرية الامريكية ١٢ طائرة اسرائيلية طراز كفير.
- * تدريب مشترك على أعمال البحث والغطس لتحديد أماكن الغواصات المعادية (ابريل ١٩٨٦).
- * اجراء عمليات الصيانة والاصلاح والاعداد الادارى والفنى فى قاعدة حيفا البحرية خلال الفترة من ١٠ - ١٩ ديسمبر ١٩٨٦.

مجال الانتاج الحربى والتسليح:

تشير بعض المصادر إلى أن المشتريات الامريكية من السلاح الاسرائيلى بلغ ثمنها نصف مليار دولار خلال عام ١٩٨٦^(١).

وتؤكد مصادر عديدة قيام اسرائيل باجراء العديد من التعديلات على الأسلحة الامريكية بزيادة قدراتها وقوة احتمالها، ومن أمثلة ذلك اجراء حوالى ١٤ تعديلاً على الدبابات الامريكية M48, M60 وبعض التعديلات على الطائرات الامريكية F16, F4, F15، بدأت وكالة مشروعات بحوث الدفاع المتقدمة فى الولايات المتحدة بالاشتراك مع اسرائيل فى تطوير عدة برامج لانتاج الطائرات الموجهة بدون طيار^(٢).

تهتم اسرائيل مع الولايات المتحدة الامريكية فى عمل نظام دفاعى ضد الصواريخ البلاستيكية قصيرة المدى المصممة لمقابلة احتياجات أوروبا الغربية، وحيث يشكل امتلاك سوريا ودول عربية أخرى لمثل هذه الصواريخ تهديداً للعمق الاسرائيلى^(٣).

اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل:

يعتبر توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل بداية لمرحلة فريدة من العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة على ضوء انها اتفاقية تجارية ثنائية فريدة من نوعها مع دولة أجنبية وبعد توقيع هذه الاتفاقية تطبيقاً لأحد المجالات الرئيسية للتعاون الاستراتيجى مع اسرائيل فى المجال الاقتصادى وطبقاً للمعلومات المتوفرة فانه يجرى تنفيذ الاتفاق على خمس مراحل رئيسية بدأت فى أول سبتمبر ١٩٨٥ حيث يتم خلالها إلغاء الحواجز والرسوم الجمركية على مجموعات السلع المختلفة.

ومن الواضح أنه منذ بدأ سريان الاتفاق فى سبتمبر ١٩٨٥ وحتى مارس ١٩٨٦ فان حجم التجارة الامريكية مع اسرائيل قد بلغ ٣ بليون دولار فى الاتجاهين (استيراد - تصدير).

(١) توماس فريدمان، امريكا تشتري أسلحة من اسرائيل قيمتها نصف مليار دولار، صحيفة الأهرام، العدد الصادر بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٤، ص ٥

Washington Post, Washington D.C. Aug. 6. 1986

(٢)

Aron Moss, Israel's Participation in S D I. Program, IDF Journal, Vol. 111 No 3, P.6 (٣)

الأبعاد الإقليمية للاتفاق: (١)

ان هذا الاتفاق يعنى تحولاً فى العلاقات الامريكية الاسرائيلية ويؤكد تحالف الولايات المتحدة مع اسرائيل كما يعنى انتقال التعاون بينهم إلى تحقيق مخطط مشترك بين البلدين لترتيب الأوضاع فى المنطقة لخدمة المصالح الامريكية والاسرائيلية، وهذا يعنى أن تصبح اسرائيل الشريك الكامل للسياسة الامريكية فى قضايا المنطقة، وان كل عمل تقوم به اسرائيل توافق عليه الولايات المتحدة كحليف وعلى استعداد لمساندتها، كذلك يعنى الاتفاق زيادة القدرات العسكرية الاسرائيلية وخاصة قدراتها الهجومية على حساب التوازن العسكرى مع الدول العربية ويقوى من دورها كرجل البوليس الامريكى فى المنطقة.

تأثير الاتفاق على السلام بالمنطقة (٢):

من الجدير بالذكر ان الهدف الاسرائيلى الحقيقى من وراء توقيعها هذا الاتفاق هو تحقيق أكبر قدر من الدعم الامريكى فى كافة المجالات (سياسى - عسكرى - اقتصادى) بما يحقق لها زيادة فى قدراتها لاحتراز التفوق الاستراتيجى على الدول العربية، ومن ثم فرض تسوية اسرائيلية للصراع العربى/الاسرائيلى وتحقيق هدفاً قومياً اسرائيلياً ألا وهو المحافظة على سلامة وأمن اسرائيل. وعلى ذلك وفى إطار هذه الاتفاقية فانه من المنتظر ان يحدث تنسيق كامل بين السياسة الامريكية والاسرائيلية تحقق فرض تسوية للنزاع على الدول العربية من شأنها تحقيق الغاية الاسرائيلية على حساب الحق العربى، وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة لكل من امريكا واسرائيل، بما قد يتضمنها احتمالات المواجهة العسكرية بين الدول العربية واسرائيل، خاصة ان اسرائيل تحقق فى ظل هذا الاتفاق زيادة كبيرة فى قدراتها العسكرية.

ومن هذا المفهوم وبإلقاء نظرة مستقبلية على التطورات المحتملة لقضية الشرق الأوسط واحتمالات التسوية لهذا النزاع، فانه من المنتظر أن يكون تأثير هذا الاتفاق عليه كالاتى:

— استمرار السياسة الاسرائيلية الاستيطانية فى الأراضى المحتلة.

(١) ابراهيم الهزارى، اتفاق التعاون الاستراتيجى الامريكى/الاسرائيلى - أهدافه - انعكاساته على التوازن العسكرى بين الدول العربية واسرائيل، لأكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة ١٩٨٥، ص ٨١ - ٨٢

(٢) جون. سى. بادو، الموقف الامريكى تجاه العالم العربى، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة رقم (٦٩٢)، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٠ - ٢٠

- اتباع سياسة أمريكية/إسرائيلية من شأنها عزل مصر سواء من حيث عدم اشتراكها فى صراع مقبل أو عدم قدرتها على أن تكون عامل مؤثر وفعال بالوطن العربى.

- تسويق أمريكى للتسوية الشاملة ويتحقق ذلك عن طريق تركيز الادارة الأمريكية على اجراء مفاوضات بين العرب وإسرائيل، وخاصة بعد الواقع الجديد الذى خلقه اتفاق التعاون الأمريكى الإسرائيلى.

- عدم الضغط من قبل الادارة الأمريكية على إسرائيل لوقف سياستها الاستيطانية فى الأراضي المحتلة.

تأثير الاتفاق الأمريكى/الإسرائيلى على مصر^(١):

- ان هذا الاتفاق يضع العراقيل المختلفة أمام تحقيق سلام دائم بالمنطقة نتيجة لزيادة الامكانيات العسكرية الإسرائيلية وما يتبعه من إخلال فى التوازن بالمنطقة وتشجيع إسرائيل على المضى قدماً فى بناء المستوطنات ووضع العراقيل أمام أى اتفاق سلام.

- ان هذا الاتفاق وما يتبعه من زيادة فى القدرات العسكرية الإسرائيلية يتطلب قيام مصر بزيادة قدراتها العسكرية، الأمر الذى يؤثر على الاقتصاد المصرى والاستقرار السياسى، وبالتالي يعتبر تهديداً للأمن القومى المصرى.

- كذلك فان الاتفاق يشكل تهديداً لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى زيادة القدرات العسكرية الإسرائيلية ويضع العلاقات المصرية الأمريكية فى موقف حرج ويضع مصر أمام عدة اختيارات فى علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وجهة النظر الأمريكية المؤيدة للتعاون الاستراتيجى مع إسرائيل:

تبرز أهمية دراسة اصدارات لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية باعتبارها أهم جماعات المصالح الأمريكية المؤثرة على صنع القرار الأمريكى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى^(٢)، وقد شملت تنظيم مجالات عديدة أبرزها القيمة الاستراتيجية لإسرائيل - إسرائيل والقوات الجوية الأمريكية - إسرائيل وبحرية الولايات المتحدة... إلخ.

(١) ابراهيم للهارى، المرجع المشار إليه، ص ٨٥ - ٨٦

(٢) نادية فرج، دور جماعات الضغط فى التأثير على صنع القرار الأمريكى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى، مجلة «السياسة الدولية»، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٧٨، أكتوبر ١٩٨٤، ص ١١٠ - ١١١

القيمة الاستراتيجية لإسرائيل: (١)

تبرز وجهة النظر الأمريكية المؤيدة للتعاون الاستراتيجي مع إسرائيل أهمية هذا التعاون من خلال دراسة أية تهديدات لمصادر البترول في منطقة الخليج العربي والحلول المتاحة لمواجهة هذا التهديد ودراسة مقارنة للقواعد والتسهيلات الممنوحة للولايات المتحدة بدول المنطقة (تركيا - عمان - ديجوجارسيا - الصومال - كينيا).

إسرائيل كموقع للتخزين المسبق:

مع مشاكل مواقع التخزين في بعض دول المنطقة مثل تعرض مناطق التخزين للتهديد وعدم الاستقرار السياسي لهذه الدول، بدأ الاهتمام يتوجه إلى إسرائيل التي لها عدة مزايا عظيمة كنقطة انطلاق من حيث الموقع والاستقرار السياسي والدفاع الجوي عن مناطق التخزين مقارنة بمواقع التخزين الأخرى.

إسرائيل والقوات الجوية الأمريكية: (٢)

تبرز وجهة النظر الأمريكية المؤيدة للتعاون الاستراتيجي مع إسرائيل من خلال دراسة مجالات المساعدة الإسرائيلية للقوات الجوية الأمريكية والتي تتلخص في أن إسرائيل قد قدمت في السنوات الأخيرة خبراتها إلى القوات الجوية الأمريكية حول عمل أنظمة القتال الأمريكية ضد الأنظمة المعادية وقد وفرت هذه المعلومات والخبرات اتفاق ملايين الدولارات في مجالات الأبحاث والتطوير للقوات الجوية الأمريكية.

استخدام القواعد الجوية والقوات الجوية:

تحتاج الولايات المتحدة إلى فتح قواتها الجوية التكتيكية لتوفير الحماية الجوية للنقل قوات الانتشار السريع إلى منطقة الشرق الأوسط، وكذلك حاجتها إلى ممرات ذات مواصفات خاصة للقاذفات ب ٥٢ وإسرائيل ومصر تمثلان أبرز الخيارات في هذا المجال مقارنة بديجوجارسيا والمغرب، وبمقارنة كل من مصر وإسرائيل فإن الترتيبات الإسرائيلية يمكن الاعتماد عليها بدرجة أكثر. وكذلك يمكن للقوات الجوية الإسرائيلية أن تلعب دوراً هاماً في توفير الحماية الجوية ومهام الاستطلاع فوق منطقة الشرق الأوسط.

(١) Steven, J. Rosen, The strategic volue of Isracl. Washington D.C. 1983

(٢) Marten Indyke, Charles Kupchen and Steven J. Rosen, Israel and the U.S Air Forec. Washington D.C. 1983.

اسرائيل وبحرية الولايات المتحدة: (١)

تشارك اسرائيل الولايات المتحدة في أهدافها الاستراتيجية وحيث تهتم اسرائيل اهتماماً بالغاً بالتأكيد على عدم تمكين البحرية السوفيتية من السيطرة على شرق البحر المتوسط وتبرز وجهة النظر الامريكية المؤيدة للتعاون الاستراتيجي مع اسرائيل بما يمكن ان تقدمه اسرائيل في المجال البحري من خلال دراسة قوة البحرية السوفيتية والمشاكل التي تواجهها البحرية الامريكية ثم دور اسرائيل كقوة بحرية في البحر المتوسط وما يمكن أن تؤديه من خدمات للبحرية الامريكية.

وفي النهاية يمكن القول بأن سعى الرئيس الراحل محمد أنور السادات للحل المتفرد مع اسرائيل واندفاعه في حل أعقد المشاكل في الصراع العربي الفلسطيني الاسرائيلي وهي المشكلة الفلسطينية والتي أعطى لنفسه الحق في تمثيل كل العرب وكل الفلسطينيين في التفاوض والتوصل إلى حلول لها من وجهة نظره. وما ترتب على ذلك من اجراءات عربية حادة لعزل مصر إلى جانب تصعيد المواجهة في الاتجاه الجنوبي لمصر مع القيادة الليبية والتي وصلت إلى استخدام القوة المسلحة لمصر وليبيا في عام ١٩٧٧، إلى جانب التشرذم والتمزق الذي ساد العلاقات العربية العربية وما انتهى إليه من نتائج لصالح اسرائيل التي انفردت تماماً بالمنطقة العربية بعد عزل مصر وقامت بغاراتها الجوية الشهيرة لتدمير المفاعل النووي العراقي «تموز- ١» في ١٢ يونيو ١٩٨١ ثم قيامها بغزو لبنان في يونيو ١٩٨٢ إلى جانب دعم تعاونها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بالقدر الذي مكّنها من الانطلاق لتحقيق سعيها في أن تكون قوة اقليمية كبرى في الشرق الأوسط.

ومع نهاية عقد السبعينيات الذي شهد أكبر ملحمة من التضامن العربي خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومع بداية عقد الثمانينات كان التمزق العربي قد وصل إلى مداه، بنظرة على خريطة العالم العربي في ذلك الوقت، خاصة بعد مأساة لبنان، فاننا نجد أنفسنا أمام خريطة سياسية بالغة التعقيد، فمذ سنوات قريبة كانت هناك بعض سمات ما سمي بالنظام الاقليمي، وكان الصراع العربي الاسرائيلي واضح الخطوط، كما كانت الصراعات العربية الداخلية ما بين «التقدميين والمحافظين» أو «الثوريين والرجعيين» واضحة الخطوط أيضاً. كما كان من الممكن تحديد علاقات الدول العظمى بالنسبة للدول العربية، ثم كانت هناك صورة من العمل الجماعي العربي في إطار جامعة الدول العربية تجلت بشكل

واضح خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣. أما خريطة بداية الثمانينات فتبدو فيها هذه الخطوط وقد تعرجت وتداخلت وأصبحت غير ممثلة في بعض الأحيان للقوى السياسية الحقيقية في المنطقة، ولعل الغزوة الاسرائيلية الشرسة ضد لبنان كمثال للتعرف على أوجه ردود الفعل العربية لتكشف لنا عدة حقائق خطيرة تجسم بوضوح حقيقة الموقف العربي من الصراع العربي الاسرائيلي:

* الحقيقة الأولى.. هي أن الصراعات العربية الداخلية والصراعات الجزئية في الاقليم الواحد أصبحت تعلق على الصراع المصيري الأساسي وهو الصراع العربي الاسرائيلي.

* الحقيقة الثانية.. وهي تثبت عدم قدرة العرب على حل مشاكلهم، بل يستعين العرب دائماً بقوى خارجية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والدول الأوروبية لحل تلك المشاكل، وفي هذه الحالة فإن مصالح العالم العربي تضيق وسط مصالح هذه الدول، وبالتالي فإن العالم العربي لا يستطيع أن يستخدم الأسلحة المتاحة له سواء السياسية منها أو الاقتصادية.

* الحقيقة الثالثة.. انه لم يعد هناك فاصل واضح في الرأي السياسي ما بين الجبهات المختلفة التي ينقسم إليها العالم العربي، فأين تقف سوريا وهي من جبهة الصمود والتصدي وقد سكتت عن الغزو الاسرائيلي للبنان، وقد أشعلت نار الفتنة داخل فصائل المقاومة الفلسطينية وبين الطوائف المختلفة في لبنان، بينما تحركت مصر والمملكة العربية السعودية للتصدي سياسياً للعدوان رغم انتمائهما إلى ما يطلق عليه جبهة السلام، بل أين يقف العراق وهو مشغول بحرب غير محدودة الإطار أو الأهداف مع إيران، بل أين تقف ليبيا وزعيمها يدعو رجال المقاومة الفلسطينية للانتماء ويرسل قواته لإشعال الفتنة بين الطوائف اللبنانية والفلسطينية المتحاربة في لبنان.. ثم أين مصر وقد خرجت من الصراع العربي الاسرائيلي وتتقدم بخطى ثابتة نحو سياسة تطبيع العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية مع اسرائيل.. وتحول جهود قواتها المسلحة إلى الجبهة الجنوبية مع تصاعد توتر متزايد وصل إلى حد الاشتباك المسلح مع ليبيا.

* الحقيقة الرابعة.. هي ما يثيره العمل العربي من حيرة ولبلة على الدوام بسبب التناقضات الظاهرة بين السياسات المعلنة والسياسات الخفية، وبين الأقوال والأفعال، وبين التوجهات الحقيقية والزائفة، ولقد تجلت هذه التناقضات في أوضاع صورها منذ محاولات فض الاشتباك التي تلت وقف إطلاق النار عام ١٩٧٣ ووصلت إلى قمته

فى اللقاءات السرية والتي تمت بوساطة المغرب بين مصر واسرائيل فى الوقت الذى كان يسعى فيه الجميع إلى عقد صلح عربى فلسطينى اسرائيلى مشرف فى إطار مؤتمر جنيف للسلام والذي تهيأت كافة الظروف الدولية والاقليمية لصالح العرب فى ذلك الوقت سواء من خلال صدق الانتصار العسكرى لحرب اكتوبر ٧٣ أو الانتصار السياسى من خلال استخدام العرب لسلاح البترول أو الرغبة الملحة الامريكية الاسرائيلية فى التوصل إلى سلام مع العرب، اضافة إلى المساندة الحقيقية من الاتحاد السوفيتى سواء للحق العربى أو للمطالب الفلسطينية العادلة.

* الحقيقة الخامسة.. ان هناك اختلالاً واضحاً فى موازين القوى العسكرية بين الأمة العربية ككل وبين اسرائيل خاصة فى ظل خروج القوة العسكرية المصرية من موازين القوى، أو للتعاون الاستراتيجى بين اسرائيل والولايات المتحدة، وان استمرار هذا الخل بجانب انه يفقد صانع القرار السياسى القوة والسند على اتخاذ القرار السياسى المفروض انجازه ويضعف موقفه كمفاوض، فانه يهدد المنطقة بالقلق والصراعات والاضطرابات ويحكم عليها بأن تعاني عدم الاستقرار لفترة طويلة لا يستطيع أحد أن يحدد مداها.

* الحقيقة السادسة.. ان الدول العربية حتى تلك التى تواجه تلك الأخطار، ليست لها استراتيجية موحدة تستثمر امكانياتها وقدراتها للدفاع عن نفسها ضد خطر التهديد الخارجى، وفى غياب استراتيجية عربية موحدة ذات أهداف نهائية وأهداف مرحلية، إلى جانب خروج القوة المسلحة المصرية من دائرة الصراع، أدى إلى اطلاق اسرائيل يدها فى المنطقة بأسرها لتفرض عليها حلولها التى تحقق أهدافها ومصالحها بالقوة العسكرية وحدها، ما دامت موازين القوى لصالحها وما دامت الدول العربية عاجزة عن تأمين أو تحقيق الحد الأدنى من التكتل العربى الذى يستطيع ردع العدوان.

* الحقيقة السابعة.. هى أن الدول العربية حتى بعد اقتحام القوات الاسرائيلية لبيروت لازالت غافلة عن حجم الخطر الحقيقى الذى يتهدد سلامتها ويتهدد مصالحها، ومازالت كل دولة عربية تحكمها رؤية قاصرة النظر لا تدرك أبعاد الخطر الذى يهدد سلامتها فى المدى القريب والبعيد ومازالت معظم الدول العربية أسيرة لنزعاتها الاقليمية وتطلعاتها وتمزقاتها.

وقد أدت هذه الحقائق إلى نشوب موقف جديد تواجهه الأمة العربية لأول مرة، أهم عناصره أن اسرائيل تتحول تدريجياً إلى قوة اقليمية كبرى فى المنطقة، قادرة على فرض

الباب الثالث

هزيمة ١٩٩١
وتفكيك وإفلاس الأمة العربية

الباب الثالث

هزيمة ١٩٩١ وتفكيك وإفلاس الأمة العربية

طرح العدوان العراقي على الكويت في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ وسعيه لإلغاء كيائها وإعلان ضمها للعراق تحدياً غير مسبوق أمام المجتمع الدولي والعالم العربي، وقد كان هذا الحدث بالنسبة للمجتمع الدولي فرصة لإعادة تأكيد الشرعية الدولية من خلال العودة إلى مبادئ القانون الدولي وضمن احترامها بكل الوسائل التي تكفلها ميثاق الأمم المتحدة. ومن هنا فقد تبلور وربما لأول مرة في تاريخ المجتمع الدولي إلى إرادة سياسية عالمية موحدة تجاه هذا التحدي، على أن الأمر بالنسبة للعالم العربي كان مختلفاً بعض الشيء، فقد كان مفاجأة فاقت قدرة النظام العربي ومؤسساته القائمة على مواجهتها، وبدلاً من أن تتبلور في مراجعة هذه الحالة إرادة سياسية عربية موحدة تعددت الآراء واختلفت التوقعات، ولولا الحنكة السياسية والتوجه القومي الرائع لبعض القادة العرب المخلصين لأمتهم العربية، لسارت الأمة العربية بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة إلى هاوية محتومة قد لا يمكن التنبؤ بمداهم وأبعادها ونهايتها.

ولقد بعث الغزو العراقي للكويت في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ فكرة «الحق التاريخي» من مرقدها والتي كانت قد توارت وانتهت من فكر المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، لقد زعمت العراق أن اجتياحها للكويت تبرره «حقوق تاريخية» ترجع إلى العصر العثماني، وأن الكويت كانت تتبع إدارياً ولاية البصرة، فأثار ذلك جدلاً على الساحة العربية والدولية حول مصداقية «الحق التاريخي» ومبرراته مع إجماع نام على رفض دعاوى العراق.

وبصفة عامة فإن الأصل في فكرة «الحق التاريخي» هو تقديم المبررات للتوسع الإقليمي والهيمنة من جانب دولة عربية على حساب دولة أخرى ضعيفة تكون مجاورة لها، أو حتى بعيدة عنها كانت ترتبط معها بعلاقة من نوع ما في فترة انتهت منذ أمد بعيد أو قريب، وذلك بحثاً عن مصالحها سواء الاقتصادية أو الاستراتيجية أو بسبب شخصي من حاكم لآحياء مجد قديم يدعى أنه أحد ورثة أوله القدرة على استرجاعه أو طمعاً في ثروات أحد الدول المجاورة باستغلال ضعفها وعدم قدرتها على حماية نفسها كالحالة التي نحن بصدد إلقاء الضوء عليها.. «حالة العراق والكويت»، أو بحثاً عن وطن لشعب حكم عليه بالتشرد فيستولى على أرض شعب آخر يزيحه منه بالقوة ليسكن مكانه دون رادع من ضمير أو سلطة كدعوى الصهيونية في أرض فلسطين أمام عجز المنظمات الدولية.

ويلاحظ أن هذه الدعاوى قد استغلت الظروف والملايسات الخاصة (١) مثل ضعف الدولة أو الشعب المغار عليه، كذا استغلال الظروف الدولية وارهاسات الحروب، وخير مثال عليها تلك الادعاءات التي استندت عليها الصهيونية العالمية لاغتصاب أرض فلسطين وإقامة دولتها عليها حيث يتركز المفهوم الصهيوني على ضرورة تكوين مجتمع يهودي خالص يتمتع بالوجود في فلسطين والتي تتباين مناهج المؤرخين الصهيونيين أنفسهم عند إرجاع الصهيونية إلى جذورها وأصولها التاريخية الأولى، ولو أنهم يتفقون في معظمهم على أن يهود بابل هم أول من وضعوا فكرة العودة إلى صهيون، (٢)، وتستظهر افتراء الصهيونية وادعائهم بحقهم التاريخي من انقطاع صلتهم بهذه المنطقة طيلة قرون وأزمة عدة، لتبدأ الفكرة الصهيونية الحديثة في القرن التاسع عشر حين حكمتها ظروف دولية معينة اقترنت بالنشاط الاستعماري الواسع وضغطه على الطبقات الوسطى في البلاد الاستعمارية مما دفع الطبقات الوسطى اليهودية إلى البحث عن حل جذري لأزمته خارج حدود مجتمعاتها وسرعان ما وجدت الحل في الفكرة الصهيونية، وكانت الضحية هي أرض فلسطين.

أخيراً فاندنا نجد أن كل تلك الادعاءات قد انتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية، فيما عدا حالة فلسطين والكويت، وقيام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحديثة الأخرى، والتي شددت مواثيقها على احترام حدود واستقلال الدول، حيث أن مسألة الحق التاريخي المدعى به مسألة خطيرة أو معناها سلب شعب من الشعوب حقوقه التي حصل عليها عن طريق كفاح طويل، وحقوق شهد بها المجتمع الدولي، إلى جانب أنها تغيير لهويته أو ضياعها وخلق في الأوراق لا سبب له ولا سند إلا الطمع والادعاء.

(١) د. يواقيم رزق مرفس، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي، مارس ١٩٩١، ص ٦

(٢) «صهيون» اسم جبل يقع شرق القدس، كان للنبي داود قد بنى عليه قصره ومعبداً

الفصل السادس

العراق والحرب في الخليج

أولاً: الحرب العراقية - الإيرانية ونتائج تلك الحرب

الجدور التاريخية للصراع بين إيران والعراق

اتسم الصراع بين العراق وإيران بجدوره العميقة وتشعبه وتعدد المشاكل القائمة بين البلدين، سواء منها المشاكل الحدودية والأمنية ذات الجدور التاريخية، أو المشاكل المذهبية والعقائدية المتوغلة في التاريخ، أو المشاكل القومية القديمة، إضافة إلى الحساسيات على مستوى الزعامات الشخصية أو التطلعات الزعامية على مستوى الدولتين للهيمنة على منطقة الخليج، هذا إلى جانب مواقف القوتين العظميين ودورهما في اشتعال أو استمرار أو تهدئة ذلك الصراع، ارتباطاً بمصالحهما في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الخليج بصفة خاصة.

١ - وعن المشاكل الحدودية والأمنية يمكن القول، أن العراق تتمسك باقليم «عربستان» على انها اراضي عربية منذ أكثر من قرنين من الزمان، حيث كان يسكنها قبائل عربية اعلنت لها حكومة في «المحمرة»، في الوقت الذي لم يكن هناك حدود جغرافية بالمعنى المتعارف عليه حالياً، وإن الشاه رضا بهلوى قام بالسيطرة على هذا الاقليم بالقوة وصبغه بالصبغة الفارسية، هذا إضافة إلى ان العائدات البترولية لذلك الاقليم وصلت ٢٨ ألف مليون دولار سنوياً مما زاد من أهميته.

ولم يكن عامل الوقت لصالح العراق حيث استمر الاقليم أكثر من نصف قرن تحت السيطرة الإيرانية، إضافة إلى توقيع الدولتين لاتفاقية ارخروم الثانية عام ١٨٤٧ والتي تم صياغتها بواسطة لجنة رباعية ضمت كل من روسيا وبريطانيا وإيران والعراق، والتي اعطيت بموجبها مدينتى عبدان والمحمرة والضفة الشرقية لشط العرب «أى اقليم عربستان تقريباً»، كما قد تم توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين البلدين بوساطة كل من مصر والجزائر والاردن وفرنسا والتي حددت ان يمر خط الحدود في منتصف شط العرب، الأمر الذي لم توافق عليه العراق حيث ان ذلك لا يوفر لها شواطئ على الخليج العربى سوى اربعين كيلو متراً.

كما أن احتلال إيران للجزر الثلاث «طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى» رغم انها جزر عربية كما أثبت التاريخ قد اعتبرته العراق تهديداً لامنها القومى إلى جانب تهديد دول الخليج باعتبار ان هذه الجزر تسيطر على مضيق هرمز.

٢ - وعن المشاكل المذهبية والعقائدية يمكن القول انه نتيجة لكون الشيعة تمثل ٦٠٪ من

سكان إيران وأن الأماكن المقدسة الشيعية متواجدة في العراق، فقد قام الفرس باحتلال العراق للسيطرة على تلك الأماكن المقدسة بها، حيث حدثت صراعات عنيفة بين الشيعة والسنة في العراق خلال السنوات الأولى للقرن السادس عشر، حيث تطاول الشيعة على مقدسات السنة في العراق مما زاد من الأحقاد والضغائن بينهما.

هذا إضافة إلى قيام القيادة العراقية بترحيل الشيعة العراقيين الذين هم من أصل إيراني وذلك قبل أشهر قليلة من بدء الحرب، وذلك خوفاً من التأثير الروحي للامام الخميني عليهم وتحريك النزعة المذهبية فيهم، والتي تتفق مع حركة الاحياء الاسلامية التي تتبناها إيران في مواجهة علمانية البعث العراقي على حد تعبيرهم.

ولقد أثبت التاريخ على مر العصور أن المسائل المذهبية والعقائدية يستحيل حلها بتوافق في الفكر المذهبي والعقائدي حيث انها من الأمور التي يصعب تحقيقها، وان ظهر الهدوء على السطح، إلا أنه اذا تم تحريك تلك النزعات فانها تصبح من العنف بما يكفي لقيام أزمات قد تؤدي إلى صراع مسلح.

٣ - وعن المشاكل القومية القديمة يمكن القول بأن منذ أن زرعت بريطانيا مشكلة الأكراد في العراق عام ١٩٣٠ بتشجيعهم على قيام حكم محلي تمهيداً لقيام حكم ذاتي خاص بهم في السليمانية وكركوك والموصل، رغم علم بريطانيا بأن إيران متمسكة بأن الأكراد من الجنس الآري الإيراني، وعلى ذلك يمكن لإيران المطالبة بالولاية عليهم في مقابل مطالبة العراق بعربستان، وبالتالي تظل مشكلة الأكراد أحد عناصر الأزمات التي قد تؤدي إلى صراع أيضاً.

اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية

إذا استعرضنا الأسباب التي اقتضت إلى حرب الخليج الأولى فليس معنى ذلك أن الصراع بين العراق وإيران كان أمراً محتوماً، ذلك أن قرار الحرب اتخذه حاكم مطلق السلطات هو صدام حسين الذي أخطأ في حساباته، ومع ذلك فإن تسرع رئيس الجمهورية العراقية الذي انفرد بالحكم وقضى لمجرد الشبهة على جميع معارضيه وأثار الذعر باعدام ستة من وزرائه^(١) وأخضع الحزب والجيش لسلطاته المطلقة، كما أنشأ الحرس الجمهوري الذي اكتسب شهرة لكفائته العسكرية، وقد اتخذ صدام حسين قرار الحرب على أثر معلومات تشير إلى أن القوات المسلحة الإيرانية قد تهاوت نتيجة عمليات التطهير التي

(١) دكتور صلاح العقاد، للبرارات السياسية في الخليج العربي، ١٩٩٢، ص ٤١٨ - ٤٢٠

اتخذها النظام الجديد خاصة بين سلاح الطيران المعروفين بولائهم للشاه.

وكان اشتعال الحرب يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ على جبهة عريضة تمتد إلى مسافة ٣٠٠ كيلو متر حيث تقدمت القوات العراقية خلال السنة الأولى منها ولكن ليس بالمدى الذي يحسم الحرب حيث احتل العراق بعض المواقع القريبة من الحدود مثل مدينة خور مشهر، الحمرة سابقاً، ودسفل، وتوقف التقدم عند ذلك الحد ولم يحل عام ١٩٨٢ حتى استردت إيران أراضيها وشرعت في الضغط على الحدود العراقية حيث دارت معارك حامية حول جزر مجنون حيث تهدد أثناءها طريق البصرة - بغداد بالاختراق الأمر الذي دفع العراق إلى استخدام الأسلحة الكيماوية.

ولقد كان العراق يتفوق من حيث الأسلحة الحديثة وخاصة الطيران بفضل الدعم العربي خاصة الدعم السعودي والكويتي، أما إيران فقد كان لديها عناصر قوة أخرى من أبرزها المساحة التي تبلغ أربعة أضعاف العراق والقوة البشرية التي تقدر بثلاثة أضعاف سكان العراق، ثم استعداد الشباب الذي كون الحرس الوطني «للسهادة» بعد أن جرى آيات الله لهؤلاء الشباب عمليات غسيل للمخ مما جعلهم يفامون بحياتهم دون حساب أمام القوات العراقية.

وفي بداية الحرب عرضت وساطات متنوعة لانتهاء القتال، فمنها ما صدر عن دول عدم الانحياز أو المؤتمر الإسلامي أو الأمم المتحدة، وكان صدام حسين مستعداً لقبول الوساطة طالما أن القوات العراقية متقدمة، أما إيران فعرضت شروطاً لانتهاء القتال يتعذر قبولها من الجانب العراقي، منها دفع تعويضات قدرت أولاً بـ ١٦٠ مليار دولار باعتبار أن العراق هو البادئ بالحرب إلى جانب تخلي صدام حسين عن الحكم، وهو شرط استبعده مؤخراً وزير خارجيته.

وفي إطار رغبة القيادة العراقية في حسم الحرب وانهاؤها بأي شكل حتى لو أدى الأمر إلى إعادة العمل باتفاقية الجزائر وتحقيقاً لهذا الغرض رأت القيادة العراقية توسيع دائرة القتال كنوع من الضغط على إيران خاصة بعد تسلمها لصفقة طائرات فرنسية من نوع «سوير ابتدار» المجهزة بصواريخ اكسوست، والتي باستخدامها اتخذت الحرب العراقية الإيرانية أبعاداً جديدة، فقد استطاع العراق أن يدمر قسماً كبيراً من محطة شحن النفط الإيراني في جزيرة خرج وهدد العراق بمد الأعمال الحربية إلى مضيق هرمز مما جعل الدول الغربية تهدد بالتدخل في حالة الإخلال بأمن الملاحة في المضيق.

وفي مجال رفع المعاناة عن الشعب العراقي الذي انعكست عليه آثار الحرب وفرض

مزيداً من الضغط على القيادة الإيرانية لانتهاء الحرب جاء التصعيد العراقي بضرب المدن الإيرانية الآهلة بالسكان ومنها طهران، وكان الرد الإيراني باستخدام الصواريخ أرض - أرض ضد بغداد.

ورغم الخسائر الفادحة التي تكبدها المتحاربون فقد وصل النظام الحاكم في العراق إلى مرحلة اعتبر فيها الحرب أداة لاستمرار وجوده حيث اتخذها صدام حسين أداة للبطش بما تبقى له من عناصر معارضة عراقية.

ويمكن القول أن معركة الفارو هي التي مهدت السبيل لانتهاء تلك الحرب، فقد استعملت إيران وسيلتين للضغط على العراق، أولها تشجيع التمرد الكردي عام ١٩٨٧، وثانيها القيام بهجوم شامل في القطاع الجنوبي أدى إلى الاستيلاء على شبه جزيرة الفار العراقية مما جعل سقوط البصرة أمراً وشيكاً في أبريل ١٩٨٨.

وعلى ذلك ألقى العراق بكل ثقله في معركة الفارو ولم يتردد في استخدام الأسلحة الكيماوية واستفاد من تفوقه الجوي مع الدعم الكبير الذي تزعمته المملكة السعودية والكويت ودولة الامارات العربية إلى جانب مصر التي لا يستبعد أن يكون العراق قد استعان بطيارين مصريين حتى يتم استخدام سلاح الطيران بكامل قوته (١).

وباسترداد الفارو أمكن لصدام حسين أن يقيم أفراح النصر، أما حقيقة الأمر فهي أن الحرب وصلت إلى نفس نقطة البداية بحيث لم يعد هناك غالب أو مغلوب، ووجد الطرفان المتحاربان في الأمم المتحدة مخرجاً لهذا المأزق فصدر قرار ٥٩٨ في ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ تاركاً الخلافات الرئيسية معلقة، وهي الخلافات الخاصة بالحدود وقضية المسؤولية عن الحرب والتي يترتب عليها تحمل الطرف المسئول التعويضات اللازمة للطرف الآخر، وقد بقيت هذه الأمور معلقة حتى وقوع أزمة الخليج الكبرى في ٢ أغسطس ١٩٩٠.

مواقف القوى العظمى والكبرى من الحرب

كان للحرب العراقية الإيرانية علاقة مباشرة بالقوتين العظميين فكل منهما كان مصدراً هاماً لبيع السلاح للطرفين رغم اعلان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، حيادهما في ذلك الصراع ولكن لاعتبارات المصالح الحيوية لكل منهما جعلت موقفهما متذبذباً بين هذا الطرف أو ذاك.

(١) الدكتور صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ص ٤٢٤

فان المتتبع للسياسة الامريكية طوال فترة الحرب العراقية - الإيرانية يمكن أن يرى أن هذه السياسة كانت تسير صعوداً وهبوطاً بين هذا الطرف أو ذاك، فقد كان الواضح أن الولايات المتحدة كانت إلى جانب العراق عند بداية الحرب وقد كانت لديها أسبابها في ذلك: (١)

* كانت هناك حقيقة أن إيران دولة بترولية، وأن بترولها استعمل لفترة من الفترات احتياطياً جاهزاً للبترول العربي في حالة ما اذا تعرض البترول العربي لحظر من نوع ما طبق سنة ١٩٧٣، وربما كانت الولايات المتحدة تأمل أن يجيء بعد الحرب نظام يكون مستعداً كبديل للبترول العربي في الشرق الأوسط اذا ما استجد داع لهذا البديل.

* كانت هناك حقيقة أن الولايات المتحدة تركت في إيران بعد الثورة مخزونات هائلة من السلاح قدمتها للشاه حينما عهدت إليه بدور رجل البوليس في المنطقة، وربما كان بين أمانى السياسة الامريكية أن يستنزف ذلك المخزون من السلاح.

* وكانت هناك حقيقة سياسية، وهي أن كلا من الولايات المتحدة واسرائيل كان تقديره أن دخول إيران في حرب على نطاق واسع يجعل الثورة الاسلامية مضطرة للاعتماد على الجيش الإيراني النظامي، وكان للثنيين في الجيش النظامي أصدقاء، وبالتالي فانه قد يصبح في يوم من الأيام قادراً على الاستيلاء على سلطة الدولة، خصوصاً وأن الخوميني وحده، هو المحرك لتلك الثورة وباعتباره رجلاً كهلاً تجاوز الثمانين من عمره وان اختفاؤه بالموت الطبيعي أمراً محتملاً.

وفي ١١ يونيو ١٩٨٥ كانت الدراسات في مجلس الأمن القومي الامريكي قد توصلت إلى نتيجة مؤداها أن ترك إيران تحصل على احتياجاتها من الأسلحة بطريقة عشوائية يجب أن يتغير، وظهرت في توصيات اللجنة فقرة لافتة للنظر تقول «ان الولايات المتحدة يتعين عليها أن تشجع حلفاءها الغربيين واصدقاءها على مساعدة إيران في الحصول على طلباتها واحتياجاتها، بما في ذلك المعدات الحربية التي تحتاج إليها».

ثم تشير لجنة «تاور» (٢) إلى أن اسرائيل ظهرت في الأفق بعلاقات ومصالح خاصة مع إيران، كما أن هذه العلاقات تهم أيضاً صناعة السلاح الاسرائيلي، فبيع السلاح لإيران يمكن أن يحقق الهدفين في نفس الوقت، تقوية إيران في حربها ضد العراق، كما انه

(١) محمد حسين هيكل، حرب الخليج.. ألوهام القوة والنصر - مركز الأهرام للترجمة والنشر - عام ٩٢، ص ١٢٥

(٢) محمد حسين هيكل، حرب الخليج.. ألوهام القوة والنصر، ص ١٣١

يساعد صناعة السلاح الاسرائيلي^(١)، وبدأت صفقات السلاح تصل إلى إيران.

والغريب أن مستشار الرئيس للأمن القومي ومعه أحد مساعديه وهو الكولونيل «أوليفر نورث»، ذهباً في زيارة سرية لإيران وذلك لاختفاء التفاصيل عن الكونجرس، ولعدم طلب اعتمادات مالية بقوانين منه، اتفق على أن تقوم اسرائيل ببيع سلاح من انتاجها لوكالة المخابرات المركزية الامريكية لتقديمه لجماعات «الكونتراء» المعارضة لحكومة نيكاراغوا والذي كان الكونجرس يوافق على مساعدتهم، ثم يحتسب البيع لوكالة المخابرات المركزية الامريكية بسعر أعلى، ويذهب الفرق إلى تمويل تصدير السلاح لإيران مضافاً إليه ما تدفعه إيران لشراء ذلك السلاح.

وقد وصل لإيران في إطار ذلك أكثر من ١٥٠٨ صاروخ من طراز ستاو، ١٨ صاروخ من طراز «هوك»، وبالتالي كشفت تلك الصفقة والتي عرفت فيما بعد بفضيحة «إيران - كونتراء» عن الأسواق السرية لبيع السلاح والتي أخذت ازدهاراً في إطار هدف رئيسي هو استمرار اشتعال الحرب بلا نهاية بين العراق وإيران بهدف استنزافهما وتدمير قوتها سواء العسكرية أو الاقتصادية.

ومما يؤكد تلك الحقيقة انه كانت نظرة الولايات المتحدة ودول الغرب عموماً إلى دور بغداد في السياسات الاقليمية نظرة شك وريبة، ومن هنا فلن يكن لدى واشنطن، نتيجة لذلك من مانع في أن تطول الحرب وان تزيد تكاليفها، وكان التقدير أن طول مدة الحرب وزيادة التكاليف سوف يؤدي إلى تحجيم دور العراق الاقليمي حتى لو خرج من الحرب منتصراً، ولم يكن هذا هو رأي واشنطن وحدها، وانما كان رأي بقية التحالف الغربي وربما لم يكن هنري كيسنجر، بعيداً عن الحقيقة كثيراً حيث قال «هذه أول حرب في التاريخ نتمنى ألا يخرج فيها منتصر، وانما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزوم».

ومع تدفق الأسلحة على إيران سواء بوسائل مشروعة أو غير مشروعة بدأ اتجاه الريح يتغير في المعارك بين العراق وإيران، وبعد ان كانت اليد الطولى في الحرب للعراق، أصبح الريح مواتية لإيران التي بدأت تأخذ في الهجوم، وبدأت خطوط المواصلات العراقية تطول، اضافة إلى زيادة تكاليف الحرب.

وبدا دور الاتحاد السوفيتي السابق والذي كانت تربطه بالعراق معاهدة صداقة

(١) يقدر الكولونيل «أوليفر نورث» المسؤول عن التعاريف العسكرية بين اسرائيل وإيران، أن حجم مبيعات السلاح الاسرائيلي لإيران وصل إلى عدة بلايين من الدولارات، طبقاً لما ورد في مذكراته بعنوان «تحت النار».

وتعاون منذ عام ١٩٧٢ ، حيث كان تدفق السلاح والذخائر الشرقية تتدفق بشكل منتظم لتلبية مطالب العراق التسليحية، حيث التقت المصالح السوفيتية مع مصالح العراق من حيث التخوف من تصاعد الجمهورية الاسلامية خاصة مع قيام إيران بحظر حزب تودة واعداد قادته واتهامهم بالجاسوسية وطرد بعض الدبلوماسيين السوفيت، إلى جانب احتمال تأثير فكرة الجهاد على بعض المسلمين الذين يشكلون أغلبية في بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي .

وأنت فرنسا في المرتبة الثانية بالنسبة لتصدير السلاح وتوثقت علاقات فرنسا بالعراق منذ السبعينيات على أساس تبادل المصالح حيث اشترت فرنسا كميات كبيرة من النفط دون أن تسدد الثمن كاملاً، واستغل العراق هذه الفرصة ليطلب من فرنسا تزويده بالأسلحة والخبرات بما في ذلك المفاعلات النووية، وبذا تحولت فرنسا من مدين إلى دائن للعراق، مما عرض فرنسا للانتقاد من حلفائها على ذلك الدور.

مواقف القوى الاقليمية من الحرب

• موقف الدول العربية

على الصعيد العربي عامة، فقد انقسمت المواقف بحيث أثرت على العلاقات العربية تأثيراً سلبياً، فالاردن لم يتردد في الاعلان عن تأييده للعراق تأييداً تاماً، واستخدمت أراضيه لنقل الامدادات إلى العراق عن طريق ميناء العقبة الذي انتعش انتعاشاً كبيراً بعد أن توقف الشحن والتفريغ من موانئ شط العرب.

وأثار موقف سوريا المتضامن كلياً مع إيران تساؤلات عن أسباب هذا الاتجاه الفريد من بين دول المشرق العربي، فقليل في تحليل ذلك أن الخصومة التقليدية بين فرعى البعث في سوريا والعراق هو الذي دفع بحكومة دمشق إلى اتخاذ ذلك الموقف، فقد تعمقت تلك الخصومة في عام ١٩٧٩ بعد فترة قصيرة من المصالحة التي تمت في مؤتمر بغداد حيث اتحدت سوريا والعراق فقط في جبهة «الصمود والتصدي»، والتي تصدت لمصر في كامب ديفيد، وبعد وقوع محاولة انقلاب ضد حكم صدام في يوليو ١٩٧٩، اتهمت سوريا بالتحريض عليه وعبثاً حاولت تبرأة القيادة السورية من هذا الاتهام وبدأت حملة اعلامية طاحنة بينهما.

كما كان للتضامن المذهبي عاملاً هاماً وراء التحالف السوري - الإيراني باعتبار أن

النظام الحاكم في دمشق يعتمد أساساً على طائفة العلويين الملتحمة بشيعة إيران، يضاف إلى ذلك أن سوريا استفادت اقتصادياً من هذا التقارب مع إيران التي باعت لها النفط بأسعار مخفضة.

أما أقطار المغرب العربي فكانت أقل تأثراً بتلك الحرب، بحكم بعدها الجغرافي ومع ذلك فقد تباينت مواقفها، فالملك الحسن رأى في توجهات الجمهورية الإسلامية خطراً على نظامه بينما تعاطفت الجزائر وليبيا مع إيران بحكم العداء المشترك للولايات المتحدة، ومن هنا فقد امتدت آثار وأحداث تلك الحرب ذلك الامتداد الجغرافي الواسع.

أما عن مصر، فقد كان العراق منذ وقت مبكر قد بدأ يشتري ذخائر منها لملائمة الأسلحة السوفيتية التي كان الجيش المصري يستخدمها، وكان الرئيس السادات هو الذي أمر بالاستجابة لأول طلب عراقي قدم لمصر عن طريق سلطنة عمان مبكراً عام ١٩٨١.

ولم تمض شهور قليلة حتى كانت معظم خطوط الإنتاج في مصانع الذخيرة المصرية تعمل للجيش العراقي واستمر ذلك خلال سنوات الحرب.

وبعد تصدير الذخائر جاء الدور على تصدير المعدات وبالذات المدفعية^(١) فقد كان لدى مصر كثير من السلاح السوفيتي في الوقت الذي كانت تتجه فيه لشراء السلاح الأمريكي، وأصبح المنطق السائد وقتها هو أن تبيع مصر من مخزون سلاحها الروسي كل ما تستطيع بيعه للعراق وتشتري بثمنه سلاحاً تريده من الولايات المتحدة، وقد بلغت مبيعات مصر من السلاح من الأسلحة السوفيتية للعراق ما حجمه ألف مليون دولار سنوياً.

ومع تزايد اتفاقيات الأسلحة التقليدية بين مصر والعراق في منتصف الثمانينات، وقعت نقطة انطلاق جديدة في مجال الصواريخ، وقد بدأت مصر والعراق والارجنتين تتعاون معاً في مشروع واحد لإنتاج الصواريخ عرف باسم «كوندور»، وكانت الفكرة الأساسية فيه أن الارجنتين استطاعت أن تحصل على قدر كاف من تكنولوجيا الصواريخ بسبب من لجئوا إليها من العلماء الألمان، إلا أن هذا المشروع قد توقف نتيجة مضاعفات كثيرة أهمها الدور الاسرائيلي في ذلك المجال.

إضافة إلى امتداد التعاون المصري - العراقي في مجال الأسلحة الكيميائية والتي بدأت من خلال شراء العراق لتلك الغازات من إيطاليا وألمانيا ثم تحول الاهتمام إلى

(١) لسنوات طويلة كان كل إنتاج مصر من ذخائر المدفعية عيار ١٢٢ مم يباع للعراق

ضرورة انتاجها بالتعاون مع العلماء المصريين التي لم تعترض الحكومة المصرية على اشتراكهم في المشروع العراقي.

• موقف الدول الخليجية

انعكست آثار حرب الخليج بالدرجة الأولى على الدول الستة المطلة على ساحل الخليج العربي، وقد كان تكوين مجلس التعاون الخليجي رد فعل لتلك الحرب العراقية - الإيرانية، ولم يمنع تكوين المجلس من اختلاف بين اعضائه في التفاصيل، فالمملكة العربية السعودية والكويت كانا أكبر معولين للعراق، سواء على سبيل الاقراض أو الهبة.

وعموماً لم تقطع دول مجلس التعاون الخليجي علاقاتها الدبلوماسية مع إيران باستثناء المملكة العربية السعودية، ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تعلمت من كثرة المطالب العراقية بحجة أن العراق في تلك الحرب انما يحمي البوابة الشرقية للوطن العربي ورغم استيائها إلا أن معاونتها المالية لم تنقطع طول مدة الحرب.

• موقف المملكة العربية السعودية والكويت

لعل دور كل من السعودية والكويت من الأهمية في تأكيد وقوفهما إلى جوار العراق كحقيقة تاريخية تستحق الاشارة بها، والتوقف عندها كحقيقة تاريخية تستحق التسجيل. فالواقع انه منذ ان بدأت تلك الحرب حتى أصبحت الكويت ميداناً من ميادين قتالها، ومع انه كان ميداناً جانبياً، إلا أن التأثير عليه كان كبيراً، فالكويت لا تبعد عن ميناء عبادان أكثر من ٦٠ كيلومتراً، ولا تبعد عن ميناء البصرة بأكثر من ٤٠ كيلومتراً، ولكن الميناءين بقيام الحرب تحولاً إلى لهيب من نار وبصفة خاصة عندما بدأ الطرفان المتحاربين، كل منهما بضربة موجهة للمنشآت البترولية للطرف الآخر، وراحت القوات الجوية المتفائلة تقترب من سماء الكويت خلال تنفيذها لمهامها القتالية، بل وأحياناً كانت تخترقها، وتصادمت قطع من البحرية في الخليج وزرعت فيه الألغام البحرية التي لا تختار أهدافها، بل واقترب التهديد الإيراني أكثر من الكويت بعد دعمها المالي المتكرر للعراق، الأمر الذي أدى إلى تنفيذ عملية تخريب واسعة النطاق في ميناء «عبد الله» ثم انفجر مصنع لتسييل الغاز في منطقة «الشعيبة» ووصل تأثيره إلى دائرة قطرها عشرون كيلو متراً، ثم زادت على ذلك عمليات القصف الصاروخي المباشر بالطائرات على موانئ شحن البترول وعلى مركز تجمع الأنابيب، وهكذا بدأت ما اطلق عليه حرب الناقلات والتي كان معظمها مركزاً على الناقلات الكويتية، فقد اصبحت في تلك الحرب ١٦٠ ناقلة، كان بينها ٤٨ ناقلة للكويت

وحدها، مما أجبر الكويت إلى اللجوء لمجلس الأمن الدولي طالبة الحماية من ذلك التهديد التي تتعرض له الملاحاة فيها، حيث اصدر مجلس الأمن قراره رقم ٥٥٢ وفيه يشير إلى الاعتداءات الإيرانية على الناقلات العاملة ذهاباً وإياباً من موانئ الكويت والسعودية إلى العالم الخارجى، وطلب إيقاف تلك الأعمال. كما طالبت الكويت بتأجير ناقلات تحمل اعلام اعضاء مجلس الأمن بادئة بالولايات المتحدة لامكان نقل بترولها إلى الأسواق الخارجية.

ومع تزايد احتياجات العراق من السلاح خاصة بعد الهجوم الإيراني المفاجيء الذى نجح فى احتلال شبه جزيرة الفارو، التى تطل مباشرة على جزر بوبيان ووربة، التابعة للكويت كان الخليج كله بقيادة من المملكة العربية السعودية على استعداد لتلبية كل مطالب العراق حتى يمكنها الصمود فى تلك الحرب التى بدأتها.

فقد قامت كل من المملكة العربية السعودية والكويت فى الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٢ بدفع ألف مليون دولار شهرياً للعراق أى اجمالى ٢٤ ألف مليون دولار، وفى الفترة من ١٩٨٢ وحتى نهاية الحرب وكان دعم العراق من خلال بيع ٣٠٠ ألف برميل نفط يومياً باسم العراق إلى الأسواق الخارجية وتحويل دخلها إلى بغداد، وإذا ترجم ذلك إلى أرقام، فإنه يعنى أن العراق حصل على ٣,٧ ألف مليون دولار عام ١٩٨٣، ٣,٥ ألف مليون دولار عام ١٩٨٤، ٣,٢ ألف مليون دولار عام ١٩٨٥، ٢,٩ ألف مليون دولار عام ١٩٨٦، وبالتالي يبلغ اجمالى ما حصل عليه العراق خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى ١٩٨٦ فقط ٣٧,٣ ألف مليون دولار. هذا اضافة إلى الفترة من نهاية عام ١٩٨٦ حتى أوائل عام ١٩٩٠ التى قدرت بما قيمته ١٢ ألف مليون دولار حصل عليها العراق كدعم مباشر من المملكة العربية السعودية والكويت، إلى جانب دولة الامارات العربية باجمالى وصل إلى ٤٦,٤ ألف مليون دولار خلال الفترة من ٨٠ حتى ١٩٩٠.

هذا اضافة إلى أن العراق كان لا يستطيع أن ينزل بصفته الذاتية إلى أسواق السلاح مشترى، ومن هنا قامت المملكة العربية السعودية باعداد ترتيبات بمقتضاها تقوم بشراء السلاح للعراق من أوروبا الغربية وغيرها، إذ كانت الصعوبة فى هذه العملية ان كل بائع للسلاح فى العالم لابد أن يحصل على الانن بالتصدير من حكومة بلاده، وذلك بتقديم شهادة مشتر نهائى، لهذا السلاح لا يكون خاضعاً لأى حظر من أى نوع، وبالتالي كان تقديم تلك الشهادة من المملكة العربية السعودية أو أى بلد عربى من الداخلين فى العملية يمكن أن يخرج الشركات من دائرة ذلك الحظر، وهكذا أمكن تصدير أسلحة كثيرة من

أماكن متعددة تصاحبها تلك الشهادات ثم تجد طريقها إلى العراق.

ونظرة مدققة لتلك المعونات من خلال إلقاء الضوء على ترسانة الأسلحة العراقية يمكن أن تشير إلى عمق دور المملكة العربية السعودية والكويت في ذلك المجال.

فقد بدأ العراق حربه مع إيران وكان يمتلك طبقاً لتقرير من مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لهيئة أركان القوات المسلحة الأمريكية، حوالي ٩٥٥ ألف مقاتل، ٥٥٠٠ دبابة، ١٠٠٠ مركبة قتال مدرعة، ٧١٠٠ ناقلة جنود مدرعة، ٣٠٠٠ قطعة مدفعية ثقيلة، ٥٠٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة، ٢٠٠ قاعدة لإطلاق الصواريخ، هذا إلى جانب امكانيات من الأسلحة الكيميائية وبرنامج سلاح نووي اقترُب أن يصل إلى نهايته، إضافة إلى صواريخ هجومية قد يصل مداها إلى أكثر من ١٥٠٠ كيلو متر.

وبعد معارك ضارية استمرت ثمانية سنوات متصلة، ورغم كل الخسائر التي منيت بها القوة المسلحة العراقية، إلا أن الامداد الخليجي بالأسلحة التي قادته المملكة العربية السعودية إلى جانب الكويت، أدى إلى خروج القوة المسلحة العراقية من الحرب محتفظة بترسانة من الأسلحة وصلت عند غزوه الكويت في ٢ اغسطس ١٩٩٠ إلى اجمالي ٤٨ فرقة منها ١٢ فرقة مشاة، ١٦ فرقة ميكانيكي، ٢٠ فرقة مدرعة إضافة إلى ٣٠ لواء مستقل منها ١٠ لواء مدرع، ٢٠ لواء مشاة، باجمالي مليوناً، ١٥ ألف جندي، ٦٣٠٠ دبابة، ٥٤٧٢ قطعة مدفعية ميدان، ٥٩٨٨ مركبة قتال مدرعة، ٥١٨٤ قاذف صاروخي مضاد للدبابات، ٦٠٠ راجمة صواريخ، ٢٨٨ صاروخ أرض أرض من طراز فروج، سكود ب، العباس، الحسين.

وإذا أضفنا لكل ذلك قيام المملكة العربية السعودية إلى جانب دول أخرى في الخليج بزيادة الانفاق العسكري لبناء قوة مسلحة ذاتية في مواجهة التهديدات، سواء منها العراقية أو الإيرانية، والتي وصلت في المملكة العربية السعودية وحدها إلى ١٧,٨٠٠ ألف مليون دولار عام ١٩٨٦ وإلى ١٣,٦٠٠ ألف مليون دولار عام ٨٨، إضافة إلى صفقة أخرى أبرمتها المملكة العربية السعودية وصلت إلى ٢١ ألف مليون دولار، لأمكن تقدير حجم الاستنزاف التي تعرضت له الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت من وراء العراق وحربها مع إيران ثم غزوها لدولة الكويت بعد ذلك.

• نتائج الحرب العراقية - الإيرانية

إن نظرة فاحصة للتكلفة المالية للحرب العراقية - الإيرانية وما سببته من استنزاف

للأرصدة والثروات العربية يمكن أن تعطى صورة دقيقة لإحدى النتائج التي انتهت إليها تلك الحرب.

فقد بدأ الرئيس العراقي حربه ضد إيران في ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠ وكان احتياطي النقد لبلاده يبلغ ٣٥ ألف مليون دولار تم استنفادها في ٣٦ شهراً الأولى من الحرب، هذا وقد بلغ حجم الانفاق العسكري في الفترة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٨ في شراء أسلحة من الأسواق الخارجية ٨٠ ألف مليون دولار.

وعند وقف إطلاق النار بين العراق وإيران بلغ حجم مديونية العراق ما بين ٧٠ إلى ٨٠ ألف مليون دولار معظمها لدى الكويت والمملكة العربية السعودية.

كما بلغت مديونيات العراق لبعض المصارف والهيئات المالية العالمية وبصفة خاصة اليابان حوالي ٢٠ ألف مليون دولار، وبلغ الدين المدني والعسكري لفرنسا ٦ آلاف مليون دولار ولايطاليا ٢,٤ ألف مليون دولار وألمانيا الغربية ١,٨ ألف مليون دولار، هذا إضافة إلى أن «أكزيم بنك» في الولايات المتحدة قد رتب قرضاً للعراق بمبلغ ٥٣٧ مليون دولار.

ويتضح من حساب هذه الأرقام أن حجم تكلفة قرار واحد اتخذته الرئيس صدام حسين ببدء حربه ضد إيران قد كلف بلاده حتى أغسطس ١٩٨٨ - ما يساوي ٤٥٢,٦ ألف مليون دولار أمريكي - كما كلف إيران على التوازي بما يساوي ٦٤٤,٢٣ ألف مليون دولار أمريكي أيضاً. أي أن مجموع ما أنفقته الدولتين كنتاج لقرار تلك الحرب ما مجموعه ألفا وسبعة وتسعون مليار دولار أي ما يوازي أكثر مما أنتجه العراق وإيران من نفط منذ عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٨٨.

هذا إضافة إلى قتل ربع مليون عراقي وأسر ١٠٠ ألفاً آخرين وتدمير هائل في البنية الأساسية للدولتين، مما أنهى الحرب والعراق على حافة الإفلاس وأصبح صدام حسين نفسه على حافة السقوط^(١).

ثم كان التحول المفاجيء الذي طرأ على السياسة العراقية إزاء إيران والتنازلات العديدة التي قدمتها بغداد لطهران كانت مثار حديث العالم وإندهاشه، فقد قدم العراق تنازلات عديدة من أهمها إقراره باتفاقية الجزائر المبرمة عام ١٩٧٥ والانسحاب من الأراضي الإيرانية، إضافة إلى التعويضات العسكرية والتي تتمثل في حصول إيران على كل ما يمكنها الحصول عليه من البترول العراقي والذي يصل إلى ١٥٠ ألف برميل بترول

(١) بيير سلاجر - لويك لوران - حرب الخليج / الملفات السرية، ص ٨

يوميًا يتم نقلها عبر شط العرب عن طريق الاسطول العراقي الهائل من اللوريات ثم بالسفن من شبه جزيرة «الفاو» وتبلغ قيمة هذه الكمية ٤,٥ مليون دولار يوميًا أي ما يعادل ١,٥ ألف مليون دولار سنويًا، مما دعى وزير الخارجية الإيراني على أكبر ولاياتي إلى التصريح بأن ما تحقق يعد أعظم الانتصارات الإيرانية على مدى التاريخ حيث كانت إيران تطالب بـ ٣٠٠ ألف مليون دولار تعويضات عسكرية، ولكنها حصلت على ما هو أكبر من ذلك، كل ذلك في مقابل وعد إيراني بعدم مهاجمة العراق في حالة دخولها حرباً مع الولايات المتحدة وحلفائها^(١).

جاء ذلك التحول المفاجيء في الموقف العراقي يوم ١٢ اغسطس ١٩٩٠ كبرهان ساطع وقاطع على نوايا العراق الحقيقية واعداده المبكر لعملية غزو الكويت، حيث يعلن قبوله لاتفاقية الجزائر مع إيران، وقبوله من جانب واحد وبلا مفاوضات، الجلاء عن الأراضي التي احتلها في إيران، تلك الاتفاقية التي فرضها الشاه وأشعل العراق الحرب بسببها على أساس انها ظالمة تقتطع من التراب الوطني العراقي وتنكر له حقوقاً مشروعة على شط العرب!!

ثمانى سنوات من الحرب المدمرة من أجل لاشيء!! رفض محاولات الوساطة لوقف نزيف الدم الاسلامي من أجل لاشيء!! مليون شهيد من الجانبين من أجل لاشيء!! مئات المليارات من أجل لاشيء!! انفاق أموال العراق ومساعدات الخليج والهاب المشاعز القومية، بل والعراقية من أجل لاشيء!! التحرير بالشعوب بل وبالحكام من أجل لاشيء!! استنفار النخوة الخليجية والعربية والحصول على الدعم العسكري والسياسي من أجل لاشيء!!.. ويأتى التساؤل.. هل يمكن أن يكون ذلك القرار أو تلك المبادرة السلمية العراقية تجاه إيران هي المأساة بكل أبعادها التراجيدية^(٢).

ويجيب الدكتور مدوح البلتاجي رئيس هيئة الاستعلامات المصرية في ذلك الوقت فيقول: لا.. وبالقطع لا.. تلك بالتحديد في تصوري هي أكبر أوراق التوت تسقط لتتعرى الخديعة الكبرى!! تلك محاولة إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية.. تلك محاولة تأمين المكسب وابتلاع الكويت بثرواتها الراهنة والباطنة.. تلك محاولة للدفاع عن الغنيمة الأساسية وهي الكويت.

(١) تقرير من «الفرين ريبورت» الصادر في لندن عن التنازلات العراقية لإيران

(٢) الدكتور مدوح البلتاجي رئيس هيئة الاستعلامات، مقال في الأهرام الاقتصادي، بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٠

تحليل نتائج الحرب العراقية - الإيرانية

• على إيران

على الرغم من أن حجم الحرب قد فاجأ إيران وأصابها داخلياً وخارجياً إصابات خانقة إلا أن حكام إيران وصفوا الحرب لآية الله الخميني على أنها «هبة من السماء»، ورحب قطاع المؤسسة الإيرانية الحاكمة بهذه الحرب على المدى الطويل انطلاقاً من مصالح واضحة وجلية وأطماع اقليمية وهيأت هذه الحرب لحكام إيران تحقيق ثلاثة أهداف داخلية، أولها^(١) - تعبئة الجماهير ضد أي عدو خارجي لتأمين القاعدة غير المستقرة للجمهورية الإيرانية الجديدة من وجهة نظر النظام، وثانيها - القضاء على المعارضة، خاصة من التيارات اليسارية والوطنية، وكذلك أيضاً ما يصفه الحكام المتشددون بالاتجاهات الإسلامية الليبرالية التي يمثلها بني صدر، وثالثها - أخفت الحرب الأزمة الاقتصادية الطاحنة وأصبحت غير مسئولة عن عدم الوفاء بأغلب الوعود التي قطعتها الثورة على نفسها وعلى الرغم من الخراب والخسائر البشرية وتدمير المنشآت الاقتصادية، فقد رسخ وضع الحكام الإيرانيين، وتوطدت الدولة ومؤسساتها.

وعن تأثيرات الحرب السياسية على جهاز الدولة، يمكن إيجازها في ثلاث مؤثرات أساسية: أولها - تقوية مركز الجيش الذي كان ضعيفاً قبل اندلاع الحرب وغير منظم وتلقصه بعض التجهيزات، إضافة إلى أنه كان لا يتمتع بثقة الحكام الجدد بوصفه حاملاً لايدولوجيات ما قبل الثورة القديمة وأعيد تنظيمه ورد اعتباره سياسياً وصار من أهم عوامل الحكم بعد أن تعرض لحملات التطهير، حيث أطلق عليه الخميني مع بداية الحرب^(٢) جيش الاسلام وجيش امام الزمان. وثانيها - حقق الحرس الثوري الذي يمثل الجماعات الموالية ايدولوجيا لنظام الحكم نفوذاً واسعاً خلال الحرب، فمن ناحية زاد عدد أفراده إلى ما يزيد على مائة ألف وزادت قوته بإنضمام مئات الآلاف من المقاتلين المتطوعين، ومن ناحية أخرى استغل الحرس الثوري الحرب ودوره فيها لتحسين تسليحه بأسلحة خفيفة وثقيلة^(٣) وفضلاً عن ذلك حظى الحرس الثوري بأهمية سياسية متعاظمة في الصراعات الداخلية على الحكم مما أدى إلى تعيين وزير مسئول عن حرس الثورة إلى جانب وزير الدفاع وأكد الحرس الثوري في هذه الحرب أنه يمكن أن يكون بديلاً عن

(١) فاضل رسول، العراق - إيران، أسباب ولبعاد النزاع، إصدار المعهد النصارى للمهاسة الدولية.

(٢) رسالة الخوميني في ٤ مارس ١٩٨١

(٣) جريدة جمهوري اسلامي في ١٢ نوفمبر ١٩٨٠

الجيش أو على الأقل اعتبر تنظيمًا موازيًا له في القوة والأهمية. ففي الوقت الذي كان الجيش النظامي يعمل فيه على الجبهة كان الحرس الثوري يتولى الإشراف على المواقع الاستراتيجية في البلاد وفي مقدمتها أهم المدن، وبذلك فقد أمن لنفسه قاعدة نحو أي قادم على الحكم، وثالثها - ترسيخ بيروقراطية الدولة بعد القضاء على اتجاهات معينة وتوحيد السياسة في القياديين بعد إنشاء جهاز قمعي منظم.

أما عن المجال الاقتصادي فقد عملت القيادة الدينية على وقف أي خطوات أخرى للتأميم، والتي كان من الممكن أن تؤدي إلى تنامي السلطة الاقتصادية للدولة. كما أثرت عدة عوامل بشكل سلبي على الموقف الإيراني، لعل أبرزها:

- * العزلة الدولية بسبب خطف الرهائن وما أدى إليه من عقوبات.
- * الصراع مع دول الخليج مما اضطرها إلى الانطلاق في دعمها للعراق.
- * وجود مشاكل داخل القيادة المستقلة للقطاع الصناعي، مع وجود نقص في التكنولوجيا المتقدمة وفي نوعيات الأسلحة المتخصصة.

هذا وقد أفادت المساحة والعمق وزيادة عدد السكان مع الاعتماد المحدود على البترول بالمقارنة بالعراق، إضافة إلى التعبئة الواسعة التي تمت لصالح الحرب، كل ذلك كانت عوامل قوة في الموقف الإيراني انعكست على النتائج الاستراتيجية للحرب.

• على العراق

أخذت القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية للعراق في الانخفاض مع استمرار الحرب، إلا أن العراق قد استغل بكفاءة عدة أمور كانت عاملاً رئيسياً في عدم انهيار القدرة العراقية. أولها: وجود احتياطي كبير نسبياً من العملات الحرة مع وجود جيش جيد التسليح، رغم أن هذين العاملين قد تآكلا مع طول مدة الحرب. ثانيها: توافق الظروف السياسية الدولية والإقليمية التي وفرت للعراق مساندة على كل الأصعدة عوضت نسبياً ضعف البلاد الناشئ عن العوامل الداخلية. وثالثها: استفادة العراق من عدم قبول الشعب للرؤية الأيديولوجية الإيرانية خاصة مع استمرارية القتال، فعلى الرغم من أن العراق قد بدأ تلك الحرب الطويلة، إلا أنه استطاع استغلال رفض قيام نظام حكم إسلامي وحوله إلى سلاح دفاعي للوقوف أمام القوات الإيرانية الغازية. ورابعها: وجود مصادر متنوعة للتسليح.

أما عن الجوانب التي أضعفت الموقف العراقي فيمكن إيجازها في أربعة جوانب:

أولها الوضع الجغرافى، فبغداد العاصمة وأغلب المدن وأهم المناطق الصناعية وحقول البترول تقع على نهر دجلة على مقربة من الحدود الإيرانية مما سهل مهمة المخطط الاستراتيجى العسكرى من الاستيلاء على بعض النقاط المركزية من ذلك العصب الحيوى العراقى.

وثانيها الاعتماد شبه الكامل على عائدات البترول وتشغيل صادرات البترول العراقى والتى شكلت أكثر من ٩٠ ٪ من حجم تلك الصادرات.

وثالثها وجود نظام اقتصادى وسياسى منظم مركزياً، يعتمد على وجهة نظرية عسكرية وسياسية منظمة تعتمد أساساً على استقرار الطبقة الحاكمة، حيث من الممكن أن يؤدى عدم استقرار قيادة الدولة إلى هزات متواصلة مما لا تستطيع معه المؤسسات الاقتصادية والسياسية عن الاستقلال عن بيروقراطية الدولة. ورابعها اعتبار أغلب قطاعات الجبهة مناطق لها حساسية خاصة بسبب الجماعات الكردية والشيعية الساخطة هناك، وخامسها، وأهمها: الاعتماد على قروض أجنبية والتمويل الخارجى للحرب خاصة المساعدات المالية التى قدمتها الدول الخليجية، وقد انقذت تلك المساعدات العراق الذى كان على وشك الانهيار عام ١٩٨٤/٨٣، حيث مكنت تلك المساعدات من تهدئة الوضع الحرج الذى وصل إليه وأمدت العراق بالوسائل التى مكنته من خوض حرب طويلة المدى.

وتظهر تلك الحرب سواء الغزو العراقى لإيران أو الهجوم المضاد الإيرانى، تظهر بوضوح مدى تأثير العوامل الاقليمية والدولية خاصة على الصعيد الاقتصادى، لتسير الحرب حيث أثر ذلك على منع الانهيار الاقتصادى لأى من طرفى الصراع والذى كان يعنى انتهاء تلك الحرب.

ففى الأشهر الأولى التى تلت اندلاع الحرب أصيبت المراكز الحساسة لكلا البلدين، ففى إيران تعطلت أهم معامل البترول وتعطلت عمليات نقل البترول العراقى عبر الخليج بسبب سيطرة الاسطول الإيرانى، وبرزت معاناة الدولتين من الدمار المؤثر حيث كان نصيب إيران أقل من العراق. كما قللت التحالفات الاقليمية من خطر الانهيار الاقتصادى، فقد استطاع العراق استيراد سلعه عبر الاردن والكويت وتلقى معونات مالية ضخمة من الدول الخليجية، بينما اعتمدت إيران على معونات ليبيا وسوريا، مما مكن البلدين سواء إيران أو العراق من امتلاك الوسائل الكافية لمواصلة الحرب على الرغم من مصاعبها الاقتصادية الضخمة.

• على دول الخليج والمنطقة العربية

لقد أثرت الحرب العراقية - الإيرانية على الصراعات الاقليمية الأخرى كما هددت بشكل مباشر بامتداد الحرب إلى دول الخليج، وأملت الحرب على العراق سياسة معتدلة لاعتماده بشكل رئيسي على مساعدات دول الخليج، ومن ناحية أخرى ازدادت عزلة إيران في المنطقة بشكل عام، بالتالي زادت حدة توتر علاقاتها مع دول الخليج وانحصرت علاقاتها بشكل عام مع الدول العربية باستثناء التحالف مع سوريا وليبيا وإلى حد ما مع اليمن الجنوبي والجزائر.

وكان انشاء مجلس التعاون الخليجي من الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين والامارات العربية المتحدة وقطر وعمان في فبراير ١٩٨١ بمثابة رد فعل مباشر على تلك الحرب، حيث بدأ بأهداف اقتصادية لتوحيد مواقف اعضائه داخل الاربك، ومع تفاقم الوضع وتصاعد المواجهة بين الدولتين المتحاربتين في فبراير ١٩٨٣ بدأ مجلس التعاون الخليجي يوسع دائرة اهتماماته ويناقش السياسات الدفاعية والأمنية، وفي عامي ١٩٨٤، ١٩٨٥ نوقشت الخطط الأمنية الخليجية وتسليحها واجراء المناورات المشتركة بينها.

ووقف مجلس التعاون الخليجي إلى جانب العراق، وشجع كل المساعي المبذولة لانهاء الصراع أو حصره على الأقل في العمليات البرية فقط، حيث لم يكن الخطر على الدول الخليجية بات فقط من جانب إيران من جراء حوادث الاغتيال والتدمير التي كانت تقوم بها الجماعات الموالية لإيران في دول الخليج، بل حدثت استفزازات مماثلة من جانب العراق لنسف أي تقارب بين دول الخليج وإيران، ومن هنا فقد اشتركت كل من العراق وإيران في هجومها على ناقلات البترول التابعة لدول الخليج فيما سمي حرب الناقلات.

وعلى ضوء ذلك فقد أصبح أمن الخليج موضوع نقاش بين الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من الاختلاف في الرأي داخل مجلس التعاون الخليجي من حيث الموافقة على تواجد عسكري مباشر للولايات المتحدة، باعتبار أن ذلك لن يؤدي فقط إلى تأرجح الصراعات بين الدول الكبرى وبعضها، بل قد يؤدي إلى تزايد الخطر الذي تتعرض له الدول الخليجية من جانب جيرانها العرب بسبب زيادة الروح المعادية للولايات المتحدة في المنطقة العربية، ومن هنا كان تركيز دول الخليج للسعي لتأمين منطقة الخليج من خلال الأنشطة الدبلوماسية. كما كان صعود نجم سوريا في العالم العربي أحد ثمار تلك الحرب الخليجية من حيث سعيها للوساطة بين إيران ودول الخليج، كما أدت تلك الحرب إلى القضاء على المنافسة بين العراق وسوريا مرحلياً وخاصة في لبنان والذي تقلص الدور العراقي بها نتيجة لتلك الحرب.

هذا ويعتبر عودة مصر إلى الصف العربي إحدى الثمار الرئيسية لهذه الحرب على المستوى الاقليمي، فقد عادت العلاقات المصرية تدريجياً مع منظمة الدول الاسلامية والجامعة العربية، كما تم رد اعتبار مصر جزئياً وتحسنت علاقاتها مع الجزائر وتونس، ثم التعاون العسكري الفعال بين مصر والعراق وازدادت باحتياجاته من الذخائر وأسلحة المدفعية اضافة إلى امتداد ذلك التعاون إلى الدول الخليجية وبصفة خاصة إلى عمان.

هذا إلى جانب تصاعد الدور الجديد لتركيا في العالم العربي حيث تحولت تركيا إلى بلد مرور «ترانزيت» هام لطرفي الصراع وصارت ثاني شريك تجارى لإيران بعد اليابان، وفي عام ١٩٨٤ اضطر العراق إلى طلب معونة الجيش التركي لقمع المعارضة الكردية في الشمال العراقي، هذا إضافة إلى التقارب مع بقية العالم العربي بعد عزلة دامت أعواماً، حيث امتد التقارب ليشمل ليس فقط المملكة العربية السعودية بل امتد إلى ليبيا.

ويمكن القول أن تلك الحرب كانت سبباً رئيسياً في زيادة حدة الانقسامات داخل الوطن العربي، كما كانت إحدى مقدمات الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ والتي بدون تلك الحرب ما كان لذلك الغزو أن يحدث، هذا إلى جانب الاضعاف الكبير الذي انتهت إليه منظمة التحرير الفلسطينية والذي كان ثمرة لتلك الانقسامات العربية.

ثانياً: الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت

إن محاولة النفاذ إلى الاستراتيجية العراقية أمر يكتنفه الكثير من المصاعب لعدة اعتبارات أولها: الشك في أنه يوجد تخطيط استراتيجي قومي أو شامل لتلك الدولة في ظل حكم البعث بقيادة صدام حسين والذي تتركز في يده كل السلطات وفي ظل نظام حكم يعتمد على نفشى الرعب حيث أصبح الخوف هو مصدر شرعية النظام الحاكم وقوته الفعالة للحفاظ على كيانه السياسى خاصة بعد أن تحول أى حوار سياسى أو أى مناقشة للسياسات أو استراتيجيات الدولة أصبحت أمراً خطيراً ويوصل أطرافه إلى سحل المفصلة.

وثانياً: أن ما شهدته السنوات الأخيرة في ظل مظلة الرعب والإرهاب للنظام العراقي، يعتبر إلى حد ما بعيداً بعداً كاملاً عن الحقيقة حيث تركزت الكتابات والتحليلات عن فيضاً من الكتب التي تمجد حكم صدام حسين وسياساته البالغة النجاح والتي حققت انتصارات على كافة الأصعدة الخارجية والداخلية، إضافة إلى أن معظمها كان من اعداد مؤسسات النظام الحاكم، وبالتالي تزداد صعوبة البحث والدراسة والتعمق في الاستراتيجية العراقية في ظل ندرة الكتابات الجادة والحقيقية عنها.

وثالثاً: أن التخطيط الواضح وقرارات التصعيد والمواجهة السياسية والعسكرية التي انتهت بالعراق إلى الصورة التي وصل إليها الآن من عزلة تامة اقليمية وعالمية واستسلام كامل لمقررات شرعية أجمعت عليها كل دول العالم شرقاً وغرباً، يؤكد ان حكم الغزو هو السائد وأن الاستراتيجيات «إن وجدت، تكون قد بنيت على حسابات خاطئة وغير دقيقة أساسها دعم قرار الحاكم المطلق من خلال تفاق فردي أو جماعي في ظل ذلك الإرهاب والرعب الذي فرضه النظام العراقي».

وعلى ضوء تلك الحقائق سنحاول استشراف الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت في ٢ اغسطس ١٩٩٠، بدأ بالعوامل الرئيسية التي بنيت عليها تلك الاستراتيجية، ثم عرضاً شاملاً للتخطيط الاستراتيجي العسكري لغزو الكويت والذي اصطلح على تسميته «بأزمة الخليج الثانية»، والتي ربما لا يكون هناك تجاوز للحقيقة في القول بأنها أخطر تحدٍ واجهه النظام العربي منذ نشأته رسمياً عام ١٩٤٥، باعتبار ان تلك المحنة قد تفجرت - ولأول مرة - من داخل ذلك النظام العربي مهما كان دور الأطراف الخارجية فيها.

١ - العوامل التي تأثر بها التخطيط الاستراتيجي العراقي لغزو الكويت

هناك العديد من العوامل التي تأثر بها التخطيط الاستراتيجي العراقي، وسنركز في دراستنا على أهمها، تلك التي تختص بالظروف الدولية السائدة أو الظروف الاقليمية وانعكاساتها على ذلك التخطيط، إلى جانب البيئة الداخلية في العراق، وانتهاءً بالطموحات الشخصية للرئيس العراقي صدام حسين، والتي تعتبر أهم تلك الاعتبارات على الإطلاق، حيث أن الدراسة المتعمقة والمتأنية والتي أجمعت عليها معظم آراء الباحثين والمفكرين أنه كان لتلك الطموحات الشخصية أبرز الأثر على التخطيط الاستراتيجي الذي قام به العراق غازياً لدولة الكويت.

الظروف الدولية السائدة قبل الغزو العراقي للكويت

سيطرت أحداث غزو العراق للكويت في ٢ اغسطس ١٩٩٠ وتداعياتها على مسرح الأحداث العالمية في توقيت خاص ومتميز مرت به العلاقات الدولية بفترة حرجية ومرحلة انتقالية بين نظام دولي قديم في سبيله إلى التغيير والانهاء ليفسح المجال لنظام جديد له سمات خاصة تختلف عن النظام القديم، والذي ظل سائداً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث برزت أوضاع دولية تختلف عن سابقتها وتمثل مرحلة جديدة تهيء لاستقرار العلاقات الدولية على أسس جديدة، وقد كان من أهم ملامح تلك التطورات والتحولات الآتي:

* انتهاء مرحلة الكفاح من أجل تصفية الاستعمار وتراجع شعارات النضال من أجل التحرر الوطني بعد أن تحقق استقلال أغلب المستعمرات والأراضي الخاضعة للسيطرة الأجنبية وظهرت بدلاً منها شعارات التحرر الاقتصادي وتحقيق الهوية الاجتماعية والثقافية والقومية للدول التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية.

* سقوط أنظمة الحكم في أغلب دول أوروبا الشرقية وبدء التحولات السياسية والاقتصادية فيها بشكل يزيل الحواجز والسدود الأيديولوجية بينهما وبين باقي دول المعسكر الغربي وبشكل خاص دول أوروبا بما يسمح في المستقبل بدخولها ضمن آليات التكامل الأوروبي الذي يتقدم بسرعة.

* اقتراب موعد إعلان ظهور دول الجماعة الأوروبية الموحدة والتي بدأت ملامحها في التبلور مع تصديق البرلمانات الأوروبية المتتالي على معاهدة «ماستريخت» مع نهاية عام ١٩٩٢، وما يعنيه ذلك من ظهور قوة أوروبية جديدة وسوق موحد تقف منافسة للولايات المتحدة واليابان.

* الوفاق الدولي الذي كان قد اتخذ العديد من الخطوات الإيجابية مع بدء الغزو نهاية عام ١٩٩٢ خاصة بين الاتحاد السوفيتي «في ذلك الوقت» والولايات المتحدة وما يعنيه من انتهاء الحرب الباردة وبدء مرحلة من التنسيق والتعاون بدلاً من المواجهة، انعكست تماماً على ردود فعل العملاقين اثر عملية الغزو العراقي للكويت.

ونظراً لأن تلك التحولات الدولية كانت ومازالت بالرغم من كل ما حققته، تمر في مرحلة التبلور وتحديد المعالم والآليات ولم تستقر بعد على شكل محدد واضح، فقد فاجأت أزمة الخليج الثانية العالم في وقت لم تتضح فيه بعد معالم إعادة توزيع النفوذ وتقسيم مناطق الاهتمام والمصالح الخاصة للقوى الفاعلة على الساحة الدولية بالرغم مما ساد علاقاتها دون وفاق بشكل عام، وقد أدى ذلك إلى ظهور اتجاهين متوازيين قد انعكس تأثيرهما معاً على مواقف الدول المختلفة من الأزمة، أحدهما: وضع في اعتباره مناخ ذلك الوفاق الدولي الجديد، وثانيهما: حرص على تأكيد مصالح كل طرف من الأطراف الدولية المعنية في ظل أوضاع دولية لازالت تحت التشكيل ومنافسة خفية لم تكن ظاهرة على السطح، ولكنها كانت كامنة في خلفية الذين رسموا سياسات كل طرف.

وسواء كان التوقيت الذي اختاره الرئيس صدام حسين لغزو الكويت وتفجير الأزمة قد تم في إطار استراتيجية مخططة من جانبه أو أنه قد دفع إلى ذلك التوقيت دفعا واستدراج

إلى القيام بالغزو في ذلك الوقت بالذات، فالواضح ان الأزمة قد جاءت في وقت قد شارفت فيه الحرب الباردة على الانتهاء، بل وبدء ترتيب البيت الاوروبى الكبير واتفق فيه المجتمع الدولى على استغلال المناخ الدولى الجديد لتسوية المنازعات بالوسائل الدبلوماسية «ناميبيا - افغانستان - كمبوديا - نيكاراغوا... إلخ».

ولم يبق من بؤر التوتر الاقليمى ما يهدد الأمن الدولى سوى منطقة الشرق الأوسط التى بدت وكأنها بمعزل عن التطورات العالمية وعن اتجاهات الوفاق والحلول السلمية ونبذ استخدام القوة وسباق التسلح رغم خصوصية تلك المنطقة وما تتمتع به من خلفية حضارية وثقافية ودينية، إضافة إلى أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية باعتبارها تمثل أهم احتياطي للبترول فى العالم، ومن ناحية أخرى رأى المجتمع الدولى والعالم الغربى والولايات المتحدة بشكل خاص انه لابد من تطويع هذا الجزء من العالم «الشرق الأوسط» لقواعد النظام الجديد حتى لا يكون الشرق الأوسط حلقة ضعيفة أو مصدر ازعاج له.

ومن هنا، فلما تفجرت أزمة الخليج الثانية كانت أول مناسبة تختبر فيها العلاقات الدولية الجديدة والتى هيأت المناخ المناسب لقيام الولايات المتحدة فى تعبئة رأى العام العالمى لاتخاذ موقف حاسم من الأزمة والتى ارتبطت بالعديد من العوامل التى قد تساعد على تفسير بعض مظاهر الاتفاق والاختلاف فى المواقف، لعل أولها، هى رغبة الولايات المتحدة فى تأكيد رعامتها المطلقة فى أول اختبار لها أمام مشكلة تهم العالم بصفة عامة والدول الغربية بصفة خاصة.

وثانيها، الرغبة فى ترتيب الأوضاع فى منطقة من مناطق التوتر التى لازالت تشكل تهديداً للسلام بالرغم من روح الوفاق التى بدأت تسود العالم، وبعد بدء ترتيب الأوضاع فى أوروبا الجديدة بعد سقوط نظم دول شرق أوروبا.

وثالثها، ما تشكله منطقة الخليج من خصوصية سبق التنويه عنها ثم الارتباط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية والتى كان واضحاً أن تسوية الأزمة الأولى سيساعد على تسوية الثانية، خاصة عند الأخذ فى الاعتبار أن القوة العسكرية العراقية المتنامية هى فى نظر الولايات المتحدة عائقاً أمام تسوية سلمية للقضية الفلسطينية بما تمثله من دعم لمواقف العناصر المتشددة، وأن تحجيم تلك القوة قد لا يترك أمام هذه العناصر سوى قبول التسوية السلمية.

ورابعها، رغبة الاتحاد السوفيتى فى تأكيد صدق نواياه بالنسبة لسياسة الوفاق الجديدة وابتعاده عن انتهاج سياسات ومواقف مناهضة للولايات المتحدة وسياساتها.

وخامسها، حرص أوروبا على القيام بدور متميز وعدم ترك الساحة للولايات المتحدة، وأن لأوروبا مصالح وارتباطات بالمنطقة قد تفوق مصالح وارتباطات الولايات المتحدة، ولذلك سارعت أوروبا وعلى رأسها فرنسا بالمشاركة في الاجراءات التي اتخذت ضد العراق وإن كانت قد احتفظت دائماً لنفسها بمسافة تفصل بينها وبين الاتفاق الكامل على ما تراه الولايات المتحدة وذلك خلافاً لبريطانيا التي اتخذت موقفاً مؤيداً للولايات المتحدة تماماً.

الظروف الإقليمية السائدة قبل الغزو العراقي للكويت

عند تحليل أى أزمة يقصر فريق من المحللين عادة رؤيته لهذه الأزمة على الموقف الذى نبعت منه، بينما يتجاوز فريق ثان هذا الموقف المحدد إلى العرامل البنيوية التى أفرزت هذه الأزمة داخل نظام ما، وتطبيقاً للنظرة الأولى يمكن أن تكون أزمة الخليج مترتبة على عسر اقتصادى عراقى لم يكن استمرار احتمالاً ممكناً، أو حرج سياسى بالغ للقيادة العراقية فى مواجهة شعبها مع تقدم خطى المصالحة مع إيران على نحو لا بد وأن يتضمن تنازلات أساسية تجعل إعادة التفكير فى عقلانية الحرب وجدواها أمراً حتمياً، وكلا المسألتين - سواء العسر الاقتصادى أو الحرج السياسى - يمكن مواجهته بغزو الكويت فى إطار حسابات معينة من وجهة نظر القيادة العراقية، ولذلك اتسم سلوك النظام العراقى بالذات فى الفترة من ١٧ يوليو وحتى أول اغسطس بالتصعيد الذى أفضى فى النهاية إلى الغزو.

ومن ناحية أخرى يرى البعض أن السلوك الكويتى تجاه العراق قبل الأزمة وأثناءها قد اتسم بتشدد يعتبر هو المسئول عن سلوك التصعيد المنسوب للنظام العراقى - كما يضيف أنصار هذا الفريق - من أن الكويت قد تلقت التشجيع فى هذا ولو على نحو غير مباشر من قوة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية يهملها استدراج العراق إلى تهديد الكويت حتى يمكن لها - أى الولايات المتحدة - أن تؤسس لها وجوداً عسكرياً ذا ثقل فى منطقة شديدة الحساسية لمصالحها كمطقة الخليج، خاصة بعد أن تناقصت أعباؤها العسكرية العالمية من جراء التحولات الراهنة فى النظام الدولى.

وفى الواقع إن ما يعيب هذا التحليل على الرغم من أن جزءاً منه ربما يكون صحيحاً انه تجاهل الأوضاع الكامنة فى بنية النظام العربى ذاته والتى ربما تكون قد شكلت الأساس الحقيقى للأزمة، بمعنى أن تلك الأزمة لم تكن لتحدث لولا وجود تلك الأوضاع والتى يمكن تسميتها بالمصادر البنيوية أو النظامية للأزمة، وبصفة خاصة افتقار النظام

العربي لآليات فعالة لحل وتسوية الصراعات بين وحداته والتي سنركز في دراستنا عليها رغم ان هناك العديد من المصادر البديوية الأخرى التي يمكن تدارسها في هذا المجال.

فقد شهد النظام العربي على نحو مزمّن منذ نشأته الرسمية عام ١٩٤٥ ظاهرة الصراع بين وحداته، ويظهر التحليل العلمي لهذه الظاهرة أن شدتها لا تتجه إلى التزايد أو التناقص باستمرار عبر الزمن، وإنما هي اتجاهات صاعدة وهابطة، ومن الواضح أن تفسير هذا النموذج العام يرجع إلى أن الصراعات العربية - العربية في أية مرحلة من المراحل لم تكن تحل وإنما تتم تهدئتها، أو على أحسن الفروض تسويتها تحت تأثير عامل أو آخر بما يفيد أن محتوى الصراع ذاته يبقى كاملاً كالبركان يستعد للانفجار في أية لحظة، ولذلك فإنه بمجرد ضعف أو اختفاء تأثير العوامل التي أدت إلى التهدئة أو التسوية، أو ظهور عوامل جديدة تدفع إلى الصراع تبدأ الصراعات في التصاعد من جديد حتى تصل إلى عامل تهدئة أو تسوية جديدة أو أكثر وهكذا (١). ويعكس ما سبق غياب الآليات الفعالة لحل وتسوية الصراعات العربية - العربية، ويلاحظ هنا أن دور الجامعة العربية في هذا الصدد دور محدود على الرغم من أنها تسبق غيرها من المنظمات الإقليمية والمنظمة الوحدة الإفريقية، والعالمية، الأمم المتحدة، في سجل تسوية المنازعات العربية - العربية ويعنى ما سبق أن وحدات النظام العربي القوية الراغبة في تحدى الوضع الراهن لا تجد رادعاً كافياً لها في سوابق حل أو تسوية الصراعات بين وحداته، أى أن افتقاد النظام لمثل هذه السوابق المنتظمة يمثل في الواقع دعوة لتغيير الوضع الراهن لمن يريد ذلك ويقدر عليه.

وقد يعزز هذا ما أظهره التحليل العلمي لخبرة تسوية الصراعات العربية - العربية من أن إحدى الآليات شديدة الأهمية بهذا الصدد قد تمثلت في تغيير نظام الحكم لدى إحدى طرفي الصراع، وعلى الرغم من أنه قد ثبت أن هذا التغيير لا يفضي إلا إلى تهدئة مؤقتة للصراع، فإن هناك ما يشير إلى أن النظم العربية الحاكمة قد زادت من تدخلها في شئون بعضها البعض عبر الزمن، ومعنى ذلك أن خبرة النظام العربي تقدم اغراء محدداً للنظام العراقي بأن يحاول تسوية خلافه مع الكويت عن طريق أحداث تغيير في نظام الحكم التي اختارت القيادة العراقية فيما بعد أن تحدثه عن طريق الغزو الشامل.

ولاشك أن غياب الدولة القائدة في النظام منذ نهاية الستينات من ناحية أخرى كان يعنى أن تكرار سابقة إرسال قوات إلى الكويت تحت مظلة الجامعة العربية بمناسبة التهديد

(١) د. أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية/العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١)، بيروت، يناير ٨٨، ص ١١٣-١١٤

العراقي لها في أوائل الستينات قد أصبح أمراً بعيد المنال، وهو الأمر الذي ينقلنا إلى المصدر الأخير للأزمة من وجهة نظر النظام العربي.

• البيئة الداخلية في العراق

إن المتابعة المتأنية للبيئة الداخلية للنظام العراقي نستطيع أن نتبين بوضوح حجم السلطات المطلقة التي يتمتع بها الرئيس العراقي صدام حسين في ظل مجتمع يعيش على خوف من صور مرعبة لأمثلة القمع والتعذيب الذي يمارسها النظام حيث تتعدد وتنوع مؤسسات العنف الذي أنشأها البعث العراقي دعماً وإرهاباً لكل من تسول له نفسه أو يفكر أن يعمل ضد النظام أو يعارضه، هذا وقد صدر مؤخراً عن كاتب منفي عراقي إختار لنفسه اسماً مستعاراً هو «سمير الخليل» يعيش به متخفياً في أوروبا منذ سنوات بعد أن جهر بمعارضته لصدام حسين وانتقد نظام حكمه، حيث يعيش ذلك المؤلف في حالة عزلة حقيقية حيث لا يعرفه إلا قلة قليلة من أصدقائه المقربين، لقد صدر عن ذلك الكاتب مؤخراً مؤلفاً بعنوان «جمهورية الخوف» عبر فيها وبصدق عن الحقيقة التي تدل على حجم الرعب والإرهاب الذي يبثه النظام البعثي العراقي في نفوس مواطنيه، ليس فقط داخل البلاد بل خارجها أيضاً.. ومن هنا كان لازماً طرح ما صورته ذلك الكاتب ليبر عن البيئة الداخلية التي في ظلها تخطط الاستراتيجية العراقية داخلياً وخارجياً، حيث يثير ذلك تساؤلاً محيراً عن كيفية قيام مثل هذه الدولة الإرهابية في أواخر القرن العشرين، واستمراريتها في وسط عالم تتساقط فيه الحواجز بين الشعوب، وتنهال الديكتاتوريات أمام إرادة الشعوب الساعية للحرية والديمقراطية.

وتشير الدراسة إلى أنه رغم انتهاء الحرب بين العراق وإيران في صيف عام ١٩٨٨، فإن العنف لم يتوقف أو حتى يتراجع، بل على العكس تصاعد، فقد ازدادت غرف الرعب في العراق، ففي اليوم التالي مباشرة لوقف إطلاق النار قصفت الطائرات العراقية القرى الكردية بالغازات السامة والكيماوية، مما أسفر عن مقتل الآلاف من الأكراد المدنيين العزل مابين ٢٥ - ٢٧ أغسطس، واستمر الوضع على ما هو عليه طوال شهر سبتمبر من نفس العام. وتجدر الإشارة إلى أن قرية حلبجة قد سبقت القرى الكردية في ذلك، إذ أغارت عليها القوات العراقية في مارس ١٩٨٨ مما أدى إلى مصرع ستة آلاف شخص، ومن حسن الحظ أن قصص الرعب هذه ما بين إبادة وتعذيب وغيره قد بدأت تحظى بتسجيلها وتوثيقها من قبل فريق من لجنة حماية حقوق الإنسان الذي نشر تقريراً في ٢٥

فبراير ١٩٩٠ يؤكد أن نظام صدام حسين يعد المثلث رقم (واحد) لحقوق الانسان في العالم.

ولقد لعب العنف دوراً بالغ الأهمية في العراق منذ عام ١٩٦٨، وأصبح يشكل لغة السياسة والقضية الرئيسية التي تواجه المواطنين العراقيين في الحاضر والمستقبل المنظور خاصة بعد تولي صدام حسين السلطة، والذي اعتمد ثلاث مؤسسات للعنف في النظام البعثي العراقي: أولهما، البوليس السري والذي يعتبر وحدة خاصة في الفرع العراقي لحزب البعث، حيث نشأ ما بين عامي ٦٤ - ١٩٦٦ تحت اسم الجهاز الخاص أو جهاز حنين، والذي كان الهدف منه هو اقامة قوة حزبية بديلة لتلك القوة التي كان يستخدمها كادر الضباط في البعث بهدف حرمانهم من موقعهم المتميز في الدولة والقضاء على مصدر قوتهم، وقد تمت الإطاحة بأول نظام بعثي قام في العراق عام ١٩٦٣ عندما انحاز العسكريون من رجال الحزب لرفاق السلاح للإطاحة بالحزب الوطني البعثي، وفي عام ١٩٦٤ وبتحريض من ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث تم تصعيد صدام حسين للقيادة القطرية، وهي الهيئة العليا التي تتخذ القرارات في حزب البعث العراقي.

وقد كان هذا التعيين بمثابة بداية عصر جديد للبعث في العراق، يتم فيه تنظيم استخدام العنف والقهر بدقة، حيث تولي صدام حسين في ذلك الوقت ثلاثة مناصب، السكرتير العام المساعد لحزب البعث الاشتراكي، ونائب رئيس القيادة القطرية، والرئيس المباشر للبوليس السري، حيث قام بتقسيم البوليس السري إلى ثلاث وكالات كل منها مسئولة مسئولية مباشرة وبشكل مستقر أمام القيادة القطرية وهي: أمن الدولة الداخلي، وقد تم تسليحه بمعدات معقدة ودقيقة لاستخدامها في أعمال الرصد والمراقبة والتحقق وتبادل المعلومات، فضلاً عن التعاون في مجالات التدريب، ثم الاستخبارات العسكرية، وهو الجهاز المنوط به تنفيذ عمليات الإرهاب والتصفية ضد المعارضين والمناوئين سواء المواطنين العراقيين في المنفى أو غيرهم من أصحاب الجنسيات الأخرى، ويعتمد هذا الجهاز في أسلوبه على زرع عملائه في السفارات العراقية في الخارج خاصة في مكاتب الملحقين العسكريين، وبالفعل تم اغتيال العديد من القيادات العراقية المعارضة، ولا يقتصر نشاط الاستخبارات العسكرية على ذلك، بل يمتد ليشمل تقديم التقارير المنتظمة عن المؤسسات الصناعية العسكرية المتخصصة في صناعة الأسلحة الكيماوية والميكروبية والنووية.

ثم مخبرات الحزب، وهي أكبر الوكالات الثلاثة قوة واثارة للرعب، ولقد صممت

أساساً لمراقبة أعمال الشبكات البوليسية الأخرى والسيطرة على أنشطة الدولة ومؤسساتها مثل الجيش وأجهزة الحكم الأخرى، كذلك المنظمات الجماهيرية «الشباب - المرأة - العمال»، وقد تم إنشاء جهاز آخر داخل هذه الوكالة سمي قطاع الأمن الخاص، وهو منوط به التحكم في ميليشيات الحزب المسلحة.

وثانيهما، الجيش والذي اختلف دوره في الحياة العامة العراقية عن الدور الطبيعي له، وهو الدفاع عن الوطن، حيث تم استخدامه لمدة ستين يوماً كأداة للقمع الداخلي، كما تغفل الجيش في كافة نواحي الحياة في العراق، وتولى العسكريون ما بين ٢٥ إلى ٣٥٪ من المناصب الحكومية، وما بين نصف وثلاثي مراكز السيادة في العراق. وقد خرج من الجيش كل رؤساء الجمهوريات وكل رؤساء الوزارات، كذلك نواب رئيس الجمهورية باستثناء واحد فقط، وقد تضاعفت ميزانية الجيش، بينما ظل الانفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثابتاً بل تتناقص.

في مجال تعميق تبعية الجيش لحزب البعث، فقد جرت حركة تطهير واسعة شملت كل الضباط الكبار ذوي النفوذ، والتي امتدت لتشمل العسكريين أعضاء الحزب المشكوك في ولائهم.

وثالثهما، ميليشيات الحزب والتي تعود فكرة تأسيسها إلى عام ١٩٥١، وقد برزت الميليشيا العسكرية في خضم أحداث انقلاب مايو ١٩٦٨ والذي أشرف صدام حسين بنفسه على تنظيمها.

وبالتالي ظل وجود ميليشيا حزبية مكوناً هاماً من مكونات الايديولوجية البعثية بوصفها ثقلًا مضاداً للجيش، وهو ما يعكس عدم ثقة حزب البعث في الجيش، فضلاً عن قيامها بدور هام في التجنيد الحزبي وبث وغرس القيمة البعثية في نفوس الشباب، وقد قفز تعدادها إلى ما يقرب من نصف مليون مجند في عام ١٩٨٢.

وبالتالي استطاع حزب البعث العراقي أن يجند عسكرياً معظم أفراد الشعب، فحوالي ٥٠٪ من تعداد الشعب العراقي يمكن تصنيفهم في عداد الرجال المسلحين المسؤولين عن استخدام العنف، والذين يتقاضون رواتب من الدولة ليراقبوا بعضهم البعض، والنتيجة تفشي الرعب بين المواطنين ولم يعد هناك وجود للمعارضة إلا في عقولهم فقط دون القدرة على التعبير عنها.

ومن خلال مؤسسات العنف هذه فقد تم ممارسة العنف على مرحلتين: الأولى، العنف الموجه للداخل مثل إبادة القرى والمدن الكردية والشيوعية، وكذلك تصفية كل

المعارضين سياسياً، ثم الانتقال للمرحلة الثانية وهي الخارج، إذ اتجه البعث إلى شن العدوان على الدول المجاورة، حيث بدأ بإيران، وثنى بالكويت.

هذا وقد سعى البعث إلى غزو عقول الجماهير وإعادة صياغتها بهدف السيطرة على المجتمع سيطرة تامة، بدءاً من الطفولة بإقامة منظمات تابعة للبعث تضم كافة فئات المجتمع، إلا أن الأمر الخطير حقاً ما يحدث للطفولة في العراق. فهي تتعرض للغزو والانتهاك، فالطفل تتم تربيته على أساس الخوف والخضوع من خلال المناهج الدراسية التي تؤكد على احترام وتقديس النظام والطاعة الكاملة للبعث.

ولم تقتصر انتهاكات البعث على الأفراد والجماعات، بل امتدت إلى القيم والأفكار، فالحرية لها معنى مختلف تماماً لدى حزب البعث، فالحرية بالمفهوم الغربي - من وجهة نظر البعث - هو خديعة برجوازية ولكن الحرية بالمفهوم البعثي هي التنمية، فالحرية الحقيقية تكمن في المجال الاجتماعي وليس السياسي، وقد روجت السلطة السياسية لأفكار مثل التنمية في مقابل الحرية والتخلف كمبرر لاستخدام العنف.

كما أصبح تقديس السلطة أمراً مفروضاً على المجتمع، فقد أصبح صدام حسين كائناً مقدساً صورته تملأ كل مكان، وأقواله تتردد بكثافة شديدة في أجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، وكذلك أفعاله وبطولاته، فضلاً عن احتلاله لعدد من المناصب القيادية العليا والتي تتجاوز العشرة ومئات الألقاب التشريفية التي تطلق عليه، حيث تحولت العراق إلى دولة الزعيم، بل وقد أصبحت ضيعة الزعيم.

هذا ويلجأ البعث إلى تبرير ممارساته القمعية بالبحث عن كبش فداء أو تهديد خارجي، والتهديد المزعوم من وجهة نظر البعث هو الامبريالية والصهيونية، فأى مشكلة داخلية مهما كانت، تقود إلى تأمر الامبريالية والصهيونية وعملائهم في الداخل وهم الطابور الخامس، والذي تحت رايته يدخل كل المعارضون والأقليات.

تلك هي البيئة الداخلية في العراق ..

والتساؤل الذي يطرح نفسه .. هل يمكن في ظل تلك البيئة أن تصاغ الأهداف القومية وأن يرسم في إطارها الاستراتيجيات والسياسات التي تحشد لها كل قدرات الدولة، وصولاً إلى تنمية متوازنة لكل قواها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، في إطار مشاركة شاملة تحقيقاً لتلك الأهداف؟؟

•• طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بالدور القيادي في النظام العربي عرف النظام العربي منذ منتصف الخمسينات وحتى نهاية الستينات تقريباً دوراً قيادياً لمصر بنى على مشروع قومي بدأ بالتححرر من الاستعمار ثم أضيف إليه بعد ذلك هدفا الوحدة والعدالة الاجتماعية، وإن كان هذا الهدف الأخير بالذات قد تراوح بين البروز والاختفاء حسب ظروف تطور علاقات مصر العربية، بحيث برز في فترات الصراع وتوارى إلى الخلف في فترات التضامن، وكانت القوة المحركة لهذا المشروع هي تلك العلاقة الفريدة التي نمت بين قيادة عبد الناصر وال جماهير العربية.

ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ و وفاة عبد الناصر في ١٩٧٠ لتضع نهاية لهذا الدور المصري القيادي وتستبدل به عملاً جماعياً من جانب عدة دول عربية رئيسية في قيادة النظام العربي كان أبرزها القيادة الجماعية بين المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا، التي انتهت إلى النجاح العسكري المصري - السوري في حرب أكتوبر ١٩٧٣ والذي كان ثمرة لذلك التخطيط والاعداد والتنسيق الناجح بين الدول الثلاث والذي نجح في تعبئة جهود الأمة العربية كلها في تضامن عربي غير مسبوق.

وبعد نهاية الحرب تكفلت الطفرة في أسعار النفط بإحداث تغيير حقيقي في موازين القوى داخل النظام لصالح الدول النفطية الغنية، ثم أدت السياسة المصرية الجديدة تجاه التسوية السلمية مع إسرائيل إلى استبعاد مصر بالتدريج من المواقع المؤثرة في قيادة النظام العربي، ووصل هذا الوضع إلى ذروته مع زيارة الرئيس السادات إلى القدس في ١٩٧٧ ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في عام ١٩٧٩^(١).

في هذا الإطار بدأ ثمة فراغاً سياسياً قد نشأ بسبب غيبة الدور المصري وبرز عدد من الدول يسعى إلى ملء هذا الفراغ، ولاشك أن العراق^(٢) كان في مقدمة هذه الدول بما تستند إليه معادلة القوة العراقية من حجم سكاني معقول، وثروة نفطية ضخمة، واقتصاد متوازن نسبياً إذا قرن بالاقتصادات النفطية الأخرى.

والأهم من ذلك قيادة تمتلك رؤية واضحة لدور قيادي عراقي وتري أن التاريخ قد دار دورته لكي يعاود العراقيون من جديد لعب الدور القيادي في هذه المنطقة من العالم^(٣).

(١) جميل مطر، التطورات التي ألمت بالوظيفة القيادية في النظام العربي

(٢) د. أحمد يوسف أحمد، للنظام العربي ولزعة الخليج - ندوة - ٢٠ يناير ١٩٩١

(٣) يقول صدام حسين مخاطباً العراقيين في نوفمبر ١٩٧٩ «لننا فرصكم التاريخية الآن دار التاريخ بعد مذلت السنين لتكون فرصة الأمة في العراق من خلال مرة أخرى أوسع من فرصتها الأخرى في باقي أجزاء الوطن العربي» ويضيف: «هذه فرصكم التاريخية ومن خلاكم فرصة الأمة العربية، فإذا أضعتم هذه الفرصة غابت عنكم الدورة كلها، ويذهل، عليكم ليس هراء العراق وماؤه وإنما تزعله عليكم حتى قيم السماء ومبادئها».

والواقع أن القرارات العراقية الأساسية منذ منتصف السبعينات على الأقل يمكن أن تفهم في هذا السياق، فالتنازلات التي قدمها العراق في اتفاقية ١٩٧٥ بينه وبين إيران في قضية شط العرب كان الغرض منها وضع نهاية للتمرد الكردي المستند إلى الدعم الإيراني كي يمكن التفرغ لبناء القوة التي يمكن أن توظف لتحقيق الدور القيادي، وقيادة عملية عزل السادات بعد زيارته للقدس كانت تهدف إلى التأكيد على أن هذا الدور قد أصبح حقيقة واقعة، وإسقاط اتفاقية ١٩٧٥ مع إيران واجتياح حدودها في سبتمبر ١٩٨٠ كان الغرض منه هو إضافة بعد اقليمي للقيادة العراقية.

غير أن الحرب العراقية - الإيرانية التي دامت ثماني سنوات كانت عاملاً في تآكل المخطط العراقي الرامي إلى لعب دور قيادي في المنطقة، فقد اضطر العراق مع تطورها وقبل اغتيال أنور السادات إلى أن يدق الباب المصري طلباً للسلاح والذخائر بعد أن توقف الاتحاد السوفيتي إلى حين عن امداده بها نتيجة الاعتراض السوفيتي على الحرب مع إيران بإعتبار أن الثورة الإسلامية بغض النظر عن طابعها الديني ثورة معادية للامبريالية، وهكذا ثبت أن هناك حدوداً للدور العراقي لا يمكن تجاؤها.

ومع ذلك فإن الحرب العراقية - الإيرانية لم تقض على طموحات الدور القيادي العراقي على الأقل لان القيادة التي تتبنى هذه الطموحات ظلت باقية، بل أن الطريقة التي توقفت بها الحرب قد أعطت نوعاً من الشرعية للدور العراقي بعد أن انتهت المعارك الحربية بسلسلة من الانتصارات العسكرية العراقية أدت إلى إجبار القيادة الإيرانية على قبول وقف إطلاق النار دون شروط خلافاً لموقفها الثابت منذ نشوب الحرب، وهذا فضلاً على أن سنوات الحرب قد مكنت العراق من الخروج بقوة عسكرية متفوقة بالمعيار العربي على الأقل، وهكذا بدا أن الاندفاع العراقي نحو قيادة النظام العربي مستمر إذا لم يكن آخذاً في التزايد، وحيث أن تجربة الصدام مع إيران كانت مريرة وحيث أن التسوية السياسية معها بدت بعد ثماني سنوات من الحرب الطريق الوحيد المفتوح لعلاقة مستقرة مع إيران، وحيث أن التسوية تتطلب بالضرورة تنازلات يمكن أن تثير جدلاً حول الحرب وجدواها فقد قررت القيادة العراقية، أن يكون الاتجاه الجديد لاندفاعها إلى قيادة النظام العربي هو تلك الدولة الصغيرة الثرية التي قدرت أن اجتياحها سهل وعائده مضمون.

تلك هي الاستراتيجية العراقية التي تخطط وتعد وتقرر بناء على قرار شخص رئيس الدولة تحقيقاً لطموحات شخصية، أوصلت شعب العراق والأمة العربية كلها إلى نكسة قاسية تعتبر النكسة الثانية بعد عام ١٩٦٧.

تلك هي العوامل الرئيسية التي تأثر بها التخطيط الاستراتيجي العراقي، هذا وتجمع كافة التحليلات أن التخطيط الاستراتيجي العراقي لغزو الكويت لم يكن وليد صدفة، وانما كان ثمرة تخطيط واعداد سياسى وعسكرى واعلامى لسنوات طويلة، أجرى فيها حسابات دقيقة لتحركاته على مستويات مختلفة وداخل قطاعات معينة، بل اتسمت فى بعض مراحلها خاصة السياسية منها والعسكرية بالدقة والكمال.

هذا وقد ساعد على الاسراع بتنفيذ استراتيجية الغزو العراقي للكويت أن العراق قد خرج من حربه مع إيران وهو يعانى أزمة اقتصادية طاحنة، من مظاهرها المديونية الضخمة والنقص الحاد فى الأموال السائلة فى وقت يزداد فيه إحتياج العراق لهذه الأموال لاستئناف برامجه لإعادة الإعمار فى المناطق التى دمرتها الحرب، ومن تأثيرات الأزمة الاقتصادية التى يعانى منها العراق على المجتمع العراقي مع اضطرار العراق على الاحتفاظ بجيش ضخم من الرجال غير المؤهلين حيث يعجز الاقتصاد العراقي عن استيعابهم فى القطاعات المدنية، ومن ناحية أخرى وجد نظام البعث الحاكم أنه لا سبيل للخروج من المأزق الاقتصادى والسياسى إلا من خلال حشد المجتمع خلف النظام من أجل تحقيق طموحاته الإقليمية التى سعى من خلالها إلى إيجاد ما يشغل جيش المليون مقاتل الذى يشكل عبئاً متزايداً على النظام السياسى، وأيضاً - وهذا هو الأهم - فإن هناك فراغاً فى القوة فى الخليج، ذلك أن دول الخليج الصغيرة، لم يكن لديها القوة العسكرية ما يكافئ قوة العراق العسكرية التى كانت تتزايد بمعدلات أكبر من معدلات تنامى قوة الدول المجاورة فى الخليج وفى المنطقة العربية كلها بشكل عام.

ومن هنا، يمكن محاولة استشراف استراتيجية الغزو العراقية للكويت سواء فى مجالها السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو العسكرى.

٢ - التخطيط الاستراتيجى العراقى للغزو

• فى المجال السياسى «سياسياً»

لا شك أن قرار - غير المسلول - للرئيس العراقى صدام حسين بإجتياح دولة الكويت كان جريمة كبيرة فى حق الشعب العراقى والشعب الكويتى، وفى حق كل مسلم وكل عربى يعيش فوق هذه الأرض، ولكنه لم يكن أبداً وليد صدفة.. وانما كان تخطيطاً استراتيجياً طويلاً ومدروساً، احكم الاعداد له حاكم مطلق لا يستطيع أن يستمع إلى رأى آخر أو كلمة مخالفة، أذاق أبناء العراق ألواناً من المهانة وكثيراً من المتاعب وحرهم من

حرية التعبير ومن المشاركة الحقيقية في الحكم وفرض عليهم الإرهاب الفكري والنفسى وعرضهم لعمليات غسيل مخ جماعية.

ولكنه خطط سياسياً في كل المجالات الداخلية والاقليمية والدولية للاعداد لذلك الغزو، بالشكل الذى بدا لكافة المحللين أن تخطيط صدام حسين في المجال السياسى كان دقيقاً. متكاملأ. قد يكون خطأ في التقدير أو فكراً فريداً متسلطاً مبنى على افتراضات ونتائج غير دقيقة، انتهى إلى فشله وهزيمته، إلا أن ذلك لايعنى أن الاعداد طويل الأمد الذى قام به الرئيس العراقى كان وليداً لصدفة.

* ففي بداية عام ١٩٨٩ خطط الرئيس العراقى لانشاء مجلس التعاون العربى، ليضم أربعة دول تحيط بمنطقة الخليج، العراق فى الشمال والشمال الشرقى، الاردن شمالاً، ومصر غرباً وفى الشمال الغربى، اليمن جنوباً. وكان يأمل فى أن يتحول هذا التجمع إلى تحالف عسكرى يضم قوات مسلحة مشتركة، لكن مصر رفضت بشدة وأصرت على أن يكون مجلس التعاون العربى مجرد تجمع اقتصادى لخدمة شعوب الدول المشتركة فيه.

* ثم قامت العراق بتوقيع اتفاقية عدم اعتداء واعتراف بالحدود القائمة مع المملكة العربية السعودية لضمان عدم اثاره المخاوف السعودية فى بداية الأزمة.

* افتعال المشكلات مع الولايات المتحدة والدول الغربية واسرائيل قبل أشهر من اندلاع الأزمة، والتهديد بحرق نصف اسرائيل بالأسلحة الكيميائية، وتهريب المفجرات الدقيقة الامريكية للقنابل النووية ومواسير المدفع العملاق المزعوم لاثارة الرأى العام العربى وكسبه إلى جانب العراق، فضلاً عن جذب اهتمام المجتمع الدولى لمشكلات فرعية بعيداً عما يجرى تدبيره فعلاً فى اتجاه آخر تماماً.

* تم انعقاد مؤتمر بغداد قبل الغزو بأشهر لضمان تأييد ومساندة جميع الدول العربية للنظام العراقى ضد الولايات المتحدة والدول الغربية واسرائيل، وانشاء جائزة صدام، لاستقطاب رجال الاعلام والأدب العربى.

* كما أجرى اتصالات دبلوماسية جانبية مع الدول الاوربية واليابان لتأكيد استمرار تدفق البترول فيما لو نشب صراع مسلح فى المنطقة بالكميات والأسعار العادية.

* ثم قام باتصالات رسمية مع إيران لأول مرة فى ابريل ١٩٩٠ برسالة وجهها الرئيس العراقى لخطيره الإيرانى، لتحديد الجانب الإيرانى عند اندلاع الأزمة.

- * ثم افتعال مشكلة مع الكويت والامارات واتهامها في يوليو ١٩٩٠ باغراق الأسواق العالمية بالبتترول لخفض أسعاره بهدف عدم تمكين العراق من إعادة بناء اقتصاده .
- * ثم اتهام الكويت بالاستيلاء على بعض البترول من حقل الرميثة العراقي الذي تمتد داخل الحدود الشمالية الكويتية، مع اثاره المشاكل الحدودية القديمة .
- * إيلاغ الملك حسين ملك الاردن قبل الغزو بأسبوعين بنية العراق لضمان عملية الامداد والتموين من خلال ميناء العقبة والاستعداد لمرحلة ما بعد غزو الكويت .
- * محاولة الحصول على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة عن طريق حديث مع السفارة الامريكية في بغداد قبل الغزو بثلاثة أيام والتي أكدت للرئيس صدام حسين انه لا توجد اتفاقية دفاع مشترك مع الكويت .
- * حرصت العراق على أن تبدو أمام العالم كمن استنفذ جميع الوسائل السياسية في الأزمة الناشئة مع الكويت، وكان اجتماع الوفدين العراقي والكويتي في جدة يوم ٣١ يوليو ١٩٩٠ مؤشراً واضحاً لذلك، إذ قدم الوفد العراقي كشفاً بالمطالب العراقية والتي لا يمكن قبولها إلى الوفد الكويتي طالباً قبولها كلية دون نقاش أو رفضها، وحينما رفض الوفد الكويتي انتهى الاجتماع وانسحب الوفد العراقي، وزيادة في الخداع اتفق على استمرار المباحثات في بغداد بعد عدة أيام، ثم كان الغزو في ٢ اغسطس ١٩٩٠ بعد ذلك الاجتماع بأقل من يومين حيث كانت تلك هي آخر مراحل التخطيط السياسي وانتقل بعدها إلى العمل العسكري .

• مجالس التعاون العربية

إن فكرة انشاء مجالس للتعاون الاقليمي بين أجزاء العالم العربي المتلاصقة جغرافياً، أو بالمصالح الذاتية لم تكن جديدة، فإن هذه الفكرة ظهرت في الواقع من قبل انشاء الجامعة العربية، ثم جرى الترويج لها في بعض الأحيان كبديل لها . وكانت الفكرة تقول انه ليس هناك عالم عربي واحد، ولكن أربعة عوالم لكل منها خصوصيته، قاعدته وشبكة علاقاته الطبيعية، شبه الجزيرة العربية عالم له خصوصيته، والرياض فيه هي المفتاح، والهلال الخصيب عالم ثان وحده له خصوصيته، والرباط فيه هي المفتاح، ووادي النيل (مصر- السودان) عالم رابع وحده له خصوصيته والقاهرة فيه هي المفتاح^(١) .

(١) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج/أوهام للقوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، عام ١٩٩٢، ص ١٦٨، ١٧٢

والحقيقة أن توازنات القوة الداخلية في العالم العربي كانت قد تغيرت، وأصبح من الصعب على محرك واحد أن يدفع العمل العربي العام، ومن هنا فقد بدأت سلسلة المجالس الإقليمية بمجلس التعاون الخليجي، الذي ربط بين دول هي جميعها متقاربة على نحو ما في نظم الحكم وطبائع السلطة، اضافة إلى ربطها برباط قوى هورباط البترول.

وكان طبيعياً أن يحدث ذلك في عام ١٩٨٠ كرد فعل مباشر لقيام الثورة الإيرانية ثم تأكد أهميته مع بداية الحرب العراقية - الإيرانية.

وعلى ذلك فإن الهدف الحقيقي لمجلس التعاون الخليجي كان هو اعتبار الأمن سواء الداخلي منه أو الخارجي، وبالتالي فهو افراز فرض نفسه على أواخر حقبة السبعينات، والتوقعات المنتظرة للارصاد السياسية في أجواء الثمانينات وما بعدها مع تصاعد الأطماع والتهديدات لدول الجوار المتاخمة له بدءاً بإيران وانتهاءً بالعراق.

ثم كان التجمع الذي حركته دعوة الوحدة المغاربية في شمال افريقيا، والتي ظهرت مواكبة لفكرة أوروبا الموحدة، ومع قناعة دول المغرب العربي بمدى ارتباطها الاقتصادي بأوروبا الغربية، اضافة إلى تراخي قوة الجذب بين المشرق والمغرب في العالم العربي عادت فكرة التجمع المغاربي كوسيلة لتنظيم علاقاتها بأوروبا الموحدة، وبالتالي كان ذلك التجمع افرازاً طبيعياً لواقع حال مختلف فكان مجلس التعاون المغاربي.

ثم كانت فكرة مجلس التعاون العربي الذي تبناها الرئيس العراقي صدام حسين، والذي طرح نفسه فجأة على جماهير عربية لم تعرف كيف تكيف نفسها ومشاعرها تجاهه، ومن استقراء الوقائع وقراءة الوثائق تبرز مجموعة من المؤشرات التي تبين أن هذا المجلس كان خطوة غير ثابتة، على طريق غير ممهد مما حمل معه العديد من الشكوك منذ بدء اعلانه .. فقد كان التواصل الجغرافي بين أطرافه غير قائماً ولا يوجد إطار فكري أو سياسي أو استراتيجي ثابت في الأرض يشد إليه الاطراف المترامية ويوحد حركتها ومجال انتشارها.

كما أن الفكرة من انشائه كانت تبدو وكأنها رد فعل لظهور وبروز مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون المغاربي. اضافة إلى أن قيام ثلاث مجالس مختلفة للتعاون العربي، كان معناه ترك عدد من الدول العربية بعيدة عن المشاركة في الفعل العربي، وبالتالي فإن تقسيم العالم العربي إلى كتل وترك دول عربية كثيرة خارجها، كان خصماً من قوة الفعل، وليس اضافة عليها.

هذا إلى جانب أن الأهداف بين أطراف المشاركة فيه ليست متجانسة، بل لعلها

كانت أقرب إلى الاختلاف منها إلى الاتفاق أو التجانس، فقد كان ظاهراً أن هدف الأردن هو مواجهة أزمته الاقتصادية ونتائجها السياسية المحتملة، كما أن هدف العراق كان مواجهة ظروف ما بعد حربه مع إيران ثم التمهيد للغزو الكويتي، كما اتضح بعد ذلك، كما أن هدف مصر كان كسر طوق العزلة، والدخول إلى العمل العربي من أي باب قد يؤدي إلى اجتياز مشكلاتها. أما اليمن فقد انضم إلى المجلس في اللحظة الأخيرة قبل إعلان قيامه، فقد كان يبحث عن دافع للاقترب من القلب العربي، إضافة إلى سعيه لتحقيق مطالب اقتصادية لم يعلن عنها أو يحدد أجلها.

وقد أعدت ورقة عمل أعدها «منتدى الفكر العربي»، وهو هيئة للدراسات السياسية في الأردن وتبدأ هذه الورقة بدراسة المزايا التي يمكن أن يحققها إنشاء مجلس التعاون العربي بالنسبة لكل طرف من أطرافه، وتعرض بالتفصيل لما يمكن أن يمنحه المجلس من مزايا استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية لأعضاء دولة، ننقل عنها ما يختص بدولة العراق حيث تدخل الورقة في عرض مشكلات العراق الاستراتيجية وتعدد تلك المشكلات على النحو التالي^(١):

- سيظل العراق مهدداً أمنياً من إيران خلال العقدين القادمين حيث تتفوق إيران عليه من حيث القدرات المتاحة والكامنة، مساحة وبشراً واقتصاداً بمعدل ثلاثة إلى واحد على الأقل، والانكسار الإيراني الأخير ناتج بالأساس عن سوء القيادة، وعزلة إيران الإقليمية والدولية، وهي مطالب يمكن تلافيتها في غضون سنوات قليلة.
 - ستظل المشكلة الكردية تمثل نزيفاً داخلياً للعراق، ويمكن تحريكها بواسطة أعدائه كلما تراءى لهم ذلك، كما ثبت من خبرة العقود الثلاثة الماضية.
 - يعاني الداخل السياسي العراقي من فراغ، وتآكل في الشرعية نتيجة غياب المشاركة السياسية بالقوى والأحزاب والتكوينات الطائفية الأخرى، غير حزب البعث والعرب والسنة.
 - رغم الانتصار العراقي، إلا أن هذا القطر سيظل مستهدفاً للتجزئة إلى ثلاث دويلات كردية في الشمال، ومنية في الوسط، وشيعية في الجنوب.
 - يواجه العراق احتمال استدراجه إلى مواجهة استنزافية مع سوريا.
- ثم ينتقل التقرير إلى مشكلات العراق الاقتصادية، ويعددها على النحو التالي:

(١) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج/ ألوهام للقوة والنصر، ص ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤

- يعاني العراق من مشكلة مديونية هائلة بسبب نفقات الحرب.
 - سيظل العراق يحتاج إلى اتفاق عسكري باهظ بسبب استمرار التهديد الإيراني.
 - يواجه العراق مشكلة التكيف من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام، أو شبه السلام خلال العقد القادم.
 - يواجه العراق مشكلة التعمير وإعادة البناء، وهي تحتاج لموارد بشرية ومادية ليست متوافرة له بسهولة في الوقت الحاضر.
- ثم تصل الورقة إلى المشكلات الاجتماعية، وتعدد كالاتي:
- سيعاني العراق لمدة جيل على الأقل من الاختلال في الهرم أو الهيكل السكاني نتيجة فقد نسبة كبيرة من الفئات العمرية الشبابية في حربه مع إيران.
 - يواجه العراق مشكلة إعادة تأهيل حوالي مليون من قواه البشرية في سن العمل للحياة المدنية.
 - يواجه العراق مشكلة رعاية عشرات الآلاف من أرامل الشباب، والعناية بعشرات الآلاف من أسرى الحرب العائدين الذين تعرضوا لعمليات غسل المخ في إيران.
- ثم تنتقل الورقة إلى تعداد المزايا الاستراتيجية التي تتحقق للعراق في المجلس الجديد فتذكر:
- أن المجلس الجديد سيعطي للعراق عمقاً استراتيجياً لا يتوفر له الآن.
 - أنه سيؤدي إلى تحييد التفوق الإيراني البشري والاقتصادي على العراق، وسيكون الكيان المقترح من خلال دول المجلس، قوة ردع هائلة لإيران.
 - سيعطي الكيان المقترح للعراق منافذ جديدة على العالم الخارجي حيث سيكون مسيطراً من الخليج إلى الخليج، ويقصد بذلك من الخليج العربي إلى خليج السويس.
 - أن امتداد الكيان المقترح من الخليج إلى الخليج يمكن أن يعزل سوريا براً وجواً عن باقي الوطن العربي، وعن آسيا وأفريقيا إلا عن طريق البحر، مما سوف يفرض عليها التخلي عن سياسة العداء للعراق، وربما يغريها بالاقتراب من هذا الكيان الشرقي إن لم يكن الانضمام إليه.
 - سيتيح الكيان المقترح للعراق المحافظة على قدراته العسكرية بما في ذلك التصنيع الحربي، وتنمية هذه القدرات من خلال التعاون التكنولوجي مع مصر والأردن.

- يوفر هذا الكيان المناخ النفسي والاجتماعي للعراق للتعامل الأفضل مع المشكلة الكردية دونما خوف من تمييع هويته العربية.
- سيجعل الكيان المقترح من العراق دولة مواجهة في الصراع العربي - الاسرائيلي، مما يعطيه دوراً أكبر في أي تسويات مستقبلية.
- إن الكيان المقترح سوف يؤدي إلى تعظيم قدرة العراق على الحصول على مساعدات مالية من دول الخليج.

- ثم تنتقل الورقة إلى المزايا الاقتصادية التي سوف يجنيها العراق من اشتراكه في إقامة مجلس التعاون العربي، وتعددتها على النحو التالي:
- سيتوفر للعراق وعاء بشري هائل يقدم له كل القوى العاملة اللازمة للتمجير وإعادة البناء من ناحية، وإبقاء أعداد كبيرة من ابنائه تحت السلاح من ناحية أخرى.
- سوف يعظم الكيان المقترح من فرص العراق للحصول على أفضل شروط في تعاقداته الاقتصادية الدولية التي تتطلبها إعادة البناء والحصول على السلاح.
- ستسمح امكانيات السوق الواحدة الكبيرة لدول المجلس - للصناعات العراقية - بما فيها الصناعات الحربية، من الانتاج بكلفة اقتصادية مثلى.
- يمكن للعراق من خلال العمالة الزراعية المصرية الفائضة من النهوض بالقطاع الزراعي فيه، بما في ذلك استصلاح مساحات شاسعة من أراضيه.
- سوف يتيح الكيان المقترح للعراق أن يلعب دوراً أكبر في منظمتي «الابيك» و«اوابك».
- يتيح المجلس المقترح للعراق الحصول على شروط أفضل من تعاملاته مع تركيا، وهي إحدى المنافذ البديلة في تجارته.

- ثم تنتهي الورقة إلى المزايا الاجتماعية التي يحققها مجلس التعاون العربي للعراق:
- يعطي مشروع التكامل للعراق الفرصة الوحيدة لتصحيح هياكله العمرية، والجنسية في مدى زمني قصير من خلال الهجرة المصرية/الارمنية/الفلسطينية وخاصة من فئات الذكور الشباب.
- تدفق الهجرة العربية من طرفي الكيان المقترح إلى العراق يمثل ضماناً في الأمد المتوسط والطويل للحفاظ على الهوية البشرية والثقافية للقطر العراقي ويقلص من امكانيات الاستقطاب السني - الشيعي في العراق.

ورغم كل شيء فإن العلاقات لم تكن سليمة بين المؤسسات أو بين القيادات، ثم تعقدت الأمور عندما اقترح الاردن تكوين فيلق عربي مشترك ليكون للمجلس درع واحدة تحميه، واعتذرت مصر، ومضى العراق والاردن وحدهما إلى نوع من التنسيق العسكري، ثم اقترح العراق نوعاً من التوحيد لعملية المعلومات بما فيها المخابرات، ومرة أخرى رفضت مصر، وبدأ واضحاً أن مصر تريد أن تحصر مجلس التعاون العربي كله في إطار المنافع الاقتصادية لا يتجاوزها، أما بالنسبة للأمن العسكري، والأمن السياسي، فإن رؤاها فيهما كانت على نقيض مع رؤية بقية دول المجلس.

وقد أكدت حقائق التاريخ ومتابعة أحداث عملية الغزو، كيف استغل الرئيس العراقي دول ذلك المجلس - باستثناء مصر - لصالح عملياته المخططة لاجتياح الكويت في كافة المجالات وبصفة خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية، وذلك في إطار الاستراتيجية السياسية التي خططها صدام حسين لدور ذلك المجلس!!! مما دعى الرئيس محمد حسني مبارك إلى اطلاق اسم «مجلس التآمر العربي» عليه.

العراق والولايات المتحدة الامريكية

يؤكد الكثير من المحللين من أن الرئيس العراقي صدام حسين في مجال التخطيط لاستراتيجيته السياسية لغزو الكويت قد حاول خلال لقائه الشهير مع سفير الولايات المتحدة في بغداد «ابريل جلاسبي» أن يأخذ الضوء الأخضر من الولايات المتحدة باعتباره رجلها المدافع عن مصالحها في الشرق الأوسط، وبصفة خاصة مصالحها النفطية، الأمر الذي أدى إلى استدعاء السفارة للاستجواب في مجلس الشيوخ الأمريكي عن حقيقة دورها في ذلك، والذي اتضح انه كان استنتاجاً ساذجاً من الرئيس صدام حسين، أضيف إلى الكثير من الحسابات الخاطلة التي بنيت عليها استراتيجيته، وكان ذلك مدعاة للسعي إلى نشر ذلك الحوار في الصحف الأمريكية والبريطانية ومحطات التليفزيون العالمية.

وقد نشر في «الأهرام» القاهرية بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٩٠.. وإن المتابعة لذلك الحوار تؤكد أن السفارة الأمريكية لم تكن مسئولة عما استنتجه الرئيس العراقي بقدر انها استطاعت من خلال ذلك الحوار أن تسحب اعترافاً منه عن مشروعاته وخطته في المنطقة العربية حيث أمكنها استنتاج الآتي:

- ان صدام حسين كشف للادارة الأمريكية عن مشروعاته للاستيلاء على الكويت قبل الغزو بعدة أيام محدودة.

- استطاعت السفارة الأمريكية استدراج صدام حسين حتى جعلته يبتلع طعماً أن أمريكا ليس لها رأى فيما يتعلق بالصراعات العربية وخلافات الحدود.. مما بنى عليه رغبته من أن أمريكا لن تتدخل عند غزوه للكويت.. وهذه النقطة بالذات هي التي أدت إلى توجيه اللقد من جانب بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى للإدارة الأمريكية بأنها أعطت بذلك إشارة «الضوء الأخضر» لغزو الكويت.

- ان صدام حسين اعترف للسفيرة الأمريكية بأنه كان متعاوناً مع الولايات المتحدة أثناء حربه مع إيران، كما اعترف بعد ذلك بأنه ارغم على ترك نصف شط العرب لإيران، ولم يعد أمامه خيار غير ضم الكويت إلى العراق.

- ان صدام حسين كشف للسفيرة الأمريكية عن طموحه فى أن يحل محل المملكة العربية السعودية فى علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة قائلاً: «العراق أفضل لكم من التحالف مع السعودية».

ولقد طغت الطموحات الشخصية للرئيس العراقى والخطأ فى التقديرات التى صاغ بها استراتيجيته لغزو الكويت عن حقائق هامة للموقف الأمريكى فى منطقة الخليج، حيث كانت المخاوف الأمريكية فى تزايد مستمر من التهديد الإيرانى للخليج، الأمر الذى دفع الرئيس الأمريكى «جيمى كارتر» للإعلان فى ٢٣ يناير ١٩٨٠ فى خطاب له أمام الكونجرس الأمريكى عن نظرية أمن أمريكية صريحة بالنسبة للمنطقة والتى عرفت «بمبدأ كارتر» الذى انطوى على شقين: أحدهما شق سياسى، أعلنه الرئيس كارتر رسمياً فقال:

«إن أى محاولة من جانب أى قوى للحصول على مركز مسيطر فى منطقة الخليج سوف تعتبر فى نظر الولايات المتحدة كهجوم على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة».

أما الشق الثانى فى نظرية الأمن الأمريكية فى منطقة الخليج تكلمة عسكرية للإعلان السياسى، وقد تمثلت فيما سمي «قوة الانتشار السريع»^(١) والذى وقف الجنرال «كولين ياول» رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية، يدافع عنها أمام لجنة العلاقات الخارجية فى يوم أول مارس ١٩٩٠ حيث قال: «يجب أن ننظر إلى

(١) تم تقديم تقرير إلى لجنة القوات المسلحة فى الكونجرس ضمن تقارير وزارة الدفاع عام ١٩٨٨، وعلى أساسه اعتمدت ميزانية قوات الانتشار السريع لتلك السنة، وقد قام الدكتور لتونى كورسمان بنشره كاملاً فى كتابه «الخليج والغرب»، الذى صدر فى لندن ١٩٩٠.

التاريخ وإلى الحوادث الجارية وعلوئنا على المستقبل، ومهما كانت الظروف فإن هدفنا لا يمكن أن يصبح حل أو تفكيك أوصال القوة الامريكية، اننى توليت مسئولية منصبى كرئيس لهيئة أركان الحرب آملاً أن أساعد على تشكيل القوة الامريكية لمواجهة تحديات المستقبل، وليس لأقوم بتسريح الجيش الامريكى، وأضعف موقف الولايات المتحدة فى العالم.

وقد كانت تلك القوة هى أكبر تجمع قتالى واجه القوة المسلحة العراقية وطردها من الكويت إلى جانب باقى قوات الائتلاف الدولى الغربى والاسلامى والعربى، والذى تصور الرئيس العراقى وهما أو خيالاً انه قادر على تحييدها أو وقفها إلى جانبه.

وقد كان القرار الامريكى بإنشاء قوة تدخل سريع أمريكية تتمركز فى الولايات المتحدة نفسها، وتكون جاهزة لى تحمل جواً وبحراً إلى منطقة الخليج عند أى طارئ، وبذلك تكون الولايات المتحدة مستعدة، وتكون قواتها المخصصة لحماية الخليج على أراضيها، واطلق على قيادة هذه القوات قيادة المنطقة المركزية. ويقول تقرير صادر عن هذه القيادة فى المقدمة التمهيدية له: «بالخلفية السياسية والاقتصادية لمنطقة الخليج فإنه من الواضح أن الولايات المتحدة الامريكية هى القوة الوحيدة فى الغرب التى تستطيع أن تتدخل فى الخليج فى معارك متوسطة أو كبيرة».

ثم يعضى التقرير فيقول: «إن الفكرة فى إنشاء هذه القيادة هو أن قوات الولايات المتحدة لا تملك الحرية الكافية للعمل العسكرى فى المنطقة عند الضرورة لأنها محددة بعدة قيود، منها امكانية ما يمكن نقله بالجو وبالبحر فوراً عندما تطرأ الحاجة إلى ذلك، ومنها عدم وجود قواعد وتسهيلات كافية فى المنطقة تستطيع أن تخدم أهداف المعركة».

ثم يستطرد التقرير فيشرح الحاجة إلى: «مخازن متقدمة للمهمات والذخائر فى المنطقة بحيث يخصص المجهود الرئيسى فى حالة العمليات لنقل القوات».

ثم يورد التقرير جدولاً بالقوات التى خصصت لقوة التدخل السريع الامريكية، فيحسبها على النحو التالى طبقاً للميزانية المرصودة لهذه القيادة عام ١٩٨٩:

* مجموعة القيادة المركزية - هيئة الأركان - وعدد أفرادها ١١٠٠

وحدات تحت تصرف القيادة - وعدد أفرادها ١٣١٠٠٠

مكونة من مجموعة قيادة من الجيش الثالث الامريكى

الفرقة ١٨ المحمولة جواً

الفرقة ٨٢ المحمولة جواً
الفرقة ١٠١ المحمولة جواً
الفرقة ٢٤ مشاة ميكانيكية
اللواء السادس المدرع المنقول جواً
فرقة الخدمات الأولى

١٢٣٠٠٠ * مجموعة البحرية للقيادة المركزية - وعدد أفرادها
وهي مكونة من:

مجموعة القيادة البحرية لقوات القيادة المركزية
٣ حاملات طائرات - مجموعة قتال طراز (A-P)،
مجموعة عمل فوق الأرض
٣ مجموعات برمائية
٥ مجموعات دورية
قوة طوارئ الشرق الأوسط

٧٠٠٠٠ * قوات المارينز، مشاة الاسطول - وعدد أفرادها
وهي مكونة من:

١ فرقة مشاة اسطول
١ فرقة مشاة اسطول طائرة
١ مجموعة قوة خدمات سريعة
١ كتية مارينز
١ مجموعة قوة مارينز جوية
١ لواء خدمة ومساعدة

٣٣٠٠٠ * قوة طيران القيادة المركزية
القوة الجوية السابعة - وعدد أفرادها

وهي مكونة من:
٧ أسراب قتال تكتيكي

٣ أسراب قتال

٢ مجموعة قاذفات استراتيجية

١ مجموعة استطلاع وانذار

١ مجموعة استطلاع جوى تكتيكي خاصة

١ مجموعة قتال الكتروني

١ مجموعة سرب عمليات خاصة

* قوات خاصة غير تقليدية - وعدد أفرادها ٣٥٠٠

وبذلك يكون المجموع الكلي لأفراد القوات المخصصة للقيادة المركزية ٢٩١٦٠٠

وهكذا كانت الحقائق في التفكير والتخطيط والتنفيذ والتي غابت عن الرئيس العراقي صدام حسين، والتي تؤكد أن الولايات المتحدة الامريكية كانت مؤهلة للهدف الذي أخذت على عاتقها تحقيقه، وهو الدفاع عن منطقة الخليج.

في المجال الاقتصادي، اقتصادياً،

• • دوافع الاستراتيجية العراقية في المجال الاقتصادي

لعل المطامع في الاستحواذ على ثروة الكويت النفطية والمالية، والمطامح في بناء العراق كقوة اقليمية مهيمنة، كانت أهم دوافع الاستراتيجية العراقية في المجال الاقتصادي، ولم تكن عواقب هذه الاستراتيجية سوى تبيد لا حدود له للثروة العراقية - الكويتية والخليجية بوجه خاص، فضلاً عن تدمير غير مسبوق للقوة العراقية، بل والعربية بوجه عام. فقد بنيت تلك الاستراتيجية على ادعاءات واتهامات عراقية لدولة الكويت باستيلائها على نفط عراقي من حقل الرميلة على حدود البلدين مع رفضه السماح للعراق بمنفذ بحري ضروري له لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية على الخليج، وذلك بعدم قبول تأجير أو بيع جزيرتي وربة وبوبيان للعراق، فضلاً عن المطالبة بديون الكويت للعراق، وهي الديون التي تتمثل في قروض بدون فوائد قدمت إبان الحرب العراقية - الإيرانية .. ولم يقتصر بناء تلك الاستراتيجية على مجرد الادعاءات أو الاتهامات، بل عنيت أكثر بعدم اعطاء الفرصة للتفاوض الجاد أو التدخل العربي الحاسم لحل الخلاف المفتعل، حيث كان اجتماع الوفدين في ٣١ يوليو ١٩٩٠ في جدة، إذ أعلن الوفد العراقي مطالبه طالباً قبولها كلية دون نقاش أو رفضها، الأمر الذي يؤكد أن المطامع في الاستحواذ على ثروة

الكويت من خلال غزوه عسكرياً كان المستهدف من بناء استراتيجية العراق في المجال الاقتصادي.

ومن هنا، نؤكد أن غزو الكويت في إطار تلك الاستراتيجية لا تبرره هذه الاتهامات والمطالب الحدودية أو الأمنية أو المالية التي وضعتها القيادة العراقية على قائمة الأسس التي بنيت عليها استراتيجيتها.

إذ يفترض «مصادقية» تلك الاتهامات ومشروعية هذه المطالب، فقد كان يمكن التوصل بشأنها إلى تسوية سياسية مرضية للعراق الذي يملك أدوات للضغط وقدرات تفاوضية تفوق بلا جدال ما لدى الكويت منها، وبدون خوض في دفاع الكويت ضد هذه الاتهامات وما تضمنه هذا الدفاع السابق للغزو من تشكيك في مصداقية ومشروعية دعاوى ومطالب العراق، فإنه من المؤكد أن الشرعية الدولية والعربية كانت الإطار الواجب القبول به لإبرام معاهدة لترسيم الحدود النهائية بين البلدين، ولتنظيم استغلال الحقول النفطية على الحدود المشتركة.

والواقع أن المطالب «الحدودية» للعراق تتجاوز نطاق حقل الرميّة وتتعدى المنفذ إلى الخليج، كما أن المطالب «المالية» للعراق تتخطى مجرد إسقاط الديون، وإذا أعدنا قراءة قائمة الاتهامات العراقية لتحديد الأهداف الاستراتيجية العراقية وراء غزو الكويت، فأننا نرصد هدفين أساسيين: أولهما، هو محاولة ضم الكويت، كهدف تاريخي للعراق بعد أن زاد إلحاحاً مع اكتشاف وتصدير النفط. وثانيهما، هو محاولة الخروج من المأزق الاقتصادي الصعب الذي واجه العراق وخاصة بسبب أعباء الحرب مع إيران.

ويكشف الخطاب العراقي بعد الغزو عن أن إلحاق الكويت لا يعدو خطوة على طريق تخطيط استراتيجي لتحقيق طموحات النظام العراقي في الهيمنة الإقليمية بدءاً من إخضاع الحلقات الضعيفة في المجال الحيوي للعراق.

هذا وقد أثار العراق في تبريره لغزو الكويت، وتهديده لغيرها من الدول الخليجية العربية، قضية أخرى كانت أحد أهداف بناء استراتيجيته في المجال الاقتصادي، وهو تقليص الفجوة بين الدول العربية من حيث الثراء والفقر بالاستغلال الأمثل للثروات النفطية الخليجية.

وبهنا في هذا المجال أن نؤكد على أمرين: أولهما، أن ثروة النفط التي تملكها الدول الخليجية العربية ليست موضوعاً للتوزيع بين الدول العربية، إذ على امتداد الزمان والمكان

لم يحدث أن تقاسمت البلدان والشعوب ثرواتها، وإنما جرى تبادل الخبرات أو جرى اغتصاب الثروات والدول المعاصرة لا توزع ما تملكه من ثروة بالمجان، وإنما تقدم العون، أو تستثمر المال أو تتبادل السلع على أساس تبادل المنافع والمزايا، وقد تطالب الدول الخليجية العربية أن تكون ثروة النفط التي تملكها مشاعاً للاقتسام، إذا قبلت غيرها من الدول أن تكون الثروات الصناعية والزراعية والمائية وغيرها مشاعاً للاقتسام والتملك. وثانيهما، أن تاريخ العالم لم يعرف إعادة توزيع الدخل، أو تقاسم غنائم السطوة على أساس العدل بواسطة قوة غازية وعبر الحدود.

وقد كان من أبرز دوافع الاستراتيجية العراقية في المجال الاقتصادي ذلك التبدد للقسم الأعظم من موارد العراق النفطية وغير النفطية، في تغطية التكاليف الهائلة التي تحملها الاقتصاد العراقي إبان الحرب العراقية - الإيرانية، وإذا كانت غالبية الأقطار الخليجية وغير الخليجية، قد دعمت العراق إبان هذه الحرب دفاعاً عن الأمن القومي العربي، فإن هذا لا يعفى النظام العراقي من مسئولية عدم تجنب حرب لا معنى لها.

وتتعدد مؤشرات تبديد عوائد نفط العراق نتيجة الحرب مع إيران، حيث نجد أنه وفقاً للتقديرات العراقية، فإن قيمة التجهيزات العسكرية التي اشتراها العراق بالعملة الحرة واستخدمت في الحرب^(١) بلغت ١٠٢ مليار دولار، وقدرت خسائر العراق من جراء توقف وانخفاض صادراته النفطية بسبب ظروف الحرب بنحو ١٠٦ مليارات دولار. كما قدرت تكاليف التعمير لإعادة بناء وتشغيل المنشآت والمشروعات التي أصيبت بسبب الحرب بنحو ٦٣ مليار دولار، أضف إلى هذا الخسائر البشرية التي لا تقدر بمال، فضلاً عن خسائر تباطؤ النمو وأعباء الديون وغيرها.

هذا إلى جانب استمرار تخلف وانكشاف وتبعية الاقتصاد العراقي في حقبة النفط، وضعف اسهام عوائد نفط العراق في تحقيق غايات التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي، ويبرز تخلف الاقتصاد العراقي في أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي للعراق لم تتعد نحو ١١,٦٪ في عام ١٩٨٨، وذلك مقابل ٧,٨٪ في عام ١٩٧٨، ورغم النمو النسبي للصناعة التحويلية العراقية في حقبة النفط، فإن تحليلاً أكثر عمقاً يدعونا إلى عدم المبالغة في شأن انجازات التصنيع بالعراق. وعلى ذلك فإن الاقتصاد العراقي استمر متخلفاً، ولم تسهم عوائد نفط العراق في دفعه. كما أن انكشاف الاقتصاد العراقي يظهر بوضوح في الاعتماد غير المتكافئ صناعياً وتكنولوجياً للعراق على الخارج.

(١) التقرير الاستراتيجي العربي عام ١٩٩١، صادر عن مؤسسة الاهرام، ص ٢٥٣

هذا إضافة إلى أن الديون الخارجية للعراق قدرت بنحو ٨٠ مليار دولار في نهاية الثمانينات وهي أعلى نسبة مديونية في الوطن العربي، إذ تبلغ هذه الديون حوالي ٨٥,٧٪ من ديون بقية الدول العربية في عام ١٩٨٩. كما أن واردات العراق من الحبوب قد تضاعفت أكثر من ٥ مرات بين عامي ١٩٨٧، ١٩٨٨، وزادت الواردات الزراعية للعراق بنحو ٣٧٪ بين عامي ١٩٨٧، ١٩٨٩. كما اعتمد العراق على واردات الحبوب في تغطية ٦٣٪ من الاستهلاك عام ١٩٨٧.

وقد كانت الصورة التي انتهى إليها الاقتصاد العراقي من حربه الطويلة مع إيران وتبديده لثروته القومية الدافع الحيوي والهام الذي ارتكز عليه التخطيط الاستراتيجي العراقي في المجال الاقتصادي.

صناديق الدعم الخليجية

• • عدالة توزيع الثروة العربية

أعلنت مصادر النظام العراقي أن أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية العراقية في المجال الاقتصادي هو طرح قضية تحقيق عدالة توزيع الثروة العربية، وانطلاقاً من هذه المقولة، حاولت العراق اصفاء المشروعية على غزوها لأراضي الكويت، وفي الوقت ذاته حاولت الحصول على تأييد الدول العربية الفقيرة، والجماهير الفقيرة في كل مكان على أرض الوطن العربي. ومن هنا فإن تحليل العمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية في الوطن العربي يمكن أن تصل بنا إلى رداً موضوعياً وموثقاً على تلك القضية.

لقد كانت الكويت هي الدولة الرائدة في هذا المجال حيث انشئ صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية وصدر ميثاقه في عام ١٩٦١^(١) وبدأ عملياته التمويلية بداية عام ١٩٦٢، وتبع ذلك صندوق أبو ظبي في عام ١٩٧٤، فالصندوق السعودي في عام ١٩٧٥، ثم الصندوق العراقي في عام ١٩٧٦. وقد اقتصر عمل الصندوق الكويتي على الدول العربية منذ بداية نشاطه وحتى عام ١٩٧٣، ولكن مع زيادة عائدات النفط حصل الصندوق عام ١٩٧٤ على تصديق بتوسيع نطاق عمله ليشمل كل الدول النامية. وفي المقابل توزعت عمليات الصناديق العربية القطرية الأخرى على كافة الدول النامية منذ نشأتها.

(١) التقرير الاستراتيجي العربي عام ١٩٩١، الصادر من مؤسسة الاهرام، ص ٣٥٨ - ٣٨٦

وفي حصر لإجمالي المعونة الانمائية من الصناديق القطرية الأربعة يمكن أن نشير إلى أن بلغ حجم عمليات تلك الصناديق منذ بداية نشاطها وحتى نهاية عام ١٩٧٩ نحو ٧,٤ مليارات دولار، ومع حذف قيمة المعونات التي قدمها الصندوق الكويتي منذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧٣ والبالغة ٣٤٣ مليون دولار، فإن إجمالي العون منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٩ بلغ ٧ مليارات دولار تقريباً، ومن دراسة توزيع هذه المعونة بالنسبة لكل صندوق من الصناديق الأربعة المانحة، ونسبته من إجمالي الناتج القومي لهذه الدول يتضح:

أولاً: أن الصندوق الكويتي كان أكبر الصناديق المانحة خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٧٩ حيث بلغ إجمالي عملياته التمويلية نحو ٢٤٤٤,٣٤ مليون دولار بنسبة ٣٧,٦٪ من إجمالي ما منحه الصناديق الأربعة، ثم تلاه الصندوق السعودي الذي بلغت مساهمته ٢٣٦١,٥ مليون دولار بنسبة ٣٣,٥٪ من الإجمالي، فالصندوق العراقي الذي بلغت مساهمته ١٠٩٨,٩٩ مليون دولار بنسبة ١٥,٦٪ من إجمالي عمليات الصناديق الأربعة، فأخيراً صندوق أبو ظبي وبلغت مساهمته ٩٣٥,٣٢ مليون دولار، بنسبة ١٣,٣٪ من الإجمالي.

ثانياً: توقفت عمليات الصندوق العراقي منذ عام ١٩٨٣ في الدول العربية، كما تكشف متابعة العمليات الاجمالية للصندوق عن توقف كافة عملياته منذ هذا التاريخ وذلك تحت ضغط الحرب العراقية - الإيرانية، هذا وقد كان الصندوق العراقي أقصر الصناديق الانمائية القطرية عمراً حيث بدأ نشاطه عام ١٩٧٦ وانتهى عملياً عام ١٩٨٣.

ثالثاً: تكشف منح الصندوق الكويتي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي عن أن الكويت كانت هي أكبر المساهمين خاصة في الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٢ باستثناء عام ١٩٧٨ أيضاً، حيث احتل صندوق أبو ظبي المكانة الأولى في هذه السنة.

ومن متابعة عمليات الصناديق القطرية الانمائية العربية تتكشف عدة حقائق: أولها، أن أكثر البلدان العربية المستفيدة من إجمالي عمليات الصناديق الأربعة هي الاردن، تليها في ذلك تونس، ثم المغرب، فاليمن الشمالي، ثم مصر، فالسودان، حيث توقفت عمليات تلك الصناديق في مصر منذ عام ١٩٧٨ حتى استؤنفت عام ١٩٨٩.

وثانيها، تفيد المتابعة التفصيلية لعمليات كل صندوق، ان عمليات الصندوق العراقي

كانت أكثر الصناديق الأربعة تحيزاً من حيث توزيع اجمالي عملياته، فالصندوق العراقي لم يقدّم بعمليات سوى في ثمانية دول عربية فقط، والأكثر دلالة أن معظم عمليات الصندوق كانت من نصيب دولتين فقط هما اليمن الشمالي والاردن حيث حصلتا على ٦١,٧٪ من اجمالي قيمة عمليات الصندوق، ومن هنا فليس غريباً أن تكون الدولتان هما أكثر بلدين عربيين مؤازرة للعراق، كما تشير الدلائل إلى أن خطوات العراق لتقوية التحالف مع البلدين تعود إلى وقت طويل مضى.

كما تشير المتابعة إلى أن توقف الصندوق العراقي منذ عام ١٩٨٣ يعني أن ذلك التوقف لم يكن مرتبطاً بحرب العراق مع إيران، هذا بينما كانت عمليات الصندوق السعودي متوازنة حيث كان في مقدمة المتلقين لمنح الصندوق حسب الترتيب: تونس والسودان فالاردن فالمغرب فمصر، ثم موريتانيا فاليمن الشمالي، أما صندوق أبو ظبي فنجد أن الوزن الكبير كان من نصيب دولة واحدة هي عمان حيث حصلت على ٢٤,٨٪ من اجمالي عملياته ثم تونس ١٦,٥٪ ثم مصر ١٥,٢٪، ثم وزعت بعد ذلك عمليات الصندوق بشكل متقارب بين المغرب واليمن الجنوبي والبحرين واليمن الشمالي وموريتانيا والسودان.

وعلى ذلك وفي ضوء تلك المتابعة، فقد تأكد أن الصندوق العراقي كان أكثر الصناديق العربية تحيزاً من حيث الجهات العربية محل عملياته تلاه في ذلك صندوق أبو ظبي ثم كان الصندوقان السعودي والكويتي أكثر الصناديق توازناً سواء من حيث عدد البلدان أو نسبة ما تلقت كل بلد من اجمالي ما قام به الصندوقان من عمليات تمويلية.

وعلى ضوء العرض السابق فإن قضية تقليص الفجوة بين الثراء والفقر في المنطقة العربية، لايعني القبول بمزاعم العراق في تبرير غزو الكويت، والتسليم بأن هدف ضم الكويت هو إعادة توزيع الثروة النفطية والمالية العربية المملوكة للدول الخليجية، ولايعني الاستجابة لما نسميه «وعى العوام» الذي يفسر الاستجابة الجماهيرية الواسعة للشعوب في البلدان العربية الفقيرة، والذي ترتب على اختلاط الحق بالباطل في دعاوى تقسيم الثروة، إلا أننا ندرك أنه لا بد من تطوير آليات إعادة توزيع الدخل على أساس تبادل المصالح والمنافع والمزايا عبر تقديم العون أو تصدير رأس المال أو انتقال العمالة أو التبادل السلعي وغير ذلك من آليات التعاون والتكامل الطوعي.

كما أننا نلاحظ أن الدول الخليجية العربية قدمت عوناً انمائياً إلى الأقطار العربية التي تتلقى العون المالي، لم يكن ثمة بديل أو مثيل له بين معونات التنمية الرسمية

المقدمة من الدول الصناعية الرأسمالية أو التي قدمت من الدول الاشتراكية في السبعينات والثمانينات، إلى جانب أفضلية شروط العون الانمائي الخليجي، فقد غطى كافة أشكال المساعدات الانمائية والاقتصادية، ونالته مختلف مجموعات الدول النامية عربية وغير عربية، وتوزع على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف.

هذا وتتأكد أهمية الحاجة إلى المساهمة في تخفيف أعباء المديونية، والمشاركة في دفع عملية التنمية في الأقطار العربية الفقيرة، رغم أننا لانقل من أهمية ما قدمه أعضاء مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال، فقد بلغ هذا العون ٩,٢٪ من العوائد النفطية في عام ١٩٨٦، ومثل ٤,٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠، وبين عامي ٧٠، ١٩٨٨ قدمت المملكة العربية السعودية والكويت والامارات عوناً انمائياً بلغ ٧٨ مليار دولار، مثل ٩٠٪ من اجمالي العون الانمائي الرسمي العربي، وساهمت المملكة العربية السعودية وحدها بنسبة ٦٤,٣٪ من هذا الاجمالي.

في المجال العسكري، عسكرياً،

واكب التخطيط الاستراتيجي في المجال السياسي، تخطيطاً استراتيجياً في المجال العسكري، فكانت خطة الاعداد الاستراتيجية للقوات المسلحة العراقية^(١) والتي بدأت اعتباراً من أول يونيو ١٩٩٠، ثم تتابعت خطة ذلك الاعداد الاستراتيجية، نشير هنا إلى أبرز ما تم في ذلك المجال:

* رفع كفاءة قوات الفيلق الثامن «حرس جمهوري»، وزيادة نسبة الاستكمال في الأفراد والأسلحة والمعدات مع استعراض الخسائر ليصل إلى نسبة ١٠٠٪.

* استكمال التخطيط الاستراتيجي واعداد الوثائق وتدارس الخيارات والبدائل المطروحة وإقرارها بشكلها النهائي من الرئيس صدام حسين بصفته «القائد الأعلى للقوات المسلحة».

* انشاء مركز خاص لتجميع المعلومات وتصنيفها وتحليلها عن الجيش الكويتي تسليحاً وتنظيماً وتدريباً، وكافة المواقع الدفاعية الكويتية، والأماكن الاستراتيجية العسكرية والمدنية، وكل البيانات المفصلة والتي يمكن الحصول عليها من أي مصدر عن أوجه الحياة في الكويت، بما فيها الشخصيات الهامة والقيادية.

(١) جلال عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، المكتب العربي للمعارف، نوفمبر ١٩٩٠، ص ١٢، ١٤.

* إعداد مسرح العمليات المنتظر في المنطقة العسكرية الجنوبية العراقية، وخاصة المنطقة الممتدة من جنوب البصرة والزيبر وقاعدة الرميطة الجوية وحتى قاعدة جليبة الجوية إلى الغرب، وإنشاء التجهيزات الهندسية للقوات وإقامة مراكز قيادة، مع تجهيز مناطق حشد القوات، وعمليات الحفر والاختفاء والتعمية، وتعديل طبيعة الأرض لتتناسب مع العمليات المخططة.

* إجراء عمليات الفتح الاستراتيجي والتعبوي للقوات المشتركة في الغزو والتي تضم أساساً قوات الفيلق الثامن وحرس جمهوري، وانتقالاً إلى المنطقة جنوب البصرة والزيبر وجليبة وعلى بعد يتراوح ما بين ٣٥ - ٧٥ كيلو متراً من الحدود الشمالية الكويتية وذلك تحت ستار القيام بمناورات ليلية.

* تم دعم هذه القوات بمعدات وأجهزة رؤية ليلية والقنابل والدانات المضيفة، وطلقات الإشارة الضوئية الملونة، ونظارات الميدان الليلية التي تعمل بالاشعة تحت الحمراء أو بتكثيف ضوء القمر أو النجوم.

* عمل مشروعات التدريب الليلية لمستوى اللواءات المدرعة والمشاة الميكانيكية، مع اشراك مراكز القيادة للفيلق والفرقة التابعة لها، وذلك بمعدل مشروع تدريبي لكل لواء، ومشروعين لكل قيادة فرقة، بالإضافة إلى تدريب كتيبة مشاة على الابرار البحري «البرمائي» في منطقة رأس بيضه جنوب الفار وذلك باستخدام ٦ سفن برمائية منها ٣ سفن من طراز «الزهراء» يمكن لكل منها حمل ٢٥٠ جندياً و٢٠ دبابة وطائرة هليكوبتر واحدة مسلحة، وثلاث سفن برمائية من طراز «بوللوسني» السوفيتية ويمكن لكل منها حمل ١٨٠ جندياً بمعداتهم مع ٦ دبابات أو عربات مدرعة.

* كان التركيز في التدريب على الملاحة البرية الليلية، مع سرعة الاختراق والوصول إلى العمق، وذلك بدلاً من التركيز على القتال واقتحام المواقع.

* تم عمل مشروع تدريبي بواسطة الفرقة ٢٣ مدرع باشتراك الضباط فقط وجزء من القوات لكيفية احتلال مدينة وتأمينها، وتم هذا المشروع داخل مدينة البصرة المخربة من جراء حرب الخليج قبل شهر واحد من الغزو، تمهيداً لاحتلال هذه الفرقة لمدينة الكويت.

* تجهيز القواعد الجوية الجنوبية العراقية في الرميطة وجليبة بالوقود والذخائر والمعدات الأخرى ووصول ٤ لواءات جوية من الطائرات المقاتلة القاذفة، بمعدل لوائين جويين

لكل قاعدة من طائرات الميج - ٢٣، والسوخوي - ٢٠، والميراج إف - ١، إضافة إلى وصول لواء جوى من الطائرات الهليكوبتر المسلحة والنقل من طراز مي - ٢٤، إلى قاعدة الرميطة الجوية.

* إنشاء شبكة كبيرة من المدقات عبر التلال والرمال تنتهى عند الحدود الكويتية مع العراق، مع تعليمها مسبقاً، ووضع أفوانيس، ميدانية ملونة ليلاً.

* تم إعادة تمركز اللواء ٩٥ مظلات في المنطقة الواقعة شرق قاعدة الرميطة الجوية وكذلك تمركز المجموعتين ٦٥، ٦٨ مفاوير، كوماندرز، في المنطقة الواقعة شمال صفوان وأم قصر.

* القيام بتكديس كميات هائلة من الذخائر والوقود والامدادات الغذائية، كذلك قطع الغيار المختلفة في منطقة الحشد لخدمة الخطة الهجومية.

* تم مراجعة وتأكيذ الخطط الموضوعة على واقع الأرض، وتسجيل آخر المعلومات التي قامت بها أجهزة الاستطلاع عن أى تغيير في أوضاع القوات الكويتية،

* خداع القوات الكويتية المتقدمة ودارريات الاستطلاع الخاصة بها وتعودها على سماع أصوات جنازير الدبابات وتحركات القوات العراقية على مقربة منها ليلاً ولعدة أسابيع مع الاعلان على أن هذه المناورات العراقية لأغراض التدريب ورفع الكفاءة.

* فى ١٧ يوليو ١٩٩٠ أتم العراق حشد المرحلة الأولى من تجميعه القتالى بقوة ٥ فرق.

* فى ٢٥ يوليو ١٩٩٠ قامت القوات العراقية بإزاحة التواجد الكويتى من الأراضى المتنازع عليها فى الجزء الجنوبى من حقل الرميطة بمواجهة ٣٥ - ٤٠ كيلو متر وبعمق ٢٠ - ٢٥ كيلو متر جنوباً ولم تعلن العراق عن ذلك كما لم تعترض الحكومة الكويتية على هذا الاعتداء^(١).

* فى ٣١ يوليو ١٩٩٠ دفع العراق بمجموعتين من العناصر الخاصة فى ملابس مدنية «حوالى ٢ كتيبة كل منها ٣٠٠ فرد»، حيث اكتمل تواجدهم داخل الكويت قبل الغزو ب ٤٨ ساعة، وكانت مهمة هذه المجموعات العمل كأدلاء لطلائع قوة الغزو من القوات المحمولة جواً بالطائرات العمودية، خاصة وأن هذه المهمة كان مخططاً لها أن

(١) لواء مدحت هاشم، الملحق العربى المصرى فى العراق، محاضرة فى لكانبيية ناصر فى ١٢ نوفمبر ١٩٩١

تتم ليلاً، إلى جانب اثاره الفرع والرعب داخل المناطق السكنية حتى تتمكن المجموعات الأولى من تنفيذ مهمة السيطرة على وسط العاصمة وأسر أمير الكويت ومعظم أفراد الأسرة الحاكمة.

* تم اختيار شهر أغسطس بصفة خاصة نظراً لأن معظم الكويتيين يقضون فترة الصيف خارج الكويت، أما اختيار ليلة ٢/١ أغسطس ١٩٩٠ فكان لاكتمال القمر - ١١ من محرم - حتى تسهل تحركات القوات.

* بدأت العمليات ليلاً لتحقيق المفاجأة على القوات الكويتية، بالإضافة إلى المناخ والطقس المناسبين وانخفاض درجة الحرارة ليلاً، مع تحقيق المبادأة والاحتفاظ بها حتى نهاية العمليات.

• حجم قوات الغزو العراقية

* بلغ حجم القوات العراقية التي قامت بغزو الكويت ٥٥ ألف جندي، ٤٢٣ دبابة، ٢١٦ قطعة مدفعية، ١٤٤ طائرة مقاتلة قاذفة بقيادة اللواء نجم الدين عبد الله الذي كان قائداً للفرقة ٣٠ التابعة للفيلق الثالث العراقي.

* شكلت حجم القوات الغازية في ٢ فرقة مدرعة (٢١، ٢٣ مدرع)، الفرقة التاسعة الميكانيكية من الفيلق الثامن وحرس جمهوري.

اللواء ٩٥ مظلات لاحتلال قصر ديسمان، والموانئ الجنوبية الكويتية

كتيبة مشاة ابرار بحري «برمائية»، لاحتلال جزيرة بوبيان

٢ فوج استطلاع متقدم

٢ كتيبة مغاوير، كوماندوز، الكتيبة ٦٥، ٦٨ قوات خاصة

٦ ألوية مدفعية ميدان

الفكرة الاستراتيجية للعملية الهجومية^(١)

* وقد بنيت الخطة الاستراتيجية الهجومية لغزو الكويت على أساس التوسع في استخدام الطائرات الهليكوبتر المسلحة وعناصر الاقتحام الرأس في الموجات الأولى للهجوم، ثم يلحق بها موجات تالية من الطائرات الهليكوبتر التي تحمل أسلحة الدعم، كما تستخدم

(١) شكل رقم (١) يوضح معار تقدم قوات الغزو العراقية.

القوات العراقية، الحوامات، مركبات الهوفر كرافت في الاستيلاء على جزيرتي ربه وبويان مع الساعات الأولى للغزو.

ويتزامن مع ذلك دفع الارتال الميكانيكية والمدرعة من ثلاث محاور رئيسية بقوة فرقة ميكانيكي + فرقة مدرعة من الحرس الجمهوري في اليوم الأول للهجوم للسيطرة على مدينة الكويت والجهرة، الجزء الشمالي من دولة الكويت.

* ثم بقوة فرقة مدرعة يتم دفعها في اليوم التالي ليتم السيطرة على منطقة ميناء الأحمدى وجنوبها بالتعاون مع كتيبة مظلات احتياطى لواء المظلات.

* وبانتهاء عملية الغزو تستكمل القوات العراقية اتخاذ أوضاعها وتستكمل بناء تجميعاتها القتالية المخصصة للعملية بقوة ٧ - ٨ فرقة ميكانيكي ومدرع، لواء مدرع مستقل في اليوم الخامس للغزو، تدافع منها ٢ فرقة ميكانيكي + فرقة مدرعة على الحدود الكويتية - السعودية.

• سير العمليات الهجومية

* بدأت العمليات العسكرية في تمام منتصف ليلة ٢/١ اغسطس ١٩٩٠ الساعة ٢٤٠٠، حيث دفع لواء مدرع من الفرقة التاسعة المشاة الميكانيكي، لواء مدرع من الفرقة ٢٣ المدرعة كمفارز متقدمة لقوات الغزو، دفعت على محورين، الأول محور أم قصر ثم الصبية ثم جسر بويان إلى البحرة شمال خليج الكويت. والثاني من صفوان ثم العبدلي إلى الجهرا يدعم كل لواء مدرع بفوج استطلاع متقدم.

وذلك بمهمة سرعة اختراق الحدود الدولية مع الكويت والوصول إلى منطقة البحرة والجهرة شمال وغرب خليج الكويت خلال ٣ ساعات.

* وفي الساعة الواحدة فجر ٢ اغسطس، الساعة ١٠٠، تم دفع القوة الرئيسية المكونة من باقى الفرقة ٩ مشاة ميكانيكي، وباقى الفرقة ٢٣ المدرعة مع الاحتفاظ بالفرقة ٢١ المدرعة كاحتياطى استراتيجى، ويعاون أعمال قتال القوة الرئيسية ٢ كتيبة مغاور ٦٥، ٦٨، ٤ لواء مدفعية ميدان، وفي نفس الوقت تم انزال كتيبة مشاة بحرية على الشاطئ الجنوبي لجزيرة بويان حيث تقدمت وهاجمت كتيبة مشاة بحرية كويتية، وانمت الاستيلاء على الجزيرة التي يبلغ طولها ٤١ كيلو متر وعرضها أقل من ٢ كيلو متر في أقصى اتساع لها.

- * وفي الساعة الرابعة والنصف فجراً الساعة ٤:٣٠، اتصلت القوة الرئيسية بالمغازز المتقدمة السابق دفعها، وذلك على مشارق مدينة الكويت، بعد أن قامت بتدمير القوات الكويتية المدافعة عند الحدود الدولية وشمال الجهرأ.
- ومن خلال خمسة محاور للتقدم من الجنوب والغرب تمكنت القوات العراقية من الاستيلاء على الأهداف الحيوية والاستراتيجية داخل مدينة الكويت ومحاصرة منطقة «دسمان».
- * وفي الساعة السادسة والنصف صباح ٢ أغسطس الساعة ٦:٣٠، تم ابرار اللواء ٩٥ مظلات عدا كتيبة جواً بطائرات الهليكوبتر في مناطق قصر الرئاسة في دسمان ومنطقة السالمية ومنطقة السرة بهدف وقف المقاومة المسلحة الكويتية، وأسر أعضاء الأسرة الحاكمة، ولكنها فشلت نتيجة اخلاء القصر قبل وصول القوات العراقية.
- * اعتباراً من أول ضوء يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ قامت القوات الجوية العراقية بعمل مظلات جوية مستمرة مستخدمة المقاتلات والقائلات القاذفة العراقية، انطلاقاً من قاعدتين عراقيتين في الرميثة وجليبة، وشملت المظلات الجوية العراقية مدينة الكويت والجهرأ والأحمدي والحدود الدولية والساحل الكويتي وحتى عمق ٣٠ كيلو متراً.
- * وفي منتصف يوم ٢ أغسطس الساعة ١٢:٠٠، أتمت القوات المهاجمة العراقية السيطرة على مدينة الكويت واحتلال الأهداف الحيوية والاستراتيجية داخلها.
- * في فجر يوم ٣ أغسطس تم دفع الفرقة ٢١ المدرعة احتياطي قائد قوة الغزو في منطقة الانتظار التي نقلت إليها داخل الكويت واتجهت الفرقة للاستيلاء على ميناء ومدينة الأحمدى والمنطقة الجنوبية، وذلك بالتعاون مع كتيبة مظلات احتياطي اللواء ٩٥ مظلات، والتي تم ابرارها جواً بطائرات الهليكوبتر، حيث تكبدت هذه الكتيبة خسائر فادحة وأسقطت منها أربعة طائرات.
- * وباستيلاء على ميناء الأحمدى، واعتباراً من أول ضوء يوم ٤ أغسطس، اليوم الثالث للغزو، تقدمت الفرقة ٢١ مدرعة في اتجاه المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية حيث توقفت على مسافة كيلو متر واحد من الحدود السعودية.
- * بدأت قوة الغزو في تعزيز المناطق المستولى عليها، وقامت القيادة العراقية بدعمها بدفع باقي الفيلق الثاني «حرس جمهوري» إلى مدينة الكويت، إضافة إلى قوات الدفاع الشعبي العراقي، مع استعدادها للتقدم جنوباً في اتجاه حقول البترول السعودية، طبقاً للموقف الدولي والعربي.

- * وفي اليوم الخامس للغزو استكملت قوة الغزو اتخاذ أوضاعها وبناء تجميعاتها القتالية لقوة وصلت إلى ٧ - ٨ فرقة مدرعة وميكانيكية دفعت منها ٢ فرقة ميكانيكي وفرقة مدرعة للدفاع عن الحدود الكويتية - السعودية.
- * وباستمرار تصاعد رد الفعل الدولي والعربي لمجابهة الغزو العراقي بالقوة المسلحة، قامت القيادة العراقية بتعزيز قواتها داخل الكويت والمنطقة الجنوبية العسكرية المتاخمة للحدود السعودية بقوات أخرى جديدة شملت الفيلق الثالث ووحدات من الفيلق الثاني والسادس والسابع، مع سحب الفيلق الثامن وحرس جمهوري، الأكثر تدريباً وتسليحاً داخل الكويت وتوزيعه شمال وغرب الكويت.
- * قامت القوات البحرية العراقية بنشاط بحري متزايد في مدخل خليج الكويت ومحاصرة الساحل الكويتي بالكامل بقوة خمس فرقاطات وعشرات من زوارق الصواريخ والطوربيد.
- * وقد بلغت الخسائر العراقية: اسقاط ١٨ طائرة هليكوبتر من طراز «مي - ٢٤» سقط منهم ١٤ طائرة فوق مدينة الكويت في اليوم الأول للغزو، وأربع طائرات هليكوبتر من نفس الطراز فوق ميناء الأحمدى في اليوم الثاني للغزو، وقد تم اسقاط هذه الطائرات بما تحمله من جنود المظلات العراقيين من اللواء ٩٥ مظلات بواسطة صواريخ آمون «سكاي جارد»، وبلغ عدد القتلى ٢٩٥ جندي والجرحى ٣٦١ جندي عراقي.
- * أما خسائر القوات الكويتية فقد كانت فادحة حيث قتل خلال الغزو ٤٢٠٠ كويتي وأسر ١٢ ألف جندي كويتي وعدد كبير من المدنيين.

٣ - الخطة الدفاعية الكويتية

حجم القوات المسلحة الكويتية

- * اجمالي تعداد القوات المسلحة الكويتية ٢٠,٣٠٠ جندي منهم ١٦ ألف في القوات البرية، ٢١٠٠ جندي في القوات البحرية، ٢٢٠٠ جندي في القوات الجوية، إلى جانب ١٥٠٠ جندي من الحرس الأميري والحرس الوطني وقوات الحدود.
- * تضم هذه القوات ٢٧٥ دبابة، ٢٠٠ عربة قتال مدرعة، ١٣٢ قطعة مدفعية ميدان وهاون أنواع، ١٥٦ قاذف صاروخي أنواع، منها ١٢ قاذف صاروخي أرض - أرض فروج، ١٤٤ صاروخ سام ٧، سام ٦ المتحركة السوفيتية، صواريخ آمون «سكاي جارد»، مشكلة في ٢ لواء مدرع «ارقام ٨٠، ٩٠، ٢» لواء مشاة ميكانيكي

«منها اللواء ١٣٥، لواء مدفعية ذاتية الحركة، ٣ كتيبة صواريخ مضادة للدبابات من طراز «تاو»، ١ كتيبة ويطارية مضادة للطائرات من طراز «هوك»، خمسة كتائب صواريخ مضادة للطائرات من طراز «آمون».

* وتضم القوات البحرية ٨ زوارق صاروخية، ١٥ زورق داورية ساحلي، أربعة سفن برمائية، ٢ سفن مساعدة، ٥٠ زورقاً بحرياً^(١).

* وتضم القوات الجوية ٨٠ طائرة مقاتلة قاذفة، ١٨ هليكوبتر مسلحة، مشكلة في ٢ سرب مقاتلات قاذفة طراز سكاي هوك «ايه - ١٤»، ٢ سرب مقاتلات قاذفة طراز سكاي - هوك «ايه - ١٤»، ٢ سرب مقاتلات ميراج «اف - ١»، سرب مقاتلات لانتيج، سرب طائرات تدريب وهجوم أرضي «هوك»، ٢ طائرة نقل سي ٤٩+٤ طائرة نقل ال - ١٠٠، طائرات هليكوبتر جازيل، سوبر بوما الفرنسية.

فكرة العملية الدفاعية

* تتجمع القوات الكويتية في معسكرات ثابتة مجهزة بالمباني والتحصينات على الحدود الدولية للكويت وفي العمق، ومهمتها تأمين خط الحدود الدولية ومنع القوات المعادية من اختراقها وتعطيلها لمدة من ٢٤ - ٤٨ ساعة حتى اعطاء فرصة للتدخل العربي والدولي.

* ويوصل الانذار بنوايا القوات العراقية للقيام بعمليات هجومية، تقوم القوات المسلحة الكويتية باتخاذ أوضاعها الدفاعية، وتقوم باستغلال الضربات الجوية ونيران المدفعية بأحداث أكبر خسائر في القوات المهاجمة في مناطق حشدتها وأثناء فتحها وتقديمها للهجوم، ومع اقترابها إلى خط الحدود، وباستغلال كافة الوسائل الليبرانية يتم إيقاف تقدمها، ومنعها من اختراق خط الحدود الكويتية، وعند نجاحها في الاختراق تقوم بالهجمات المضادة وبالاحتياطات المدرعة والميكانيكية لتدمير القوات المخترقة واستعادة الحدود الدولية. مع التوسع في استخدام الموانع الصناعية وأعمال الكمائن والاغارات بواسطة القوات الخاصة لتعطيل تقدم القوات المهاجمة.

ومن مقارنة القوات المسلحة الكويتية بالقوات المسلحة العراقية يبدو التفوق الحاسم لصالح العراق من حيث الحجم ونوعية التسليح والكفاءة التدريبية وخبرة القتال التي اكتسبها الجيش العراقي خلال ثمانى سنوات هي عمر حربه مع إيران، هذا إضافة إلى أن

(١) للوزن الاستراتيجي العسكري، الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن عام ١٩٩٠-٨٩

علاقات حسن الجوار وعدم توقع القيام بمثل ذلك الغزو من دولة عربية مجاورة، أدى إلى عدم قيام القوات المسلحة الكويتية باستناد دفاعاتها على خطة موانع دفاعية وخنادق وسواتر واستكمال التحصينات الدفاعية لاتجاهات الاقتراب للقوات المهاجمة والتركيز على الكمائن المضادة للدبابات والمضادة للأفراد، واعداد وتجهيز خطوط الهجمات والضربات المضادة، وخطوط الصد المستلدة على كثافة ونطاقات متعددة من مواقع الألغام بأنواعها.

ومن هنا يمكن القول أن الاستراتيجية الدفاعية الكويتية لم تبين على تصورات القيام باجتياح عراقى كاسح لابتلاع دولة الكويت، وإنما على التصدى لبعض محاولات عراقية لاحتلال بعض الجزر أو القطاعات داخل الأراضي الكويتية.

وعلى ذلك كان أهم ما يعنى المخطط الاستراتيجي الكويتي في إطار حسن النية وعلاقات حسن الجوار ان يؤمن أهدافه الحيوية داخل الكويت أكثر من تركيزه على بناء تخطيط دفاعي شامل للحدود في مواجهة قوات وقدرات تسليحية وبشرية تتفوق عليه تفوقاً حاسماً مما يكفل لها ليس فقط هزيمة القوات المدافعة الكويتية، إنما يمكنها من اكتساحها وهذا ما حدث فعلاً.

هذا وقد كان الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت في قصر «دسمان» حتى اقتربت القوات البرية وبدأ هبوط وحدات فرعية من اللواء ٢٥ مظلات العراقى قرب منطقة القصر، فاستقل أمير الكويت وولى عهده الشيخ سعد العبد الله الصباح سيارة خاصة وانطلقت جنوباً إلى الحدود السعودية الكويتية متجهة إلى مدينة الخافجي حيث التقى بالأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز أمير المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية ليصحب أمير الكويت في موكب رسمي إلى عاصمة المنطقة الشرقية.

٤ - التمهيد للأزمة العراقية - الكويتية وتصاعدها

• التسلسل الزمني للأزمة

مع اقتراب نهاية عام ٨٩ وبداية عام ١٩٩٠ وصل الانقسام العربي إلى ذروته، وتباعدت وجهات النظر العربية إزاء كافة القضايا، وحتى يمكن عقد قمة عربية في ظل ذلك التردى العربي، كان سعى ملك المغرب إلى البحث عن هدف تلتقى حوله الزعامات والقيادات العربية، لذا فقد تحدد هدف قمة الدار البيضاء في نوفمبر ١٩٨٩ ليكون «دعم الانتفاضة» في مواجهة القمع الدموي المتصاعد من جانب إسرائيل، إدراكاً من الملك الحسن بأن اقتصار القمة على ذلك الهدف وعلى تلك القضية يمكن أن يؤدي إلى انعقادها،

باعتبارها مازالت تلقى إجماعاً واستجابة عربية حولها. ورغم التحديد للهدف إلا أن هناك قضايا متعددة حملتها ملفات الزعماء والرؤساء خلافاً لذلك الهدف^(١) عند حضورهم تلك القمة:

* فمُنظمة التحرير الفلسطينية تريد تصديقاً وإقراراً من مؤتمر عربي على مستوى القمة بمجمل التنازلات التي قدمتها ومنها اعترافها بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لتسوية سلمية ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية التي أبدت استعدادها للحوار مع المنظمة إذا هي اعترفت بهذا القرار، ومع استجابة المنظمة لذلك، ولكنها كانت تريد تقوية موقفها بغطاء عربي شامل.

* وكان لبنان يريد نهاية منظمة لحربه الأهلية التي اندلعت عام ١٩٧٥، وكان الدافع الرئيسي لطلب تلك التسوية هو أن كل الأطراف في الحرب الأهلية اللبنانية لم تعد قادرة على مواصلة تلك الحرب، وبالتالي فهي تسعى جادة إلى الحل، خاصة وأنه كان هناك اعتقاداً سائداً أن تلك الحرب في حقيقتها حرباً أهلية عربية اختار أصحابها أن يقاتلوا معاركها على الأرض اللبنانية.

* وكانت سوريا أيضاً تسعى إلى تسوية الحرب اللبنانية، ومنها اعترافاً عربياً بوضع خاص لسوريا في لبنان.

* وكانت الدول الخليجية العربية التي شاركت في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ الذي أعقب ابتعاد مصر عن الصف العربي بعد صلحها مع إسرائيل، قد قدمت لدول المواجهة الباقية (سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، مساعدات طويلة الأمد على عشر سنوات، تلتها عام ١٩٨٩ وكانت دول المواجهة تريد تجديد ذلك الدعم.

* كان العراق يريد اعترافاً من الجميع بدوره في الدفاع عن البوابة الشرقية للعالم العربي، ولعله كان يريد ترجمة هذا الدور إلى اعتراف به كقوة إقليمية بارزة، خصوصاً وأنه يدخل القمة العربية المقترحة وهو طرف رئيسي في مجلس التعاون العربي الذي دخلته مصر، وأيضاً كان يريد مساندة لموقفه في قضية أسعار البترول.

* وكانت مصر تريد العودة إلى صفوف جامعة الدول العربية، وقد كان موضوع عودة مصر قد سبق وطرحه الملك «فهد»، وتصدى لمعارضته بعض الرؤساء، وبالتالي فإن اشتراكها في ذلك المؤتمر كانت له دلالة أكبر فهي تذهب إلى الدار البيضاء حاملة

(١) أحمد حسنين مكي، حرب الخليج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٢

اتفاقية السلام مع اسرائيل، وبالتالي فإن وجود مصر في الجامعة العربية كان جسراً أوصلته من نوع ما بين الجامعة العربية واسرائيل.

ثم كانت زيارة «سعد السالم الصباح» ولي العهد ورئيس وزراء الكويت إلى بغداد في ٦ فبراير ١٩٨٩ في رحلة استطلاعية يثير فيها قضية ترسيم حدود نهائية بين البلدين في مناسبة انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية تقديراً للدور الكويتي في مساندة العراق في تلك الحرب الطويلة، خاصة وأن التوتر قد عاد للظهور من جديد حيث وقع تصادم حربي بين داورية كويتية وأخرى عراقية، إضافة إلى شكوى الكويت من دخول زورق مسلح عراقي إلى مياههم الإقليمية، واشتبك بالديران مع زورق كويتي، إلى جانب شكوى العراق من عمليات تهريب أسلحة آلية من الكويت، إضافة إلى عمليات استصلاح واستزراع أراضي يقوم بها كويتيون داخل الحدود العراقية، وفي مجال التمهيد لتلك الزيارة قامت الصحف الكويتية بحملة إعلامية أثارت فيها قضية ترسيم الحدود مع العراق، وكان رد الصحف العراقية يوم وصول الأمير الكويتي إلى العاصمة بغداد وكان أعنف مقال في جريدة «القادسية» حيث تحدثت الصحيفة في مقال لها عن مشكلة الحدود فقالت «أن العراق لا تطلب فقط جزيرتي بوبيان ووربه، كما هو شائع، فهاتان الجزيرتان لم تعودا محل مناقشة لأن ملكيتهما للعراق ثابتة، ثم أضاف المقال «أن هناك أراضي في الكويت تخص العراق». كما أنه اتضح أن الكويت انتهزت فرصة الحرب العراقية - الإيرانية وانشغال بغداد، وغيّرت خط الحدود فأزاحت عن مكانه واعادته من جديد بعد أن قضت منه قطعة ضخمة من أراضي العراق».

وفي أول لقاء بين الشيخ «سعد» مع وزير الدفاع العراقي الفريق «عدنان خير الله» أثار الشيخ «سعد» قضية الحملة الإعلامية التي قوبل بها لحظة وصوله بغداد، وقال أنه فكر جدياً في قطع الزيارة والعودة إلى الكويت.

وكان الرئيس العراقي ودوداً إلى درجة طمأنت الشيخ «سعد» وأمر بتشكيل لجنة على أعلى مستوى لنهر ذلك الموضوع.

وزيادة في تعزيز امكانية التفاهم بين البلدين، جرى ترتيب لزيارة يقوم بها أمير الكويت الشيخ «جابر الأحمد الصباح» للعراق، وكانت الزيارة ودية للغاية، حيث قدم الرئيس «صدام حسين» خلالها أعلى وسام عراقي لأمير الكويت تقديراً للموقف الذي اتخذته الكويت أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، وبالتالي لم يثر موضوع الحدود بين الرئيسين حتى لا يفسد الجو الودي للزيارة والتي تمت في سبتمبر ١٩٨٩.

وبدأت الاتهامات تتصاعد وعلى التوازي معها كانت هناك تصعيد بين العراق والدول الغربية بسبب الصواريخ وأسلحة التدمير الشامل العراقي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أصوات عربية تنادى بقمة عربية في بغداد لمواجهة المخاطر الأمريكية - الإسرائيلية المحتمل أن تواجهها، حتى اتفق على أن يكون عنوانها «التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي من إسرائيل»، وقد عقدت تلك القمة في ٢٨ مايو ١٩٩٠، وعلى هامش تلك القمة تطرق الرئيس العراقي إلى علاقاته مع الكويت مع الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية وأثار معه موقف التعتك الكويتي من قضايا تخطيط الحدود، حصص البترول والادعاء بقيامهم بالتخريب داخل العراق، الأمر الذي اقترح معه الملك عقد اجتماع على مستوى القمة لعدد محدود من دول الخليج المنتجة للبترول للتوصل إلى حل حاسم وحازم لقضية الحصص وبالتالي الأسعار، وحدثت محاولة مشابهة من أمير الكويت فقد انتهز فرصة قيام الرئيس صدام حسين بمرافقته إلى المطار لوداعه، حيث بدأ أمير الكويت حديثه وصادقه «طبقاً لرواية محمد حسين هيكل، من حيث انتهى الملك «فهد، فقال ما مؤداه «إن كل المشاكل لها حل، ونحن أخوة وأول من يتفهم ظروف العراق».

وفي ١٠ يونيو ١٩٩٠ انعقد اجتماع دول «الاوليك» في جدة ثم دعى وزير البترول العراقي إلى اجتماع خاص يضم وزراء السعودية والامارات والكويت وقطر، ولم يصل الأطراف فيه إلى اتفاق.

وقد وصلت الأزمة إلى قمة تصاعدها في ١٧ يوليو ١٩٩٠ حيث وقف الرئيس العراقي صدام حسين يلقي خطابه التقليدي في ذكرى ثورة ١٩٦٨، وفي مجال استعراضه لأحداث العام المنصرم، تعرض للسياسة البترولية الجديدة التي يتبعها منذ حين بعض الحكام في دول الخليج تعمداً في تخفيض أسعار النفط بدون مبرر اقتصادي، وقال على سبيل المثال:

«إن انخفاض دولار واحد في سعر النفط من جراء هذه السياسية يؤدي إلى انخفاض ألف مليون دولار من عائدات العراق سنوياً، وأن تخفيض سعر النفط عن السعر الذي كان سائداً قبل وقت ليس ببعيد، وهو ٢٧ - ٢٨ دولاراً، إلى الأسعار المتدهورة التي وصل إليها سعر البترول حالياً أدى إلى خسارة أربعة عشر مليار دولار سنوياً، في الوقت الذي تحل فيه بضعة مليارات من الدولارات الكثير مما هو موقوف ومؤجل في حياة العراقيين،

وقد أنهى الرئيس العراقي صدام حسين خطابه بتحذير لبعض الدول الخليجية من الاستمرار في انتاج البترول بما يزيد على الحصة المقررة، وهدد بالقيام بدور فعال لإعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها.

وقد تزامن مع هذا الخطاب حضور السيد طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي اجتماعاً لوزراء خارجية الدول العربية في تونس كان مخصصاً لموضوع هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل، حيث سلم رسالة من الحكومة العراقية إلى مكتب الأمين العام للجامعة العربية، الشاذلي القليبي، كان لها وقع الانفجار.

وقد طرحت الرسالة قضيتين: أولهما قضية الحدود، وقد قالت عنها الرسالة، إن حكومة الكويت استغلت انشغال العراق بالحرب مع إيران ومضت في تنفيذ مخطط يهدف إلى تصعيد الزحف التدريجي والمبرمج باتجاه أرض العراق، فصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على أرض العراق. وثانيهما أن حكومة الكويت اشتركت مع حكومة الامارات العربية المتحدة في تنفيذ عملية مدبرة لاغراق سوق النفط بمزيد من الانتاج خارج حصتهما المقررة في الاوبك بمبررات واهية، وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهوراً خطيراً، فبعد المعدلات العالية التي كان قد بلغها وهي ٢٤، ٢٩، ٢٨ دولاراً للبرميل الواحد، أدت تصرفات حكومتى الكويت والامارات إلى انهيار سعر الحد الأدنى المتواضع الذي تم الاتفاق عليه في الاوبك أخيراً، وهو ١٨ دولاراً للبرميل، إلى ما بين ١١ - ١٣ دولاراً للبرميل، وبعملية حسابية بسيطة يمكننا أن نقدر مقدار الخسائر الباهظة التي لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط.

وقد أوضحت الرسالة أن الخسائر وصلت في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠ ما قيمته خمسمائة مليار دولار كانت حصة العراق منها خسارة ٨٩ مليار دولار، ثم أضافت الرسالة العراقية إلى ذلك اتهاماً للكويت بأنها انتهزت فرصة ظروف الحرب، فأقامت منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة، العراق وراحت تسحب النفط منه، وقد قدرت الرسالة العراقية ما سحبه الكويت من بترول حقل الرميلة، بما قيمته ٢٤٠٠ مليون دولار.

وكان الأخطر بعد ذلك ما ورد في نص الرسالة بأن ما فعلته حكومتا الكويت والامارات يمثل عدواناً على العراق.

ورأى الأمين العام للجامعة العربية عرض الرسالة على مجلس وزراء خارجية دول الجامعة وتضاربت الآراء بشأنها وكادت الجلسة أن تتفكك حيث وقف السيد طارق عزيز، وقال لوزراء الخارجية، اننى أحدثكم عن موقف يعتبره العراق عدواناً مباشراً عليه، ومعنى ذلك أن العراق سوف يرد هذا العدوان.

ومع تصاعد التوتر وزيادة الحشود العراقية على حدود الكويت وكثافة الاتصالات

الدبلوماسية بين كل من الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية والرئيس المصري حسنى مبارك والملك حسين ملك الاردن والرئيس صدام حسين، اتفقوا على قيام الرئيس محمد حسنى مبارك بدور الوساطة لاحتواء الأزمة.

وفى ٢٤ يوليو ١٩٩٠ تم اللقاء بين الرئيس محمد حسنى مبارك والرئيس صدام حسين، وتم الاتفاق على عقد محادثات فى جدة يوم ٣١ يوليو ١٩٩٠ بين وفدين، الأول عراقى برئاسة «عزّه ابراهيم» نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى، والثانى كويتى برئاسة الشيخ «سعد السالم الصباح» ولى العهد ورئيس الوزراء الكويتى، وان تجرى المفاوضات فى جدة برعاية الملك «فهد» عاهل المملكة العربية السعودية.

وفى ٢٧ يوليو ١٩٩٠ قبل الغزو بأربعة أيام تصاعدت لغة التهديد العراقى حيث أعلن ناطق رسمى عراقى بياناً جاء فيه: (١)

«من الضرورى أن يعلم رئيس وزراء الكويت بأن الذى يأتى إلى لقاء معنا ينبغى أن يكون مهيباً لإزالة الأزمة والعدوان الذى لحق بالعراق».

وفى ٣١ يوليو ١٩٩٠ اليوم المحدد للقاء الوفدين الكويتى والعراقى فى جدة استمرت لهجة التهديد والتلويح باستخدام القوة فصدر بيان آخر جاء فيه:

«اننا نحذر من يحتاج إلى تحذير، ونجدد القول بأن الذى يضرب العراق عليه أن يتوقع ضربات تزلزل كيانه وأن قواتنا المسلحة لهم بالمرصاد وسيخيب الخائبون ونرد لهم الصاع صاعين بعون الله».

وكانت تلك التهديدات تتوالى لتخلق جواً من التوتر أحاط بمباحثات جدة التى كان الهدف منها عدم تصعيد الموقف وحل الأزمة سلمياً.

ورغم الأنباء عن الحشود العراقية التى تناقلتها وكالات الأنباء الأجنبية، ثم ما نشرته جريدة «الواشنطن بوست» من أن حوالى فرقتين عراقيتين تم حشدهما فى منطقة البصرة، رغم كل ذلك فإن حكام الخليج وبخاصة قادة الكويت والامارات، لم يأخذوا التهديدات على محمل الجد، فقد كانوا يظنون أن التباين فى وجهات النظر حول الحصص البترولية يمكن تسويته سلمياً!! وربما لم يتنبهوا لأمر آخر وهو أن السياسات غير المعلنة للعراق التى كانت ترمى إلى أكبر من خلاف على حصص بترولية.

وقد بدأت الأهداف غير المعلنة فى الظهور بمطالب لم يقبلها قادة الكويت، وقد

(١) الدكتور احمد على فهمى، قنات ومواقف، المكتب المصرى الحديث، ص ٩٠

سلمت هذه المطالب رسمياً في مباحثات جدة ومنها^(١):

* أن تشطب الكويت ١٢ مليار دولار قيمة ديونها على العراق.

* أن تؤجر جزيرتي «وربة وبوبيان» لمدة ٩٩ عاماً.

* أن تدخل العراق تعديلات لصالحها في حقل الرميثة على نفقة الكويت.

* أن تقدم الكويت ١٠ مليارات دولار قرضاً للعراق لمواجهة تبعات الحرب.

وقد رافق هذه المطالب عبارات التهديد والاستفزاز، حيث وجه «عزه ابراهيم» نائب الرئيس العراقي الذي مثل العراق في محادثات جدة تهديداً مباشراً لرئيس وزراء الكويت الشيخ سعد العبد الله بقوله: «اننا نعرف كيف نأخذ حقنا».

ولم يقبل الوفد العراقي أى نقاش حول مطالبه، الأمر الذي أعلن معه تأجيل المفاوضات على أن يتفق الطرفان على موعد اللقاء القادم. وكان الغروب بعد ساعات معدودة من ذلك التصريح.

الولايات المتحدة ومتابعة الحشد العراقي

كانت الولايات المتحدة تتابع تصاعد التوتر في منطقة الخليج، حيث كانت وزارة الدفاع ترصد التحركات العسكرية العراقية، وكانت تقارير عن حجم القوات العراقية المحتشدة في منطقة البصرة وحولها، تقديرات دقيقة كما اتضح فيما بعد. ولم ترصد وزارة الدفاع الأمريكية حجم القوات العراقية، وإنما رصدت أيضاً درجة استعدادها. وفي تقرير بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٩٠^(٢)، أرسلته إلى وزارة الخارجية وإلى مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، قالت إدارة تنسيق المعلومات في وزارة الدفاع: «إن القوات العراقية كانت كاملة الاستعداد، ولكنها لم تتخذ وضعاً هجومياً».

كانت وزارة الخارجية تتلقى تقاريرها من المنطقة إلى جانب ما تتلقاه من الأجهزة المشاركة معها في صنع القرار في واشنطن، وقد جاءت تقارير وزارة الدفاع الأخيرة يوم ٢٩ يوليو ١٩٩٠، بأن القوات العراقية رغم كامل استعدادها لم تتخذ وضعاً هجومياً، مؤكدة لاستنتاجات وزارة الخارجية بأن العراق يتصرف بمنطق وضع الأزمة على حافة الهاوية ليثير الخوف في أعصاب الآخرين فيسلموا بمطالبه، وأن أقصى ما يمكنه فعله هو تفكيره

(١) محمد حسنين هيكل، - حرب الخليج - مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٨

(٢) بوب رود ورد، للقادة/أمرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج، ص ١٧٢

في عملية محدودة لاحتلال جزيرتي «ورية وبوبيان» وربما منطقة الرميلة، حيث حقل البترول المتنازع عليه، وأيضاً كانت وكالة المخابرات المركزية الامريكية تتابع الموقف، ولعلها كانت أسرع من تنبه يوم ٢٨ يوليو، إلى أن الخطط العراقية تغيرت، وأن الذي يجري الاعداد له الآن هو عملية غزو كامل، وقررت وكالة المخابرات المركزية أن تتصرف على هذا الأساس حتى لو كان أسوأ الاحتمالات.

وقد ظهرت صور الأقمار الصناعية صباح ٣١ يوليو، أن القوات العراقية غيرت مواقعها، وأن الدبابات تقدمت إلى قرب خط الحدود بفاصل ما بين ٥٠، ٧٥ متراً بين كل دبابة، وأن المدفعية أصبحت وراء المدرعات. وكان معنى هذا الوضع أن الأمر النهائي بالهجوم قد اتخذ وأن ساعة الصفر أصبحت معروفة للقوات، ومع ذلك فقد كان رأى عدد من الخبراء العسكريين أن هذه الأوضاع الطارئة قد تكون مناورة مقصودة لتوجيه ضربة قاضية إلى أعصاب الذين يتابعون التحركات على الحدود حتى يقع في تصورهم أن الهجوم وشيك، ومن ثم يكون التنازل للمطالب العراقية فوراً.

وحوالي ظهر يوم ٣١ يوليو طلب أحد خبراء الأمن الامريكيين الاتصال بمدير الأمن الكويتي وطلب إيلاغ وزير الداخلية، ووزير الدفاع برسالة مؤداها:

«نحن لا نريد أن نثير القلق في نفس أحد بدون داع، ولكننا نعتقد أن خطة الطوارئ الموضوعة سابقاً بشأن حماية سلامة الأمير والأفراد الرئيسيين للأسرة الحاكمة يجب أن توضع موضع التنفيذ من باب الاحتياط».

وبعد أن حل المساء أصبحت اجراءات خطة الطوارئ أكثر شدة وصرامة، وطلب إلى الأمير أن يتحرك إلى منطقة الخافجي في السعودية، مع رجاء ألا يكون موكب سفرة طابوراً طويلاً من السيارات فاتحة مصابيحها القوية في ظلام الليل، وبالفعل بدأ موكب الأمير يتحرك في اتجاه منطقة الخافجي حيث كان الذهول يمسك بأعصاب الجميع.

وكان الغزو قد بدأ فعلاً، وقد عبرت الطوابير المدرعة حدود الكويت في نفس الوقت الذي كانت فيه طائرات الهليكوبتر العسكرية العراقية تحوم حول بقع حساسة من مدينة الكويت، مركزة على قصر الأمير، وعلى دور الوزارات، وعلى مداخل ومخارج الطرق من المدينة، كما كانت القوات العراقية قد هبطت في مطار الكويت واحتلته.

وعلى ضوء ما سبق يمكن إيجاز أهداف الغزو العراقي للكويت في خمسة أهداف:

* أولها: الضائقة المالية العراقية التي وصلت إلى عدم توازن الدخل من البترول وقيمه ١٦ مليار دولار في مواجهة فوائد ديون عليها فقط تصل إلى ٢٠ مليار دولار.

- * وثانيها: سعى العراق لإيجاد منفذ على الخليج كبديل عن شط العرب المسيطرة عليه إيران.
- * وثالثها: اضافة واجهة جديدة للعراق تدعم قوته السياسية في المنطقة العربية.
- * ورابعها: تعزيز الزعامة العراقية للوطن العربي.
- * وخامسها: امتصاص ردود الفعل الداخلية في العراق وتوجيهها إلى عدو خارجي يحقق الذات الشخصية للرئيس صدام حسين بخلق العراق المؤثر عالمياً والمسيطر على ٢٠٪ من بترول العالم.

اجراءات إزالة الشخصية الكويتية

- عمد النظام العراقي في اتخاذ عدة اجراءات تستهدف إزالة الشخصية الكويتية لإدماجها في العراق الكبير من خلال عدة اجراءات لعل أهمها:
- * اعلان العراق يوم ٢ اغسطس بيانها رقم (١) من الحكومة الكويتية المؤقتة عزل أمير الكويت وحل المجلس الوطني وتشكيل حكومة الكويت الحرة.
- * قرار العراق تجميد سداد ديونه الواجبة للسداد للولايات المتحدة رداً على الاجراءات الامريكية بتجميد الإرصدة العراقية.
- * اعلان العراق قراره باعتبار الدينار الكويتي مساوياً للدينار العراقي.
- * اعلان راديو بغداد أن الحكومة المؤقتة في الكويت قررت اعلان الجمهورية في الكويت.
- * اسقط الرئيس العراقي الديون المستحقة على بلاده للكويت والتي بلغت ١٣ مليار دولار، كما قرر الوفاء بالالتزامات الكويتية المالية والاقتصادية تجاه الدول والمؤسسات سواء كانت في صورة ديون عليها أو مستحقاً لها.
- * اعلان العراق في ٨ اغسطس ١٩٩٠ ضم الكويت إلى العراق رسمياً على أساس أنها كانت أصلاً جزءاً من أراضيه.
- * قرار العراق اغلاق حدوده مع الدول المجاورة إلى أجل غير مسمى لأسباب أمنية وأنه لن يسمح بمغادرة الرعايا الأجانب فيما عدا الدبلوماسيين فقط.
- * اعلان العراق في ٢٨ اغسطس ١٩٩٠ أن الكويت أصبحت المحافظة رقم ١٩ في هيكل

التقسيمات الادارية وأن محافظة الكويت سيكون مركزها قضاء كاظمة وتضم قضائي الجهرا والنوا.

موقف العراق من الرعايا الأجانب

* في ٩ اغسطس ١٩٩٠ أبلغت وزارة الخارجية العراقية البعثات الدبلوماسية القائمة في الكويت انها لم يعد لها مهام مع الحكومة الكويتية السابقة بعد قيام الوحدة الاندماجية بين البلدين وطالبت الوزارات والهيئات الدبلوماسية المعتمدة في العراق اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح أعمال بعثاتها الدبلوماسية القائمة في الكويت ونقلها إلى بغداد في موعد ينتهي في الرابع والعشرين من اغسطس ١٩٩٠ .

* في ١٨ اغسطس ١٩٩٠ قرر العراق احتجاز الرعايا الأجانب طالما ظل مهدداً بحرب عدوانية.

* في ١٩ اغسطس ١٩٩٠ أعلن العراق عن اعتقال جميع رعايا الدول الغربية لديه واحتجازهم في المنشآت والقواعد العسكرية المدنية والاستراتيجية في كافة المدن العراقية واستمرار اعتقالهم حتى زوال شبح الحرب تماماً.

* أعلن العراق عن استخدام الرعايا الأجانب لديه كدروع بشرية حيث يبلغ عددهم ٢١ ألفاً بينهم ٢٥٠٠ أمريكي في الكويت، ٧٠٠ في العراق، ٤٠٠٠ بريطاني في الكويت، ٦٠٠ في العراق.

* في ٢٠ اغسطس ١٩٩٠ هدد العراق جميع الدبلوماسيين المعتمدين في الكويت بضرورة اغلاق مقار بعثاتهم الدبلوماسية في موعد ينتهي في ٢٠ اغسطس وأعلن أن الذين سيرفضون ذلك سيعاملون كرعايا أجانب عاديين بدون أي صفة دبلوماسية.

٥ - الموقف العربي والاسلامي والدولى من غزو العراق للكويت

• الموقف العربى

في محاولة لتسجيل الموقف العربى من أزمة الخليج الثانية يبرز ثلاثة اجتماعات رئيسية تحدد التوجه العام للموقف العربى ازاء محنة الغزو العراقى للكويت:

أولها، ادانة مجلس وزراء الخارجية للدول العربية في دورته غير العادية التى عقدت بالقاهرة في ٣ اغسطس ١٩٩٠ في اليوم التالى للغزو مباشرة، ادان المجلس العدوان

العراقي على الكويت ورفض أى آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته بأغلبية ١٤ صوتاً من اجمالى ٢١ صوتاً.

وثانيها، ما صدر من قرارات لل قمة العربية التى عقدت فى القاهرة فى ١٠ اغسطس ١٩٩٠ من ادانة للعدوان العراقى على الكويت وعدم الاعتراف بقرار ضم العراق لها، إلى جانب الموافقة على ارسال قوات عربية إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى للمساهمة فى الدفاع عن أراضيها ضد الاعتداء الخارجى، والذى على ضوئه قررت مصر وسوريا والمغرب ارسال قوات لمساندة المملكة العربية السعودية بناء على طلبها.

وثالثا، بدء الاجتماع الطارىء لوزراء خارجية العرب فى القاهرة فى ٣٠ اغسطس ١٩٩٠ تنفيذاً لقرارات القمة العربية الطارئة التى عقدت فى ١٠ اغسطس وصدر بيان بعد انتهاء الجلسة الأولى، بأن الدول العربية لديها مشروعات لحل الأزمة فى الخليج وأن الجامعة العربية تشكل الإطار السليم لأى مبادرة عربية وفقاً لميثاقها وقد انتهى ذلك الاجتماع إلى خمس قرارات:

- * ادانة العدوان العراقى على الكويت.
- * مطالبة العراق الافراج عن الرعايا الأجانب.
- * دعوة العراق لحسن معاملة المدنيين فى الكويت والعراق.
- * دعوة العراق إلى المحافظة على السفارات والتمثيل الدبلوماسى فى دولة الكويت.
- * تعويض الكويت عن الأضرار والخسائر التى لحقت بها نتيجة الغزو العراقى وتحمل العراق كافة التعويضات عما ترتب على ذلك.
- وفى متابعة المواقف العربية فى أزمة الخليج الثانية يمكن أن نقرر أن العالم العربى انقسم إلى ثلاث محاور:
- أولها، ويساند العدوان العراقى ويباركه وقد ضمت تلك المجموعة ثلاث دول عربية على رأسها المملكة الاردنية الهاشمية واليمن إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية.
- وثانيها، محور مضاد للتواجد الأجنبى وبصفة خاصة الدور الأمريكى لمقارنة مراقفها من الغزو العراقى بمواقف مماثلة مع اسرائيل فى المنطقة وقد تبنى ذلك الاتجاه كل من ليبيا والجزائر.
- وثالثها، محور تأثر بشكل واضح من قضية عدالة توزيع الثروة العربية التى اطلقها

الرئيس صدام حسين كأحد أهداف قيامه بغزو الكويت ويقود هذا الاتجاه الدول الأشد فقراً في العالم العربي وهي السودان وموريتانيا، ومن هنا كانت مساندتها للعدوان العراقي.

وعلى ضوء ذلك فإن الأزمة قد أحدثت شرخاً كبيراً في التضامن العربي وأصبح بمثابة الاعصار الذي قضى على ما تبقى من آمال وطموحات للأمة العربية في تضامن عربي يحقق مستقبلاً أفضل، وهدم أفكار ومعتقدات الذين بنوا الآمال أن يكون للتضامن العربي دور في جمع شتات الأمة وتوحيد طاقاتها، وفي مجال إبراز مواقف الدول العربية، يمكن إلقاء مزيداً من الضوء على الأطراف العربية الأكثر فعالية في الأزمة كالمملكة العربية السعودية ومصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

• موقف المملكة العربية السعودية

تبرز المملكة العربية السعودية، على مسرح الأحداث باعتبارها الدولة المفتاح، فيما يتعلق باحتمالات السلام والحرب للأزمة الخليجية، فقد كانت الطرف المباشر في الأزمة، الذي ظهر قدرة دبلوماسية واسعة امتدت من واشنطن إلى موسكو وبكين، ومن مصر إلى الأردن والجزائر والسودان.

إن المملكة العربية السعودية في صدد تحديد شرعية تحركها على أوسع نطاق وعزل العراق في أضيق مجال ممكن، رأت أن العالم بقواه السياسية وبقواه العسكرية الوافدة هو منطق أقره الواقع على أراضيها وليس القوات الأمريكية وحدها التي سلط العراق الأضواء عليها، حيث اتهم السعودية بأنها فتحت الباب لعودة الاستعمار من جديد في المنطقة العربية، ومن هنا كانت أرض المملكة العربية السعودية موقعاً لحضور عالمي إلى جانب الحضور العربي، مما عكس تجسيدا للتوحد بين الشرعية العربية والشرعية الدولية.

وقد كان الحسم السعودي الدابع من فهم واسع للوضع الانتقالي الدولي والذي بدأ يتحول من موقع العداء الأيديولوجي والقطيعة السياسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي اثر انتهاء الحرب الباردة إلى موقع أساسه تبادل المصالح في إطار وفاق دولي محوره التقارب الأمريكي - السوفيتي. الأمر الذي أدى إلى توازن علاقات الرياض الدولية من خلال حرصها على وضع ما سمي بالانتقال نحو التوازن في خدمة ما أسماه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بمفردات لغة سياسية دقيقة لحسن خيار الحل لأزمة الخليج، والذي لم يرتكز على ادانة الغزو فحسب، بل امتد ذلك إلى ما بعد الحل في بناء نظام عربي جديد.

ومن هنا فقد بنى موقف المملكة العربية السعودية على ضوء الدروس الآتية:

- * ان العراق بغزوه للكويت قد أعلن الحرب وخرج على النظام العربى المستند إلى ميثاق جامعة الدول العربية، وخرج على العالم عندما خرق ميثاق منظمة الأمم المتحدة.
- * ان العراق باعلانه ضم الكويت وحشد قواته بتشكيلات قتالية على حدود المملكة العربية السعودية انتهك مجدداً الميثاق والقوانين، بعد انتهاك الأعراف ونكث الوعود معرضاً أمن المملكة السعودية لبالغ الأخطار ومهدداً الأمن والسلم الدوليين.
- * ان المملكة العربية السعودية ارتكزت في حق دفاعها عن نفسها على نص المادة ٥١ من ميثاق المنظمة الدولية واعتماد معاهدة الدفاع العربى المشترك وميثاق كل من مجلس تعاون دول الخليج العربية وميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى حتى لا تتكرر كارثة غزو الكويت وتمتد إلى غزو أراضيها.
- * أكدت المملكة ان وجود القوات الشقيقة والصديقة على الأراضي السعودية هو وجود مؤقت وبناء على طلبها، وأكدت ان هذا الاجراء هو ما أملته الظروف التى افتعلها نظام الحكم فى العراق وانه سيزول بزوالها.
- وقد كان ذلك ليتم وتتوفر ضماناته إلا من خلال التحول إلى نظام دولى جديد لم يعد بمقدور دولة مهما عظمت قدراتها ان تتحرك وتتفرد باستخدام القوة العسكرية أو استمرار الوجود على غير ارادة البلد المعنى، وإلا حدث الارتداد إلى الحرب الباردة وصراعاتها التى كان من الممكن أن تفجر حرباً ساخنة دولية اجمعت كل القوى على تحاشي وقوعها.
- * انطلقت المملكة فى تعاملها مع الأزمة إلى جنوحها المثابر نحو السلم ومشاركة الأسرة العربية فى البحث عن قرار عربى بإعتبار أن الحل العربى المقبول هو الذى يركز على الشرعية العربية وعلى ميثاق جامعة الدول العربية وهو الذى ينبع من المؤسسات العربية الرسمية التى يمثلها مؤتمر القمة العربى والمجلس الوزارى لجامعة الدول العربية.
- * أن المملكة قد سعت مع أبناء العراق إلى بناء قوة العراق التى حرصت على بقاء تلك القوة والمحافظة عليها ليظل العراق قريباً يحمى الدول العربية ويكون ركيزة للأمن القومى العربى، وليس عراقاً يهدد أمن الدول العربية ويعمل على تقويض أركان النظام العربى.

* أن المملكة العربية السعودية قد أكدت التزامها إلى جانب العرب نحو شعب فلسطين والذي لم يكن وليد اليوم، بل امتداداً للأمس وسيستمر ذلك التلاحم مع ذلك الشعب الفلسطيني إلى أن يكتب له النصر، باعتبار أن القدس هي أولى القبلتين والمسجد الأقصى هو ثالث الحرمين.

* الاستمرار في تقديم المساعدات المالية والانمائية العاجلة للعديد من الدول التي تضررت من جراء العدوان العراقي، إضافة إلى ما أعلن في الأمم المتحدة حول تقديم الدعم لكل من تركيا ومصر والاردن، فإن المملكة رأت امتداد الدعم ليشمل سوريا ولبنان وباكستان وبنجلاديش والصومال وجيبوتي ودولاً أخرى ثبت تضررها.

هذا إلى جانب التزام المملكة العربية السعودية بأولية الحل السلمي طبقاً للشرعية العربية والشرعية الدولية للأزمة، وبحماية قوة العراق وحرية الكويت وانتصار الشعب الفلسطيني وانتفاضته في إطار نظام عربي جديد لخدمة المواطن والوطن والتنمية الاقتصادية المشتركة يشارك المثقفون العرب في صياغته.

• موقف جمهورية مصر العربية

انطلق الموقف المصري من خلال إيجاد معادلة صعبة بين الصالح الوطني لكل بلد عربي والصالح القومي المشترك للأمة العربية ككل، حيث أن الصالح الوطني يفترض احترام السيادة والاستقلال لكل دولة عربية وحق الشعب في اختيار نظامه دون وصاية أو تدخل من الخارج، وبالتالي لم يعد ثمة مبرر للعودة إلى سياسة تدبير الانقلابات أو تصدير الثورات التي يقوم بها نظام عربي ضد نظام عربي آخر، والتي انتهت إلى كوارث للطرفين، وبالتالي عدم التدخل في شئون بلد عربي آخر، وانطلاقاً من ذلك فإنه مهما كانت حجم الخلافات ومهما كانت قائمة الدعاوى، فإن مكان بحثها وحلها هو سقف البيت العربي الكبير، وهو الجامعة العربية. وعلى ذلك سارت معالجة الأزمة في محورين رئيسيين: أولهما، عدم شرعية الغزو أو الاحتلال بالقوة وما يترتب عليه من آثار. وثانيهما، أنه رغم الخطأ الكبير الذي ارتكبه النظام العراقي إلا أن مصر لا تريد أن يتحمل الشعب العراقي ذنب وجريمة حكمه، وأنه إذا تركت هذه الجريمة دون ردع، فإن هذا يخلق مبرراً للتدخل الأجنبي بموافقة المجتمع الدولي لحماية المصالح الحيوية التي أصبحت تملك صفة الشرعية الدولية.

وعلى ذلك توالى نداءات مصر إلى الرئيس العراقي بالإنسحاب بكرامة في ظل الأسرة العربية الواحدة بدلاً من حل عسكري مدمر، وفي نفس الوقت استمرت مصر في الاتصال بالادارة الامريكية مع ضرورة التأكيد على الحل السلمي بدلاً من الحل العسكري، مع ارسال المبعوثين المصريين إلى كل مكان في العالم يدعون فيه إلى مزيد من الصبر والاستماع إلى صوت العقل وإعطاء الفرصة لمزيد من التفاهم والحل على مائدة المفاوضات وليس على ساحة الحرب.

وعلى ضوء الثوابت التي حكمت السياسة المصرية في ادارة الأزمة، كان قرار مصر بإرسال قوات مصرية إلى السعودية والامارات من منطلق ألا يترك الحشد الأجنبي ينفرد وحده بالحل في المنطقة، بل ضرورة توفير قوات عربية واسلامية إلى جانبه.

ولقد أثبتت التجربة أن القوات المسلحة المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عالية، ومستوى تدريب عال والتزام بالقضايا القومية، إلى جانب الالتزام بمبادئ الشرعية والقانون الدولي، أثبتت أنها القوة الأقدر على أن تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، والمحافظة على قدرات وثروات الوطن العربي، إضافة إلى أن مصر قد شاركت في تدريب معظم جيوش الدول العربية، ومصانعها الحربية كادت تغطي مطالب الدول العربية من أسلحة وذخائر، ومعاهدها العلمية العسكرية مفتوحة لكل الأشقاء العرب من القادة والضباط.

ومن هنا فقد تحددت مهمة القوات المسلحة المصرية^(١) في الدفاع عن المملكة العربية السعودية والاستعداد طبقاً للموقف لتنفيذ أى مهام أخرى تكلف بها من القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبالتالي ذلك الدور البارز للقوة المسلحة المصرية يؤكد البعد العربي في الأمن القومي المصري ولا يشكل عبئاً اضافياً.

بل وقد أثبتت التجربة ضرورة دعم ذلك البعد وتأكيدُه ليزداد عمقاً وارتباطاً بالأمن القومي العربي، كما أن اشتراك القوة المصرية يؤكد الدور العربي في المساهمة في حل النزاعات العربية، وتأكيداً لعدم انفراد القوى الأجنبية بفرض حلولها للنزاعات العربية. ومن هنا فإن الوجود المصري كان ضرورياً لإثبات مصداقية مصر وتأكيد دورها في استمرار مساندة الدول العربية ضد عدوان دولة عربية أخرى تنفيذاً لاتفاقية الدفاع العربي المشترك.

(١) لواء دكتور/ زكريا حسين احمد، السياسة العسكرية المصرية في التسعينات، إصدار الهيئة العامة المصرية للاستعلامات،

• موقف الجمهورية العربية السورية

لقد كانت العلاقات السورية - العراقية متوترة تحكمها خلافات عميقة بين فرعي حزب البعث، وقد زادت حدة درجة التوتر بين الدولتين من خلال موقف سوريا المؤيد لإيران أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، لذلك كان من الطبيعي أن تتحاز سوريا إلى جانب المملكة العربية السعودية ومصر في موقفها من الغزو العراقي، إلا أن ذلك لم يكن بالأمر السهل إذا وضعت في الاعتبار موقف الشارع السياسي في سوريا ومشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الحليف الرئيسي لإسرائيل، لذلك فقد تقدمت سوريا في موقفها المؤيد للمملكة العربية السعودية وفي قرارها بإرسال قوات عسكرية إليها بحذر، وحاولت موازنة موقفها هذا، إرضاء للرأي العام داخلها على الأقل حيث حددت في خطابها للرأي العام الداخلي عدة اعتبارات^(١). أولها، التأكيد على أن إسرائيل هي العدو الأساسي وانها إذا هاجمت العراق فستتحاز سوريا إلى جانب العراق. وثانيها، انتقاد السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل ومهاجمة الولايات المتحدة لما تقدمه إلى إسرائيل من أسلحة ومعونات عسكرية اضافية. وثالثها، التصريح بأن القوات السورية قد توجهت إلى المملكة العربية السعودية للدفاع عنها، وانها سوف لا تشارك في أى عملية هجومية ضد العراق.

هذا وقد أكدت سوريا موقفها الثابت بشأن رفض الاحتلال العراقي للكويت والمطالبة بضرورة انسحاب القوات العراقية منها كخطوة أساسية لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وقد حدد وزير خارجية سوريا موقفها خلال حديثه في اجتماع عقده القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم في سوريا بتاريخ ١١ فبراير ١٩٩١ تضمن الآتي:

* ان صدام حسين قد ارتكب جريمة احتلال الكويت ضارباً عرض الحائط بكل المواثيق والأعراف الدولية مشيراً إلى أن ضم الكويت بالقوة يعطى المبرر لإسرائيل لمواصلة نهجها العدوانى والتوسعى ضد الشعب الفلسطينى.

* ان أى حل للأزمة في الخليج لا بد وأن يتضمن انسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية إليها.

* ان سوريا ارسلت قواتها إلى منطقة الخليج استجابة للداء الأشقاء مشيراً إلى أن هذه القوات تقوم بواجبها القومى دفاعاً عن الأشقاء في الخليج.

(١) بحث الأزمة العراقية - الكويتية، إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية، عام ١٩٩٢، ص ٩٧

هذا وقد جاهدت الحكومة السورية في شتى الميادين منذ بداية أزمة الخليج التي نجمت عن غزو العراق للكويت كي لاتقع الكارثة المدمرة التي انتهت إليها، إلا أن النظام العراقي لم يستجب إلى أى نداء واستمر في سياسته المغامرة التي أوقعت الأمة العربية بعدة كوارث متتالية بدأت باشعاله حرباً في الخليج بلا هدف ولا قضية وانتهاءً بغزوه للكويت وما نتج عنها.

ومنذ بداية حرب تحرير الكويت لم تغفل القيادة السورية مرحلة ما بعد الحرب وما تستوجبه من وضع ترتيبات أمنية للمنطقة العربية تهدف إلى الحفاظ على المصالح العربية العليا واحتواء الجرح العميق الذي أصاب الأمن العربى من جراء الحدث المتمثل في اجتياح دولة عربية بقوة السلاح دولة عربية أخرى، وأدركت القيادة السورية - منذ البداية - حجم المخاطر الحقيقية المترتبة على هذه السابقة الفريدة والخطيرة في تاريخ الأمة العربية، فجاء التصور السورى - أثناء الحرب - للترتيبات الأمنية بعد الحرب كخطوة تمهيدية للمشاركة السورية الفعالة عقب انتهاء الحرب في وضع الترتيبات الأمنية للمنطقة بالاشتراك مع مصر ودول مجلس التعاون الخليجى.

وقد تمثلت الرؤية السورية للترتيبات الأمنية طبقاً لما صدر في تصريح لوزير الدفاع السورى لصحيفة «النجم الأحمر» السوفيتية بتاريخ ٨ فبراير ١٩٩١ أكد فيه:

* انه ينبغي بعد الحرب في الخليج عقد مؤتمر دولى للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة الاتحاد السوفيتى والبلدان المعنية الأخرى تحت رعاية الأمم المتحدة.

* انه ينبغي أن يقوم في المنطقة سلام وطيد عادل يراعى مصالح كافة الأطراف حيث أن سلام قائم على العنف والقوة هو خداع وهم كاذب.

* ان دول الخليج فقط هي التى يجب أن تشكل النظام الأمنى في المنطقة بعد انتهاء الحرب.

* ان موقف سوريا ينطلق من أن الصيغة الأمنية يجب أن تنبع من دول المنطقة وليس من خارجها.

وقد شاركت سوريا ممثلة في وزير خارجيتها في اجتماعات وزراء خارجية مصر ودول مجلس التعاون الخليجى في ١٥ فبراير ١٩٩١ بالقاهرة لدراسة تطورات أزمة الخليج والترتيبات الأمنية بعد تحرير الكويت، وقد تدارس الوزراء مبادئ التنسيق والتعاون فيما بين دولهم لمرحلة ما بعد حرب تحرير الكويت في كافة المجالات، خاصة الأمنية

والسياسية والاقتصادية، وسعيهم لإنبعاث روح جديدة بين الدول العربية، وقد تم التوقيع بالأحرف الأولى على اعلان دمشق للتنسيق والتعاون بين الدول العربية والذي انتهت إليه تلك الاجتماعات في ٦ مارس ١٩٩١.

• موقف المملكة الاردنية الهاشمية

اتسم الموقف الاردني في حرب الخليج بالتحيز الواضح إلى جانب العراق، وارتكز هذا الموقف على مبدأين أساسيين: أولهما، ان الحرب من جانب الائتلاف الدولي هي حرب ظالمة وغير عادلة والهدف الأساسي منها تدمير العراق وتغيير موازين القوى في الشرق الأوسط. وثانيهما، هو الربط بين مشكلة الخليج ومشكلة الشرق الأوسط وأن الحل يجب أن يقوم على عدم الفصل بينهما.

وفي ١٧ يناير ١٩٩١ صدر بيان عن الموقف الرسمي الاردني جاء فيه: «ان الاردن قيادة وحكومة وشعباً تستنكر ما حدث في الساعات الأولى من صباح ١٧ يناير من هجوم على بلد عربي ومسلم كان دائماً المسارع إلى نجدة أشقائه العرب ودفع ضريبة الدم والتضحية في كل المعارك التي فرضت على الأمة العربية وأن الاردن سيحمل كل من شارك في هذا الهجوم مسئوليته أمام الله والناس والتاريخ»^(١)

وقد تبني الاردن أفكاراً ومقترحات عراقية - إيرانية تقضي بانسحاب العراق من الكويت وخروج قوات الائتلاف الدولي من المنطقة وإحلال قوات اسلامية محلها والبدء في مفاوضات تحت رعاية منظمة المؤتمر الاسلامي.

وعن رؤية المملكة الاردنية الهاشمية بطبيعة الحرب المنتظرة في الخليج - «تأكيداً لأوهام النظام العراقي» - قد صرح الجنرال «أبو نوار» رئيس الأركان الاردني «بأن الحرب لن تكون خاطفة وفق رغبة الولايات المتحدة غير أنها ستدوم شهور عديدة كما وعد الرئيس العراقي صدام حسين، وأضاف أن صدام حسين قد أوفى بكل وعوده حتى الآن، فلقد قام أولاً باستيعاب الضربة الأولى، وكانت الصحوة الثانية بمهاجمة اسرائيل كما سبق وأن قال، وأن استراتيجية العراق واضحة، ففي خلال الأيام الأولى من الحرب لم يشارك صدام بجميع قواته، فهو يحتفظ بهذه القوات في مخابىء آمنة في الوقت الذي يدفع للأمام بمنصات الصواريخ المتحركة، وأن هذه التكتيكات ذات تأثيرات نفسية مدمرة

(١) جريدة الأنباء الكويتية، في ١٨ يناير ١٩٩١

للقوات الدولية التي تهاجم العراق،^(١)

هذا إلى جانب استمرار الاردن في استيراد النفط من العراق مما ساعد على التقليل من فاعلية الحصار الاقتصادي الذي فرضه المجتمع الدولي على العراق، وقد دافع الاردن عن موقفه والانتقادات التي وجهت إليه بإرسال مذكرة رسمية إلى الأمم المتحدة تقضي باستمرار الحكومة الاردنية في استيراد الطاقة ولا بديل إلا العراق، وأن الاردن سيتوقف عن ذلك اذا وجد البديل.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن السياسة الاردنية في معالجتها لأزمة الخليج من المنظور الاردني الذي سعى إلى إرضاء كافة الأطراف، مما أدى إلى عدم إرضاء أي طرف منها، فلم ترضى دول الخليج عن موقفه مما أفقده دعمها المالي المتصل له، والدول الغربية تشككت في نواياه.

وقد أدت تلك السياسة إلى وقوعه تحت الضغط المستمر من النظام العراقي لتقديم مزيد من التعاون للتقليل من تأثير وفاعلية الحصار الاقتصادي عليه، إلى جانب ضغط الجبهة الداخلية التي عانت وتعاثت من أزمة اقتصادية طاحنة من حيث انعكاس المقاطعة الاقتصادية للعراق عليها حيث تشكل صادراته إلى العراق ٢٥٪ من اجمالي تلك الصادرات، بينما تستورد بغداد ٧٠٪ من مجمل الصناعة الاردنية.

• موقف منظمة التحرير الفلسطينية

إنحازت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل واضح إلى جانب النظام العراقي، وقد خسرت المنظمة بسبب ذلك الموقف كثيراً من تعاطف غالبية الدول العربية المناهضة للعراق، كما اتسمت مواقف الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدم الاتساق تجاه أزمة الخليج، وربما كان موقف الزعيم الفلسطيني من أكثر المواقف المحيرة على الساحة العربية^(٢)، فقد كانت العلاقات الخليجية - الفلسطينية تتسم بالمتانة والدعم المستمر لمنظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى انحيازه لقضية دولة عربية استولت بالقوة المسلحة على دولة عربية مجاورة وهو نفس الموقف الذي تقفه المنظمة من اسرائيل والقائم أساساً على رفض الاستيلاء على الأرض بالقوة.

(١) إصدارات الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، عدد مارس ١٩٩١، عن الموقف الاردني وحرب الخليج

(٢) دكتور احمد علي فهمي، قيادات ومواقف/ شهادة للتاريخ، ص ١٠٢

وكان التساؤل.. كيف يتغنى الزعيم الفلسطيني بتشريد الشعب الكويتي، وهو ييكي على تشريد إسرائيل لشعبه؟

فقد دعم الزعيم الفلسطيني الوقفة الشجاعة للجيش والشعب العراقي إذ قال في رسالة له للرئيس صدام حسين اثر الغزو: «أخي الفارس العربي صدام حسين - حفظه الله - انت وشعبك وجيشك الباسل البطل تقودون اليوم معركة من أشرف معارك العرب والمسلمين، دفاعاً عن العراق، ودفاعاً عن الأمة العربية والاسلامية، وشعوب العالم الثالث، ضد الهيمنة والديكتاتورية الامريكية التي تريد أن تفرضها على العالم أجمع، نتوجه إلى الله العلي القدير أن يؤيدكم بنصره، ويثبت أقدام هذا الجيش المجاهد البطل جيش العراق، جيش الأمة العربية والاسلامية».

هذا وقد قاد الزعيم الفلسطيني حملة قوية، مفادها أن الحرب اذا وقعت سوف تكون لها آثارها المدمرة على الجميع، في إطار الحملة الكبرى التي صاحبت أحداث هذه الحرب وسبقاتها.

وقد ساندت منظمة التحرير موقف رئيسها وصدر بيان لها في ٢٠ يناير ١٩٩١، يقلل بشكل عام من نتائج العمليات العسكرية للقوات الحليفة ضد العراق ويصف قيادات الائتلاف الدولي بالمبالغة والكذب في تقدير وعلان نتائج تلك العمليات، ويحذر من الانسياق وراء التفاؤل، لأن العراق لازال يملك قوات جوية وبرية وأن معظمها - من وجهة نظر المنظمة - لم يدخل المعركة بعد، وأن العراق ينتظر معركته البرية التي ستحسم الموقف بتعاونها مع صواريخه وقواته الجوية لصالح العراق.

والى جانب ذلك الموقف المؤيد تأييداً كاملاً للعراق كان المجلس الثوري لحركة «فتح» الفصيل الرئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية، قد أسرف في الوعود التي أعلن بموجبها أن الخندق الواحد سيجمع الحركة مع العراق، وأعلنوا في بيان صدر في ٨ سبتمبر ١٩٩٠ عن استنفار قوى الشعب الفلسطيني وقوى الجماهير العربية لخوض معركة الدفاع عن الأمة العربية وأملها ضد أي عدوان.

وعلى ضوء ما سبق، وما أسفرت عنه حرب الخليج من نتائج يتضح أن القيادات الفلسطينية اتخذت مواقفها دون تقويم حقيقي وواقعي للموقف، مما كان له انعكاسات سلبية بالغة الأثر على قيادة المنظمة بشكل خاص، والانتفاضة والقضية الفلسطينية بشكل عام.

• موقف الدول الإسلامية

أصدرت الدورة التاسعة عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية خلال انعقادها في القاهرة في ٣ أغسطس ١٩٩٠ بياناً طالبت فيه بانسحاب قوات العراق من الكويت.

كما أصدرت ست دول إسلامية آسيوية هي باكستان وبنجلاديش واندونيسيا وبروناي وماليزيا والمالديف بياناً مشتركاً دعت فيه إلى انسحاب القوات العراقية وعودة الأسرة الحاكمة إلى الكويت، ووعدت ببذل كل جهد للتوصل إلى تسوية سلمية لنقاط الخلاف بين الكويت والعراق. كما أرسلت كلا من باكستان وبنجلاديش قوات رمزية لحماية المملكة العربية السعودية، بينما اعتذرت كل من اندونيسيا وماليزيا عن ذلك بسبب ما يمكن أن يترتب على مثل هذا الاجراء من اثاره لمشاعر الشارع الاسلامي الذي لا يخفى عدم ترحيبه بتواجد قوات امريكية وأوروبية على اراضي السعودية.

وفي مجال إلقاء مزيداً من الضوء على مواقف الدول الإسلامية الآسيوية الأكثر فعالية في الأزمة، وأهمها باكستان، إلى جانب تركيا وإيران، ليس فقط باعتبارهما دولاً إسلامية، بل لكونهما من دول الجوار الجغرافي أيضاً.

• موقف إيران

لقد مر الموقف الإيراني من الغزو العراقي للكويت بمرحلتين: الأولى، وهي الفترة التي أعقبت الغزو مباشرة واستمرت حتى منتصف أغسطس ١٩٩٠ عندما أعلن العراق قبوله للشروط الإيرانية الخاصة بتسوية مشكلات الحرب العراقية الإيرانية والتسليم بوجهة نظرها وتحقيق مطالبها في هذا الشأن. والثاني، الموقف عقب التنازلات العراقية لإيران حيث اتخذ منحى جديداً.

- وعن الفترة الأولى، فإن المتابعة للموقف الإيراني تشير إلى أن إيران قد اتخذت موقفاً هادئاً إلى حد كبير خلال الأيام الأولى للغزو العراقي للكويت، وانحصر رد فعلها على وضع بعض الوحدات البحرية الموجودة في الخليج في حالة تأهب، مع التأكيد على أن ذلك ليس مؤشراً أو تلميحاً ضد العراق، بل أن وسائل الاعلام الإيرانية أخذت تقلل من شأن التحرك العراقي ووجهت انتقادات إلى الأسرة الحاكمة في الكويت.

وقد تبلور الموقف الإيراني أكثر وضوحاً في تصريحات وزير الخارجية الإيراني في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ عندما أعلن رفض إيران لأي تسوية للنزاع في الخليج تمكن العراق من الاحتفاظ بجزيرتي ورية وبوبيان، لأن ذلك سيكون استسلاماً لعملية الابتزاز العراقي،

وأكد أن بلاده تؤيد الحل القائم من خلال التعاون الاقليمي باعتباره الحل الوحيد الذي يضمن الأمن في الخليج.

وقد حدد المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في ١١ اغسطس ١٩٩٠ الموقف الإيراني من الغزو العراقي للكويت في النقاط الآتية: (١)

* عدم قبول الاحتلال العراقي للكويت بأي شكل من الأشكال.

* ان الحل الوحيد يتمثل في الانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت.

* ان إيران على استعداد للدفاع عن مصالحها في أي ظرف من الظروف.

ومن الملاحظ أن الموقف الإيراني حتى هذا التاريخ لم يتطرق إلى تواجد القوات الأجنبية التي وصلت إلى المنطقة وتمركزت في السعودية ودولة الامارات العربية، كما لم يتطرق إلى قرارات مجلس الأمن الصادرة ضد العراق، وقد عكس الموقف الإيراني حتى هذا التاريخ اهتماماً إيرانياً بتحقيق الانسحاب العراقي من الكويت بدون شروط، وتأكيداً على استعداد إيران للدفاع عن مصالحها الحيوية ضد أي تهديد.

— أما عن الفترة الثانية، فقد اتخذ الموقف الإيراني عقب التنازلات العراقية في ١٥ اغسطس ١٩٩٠ منحى جديداً تمثل في رفض إيران رسمياً التواجد العسكري الخارجي في المنطقة، وقد أعلن المرشد العام للثورة الإيرانية على خاميني الدعوة للجهاد المقدس ضد الوجود الأجنبي في منطقة الخليج، وتضمنت دعوة خاميني مبررات منها أن الكفاح ضد سياسة الهيمنة الأجنبية أمر مقدس، بل تضمنت دعوة خاميني لدول الخليج دعوة ضمنية للتعاون مع إيران لما أسماه باستعادة الأمن وقطع أيدي من يعتدون على الآخرين.

هذا وقد رفضت إيران إرسال قوات إلى منطقة الخليج بناء على طلب سوري في بداية الأزمة، حيث صرح الرئيس الإيراني في ٧ اكتوبر ١٩٩٠ انه لا يستطيع أن يتخيل أن يتواجد الجنود الإيرانيين في نفس الخنادق مع الجنود الأمريكيين في الأراضي السعودية، كما أعلنت انها لن تتورط في الحرب اذا اندلعت بين العراق والقوات المتحالفة في منطقة الخليج.

— كما رفضت إيران الربط بين الانسحاب العراقي من الكويت وأزمة الشرق الأوسط،

(١) اسدالهيئة العامة المصرية للاستعلامات، في يناير ٩١، عن موقف الدول الآسيوية من الخليج.

وأكدت على ضرورة الانسحاب العراقي الفوري وغير المشروط من الأراضي الكويتية دون الربط بين هذا الانسحاب وانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

- وفي مجال رؤية إيران للترتيبات الأمنية في المنطقة فقد صرح «على أكبر ولاياتي، وزير الخارجية الإيراني خلال زيارة له لتركيا في ١٣ ديسمبر ١٩٩٠، صرح انه بحث التعاون الاقليمي بين إيران وباكستان وتركيا في إطار منظمة التعاون الاقتصادي في ضوء الحديث عن ترتيبات أمنية في المنطقة بعد انتهاء أزمة الخليج. وأضاف «أن التعاون بين دول المنطقة سيكون الضمان الوحيد للاستقرار فيها»، ودعا إلى اعداد خطة «المستقبل الأمن في المنطقة وتأمين تصدير البترول».

• موقف تركيا

ينطلق الموقف التركي من أزمة الخليج من عدة اعتبارات لعل في مقدمتها أن تركيا تعد إحدى دول الجوار للمنطقة العربية بما يجعلها تتأثر تأثيراً مباشراً بتطورات الأوضاع في المنطقة، وهو ما بدا واضحاً إبان الحرب العراقية الإيرانية، ثم جاء الغزو العراقي للكويت ليؤكد هذه الحقيقة، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار احتفاظ تركيا بعلاقات طيبة مع العراق قبل الغزو.

ومن ناحية أخرى فإن تركيا تعد الجناح الجنوبي لحلف الناتو ومن ثم فلا بد أن يترك الموقف الغربي من الأزمة تأثيره على الموقف التركي، ومن هنا نجد أن الموقف التركي يتمتع بخصوصية فريدة إزاء الأزمة نظراً لارتباط تركيا الجغرافي بالمنطقة من جهة وارتباطها العسكري والسياسي بالمعسكر الغربي من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أن تركيا تأثرت سلبياً بالغزو العراقي للكويت من جراء المقاطعة الاقتصادية للعراق والتزامها بقرارات مجلس الأمن الخاصة بالحصار الاقتصادي على العراق، حيث صرح الرئيس التركي في ٧ سبتمبر ١٩٩٠ بأن خسائر تركيا المبدئية من المقاطعة الاقتصادية للعراق بلغت ثلاثة ونصف مليار من الدولارات، خاصة وأن تركيا قد التزمت باغلاق خط الأنابيب العراقي الممتد من كركوك والموصل، ووقف جميع أعمال الاستيراد والتصدير من العراق اعتباراً من ٧ اغسطس ١٩٩٠، إلى جانب رفضها امداد العراق بالمواد الغذائية والأدوية، التزاماً منها بقرارات المقاطعة الاقتصادية. كما أن إحدى محددات الموقف التركي تجاه الأزمة هو أثر الآلة العسكرية المتطورة العراقية على الأمن القومي التركي، خاصة وأن النظام العراقي الحالي يقوم بتغيير تحالفاته واتجاهاته

بصورة سريعة وغير مأمونة العراق، كما حدث مع إيران، ومن ثم فإن هذه القوة العسكرية في ظل تواجد هذا النظام تمثل تهديداً محتملاً لتركيا التي لها حدوداً مشتركة مع العراق يبلغ طولها ٢٤٠ كيلو متراً.

ومن هنا، جاء الموقف التركي معارضاً للغزو العراقي للكويت ومطالباً بانسحاب القوات العراقية من الكويت، مؤكداً الالتزام بتطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق على الرغم من خسائره الاقتصادية من جراء هذا الحظر، كما كان الاتجاه التركي لحل أزمة الخليج سلمياً، إلا أنها لا ترفض الحل العسكري للأزمة في حالة فشل الحل السلمي.

هذا وقد برز تخوف الموقف التركي من فتح جبهة ثانية ضد العراق إذا وقعت الحرب بينه وبين قوة الائتلاف الدولي المتواجدة في الجنوب، الأمر الذي أدى إلى موافقة البرلمان التركي في ٦ سبتمبر ١٩٩٠ على مشروع قانون يسمح للحكومة التركية بإرسال قوات إلى الخارج وهي المرة الثانية التي يسمح فيها بإرسال قوات عسكرية خارج الأراضي التركية، وعلى ضوء ذلك فقد وضعت تركيا ١٣٥ ألف جندي على طول الحدود المشتركة بينها وبين العراق وضعت ٥٠ دبابة، ١٥٤ طائرة مقاتلة، ٢ فرقاطة، إلى جانب السماح للقوات الجوية الأمريكية من الانطلاق من تركيا في هجماتها على العراق طبقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي.

وفي مقابل ذلك قامت الولايات المتحدة وهولندا بإرسال وحدتي صواريخ للدفاع الجوي المتطور من طراز «باترويت» إلى تركيا لتعزيز دفاعاتها في مواجهة العراق في جنوب شرق تركيا، هذا إلى جانب تعهد حلف الأطلسي بالدفاع عن تركيا في حالة تعرضها لأي هجوم عراقي.

وفي مجال رؤية تركيا لمستقبل المنطقة فقد أعلنت تركيا أن الخطوة الأولى نحو السلام الدائم في الشرق الأوسط هي العمل على إيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي والمسألة الفلسطينية، وأن تركيا تدعو إلى التفكير في صيغة أمنية على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، مع الاعتقاد بأهمية توجيه الاهتمام الخاص للتعاون الاقتصادي، إضافة إلى مسألة الترتيبات الأمنية، مع استعداد تركيا للقيام بدور فعال في هذا المجال، إذ أن تجسيد التعاون بين دول المنطقة هو الضمان للنجاح في تحقيق السلام المنشود.

• موقف باكستان

تحتفظ باكستان بعلاقات صداقة وتعاون قوية مع دول الخليج العربية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة، وذلك منذ حكم الجنرال ضياء الحق حيث احتفظت باكستان وعلى مر السنين بعلاقات اقتصادية وعسكرية مع دول الخليج، كما ترتبط باكستان بعلاقات قوية مع المملكة العربية السعودية من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي التي تلعب السعودية وباكستان دوراً هاماً في نشاطها، كما لعبت الدولتان دوراً هاماً في انشائها.

هذا إضافة إلى أن لباكستان عمالة في الخليج تقدر بـ ١٠٠ ألف باكستاني يعيشون في العراق والكويت كانوا يمثلون حتى تاريخ الغزو العراقي للكويت مورداً هاماً من موارد النقد الأجنبي لباكستان، هذا إلى جانب العلاقات التجارية القوية مع دول الخليج، حيث تستورد باكستان أغلب صادراتها من النفط من السعودية والكويت مقابل تصدير السلع الباكستانية المصنعة، ومن ثم تأثرت تجارة باكستان مع دول الخليج من جراء الغزو العراقي للكويت.

وقد انعكست كل تلك العوامل على موقف باكستان من أزمة الخليج حيث نددت حكومة بنظير بوتو في ٢ اغسطس ١٩٩٠ بالغزو العراقي للكويت وطالبت بالانسحاب العراقي منها وعودة الشرعية إليها، ومع اقالة حكومة السيدة بنظير بوتو وحل الجبهة الوطنية وتشكيل حكومة انتقالية في باكستان، قررت الحكومة الجديدة إرسال قوات عسكرية للسعودية للمشاركة في الدفاع عنها قوامها حوالي أربعة آلاف جندي انضمت في ديسمبر ١٩٩٠. كما بحث رئيس الوزراء الباكستاني في زيارة للملك فهد عاهل السعودية دعم تلك القوات بلواء ثان قوامه خمسة آلاف جندي، وذلك خلال زيارته للسعودية في ١٦ نوفمبر ١٩٩٠. كما أكد في ختام الزيارة رفض بلاده للعرض العراقي بتقديم نفط مجاناً لدول العالم الثالث، وقال «ان بلاده لن تساهم على المبادئ» وانها قررت الاشتراك في العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي ضد العراق بسبب غزوه للكويت».

ومع نجاح التحالف الاسلامي في الانتخابات النيابية في ٢٤ اكتوبر ١٩٩٠ وتولى السيد نواز شريف رئاسة الحكومة استمر الخط الباكستاني تجاه أزمة الخليج وقام رئيس الحكومة الجديد بزيارة للمملكة العربية السعودية في ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ تأكيداً لموقف باكستان من الغزو العراقي.

هذا وقد اجتمع وزراء خارجية كل من باكستان وإيران وتركيا في العاصمة الباكستانية اسلام اباد في ٣ يناير ١٩٩١ في إطار منظمة التعاون الاقتصادي «ايكو» التي تضم الدول الثلاث لبحث الموقف في منطقة الخليج، وأكد البيان المشترك الصادر عن اجتماعات الوزراء الثلاثة خطورة النزاع المسلح على المجتمع الدولي ومنطقة الخليج والدول الإسلامية، وأعربوا عن تأييدهم الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالانسحاب العراقي من الكويت وعودة الشرعية، كما دعا الوزراء الثلاثة إلى عقد اجتماع لمنظمة المؤتمر الإسلامي لبحث أزمة الخليج ومحاولة التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في الخليج.

وقد واجهت الحكومة الباكستانية احتجاجات متزايدة لتأييدها للولايات المتحدة في الخليج وكان من جراء ذلك أن اجتاحت مظاهرات غاضبة معادية لتدخل الولايات المتحدة في حرب الخليج في عدة مدن باكستانية ولعدة أيام، كما تعرض رئيس الوزراء نواز شريف للهجوم من جانب بعض الحلفاء السياسيين للحكومة على قرارها بإرسال قوات للمساعدة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية.

وقد قام رئيس وزراء باكستان بجولة في دول شمال افريقيا في ٩ فبراير ١٩٩١ زار خلالها ليبيا والجزائر وتونس والمغرب وقدمت مبادرة لها سعياً لإحلال السلام في الخليج تضمنت عدة نقاط شملت:

- * اعلان وقف اطلاق النار بناء على تصريح واضح من العراق بالالتزام بانسحاب قواته من الكويت.
- * انسحاب كل القوات الأجنبية من الخليج مباشرة بعد وقف اطلاق النار تاركة ترتيبات أمن المنطقة في رعاية دول المنطقة.
- * عقد جلسة طارئة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لبحث كافة أبعاد الوضع في الخليج.
- * نشر قوات إسلامية في منطقة الخليج.
- * لا يجب أن تقتصر تطبيق قرارات الأمم المتحدة على الكويت وحدها ولكن يجب أن تتضمن أيضاً مشكلة كشمير وقضية فلسطين بنفس الروح والقوة.
- * وحتى يتم اعلان وقف اطلاق النار يجب اعلان الأماكن المقدسة في المملكة العربية السعودية والعراق مناطق آمنة حتى لا يكون هناك مخاطرة بتدنيس هذه المقدسات.

وقد رفض العراق تلك الوساطة وأكد أن هذه المبادرة تهدف فقط إلى احتواء التأييد الشعبي الباكستاني للعراق، وأعلن طارق عزيز وزير الخارجية العراقي أن باكستان لا يمكن أن تمارس دور الوساطة نظراً لوجود قواتها ضمن التحالف الغربي ضد العراق.

□ الموقف الدولي

• موقف الولايات المتحدة الامريكية

تعتبر الولايات المتحدة الطرف الخارجي الرئيسي في التصدي للعدوان العراقي على الكويت، وكان لديها من العناصر المسلحة في منطقة الخليج ما شكل أكبر حشد عسكري امريكي خارج الولايات المتحدة الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية، وخاصة مع الاتجاه إلى تخفيض القوات الامريكية في أوروبا والشرق الأقصى، وقد اتسم الموقف الامريكي منذ بداية الأزمة بالثبات والوضوح، فقد أدان الغزو فور حدوثه ونجح في استصدار العديد من القرارات من مجلس الأمن الدولي بدءاً بالادانة ومروراً بالحصار الاقتصادي وانتهاءً بجواز استخدام جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت. ورغم ذلك فقد حاول الرئيس الامريكي حل الأزمة سلمياً بأن طرح مبادرته للقاء وزير خارجية البلدين في جنيف، وأدى فشل تلك المبادرة وما تلاها من فشل لمهمة الأمين العام للأمم المتحدة في بغداد إلى تصعيد الموقف، وبالتالي لجوء الولايات المتحدة ومعها باقي قوى الائتلاف الدولي إلى استخدام القوة لتنفيذ الارادة الدولية بدءاً بالقصف الجوي لمدة ثمانية وثلاثون يوماً متصلة وانتهاءً بشن حرباً برية أجبرت بواسطتها قوات صدام حسين على الانسحاب من الكويت.

هذا وقد حدد الرئيس الامريكي جورج بوش أهداف الولايات المتحدة في أربعة أهداف: أولها، خروج القوات العراقية من الكويت. وثانيها، عودة الحكومة الشرعية إلى الكويت. وثالثها، ضمان سلامة المملكة العربية السعودية وأمن منطقة الخليج ككل. ورابعها، الحفاظ على أرواح الرعايا الامريكيين في الخارج وضمان سلامتهم.

وقد اهتمت السياسة الامريكية بحشد أكبر عدد ممكن من دول العالم ضد الغزو العراقي لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت، وقد اتخذ المجهود الامريكي لتحقيق هذا الهدف عدة مسارات:

أولها، التنسيق مع الاتحاد السوفيتي حيث بدأ وزير الخارجية التنسيق مع وزير الخارجية السوفيتي منذ اليوم الأول للغزو في ٢ اغسطس ١٩٩٠ من أجل التوصل إلى

موقف مشترك مضاد للغزو العراقي للكويت، حيث صدر البيان الأمريكى - السوفيتى فى ٣ اغسطس يشخص العدوان العراقى باعتباره «نقضاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى، ويدعو الجماعة الدولية إلى ادانة العدوان واتخاذ الخطوات العملية للرد عليه، وحدد البيان المطالب السوفيتية - الامريكية فى مواجهة العراق وهى: «سحب العراق لجميع قواته من الكويت دون شرط مسبق، واسترداد السيادة والاستقلال الوطنى والشرعية ووحدة التراب لدولة الكويت»، وقد استمر التنسيق منذ ذلك التاريخ على عدة مستويات بدءاً بالقمة وحتى مستوى وزراء الخارجية والدفاع للبلدين والذى كان آخرها زيارة وزير الدفاع الأمريكى لموسكو فى ١٦ اكتوبر ١٩٩٠.

وقد حذر الرئيس الأمريكى فى ٣ اغسطس ١٩٩٠ العراق من أى توسيع لقواته فى اتجاه المملكة العربية السعودية أو أى دولة بترولية أخرى، كما درس وزير الدفاع الأمريكى عملية نشر القوات الامريكية فى السعودية لردع أية محاولة عراقية للاعتداء على السعودية، وذلك بعد أن تأكدت كثافة الحشود العراقية على حدود المملكة السعودية. وبطلب من الملك فهد بعد عرض الصور الجوية عليه فى لقاء مع وزير الدفاع الأمريكى^(١) فى ٦ اغسطس ١٩٩٠ حيث دعا الملك فهد القوات الصديقة إلى السعودية لتعزيز الدفاع عنها، وفى ٧ اغسطس ١٩٩٠ بدأ تدفق القوات الامريكية على السعودية حيث وصل ذلك الحشد إلى ٢٥٠ ألف جندي فى نهاية اكتوبر ١٩٩٠.

وثانيها، التنسيق مع الدول المحيطة بالعراق، حيث حصلت الولايات المتحدة على موافقة تركيا على الاستخدام الأمريكى لقواعدها الجوية فى حالة نشوب حرب ضد العراق، وقد تعهدت الولايات المتحدة مقابل ذلك بتقديم الدعم الكامل لتركيا اذا ما تعرضت لأى عدوان. كما اتفقت واشنطن ودمشق على تنسيق جهودهما للضغط على العراق لسحب قواته من الكويت. كما تم التنسيق مع إيران بوساطة سوريا لمشاركة إيران المجتمع الدولى فى تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد العراق.

وثالثها، التنسيق مع الحلفاء الاوروبيين واليابان حيث استهدف ذلك التنسيق دفع الحلفاء فى أوروبا واليابان إلى المشاركة فى جهود الحشد العسكرى الأمريكى فى الخليج، سواء بالقوات ووسائل النقل أو بالأموال، وقد أسهمت ألمانيا بمبلغ ٢ مليار دولار، كما استجابت اليابان بالاسهام بمبلغ ٤ مليار دولار.

(١) بيير ستانجر، اريك لوران، حرب الخليج - المقاتل السرية، سلكس للطباعة والنشر، يوليو ٩١، ص ١٤٠

ورابعها، التحرك الأمريكي على مستوى الأمم المتحدة وذلك لاتخاذ القرارات التي تدين العدوان وتطالب بالانسحاب العراقي وعودة الشرعية الكويتية وفرض العقوبات وتصعيدها تدريجياً حتى استخدام القوة المسلحة في نهاية الأمر.

وخامسها، كسب الادارة الامريكية لتأييد الرأي العام الامريكي لاسلوب ادارتها لأزمة الخليج، حيث أيد الكونجرس الأمريكي في ٩ اغسطس ١٩٩٠ سياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش تجاه أزمة الخليج وإرسال قوات امريكية للمنطقة دفاعاً عن السعودية، وقد تصاعد تأييد الرأي العام الامريكي حتى وصل إلى نسبة (٧٦٪) في استفتاءات للرأي العام الامريكي.

وقد ساهمت الولايات المتحدة بفاعلية لم يسبق لها مثيل في استصدار اثني عشر قراراً من مجلس الأمن القومي ضد الغزو العراقي للكويت، منها أربعة قرارات خاصة بفرض الحظر والحصار الاقتصادي على العراق، وهي القرارات أرقام ٦٦١، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٧٠ لعام ١٩٩٠.

هذا إلى جانب قيام الولايات المتحدة بطرح مبادرة مساعدة الدول المتضررة من جراء التزامها بتطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بالحظر الاقتصادي على العراق، وهي مصر والاردن وتركيا، كما طرحت أهمية مساهمة الدول الغنية والبتروولية المستفيدة من حماية بترول الخليج في تكاليف العمليات العسكرية الامريكية في السعودية.

ومن دراسة المرتكزات السياسية الثابتة للولايات المتحدة وكيفية ادارتها لأزمة الخليج، يمكن القول أن أبرز اتجاهات سياستها في الشرق الأوسط هو دعم وانشاء نظام أمني مستديم في المنطقة يكون هدفه ضمان عدم تكرار العدوان مستقبلاً وكفالة استقرار دول المنطقة بما يضمن صيانة المصالح القومية الامريكية واستمرار المصداقية التي تمتعت بها بعد انتصار الائتلاف الدولي في الحرب، وذلك بمحاولة حل الصراع العربي الاسرائيلي وإرساء دعائم نظام عالمي جديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما يستلزمه ذلك من تأكيد هيمنتها في عالم أحادي القوة في أي بقعة من العالم تشهد اضطرابات قد تعرض المصالح الامريكية للخطر.

• موقف الاتحاد السوفيتي

تأثرت النظرة السوفيتية لأزمة الخليج بعدة عوامل أهمها: العلاقات السوفيتية العراقية والديون العراقية لموسكو، وقرب العراق والخليج من الحدود السوفيتية، وتأثير الحشد

العسكري في الخليج على التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، والمرحلة الحرجة التي يمر بها التحول السياسي والاقتصادي داخل الاتحاد السوفيتي.

وقد استهدفت الاتحاد السوفيتي من هذه الأزمة تحقيق الانسحاب العراقي الفوري غير المشروط من الكويت واعادة الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي بالكامل إلى الكويت، ووضع البلدين على طريق الحوار السياسي لحل ما بينهما من قضايا متنازع عليها، والعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي لأزمة الخليج لتفادي تحولها إلى صدام عسكري مدمر، والمحافظة على الاجماع الدولي لمواصلة التقيد بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق حتى تستجيب لقرارات مجلس الأمن، وقد أعطى الاتحاد السوفيتي الأولوية للعمل السياسي كأسلوب لمعالجة الأزمة، كما انه أراد استخدام الاقتناع والارغام عن طريق الجهود الجماعية - وليست الفردية - والافادة من آليات الأمم المتحدة واستعمال كل القنوات الرشيدة والاتصالات لانهاء الأزمة، مع الالتزام بالحصار الذي قرره مجلس الأمن حول العراق، مع تصعيد العقوبات بصورة تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة.

ولم يعترض الاتحاد السوفيتي على الوجود العسكري في الخليج وإن كان لم يشارك فيه، واشترط احياء اللجنة العسكرية لمجلس الأمن واقامة اتفاقات بين المجلس والدول المشاركة في الائتلاف الدولي ضد العراق.

وقد ركز القادة السوفيت - في جهودهم لمواجهة الأزمة - على التحركات السياسية والدبلوماسية، فقد استقبلوا مسئولين عراقيين وأوفدوا إليهم مبعوثاً خاصاً للرئيس جوريانشف للبحث عن سبل تؤدي إلى حل سياسي للأزمة، كما أعاد الاتحاد السوفيتي علاقاته مع المملكة العربية السعودية، وأقام علاقات دبلوماسية مع البحرين، واتصل بالقمة العربية الطارئة، واصدار بيانات مشتركة مع الأطراف الخارجية، كما أعطى الأمم المتحدة دوراً هاماً يصل إلى أن يكون الدور الرئيسي.

كما لم يربط الاتحاد السوفيتي بين أزمة الخليج ومشكلات الشرق الأوسط الأخرى، ويرى أن الأولى أساءت إلى جهود حل الثانية، وقد عززت موسكو مركزها فيما يتعلق بدورها في الشرق الأوسط بتنسيقها مع الولايات المتحدة ومع المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

كما أبدى الاتحاد السوفيتي استعداداً للمشاركة في ترتيبات أمنية في الشرق الأوسط بالتعاون مع دول المنطقة والقوى الخارجية الرئيسية، إلى جانب اعطاء دوراً لمجلس الأمن

من أجل إقامة هذه الترتيبات التي تشمل جوانب الأمن والاستقرار فضلاً عن التعاون الاقتصادي والتنمية.

• موقف المجموعة الأوروبية

تعتبر أوروبا الغربية أقرب القوى الرئيسية الخارجية من منطقة أزمة الخليج، إذ لا تبعد عنها مسافة طويلة، ولو أخذت تركيا كجزء من أوروبا، لأصبحت أوروبا جارة مباشرة للمنطقة، ولأزمة الخليج تأثيراً مباشراً على دول أوروبا سواء على التجارة الخارجية مع المنطقة، أو على احتياجات أوروبا من نفط الخليج الذي يشكل عنصراً استراتيجياً للصناعة والحياة الأوروبية واليابانية، أو الأمن الأوروبي ذاته.

وقد أعلنت أوروبا الغربية - سواء في صورة جماعية (حلف الأطلسي) واتحاد غرب أوروبا، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، أو في صورة دولها الرئيسية فرادى (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا) عن رفضها للغزو العراقي لدولة الكويت وما أسفر عنه من تداعيات (الرهائن والسفارات)، وأجمعت على ضرورة استعادة الكويت لاستقلالها وسيادتها.

ويمكن القول أن لدول أوروبا الغربية موقف واحد التزم بالشرعية الدولية إذ وقفت حكومة بريطانيا ممثلة في رئيسة الوزراء البريطانية السابقة موقفاً صارماً في مواجهة الغزو العراقي، ورفضت التفاوض مع العراق، وركزت على ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت. إضافة إلى إمكانية محاكمة الرئيس العراقي لمسؤوليته عما وقع للكويت من دمار على أيدي قواته، وقد استمر هذا الموقف في حكومة جون ميجور، الجديدة.

أما فرنسا، فرغم أنها وقفت مع الشرعية الدولية وسيادة الكويت، ورفضها للغزو، إلا أنها تقدمت بمبادرة سلمية (مبادرة ميتران في سبتمبر ١٩٩٠)، ومن هنا كان سعيها إلى تفضيل الحلول السياسية والدبلوماسية للأزمة حرصاً منها على مصالحها المتنامية مع العالم العربي. ونادت ألمانيا، التي انشغلت بقضية وحدتها من جهة وبالانتخابات الداخلية من جهة أخرى، نادت بالتمسك بالحل السلمي للأزمة مع رفضها للغزو العراقي، وإصرارها على استعادة الاستقلال والسيادة لدولة الكويت.

وشاركت ثلاث من دول أوروبا الأربع الكبرى بقواتها في الخليج، بينما أعاق الدستور الألماني اشتراك ألمانيا بقوات عسكرية خارج نطاق أوروبا.

وفي حين استمرت تصريحات المسؤولين البريطانيين في تذكرة الرئيس العراقي بضرورة الانسحاب من الكويت وإلا كان اخراجه بالقوة المسلحة، لم يستخدم المسؤولون الفرنسيون لغة التهديد العسكري بصورة سافرة، الأمر الذي اتخذهُ أيضاً المسؤولون الإيطاليين.

ومن هنا يمكن القول، أن موقف بريطانيا، كان يقترب تماماً من الموقف الأمريكي، بينما كان موقف كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا يميل إلى الموقف السوفيتي الذي كان يدعو إلى استثمار كل الفرص من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة. وعلى ذلك فقد عملت الدبلوماسية الفرنسية على مد المهلة التي قدمها قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ مدة نصف شهر لتتيح للعراق فرصة الامتثال لقرارات الأمم المتحدة حتى لا يقع تحت طائلة هذا القرار الأخير الذي يعطى دول الائتلاف الدولي حق تطبيق قرارات مجلس الأمن بالقوة إذا اقتضى الأمر.

ومن جهة أخرى، تنظر أوروبا إلى مستقبل المنطقة، ومستقبل علاقاتها العربية من خلال اهتمامها بالتوازن الإقليمي في المنطقة التي تتواجد فيها إيران من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى، حيث تعطي دول أوروبا الغربية للدول العربية ودول الشرق الأوسط الأخرى دوراً أساسياً في التوصل إلى ما تراه من اتفاقات بالنسبة للترتيبات الأمنية في المنطقة مستقبلاً، وقد كان اقتراح وزير الخارجية الإيطالي والفرنسي بعقد مؤتمر للأمن والتعاون على غرار مؤتمر هلسنكي خطوة على طريق ذلك الدور.

• موقف الصين

تعتبر الصين هي العضو الوحيد في مجلس الأمن الذي امتنع عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ والذي نص على اللجوء إلى القوة لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت. كما سبق أن امتنعت أيضاً عن التصويت عند إصدار القرار ٦٦٠ الخاص بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت.

وقد حددت الصين رؤيتها لأزمة الخليج في بيان لوزير الخارجية الصيني في ٧ سبتمبر ١٩٩٠ أكد فيه على عدة مبادئ حكمت الموقف الصيني: أولها، أن الحكومة الصينية تشعر بالقلق العميق إزاء هذا الحادث المؤسف الذي قامت به العراق لغزو الكويت.

وثانيها، أن النزاعات القائمة بين العراق والكويت يجب أن تسرى من خلال التشاور حيث أن الاعتماد على القوة غير ذي جدوى. وثالثها، أن الصين ترى أن المشكلة يجب أن تحل داخل نطاق العلاقات العربية. ورابعها، أن الصين من هذا المنطلق تؤيد قرارات مجلس الأمن وجامعة الدول العربية في هذا الصدد، بالإضافة إلى بيان مجلس التعاون الخليجي.

كما رحبت الصين بمبادرة الرئيس الامريكى «جورج بوش» بفتح الحوار مع العراق على مستوى عال من أجل إيجاد حل سلمى لأزمة الخليج في ٢ ديسمبر ١٩٩٠ حيث صرح وزير الخارجية الصينى بأن بلاده تنظر بالتقدير إلى العرض الذى قدمه الرئيس الامريكى بإرسال وزير خارجيته إلى بغداد لاجراء محادثات مع الرئيس العراقى صدام حسين، حيث عكست تصريحات وزير الخارجية الصينى خلال زيارته للعراق مؤشرات عن احتمال أن تكون بغداد على استعداد لتقديم تنازلات لإنجاح فرص الحل السلمى للأزمة، فى حالة حصول العراق على ضمانات إيجابية من جانب الولايات المتحدة.

وترى الحكومة الصينية أهمية عقد مؤتمر دولى للسلام حول الشرق الأوسط من أجل تشجيع حل سلمى لأزمة الخليج، إلا ان الحكومة الصينية أوضحت انها لا تربط بين أزمة الخليج ومشكلات الشرق الأوسط الأخرى.

• موقف اليابان

فى ٦ اغسطس ١٩٩٠ أعلنت وزارة الخارجية اليابانية بياناً يحدد موقفها من الأزمة، أدانت فيه الغزو العراقى للكويت، وطالبت الحكومة العراقية بالامتنال فوراً لما تضمنه القرار رقم ٦٦٠ الصادر من مجلس الأمن، هذا ومع قيام الحكومة اليابانية باتخاذ عدة اجراءات لحماية الممتلكات الكويتية فى اليابان، إلا أنها قد اتخذت اجراءات اضافية لتأكيد موقفها من الأزمة: أولها، فرض حظر على وارداتها البترولية من العراق ومن الكويت. وثانيها، فرض حظر على صادراتها إلى العراق وإلى الكويت. وثالثها، اتخاذ الاجراءات المناسبة من أجل إيقاف كافة الاستثمارات وغيرها من صفقات رؤوس الأموال مع العراق ومع الكويت. ورابعها، تجميد التعاون الاقتصادى مع العراق.

وفى ٢٧ اغسطس ١٩٩٠ قام وزير الخارجية اليابانى بزيارة إلى المنطقة العربية شملت كلاً من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والاردن ومصر وتركيا، وقد أكد وزير الخارجية خلال زيارته على عدة مبادئ تحكم سياسة اليابان تجاه الأزمة:

* تفضيل الحل السلمى للأزمة على الخيار العسكرى.

* أن اليابان لا تستطيع المساهمة في الخيار العسكري للأزمة لأن دستورها لا يسمح بذلك.

* أن اليابان تستطيع المساهمة في النفقات الخاصة بالائتلاف العسكري وإنها قررت تقديم ٢ مليار دولار كمساعدات اقتصادية للدول الأكثر تضرراً من أزمة الخليج وهي مصر وتركيا والأردن.

وقد قام أيضاً رئيس الوزراء الياباني بتكرار نفس الجولة في أكتوبر ١٩٩٠ وقد أكد نفس الموقف السابق، إضافة إلى الاعلان عن اعتزام اليابان القيام بالمساهمة في إرسال فرق طبية وشراء وسائل النقل لقوات الائتلاف الدولي، هذا وقد تصاعدت المساعدات الاقتصادية اليابانية حتى وصلت إحدى عشر مليار من الدولارات، هذا إلى جانب معارضة اليابان لفكرة الربط بين أزمة الخليج ومشاكل الشرق الأوسط الأخرى.

وعلى ذلك يمكن القول بأن اليابان قد تعاملت مع أزمة الخليج من خلال الموازنة بين مصالحها الذاتية من ناحية وإلى التجاوب مع القرارات الدولية من خلال الشرعية الدولية، حيث تستورد اليابان ١٢٪ من احتياجاتها النفطية من كل من العراق والكويت.

• موقف الدول الأفريقية

يسجل لمنظمة الوحدة الأفريقية زمام المبادرة باصدارها بياناً رسمياً عقب الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠، طالبت فيه الجانب العراقي بالانسحاب من الكويت وعودة الشرعية للنظام الحكم الكويتي، كما أصدرت المنظمة أيضاً في ٢٣ يناير ١٩٩١ بياناً دعت فيه إلى وقف العمليات العسكرية في الخليج وبدء جهود جديدة لاحتواء الأزمة وإحلال السلام في المنطقة، وناشدت المنظمة على لسان رئيسها وأمينها العام الرئيس العراقي صدام حسين بضرورة الانسحاب من جميع الأراضي الكويتية، الأمر الذي يساعد على خلق مناخ دولي ملائم للتوصل إلى حل جميع المشاكل في الشرق الأوسط وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

كما أكدت لجنة منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بالجندي الأفريقي^(١) في ٨ فبراير ١٩٩١ مساندتها لقرار الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة لطرد العراق من الكويت.

هذا وقد شاركت كل من السنغال والليجيري وسيراليون (الدول الأفريقية ذات الأغلبية

(١) لجنة مفوضة بالحديث نيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية، ونصف أعضائها تقريباً من الدول الإسلامية

المسلمة) بإرسال وحدات من قواتها العسكرية إلى الأراضي السعودية بلغ مجموعها ١١٠٠ جندي وثلاثين طبيباً.

كما شاركت أفريقيا في ١٤ فبراير ١٩٩١ ضمن اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز في بلجراد وأجمعت على إدانة العدوان العراقي وطالبت بإنسحاب القوات العراقية من الكويت طبقاً لقرار مجلس الأمن، مع اتفاقها على العمل من أجل توسيع رقعة الحرب.

٦ - عملية الحشد والدفاع الاستراتيجي «درع الصحراء»

جاء إجتياح العراق للكويت مفاجأة للعالم بأسره.. وأكد هامشية نظريات الدفاع المشترك وانعدام فاعلية قوات درع الجزيرة وقوات الانتشار السريع، كما أثبتت عدم شرعية الأمن القومي العربي.

تلك المفاجأة أدت إلى إصابة مراكز اتخاذ القرار في العالم بفترة من الارتباك أعقبت الغزو مباشرة حيث لم يكن الوقت مناسباً للقيام بتحركات عسكرية مؤثرة، حيث كانت الأهداف العراقية لم تتحدد بعد، وكانت المعلومات المتداولة ضئيلة للغاية، كما كان انعدام الأمن مخيفاً وخاصة للمملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى.

ومن هنا فقد انحصرت الجهود العربية والدولية في العمل السياسي والدبلوماسي لوقف تدهور الموقف، وأصدر مجلس الأمن بعد خمس ساعات فقط من بدء الغزو قراره الأول رقم ٦٦٠، بادانة العدوان العراقي والمطالبة بالإنسحاب الفوري غير المشروط.

وفي مساء ٦ اغسطس ١٩٩٠، وعلى ضوء تزايد الحشد العسكري العراقي على الحدود الكويتية - السعودية والذي وصل خلال اسبوع من الغزو إلى نحو ١٢٠ ألف جندي وحوالي ٧٥٠ دبابة، مما أعطى احتمال قيام العراق بتطوير الهجوم للاستيلاء على حقول البترول في المملكة العربية السعودية وقطر والامارات. وفي مواجهة ذلك التهديد طالبت المملكة العربية السعودية الدعم العسكري من الولايات المتحدة ضمن قوات متعددة الجنسيات من الدول العربية والاسلامية.

وفي ٧ اغسطس ١٩٩٠ دفعت الولايات المتحدة ٥٠ طائرة من طراز «أف - ١٦»، فالكون، ٥٠ طائرة مقاتلة قاذفة من طراز «أف - ١٥»، ايجيل إلى قاعدة الظهران في منطقة الاحساء شرقي السعودية، وفي ٨ اغسطس ١٩٩٠ دفعت ٣٥٠٠ جندي من قواتها

المتركزة في ألمانيا منهم ١٥٠٠ جندي من قوات «دلتا فورس» للعمليات الخاصة، ومع تطور أحداث الأزمة ومع إصدار مجلس الأمن لقراراته المتعددة، وفي ظل وعى العالم بأبعاد الموقف، كان التفاعل الدولي لوقف أى هجوم عراقي يستهدف حقول البترول السعودي، واستعداد دول العالم لتقديم الدعم العسكري للمملكة العربية السعودية.

وأخذت القوات الأمريكية والقوات متعددة الجنسيات تتدفق إلى الصحراء السعودية من خلال أكبر جسر جوى وبحرى منذ الحرب العالمية الثانية، لبناء أكبر حشد استراتيجى فيما أطلق عليه عملية «درع الصحراء»، والتي بدأت فى ٧ اغسطس ١٩٩٠ واستكملت على مدى خمسة شهور كاملة انتهت فى ١٦ يناير ١٩٩١، حيث بلغ حجم القوات المشتركة حتى ذلك التاريخ ٥٨٥ ألف جندي، ٣٩٥٠ دبابة، ٢٩٥٠ قطعة مدفعية، ٩٠٠ طائرة مختلفة الأنواع، ٧ مجموعات عمليات حاملة للطائرات، عشرات السفن، ومئات الآلاف من أطنان الاحتياجات الادارية والفنية تحوى قنابل وذخائر، ومياه، ووقود، ومهمات وتعينات ومهمات كيمياوية.

وبعد اجراءات الفتح الاستراتيجى والتعبوى ومراجعة الخطط وتنظيم التعاون بين القوات لتنفيذ هذه الخطط وتحدد نظام واسلوب القيادة والسيطرة، وبعد تدريب القوات على المهام، وبالتحديد يوم ١٧ يناير ١٩٩١ بدأت العمليات الهجومية لقوات الائتلاف الدولى التى عرفت باسم «عاصفة الصحراء» ضد القوات العراقية المدافعة فى الكويت.

• حشد القوات العراقية وفكرة عملياتها

فى مساء ٢ اغسطس ١٩٩٠، أول أيام الغزو العراقى للكويت، أصدرت القيادة العامة للقوات العراقية أمراً باستدعاء القوات الاحتياطية، وأعلن فى بغداد عن تعبئة ١٤ فرقة مشاة، ٣ فرق مدرعة، وتشكيل ١١ فرقة جديدة^(١).

وفى نهاية اغسطس ١٩٩٠ بلغ حجم القوات العراقية البرية^(٢) ٤٨ فرقة كاملة، تعدادها ٧٠٠ ألف جندي، ٨ لواءات دفاع جوى بكل منها ٣ آلاف جندي باجمالى ٢٤ ألف جندي الحقت على الفرق المدرعة والمشاة، إضافة إلى ٣٥٠ ألف جندي من قوات المقاومة الشعبية.

(١) جلال عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، ص ٢٧، ٧٣، ٧٤

(٢) شكل رقم (٢) توزيع القوات العراقية والفئات التابعة لها

وفي الأول من سبتمبر ١٩٩٠ بدأت القيادة العراقية في توزيع هذه القوات بالكامل على المناطق العسكرية العراقية المختلفة، وخصت المنطقة الجنوبية منها حوالي ٢٤ فرقة، أي ٥٠٪ من حجم التشكيلات العراقية، وذلك لاحكام السيطرة على الكويت واحتمالات قيامها بتطوير الهجوم جنوباً.

وقد أعلنت وزارة الدفاع الامريكية في ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ أن حجم القوات العراقية التي تم حشدتها على طول الحدود الكويتية - السعودية أو القريبة منها قد بلغ ٣٦٠ ألف جندي عراقي، ٢٨٠٠ دبابة، ١٨٠٠ عربة قتال، ١٥٤٠ قطعة مدفعية.

واستمر الحشد العراقي في تزايد مستمر مع تثبيت مدافع ساحلية على طول السواحل الكويتية وجنوب جزيرة بوبيان، وفي رأس بيثه جنوب الفار، إلى جانب تركز أربع بطاريات صواريخ استراتيجية ذات رؤوس كيميائية أو متفجرة داخل الكويت وشمالها.

وفي أول نوفمبر ١٩٩٠ أعاد العراق تنظيم قواته في المنطقة الجنوبية التي تشمل على جنوب العراق والكويت، حيث وصل حجم القوات العراقية إلى ٢٤ فرقة منها ١١ فرقة مدرعة، ٧ فرقة مشاة ميكانيكي، ٦ فرقة مشاة باجمالي ٣٨١ ألف جندي عراقي، ٢٨٨٩ دبابة، ٢٩٢٧ عربة قتال، ٢٤٤٨ قطعة مدفعية، ٢٥٩٢ صاروخاً مضاداً للدبابات.

وقد اتخذت أوضاعها طبقاً لفكرة عملياتها كالاتي:

* ٦ فرقة مشاة كانت تقوم بتأمين الساحل الكويتي بالكامل وبعمق ١٠ - ١٥ كيلو متر بالتعاون مع المدفعية الساحلية، وزوارق الطوربيد والصواريخ البحرية، مع تلقيم مداخل الموانئ الكويتية بألغام بحرية ثابتة تحت السطح، وقد امتدت مهمة التأمين للفرق المشاة حتى شط العرب في مواجهة الحدود الإيرانية من الفاو حتى الخصيب مع استمرار تأمين مدينة الكويت بفرقة مشاة كاملة.

* ٧ فرقة مشاة ميكانيكي كانت تقوم باحتلال خط دفاعي كان قد تم تجهيزه جنوب الكويت والمنطقة المحايدة في أقصى الغرب مع الحدود السعودية، وبعمق ١٥ كيلو متراً.

* ٦ فرقة مدرعة تعمل كاحتياطيات، وتمركزت بمعدل فرقة مدرعة خلف كل فرقتين من المشاة أو المشاة الميكانيكي على الحدود الجنوبية الكويتية وداخلها، وفي شبه جزيرة الفار وعلى بعد ٣٠ كيلو متر في العمق للقيام بالضربات والهجمات المضادة.

* ٥ فرقة مدرعة تعمل كاحتياطيات في منطقة شمال وغرب الكويت والمنطقة الواقعة شمال مطاري الرميثة وجليبة، لدعم الدفاعات الأمامية والتدخل لمنع عزل مدينة الكويت.

وتكون القوات العراقية على استعداد للتحويل للهجوم الشامل بهدف إحداث أكبر خسائر ممكنة في القوات المواجهة لها، والاستيلاء على حقول البترول في المملكة العربية السعودية وقطر والامارات المتحدة، طبقاً لفكرة العمليات الآتية: (١)

* توجيه ضربة صاروخية كيميائية مفاجئة على التجميع الرئيسي للقوات المشتركة في مواجهتها وفي العمق وعلى حقول البترول، تنفذ قبل آخر ضوء بساعتين، تتبعها بساعة واحدة ضربة جوية شاملة بقاذفات القنابل على نفس الأهداف.

* وبقرة ٨ فرقة ٤ فرقة مشاة ميكانيكي، ٤ فرقة مدرعة، يتم توجيه ضربة رئيسية مع الاختراق السريع ليلاً، وبالتعاون مع ٤ فرقة مدرعة يتم توجيه ضربة أخرى والالتفاف شمال المنطقة المحايدة - وادي الباطن، لتطويق القوات المشتركة في مواجهتها، والوصول إلى الظهران والاحساء عبر خمسة محاور، وينجاحها في مهمتها تتابع هجومها جنوباً في اتجاه دولة قطر والامارات.

* وفي اليوم التالي للعمليات، يتم ابرار ٢ لواء مظلات جواً بطائرات الهليكوبتر في المناطق الشرقية في السعودية وفي قطر طبقاً للموقف، وفي نفس الوقت تبدأ مجموعات التخريب التي يتم دفعها مسبقاً في اجراء عمليات تدميرية لحقول البترول البرية والبحرية في الخليج بشكل عام.

* ويتم دفع القوات المهاجمة يتم دفع الفيلق الأول من المنطقة المركزية العراقية ببغداد، ليحل محلها ويستمر في تأمين المنطقة الجنوبية خاصة منطقة البصرة والرميثة وجليبة، مع اعادة توزيع ٣ فرق مشاة لتأمين الحدود الجنوبية للكويت باتخاذ أوضاعاً دفاعية على مواجهة واسعة وبالتعاون مع ٦ فرقة مشاة السابق تواجدتها يستكمل الدفاع عن الساحل الشرقي للكويت.

* ولمعارنة أعمال قتال الفرق المهاجمة، تقوم القوات البحرية العراقية ببث الألغام البحرية بطريقة مبعثرة في الخليج العربي، كما تبدأ الوحدات الخاصة «المغاورير» بالقيام بغارات ليلية على القوات المشتركة في المواجهة وفي العمق.

القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الاسلامية والصديقة

* اتخذ الملك فهد بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين قراره التاريخي بدعوة القوات الاسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن اراضيها بعد دراسة متأنية لابعاد الموقف سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وقد بنى خادم الحرمين الشريفين قراره بناء على عدة اعتبارات رئيسية كانت الدافع لذلك القرار: أولها، التفوق العسكري الحاسم الذي تتمتع به القوات العراقية على القوات السعودية بل وقوات دول الخليج كلها. وثانيها، الحشد الكبير المتزايد يوماً بعد يوم على الحدود الكويتية/العراقية. وثالثها، عدم الثقة في نوايا صدام حسين والمفاجأة والسرعة التي أتم بها غزوه للكويت والسيطرة عليها في إطار ما ظهر من أنه كان تخطيطاً شاملاً ومدرّساً أحاطه الرئيس العراقي بالكثير من الخداع والدهاء. ورابعها، التردد والانقسام العربي بين مؤيد ومعارض ومحيد للغزو العراقي للكويت وعدم الحسم في مواجهته، وبالتالي صعوبة اتخاذ قرار باستخدام قوات مسلحة عربية شاملة تتوازن مع الحجم والقوة المسلحة العراقية. وخامسها، انه حتى في حالة امكانية حشد قوات عربية اسلامية في مواجهة العراق فانها تفتقر إلى وسائل النقل الاستراتيجية بحراً وجواً التي تمكنها من استكمال بناء ذلك الحشد في الوقت المناسب. وسادسها، التعتب الذي أبداه النظام العراقي وعدم استجابته لأي مبادرة عربية أو اسلامية يمكن من خلالها التوصل إلى حل سلمي للأزمة في إطار عربي أو اسلامي.

* اتخذ الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية قراره بدعوة القوات الاسلامية والصديقة والشقيقة، بعد أن أكدت مصادر المعلومات من خلال الصور الجوية التي التقطتها الأقمار الصناعية، أكدت النوايا العدوانية للرئيس صدام حسين من خلال حشده لحجم من القوة وصل إلى ٢٤ فرقة متنوعة باجمالي ٣٨١ ألف جندي، ٢٨٨٩ دبابة.. وبعد أن أعطى الفرصة الكاملة للزعماء والقادة العرب من خلال الجامعة العربية لاتخاذ حل عربي لانتهاء الأزمة سواء سلمي أو عسكري.

• الولايات المتحدة وقرار دعوة القوات الصديقة

اثر الغزو العراقي للكويت اجتمع مجلس الأمن القومي الامريكي بكامله في الساعة الثامنة من صباح ٢ اغسطس ١٩٩٠ بتوقييت واشنطن برئاسة الرئيس الامريكي جورج

بوش لتقييم نتائج الغزو العراقي للكويت واحتمالاته مستقبلاً، وقد عرض مدير المخابرات المركزية^(١) تقريراً يفيد بأن الكويت تم احتلالها بـ ١٠٠,٠٠٠ من القوات العراقية، وأن ذلك الحجم من القوات يمكنه بسهولة أن يواصل استمرار هجومه لتحطيم دفاعات المملكة العربية السعودية وتدمير قواتها المسلحة التي لا تتجاوز ٧٠,٠٠٠ من القوات، مما يؤكد خطورة الموقف في منطقة الخليج وبصفة خاصة في المملكة العربية السعودية، وتم وضع اقتراحين أمام الرئيس بوش للتدخل في الخليج وإيقاف طموحات الرئيس العراقي ومنعه من مواصلة هجومه جنوباً: أولهما، توجيه ضربة انتقامية واحدة بواسطة حاملات الطائرات الأمريكية من قواعدهما بمنطقة الشرق الأوسط، تتركز أهدافها ضد التجميع الرئيسي للقوات المسلحة العراقية في كل من العراق والكويت والأهداف الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية في العراق يدخل ضمنها أنابيب البترول الممتدة إلى تركيا-السعودية وسفن البترول العراقي في البحر إلى جانب مؤسسات العراق النووية والكيميائية.

وقد ألغى ذلك الاقتراح باعتباره قد يكون تحريضاً قد يدعو صدام حسين لشن هجوم على الدولتين، كما أن ضرب المنشآت النووية والكيميائية قد يشكل تصعيداً خطيراً للموقف. وثانيهما، تنفيذ الخطة ٩٠١ - ١٠٠٢، للدفاع عن المملكة العربية السعودية والتي تحتاج إلى حشد من القوة المسلحة قد يصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ مقاتل مما قد يستغرق شهراً. وقد وجد هذا الاقتراح قبولاً من الحاضرين إلا أنه اقترح أن تطور تلك الخطة بحيث لا تقتصر فقط على الدفاع، بل امكانية تحولها إلى عملية هجومية لطرد القوات العراقية من الكويت اذا تطلب الموقف ذلك.

وفي ٣ أغسطس ١٩٩٠، اجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي للمرة الثانية في البيت الأبيض برئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش، وقد تم فيه تقييم لحجم القوة العراقية والتي تزايدت بشكل لا يبعث على التفاؤل، وأن حجمها وأوضاعها داخل الكويت يشير إلى كثير من الخيارات ضمنها القيام بتطوير الهجوم ومواصلة الاندفاع جنوباً والوصول للعاصمة السعودية في الرياض والتي تبعد مسافة ٢٧٥ ميلاً منها خلال ثلاثة أيام.

وقد قدم «سكروفت»، مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي طريقين متوازيين يمكن للولايات المتحدة السير فيهما: أولهما، ان الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لاستخدام القوة العسكرية لإيقاف هجوم صدام حسين المنتظر في اتجاه المملكة العربية

(١) بوب رود رد، أسرار صناعة القرار الأمريكي لعرب الخليج، ص ١٨١، ١٨٢

السعودية، وأن تعلن ذلك الاستعداد على العالم أجمع. وثانيهما، هو السعي لاسقاط صدام حسين سراً من خلال وكالة المخابرات المركزية الامريكية ولا يجب أن يكشف ذلك للعالم.

وكان تعليق الرئيس بوش على ذلك الطريق: «أن العمل السري سوف يكون صعباً إن لم يكن مستحيلاً بالنظر إلى أن صدام حسين يدير دولة بوليسية وقد استخدم أساليب وحشية لقمع أى منشق أو معارض».

ولكنه لم يمانع فى أن تبدأ وكالة المخابرات المركزية فى التخطيط لعملية سرية لزعة نظام الحكم أملاً فى ازاحة صدام حسين عن السلطة، إلى جانب أن يريد مجهوداً من كل الجهات لخلق الاقتصاد العراقى، ومساندة جماعات المقاومة المناهضة لصدام داخل وخارج العراق.

وطالب الرئيس بوش من كل من «تشينى والجنرال باول رئيس الأركان وشوارسكوف» (قائد قوات المنطقة المركزية والتي شكلت كقوة تدخل سريع للدفاع عن منطقة الخليج تنفيذاً لمبدأ كارتر، والذي أعلنه فى يناير ١٩٨٠ فى إطار نظرية أمن امريكية صريحة بالنسبة لمنطقة الخليج فى مواجهة التهديد الإيرانى فى ذلك الوقت) طلب بوش منهما الاجتماع به فى كامب دافيد فى اليوم التالى ٤ اغسطس ١٩٩٠ لبحث الخيارات العسكرية.

وبعد ظهر يوم ٣ اغسطس ١٩٩٠ تم لقاء بين الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية فى واشنطن مع وزير الدفاع الامريكى تشينى والجنرال باول رئيس الأركان، حيث أطلعاه على الصور الجوية التى التقطت بواسطة الأقمار الصناعية، والتي أوضحت حجم الحشد العراقى وأوضاعه الهجومية على الحدود السعودية - الكويتية.

وقد قام الجنرال باول بعرض ملخص لخطة العمليات (٩٠ - ١٠٠٢) قائلاً: «انها قوة ضخمة جداً يصل تعدادها بين مائة إلى مائتى ألف مقاتل»، وقد اتصل الأمير بندر بالملك فهد خادم الحرمين الشريفين لابلأغه بحقيقة التهديد العراقى.. قال بندر: «ان صور القمر الصناعى قد أكدت أن السعودية تتعرض لمناعب خطيرة وأن التهديد حقيقى».

حيث سأله الملك فهد: «هل رأيت بعينيك هذه الصور؟»، فرد بالإيجاب. الأمر الذى أدى إلى موافقة خادم الحرمين الشريفين على لقاء وفد امريكى لبحث الموقف على أن يحضروا إلى المملكة ومعهم الصور الجوية.

وفى مساء يوم ٦ اغسطس ١٩٩٠ كان لقاء الملك فهد عاهل السعودية ومعه ستة من

أعضاء الحكومة السعودية وأفراد الأسرة الحاكمة منهم وزير الخارجية ونائب وزير الدفاع السعودي، مع وفد امريكي برئاسة وزير الدفاع تشينى ومعه الجنرال شوارسكوف وبوب كايتس من مجلس الأمن القومى ونيل ولفوتيس وكيل الوزارة للشئون السياسية وبيتر وليامز وتشارلس فريمان سفير الولايات المتحدة فى المملكة السعودية ومسئول الخدمات الأجنبية الذى يتحدث العربية، وخبير المخابرات الامريكية فى المركز القومى للتفسير الفوتوغرافى ومعه أحدث الصور التى التقطتها الأقمار الصناعية وأكثرها سرية.

وقد عرض وزير الدفاع الامريكى على الملك فهد خطة ذات شقين: الأول، التعاون لحماية المملكة العربية السعودية من غزو عراقى محتمل. والثانى، تحجيم العراق بزيادة فعالية الحصار الاقتصادى والذى قد يدفع الرئيس العراقى للاسراع بغزو السعودية.

وقد نقل وزير الدفاع الامريكى أربعة ضمانات عن لسان الرئيس الامريكى جورج بوش: أولها، ان الولايات المتحدة مستعدة للالتزام بقرة ملائمة لاداء مهمة الدفاع عن المملكة العربية السعودية سواء لردع الرئيس العراقى صدام حسين أو العمل على هزيمته اذا فشل الردع.

وثانيها، أهمية تواجد قوة امريكية فى المنطقة حيث من غير الممكن الانتظار حتى تعبر القوات العراقية للحدود السعودية وأن القوات الامريكية ستعود فور انتهاء الخطر العراقى.

وثالثها، أن التعاون مع المملكة العربية السعودية سوف يجعل القوة المسلحة السعودية أقدر على الدفاع عن المملكة بعد رحيل القوة الامريكية والتى ستكون قادرة على العودة السريعة عند الحاجة إليها مرة أخرى.

ورابعها، أن الانتظار أكثر من ذلك سوف يصبح خطراً داهماً، وأن الرئيس الامريكى يتطلع إلى سرعة المرافقة على طلب القوات الامريكية، والتى يسعى الرئيس الامريكى بالتعاون مع المملكة السعودية لأن تصبح هذه القوات قوات دولية، تضم إلى جوارها قوات من دول المنطقة العربية.

وبعد دراسة وتحليل دقيق للموقف وعرض للصور الجوية وخطة الحشد الامريكى، كان القرار التاريخى للملك فهد خادم الحرمين الشريفين لتبدأ عملية «درع الصحراء» بعد أن ربط الملك فهد ذلك القرار بعدة شروط أهمها:

* التأكيد على القيام بعملية ردع «أى التخويف فقط لإجبار الرئيس العراقى على سحب قواته المسلحة من الكويت دون قتال».

* أن يتم التحول للهجوم اذا تطلب الموقف ذلك بعد فشل الردع وكل محاولات الحلول السلمية.

* أن تقتصر مهمة القوة المسلحة الصديقة على تحرير الكويت فقط دون غزو العراق.

* أن تشترك قوات عربية واسلامية إلى جانب القوات الصديقة وتكون في صدارة القوات المسلحة التي تحرر مدينة الكويت.

* أن تنسحب القوات الصديقة من الأراضي السعودية بعد انتهاء مهمتها المكلفة بها مباشرة وهي تحرير الكويت وعودة الشرعية لها.

* أن تلتزم القوات الصديقة بالشرعية الدولية والعربية والاسلامية فيما ستنفذه من عمليات قتالية.

وعلى ضوء ذلك فقد تحددت مهمة القوة الامريكية لتكون الدفاع عن المملكة العربية السعودية ضد الهجوم العراقي مع الاستعداد لعمليات أخرى اذا تطلب الموقف، وكان الأمر الفوري لها هو تنفيذ خطة العمليات (٩٠ - ١٠٠٢).

ومن المتابعة للظروف التي صدر فيها القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة، والتغييرات المتلاحقة والحاسمة التي أحدثها النظام العراقي من تغيير لمعالم وشخصية الدولة الكويتية والتزايد المستمر في حشد وبناء قواته المسلحة على الحدود السعودية وتزايد التهديد والأخطار التي تتعرض لها المملكة السعودية طبقاً لما أكدته الصور الجوية، مع عدم وجود أي بوادر لاستجابة الرئيس العراقي صدام حسين لقرارات المجتمع الدولي الصادرة عن مجلس الأمن أو قبوله للوساطة العربية أو الاسلامية مع وضوح العجز العربي عن امكانية توفير جميع قتالي عربي واسلامي يتوازن مع القوة المسلحة العراقية يكون قادراً إما على ردعها وفرض انسحابها أو التحول للهجوم اذا تطلب الموقف لهزيمتها. كل تلك الظروف لم تدفع الملك فهد خادم الحرمين الشريفين على التعجيل باتخاذ قراره بدعوة القوات الصديقة للمشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية، بل كان ذلك القرار بعد فترة كافية من الدراسة والبحث والتحليل، الأمر الذي أدى إلى صدوره مساء يوم ٦ اغسطس ١٩٩٠ بعد خمسة أيام كاملة من غزو القوات العراقية للكويت، إلى جانب احاطته بالعديد من الضمانات التي تجعل من تواجد القوات الصديقة على الأراضي السعودية وجوداً مؤقتاً ينتهي بانتهاء المهمة الذي تم حشده من أجلها وهي تحرير الكويت، مما جعله وبحق قراراً تاريخياً.

حشد القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة ،العملية درع الصحراء،

حرصت الولايات المتحدة الامريكية فى تحركها لمواجهة الأزمة أن يتم تحت مظلة دولية، وأن يشترك معها وبطريقة عملية وفعالة أكبر عدد ممكن من دول العالم، ومن خلال شرعية قرارات مجلس الأمن بدأت الولايات المتحدة الامريكية فى إرسال قواتها إلى المنطقة تحت مظلة الأمم المتحدة باسم القوات المتعددة الجنسيات أو قوات الائتلاف الدولى، وبدأت عملية النقل الاستراتيجى للقوات وتنظيم الدفاع عن المملكة العربية السعودية والتي أطلق عليها عملية «درع الصحراء»، وقد حددت الولايات المتحدة أهداف عملية «درع الصحراء» فى الآتى:

* حماية المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج من احتمالات العدوان العراقى وتأمين حقول النفط فيها ضد مختلف صور العدائيات.

* ردع العراق وإجباره على الإنسحاب من الكويت.

* عودة السلطة الشرعية إلى الكويت.

* حماية المصالح والرعايا الامريكيين والأجانب فى المنطقة.

* الإسهام فى إعادة التوازن الاستراتيجى العسكرى فى منطقة الخليج بما يضمن الاستقرار السياسى والعسكرى مستقبلاً.

وقد حرصت على تشجيع المملكة العربية السعودية ودولة الامارات فى طلب الدعم من دول صديقة، كما طالبت حلفائها فى الاشتراك بالدعم العسكرى أو المادى حتى بلغ اجمالى الدول المشتركة فى عملية «درع الصحراء» ٣٠ دولة.

وفى اجتماع طارىء لل قمة العربية فى القاهرة فى ١٠ اغسطس ١٩٩٠ صدر قرارها الذى تضمن إرسال قوات عربية واسلامية إلى السعودية والامارات وأكد حق المملكة العربية السعودية فى دعوة دول صديقة للمشاركة فى تعزيز الدفاعات السعودية.

وفى ٧ اغسطس دفعت الولايات المتحدة ١٠٠ طائرة مقاتلة من طراز «أف-١٦» فالكون، ٥٠ طائرة مقاتلة قاذفة من طراز «أف-١٥» ايجيل إلى قاعدة الظهران فى منطقة الاحساء شرق السعودية.

وفى ٨ اغسطس دفعت ٣٥٠٠ جندى من قواتها المتمركزة فى ألمانيا منهم ١٥٠٠ جندى من قوات «دلتا فورس» للعمليات الخاصة.

واعتباراً من منتصف اغسطس بدأت اجراءات النقل الفعلية لعملية «درع الصحراء» وبدأت الولايات المتحدة بنقل جميع القوات التابعة للقيادة المركزية الامريكية وهي التي يطلق عليها قوات الانتشار السريع تابعتها الفرق المشاة الميكانيكي والمدرعة ومشاة الاسطول.

ومن خلال جسر جوى اشتمل على ٣٥ طائرة نقل عسكري، ٣ سفن حربية يومياً، استمر تدفق القوات خلال شهر اغسطس والأشهر التالية له، وشهدت المنطقة تحركات لانظير لها في التاريخ «براً وبحراً وجواً» مشتملة على قوات برية، وجوية، وبحرية، وحاملات طائرات والحشود الادارية والفنية الهائلة اللازمة لهذه القوات.

وقد اعتمد نقل القوات على الطائرات العسكرية العملاقة من طراز «سي - ٥» جالاكسي، «سي - ١٤١» ستار ليفتر والطائرات المدنية وسفن الشحن العسكرية والسفن العملاقة، وعلى مدى خمسة شهور استمر الحشد العسكري لقوات الائتلاف الدولي في عملية «درع الصحراء» حتى بلغ حجم القوات المشتركة ٥٨٥ ألف جندي، ٣٩٥٠ دبابة، ٢٩٥٠ قطعة مدفعية، ٢٩٠٠ طائرة قتال مختلفة الأنواع، ٧ مجموعات عمليات حاملة للطائرات، ٢١٩ سفينة قتال، مئات الآلاف من أطنان الاحتياجات الادارية والفنية تحوي قنابل وذخائر، ومياه ووقود، ومهمات وتعينات ومهمات كيميائية.

□ حجم وامكانيات القوات الصديقة في العملية «درع الصحراء»

• الولايات المتحدة الامريكية

بلغ اجمالي حشد القوات الامريكية ٣٢٠ ألف مقاتل منهم ٧٥ ألف في مشاة الاسطول:

* قوات برية: ١١ فرقة أنواع منها ٢ فرقة مشاة اسطول، ٣ فرقة فرسان مدرع، ٢ فرقة مشاة ميكانيكي، ٢ فرقة مدرعة، ٢ فرقة اقتحام جوى.
بامكانيات: ٢٢٠٠ دبابة، ٤٣٠٠ عربة مدرعة، ٨١٠ قطعة مدفعية، ٣٤٠٠ مقذوف مرجه مضاد للدبابات.

* قوات جوية: ١٨٠٠ طائرة، منها ١٢٠٠ (طائرة قتال ومقاتلات، مقاتلات قاذفة، قاذفات استراتيجية)، ٣٨٨ طائرة نقل أنواع، ٢٠٧ طائرة هليكوبتر أنواع، ٥ طائرة ايواكس.

المعلق (ر) يوضح القوات الجوية والبحرية الدولية المشاركة في العملية «درع الصحراء»

* القوات البحرية: ١١٤ سفينة منها ٨٠ سفينة قتال، ٣٤ سفينة معاونة.

• بريطانيا

بلغ اجمالي حشد القوات البريطانية ٣٥ ألف مقاتل:

* قوات برية: الفرقة الأولى المدرعة، لواء مشاة اسطول، مجموعة مظلات.

بامكانيات: ٢٧٠ دبابة، ٤٤٠ عربة مدرعة، ٧٢ قطعة مدفعية، ١٥٠ مقذوف موجه مضاد للدبابات.

* قوات جوية: ١٦٠ طائرة، منها ٨٩ طائرة قتال، ٢١ طائرة نقل، ٥٠ طائرة هليكوبتر

* قوات بحرية: ١٥ سفينة، منها ١٣ سفينة قتال، ٢ سفينة معاونة

• فرنسا

بلغ اجمالي حشد القوات الفرنسية ١٢ ألف مقاتل:

* قوات برية: الفرقة السادسة المدرعة الخفيفة، مجموعة مظلات

بامكانيات: ١٢٨ دبابة، ٢٥٠٠ عربة مدرعة، ٦٠ قطعة مدفعية، ١٠٤ مقذوف موجه مضاد للدبابات.

* قوات جوية: ٤٨ طائرة، منها ٤٣ طائرة قتال، ٥ طائرة نقل

* قوات بحرية: ١٤ سفينة، منها ١٢ سفينة قتال، ٢ سفينة معاونة

• باقى القوات الصديقة

* ايطاليا: ١٨ طائرة قتال أنواع، ١٠ سفينة متابعة

* كندا: ١٨ طائرة قتال أنواع، ٣ سفينة قتالية، ١٧٠٠ مقاتل

* باقى الدول الصديقة (١١ دولة) شاركت باجمالى سبعة آلاف مقاتل وعدد ٢٤ سفينة قتال (٢ من الأرجنتين، ١ من اللويج، ٣ من اليونان، ٥ من هولندا، ٣ من اسبانيا، ٤ من بلجيكا، ٣ من استراليا، ٣ من الدنمارك).

* ألمانيا: رغم القيود الدستورية بها إلا أنها أرسلت ٩ سفن حربية (٣ فرقاطة، ٢ كاسحة ألغام) إلى شرق البحر المتوسط، كما أرسلت ١٢٠ دبابة قتال، ٤٠ طائرة مقاتلة قاذفة ومئات العربات حاملة الجنود المدرعة كمساعدات عسكرية لتركيا ضمن إطار حلف

الاطلطي.. هذا إضافة إلى المساهمة بأعداد من سفن الشحن التجارية لنقل المعدات الأمريكية إلى الخليج.

* تشيكوسلوفاكيا: كانت تشيكوسلوفاكيا أول دولة من دول أوروبا الشرقية ترسل قوات إلى الخليج، فقد وافق برلمانها في ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠ على إرسال ٢٠٠ خبير عسكري في الحرب الكيميائية للمشاركة في القوات المتعددة الجنسيات، وتبعها بولندا بإرسال مستشفى عسكري إلى الخليج.

□ حجم وامكانيات القوات العربية

• المملكة العربية السعودية

بلغ اجمالي حشد القوات السعودية ٧٩ ألف مقاتل:

* قوات برية: ٤ لواء مشاة، ميكانيكي أرقام ٢، ٨، ١٠، ٢٠، ٤ لواء مدرع

بامكانيات: ٢١٣ دبابة، ١٦٦ قطعة مدفعية، ٤٩١ مقذوف موجه مضاد للدبابات

* قوات جوية: ٤٣٨ طائرة، منها ٢٤٩ طائرة قتال، ١٨٩ طائرة نقل

* قوات بحرية: ٤٣ سفينة، منها ٢٣ سفينة قتال، ٢٠ سفينة معاونة

• جمهورية مصر العربية

بلغ اجمالي حشد القوات المصرية ٣٥ ألف مقاتل:

* قوات برية: فرقة مشاة ميكانيكي، فرقة مدرعة، لواء صاعقة

بامكانيات: ٣٥٨ دبابة، ٢١٥ قطعة مدفعية، ٢٥٢ مقذوف موجه مضاد للدبابات

• الجمهورية العربية السورية

بلغ اجمالي حشد القوات السورية ١٥ ألف مقاتل تضم فرقة مدرعة، ولواء مغاوير

بامكانيات: ٢٣٧ دبابة، ١٢٦ قطعة مدفعية، ٢٢٦ مقذوف مضاد للدبابات

• الكويت

بلغ اجمالي حشد القوات الكويتية أربعة آلاف مقاتل

* قوات برية: لواء مشاة ميكانيكي، لواء مدرع

بامكانيات: ٧٦ دبابة، ٦ قطعة مدفعية، ١٨ مقنوف موجه مضاد للدبابات

* قوات جوية: ٦٦ طائرة، منها ٤٠ طائرة قتال، ٢٦ طائرة نقل

• باقى القوات العربية

* المغرب: شاركت المغرب باجمالى ١٥٠٠ مقاتل

* باقى دول الخليج: ٤ دول (الامارات، عمان، البحرين، قطر) شاركت باجمالى ٤٠٠٠

مقاتل ضمنها كتيبة ميكانيكى، ٥٠ طائرة من قطر، ٤٠ طائرة من البحرين، ١٢٣ طائرة من عمان، ١٨٧ طائرة من الامارات.

□ حجم وامكانيات الدول الاسلامية والافريقية

بلغ اجمالى حشد قوات الدول الاسلامية ٨٢٠٠ مقاتل كالاتى:

* باكستان: ٥٠٠٠ مقاتل

* بنجلاديش: ٢٠٠٠ مقاتل

* السنغال: ٥٠٠ مقاتل

* نيجيريا: ٧٠٠ مقاتل

كما عرضت كل من ماليزيا واندونيسيا والليجز الاشتراك بقوات لها (لا أن الحاجة لم تستدع ذلك).

هذا إلى جانب قيام جمهورية مصر العربية، المغرب بدعم دفاعات دولة الامارات العربية، حيث دفعت مصر بقوة كتيبة مظلات باجمالى ٧٦٥ مقاتل، ٣٦ مركبة قتال، ودفعت المغرب بقوة كتيبة مشاة باجمالى ٥٠٠ مقاتل.

٧ - العملية الهجومية الاستراتيجية «عاصفة الصحراء»

ان العملية الهجومية الاستراتيجية «عاصفة الصحراء» والتي بدأت ليلة ١٧/١٨ يناير ١٩٩١ وعلى وجه التحديد في الساعة ٠٢٥٠، الثانية وخمسون دقيقة، من تلك الليلة لتحرير دولة الكويت ستظل ولمدة طويلة موضع بحث ودراسة جميع المفكرين العسكريين ودارسي الاستراتيجية العسكرية، حيث قدمت العمليات العسكرية التي دارت على مسرح العمليات الكويتي^(١) نموذجاً عملياً لاستخدام القوة المسلحة في ظل تطور تكنولوجي هائل للأسلحة التقليدية مع التهديد باستخدام الأسلحة فوق التقليدية كأداة للردع. الأمر الذي قد يجعل العديد من النظريات والاستراتيجيات العسكرية قد تتأثر بها إيجاباً وسلباً، وسيتم تناوله وعرض تلك العملية الهجومية «عاصفة الصحراء» من خلال..

دراسة التخطيط الاستراتيجي العسكري التي تبناه كلا طرفي الصراع، ثم أسلوب ادارة تلك العملية الهجومية مع التركيز على الدور العسكري والتسهيلات التي قدمتها المملكة العربية السعودية لإنجاح ادارة عمليات قوات الائتلاف الدولي سواء القوات العربية أو الاسلامية والقوات الصديقة.

• التخطيط الاستراتيجي العسكري العراقي

لقد صاغت القيادة السياسية العراقية هدفها القومي ليحقق.. «تعظيم المكانة الاقليمية والعالمية للعراق وتصحيح التفاوت الذي كانت تشعر به القيادة العراقية بين محدودية النفوذ والتأثير السياسي العراقي من جهة وبين تعاظم مقومات القوة العسكرية لديها من جهة أخرى».

وفي إطار ذلك الهدف رسمت القيادة السياسية استراتيجيتها الشاملة لحشد طاقات وقدرات العراق سياسياً ودبلوماسياً واجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً لتحقيق ذلك الهدف، ومن هنا فقد صاغت هدفها السياسي العسكري الذي رسمت سياستها العسكرية لتحقيقه في إطار هدفها القومي واستراتيجيتها الشاملة ليكون..

«تكريس احتلالها لدولة الكويت والاحتفاظ بها تحت سيطرتها واعتبارها جزءاً من العراق»، حيث وضعت القيادة السياسية العراقية أن صياغة ذلك الهدف السياسي العسكري

(١) يطلق اسم مسرح العمليات الكويتي على المنطقة التي لعبت عليها العمليات العسكرية في العملية الهجومية «عاصفة الصحراء» وهي تلك المنطقة التي يحدّها شرقاً خط الطول ٤٩ وخط طول ٤٥ وشمالاً خط عرض ٣١ وجنوباً خط عرض ٢٨.

يمكن أن يحقق لها هدفين فرعيين: أولهما، يتمثل في توسيع دائرة النفوذ السياسى العراقى بزيادة المجال الجغرافى ليتناسب مع الطموحات والمطامع العراقية. وثانيهما، ويتمثل في التأكيد على تنامى القدرات العراقية العسكرية بما يجعلها قوة اقليمية رئيسية فى المنطقة العربية بالقدر الذى يمكنها من فرض سياستها على باقى دول المنطقة.

ولقد بنيت القيادة العراقية قناعتها بامكانية تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية على أساس تفوقها حيث قدرت القيادة العراقية موقفها سياسياً وعسكرياً على اعتبار أن هناك عدة مؤثرات يمكن أن تحد من ارادة وقدرة الائتلاف الدولى على اتخاذ قراره بشن الحرب، والتي يمكن تصورها من وجهة النظر العراقية فى..

ضعف النظام العربى القائم وتفككه وعجزه عن القيام بردود فعل إيجابية تجاه الاحتلال العراقى للكويت، كما أن التواجد العسكرى الأجنبى فى منطقة الخليج سوف يؤدى إلى انقسامات هائلة فى البديان العربى، وأنه قد يهدد استقرار بعض الأنظمة العربية وأن استخدام القوة المسلحة يحتاج إلى حسابات بالغة التعقيد مما قد يؤدى إلى منع نشوب الحرب ليصبح أنسب الخيارات أمام النظام العربى للمحافظة على بقاءه هو السعى لحلول سلمية للأزمة، وأنه مهما كانت حدة وضراوة ردود الفعل الدولية تجاه الغزو العراقى للكويت، إلا أن المعسكر الدولى لايمكن أن يغامر فى النهاية بشن الحرب ضد القوات العراقية فى الكويت.

وعلى ضوء تلك الحقيقة فقد اعتقدت القيادة العراقية أن مثل هذه الحرب سوف تؤدى إلى اندلاع حريق هائل فى منطقة عائمة على بحيرة شاسعة من النفط مما يمكن أن يترتب عليه عواقب بالغة الخطورة على السياسات والاقتصاديات الغربية خاصة فى مجال تدفق النفط. ومن هنا فإن الائتلاف الغربى لن يستخدم القوة العسكرية من منطلق أن الصدام المسلح يمكن أن يترتب عليه مراجعة طويلة الأمد، مما قد تحدث انشقاقاً وخلافاً داخل المعسكر الدولى والذى بدأ نظاماً دولياً جديداً مازال فى طور التشكيل، ومن هنا..

فقد تأكدت حقيقة أن النموذج الفيتنامى قد فرض نفسه على فكر الرئيس العراقى صدام حسين وقيادته العسكرية، حيث أنه رغم امتداد فترة الصراع لم تستطع الولايات المتحدة حسمه بالقوة المسلحة، وانتصرت الارادة الفيتنامية وقلبت كل التقديرات العسكرية التى كانت متوقعة فى ذلك الوقت، وباعتبار أن قرار شن الحرب فى الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة يتأثر بشكل مباشر باتجاهات رأى العام داخل هذه الدول الأمر

الذي يمكن أن يلعب دوراً نشطاً تجاه الحيلولة دون اقدام قوة الائتلاف الدولي على شن الحرب ضد العراق، وذلك نظراً لما يمكن أن يتعرض له من خسائر في القوة البشرية والتي تمثل حساسية خاصة لدى الولايات المتحدة الامريكية.

ولقد واجه الفكر العسكري العراقي مأزقاً حقيقياً عند البحث عن أفضل صيغة ممكنة لتحقيق الأهداف السياسية للقيادة العراقية، فقد كان عليه أن يواجه أكبر حشد عسكري دولي بما يتضمنه من تفوق نوعي وتقني هائل حال مقارنته بالامكانيات والقدرات العسكرية العراقية، وعلى ذلك فقد تم التخطيط الاستراتيجي للعراق لتحقيق الأهداف السياسية العسكرية على مرحلتين:

• المرحلة الأولى:

ويمكن تصور هدفها، منع نشوب الصراع المسلح بثنى استراتيجية الردع، والتي تعتمد على تعظيم القدرات العسكرية العراقية وما يمكن أن تحدثه من خسائر جسيمة في الأفراد والمعدات والأسلحة بالقدر الذي يؤدي إلى تخوف قيادة قوة الائتلاف الدولي من اتخاذ قرار الحرب، وبالتالي تقييد استخدام القوة المسلحة وحصرها في نطاق الأعمال الخاصة والمحدودة، والتركيز على الحلول السياسية التي قد تمكن القيادة السياسية العراقية من جني أكبر مكاسب سياسية.

وقل حاول الفكر العسكري العراقي توظيف استراتيجيته للردع في إطار منع نشوب الحرب أو اطالة مدة الصراع لأطول فترة ممكنة وذلك من خلال..

* التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وما يستتبعه ذلك من احتمالات تزايد نسب الخسائر البشرية والتي قد لا يتحملها معسكر الائتلاف الدولي نتيجة لحساسية الرأي العام الغربي والامريكي بصفة خاصة للخسائر البشرية.

* تكليف أعمال الحشد العسكري بتنفيذ أعمال فتح استراتيجي واسع النطاق في اتجاه مسرح العمليات الكويتي وجنوب العراق بهدف زيادة العبء الاقتصادي على جبهة الائتلاف عند حشدها واطالة مدة الفتح الاستراتيجي لها أطول فترة ممكنة بما يؤدي إلى حدوث انشقاق داخليها تؤدي في النهاية إلى منع نشوب الحرب.

* التهديد باقحام اسرائيل في الصراع العسكري بهدف احداث خلل في الائتلاف العسكري الدولي من خلال انسحاب القوات العربية منه تحت تأثير الضغط الشعبي على الحكومات وإفقاد جبهة الائتلاف شرعية وجودها في منطقة الخليج.

* التهديد بتدمير آبار النفط في الكويت وما يستتبعه ذلك من تأثير على اقتصاديات الغرب وطموحاته المستقبلية في زيادة معدلات نموه الاقتصادي في فترة يعاني منها الاقتصاد العالمي بصفة عامة واقتصاد الولايات المتحدة بصفة خاصة من اختناقات اقتصادية.

• المرحلة الثانية:

ويمكن تصور هدفها في الدفاع عن حدود الدولة والأراضي الكويتية التي تم احتلالها، حيث اعتبرت الاستراتيجية الدفاعية هي الأنسب من وجهة نظر القيادة العسكرية العراقية في ظل التفوق الكمي والدوعي والتفني لقوات الائتلاف الدولي..

وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على التمسك بأوضاعها ومكاسبها في دولة الكويت ومنع قوات الائتلاف الدولي من القيام بالهجوم مع استمرار تأمين باقي الاتجاهات الاستراتيجية الأخرى مع دول مجاورة لها، وقد بنيت الاستراتيجية الدفاعية العراقية على ركيزتين: أولهما، استنزاف قوات الائتلاف الدولي من خلال أحداث خسائر بشرية ومادية بشكل مستمر ومتصاعد على امتداد زمني طويل بهدف اثر تراكمي ينتهي بها إلى الانهك المادي والبشري. وثانيها، الحيلولة دون تمكين قوة الائتلاف الدولي من شن حرب خاطفة تمكنها من تدمير القدرات العسكرية العراقية خلال فترة زمنية قصيرة وذلك بالاعتماد على خطة خداع تعتمد على تعظيم القدرات العسكرية العراقية وبصفة خاصة امكانيات الأسلحة الاستراتيجية المتمثلة في الصواريخ أرض - أرض والأسلحة الكيميائية والبيولوجية وما قد يؤديه ذلك من خلق موقف استراتيجي مناسب للعراق في مواجهة الائتلاف الدولي.

وعلى ضوء ذلك فقد تضمن الهيكل الرئيسي للخطة الاستراتيجية الدفاعية للعراق على ثلاثة أشكال دفاعية: أولها، الخطوط الدفاعية الثابتة التي تشمل على اقامة خطوط دفاعية متماسكة تعتمد على تجهيز هندسي عالي الكفاءة ويرتكز على منظومة متكاملة من الموانع الهندسية المركبة. وثانيها، الدفاع العميق عن طريق سلسلة من المواقع الدفاعية المتتالية الموزعة جيداً في العمق لصد أي اختراقات قد تتعرض لها الخطوط الدفاعية الثابتة. وثالثها، الاحتفاظ باحتياطي استراتيجي وتعبوية في العمق قادرة على المناورة وتوجيه الضربات المضادة والتحول للهجوم المضاد العام حال تهيئة الموقف الاستراتيجي المناسب.

ولقد لعب مبدأ الحشد، أحد مبادئ الحرب، دوراً رئيسياً في الفكر العسكري العراقي أثناء تخطيطه حيث كانت أعمال الحشد تستهدف تحقيق استراتيجية الردع والذي تبنته القيادة العسكرية العراقية، لذا فقد عملت على احراز التفوق العددي على قوات الائتلاف الدولي حيث كانت وجهة النظر العراقية أن احراز التفوق العددي أحد عوامل تضيق فجوة التفوق التكنولوجي الذي تمتلكه جبهة الائتلاف، لذا قد تمت أعمال الفتح الاستراتيجي والتعبوي لحشد^(١) ٩ فيلق مكونة من ٦٨ فرقة منها ٥٤ فرقة مشاة، ٦ فرقة ميكانيكي، ٨ فرقة مدرعة، ١٠ لواءات مدرعة مستقلة، ٢٠ لواء مشاة مستقل.

وقد حقق ذلك الحشد امكانيات ٥٥٠٠ دبابة (منها ١٠٧٢ دبابة طرازات ٧٢، ٣١٥٠ دبابة طرازات ٥٤، ١٢٧٨ دبابة أنواع أخرى تم الاستيلاء عليها من الكويت وإيران)، ٦٦٠٠ عربة مدرعة، ٨٣٠٠ قطعة مدفعية ميدان، صواريخ، ٢٣٥٠ مقذوف موجه مضاد للدبابات، ١١٣ قاذف صواريخ أرض/أرض.

• أما عن القوات البحرية:

فقد حشد لها ٨٦ قطعة بحرية منها ١٧ لنش صاروخي، ٣٢ لنش مدفعية ومرور، ٣ وحدة مضادة للغواصات، ١١ سفينة مساعدة، ٣ سفينة انزال متوسط، ٢ سفينة انزال صغيرة، ٧ وحدة مرور بحرية خاصة، ٦ حوامات هوائية، ٥ كاسحة ألغام، وقد حقق ذلك الحشد امكانيات تشكيل ٤ مجموعات قتال كل منها ٣ لنش صاروخي، ٩ مجموعات قتال للتأمين القريب كل بامكانيات ٣ لنش دائرية، إلى جانب امكانية ابرار حتى كتيبة مشاة مدعمة بكامل أسلحتها ومعداتنا.

• أما عن القوات الجوية:

فقد حشد لها ٧٢٠ طائرة قتال منها ٦٨ طائرة مقاتلة (سوخوي ٢٥)، ٢٥ طائرة مقاتلة (سوخوي ٢٤)، ١٧٥ (مقاتلة سوخوي ١٧، ٢٠، ٢٢)، ٣٥٤ (ميج ٢٥)، ٩٦ (ميج ٢٣)، ١٧٤ (ميج ٢١)، ٧٥ ميراج (اف ١)، ٢٠ (سكاي هوك)، ٨ هوكر هنتر (مستولى عليها من الكويت)، ١٥ قاذفة منها ٧ (تي يو ٢٢)، ٨ (تي يو ١)، ٢٨١ هليكوبتر منها (٩٧ طائرة هليكوبتر مضادة للدبابات).

(١) لواء دكتور زكريا حسين، دراسات في حرب الخليج، مجموعة محاضرات أقيمت في أكاديمية ناصر العسكرية العليا

وقد خصص ٤٣ فرقة مختلفة، ٦ لواءات مدرعة، ٣ لواءات مشاة للعمل في داخل مسرح عمليات الكويت (من اجمالي ٦٨ فرقة عراقية)^(١) وقد اتخذت أوضاعها بقوة ١٦ فرقة مشاة، ٣ فرقة ميكانيكي، ٤ فرقة مدرعة، ٦ لواء مدرع مستقل، لواء مشاة مستقل باجمالي (٢٣ فرقة، ٦ لواء مدرع، لواء مشاة) داخل مدينة الكويت.

وبقوة ٨ فرقة مشاة، فرقة ميكانيكي، ٢ فرقة مدرعة باجمالي (١١ فرقة) في منطقة حفر الباطن.

وبقوة ٧ فرقة مشاة، ٢ فرقة مدرعة، ٢ لواء مشاة مستقل باجمالي (٩ فرقة، ٢ لواء) كاحتياطيات في عمق الكويت.

وقد نظم العراق دفاعاته الرئيسية في ٣ نطاقات دفاعية منها ٢ نطاق دفاعي داخل مدينة الكويت والنطاق الدفاعي الثالث في المنطقة الممتدة من شمال الحدود العراقية/ الكويتية (شرق وغرب حقول البترول حتى جنوب البصرة).

وقد تكون النطاق الدفاعي الأول من ٣ - ٤ موقع دفاعي بمواجهة ٢٤٠ كيلو متر، أما النطاق الدفاعي الثاني فقد امتد من جزيرة بوبيان ماراً بجنوب منطقة حقل الرميثة حيث ينتهي عند الحدود الغربية المشتركة بين الكويت والعراق بمواجهة ١٢٠ كيلو متر وعمق ٥٠ كيلو متر وتمركز خلفه تشكيلات ووحدات الحرس الجمهوري.

أما النطاق الدفاعي الثالث فقد امتد من شمال الحدود العراقية/ الكويتية حتى جنوب البصرة بمواجهة ١٠٠ كيلو متر وعمق من ٤٠ - ٥٠ كيلو متر وتمركز عليه وخلفه باقي تشكيلات ووحدات الحرس الجمهوري التي عملت كاحتياطي استراتيجي لمسرح العمليات.

وقد كان تركيز العراق في خطته الدفاعية على امتصاص التفوق الجوي والليزاني والتكنولوجيا واحداث أكبر خسائر ممكنة في قوات الائتلاف الدولي المهاجمة، وذلك بقيام القوات المدافعة على النطاق الدفاعي الأول بصد القوات المهاجمة أطول فترة ممكنة أمام الدفاعات الرئيسية مستغلة في ذلك خطة موانع متتالية وخطة نيران قرية لاحداث أكبر خسائر ممكنة بها ومنعها من الاختراق السريع، ثم الاستمرار في استنزاف القوات المهاجمة التي تلجح في الاختراق وجذبها إلى مناطق قتل مجهزة مسبقاً بالاستخدام

(١) توزع باقي حجم القوات العراقية وحجمه ٢٥ فرقة لتأمين العاصمة بغداد وفي مواجهة دول الجوار الأخرى سواء في المنطقة الشمالية لمواجهة تركيا أو المنطقة الشرقية لمواجهة إيران (شكل رقم ٣).

الموسع للمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات، وبقرة الاحتياطيات التعبوية يتم توجيه الضربات المضادة لاستعادة الأوضاع الدفاعية إلى الحالة التي كانت عليها.

ثم تقوم القوات المدافعة على اللطاق الدفاعي الثاني بتثبيت القوات المهاجمة التي قد تنجح في اختراق اللطاق الدفاعي الأول بالاستناد على طبيعة الأرض وخطة الموانع المجهزة وقوة النيران للأسلحة المضادة للدبابات مع قيامها بعزل الاحتياطيات للقوات المهاجمة باستخدام الأسلحة الكيماوية، ثم القيام بتوجيه ضربة مضادة قوية بالاحتياطي الاستراتيجي بهدف استعادة الأوضاع الدفاعية التي سقطت لاستمرار احتلال الكويت طبقاً للتخطيط مع القيام بتأمين الساحل الكويتي والعراقي من خلال التوسع في بث الألغام البحرية شمال الخليج العربي وخليج عمان مع الاعتماد على مواقع لصواريخ أرض/سطح أو صواريخ ساحلية لتأمين الساحل الكويتي الممتد بطول ٢٢٠ كيلو متر، مع الاستعداد لصد أي أعمال إرهاب بحري من قوات الائتلاف الدولي بالتشكيلات المدافعة عن الساحل وتأمين الجانب الأيمن للقوات الرئيسية المدافعة في الكويت ومنع الالتفاف على جانبها الأيمن وعزلها بإنشاء نطاق دفاعي تكميلي على الجانب الأيمن تحتله فرقة مشاة. هذا إلى جانب الاحتفاظ بحجم مناسب من الاحتياطيات الميكانيكية والمدرعة في منطقة الحدود الكويتية العراقية وفي جنوب العراق لمنع أي عمليات التفاف أو عزل للقوات العاملة في الكويت إضافة لعملها كاحتياطيات لإدارة العملية الدفاعية داخل الكويت.

المخطط الاستراتيجي للائتلاف الدولي

بالرغم من أن التفوق التكنولوجي والنوعي لعب دوراً رئيسياً في حسم الصراع المسلح لصالح جبهة الائتلاف، ولكن ستبقى دراسة الاستراتيجية العسكرية التي قادت أدوات الصراع ووظيفتها توظيفاً يحقق الأهداف التي من أجلها استخدمت القوة المسلحة، مطلباً هاماً لمفكرى الاستراتيجية العسكرية للوقوف على أحدث نظريات وأساليب القتال المستخدمة.

هذا وقد تم التخطيط الاستراتيجي لجبهة الائتلاف الدولي لإدارة الصراع المسلح على مستويين: أولهما، وهو ما يطلق عليه المستوى السياسي العسكري وهو الذي تولى إدارة

الأزمة على المستوى الدولي وقد كان لمخططي السياسة العسكرية في الولايات المتحدة بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية بصفة أساسية الدور الرائد في هذا المجال حيث تعددت المهام والمسئوليات والأنشطة التي تمت على ذلك المستوى، لعل أبرزها ذلك اللجاء الذي حققته في تعبئة وحشد الإرادة الدولية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في مواجهة النظام الحاكم في العراق، مع قيادة المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن لفرض سلسلة من العقوبات السياسية، والاقتصادية والعسكرية ضد العراق^(١)، مع عدم السماح للعراق باستغلال عامل الوقت ومحاوله القيام بالمناورات السياسية أو أعمال التسريف والمماطلة، وفي نفس الوقت وبالتوازي مع ذلك كان التخطيط والتنفيذ لبناء القوة المسلحة اللازمة لتنفيذ العقوبات الدولية سواء كانت المقاطعة الاقتصادية أو الحصار البحري أو الجوي للضغط على العراق وفرض الانسحاب عليه، مع استكمال ذلك البناء بحشد التجميعات القتالية اللازمة لتحرير الكويت بالقوة المسلحة من أكبر عدد من الدول المعارضة للغزو العراقي.

هذا إلى جانب عدم السماح بامتداد دائرة الصراع لتشمل إسرائيل من خلال اتخاذ كافة الإجراءات السياسية والعسكرية لحصره داخل مسرح عمليات الكويت فقط.

وثانيهما، وهو ما يطلق عليه المستوى الاستراتيجي العسكري والتي تحملت القيادة العسكرية مسئولياته التي تركزت في التخطيط للاستخدام الناجح لكل ذلك الحشد من القوات الدولية ودراسة واختيار أنسب الخيارات العسكرية وحل كافة المشاكل التي نشأت كنتيجة لطبيعة الائتلاف العسكري من تباين للعقائد القتالية واختلاف التسليح ومشاكل القيادة والسيطرة وتنسيق أعمال التعاون والتأمين الإداري والفني للقوات.

ورغم كثرة عدد الدول التي شاركت في الائتلاف الدولي واختلاف توجهاتها السياسية تجاه الصراع الدائر، فقد استطاعت جبهة الائتلاف أن تحدد أهدافها السياسية العسكرية بوضوح حيث شملت تحرير دولة الكويت والانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت وعودة الحكومة الشرعية إليها مع إعادة بناء الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج بجهود عربية ودولية مشتركة بحيث تمنع أي تهديدات مستقبلية من أي قوى اقليمية أو دولية للمنطقة مستقبلاً، إلى جانب ان تتم الحملة العسكرية بالتعاون مع كافة الدول الصديقة وبأقل خسائر بشرية ومادية.

(١) بلغ عدد القرارات التي صدرت من مجلس الأمن الدولي (١٢) قرار ضد العراق.

وبناء على تلك الأهداف تم وضع الاستراتيجية العسكرية التي تحقق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في^(١) تدمير القدرات العسكرية العراقية من خلال ادارة عملية استراتيجية هجومية شاملة تؤدي إلى تدمير للبنية الأساسية العراقية التي تركز عليها القوات المسلحة العراقية بشكل رئيسي وكامل وتنتهي بعودة الحكومة الشرعية لدولة الكويت مع فرض قبول جميع القرارات الدولية على نظام الحكم العراقي.

وفي إطار ذلك يمكن القول بأن القيادة العسكرية لقوة الائتلاف الدولي في تخطيطها لاستراتيجيتها كانت على وعى كامل بأن النصر في الحرب ليس هدفاً في حد ذاته وإنما كان التحجيم الكامل للعراق عسكرياً والحد من تنامي قدراته وتقليص دوره اقليمياً بما لايسمح بتكرار ذلك الفوز مستقبلاً، كان ذلك هو الأساس الذي خططت له قيادة الائتلاف.

وعلى ذلك كانت أهمية الحصول والاحتفاظ بالسيادة الجوية وقطع خطوط الامداد وعزل القوات العراقية وتدمير قدرات العراق الكيماوية والبيولوجية والنووية، إلى جانب أهمية تدمير قدرات الحرس الجمهوري الأعلى تدريباً والأكثر كفاءة قتالية، كانت كلها أهداف استراتيجية يلزم تحقيقها لامكان تحرير مدينة الكويت وعودة الحكومة الشرعية.

ولتحقيق تلك الأهداف فقد كان التركيز على التنفيذ السريع للعمليات النفسية والخداعية للسيطرة على قوات الحرس الجمهوري واجبار العراق على تركيز جهوده على الجبهة الشرقية من مسرح العمليات، مع حشد قوات الائتلاف الدولية في مناطق انتظارها الأمامية تحت غطاء العمليات الجوية الهجومية والاستمرار في تطوير الامداد بالاحتياجات واعادة توزيعها لمساندة العمليات العسكرية ورفع امكانية الامداد بالاحتياجات قدر الامكان، وأيضاً تطوير مراكز القيادة والسيطرة والاتصالات الالكترونية والدفاع ضد الأسلحة الكيماوية والصواريخ البلاستية التكتيكية، هذا إلى جانب التركيز على أعمال التعاون والتسيق أثناء العمليات من خلال التدريب المشترك.

ولقد فرضت الأهداف السياسية والعسكرية والاستراتيجية العمل الهجومي على شكل النشاط العسكري للائتلاف الدولي، حيث أدركت القيادة العسكرية للائتلاف أهمية تهيئة موقف استراتيجي مناسب على مسرح العمليات لبدء العملية الهجومية من خلال سرعة تنفيذ أعمال الحشد العسكري في واحدة من أضخم العمليات التي تمت في فترة ما بعد

(١) لواء دكتور/ زكريا حسن أحمد/ حرب الخليج الثانية في العيزان/ مجلة الدفاع العدد ٥٧ - أبريل ١٩٩١.

الحرب العالمية الثانية وما تضمنه ذلك من تخطيط ونقل استراتيجي للقوات المسلحة والمعدات عبر آلاف الكيلومترات ولاسيما بالنسبة للقوات الأمريكية وهي القوة الرئيسية في ذلك الائتلاف، وفي نفس الوقت وبالتوازي مع أعمال الحشد كانت سرعة اعداد وتجهيز مسرح العمليات بكل ما يلزمه من طرق ومحاور ومواقع ومراكز قيادة ومستودعات مما لم يكن موجوداً من قبل.

كل ذلك في ظروف افتقاد معظم القوات التي قدمت للاشتراك في القتال إلى خبرات العمل في الصحراء واحتياجها للتدريب المشترك واحتياج معداتها لتجهيزات اضافية معينة حتى يمكنها العمل في مسرح العمليات الصحراوى، إضافة إلى التأثير السلبى لطبيعة الطقس على القوات.

ومن هنا فقد ركزت قيادة الائتلاف الدولى على انهاء أعمال الحشد وتجهيز مسرح العمليات وتدريب واستعداد القوات المشتركة قبل منتصف يناير ١٩٩١ .

ولقد كان لامتلاك قيادة الائتلاف لقوة جوية متفوقة كماً ونوعاً وكفاءة، إلى جانب التفوق التقنى المطلق، ومن منطلق حسن استغلال ذلك، فقد توصل الفكر العسكرى للائتلاف إلى اسلوب غير مسبوق لاستخدام القوات الجوية، والذي ارتكز على نظرية «المراحل المركبة» والتي اشتملت على مجموعة من مراحل العمليات الجوية غير المنفصلة عن بعضها البعض حيث تبدأ المرحلة التالية قبل انتهاء المرحلة السابقة لها، وقد اختصت كل مرحلة من المراحل بتنفيذ مهمة معينة ومحددة تعطى لها الأسبقية الأولى مع عدم اغفال باقى المهام الأخرى، مع استغلال النسبة الأكبر والغالبية من المجهود الجوى لمهمة رئيسية وتوزيع المجهود الجوى المتبقى على باقى المهام الفرعية.

وقد انعكست الأهداف العسكرية للائتلاف على استراتيجية التمهيد الجوى حيث حرصت قيادة الائتلاف على اضعاف القدرات العسكرية العراقية بشكل عام.

وقد لخص الجنرال «كولن باول» رئيس الأركان المشتركة أهداف التمهيد الجوى فى ثلاثة أهداف: أولها، تصفية قدرات العراق على استخدام المواد النووية والكيميائية والبيولوجية. وثانيها، تدمير مصادر القوة الاستراتيجية العراقية وخاصة الصواريخ سكود ب المطورة. وثالثها، قطع خطوط المواصلات والامداد لعزل القوات العراقية فى الكويت، وذلك لتهيئة الظروف المناسبة لإنجاح العمليات البرية ومنع القوات العراقية من إبداء مقاومة فعالة تتسبب فى خسائر بشرية كبيرة فى القوات المهاجمة.

وقد التزمت قيادة الائتلاف الدولى بعدة أسس مكنتها من تحقيق الأهداف المحددة

لها: أولها، الاستغلال الأمثل للمبادأة وتوجيه عدة ضربات جوية وصاروخية شاملة يتخللها ويعقبها ضربات جوية منفصلة قبل بدء العملية الهجومية مستهدفة بذلك تصفية القدرات العسكرية العراقية لإجبارها على سحب قواتها أو توفير الظروف الملائمة للقيام بالعملية البرية لتحرير دولة الكويت. وثانيها، القيام بعملية عزل القوات العراقية داخل الكويت بقطع كافة خطوط امدادها وافقاد القيادة العسكرية العراقية أى قدرة على دعمها سواء بالقوات من خلال توجيه الضربات والهجمات المضادة من احتياطاتها فى العمق أو دعمها بالقدرات الليرانية لتعزيز قدرتها على الصمود. وثالثها، تركيز المجهود الجوى لتدمير الاحتياطات التعبوية والمواقع الدفاعية الحصينة فى النطاق الدفاعى الأولى وفتح الثغرات فى حقول الألغام مع اقتراب توقيت بدء العملية البرية، مع التخطيط لتركيز المجهود الجوى لتأمين ومعاونة أعمال قتال التشكيلات البرية المهاجمة مع بداية العملية البرية الاستراتيجية.

وعلى ضوء كل ذلك فقد تضمن الهيكل الرئيسى للخطة الهجومية الاستراتيجية لقوات الائتلاف الدولى مرحلتين رئيسيتين تضمنت كل منها عدة عوامل فرعية:

• المرحلة الأولى: العمليات الجوية

والتي بدأت فى ١٧ يناير ١٩٩١ وتضمنت أربعة مراحل فرعية لم تنفذ كل منها منفصلة ومتعاقبة ولكنها تداخلت تحقيقاً للأسس التى بنى عليها التخطيط:

* المرحلة الفرعية الأولى: وهى مرحلة القصف الاستراتيجى والتى هدفت إلى تصفية القدرات الدورية وأسلحة الردع فوق التقليدية وشل وتدمير مراكز القيادة الاستراتيجية.

* المرحلة الفرعية الثانية: وهى مرحلة تحقيق السيادة الجوية وهى تعنى تهيئة الموقف الجوى المناسب الذى يسمح بالحركة والمناورة والوصول إلى الأهداف المخططة لكافة أنواع طائرات القتال المشتركة دون التعرض لأى هجمات جوية أو صاروخية عراقية سواء الجوية منها أو الأرضية.

* المرحلة الفرعية الثالثة: وهى عزل مسرح العمليات بالكويت، وهى تعنى شكل قدرة القيادة العراقية عن تقديم الدعم للقوات المدافعة داخل دولة الكويت سواء بالليران أو الدعم بالقوات المقاتلة أو الامداد الادارى والفنى.

* المرحلة الفرعية الرابعة: وهى تأمين ومعاونة وحماية القوات البرية المشتركة فى

العملية البرية الاستراتيجية وتعتبر جزءاً منها وقد استهدفت توفير الظروف التعبوية والتكتيكية الملائمة لنجاح أعمال قتال القوات البرية.

وقد تمت هذه المراحل في إطار عمليات خداع استراتيجي وعمليات حرب نفسية لتحديد وعزل قوات الحرس الجمهوري في جنوب شرق العراق، حيث شمل الخداع العمليّات قيام القوات الخاصة والقوات البحرية بتنفيذ نشاطات متعددة لتضليل العراق من خلال تهديد البصرة والقوات العراقية من الشرق والجنوب عبر الكويت، ومع بدء العمليات البرية نفذت هجمات برية وبحرية وجوية من عدة اتجاهات اشتملت على عمليات برمائية وانزال بحري لإيهام العراق بأن اتجاه الهجوم الرئيسي من الشرق وبالتالي خداعه عن اتجاه الهجوم الرئيسي الذي خطط له أن يكون من داخل مسرح عمليات الكويت الغربي.

• المرحلة الثانية: العملية البرية

والتي بدأت في ٢٤ فبراير ١٩٩١ إلى ٢٨ فبراير ١٩٩١، وتضمن التخطيط لتنفيذها ثلاث مراحل فرعية:

* المرحلة الفرعية الأولى: وهي مرحلة التغلب على الموانع العراقية واختراق الدفاعات الرئيسية وقد استهدفت فتح الثغرات والممرات في الموانع والتحصينات العراقية، ودفع المغارز الأمامية للاستيلاء على دفاعات نطاق الأمن لتهيئة الظروف المناسبة لدفع القوة الرئيسية المهاجمة على المحاور المختلفة.

* المرحلة الفرعية الثانية: وهي مرحلة تطوير الهجوم والالتفاف حول الدفاعات الرئيسية العراقية وعزلها، وقد استهدفت اختراق والاستيلاء على النطاقات الدفاعية للقوات العراقية وتدمير القوات والأسلحة والمعدات المدافعة عليها، من خلال عمليات الالتفاف واسعة للوصول إلى عمق تلك الدفاعات وبالتعاون مع الضربات والهجمات التي تتم بالمواجهة.

* المرحلة الفرعية الثالثة: وهي مرحلة احكام تطويق القوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحرير مدينة الكويت واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهوري العراقي.

وقد اعتمدت قوات الائتلاف في تخطيطها للعملية البرية^(١) الاستراتيجية على نظرية

(١) شكل رقم (٤) مراحل الهجوم البري في عملية «عاصفة الصحراء»

الحرب الجو/برية والتي تركز على فكرة أن ما يحدث في الجو سوف يكون له تأثير أكيد على ما يحدث في البر، وبالتالي فإن القصف الجوي المستمر مع عمليات الإبرار الجوي العميقة سوف يؤدي إلى انجاح الهجوم البري، وعلى ضوء ذلك فقد شمل التجميع القتالي للقوات المشتركة على ثلاث محاور رئيسية:

• المحور الأول: «المحور الساحلي»

ويعمل في نطاقه قوات المنطقة الشرقية المشكلة من تجميع قتالي يتكون من ٣ لواء حرس وطني سعودي (اللواء الثاني والثامن والعاشر الميكانيكي)، كتيبة ميكانيكي قطري، ٢ فرقة مشاة اسطول امريكي.

• المحور الثاني: «المحور المركزي»

ويعمل في نطاقه قوات المنطقة الشمالية المشكلة من تجميع قتالي يتكون من مجموعة خالد السعودية (اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ مشاة ميكانيكي) ومجموعة سعد الكويتية (لواء التحرير الميكانيكي ولواء الشهيد المدرع) والقوات السورية (الفرقة التاسعة المدرعة ولواء مغاوير) والقوات المصرية (الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكي، الفرقة الرابعة المدرعة، اللواء ١٤٥ صاعقة).

• المحور الثالث: «محور وادي الباطن»

ويعمل في نطاقه قوات الفيلق السابع المكون من قوات امريكية (الفرقة الأولى والفرقة الثالثة، الفوج الأول والثاني فرسان مدرع، الفرقة الأولى مشاة ميكانيكي) وقوات بريطانية (الفرقة السادسة المدرعة)، إضافة إلى قوات الفيلق الثامن عشر، والمكون من قوات امريكية (الفرقة ٢٤ مشاة ميكانيكي، والفرقة ٨٢ محمولة جواً والفرقة ١٠١ اقتحام جوى والفوة ٣ فرسان مدرع)، وقوات فرنسية.

وتنفذ العملية الهجومية البرية بتوجيه ضربة رئيسية وأربعة ضربات معاونة بهدف تحرير الكويت وقطع خطوط المواصلات في جنوب شرق العراق وتدمير الحرس الجمهوري العراقي في مسرح العمليات الكويتي، وفي نفس الوقت يتم هجوم تظاهري للخداع والتضليل بالتظاهر بعمليات انزال على طول الشواطئ الكويتية والعراقية وذلك كجزء من عمليات الهجوم البري.

وقد تم تنفيذ أربعة ضربات معاونة خلال المواجهة سبقت الضربة الرئيسية حيث

تهاجم قوات المنطقة الشرقية من الشرق في اتجاه الأحمدى لاخترق الدفاعات العراقية وتأمين الجانب الأيمن لمشاة البحرية الامريكية وتدمير القوات العراقية وتأمين الأهداف في نطاقها مع استعدادها لتأمين مدينة الكويت.

وفي المنطقة الجنوبية من الكويت تقوم مشاة البحرية الامريكية بهجوم معاون في اتجاه الكويت/الجهرا لاخترق الدفاعات العراقية وتدمير القوات في مواجهتها وتأمين الأهداف الحيوية لمنع وصول تعزيزات للقوات التي تواجه المنطقة الشمالية وتحتل مواقع لمنع انسحاب القوات العراقية من جنوب الكويت.

وفي المنطقة الوسطى الغربية من الكويت تقوم قوات المنطقة الشمالية بهجوم معاون في اتجاه الجهرا لاخترق الدفاعات العراقية وتدمير القوات في مواجهتها وتأمين الجانب الأيمن للضربة الرئيسية وتقطع خطوط المواصلات شمال مدينة الكويت وتؤمن الجهرا وتستعد للمعاونة في تأمين وتطهير مدينة الكويت.

وفي غرب الكويت يقوم الفيلق الثامن عشر بهجوم معاون في اتجاه الناصرية - البصرة لعزل القوات العراقية التي بمسرح عمليات الكويت ويستعد للتحويل للهجوم شرقاً لتدمير قوات الحرس الجمهوري جنوب البصرة.

أما الضربة الرئيسية فتتم بعد قطع الجسور والطرق وخطوط السكك الحديدية جنوب البصرة مباشرة لمنع قوات الحرس الجمهوري من الانسحاب وتشكيل منطقة قتل لها شمال الكويت، ثم يقوم الفيلق السابع بتوجيه الضربة الرئيسية في اتجاه البيضة لاخترق الدفاعات العراقية وتدمير قوات الحرس الجمهوري في نطاقه ويستعد الفيلق للدفاع عن الحدود الشمالية الكويتية.

وتعاون الضربة الرئيسية بالقاذفات ت ٥٢ والهجمات الجوية التكتيكية والهايكوبتر المسلح بمقذوفات موجهة مضادة للدبابات مع تنفيذ عمليات ابرار جوى في المناطق شمال سلمان، جنوب الناصرية ومطار على سالم وغرب الجهرا بقوة ٢ لواء من الفرقة ١٠١ اقحام جوى استخدمت منها ٣٠٠ طائرة هليكوبتر من طراز شينوك وبلاك هوك واباشي وكوبرا.. وتعمل الفرقة التاسعة المدرعة احتياطي لمسرح العمليات مستعدة لمعاونة الضربة الرئيسية بقوة الفيلق السابع أو الضربة المعاونة لقوات المنطقة الشمالية.

• ادارة العملية البرية الاستراتيجية

بدأ تنفيذ العملية البرية الاستراتيجية من الساعة ٠٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ واطلق

عليها حرب المائة ساعة حيث انتهت في الساعة ٠٧٠٠ يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ .. حيث تم تنفيذها طبقاً لمراحلها الفرعية الثلاثة المخططة لها، إلا انه نظراً للنجاح الذي حققته قوات الضربة الرئيسية لقوة الفيلق السابع، فقد تم تقديم موعد الضربات المعاونة لتكون اعتباراً من الساعة ١٢٠٠ من نفس يوم الهجوم بدلاً من صباح اليوم التالي ٢٥ فبراير طبقاً للتخطيط، وقد تم ادارة العملية كالآتي:

المرحلة الفرعية الأولى: وتم تنفيذها خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ فبراير ١٩٩١

حيث قامت القوات العاملة على المحور الساحلي بالهجوم، وتمكنت قوات الحرس الوطني السعودي بقوة ٣ لواء ميكانيكي من اختراق دفاعات الفرقة ١٨ مشاة عراقية، التي كانت تدافع في المواجهة، وتمكنت من الوصول إلى منطقة ميناء سعود والاستيلاء عليه وتأمينه بعمق اختراق وصل إلى ٢٥ كيلو متر.

وتمكنت الفرقة الثانية مشاة اسطول من الهجوم والتقدم بنجاح في الفاصل بين الفرقة الثامنة والفرقة ٢٩ المشاة العراقية التي كانت تدافع في المواجهة، ووصلت بنجاح إلى منطقة المزاريع والاستيلاء عليها وتأمينها بعمق اختراق وصل إلى ٥٠ كيلو متر.

وتمكنت الفرقة الأولى مشاة اسطول من اختراق دفاعات الفرقة السابعة مشاة العراقية في مواجهتها ووصلت بنجاح إلى منطقة ضليعات العوازل والاستيلاء عليها وتأمينها بعمق اختراق وصل إلى ٣٠ كيلو متراً.

وصباح يوم ٢٥ فبراير ١٩٩١ استمر الهجوم الناجح لقوات المحور الساحلي ووصلت قوات الحرس الوطني السعودي بنهاية اليوم إلى منطقة رأس الطليعة، كما وصلت الفرقة الثانية مشاة الاسطول إلى رجم جثمان، ووصلت الفرقة الأولى مشاة اسطول إلى المنطقة جنوب الصليبية.

وفي نفس اليوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ قامت القوات العاملة على المحور المركزي بالهجوم وتمكنت مجموعة خالد السعودية المكونة من اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ مشاة ميكانيكي ومجموعة سعد الكويتية المكونة من لواء التحرير الميكانيكي ولواء الشهيد المدرع من اختراق نطاق الأمن وتأمينه وبدأت في فتح الثغرات في الموانع حيث نجحت في فتح الثغرات وانشاء رؤوس موانع وبذلك مهدت الطريق وهيأت الظروف المناسبة لدفع القوات الرئيسية واخترقت دفاعات الفرقة ٣٠ مشاة العراقية.

وخلال يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ قامت القوات العاملة على محور وادي الباطن بالهجوم

وتمكنت قوات الفيلق السابع من اختراق دفاعات الفرقة ٢٨، الفرقة ٢٥، الفرقة ٣١، الفرقة ٤٨، الفرقة ٢٦ العراقية والتقدم بنجاح والتوغل إلى عمق من ٣٥ إلى ٦٠ كيلو متر داخل الدفاعات العراقية.

وفي نفس الوقت تمكنت قوات الفيلق الثامن عشر من تطويق القوات المدافعة العراقية بالتعاون مع قوات الأبرار الجوي واستمرت في التقدم بنجاح والتوغل إلى عمق ٨٠ إلى ١٠٠ كيلو متر داخل الدفاعات العراقية.

وخلال يوم ٢٥ فبراير ١٩٩١ استمرت قوات الفيلق السابع في هجومها وتوغلت إلى عمق ٥٠ - ٨٠ كيلو متر، كما استمرت قوات الفيلق الثامن عشر في هجومها وتوغلت إلى عمق ١٣٠ إلى ١٦٠ كيلو متر داخل الدفاعات العراقية.

وفي نفس اليوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ واعتباراً من الساعة ١٥٠٠ دفعت القوات المصرية مغارزها المتقدمة لتأمين نطاق الأمن وفي الساعة ١٤٠٠ يوم ٢٥ فبراير ١٩٩١ تم دفع القوة الرئيسية للفرقة الثالثة المشاة الميكانيكي ونجحت في اختراق دفاعات الفرقة ٢٠ مشاة عراقى ونهاية اليوم حققت مهامها واستولت على خط بعمق ٣٠ كيلو متراً وذلك بالتعاون مع القوات السعودية والقوات المشتركة.

المرحلة الفرعية الثانية: تم تنفيذها يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١

حيث استمرت القوات العاملة على المحور الساحلى في هجومها وكانت قوات الحرس الوطنى السعودى بقوة ٣ لواء ميكانيكى، وبالتعاون مع باقى القوات العاملة على المحور قد نجحت فى الوصول إلى أهدافها المخططة واستولت على مناطق الفنتاس والصليبية وجنوب الجهرا ب ٢٠ كيلو متراً.

وفي نفس الوقت استمرت القوات العاملة على المحور المركزى فى أعمال قتالها وهاجمت مجموعة خالد السعودية بقوة اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ ميكانيكى ومجموعة سعد الكويتية بقوة لواء التحرير الميكانيكى، لواء الشهيد المدرع وتمكنت فى الساعة ١٠٠٠ يوم ٢٦ فبراير من تحقيق المهام المخططة لها بنجاح.

وفي الساعة ١٢٠٠ من نفس اليوم تم دفع الفرقة الرابعة المدرعة المصرية عدا اللواء الثانى المدرع واللواء ١٤٥ صاعقة عدا كتيبة فى اتجاه مدينة الجهرا وقاعدة على السالم الجوية.

وفي نفس التوقيت من نفس اليوم دفعت مجموعة خالد السعودية ومجموعة سعد الكويتية على يمين الفرقة الرابعة المدرعة وفي نفس اتجاه هجومها، حيث تمكنت من تنفيذ مهامها بالتعاون مع القوات المصرية التي نجحت في الاستيلاء على قاعدة على السالم الجوية واحكام السيطرة على منطقة الجهرا من الاتجاه الشمالي الغربي وقفل الطرق المؤدية من وإلى مدينة الكويت.

كما نجحت الفرقة الثالثة المصرية العاملة ضمن التجميع القتالي للمحور المركزي من تحقيق مهامها بالاستيلاء على منطقة شرق الابرق وذلك في الساعة ١٠٠٠ من نفس يوم ٢٦ فبراير.

وعلى محور وادي الباطن استمر هجوم الفيلق السابع ونجح في تدمير الفرقة ١٢ مدرع العراقي واتصل بعناصر من الحرس الجمهوري العراقي ووصل إلى الخط العام جنوب قرعة بن ثقيلة - الركبي كما طور الفيلق الثامن عشر قتاله وتمكن من قطع طريق بغداد/ البصرة الصحراوي في مناطق جليية - دارو - الناصرية.

المرحلة الفرعية الثالثة: وتم تنفيذها ليلة ٢٧/٢٨ فبراير ١٩٩١

في الساعة ٠٦٠٠ يوم ٢٧ فبراير قامت قوات الصاعقة المصرية بدخول مدينة الجهرا ونجحت في تطهيرها من القوات العراقية والاستيلاء عليها وتأمينها، وفي الساعة ١٠٠٠ من نفس اليوم تم دفع اللواء السادس الميكانيكي من الفرقة الرابعة المدرعة المصرية ومعه اللواء ١٤٥ صاعقة عدا كتيبة وبالتعاون مع القوات السعودية والكويتية تم دخول مدينة الكويت ونجحت القوات في تطهيرها من القوات العراقية والاستيلاء عليها وتأمينها ورفع الأعلام السعودية والمصرية والكويتية على السفارات وعلى المباني الحكومية الكويتية.

وتمكنت القوات العاملة على المحور الساحلي بالتعاون مع القوات العاملة على المحور المركزي من دخول مدينة الكويت ونجحت القوات السعودية والكويتية في تطهير الجزء الشرقي والشمالي من مدينة الكويت وقامت قوات مشاة الاسطول الامريكية بتطهير المنطقة الجنوبية من المدينة وتأمين مطار الكويت الدولي.

وعلى محور وادي الباطن استمرت أعمال قتال الفيلق السابع في التقدم بنجاح تجاه الشرق واستكمل هزيمة قوات الحرس الجمهوري العراقية بقوة ثلاثة فرقة مدرعة وتمكن من احكام السيطرة على المنطقة شمال الكويت ووصل إلى مناطق في شمال الجهرا - خور

الصبية - جنوب غرب أم القصر - جنوب غرب البصرة.

كما استمرت أعمال قتال الفيلق الثامن عشر وتقدم بنجاح وتمكن من احكام حصار القوات العراقية شمال العراق واستكمل هزيمة فرق الحرس الجمهورى العراقية واحكم السيطرة على مطارات الرميلة - المفراش - صفوان - طليل، ووصل إلى المنطقة جنوب غرب البصرة - المنطقة جنوب الناصرية.

ومن عرضنا لمراحل ادارة العملية البرية لتحرير الكويت، نستطيع القول بأن القوات المصرية قد تحملت العبء الأكبر في معركة التحرير، فقد كان عليها بالتعاون مع القوات السعودية والقطرية والكويتية أن تفتح الدفاعات العراقية المستندة على سلسلة من الموانع المتعددة على حدود الكويت، ثم تطور عملياتها بسرعة لتحرير مدينة الكويت العاصمة.. ثم بعد ذلك تقوم بتطهير باقى المدن الكويتية من قلوب القوات العراقية، فالمدفعية المصرية بأنواعها قامت بتنفيذ تهديد نيرانى مكثف على المواقع العراقية فى مواجهة عملها والتي تجاوزت ٣٠ كيلو مترا.. وخلال ذلك قام المهندسون المصريون ورجال الصاعقة بتأمين حقول الألغام وفتح الثغرات تمهيداً للاقتحام.. ثم قامت وحدات الفرقة الثالثة الميكانيكية المصرية باقتحام الدفاعات العراقية وتوغلت فى عمق الدفاعات، بل انها حققت مهامها بأسرع مما كان مخططاً ويفتح حجم أقل من القوات، ومن خلال الفرقة الثالثة تم دفع الفرقة الرابعة المدرعة المصرية، بالتعاون مع باقى وحدات الفرقة الثالثة فى الوصول إلى مدينة الجهراء، ثم مدينة الكويت لتعلن تحرير المدينة وكان برفقتها بعض الوحدات السعودية والقطرية والكويتية، كما اتضح تفصيلاً فى سرد مراحل ادارة العملية البرية لتحرير الكويت.

• تحليل العمليات العسكرية البرية

فشلت القوات العراقية فى ادارة عملياتها الدفاعية، ولم تتمكن من التمسك بدفاعاتها، وقامت بعض وحدات من القوات العراقية بالاستسلام بالكامل لقوات الائتلاف الدولى، ولم تبد سوى بعض المقاومات المحدودة.

وقد صدر الأمر بانسحابها صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١، الأمر الذى أدى إلى حدوث إنهيار كامل للدفاعات العراقية، وفى الساعة ٠٨٠٠ يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ كانت جميع التشكيلات العراقية قد تم هزيمتها واستسلامها عدا ٢ فرقة بمنطقة جنوب البصرة كانت محاصرة.

وبتحليل العمليات العسكرية لقوات الائتلاف الدولي، يتضح أن قيادة الائتلاف قد وفرت كل عوامل النجاح للعملية من سيادة جوية مطلقة وحشد نيرانى هائل، واستخدام منظومات متطورة من الأسلحة والمعدات ظهرت فى مسارح العمليات لأول مرة، مع توفير امكانيات ضخمة فى مجالات الاستطلاع والاتصالات وادارة النيران، إضافة إلى تدنى امكانيات القوات العراقية مقارنة بقوات الائتلاف الدولي. هذا إلى جانب عدم اغفال تطبيق مبادئ الحرب خاصة المفاجأة والحشد والخداع والحرب النفسية.

وبدراسة أعمال قتال القوات البرية يبرز بوضوح أن قوات الائتلاف الدولي قد طبقت على أرض الواقع أساليب قتال العملية (الجو/برية، حيث هدفت المرحلة الفرعية الأولى منها إلى تدمير الانساق الأولى بالقوات البرية، وتدمير الانساق الثانية فى توقيت متزامن بالنيران باستغلال القوات الجوية والصاروخية.

هذا إلى جانب تنفيذ مناورة عميقة بتوجيه ضربة رئيسية فى اتجاه غرب الباطن فى اتجاه القوة الضاربة للجيش العراقى (الحرس الجمهورى، فى العمق، تحت ستر أعمال القوات القائمة بالهجوم بالمواجهة، هذا إضافة إلى تخصيص قوة تأمين مناسبة لتأمين جانب القوة المخصصة للضربة الرئيسية.

ومن هنا يمكن القول بأن تطبيق العملية (الجو/برية، تمثل بتشكيل قوات الائتلاف الدولي فى قوات للمعركة القريبية ضد الانساق الأولى فى كل من المنطقتين الشرقية والشمالية، وقوات المعركة العميقة والتي استخدمت فيها الامكانيات النيرانية للقوات الجوية والصاروخية ونيران القوات البحرية ضد الاحتياطات الاستراتيجية والتعبوية ثم قوات التأمين وقوة المناورة التى قام بها الفيلق السابع لتطويق الدفاعات العراقية والاتصال بالحرس الجمهورى العراقى فى العمق وتدميره.

انعكاسات العمليات العسكرية على العراق

• على المستوى العسكرى

(١) لقد أدت التقديرات الخاطلة لحجم وطبيعة التهديدات إلى عدم التوافق بين الأهداف العراقية وامكانياتها المتاحة، فقد كان الاختلال واضحاً فى موازين القوى العسكرية فى غير صالح العراق مما شكل قيداً جوهرياً على الادارة

العراقية للصراع المسلح، هذا إلى جانب عدم التقدير لشكل وطبيعة الحرب المقبلة من حيث كونها أولى التطبيقات العملية لنظريات القتال الحديثة، العملية الجو/برية،، والتي اعتنقتها قوات الائتلاف الدولي، والتي افتقر الفكر العسكري الاستراتيجي العراقي إلى الأساليب والوسائل وتنظيم الدفاعات الذي يمكن أن يواجه ذلك الفكر العسكري المتطور.

هذا وقد فقدت استراتيجية الردع العراقية لفعاليتها في ظل غياب الإرادة العراقية على استخدام أدوات الردع المتاحة وذلك للعديد من الأسباب:

أولها، محدودية تأثير أدوات الردع في مواجهة ما تمتلكه جبهة الائتلاف الدولي، وبالتالي فقد فقدت ما يسمى «بالردع المؤكد المتبادل»، والذي يعنى قدرة الطرفين على تدمير الآخر حتى بعد التعرض للهجوم على نفس مستوى القوى التدميرية، وعلى هذا فقدت استراتيجية الردع أهم عناصرها وهو الردع المصدق.

وثانيها، فقدت القيادة العراقية ما استهدفته من تأثير الردع المعنوي، في ظل تأكيد قوة الائتلاف الدولي من غياب القوة المسلحة الفاعلة والداعمة له. كما فشلت القيادة العراقية في بناء نظام دفاعي يستطيع أن يواجه أساليب قتال قوات الائتلاف الدولي والتي تعتمد على إدارة أعمال القتال على طول مواجهة وعمق مسرح العمليات. الأمر الذي يستلزم التخطيط لأساليب دفاعية تعتمد على التنوع الماهر بين صور الدفاع المختلفة بحيث يتوفر له القدرة والمناورة والمرونة للقتال في المواجهة وفي العمق في وقت واحد وبدون حدوث اختلال في ثبات الدفاعات.

وعلى ضوء ذلك يمكن اجمالاً أوجه القصور في الدفاعات العراقية في عدة أسباب:

أولها، الالتزام بنظام الدفاع الثابت من خلال بناء خطوط دفاعية متتالية، مما فرض نوعاً من السلبية على القوات المدافعة وحصر أعمالها في نطاق ردود الفعل، وبالتالي حرّمها من التوظيف الجيد لقدراتها التسلّحية والقتالية.

وثانيها، خلو مسرح العمليات من خطوط دفاعية استراتيجية أفقد النظام الدفاعي العراقي قيمته وفعاليتها، هذا إلى جانب عدم التخطيط لتنفيذ أعمال

إيجابية ذات طبيعة هجومية مؤثرة خاصة في المراحل الأولى للتدخل ضد التجميعات القتالية لقوات الائتلاف الدولي في مراحل فتحها الاستراتيجي مما أفقدها عنصر المبادأة تماماً.

وثالثها، افتقاد النظام الدفاعي العراقي للحد الأدنى من الحماية الجوية في ظل تفوق جوي لقوات الائتلاف، مما عرض القوات المدافعة إلى خسائر جسيمة وأدى إلى الإنهيار السريع للروح المعنوية وبالتالي ارادة القتال.

ورابعها، عدم استناد التخطيط العراقي للعملية الدفاعية على مبادئ الحرب حيث لم يطبق منها سوى مبدأ الحشد والذي احتوى على ثغرات كثيرة، لعل من أهمها تركيز أعمال الحشد داخل الكويت في الوقت الذي خططت فيه قوات الائتلاف الدولي لتوجيه ضرباتها الرئيسية من غرب وادي الباطن وهي أقل الاتجاهات المدافع عنها كثافة، إلى جانب تفادي كل التشكيلات الرئيسية العراقية المدافعة بالالتفاف الواسع حولها.

وخامسها، قصور مصادر المخابرات العراقية في توفير المعلومات الدقيقة عن القوات المشتركة خلال مرحلة الحشد لتقدير قدرتها الحقيقية ونواياها المقبلة.

وسادسها، عدم تحقيق التوازن داخل القوات البرية العراقية من خلال قلة عدد التشكيلات المدرعة والميكانيكية بالمقارنة باجمالى حجم القوات البرية، مما اضعف حجم الاحتياطيات الواجب توافرها في المسرح، إلى جانب افتقاد القوات البرية بشكل عام إلى خفة الحركة والقدرة على المناورة، إضافة إلى سوء الحالة الفنية وانخفاض الكفاءة القتالية بفعل الحصار وأعمال قطع المحاور والطرق إلى جانب الحظر الدولي، مع ضعف امكانياتها وقدراتها بشكل عام على القتال الليلي.

أما القوات البحرية العراقية، فقد كانت محدودة الحجم مما لا يتناسب مع طول السواحل المكلفة بتأمينها بعد الاستيلاء على الكويت، خاصة بعد ما فرض عليها من مهام اضافية نتيجة لفرض الحصار البحري على العراق مع سوء الحالة الفنية لمعظم القطع البحرية بشكل عام.

أما القوات الجوية، فقد كان لافتقادها إلى خبرة القتال في مجال الاعتراض الجوي والضعف الواضح في مجال القيادة والسيطرة والتنسيق وقدرات العمل

الليلي، إلى جانب سوء الحالة الفنية لها بصفة عامة والنقص الحاد في قطع الغيار مع انخفاض المقارنة النوعية للطائرات العراقية بالأنواع الحديثة من طائرات قوات الائتلاف، كانت من أبرز نقاط ضعفها وكفاءتها القتالية بشكل عام.

أما قوات الدفاع الجوي، فقد كان لافتقادها لعنصر الانذار المبكر وقدراتها المحدودة في الاشتباك الليلي مع عدم توفر الامكانيات الالكترونية المضادة لأعمال الحرب الالكترونية للقوات المشتركة مع ضعف وسائل الدفاع الجوي عن التشكيلات البرية العاملة في المسرح، كانت تلك أبرز نقاط ضعفها مما انعكس على كفاءتها القتالية.

(٢) وقد كان لأوجه القصور والنقص تلك أثرها على الهزيمة العسكرية وما نتج عنها من خسائر جسيمة في القوات المسلحة العراقية أبرزها الآتي: (١)

- القوات البرية: تدمير ٣٩٥٦ دبابة من اجمالي ٥٩٩٠ دبابة بنسبة ٦٦٪، تدمير ٢١٦٦ عربة مدرعة من اجمالي ٦٢٠٠ عربة مدرعة بنسبة ٢٤٪، تدمير ٣٠٩٢ قطعة مدفعية من اجمالي ٨٣٧٣ قطعة بنسبة ٣٦٪، هذا إلى جانب أسر واستسلام حوالي ٦٢ ألف فرد إضافة إلى حوالي ١٥٠ ألف فرد بين قتيل وجريح ومفقود.

- القوات البحرية: تدمير ٨٨٪ من لنشات الصواريخ، ٤٠٪ من باقى القطع.

- القوات الجوية: تدمير ٢٤٢ طائرة قتال وهروب ١١٢ طائرة أخرى إلى إيران باجمالي ٣٥٤ طائرة تمثل ٥٠٪ من اجمالي طائرات القتال العراقية، تدمير ٧ طائرات قاذفة تمثل ٥٠٪ من اجمالي القاذفات، شل وتدمير ٤٤ قاعدة ومطار منها ٦ تدمير كامل، تدمير ٦٣٪ من اجمالي دشم الطائرات.

- الدفاع الجوي: تدمير ٤ مراكز عمليات دفاع جوى، خمسة مراكز توجيه طائرات، وتدمير حوالي ٥٠٪ من كتائب الدفاع الجوى.

وقد كان لصدور الأوامر بانسحاب القوات العراقية صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ وعدم التخطيط والتدريب على الانسحاب التكتيكي الناجح ان حدث إنهيار كامل في الدفاعات مما زاد من حجم الخسائر بصفة عامة وعلى عدد الأسرى والقتلى والجرحى والمفقودين بصفة خاصة.

• استسلام العراق ومحادثات صفوان

لقد انتهت حرب الخليج الثانية، حرب الخسائر.. الخسائر لكل الأطراف العربية، خسائر في المال.. في الرجال.. في الثروة البترولية.. في العمار الذي تحول إلى دمار، وفي الشمل الذي تفرق.. وفي الوحدة التي تبعثرت.. وفي المستقبل الذي تحول إلى تريص وثأر وعداوة.. لا مكاسب لأحد.

انتهت الحرب.. واستمر رد الفعل الجماهيري الغاضب.. بل والثورة الجماهيرية المتدفقة خاصة في جنوب العراق.

كل تلك المآسى.. وما زال صدام حسين حاكماً للعراق.. فلا الرجل استقال تحت وطأة الهزيمة.. ولا بقايا الجيش العراقي استطاعت أن تقوم بانقلاب ضد حكمه.. ورغم كل الدمار.. تحول بقايا الجيش إلى أداة لقمع الثورات الشعبية.. ومئات من الجثث الجديدة أضافها صدام حسين إلى جرائمه ضد العراق وشعب العراق، ليستمر حاكماً مطلقاً.. رغم كل الهزائم.^(١)

ويأتي القرار الأخير.. قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ والذي تضمن أقصى شروط الاستسلام على النظام العراقي.. والذي يمتد أثره على الدولة الشقيقة والشعب الشقيق.. شعب العراق إلى سنوات عديدة قادمة.. سوف يعود بالعراق إلى عصور التخلف والتبعية وضعف الإرادة الوطنية والقومية.. قرار الاستسلام الأخير.. قرار الاذلال لقيادة متصالبة ومتعنتة.

ويعتبر قرار الاستسلام هذا ترجمة سياسية للهزيمة العسكرية الساحقة التي منيت بها قوات صدام حسين خلال معارك تحرير الكويت، وقد وافق على هذا القرار المجلس الوطني العراقي بأغلبية ١٦٠ نائباً ضد ٣١ نائباً، حيث قد أوصت لجانا الشئون القانونية والخارجية في المجلس العراقي بقبول القرار، والذي لم يكن لها خيار آخر سوى هذا القبول وذلك الاستسلام، حيث تضمن القرار...

مطالبة العراق بتسليم كافة أسلحة الدمار الشامل للجهات الدولية لتدميرها، مع إلزام الحكومة العراقية بدفع تعويضات لكل المتضررين من غزو الكويت.

ففي قرار وصف بأنه أطول وأكبر القرارات في تاريخ مجلس الأمن وافق المجلس

(١) لواء نكتور/ زكريا حسين احمد، مقاله في مجلة النصر، العدد رقم ٧١٣٠، بتاريخ يونيو ١٩٩١، ومجلة الدفاع رقم ٥٧٠ بتاريخ أبريل ١٩٩١.

بأغلبية كبيرة على مشروع القرار المقدم للمجلس بشأن إنهاء حرب الخليج والذي ينص على ترسيم الحدود بين الكويت والعراق من خلال الاتفاق الموقع بين البلدين في أكتوبر ١٩٦٣ وطلب المجلس من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يعد خطة فورية لوضع وحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة في منطقة تمتد لمسافة عشرة كيلو مترات داخل العراق وخمسة كيلو متر داخل الكويت على أن تقدم للمجلس لاعتمادها خلال ثلاثة أيام.

وقد اتخذ مجلس الأمن قراره بأغلبية ١٢ صوتاً ضد صوت واحد - كوبا - وامتناع اليمن والاكوادور عن التصويت واشترط المجلس لوقف إطلاق النار أن يمثل العراق لعدة شروط.. من بينها أن يدمر العراق جميع محتويات ترسانته من أسلحة الدمار الشامل وأن يتعهد بعدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية وأن يخضع جميع ما لديه من مواد يمكن استعمالها في إنتاج أسلحة نووية للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي تحتفظ بما لديها وتزيلها.

وأكد مجلس الأمن الدولي في قراره التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، ويحيط علماً بالنية التي اعربت عنها الدول الأعضاء والمتعاونة مع الكويت على إنهاء وجودها العسكري في العراق في أقرب وقت ممكن.

كما يؤكد المجلس على ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق في ضوء غزوه للكويت واحتلاله لها بصورة غير مشروعة ويطالب العراق والكويت باحترام حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحدد في المحضر الموقع بينهما في بغداد في أكتوبر ١٩٦٣، بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف بالأمور ذات العلاقة.

وطالب مجلس الأمن السكرتير العام للأمم المتحدة بأن يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتعيين الحدود بينهما وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن ذلك في غضون شهر واحد.

كما يطلب من السكرتير العام أن يقدم في غضون ثلاثة أيام إلى مجلس الأمن للموافقة بعد التشاور مع العراق والكويت خطة للنشر الفوري لوحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة منطقة ميناء عبد الله ومنطقة منزرعة السلاح تلتشاً بموجب هذا القرار تمتد لمسافة عشرة كيلو مترات داخل العراق وخمسة كيلو مترات داخل الكويت وأن يقدم السكرتير العام إلى المجلس بصفة منتظمة تقريراً عن عمليات وحدة المراقبة وبصفة فورية إذا وقعت انتهاكات خطيرة للمنطقة أو تعرض السلم لتهديدات محتملة.

وينص القرار على أنه بمجرد أن يخطر السكرتير العام المجلس بتحقيق انتشار وحدة المراقبة التابعة للأمم المتحدة ستنهياً الظروف اللازمة للدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت كي تنهى وجودها العسكري.

ويدعو القرار العراق إلى أن يؤكد من جديد - دون أي شرط - التزاماته بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابههما ولوسائل الحرب البيولوجية الموقع في جنيف في ١٧ يونيو ١٩٢٥ وأن يصدق على اتفاقية حظر استخدام وتخزين الأسلحة البيولوجية وتدمير تلك الأسلحة.

وينص القرار على قبول العراق - دون أي شرط - القيام تحت اشراف دولي بتدمير أو إزالة جميع ما لديه من أسلحة كيميائية وبيولوجية وما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع بالإضافة إلى تدمير جميع القذائف التي يزيد مداها على ١٥٠ كيلو متراً والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق صلاحها وإنتاجها.

كما ينص على قيام العراق في غضون ١٥ يوماً من اعتماد هذا القرار بتقديم بيان إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بمواقع وكميات وأنواع جميع هذه المواد ويوافق على إجراء تفتيش عاجل عليها في الموقع.

ويقوم السكرتير العام خلال ٤٥ يوماً من صدور هذا القرار وبالتشاور مع الحكومات المناسبة وعدد الاقتصاء مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بوضع خطة وتقديمها للمجلس للموافقة عليها لتشكيل لجنة خاصة تقوم على الفور بأعمال تفتيش في الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف ويتخلى العراق لهذه اللجنة عن حيازة جميع هذه المواد وذلك لتدمير جميع قدراته المتطعة بالقذائف بما في ذلك منصات إطلاقها.

ويوافق العراق دون أي شرط على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بذلك.

وأن يقدم العراق إلى السكرتير العام أو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في غضون ١٥ يوماً من اعتماد القرار اعلاناً بمواقع وكميات وأنواع جميع هذه المواد وأن يخضع جميع ما لديه من مواد يمكن استعمالها في الأسلحة النووية للرقابة

الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي تحتفظ بها لديها وتزيلها وذلك بمساعدة اللجنة المختصة.

ويطلب القرار من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو يجرى فوراً عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة وبمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة تفتيشاً دقيقاً في المواقع على القدرات النووية للعراق استناداً إلى تصريحات العراق وأى مواقع إضافية عليها اللجنة الخاصة وأن يضع خطة لتقديمها إلى مجلس الأمن في غضون ٤٥ يوماً تدعو إلى تدمير جميع المواد النووية المذكورة سابقاً أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر وأن يتم تنفيذ الخطة خلال ٤٥ يوماً من موافقة المجلس عليها.

ويشير القرار إلى أن هذه الاجراءات تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الأوسط بهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية.

ويطلب القرار من السكرتير العام للأمم المتحدة أو يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن الخطوات المتخذة لتيسير عودة جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق بما في ذلك وضع قائمة بأى ممتلكات تدعى الكويت عدم اعادتها أو عدم اعادتها سليمة.

ويؤكد من جديد مسئولية العراق عن أى خسارة مباشرة أو ضرر مباشر بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية أو ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها نتيجة لغزو العراق للكويت ويؤكد القرار بطلان تصريحات العراق في ٢ اغسطس ١٩٩٠ بشأن إلغاء ديونه الأجنبية ويطالب بأن يتقيد العراق بدقة بجميع التزاماته بشأن خدمة وسداد ديونه الأجنبية وينص على إنشاء صندوق لدفع التعويضات وإنشاء لجنة لإدارة الصندوق.

وينص القرار على استمرار جميع الدول في فرض حظر على تصدير السلاح والعتاد الحربي إلى العراق سواء بالبيع أو النقل عن طريق وسائل أخرى بما في ذلك جميع أشكال المعدات العسكرية التقليدية وما يوجه منها للقوات شبه العسكرية وقطع الغيار والمكونات ووسائل إنتاج هذه المعدات.

ويشمل هذا الحظر أيضاً تصدير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والصواريخ بعيدة المدى والمساعدة في إنتاجها سواء بتقديم الأفراد أو التدريب أو خدمات الدعم الثقلي.

وبهذا القرار.. تلتهى قصة انتحار دولة.. بقيادة غير مسئولة.. بشكل يدعو إلى
الاشفاق على شعب العراق الذى تهللت أوصاله، ودب الضعف فى كيانه، وتهدده
اتجاهات التقسيم إلى دويلات ومحميات.. دولة شيعية فى الجنوب ترتبط مذهبياً على
الأقل بإيران.. ودولة كردية فى الشمال تميل نحو تركيا.. ودولة سنية فى بغداد محاصرة
ومعزولة.. إضافة إلى الحزام الأمنى الذى يمتد بعمق ١٠ كيلو مترات على امتداد الحدود
العراقية الكويتية.. طبقاً للقرار الأخير.

• محادثات صفوان

فى الساعة الحادية عشر مساء يوم ٢٧ فبراير ٩١ حينما تقرر وقف إطلاق النار
اعتباراً من الساعة السابعة والدقيقة العشرون يوم ٢٨ فبراير، تحركت إحدى الفرق
المدرعة الامريكية التابعة للفيلق السابع إلى قاعدة صفوان الجوية التى تقع على مسافة
٣٥ كيلو متراً من البصرة واثنين كيلو متر من الحدود الكويتية العراقية لتأمين المنطقة
التي اختارتها القيادة الامريكية لعقد الاجتماع بين القادة العسكريين الذى نص عليه قرار
مجلس الأمن رقم ٦٨٦.

وصفوان هى إحدى مدن الجنوب العراقى، شمالها الرميطة وطريق أم قصر ونهر
الفرات وعلى مقربة من مدينة البصرة ثانى المدن العراقية.

وقد تحددت الساعة العاشرة صباح ٢ مارس ١٩٩٢ موعداً لعقد ذلك الاجتماع ثم
تأخر يوماً واحداً ليتم يوم ٣ مارس، ذلك الاجتماع الذى وصفه الأمير خالد بن سلطان
بقوله: «ينبغى أن نعتبر اليوم يوماً تاريخياً».

وفى الساعة الثامنة والنصف يوم الاجتماع هبطت مجموعة من طائرات الشينوك
الامريكية، وقام مجموعة من المهندسين الامريكيين باعداد وتجهيز مكان اللقاء.

وفى الساعة التاسعة والنصف هبطت مجموعة من طائرات «الشينوك»، تحمل الجنرال
نورمان شوارزكوف والفريق خالد بن سلطان واللواء جابر خالد الصباح نائب رئيس
الأركان الكويتى والعميد عاشور زارع من القوات المصرية وممثل عن القوات السورية.

وفى الساعة الحادية عشر إلا عشرة دقائق وصل الوفد العراقى المكون من ثمانية
ضباط وكان فى استقباله الجنرال نورمان شوارزكوف والفريق خالد بن سلطان، وبعد أن
تعرضوا لعملية تفتيش من القوات الامريكية التى تسيطر على قاعدة صفوان ورافقت الوفد
العراقى ثلاث دبابات وطائرتان من طراز أباتشى.

وقد كان الوفد العراقي خالياً من الشخصيات العسكرية المعروفة حيث كان يرأسه الفريق سلطان هاشم احمد وقد اكتفى الجانب العراقي بتحديد اسماء الوفد ورتبهم دون الاشارة إلى المناصب التي يتولونها.

ولقد لوحظ أن الوفد العراقي دخل إلى مكان الاجتماع ومعه ملفات حمراء تحمل خرائط للألغام والشراك الخداعية في الكويت ومياه الخليج.

ولقد افتتحت الجلسة الأولى في الساعة الحادية عشر، أربعة وثلاثون دقيقة بالتوقيت المحلي، وفي البداية تحدث الفريق سلطان رئيس المفاوضين العراقيين موجهاً حديثه للجنرال شوارزكوف باللغة العربية.. حيث قال:

«نأسف على التأخير فقد وجدنا صعوبة في الوصول إلى هنا، فكثير من الطرق دمرت وقواتكم تقيم كثيراً من الموانع على الطرق، فقد أخطأنا مرات عديدة في الوصول للنقط مشابهة،

وبعد ساعتين انفض الاجتماع وأدى فريق المفاوضين العراقيين التحية العسكرية للجنرال شوارزكوف الذي رد التحية، وتوجه معه الفريق خالد بن سلطان للمنصة التي أعدت للمؤتمر الصحفي ليرد على تساؤلات الصحفيين، وقد اكتفى الوفد العراقي بالرد على سؤال واحد حول ما اذا كان الاجتماع قد توصل إلى شيء.. فقال الفريق سلطان بالانجليزية «بالطبع»، وبدأت على الجنرال شوارزكوف والفريق خالد بن سلطان السعادة وهما يتحدثان الى الصحفيين بعد نهاية الاجتماع^(١).

ومن دراسة ما دار في ذلك اللقاء التاريخي الذي عرف باسم «محادثات صفوان»، والذي انعقد في الساعات الحرجة، حيث حمل وفد الائتلاف الدولي لتلك المحادثات تعليمات القيادة السياسية السعودية بضرورة معاملة الجانب العراقي باحترام، وذلك من أجل عدم الاساءة للجيش العراقي الذي أقحم عدوة في حرب ثانية مدمرة بعد حربه الأولى مع إيران، وقد التزم جانب الائتلاف بتعليمات القيادة السياسية السعودية، وعلى ضوء ذلك لم يسجل محضر المحادثات السرية أية اشارة فيها اساءة إلى الجانب العراقي، بل على العكس تماماً، فرغم أن الجانب العراقي وقع اتفاقية استسلام، إلا أنه روعى استخدام عبارة «وقف اطلاق النار، كخون لهذا اللقاء».

وعلى ضوء ما تم عرضه وفي إطار الهدف الذي تحدد لهذا اللقاء وهو مناقشة واقرار الشروط اللازمة لضمان واستمرار وقف العمليات الهجومية من جانب قوات الائتلاف الدولي والكيفية التي يمكن بها تنفيذ تلك الشروط إلى جانب الشروط التي تضمنها قرار

(١) مجدى شلدى، أسرار عاصفة الصحراء، ملف السياسى، الدار المصرية للنشر والتوزيع، عام ١٩٩١

مجلس الأمن رقم ٦٨٧، يمكن القول أن ذلك الاجتماع قد اشتمل على مناقشة ستة نقاط أساسية:

أولها، أسلوب تبادل الأسرى بين الجانبين والاتفاق على موعد إطلاق سراحهم بالطريقة التي تلائم هيئة الصليب الأحمر الدولي وفي المواعيد التي تراها مناسبة لذلك وفي أي مكان يناسبها.

ثانيها، أسلوب تسليم الرهائن المحتجزين من المدنيين والكويتيين واعتبارهم من أسرى الحرب وتكليف الجانب العراقي بتقديم بيان بأسماء أولئك المحتجزين.. وقد اتفق في هذا الشأن بأن يقدم العراق قائمة تتضمن أسماء الأسرى من العسكريين والمدنيين والصحفيين، وفقاً لما تنص عليه اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، وأن يتم التنسيق مع هيئة الصليب الأحمر الدولي على أن يتم تبادل الأسرى فوراً.

ثالثها، تقديم بيان بالمفقودين، وهم الأفراد الذين فقدوا في ميدان القتال دون أن يكون معروفاً، هل هم أسرى أم قتل ممن يمكن التعرف على هويتهم، على أن يتم تحديد مكان دفن الأفراد مجهولي الهوية للجانبين بالتنسيق مع هيئة الصليب الأحمر الدولي.

رابعها، تقديم معلومات موقعة على خرائط توضح أماكن الألغام التي قام العراق بزرعها في أرض الكويت وفي المياه الإقليمية الكويتية أو في المياه الدولية للقيام بتنظيفها منها إضافة إلى مواقع أي ذخائر كيميائية أو بيولوجية أو نووية مخزونة داخل الكويت إلى جانب أي ذخائر أخرى من أي نوع.

خامسها، الاتفاق على التدابير التي تضمن وقف إطلاق النار بين الجانبين مع الاتفاق على المناطق المطلوب إخلاؤها كإجراء أممي ليس له علاقة بترسيم الحدود بين العراق والكويت والذي سيقرره مجلس الأمن الدولي، إضافة إلى الاتفاق على المسائل التي تمنع سوء الفهم والتي قد ينتج عنها استمرار الاشتباك بنوع الخطأ.

وسادسها، الموافقة على استخدام الطائرات الهليكوبتر غير المسلحة لنقل المسؤولين العراقيين عبر الطرق والجسور غير الصالحة نتيجة أعمال القصف الجوي لقوات الائتلاف الدولي.

وفي النهاية يمكن القول.. أن العراق قام بكسر أضغف حلقات النظام العربي بغزو الكويت وبالتالي أوصلت النظام العربي إلى أقصى حالات التمزق وعدم الثقة ويرجع أسباب ذلك إلى طرح فكرة العدل الاجتماعي العربي وهي تلقى استجابة لدى جماهير أغلبية الدول العربية الفقيرة، بل امتدت لدى بعض القيادات والمثقفين الوطنيين العرب حيث بدت المطالب العراقية رغم الاجماع على خطأ الاسلوب كما لو كانت تتسم ببعض

العدل.. ومما شجع على هذه الاستجابة، أن السياسة البترولية التي لجأت إليها بعض الدول المصدرة للبترول لاغراق السوق النفطية، ومنع ارتفاع سعر البترول إلى ما يقرب من سعره الحقيقي، كسيلة استراتيجية غير قابلة للتجديد متى استهلكت، كانت بالقطع سياسة ضارة بمصالح شعوب المنطقة ودول عربية ذات طاقات بترولية محدودة ومنها مصر، خاصة مع ما يبدو أن زيادة ضخ البترول يأتي تنفيذاً لتوجيهات القوى الأجنبية المستهلكة للبترول، كما أن مطالب العراق بالجزر الاستراتيجية «ورية وبوبيان» من الكويت يمكنها إيجاد مريحى يعتبر مطلباً ملحاً لدفاع العراق ومصالحه الاقتصادية، وأيضاً فإن الثروات الطائلة لبعض العائلات والمليارات الضخمة فى دول أجنبية، والاسراف المخيف على الملاذات الترفيفية، مع التقدير المروع على أبناء الوطن العربى الواحد، وهو اتجاه يجد صدىه فى استثارة غضب الفقراء من العرب اضافة إلى بعض القوى الوطنية والقومية فى العالم العربى قد تعاطفت مع العراق نتيجة اعتبارات عديدة، أهمها تلك الحملة الشرسة والمذبذبة التى قادتها اسرائيل والأوساط الموالية لها ضد العراق فى الشهور السابقة على الغزو، وخاصة انها كانت تستهدف التمهيد لضربة إجهاضية للقدرة العراقية العسكرية حيث بدا العراق كقوة عربية قومية يراد كسرها وحرمانها ومعها العرب أجمعين من السلاح والتكنولوجيا دفاعاً عن النفس!! خاصة وان بدا العراق كبارقة أمل لدى الوطنيين والقوميين فى ان ينكسر ذلك الاحتكار المطلق للتفوق التكنولوجى والعسكرى لإسرائيل، مع تعاظم القمع الاسرائيلى للانتفاضة الشعبية الفلسطينية فى الارض المحتلة ومثل التعتت الاسرائيلى عقبة لكل محاولات السلام مع التباهى المطلق بالقوة فى مواجهة الضعف العربى، والهجرة لليهود السوفيت تعززها تطورات دولية مواتية مع تباطؤ إن لم يكن انصراف أمريكى عن دفع عملية السلام، وتدفق القوات الأجنبية بالمنطقة والاجماع الدولى بقيادة الولايات المتحدة مع عدم مواجهة حالات غزو مماثلة أو شبيهة لعل أهمها غزو اسرائيل لأراضى العرب عام ١٩٦٧ ولبنان عام ١٩٨٢ وبالتالي بدا الغرب بقيادة الولايات المتحدة لدى قطاعات الشارع العربى كما لو كان يكيل بمكيالين!!

هذا وقد فتحت حرب الخليج الثانية أبواباً واسعة لرواج تجارة السلاح العالمية سعياً لاستنزاف ما تبقى من ثروات خليجية بعد أن التهمت صراعات وحروب الخليج قسماً وافراً منها.. ومن ناحية أخرى فإن الصفقات التى أبرمت بعد الحرب الخليجية كشفت عن احتدام التنافس فيما بين موردي السلاح الرئيسيين للمنطقة «الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا» الأمر الذى أدى إلى استنزاف هائل للثروات الخليجية والذى كاد أن يصل بها إلى حد الإفلاس.

تفكيك وإفلاس الأمة العربية
”الشرق أوسطية والسلام الإسرائيلي“

الفصل السابع

تفكيك وإفلاس الأمة العربية
”الشرق أوسطية والسلام الإسرائيلي“

بعد خمسة حروب على مدى يقترب من النصف قرن، وصلت أطراف الصراع الرئيسي في الشرق الأوسط إلى مرحلة يمكن أن يطلق عليها مرحلة الإرهاق الإستراتيجي، والذي يعنى الإفلاس الإقتصادي لكافة الأطراف.. إستغلت إسرائيل ما تبقى من مصدر قوتها وهي القوة العسكرية التي تنامت بشكل حاد من خلال المساعدات الأمريكية والتبرعات من الجاليات اليهودية المنتشرة في كل أنحاء العالم، إضافة إلى إمتلاكها للناصية التكنولوجية والتي جاءت نتيجة التطوير الدائم والمستمر لصناعاتها الحربية والتي إنعكست بشكل أو آخر على صناعاتها المدنية.. إستغلت إسرائيل ما تبقى من مصدر قوتها هذا والذي كان على حساب قوتها الإقتصادية التي تراجعت نتيجة لتكلفة الحروب المتتالية والمتواصلة.. استغلت هذه الظروف التي أفلس فيها العرب إقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.. لتطرح مشروعها الجديد لتفكيك الأمة العربية وإعادة صياغتها بما يسمى بالشرق الأوسط الجديد وذلك بالتعاون الوثيق مع حليفها الكبرى الولايات المتحدة والتي تتربع «مرحلياً» على قمة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، ساعية إلى سوق شرق أوسطية تنمى من خلالها ضعفها الإقتصادي، بإقامة مشروعات خليجية عربية إسرائيلية مشتركة يمكن أن تشارك فيها باقى دول الحوار الجغرافي الشرق أوسطية مثل تركيا.. ويكون لإسرائيل اليد العليا فيها بما تملكه من قدرات تنظيمية عالية وتفوق تكنولوجي ليضاف إلى ما تبقى من رؤوس أموال عربية لتنتقل في تنمية قدراتها الإقتصادية ولتوازن جناحي قوتها عسكرياً وإقتصادياً لتحقيق مخططاتها في التوسع الإقتصادي كبديلاً مرحلياً للتوسع الجغرافي ولتصبح مستقبلاً القوة الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط المنتظر.

وإذا أضفنا لهذا أن حالة الإرهاق الإستراتيجي للجانبين العربي والإسرائيلي لم تؤد فقط إلى تبني إستراتيجية السلام - مرحلياً - استثماراً للنتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ بل لكونها تنقل الصراع بين العرب وإسرائيل من بعده العسكري والذي اتخذ شكل الصدام المسلح إلى أبعاد حضارية أخرى سياسية وإقتصادية وأيديولوجية واجتماعية مع تسخيرها لخدمة الصراع المسلح المقبل..

من هنا - فإن إستراتيجية السلام تطلبت أساليب جديدة للصراع الحضاري بأبعاده المختلفة، لعل العدوان الإسرائيلي على لبنان قد أكد جميع المفاهيم الراسخة في الأذهان منذ أكثر من ثلاثين عاماً عن العدوانية والتوسعية الإسرائيلية - وأن السلام هو أبعد ما يكون عن المفاهيم والاستراتيجيات الإسرائيلية وأن المرحلة القادمة ستكون مرحلة صراع وتعدى حضاري مرحلي سوف يتطور في المستقبل إلى صراع مسلح مصيري لفرض

الإرادة وتحقيق الأهداف القومية العليا ولعل الدراسة المتأنية لإستراتيجية إسرائيل في المرحلة القادمة تشير إلى مخطط تفكيك الأمة العربية وتجزئتها، وتؤكد الأبعاد الجديدة التي تحول إليها الصراع استثماراً لمرحلة الإرهاق الإستراتيجي.

التخطيط الإستعماري لتجزئة الوطن العربي:

فلم يعد التخطيط الإستعماري لتجزئة وتفتيت الوطن العربي يجرى بمعزل عما كان ولا يزال يخطط له من قبل الصهيونية العالمية وإسرائيل.. فقد كان زعماء الصهيونية الأوائل في القرن التاسع عشر، كوريت وروتشيلد ومونتفيوري وهرتزل ووايزمان وجابونسكي، هم الذين صاغوا ثوابت هذه المخططات ورصدوا لها الأموال الطائلة. إلا أنه بعد إنشاء إسرائيل برزت مخططات إسرائيلية منقحة للمخططات الأصلية استهدفت أيضاً تقسيم المنطقة العربية وتفتيتها عرقياً ودينياً وطائفياً وصولاً إلى دويلات طائفية ضعيفة تخدم قيام إسرائيل الكبرى، كقوة إستعمارية إقليمية عظمى في وسط وطن عربي ممزق سهل الخضوع للسياسة والهيمنة الإسرائيلية. وأن تكون تلك الدويلات العربية بمثابة توابيع لإسرائيل...

وأبرز المخططات الصهيونية في هذا المجال ثلاثة.. أولها: فكر «جابونيسكي» صاحب الحركة التلقيفية في إسرائيل في الثلاثينيات حول الكومنولث العبري.. وثانيها: مشروع «بن جوريون» لتقسيم لبنان عام ١٩٥٤.. وثالثهما: إستراتيجية إسرائيل في الثمانينات لمستشار مناحيم بيجين للأمن القومي الدبلوماسي الإسرائيلي «عوريد بنيون».. والذي اعتمدته لجنة خاصة في الكنيسة الإسرائيلية في ٢٤ فبراير ١٩٩٣.

• مشروع «عوريد بنيون» لتفتيت الوطن العربي^(١)

ينطلق الفكر الإسرائيلي الجديد من حاجة إسرائيل إلى تطلعات جديدة تعيد تحديد موقعها في العالم، بحاجة لأن تحدد أهدافها في الداخل كما في الخارج.. حاجة أصبحت ملحة بعد التحولات القاسية نحو عصر جديد من تاريخ الإنسانية، عصر يختلف بنوعيته عن العصور الماضية وبمفاهيم جديدة للغاية، ولهذا فمن الضروري فهم المتغيرات التي تميز هذه الحقبة التاريخية، ولهذا وجب تحديد تصور إستراتيجية واقعية حسب المعطيات الجديدة التي تتطلبها استقرار الدولة اليهودية خاصة فيما يتعلق بقدرتها على إعطاء إطار

(١) مجلة "Direction" التي تصدرها إدارة الإستعلامات بالمنظمة الصهيونية العالمية في عددها رقم (١٤) بتاريخ فبراير ١٩٨٢..

جديد لمصالحها الداخلية والخارجية.

إن إسرائيل مقبلة على عهد قد تنقصر فيه مقدرة إسرائيل على تحصيل المساعدات المادية من المجتمعات الأوربية والأمريكية في ظل النمو البشري المتزايد على مستوى العالم أجمع والشرق الأوسط بصفة خاصة، في وقت تلتشر فيه الأزمة الاقتصادية على مستوى الرقعة العالمية لتشمل حتى الدول الصناعية الكبرى وتتزايد فيه الطموحات الاستهلاكية وهو ما يفرض على إسرائيل - على حد قوله - التحسب والإحتياط للنضوب مصادر دعمها التقليدية من الخارج، وتتزايد بالتالي الحاجة إلى إعتمادها على قدراتها الذاتية المحدودة. ويجرى هذا في وقت توجد فيه بعض مصادر الثروة من طاقة ومواد خام وعائدات مالية ضخمة مازالت في يد العرب، وتتزايد في الوقت نفسه حاجة أوربا الغربية والولايات المتحدة واليابان إليها.

أما على المستوى الاقليمي - وطبقاً لرؤية عوريد بنيون - فإن إسرائيل لا تتجاهل القدرة المتزايدة للدول العربية على التنامي بشرياً واقتصادياً وعسكرياً بل وتكنولوجياً أيضاً، الأمر الذي يوحى بأن الانتصارات والمكاسب الإسرائيلية التي حققتها ليس من المتوقع أن تدوم في مواجهة كل هذه التحديات.

ومن ثم يرى عوريد بنيون أنه لا بديل أمام إسرائيل، لكي تواجه هذه التحديات إلا أن تتبنى إستراتيجية جديدة عملية وفاعلة تنهض على نظرة تشمل الموقع والأهداف وتضع في إعتبارها المصالح الدولية والإقليمية، والمتغيرات المتوقعة، وتتحسب لموقعها من الصراعات الإقليمية والدولية، بالمزيد من الإعتماد على الذات. وقد حدد أبعاد خطته في قوله «إن العالم العربي والإسلامي يعج بالكثير من المشاكل، والأيدى الفرنسية والبريطانية التي رسمت حدوده قادرة على التعاون مع واشنطن!!!»

هذا العالم بأقلياته العرقية، وخلافاته ونزاعاته، وأزماته الداخلية، التي تمزقه، قد أصبح غير قادر على حل مشاكله الأساسية وبالتالي لا يشكل تهديداً حقيقياً لإسرائيل في المدى البعيد، ولكنه يشكل خطراً في المدى القريب بالنظر إلى قوته العسكرية.. إن الشرق الأوسط لا يستطيع أن يستمر في تركيباته الحالية والتي أصبح فيها العالم العربي والإسلامي حبراً على ورق..»

إن العالم الإسلامي من وجهة نظر بنيون لا يستطيع أن يستمر في تركيباته الحالية، دون أن تطرأ عليه تحولات فورية، ذلك العالم الذي بلته القوى الغربية المتمثلة في فرنسا وإنجلترا في العشرينات على حساب تطلعات السكان الأصليين حيث قسمت المنطقة إلى

(١٩) دولة، تتكون كلها من مجموعات عرقية مختلفة، من أقليات يسودها العداء لبعضها، خاصة وإن كل دولة عربية إسلامية تجد نفسها مهددة من الداخل بسبب اختلافاتها العرقية، خاصة وأن الحرب الأهلية قد بدأت في بعضها...

إن غالبية العرب (١١٨) مليوناً من (١٧٠) مليوناً يعيشون في إفريقيا وأكثر من ٥٠ مليون منهم يعيشون في مصر وحدها والباقي خارج مصر، وأن دول المغرب العربي يستوطنها «عرب وبربر»، وفي الجزائر حرب أهلية بين الطرفين وهناك حرباً بين المغرب والجزائر على إمتلاك الصحراء الأسبانية سابقاً.. الإسلام المجاهد «الإخوان المسلمون»، يهددون وحدة تونس، والقذافي يقود حرباً تخريبية للعرب أنفسهم علماً بأنه بلد قليل السكان لا يقدر على أن يصبح أمة قوية، لذلك حاول في عدة مناسبات أن يدمج بلاده مع بلاد أكثر صلابة مثل مصر وسوريا أو السودان، البلد الأعنف تقسيماً بين البلاد العربية الإسلامية الحالية حيث يحوى أربعة تجمعات متواجهة فيما بينهما، أقلية سنية تسيطر على أكثرية أفريقية غير عربية. وفي مصر نجد أغلبية مسلمة سنية في مواجهة أقلية مسيحية قوية «حوالي سبعة ملايين نسمة»، والتي تطالب بدولة لها على غرار لبنان المسيحي في مصر..

كل البلاد العربية شرق إسرائيل ممزقة من خلال صراعات داخلية، وسوريا لا تختلف عن الواقع اللبناني إلا بنظامها العسكري القوي، ولكنها مسرحاً لحرب أهلية حقيقية بين أغلبية السكان السنيين والأقلية العلوية الشيعية حيث يتولى زمام الحكم ١٣ في المائة من السكان...

العراق من جهته لا يختلف كثيراً عن جيرانه، علماً بأن الأكثرية شيعية والأقلية الحاكمة هي سنية، ففي العراق ٦٥ في المائة من السكان ليس لهم حصة في القرارات السياسية والحكم بيد طبقة لا تمثل ٢٠ في المائة من السكان، ودون النظام القوي والجيش والغنى البترولي، فإن مصير العراق يمكن أن يكون كمصير لبنان البارحة وسوريا اليوم.

إن بذور الخلافات الداخلية والحرب الأهلية ظهرت فعلاً خاصة بعد أن وصل حكم آيات الله إلى سدة الحكم في إيران والذي يرى فيه أهل الشيعة قائدهم الطبيعي.. كل دول الخليج والعربية السعودية قامت على رمل لا يحوى إلا البترول، ففي الكويت لا يمثل الكويتيون إلا ربع السكان، وفي البحرين فإن الشيعة يمثلون الأغلبية ولكنهم محرومون من الحكم. وفي الامارات العربية المتحدة فإن الشيعة هم الأغلبية، لكن الحكم بيد السنيين، أيضاً في عمان وفي اليمن الشمالية والجنوبية نجد أقلية شيعية أساساً.. وفي العربية

السعودية فإن نصف السكان هم أعراب يتألفون من المصريين واليمنيين، وهناك أقلية سعودية تتركز بالحكم.. ١٢٠٠ - الأردن شعب فلسطيني في حقيقته، تحكمه أقلية بدوية أردنية، وعمان مدينة فلسطينية مثل نابلس.

وكل هذه الدول تمتلك جيوشاً قوية، فالجيش السوري يتكون من أغلبية سنية ولكن يحكمه أقلية علوية، والجيش العراقي يتكون من أغلبية شيعية يرأسه أقلية سنية.. هذا الواقع سيأخذ أهمية كبرى في المدى البعيد، فالجامع المشترك داخل الجيش هو العداء الإسرائيلي..

وفي إطار هذه الرؤية يستكمل بنين عرضه فيقول أن العرب منقسمون وأن الدول الإسلامية الأخرى تعيش وضعاً مشابهاً، فإيران يتألف نصف سكانها من فرس ونصفها الآخر من تجمع عرقي تركي، وفي تركيا نصف السكان من المسلمين من أهل السنة في الأصل والنصف الآخر ينقسم إلى أقليتين ١٢ مليون من الشيعة العلويين، ٦ ملايين من الأكراد والمسلمين، وفي أفغانستان ٥ ملايين شيعي يؤلفون ثلثي السكان، وفي الباكستان ١٥ مليون شيعي...

وفي هذا العالم الواسع والممزق تعيش تجمعات نادرة من الأغنياء إلى جانب كثرة بائسة وفقيرة.. فالعرب في غالبيتهم لهم دخل سنوي يوازي (٣٠٠) دولار.

ولبنان تمزق وفي حالة إنحراف إقتصادي، فلم يعد لديه حكم مركزي وإنما لديه سلطات تتنازعها خمسة أقليات.. المسيحيون في الشمال المدعمون من سوريا، وفي الشرق هناك منطقة تحت الاحتلال السوري، وفي الداخل دولة تحت سيطرة الكتائب اللبنانية، وفي الجنوب حتى نهر الليطاني هناك منطقة أكثرها من الفلسطينيين وتوجد على الحدود الإسرائيلية دولة سعد حداد التي تتألف من مسيحيين ومن نصف مليون شيعي.. وسوريا في وضع أخطر.. والملايين في مصر يعانون جوعاً دائماً ونصف السكان دون عمل ودون مأوى في منطقة تعد الأكثر كثافة في العالم ويخلف الجيش لا شيء يعمل، والدولة تعاني أزمة حادة وتعتمد كلياً على العون الأمريكي منذ معاهدة السلام.. إن دول الخليج والعربية السعودية وليبيا ومصر هم البلدان الأكثر غنى في العالم من البترول، ولكن هذا الغنى بين تجمعات محدودة ولا تستطيع أن تعتمد على أية قاعدة شعبية ولا يؤمن أي جيش لهذه الأنظمة الدعم الكافي، فالجيش السعودي بالرغم من كل تسليحه، غير قادر على الدفاع عن النظام ضد التهديدات الداخلية والخارجية.

إن هدف إسرائيل السياسي على جبهتها الغربية يجب أن يكون تفكيك مصر وتحويلها

إلى وحدات جغرافية منفصلة تكون فيها السلطة متعددة وليست واحدة.. ويتمزق مصر هذا فإن بلاداً مثل ليبيا أو السودان أو حتى بلاداً أبعد منها لن تستطيع أن تتابع حياتها على الصورة القائمة بل سوف تصاحب مصر في سقوطها وتفككها. فتكون هناك دولة قبطية في مصر العليا وعدة دويلات ضعيفة بسلطات محدودة بدل السلطة المركزية القائمة حالياً.. هذا هو التطور التاريخي والحتمي على أمد طويل والمؤجل فقط باتفاقية السلام عام ١٩٧٩.

إن تجزئة لبنان إلى خمس مقاطعات تعطي صورة عن المصير الذي ينتظر العالم العربي ككل بما فيه مصر وسوريا والعراق وحتى كل شبه الجزيرة العربية، وإذا كان ذلك قد حدث في لبنان فإن تمزيق سوريا والعراق إلى مقاطعات متجانسة عرقياً أو دينياً يجب أن يكون على أمد طويل الهدف المركزي لإسرائيل على جبهتها الشرقية..

إن الهدف القريب كما يقول بنيون يجب أن يكون ضعيفة الجبهة الشرقية عسكرياً.. فسوريا سوف تنقسم إلى عدة دول حسب التعدد العرقي ليكون الساحل دولة علوية شيعية وتكون منطقة حلب دولة سنية وفي دمشق دولة سنية أخرى مناهضة لجارتها في الشمال كما يكون للدرز دولتهم الخاصة في حوران وشمال الأردن مع احتمال أن تمتد إلى الجولان..

أما العراق بلد غني بالنفط وهو غني بمشاكله الداخلية وأن تفكيكه سوف يحقق ربحاً أكثر من تفكيك سوريا.. إن تجزئة العراق حسب العرق أو الدين يمكن أن تتم بنفس طريقة تقسيم سوريا أيام الحكم العثماني، ثلاث دويلات أو أكثر تكون حول ثلاث مدن رئيسية هي البصرة وبغداد والموصل والمناطق الشيعية في الجنوب والأكراد في الشمال ينفصلان عن الأغلبية السنية.

كما أن شبه الجزيرة العربية كلها مهددة بالتفكك تحت الضغط الداخلي والخارجي، فهذا أمر حتمي في المملكة العربية السعودية التي تبشر صراعاتها الداخلية بهذا التفكك النهائي...

أما الأردن فهو هدف إستراتيجي قريب ذلك أنه يانتهاء حكم الملك حسين الطويل جداً ويحل محله حكم فلسطيني، فإن البلد سوف يتفكك طبيعياً ولن يعود يشكل أي تهديد لأمن إسرائيل في المستقبل، وعلى تكتيك إسرائيل العسكري أو الدبلوماسي يجب أن يركز على تصفية الحكم الأردني وعلى انتقال السلطة لأيدي الأكثرية الفلسطينية.. وهذا التحول في الحكم الأردني سوف يحل مشكلة الضفة الغربية التي أكثر سكانها من العرب.. فسواء

بالحرب أو بالسلام يجب ترحيل سكان الضفة الغربية العرب وإقامة كيان إقتصادي وديموگرافي جديد وهذا وحده يؤمن التحول الكامل للضفة الغربية ولالأردن.. ويجب إستبعاد أى إقتراح للإدارة الذاتية أو أى مساومة وإقتسام للأراضى.. ويجب العمل على فصل الدولتين.. العرب فى الأردن واليهود فى الضفة الغربية، ولن يكون هناك تعايش ما فى هذا البلد إلا إذا فهم العرب بأنه لن يكون لهم وجود أو أمن إذا ما تمت السيطرة الإسرائيلية من نهر الأردن والبحر وبالتالى فليس لهم دولة خاصة أو أمان إلا فى الأردن!!!!

إن هدفنا الأول والأهم اليوم هو إعادة التوازن فى إسرائيل بنواصيه الثلاث.. ديموگرافياً وإستراتيجياً وإقتصادياً.. ويجب إحتلال كل الجبال الممتدة من شابا حتى الجليل الأعلى.. إن تحقيق أهدافنا على الجبهة يتعلق بتحقيق هذه الإستراتيجية الداخلية.. يجب أن تنتقل من إقتصاد مركزى يتدخل فيه الحكم بشكل قوى إلى إقتصاد حر مفتوح، وفى نفس الوقت يجب أن نتحرر من المعونات الأمريكية وأن نبقى آلة إقتصادية منتجة لا تدين بشئ لأحد سوانا وإذا لم تظهر قادرين على القيام بهذا التحول بإرادتنا وحدها ربعلنا وحدة فإن القوى الإقتصادية والسياسية والعسكرية فى العالم - إضافة إلى إنعزالنا الخاص - سوف يجبرنا عليه.

تلك هى إستراتيجية إسرائيل فى الثمانينات لمستشار بيجين للأمن القومى «عوريد بنيون»، والتى إعتمدتها لجنة خاصة فى الكنيست الإسرائيلى فى مطلع عام ١٩٩٣.. وقد طرحت أبرز ما جاء بها من أهداف وإتجاهات ومراحل وأسبقيات لتكون محلاً للدراسة والتعمق لكل المفكرين والمحللين ورجال السياسة والحكام العرب ليتعمق إدراك الجميع بكل ما يخطط من حولنا فى ظل حالة الغيبوبة والإفلاس السياسى والإقتصادى والعسكرى العربى والإرهاب الإسرائيلى القائمة حالياً..

ولعل فكرة الشرق الأوسط الجديد، وما تتضمنه من سوق شرق أوسطية، أحد المراحل التى تعيد صياغة الأمة العربية على طريق التفكير الكامل لها.. والتى من المهم إستكمالاً للعرض أن نطرحها للتكامل صورة ذلك المستقبل القريب الذى ينتظر الأمة العربية!!

• العرب والشرق الأوسط الجديد:

ينطلق فكر الكثرة من المفكرين إلى أن هناك محاولات إسرائيلية وأمريكية مستمرة للسيطرة والهيمنة على المنطقة العربية، وأن حالة الإرهاب الإسرائيلى والضعف العربية الراهنة إلى جانب الإتجاه نحو التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى قد شجع

الولايات المتحدة الأمريكية على طرح مشروع النظام الشرق أوسطى بهدف تجميع فكرة القومية العربية، أو العمل العربي الجماعي في محيط أكبر تختلط فيه الهويات والأجناس وتواجه فيه البلاد العربية تحديات منفردة للذوب القومية العربية في دروبه المختلفة.

وأصحاب ذلك الفكر يركزون على السياسة الأمريكية في المنطقة العربية ويربطونها بسعي الولايات المتحدة إلى الاحتفاظ بموقعها المتميز بين القوى الدولية الكبرى من أجل الاحتفاظ بالموقع المتميز لإسرائيل.. حيث أن طرح المشروع الشرق أوسطى يمكن أن يوفر لإسرائيل موارد مالية بديلة عن المعونات الأمريكية والتي سيتعذر على الولايات المتحدة الإستمرار في تقديمها في المستقبل - وعلى ضوء ذلك - فالولايات المتحدة تريد إقامة نظام شرق أوسطى تحظى فيه إسرائيل بدور الدولة الأكثر رعاية - وسوف تعتمد الولايات المتحدة إلى إقامة هذا النظام لتشارك فيه الدول العربية إلى جانب الدول المتحالفة معها وهي إسرائيل وتركيا، إضافة إلى إيران وإثيوبيا بعد أن تصبح أنظمة هذه الدول متناسقة مع الرغبات الأمريكية.

ويحدد بعض أصحاب ذلك الفكر الهدف الأمريكي^(١) بالقول «إن المطروح لدى صانع القرار الأمريكي هو أن يقوم نظام غير عربي المركز في منطقة عربية القلب - وهذا النظام المقترح متمحور حول الخارج إذ يجد دعامة الأمن الرئيسية في الاتفاقيات الثنائية بين كل قطر عربي على حده والدول الغربية الرئيسية لاسيما الولايات المتحدة».

وبذلك يضمن الهيمنة الأمريكية على البترول العربي - وتجنّب منه إسرائيل ثماراً اقتصادية واجتماعية وسياسية واستراتيجية هامة.

وأيضاً.. فإن هناك تيار فكري لعله الأكثر تطرفاً وجراً، ينطلق من مسلمة واقتناعات واضحة^(٢).. «فالشرق أوسطية، قدر محتوم وحتمية تاريخية لأنه لا بديل لها. بل لم يكن لها بديل على مدى العصور. ففي كل العصور جرت محاولات لإنشاء تنظيم سياسي إقليمي، لم تحقق أي محاولة منها النجاح والإستمرار إلا هذا التنظيم الذي قام على أسس ومفاهيم شرق أوسطية، سواء كان هذا التنظيم أملياً أو تنظيمياً اقتصادياً، بينما أصاب الفشل جميع محاولات إنشاء تنظيم بديل.. وآخر هذه المحاولات هو إنشاء تنظيم أو نظام إقليمي عربي... بل وامتد فكر ذلك التيار الذي يقوده بعض الرسميين والمثقفين العرب

(١) د. محمد عبد الشافع عيسى - للنظام الإقليمي العربي في إطار هياكل وسياسات اللجنة الأمريكية الجديدة / مجلة الوحدة - العدد ٢٠٠ / يناير ١٩٩٣ ص ٨١، ٨٢.

(٢) جميل مطر - حملة للتبشير بالشرق الأوسطية في لبرتها - الحياة - العدد ١١٣٣٥ في ٢٧ فبراير ١٩٩٤.

قولهم أن العرب وهم كبير، وأن العروبة وهم أكبر.. وأن الاندماج في نظام شرق أوسطى - حسب منطق هذا التيار - يعنى العودة إلى الوضع الطبيعي. لذلك يجب التخلي عن كل الأوهام التي تضخمت وتفاقت خلال القرن الحالى.. ففي الأمن الإقليمي، كما في التكامل الإقتصادي كما في العلاقات السياسية، يجب التخلي عن كل الممارسات والأفكار المشوهة التي لم تكن تعبر تعبيراً صادقاً عن حقائق ورغبات الأغلبية العظمى من شعوب المنطقة.

وفي مثل هذا التوجه الشرق أوسطى لا تختلف إيران عن إسرائيل، ولا تختلف إسرائيل عن دولة عربية، ولا تختلف أى دولة ناطقة بالعربية عن تركيا أو باكستان أو الهند. الكل يجمعهم توجه واحد وإقليم واحد ومصلحة مشتركة.

وفي جانب آخر يأتى الفكر الإسرائيلي عن الشرق أوسطية كما طرحه شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل خلال عام ١٩٩١ عندما كان زعيماً لحزب العمل ومعارضاً لحكم الليكود بقيادة إسحاق شامير - حيث قدم بيريز إلى حزبه تصوره «الخطة السلام مع العرب» وهو التصور الذى عرضه فى عدد من مقالات نشرتها صحيفة «جيزوراليم بوست» ابتداء من ١٤ إبريل ١٩٩٤ الماضى حيث قال بيريز «إن إسرائيل تعاني من عدم الاستقرار السياسى وتفقد الأمان الإقتصادى ولا سبيل للخروج من هذا المأزق إلا بالتفاهم مع العرب لإقامة السوق الشرق أوسطية والمدخل الرئيسى للتوصل إلى ذلك هو إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وتلبية الحقوق المشروعة للفلسطينيين وذلك هو الطريق من وجهة نظره إلى تحقيق حلم «إسرائيل الكبرى» الذى هو الهدف الرئيسى لمشروعه المقترح للسلام.. حيث قال انه عندما تحقق إسرائيل مشروعها المتعدد المراحل والمتداخل الذى يبدأ بالتنازل عن بعض الأراضى والتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين والعرب ثم إقامة السوق الشرق أوسطية فإن إسرائيل ستبلغ حقاً مرتبة «إسرائيل الكبرى» إذ أنها لن تزداد إتساعاً وكبراً بحجمها ومساحتها، بل بحفاظها على هويتها الدينية ونقائها العرقى».

إن إسرائيل الكبرى كما يراها «بيريز» من خلال خطته. فإنها لن تحكم الفلسطينيين فحسب، بل ستحكم العرب جميعاً.. أولاً.. عبر الكونفدرالية الثلاثية «إسرائيل - الفلسطينين - الأردن».. وثانياً.. عبر السوق الشرق أوسطية التى ستوضع تحت إمرة إسرائيل بإعتبارها الكيان الأكثر تطوراً فى النواحي السياسية والإقتصادية والاجتماعية.

• التمهيد للنظام الإقليمي الجديد:

استندت وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لإقامة نظام إقليمي شرق أوسطي إلى طرح فكرة إقامة تكتل إقتصادي إقليمي بإعتباره مطلباً ملحاً للتعاون والتكيف مع الأسواق الإقتصادية الكبرى التي بدأ تكوينها في إطار المتغيرات الدولية ومنها السوق الأوروبية المشتركة، وسوق الناقتا، الذي يضم أمريكا وكندا والمكسيك، وسوق الأسبان، الذي يضم دول جنوب شرق آسيا.. حيث تبنت صيغة المحادثات المتعددة الأطراف والتي أحاطتها بأهمية خاصة بإعتبارها وسيلة التعامل بين دول الشرق الأوسط وبين العالم الخارجي.

من هنا فقد ركزت تلك المحادثات على خمسة قضايا رئيسية هي الأمن والحد من التسلح والمياه والتعاون الإقتصادي واللاجئون وقضايا البيئة.

وقد بدأت هذه المفاوضات متعددة الأطراف في موسكو بإعتبارها الحلقة المكملية للمفاوضات الثنائية. في إطار صيغة مدريد للسلام في الشرق الأوسط والتي يمكن إعتبار ما يسفر عنها من تعاقبات واتفاقيات البداية الحقيقية للنظام الإقليمي الجديد من وجهة نظر الولايات المتحدة... من هنا حظيت تلك المفاوضات بإهتمام عالمي واسع النطاق حيث حضر جلستها الافتتاحية خمسة وثلاثون دولة منها أربعة عشرة دولة عربية. وزاد عدد المشاركين فيها بعد ذلك حتى وصل إلى اثنين وأربعين دولة في بعض لجانها الفرعية.

وقد أعطت الولايات المتحدة أهمية خاصة لهذه المفاوضات، وباشرت ضغطاً كبيراً على الأطراف المعنية يدفعها إلى ذلك عدة عوامل^(١) - أولها - رغبة الولايات المتحدة في الإستفادة من وضعها بعد حرب الخليج، خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي بعد تحرير الكويت بمشاركة فعالة بالقوات المسلحة الأمريكية - وثانيها - توقع الولايات المتحدة أن السير في هذه المفاوضات، أسهل وأقل تعقيداً وأقل عرضة للإنتكاس من المحادثات الثنائية ذات الطبيعة الشائكة والحساسة والتي تتباعد فيها الأطراف بصورة ملحوظة - وثالثها - توقع الولايات المتحدة أن تمثل المفاوضات إغراءاً حقيقياً لإسرائيل حيث تسمح بالتعامل المباشر مع عدد كبير من الدول العربية - ورابعها - أن الموضوعات المطروحة على جدول أعمال تلك المفاوضات تضع منطقة الشرق الأوسط على طريق التعاون الإقتصادي والتنمية الإقتصادية المشتركة بدلاً من تصاعد

(١) د. عبدالمعزم سعد - نظرة عامة على المفاوضات - المياسة الدولية - العدد ١١٥ - يناير ١٩٩٤.

المصالح السياسية المتصارعة والمتعارضة.

ويبنى التصور الإقتصادي للشرق الأوسط الجديد والذي من المنتظر أن تسفر عنه المحادثات المتعددة الأطراف إلى إطار ما يسمى «السوق الشرق أوسطية»، والتي تعتبر أحد الركائز والأسس الذي سيقوم عليها ذلك النظام الاقليمي الجديد والذي يبنى على التكامل العربي/ الإسرائيلي^(١) حيث يتركز المشروع الشرق أوسطي الذي قدمته إسرائيل بمباركة ومساندة أمريكية حول توظيف الفوائض المالية العربية وقاعدة الموارد الطبيعية والقوة البشرية لتنمية فروع شركات دولية النشاط، أو الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية تحت إدارة وإشراف إسرائيلي مباشر.

ويرمى هذا المشروع إلى ضمان إزالة أسباب الصراع بين العرب وإسرائيل حيث يرتبط الجميع بمصالح مشتركة إلى الحد الذي يعتبر أي إخلال للأمن مؤثراً ومضراً بمصالح الشركاء سواء العرب أو الإسرائيليين، وذلك بإتباع نظام توزيع أجزاء الصناعات بين عدة دول بحيث يرتبط نجاح تلك الصناعات بمدى التوافق في العلاقات بين الدول المشاركة فيها - كما في مشروعات التكامل الزراعي المشتركة المصرية - الإسرائيلية أو مشروعات السياحة المشتركة والتي تربط حركة التدفق السياحي بمدى توافق العلاقات بين مصر وإسرائيل وتصبح السياحة مهددة نتيجة أي توترات أمنية أو سياسية بين الدولتين.

وتتزامن المحادثات المتعددة الأطراف مع المحادثات الثنائية بين إسرائيل والدول العربية المناخمة لها والتي تحتل إسرائيل أجزاء من أراضيها خلال صراعها المسلح بينهم.. وبين إسرائيل والفلسطينيين من جهة أخرى، والتي تشترط إسرائيل فيها تطبيقاً كاملاً للعلاقات نظير إسترادادها لأراضيها المحتلة.

وعلى ذلك يعتبر التطبيع الإقتصادي من أهم المضامين في سياسة التطبيع الإسرائيلي وتراه ضرورة لتعزيز السلام وبناء شرق أوسط جديد.

ويبرز ذلك التصور بوضوح في الملحق الثالث من إعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلي والذي ينظم مجالات التعاون الإقتصادي من خلال تشكيل لجنة إسرائيلية - فلسطينية مشتركة للتعاون الإقتصادي مع بدء تنفيذ مراحل إعلان المبادئ، تركيز جهودها على الإدارة المشتركة لمصادر المياه والكهرباء ومصادر الطاقة ومجالات

(١) د. سمير حافظ - معهد التخطيط القرمي - دراسة مقدمة إلى مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة في يناير ١٩٩٢ عن السوق الشرق الأوسطية.

المواصلات والاتصالات وبناء الطرق والسكك الحديدية والتجارة والصناعة مع الإستغلال الأمثل للطاقة البشرية ومشروعات حماية البيئة مع استمرار إتساع أنشطتها لتشمل كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. مما يعنى الوجود الفعال فى كل أوجه الحياة فى ذلك الكيان الفلسطينى مما يفرض سيطرة إسرائيلية «كاملة عليه»، تحقق الأمن بمفهومه الشامل لإسرائيل.

وعلى نفس النمط ينص البند السادس عشر من إعلان المبادئ على التعاون بشأن المشاريع الإقليمية من خلال قيام مجموعات عمل متعددة الأطراف لتطوير مشروع مارشال، ومشاريع إقليمية وغيرها تبدأ بإقامة صندوق تطوير شرق أوسطى كخطوة أولى وبذلك شرق أوسطى للتطوير كخطوة ثانية إضافة إلى مشروع إقليمي للتطوير الزراعى. والوصل بين شبكات الكهرباء والإستغلال الصحيح للغاز والنفط ومصادر الطاقة الأخرى ومشروعات التطوير الإقليمي للسياحة والمواصلات والاتصالات الالكترونية إلى جانب مجالات متعددة أخرى.

ولقد تعددت زيارات «شيمون بيريز» وزير الخارجية الإسرائيلى للإتحاد الأوروبى لدفع أوربا للقيام بدور فعال فى الشرق الأوسط الجديد إلى جانب الولايات المتحدة حيث ينفذ ذلك المشروع المقترح على مدى عشر سنوات بإعتماد مالى ثلاثون ملياراً من الدولارات بمعدل ثلاثة مليارات سنوياً. ويقوم على نوعين من المشروعات - أولهما - المشاريع الوطنية فى كل دولة على حده - وثانيهما - المشروعات المشتركة بين كل دول المنطقة - كما يسعى الجانبان الأوروبى والإسرائيلى إلى إنشاء منطقة تجارة حرة واتخاذ سياسة ملائمة للمعونات الفنية للتنمية الاقتصادية فى مقابل تمتع الدول الأوربية بشروط الدول المتقدمة الأكثر رعاية.

كما اقترحت الولايات المتحدة تقديم مجموعة من المساعدات عن طريق جامعة الدول العربية تعرف باسم «صندوق الحكم المبكر» وتشمل أموالاً من الولايات المتحدة ودول الخليج واليابان إضافة إلى دول الإتحاد الأوروبى - كما أعلن البنك الدولى للإنشاء والتعمير عن تقديم مساعدة بقيمة أربعة مليارات وثلاثمائة مليون دولار مساهمة فى التنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية وغزة، ثم كان مؤتمر نيويورك فى ٢ من أكتوبر ١٩٩٣ الماضى الذى دعى إليه البنك الدولى لمناقشة التنمية الاقتصادية^(١) الإقليمية طبقاً للتقرير الذى أعده البنك للمنطقة، وقد حضر ذلك المؤتمر وزراء الخارجية والمالية لخمس وأربعين دولة، وقد تحددت ثلاثة أهداف رئيسية لذلك المؤتمر:

(١) وفريق رمضان - هيئة الاناعة البريطانية - مؤتمر المساعدات المالية للكيان الفلسطينى - واشنطن فى ٢ أكتوبر ١٩٩٣ ..

أولها: التأكد من الوعود التي قطعتها الدول على نفسها من أنها تتناسب مع حاجة الفلسطينيين لفترة السنوات الخمس من الحكم الذاتي المؤقت - وثانيها.. تحديد الحاجات الضرورية للمدى القريب وربط المعونات بهذه الاحتياجات - وثالثها.. إقامة هيكلية لكل المعونات الدولية.

• التجزئة والتفكك... لماذا؟؟

هناك العديد من الأمور التي أوصلت الأمة العربية في مطلع التسعينيات إلى حالة من الإرهاق الاستراتيجي هيأت الظروف المناسبة لتنفيذ المخططات الصهيونية المنسقة مع الدول الغربية لتجزئة وتفكيك الأمة العربية وإعادة صياغتها..

• أولها: حالة التمزق والتفكك العربي كنتيجة طبيعية للنزاعات العربية - العربية والتي واكبت نشأة النظام العربي منذ تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥، حيث لم يسلم هذا النظام منذ ذلك التاريخ - على مدى نصف قرن من ظاهرة النزاع بين وحداته، وإذا تفاضينا عن المظاهر الثانوية لهذه المنازعات، يكفي أن نشير إلى الصراع الذي نشأ عقب إعلان الملك عبدالله ضم الضفة الغربية لنهر الأردن عام ١٩٥٠ وما أحدثه ذلك من موقف عربي شامل ضده، ثم المعركة داخل النظام حول قضية الارتباط بالأحلاف والدخول في نظام أمن جماعي عربي من خلال حلف بغداد عام ١٩٥٥ بين مصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر والعراق المتبنى لوجهة النظر الغربية في الدفاع عن المنطقة، ثم النزاع بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٥٨ والذي كان صورة أخرى من صور الصراع بين ما سمي بالنظم المحافظة والنظم التقدمية في المنطقة، ثم النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة والحكومة الثورية في العراق إعتباراً من عام ١٩٥٩ وحتى سقوطها في عام ١٩٦٣ والذي كان بداية لظاهرة جديدة في الصراعات العربية - العربية قدر لها أن تستمر حتى الآن، وهي ظاهرة الصراع داخل معسكر القوى التقدمية ذاتها، ثم النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الحكومة الانفصالية في سوريا إعتباراً من عام ١٩٦١ ثم الحكومة البعثية إعتباراً من منتصف ١٩٦٣ ثم بينها وبين الجمهورية العربية اليمنية وبين المملكة العربية السعودية إعتباراً من عام ١٩٦٢ حول قضية حماية الثورة اليمنية، ثم بين الجزائر والمغرب إعتباراً من عام ١٩٦٣، وهزات طويلة وإن تكن متقطعة عن قضايا حدودية في الظاهر وإن تكن تدور بدرجة أو بأخرى حول الصراع بين نظام ثوري وآخر محافظ،

ثم بين سوريا والعراق منذ ١٩٦٣ وحتى التسعينيات مع توقف في فترات قصيرة لم تصمد أمام عوامل التنافس السوري التقليدي بين سوريا والعراق والذي لم يهدأ منذ تولى حزب البعث للحكم في كلا البلدين عام ١٩٦٨، ثم بين مصر ومعظم الدول العربية منذ زيارة الرئيس السادات للقدس في عام ١٩٧٧ وحتى مؤتمر قمة عمان في عام ١٩٨٧ حول نهج تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ثم بين العراق وأنصاره ودول مجلس التعاون الخليجي وأنصارهم إعتباراً من أغسطس ١٩٩٠ بسبب غزو العراق للكويت... إلخ.

ولا تشمل القائمة السابقة عدداً وفيراً من النزاعات الأقل أهمية، والتحليل العلمي لهذه الظاهرة قد كشف أنها تتكرر وفقاً للنموذج ثابت تقريباً يحدث كل ٣ - ٥ سنوات تقريباً أي أن النظام العربي لم يسلم من هذه النزاعات لفترة تزيد عن الخمس سنوات، علماً بأن المقصود هنا أن تكون النزاعات سمة عامة في تفاعلات النظام العربي، بمعنى أنه حتى في فترة الـ ٣ - ٥ سنوات هذه تحدث نزاعات ولكن يمكن إعتبارها ثانوية لا تشمل معركة الأحلاف في الخمسينيات أو النزاع بين النظم الثورية والنظم المحافظة في الستينيات، أو النزاع المصري - العربي حول التسوية مع إسرائيل أو نزاع التسعينيات حول أزمة الخليج الثانية.

وربما يعود السبب في هذا التكرار الدوري لظاهرة النزاعات العربية - العربية إنها حين تحدث لا تحل أو تسوى، حيث لا يوجد داخل النظام العربي آلية تسمح بذلك وإنما يتم تهدئتها عادة وفقاً لعوامل خارجية كما كان الحال في تهدئة النزاعات العربية تحت تأثير عدوان السويس على مصر عام ١٩٥٦ أو الخطر الصهيوني على مياه نهر الأردن عام ١٩٦٣ أو العدوان الإسرائيلي على البلدان العربية عام ١٩٦٧ أو الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات، وبمجرد زوال أثر الخطر الخارجي فإن هذه المنازعات تعود إلى التفجر مرة أخرى وهكذا.

ولقد كان لهذه الظاهرة آثارها الفادحة دون شك على بعثرة الطاقات والإمكانات وعدم توفر المناخ السياسي الملائم لإستثمارها بالشكل الأمثل سواء منها السياسية أو الإقتصادية أو العسكرية بالقدر الذي أدى إلى استنزاف هذه القدرات بما أوصل المنطقة كلها إلى الحالة الراهلة من الإرهاق الإستراتيجي أو بتعبير أكثر جرأة ودقة إلى حالة الإفلاس السياسي والإقتصادي والعسكري، كما كان لهذه الظاهرة أيضاً آثارها المباشرة على المواجهة العربية مع إسرائيل لأكثر من إعتبار يمكن أن نشير إلى أربعة منها:

- أولاً: إن جانباً يعتد به من هذه المنازعات قد إنصب على قضية فلسطين وبينما يفترض أن تكون هذه القضية عاملاً موحداً للعرب بقدر ما تتعلق بخطر خارجي داهم يواجههم فإنها تحولت إلى ساحة لممارسة الخلافات العربية واحتلت مرتبة متقدمة ضمن القضايا التي دارت حولها هذه الخلافات، فإختلف العرب حول وجود الفلسطينيين في بعض الأقطار خاصة عندما بدأ هؤلاء الفلسطينيون يرفعون السلاح في وجه إسرائيل، واختلفوا حول قضية الكيان الفلسطيني، وكذلك حول سبل تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وربما كان الأكثر من ذلك أن الدول العربية المتنازعة قد سعت دوماً للتغفل في الأوساط السياسية والعسكرية الفلسطينية بحيث تم نقل الخلافات العربية إلى الساحة الفلسطينية مما أضعف من القدرات الفلسطينية بشكل ملحوظ.

- ثانياً: أن أكبر قدر من هذه الخلافات كان من نصيب الخلافات داخل معسكر النظم المسماه بالتقدمية والتي كان يفترض فيها أن تكون رأس الرمح العربي في مواجهة إسرائيل، لكنها انفردت بأكبر نسبة للخلافات فيما بينها بحيث زادت هذه الخلافات عن مثيلاتها بين النظم المحافظة، هكذا فقدت هذه النظم من الناحية الفعلية القدرة على القيام بعمل موحد ضد إسرائيل، وقد كان الخلاف السوري والعراقي والذي كان من المفترض أن يكون دون غيره الأمل في عمل عسكري عربي فعال ضد إسرائيل في الجهة الشرقية بالتعاون الفعال بينهما خاصة في المجال العسكري والذي تمتلك الدولتين أكبر قدرات تسليحية على الإطلاق في الوطن العربي والذي لم يتحقق أبداً في ظل الخلاف الدائم بين الدولتين، بل انه من المثير للإنتباه أن حدة هذا الخلاف قد تصاعدت كثيراً بعد تولي حزب البعث للسلطة في كل من سوريا والعراق منذ الستينات وحتى التسعينات.

- ثالثاً: أن هذه الخلافات قد أهدرت دون شك موارد عربية هائلة كان يمكن أن تستخدم في المواجهة ضد إسرائيل، ولقد كانت الخلافات العربية - العربية في أحد مراحل تطور النظام العربي تمثل آلية لتطوير النظام كما ظهر خلال الصراع حول إرتباط النظام العربي بالأحلاف العربية في الخمسينات أو في الصراع بين النظم الثورية والنظم المحافظة في الستينات، غير أن هذه الخلافات تحولت بعد ذلك إلى مجرد آلية لإستنزاف موارد النظام دون أية وظيفة تطويرية واضحة كما ظهر بجلاء شديد في الخلاف السوري -

العراقي الذي دار بين جناحين ينتميان إلى حزب واحد، أو من أزمة الخليج في التسعينات التي اختلطت فيها النظم التقدمية بالمحافظة المعتدلة داخل كل معسكر من المعسكرين المتنازعين في أزمة الخليج.

- رابعاً: أنها امتدت أحياناً لحدود مصر المباشرة بما أثر على توزيع القوات المصرية في مواجهة إسرائيل، ويعنى بذلك مرحلة التوتر الطويلة التي سادت العلاقات المصرية الليبية التي وصلت في إحدى مراحلها إلى حد الصدام المسلح المباشر عام ١٩٧٧ - بما أدى إلى فتح جبهة رئيسية جديدة يتعين على القوات المصرية أن تلتشر فيها، كما أن التطورات في سياسة النظام السوداني الحاكم يمكن أن تقضى في المستقبل إلى موقف مشابه بدأت بوادره مع تصاعد أزمة حلايب الحدودية بين كل من مصر والسودان.

وإذا كان للتحليل في هذه النقطة الخاصة بالخلافات العربية - العربية من نتيجة تتعلق بصراع مصر المستقبلي مع إسرائيل فإن أهم نتيجة بهذا الصدد هي خطورة الاعتماد في المواجهة المنظورة على تحالف عربي واسع، وصعوبة بناء أى تحالف عربي مستقر حتى ولو كان ثنائياً، فمن ناحية أخرى فإن النموذج العام لتطوير الصراعات العربية - العربية وصولاً إلى أزمة الخليج يعنى أن ظروفاً اضطرارية يمكن أن تنشأ بما يؤدي إلى انتشار قوات مصرية وسورية بعيداً عن ميدان الصراع المباشر مع إسرائيل وقد حدث في الستينات إبان معركة الدفاع عن الثورة اليمنية، ثم حدث في التسعينات في أزمة الخليج عند غزو العراق لدولة الكويت.

وتمثل أزمة الخليج منذ الثاني من أغسطس ١٩٩٠ بداية لمرحلة جديدة دون شك في النظام العربي حيث أنها تمثل بالنسبة لتطور هذا النظام سابقة أولى تم فيها احتلال دولة عربية لأخرى وضمها إليها بالقوة المسلحة، وأن هذه الأزمة قد أحدثت هزيمة حقيقية للأمة العربية كلها، وأحدثت نقلة نوعية في ظاهرة الخلافات العربية - العربية وذلك من زاويتين اثنتين على الأقل... الزاوية الأولى أن الانقسام الذي نجم عن أزمة الخليج الثانية يعتبر جديداً من نوعه بمعنى أنه يمثل للمرة الأولى إنقساماً إلى معسكرين شبه متوازنين من الناحية العددية ففي السابق كان النموذج العام هو خروج دولة ما عن الصف العربي لكي يستمر العمل العربي بآلياته المعهودة إلى حين، كما كان الحال في خروج الأردن بضمها للصفة الغربية

عام ١٩٥٠، وخروج العراق بإنضمامه لحلف بغداد عام ١٩٥٥، وخروج مصر بعقدها صلحاً منفرداً مع إسرائيل عام ١٩٧٧، وخروج سوريا بسياستها تجاه الحرب العراقية - الإيرانية في الثمانينات.. وهكذا، ودون هذا أن الإنقسام الذي أحدثته الأزمة هذه المرة كان أشد من حيث التأثير على آليات العمل العربي المشترك، ويكفي مثلاً لذلك أنه كان مستحيلًا في ظروف الإنقسام الذي أحدثته الأزمة انتخاب أمين عام جديد للجامعة العربية في المكان الذي شغل بإستقالة الشاذلي القليبي!!!

أما الزاوية الثانية فقد نشأت عندما إمتد الإنقسام هذه المرة بعمق إلى الجماهير العربية، ويمكن القول بأن مصادر الفارقة بين الجماهير العربية كانت موجودة في السابق لإعتبارات تاريخية، كما في الحالة اليمنية - السعودية، أو إقتصادية، كما في الحالة الخليجية - العربية بصفة عامة، أو سياسية، كما في الحالة المصرية - العربية إبان القطيعة الرسمية بمناسبة التسوية المصرية - الإسرائيلية، غير أن مصادر الفارقة هذه كانت إما كامنة وإما ضعيفة، ولذلك لم يقدر لها أن تحدث تأثيراً ظاهراً في التفاعلات العربية - أما في أزمة الخليج الثانية فقد أصيبت العلاقة بين الجماهير الفلسطينية والخليجية بصدع خطير من جراء تأييد الجماهير الفلسطينية لصدام حسين، وأصيبت العلاقة بين الجماهير اليمنية والسعودية بمزيد من التدهور نتيجة الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية تجاه اليمنيين العاملين بها في أعقاب موقف الحكومة اليمنية من غزو العراق للكويت، وهكذا..

ويعنى هذا أن رآب الصدع في هذه المرة سوف يكون أصعب بكثير، لأنه في المرات السابقة كان الأمر يتعلق بالحكومات فحسب، ولذلك كان يسهل تجاوز الخلافات بمجرد تغير نظم الحكم القائمة أو على الأقل تغير أمزجة القائمين عليها أو بروز ظروف جديدة لتهديد خارجي مثلاً يبرز الحديث عن التضامن من جديد، أما في هذه المرة فإن الخلاف يكتسب أبعاد مجتمعية واضحة تجعل التجاوز الحقيقي له مسألة شديدة الصعوبة.

وتعنى هذه النتائج التي خلصنا إليها في النقطة الأولى والخاصة بالآثار الفادحة للخلافات العربية - العربية على المواجهة مع إسرائيل قد تفاقمت بعد أزمة الخليج الثانية خاصة في ضوء الموقف الفلسطيني من الأزمة سواء على مستوى منظمة التحرير أو الجماهير الفلسطينية مما أثر على موقف الدول الخليجية من المنظمة

وربما من القضية الفلسطينية ككل، غير أننا يمكن أن نضيف أن حسم أزمة الخليج عسكرياً قد انعكس بالسلب وعلى نحو خطير على ميزان القوى العربى والإسرائيلى سواء بسبب الأضرار الفادحة التى لحقت بالقوة العسكرية العراقية، أو بسبب المكاسب التى جنتها إسرائيل من ضرب العراق لها بصواريخ سكود، حيث كان لوجود القوة العسكرية العراقية، بالصورة التى كانت عليها قبل أزمة الخليج، كان يمثل عنصر تهديد كامن كان يتعين على إسرائيل أن تتحسب له، أما بعد الهزيمة العراقية فإن إسرائيل تستطيع ولسنوات طويلة قادمة أن تركز على حدودها المباشرة.

هذا إلى جانب أن الأزمة قد أوجدت مهاماً متتالية جديدة للقوات المصرية والقوات السورية فى إطار إعلان دمشق فى منطقة الخليج بما يستدعى التفكير المستقبلى فى حجم وتسليح وتوزيع القوات المسلحة المصرية والسورية إرتباطاً بتلك المهمة الجديدة، وقد يتطلب هذا الدور حجماً معيناً من القوات فى كل من مصر وسوريا لحماية أمن الخليج، وقد يستمر لفترة غير محدودة على ضوء تطور الأوضاع فى كل من العراق وإيران، فضلاً عن أنه سوف يخلق لمصر وسوريا عدوات جديدة على الأقل مع إيران مما يقتضى بلورة رؤية واضحة للعلاقات المصرية - السورية - الإيرانية فضلاً عن ضرورة أعمال الفكر فى الأبعاد المختلفة لأزمة الخليج وتداعياتها بالنسبة لكل من مستقبل مصر وسوريا مع إسرائيل.

من هنا وفى إطار هذا التحليل فإنه يمكن القول أن نتائج عملية غزو العراق للكويت وما أدت إليه من تداعيات انعكس على الوطن العربى عامة وعلى القضية الفلسطينية بصفة خاصة يمكن أن تمثل هزيمة عربية شاملة لا تقل فى انعكاساتها وأثارها السلبية عن نكسة يونيو ١٩٦٧ ١١١٠٠

• • وثانيها: الإفلاس والمديونية العربية:

فى منتصف الثمانينيات وصل فائض السيولة النقدية العربية إلى أرقام خيالية نتيجة لطفرة النفط، وقفز التعامل من رقم «المليون» إلى «المليار» وبدأ يقترب من «التربليون» (الآلاف مليار) .. فقد تزامن مع هذه الطفرة الدولارىة الواسعة النطاق .. علامات وبوادر إنهيار إقتصادى للاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى ككل انتهى بالتفكك الكامل لذلك الاتحاد وإنهار معه المعسكر الشرقى وحلف وارسو تماماً مع

بداية التسعينيات.. كما بدأ إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يعاني من التضخم والعجز وصل إلى ٥٠٠ مليار من الدولارات مع بداية التسعينيات أيضاً.. وبالتالي كان لابد أن تتجه الأنظار إلى تلك الأرصدة المتنامية بشكل خطير في قارات العالم الخمس...

وعلى ضوء تلك الحقيقة شهدت الفترة مابين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٤ سطواً واسعاً على تلك الأرصدة العربية، تركزت أساساً على إشعال الحروب والصراعات في منطقة الخليج بدأت بالحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمانى سنوات كاملة ثم كانت حرب الخليج الثانية التي انتهت بالهزيمة العراقية لتتشعل سباق تسلح واسع النطاق فقد وصل الإنفاق على التسلح مابين عامى ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠ ألف مليار دولار وأن الحرب العراقية الإيرانية كلفت العرب ٣٠٠ مليار دولار، وأن خسائر الوطن العربى من حرب الخليج الثانية وصلت إلى ١٣٧١ مليار دولار..

وقد بنيت هذه الأرقام التقديرية على اعتبار أن حجم الدمار الذى أصاب العراق، وأرقام الخسائر التى حلت بالشعب الفلسطينى المهجر من الكويت والذى يصل إلى ٤٠٠ ألف نسمة.. إضافة إلى المبالغ النقدية التى دفعها العرب للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى السابق وبقية الدول المتحالفة، مع تكاليف إمدادات النفط والماء والغذاء والخدمات الأخرى والتى قدرت وحدها بحوالى ٨٢ مليار دولار مع إضافة الخسائر الإقتصادية التى حلت بالعرب سواء فى مجالات السياحة أو الصناعة أو الزراعة أو المصارف أو العمالة المهاجرة... إلخ. من جراء هذه الحرب لأصبح هذا الرقم أقرب إلى الدقة والصحة.

ذلك عن الاستنزاف للأرصدة العربية الخليجية خلال فترة الحرب ذاتها.. أما الفترة مابعد الحرب، فقد شهدت نوعاً آخر من الاستنزاف لما تبقى من الثروات الخليجية.. فبعد مضى عام واحد من إنتهاء الحرب بهزيمة العراق عسكرياً وجد الموردون الرئيسيون للسلاح أنفسهم منخرطين فى مبيعات ضخمة، حيث بلغت قيمة التعاقدات بين دول الخليج والدول الغربية نحو ٢٣,٢٩٦ مليار دولار بمعدل شهرى قدره ٤,٦ مليار دولار وهو ما يمثل تدفق غير مسبوق فى تاريخ المنطقة، وبصفة عامة بلغت قيمة إجمالى طلبات الشرق الأوسط من الأسلحة والمعدات منذ الفوز العراقى حتى يوليو ١٩٩٢ إلى مابين ٣٥ إلى ٤٥ مليار دولار ساهمت الولايات المتحدة وحدها بالنصف حيث قدرت مبيعاتها عن نفس الفترة بما يزيد

عن ١٧ مليار دولار، وقد قدرت مصادر أخرى^(١) أن قيمة الصادرات الأمريكية من الأسلحة والمعدات عن عام ١٩٩٢ قد وصلت إلى ما قيمته ٣٥ مليار دولار تتجه معظمها إلى الشرق الأوسط، بما يعطى أن الولايات المتحدة قد باعت أسلحة خلال أقل من عامين بلغت قيمتها ضعف الأسلحة التي باعتها خلال خمس سنوات مابين عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٧.

والصفقات التي أبرمت في أعقاب حرب الخليج تشير إلى أن منطقة الشرق الأوسط عموماً، ومنطقة الخليج بصفة خاصة، قد أصبحت وبلا منازع سوق السلاح الأكثر أهمية في العالم، ويرجع ذلك إلى قدرة عدد كبير من الدول العربية والخليجية على تغطية نفقات شراء أنظمة التسليح الحديثة والمعدات المتطورة، فضلاً عن توافر الإرادة السياسية والدية لشراء الأسلحة.. وقد أصبحت منطقة الخليج موضع اهتمام الدول المصدرة للسلاح والتي تنافست جميعها للحصول على عقود لتوريد الأسلحة إلى المنطقة خاصة مع اتجاه كل دولة خليجية إلى إعادة بناء وحداتها المسلحة وقدراتها الدفاعية..

ويحتل الشرق الأوسط المرتبة الإقليمية الأولى في العالم الثالث من حيث كثافة ونوعية التدفقات التصليحية^(٢) وتبلغ نسبته ٣٩,١٪ أي ما يعادل ٢٥٣,١٨ مليار دولار، من أجمالي التدفقات للعالم الثالث البالغة ٦٤٧,٣٢ مليار دولار، والطفرة الحقيقية التي حدثت في مبيعات السلاح إلى الشرق الأوسط كانت في النصف الأول من السبعينيات حيث بلغت ٥١,٨٣ مليار دولار، وقد وصلت هذه التدفقات مداها في النصف الأول من الثمانينات، حيث بلغت ٨٠,١٤ مليار دولار، بزيادة قدرها ٨,٣٠ مليار دولار عن معدلات النصف الثاني من السبعينات، ولكن حرب الخليج أنت لتطفئ على كل تلك المعدلات وتحدث طفرة جديدة في تدفقات السلاح إلى منطقة الخليج بما فيها العراق التي جاءت في المرتبة الثانية خلال الفترة من الخمسينات وحتى التسعينات حيث بلغت وارداته ٤١,٩٩ مليار دولار، أي بنسبة ١٦,٦٪ من إجمالي التدفقات الإقليمية، حيث اعتبر الاتحاد السوفيتي السابق منذ السبعينات المورد الرئيسي للعراق حيث نمت العلاقات بين البلدين، إلى حد إبرام معاهدة صداقة وتعاون بينهما وهو وضع مماثل لحالة سوريا التي شغلت المرتبة

(١) قائمة Javit لعام ١٩٩٢م.

(٢) علاء سالم/ الشرق الدولية لتجارة السلاح خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩١ - ندوة بجامعة القاهرة - أغسطس ١٩٩٣.

الرابعة، وليبيا التي شغلت المرتبة السابعة، ولكن هذه الوضعية لم تمنع العراق من تنويع مصادر وارداته حيث لجأ إلى دول مثل فرنسا والصين ومصر.

والمرتبة الثالثة كانت من نصيب إيران، حيث بلغت وارداته قرابة ٩٨,٩ مليار دولار، أى ما يعادل ١٥,١ ٪ من إجمالي التدفقات التسليحية الإقليمية، وقد شهدت سنوات السبعينات الطفرة الكبرى في واردات إيران من السلاح، نتيجة لصراعها مع العراق حول شط العرب، بل وأيضاً التطلع الإيراني لممارسة دور إقليمي فعال في الخليج، وقد سعت إيران في عهد الشاه للحصول على الأسلحة المتقدمة والتكنولوجيا التي تمكنها من تطوير قاعدة صناعية - عسكرية وطنية. وكانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيسى لإيران خلال حقبة السبعينات، فعلى سبيل المثال، استحوذت إيران في عام ١٩٧٥ على نحو ٥٦ ٪ من إجمالي الصادرات الأمريكية للخارج. ولكن هذه المخططات واجهت العديد من الصعاب بعد رحيل الشاه عام ١٩٧٩ وما أعقبه من تداعيات، أهمها الحظر الأمريكى عن توريد السلاح لإيران عقب حادث السفارة الأمريكية في طهران، بالتالى فقد تراجعت الواردات الإيرانية بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من الثمانينات، وقدرت معدلات التراجع بنحو ٥٨,٢ ٪ ثم كان الارتفاع المحدود الذى شهدته الواردات في النصف الثانى من الثمانينات.

وشغلت المملكة العربية السعودية وإسرائيل مكانة متقاربة، حيث أتت الأولى في المرتبة الخامسة، بينما الثانية في المرتبة السادسة بفارق ضئيل قدره ١٩٣ مليون دولار فقط، وتعتبر السعودية المثل البارز للعلاقة بين السيولة المالية الناجمة عن الوفرة النفطية حيث تصاعدت وارداتها من السلاح منذ السبعينات، وتعتبر الولايات المتحدة المورد الرئيسى للسعودية تليها فرنسا وبريطانيا.

وخلاصة القول أن الشرق الأوسط قد شغل المرتبة الاولى لصادرات السلاح لكل من الاتحاد السوفيتى السابق حيث بلغت نسبة صادراته من الخمسينات إلى التسعينات نحو ٣٩,١ ٪ وهو ما يعادل ٨٦,٧٩٣ مليار دولار من إجمالي تدفقات الأسلحة إلى العالم الثالث، وفرنسا بنسبة ٤١,٧ ٪ أى ما يعادل ٢٧,٦٤٢ مليار دولار وبريطانيا بنسبة ٣٥,٥ ٪ أى ما يعادل ١٦,١٣٤ مليار دولار، والصين بنسبة ١٩,٥ ٪ أى ما يعادل ٧,٧٨٤ مليار دولار.. ولكن الولايات المتحدة، إضافة إلى أن الشرق الأوسط مثل المرتبة الأولى لصادراتها الإقليمية، بنسبة ٥٠,٠٤ ٪ أى ما يعادل

٩١,٦٥٤ مليار دولار، فإنها شغلت المرتبة الأولى من إجمالي الصادرات إلى منطقة الشرق الأوسط بنسبة ٣٦,٩٪.

هذا وتوضح الجداول الآتية حجم التعاقدات التي عقدت في ثلاث شهور فقط من عام ١٩٩٠ إضافة إلى حجم ما تم استيراده من أسلحة ما بين عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩١ بالمليون دولار وبأسعار عام ١٩٩٠ الثابتة:

أغسطس ١٩٩٠: تعاقد ما بين السعودية والولايات المتحدة بقيمة ٥٦٠ مليون دولار.

سبتمبر ١٩٩٠: تعاقد ما بين البحرين والولايات المتحدة بقيمة ٣١٠ مليون دولار.

أكتوبر ١٩٩٠: تعاقد ما بين عمان وبريطانيا بقيمة ٢٢٥ مليون دولار.

أكتوبر ١٩٩٠: تعاقد ما بين الامارات العربية والمانيا بقيمة ٦٦ مليون دولار.

أكتوبر ١٩٩٠: تعاقد ما بين الامارات العربية وجنوب افريقيا بقيمة ٣٢ مليون دولار.

أكتوبر ١٩٩٠: تعاقد ما بين السعودية والولايات المتحدة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار، وبقيمة ١,٦٣ مليار دولار.

نوفمبر ١٩٩٠: تعاقد ما بين السعودية والولايات المتحدة بقيمة ٧,٤٥٧ مليار دولار (صفقة باتريوت).

ديسمبر ١٩٩٠: تعاقد ما بين الكويت وفرنسا بقيمة ٢,٨ مليار دولار.

ديسمبر ١٩٩٠: تعاقد ما بين السعودية والبرازيل بقيمة ٦٩ مليون دولار.

ديسمبر ١٩٩٠: تعاقد ما بين السعودية وبريطانيا بقيمة ٩٦٠ مليون دولار.

ديسمبر ١٩٩٠: تعاقد ما بين السعودية وفرنسا بقيمة ٣,٩ مليار دولار.

أهم الدول المستوردة للسلاح في الشرق الأوسط ١٩٥٠-١٩٩١ بالمليون دولار (بأسعار عام ١٩٩٠ الثابتة)

ترتيب الدول وفق إجمالي الواردات الكلية									
١٩٩١	١٩٩٠-٨٦	١٩٨٥-٨١	١٩٨٠-٧٦	١٩٧٥-٧١	١٩٧٠-٦٦	١٩٦٥-٦١	١٩٦٠-٥٦	١٩٥٥-٥٠	
القيمة الإجمالية للشرق الأوسط									
٤ ٧٢١	٥٥ ٢٧٣	٨٠ ١٤٦	٧١ ٨٤٤	٥١ ٨٣١	٢٢ ٨٢٦	٥ ٩٤٠	٤ ٥٥٠	١ ٤٠٤	
٦٦٧	٦ ٦٦٩	١١ ٤٦٥	٣ ٧٩٤	٩ ٥٨٧	٧ ٢٢٣	٢ ٣٦٥	١ ٢١٧	٣٠٣	مصر
-	١٣ ١٥٠	١٦ ٥٨٢	٧ ٢٢٤	٢ ٦٥٤	١٠ ١٤	٩٤٦	٣٣٣	٩٢	العراق
١٨٧	٣ ٥١٥	٢ ٣٣٩	١٣ ٦١٥	١٢ ٦٦٥	٣ ٧٢٥	١ ٥٦٤	١١٩	٧١	إيران
٢٦٧	٤ ٩٠٢	١١ ٦٣٤	٥ ٢٥٣	٨ ٤٦٧	٢ ٣١٦	٨١	٥١٧	١١٧	سوريا
١ ٦٧٦	٣ ٤٠٠	٤ ٥٣٠	٦ ٤٢٠	٨ ٢٧٨	٤ ٤٤٧	١٠ ٤٦	٥٠١	٣٢٩	إسرائيل
١ ١٣٨	١٢ ٢٠٩	٨ ٥٦٥	٥ ٤٨٤	١ ٣٩٠	١ ٤٦١	٥٨	١١٦	١١	السعودية
-	٢٥٣٢ ^(١)	٧ ٦٤٠	٥ ٢٤١	٣ ٦٤٣	٦٢٤	٤٤	١٠	-	ليبيا

(١) لا يشمل هذا الرقم تقديرات عام ١٩٩٠

(-) عدم توافر بيانات.

* المصدر:

- خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٨٥، أنظر

- Michael Brzoska & Thomas Ohlson, op. cit., pp. 332-351.

- خلال الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩١، أنظر

- SIPRI Yearbook "1992", op. cit., pp. 311-314, p. 273.

هذا وقد وصلت حجم المديونية الخارجية لعشر دول عربية تتوفر عنها بيانات (ليس من بينها العراق وليبيا والسعودية والامارات والكويت وقطر والبحرين) بلغ ٢٢٨,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٢^(١)، في الوقت نفسه تراكمت لمجموع الأقطار

(١) اسماعيل صبرى عبدالله - وحدة الأمة العربية - المصير والمسيرة - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٩٤.

العربية استثمارات أفراد وشركات في أوروبا وأمريكا تقدر بأكثر من ضعفى مبلغ المديونية، ويكفى أن نذكر أن المصريين تراكم لهم منها ما بين ١٩٧٠، ١٩٩٢ ما يزيد كثيراً على ٨٢,٧ مليار دولار.. هذا إضافة إلى أن نصيب الشرق الأوسط من ديون التسليح وصل إلى ١٧٠ مليار دولار، تدين الولايات المتحدة وحدها ٣٨ دولة بحوالى ١٦ مليار دولار- نتيجة مشتريات السلاح لهذه الدول منها إسرائيل ٥,٥ مليار ومصر بمديونية ٤,٥ مليار وتركيا ١,٤ مليار وقد اسقطت الديون العسكرية عن مصر فى إطار أزمة الخليج.

والقضية أنه بينما العالم الثالث الذى ينفق هذه المليارات نجد أن أكثر من ٧٥٠ مليون انسان يعانون من سوء التغذية وأن ١٥٠٠ مليون انسان يفتقدون إلى الخدمات الصحية وهناك ٢٥٠ مليون لا يجدون مكاناً فى مدرسة، وإذا كانت النسبة من ٣٠ - ٣٥ ٪ من القروض موجهة لاستيراد السلاح فإن الأخطر هو أن ٦٠ ٪ من القروض الجديدة تكون لمجرد خدمة هذا الدين الحزى، والأكثر غرابة هى أن الديون العسكرية أكبر من ثمن شراء الأسلحة الحديثة... والعالم الثالث ينمو انتاجه القومى بمعدل ٥ ٪ سنوياً بينما انفاقه العسكرية يتزايد بمعدل ٧ ٪ والأكثر هو أن تجارة السلاح تزيد بمعدل ٩ ٪ وهو ما يمتص القدرات المتاحة.. ومثال على ذلك أن نصيب الفرد فى مصر من الدين الخارجى قد ارتفع وفق تقرير البنك المركزى السنوى^(١) لمجلس الشعب من ٤٩١ دولار عام ١٩٨٤ إلى ٦٠٨ دولار عام ١٩٨٦، فى الوقت الذى لايزيد فيه دخل الفرد السنوى وفق تقرير البنك الدولى عن ٧٦٠ دولار. فإن اضيفت الديون العسكرية لأصبح نصيب الفرد من المديونية فى مصر يساوى دخله السنوى أو أكثر.

وفى دراسة شملت عينة من ٥٦ دولة^(٢) تضم ٩ دول مصدرة للسلاح ومستوردة للبترول، ١٠ دول مستوردة للسلاح ومصدرة للبترول، ٣٧ دولة مستوردة للسلاح والبترول معاً.. أكد الباحث أن الدول البترولية هى أكثر الدول جاذبية للدول المصدرة للسلاح وانتهى إلى أن الدول الصناعية استخدمت مبيعات السلاح كوسيلة عاجلة لامتصاص البترول دولار. فهى بذلك تعالج مشكلة البطالة الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول وكما أنه فى حد ذاته يعتبر عنصراً فى تشغيل عمالة جديدة بجانب

(١) صحيفة الجمهورية فى ٤ ديسمبر ١٩٨٦

(٢) الدكتور سامى منصور- تجارة السلاح والأمن القومى- مكتبة مطبوعى- القاهرة ١٩٩١.

أنه يعالج مشكلات ميزان المدفوعات وما طرأ عليه من عجز نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

وهنا نجد أن مجموعة دول الاوبك قد أنفقت حوالى ٤٣ مليار دولار على السلاح فى فترة ارتفاع أسعار البترول ٧٤/١٩٨٠، فقد زادت مشتريات السلاح لدول الاوبك فى سنة ١٩٧٤ مقارنة بالسنة السابقة لها بنسبة ١٥٩٪ عما كانت عليه فى العام السابق للزيادة فى أسعار البترول!!! ووصلت الزيادة إلى ١٦٣٪ عام ١٩٧٦ عن السنة السابقة لها!!!

ويؤكد هذه حقيقة هو أنه فى مرحلة الثمانينات رغم أنها شهدت زيادة ملحوظة فى حدة التوتر العالمى والصراعات المسلحة فى العالم الثالث إلا أنها شهدت على العكس تماماً تراجعاً ملحوظاً فى مبيعات السلاح كنتيجة لانخفاض عائدات البترول وما حدث من إنهيار سريع فى أسعاره.. حيث وصلت عائدات الدول الأعضاء فى الاوبك إلى ٥٥ مليار دولار عام ١٩٨٦ بعد أن كانت ٢٦٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ أى ربع ما كانت عليه.. والمملكة العربية السعودية مثلاً انخفض دخلها من البترول من ١٠٠ مليار عام ١٩٨٢ إلى ٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٧.

وعن علاقة مبيعات السلاح بفتح فرص العمل لوقف معدلات البطالة فى الدول المصدرة للسلاح على حساب زيادة البطالة فى الدول المستوردة له.. فقد قام مكتب الميزانية بالكونجرس الأمريكى بدراسة حول مبيعات السلاح أوضحت أنه فى حالة وقف مبيعات السلاح الأمريكية فإن هناك ما يصل إلى ٣٥٠ ألف فرصة عمل تفقدها العمالة الأمريكية ذلك على أساس أن متوسط برنامج مبيعات السلاح هو ٨,٢ مليار دولار سنوياً وإن كل مليار دولار يوظف ٤٢ ألف فرصة عمل!!!

• • وثالثها: قصور التنمية فى الأمة العربية:

من واقع تقرير التنمية فى العالم الذى يصدره البنك الدولى منذ أكثر من ١٥ عاماً والذى صدر عام ١٩٩٤، وتقرير المؤشرات الاجتماعية للتنمية الذى يصدره البنك الدولى - طبعة ١٩٩٣، إضافة إلى تقرير التنمية البشرية فى العالم الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائى عن عام ١٩٩٤^(١) حيث تؤكد البيانات الواردة بهم أن اجمالى عدد سكان الدول الأعضاء فى الجامعة العربية يتراوح ما بين ٢٢٥،

(١) وحدة الأمة العربية - المسير والمسير، مرجع سبق ذكره - ص ٢٩

٢٣٥ مليون نسمة، ويبلغ عدد العرب عدد سن العمل (١٥ - ٦٤) ٦٢,٩ مليون نسمة بنسبة ٢٧,٣ ٪ من اجمالي السكان، ويكثر بالوطن العربي من هم في سن أقل من ١٥ سنة، والذي يتعين على المجتمع أن ينفق على طعامهم وكسائهم وسكنهم وتعليمهم وصحتهم، فمعدل الاعالة بالوطن العربي عال جداً، إذ يعيش ٧٣ ٪ من السكان من عمل ٢٧ ٪ منهم، وبالتالي يرتهن كل تقدم في المجتمعات العربية بارتفاع في متوسط انتاجية عمل حوالي ٦٢ مليون شخص. والوطن العربي ليس غنياً بالموارد الأولية عدا البترول، فالجزء الأكبر من الأرض العربية صحارى، ففي كل من مصر والبحرين والكويت وليبيا وعمان وقطر والامارات نقل للمساحة المزروعة عن ١٠ ٪ من المساحة الكلية للقطر. أما الأقطار التي تزرع أو يصلح أكبر من نصف مساحتها للزراعة فهي سوريا وتونس والصومال والمغرب والسودان فقط، ويزيد الأمر تعقيداً شح المياه في أرض العرب، فالمناطق المطيرة لبضعة شهور محدودة والطابع العام هو الجفاف. والأنهار الرئيسية الثلاث في الوطن العربي كله تقع منابعها خارج أرض العرب، ومن يقرب من المنبع يسعى لاستفيد أكثر من البعيدين عنه وهذه الأوضاع تقدم تفسيراً سياسياً للعجز الغذائي في الوطن العربي والذي يستورد أكثر من ٣٣ مليون طن من الغلال سنوياً، وذلك بدون العراق وليبيا ولبنان والكويت وقطر، وقدّر بعض الخبراء أن واردات الأقطار العربية من الغلال تمثل حوالي ثلث الكمية التي تدخل التجارة الدولية. وعن الثروة المعدنية فإنه فيما عدا البترول لا تملك الدول العربية معادن عالية القيمة، فالحديد ليس له قيمة تذكر على المستوى العالمي، والفوسفات والبوتاس والقليل من المنجنيز ليست في أهمية الكوبالت أو اليورانيوم... إلخ.

وإذا أضفنا لذلك انخفاض عوائد البترول للأقطار العربية المصدرة له (أوبك) من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٩ إلى حوالي ٣٥ ملياراً في ١٩٩٣ بسعر الدولار المثبت، أما الأسعار الجارية فتظهر هبوطاً أشنع من أكثر من ٢٢٠ ملياراً إلى أقل من مائة مليار^(١)، وهذا كله رغم اخراج البترول العراقي من السوق الدولية، ويشير عدد من الخبراء إلى أن تراجع الطلب العالمي على البترول يرجع لانخفاض معدلات استهلاكه في الدول الصناعية. فقد انخفضت واردات السوق الأوروبية من البترول من ٨,٩ مليون برميل/يوم عام ١٩٨٠ إلى ٨,٢ مليون برميل/يوم عام ١٩٨٨، ثم

(١) هذه الأرقام وردت في النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية (أوبك) عدد يوليو ١٩٩٤

انخفضت وارداتها من البترول العربى من ٦,٢ مليون برميل/يوم إلى ٣,٧ مليون برميل/يوم فى نفس الفترة^(١).

وعن موقع الأقطار العربية من الفقر والغنى وفقاً للترتيب التصاعدي المعتمد من البنك الدولي، نرى أن خمسة^(٢) أقطار عربية (موريتانيا، مصر، الصومال، السودان، اليمن) تضم ٤٥,٥ ٪ من إجمالى الأمة العربية ترد فى قائمة البلدان الأقل دخلاً كذلك نجد ٣٣,٨ ٪ من الأمة يعيشون فى أقطار ذات دخل متوسط أدنى (من ٦٧٠ إلى ٢٧٠٠ دولار) وهى المغرب والاردن وتونس والجزائر وسوريا. وهناك ٨ ٪ من فئة الدخل المتوسط الأعلى (من ٢٧٠١ إلى ٧٥١٠ دولارات) يسكنون قطرين فقط هما عمان والسعودية. وأخيراً يعيش ١,٢ ٪ من بلاد الدخل المرتفع هما الامارات والكويت. ورغم افتقار البيانات عن العراق وليبيا ولبنان، فإن نصف الأمة العربية يعيشون تحت خط الفقر بالمقاييس المتعارف عليها.

تلك هى الصورة الحقيقية للعالم العربى مع نهاية القرن العشرين وبعد مضى نصف قرن على انشاء الجامعة العربية «بيت العرب».

• • رابعها: هجرة الأموال العربية:

فى تقرير صدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تبين أن حجم الأموال العربية المهاجرة والموظفة فى الخارج بلغ (٦٧٠) مليار دولار، وأن كل دولار عربى استثمر فى الوطن العربى، استثمر فى مقابله حوالى ٥٦ دولار فى الأسواق الدولية، مما يعنى أن امكانيات وفرص الاستثمارات العربية هى أقل من حجم الأموال العربية، ولا تلبى طموح المستثمر والدول المصدرة لرأس المال!!!

وعلى ضوء تلك الحقيقة فإن حصة الاقتصاد العربى من استثمار الأموال العربية ضئيلة جداً، يأتى ذلك فى الوقت التى أشارت فيه بيانات البنك الدولي إلى أن حجم تدفقات الموارد المالية - التى فى شكل منح وقروض - استثمارات فى أوراق مالية بخلاف الأقساط المسددة من المديونيات القائمة، ارتفعت هذه التدفقات المالية (٧٢,٤) مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى (١٣٤,٣) مليار دولار عام ١٩٩٢.

(١) حسين عبد الله، نعر سياسة نفطية منقطة عربياً - النفط والتعاون العربى، صيف ١٩٩٢

(٢) وحدة الأمة العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣

وقد تبين أن جانباً كبيراً من هذه التدفقات سرعان ما يترد في حركة عكسية تسديداً لفوائد استحققت على مديونيات قائمة أو في صورة تحويلات لأرباح على استثمارات مستحقة للبلدان الصناعية، ويأخذ هذه التدفقات العكسية في الحسبان يظهر أن صافي التحويلات للدول النامية كان أقل بكثير من إجمالي ما تلقته هذه الدول، حيث لا تتجاوز قيمة هذه التحويلات الصافية ٤٠ في المائة من إجمالي التدفقات المالية أو ما يعادل (٥٦) مليار دولار فقط في العام ١٩٩٢.

أما بالنسبة إلى حصة العالم العربي فأشارت احصاءات البنك الدولي إلى انخفاض إجمالي تدفقات الموارد الخارجية من (١٢,٤) مليار دولار في عام ١٩٨٥ إلى (٦,٨) مليار دولار في عام ١٩٩١، مما أدى إلى انخفاض صافي التحويلات من (٧,٧) إلى (٦,٦) مليار دولار خلال الفترة ذاتها.

كذلك أشار تقرير الأمم المتحدة الصادر في عام ١٩٩٢ إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية بلغ في عام ١٩٩٠ على مستوى العالم (١٨٤) مليار دولار بلغت حصة الدول المتقدمة منها (١٥٢) مليار دولار، أي بنسبة ٨٢,٦ في المائة في مقابل (٣٢) مليار ونسبتها (١٧,٤) في المائة حصة الدول النامية، وأن حصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغت فقط (٣,٢) مليار دولار ونسبتها (١,٣) في المائة وهي نسبة ضئيلة جداً.

ولا تزال الدول العربية تعتمد بشكل خاص على الاستثمارات البيئية على رغم ضآلتها وتبين دراسة وضعتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن (٤١٨٥) مشروعاً وظفت فيها رؤوس أموال عربية بلغ حجمها (٢٦) مليار دولار، دفع منها ٢٢ مليار دولار وبلغت المساهمة العربية فيها «أي الأموال التي انتقلت بين الدول العربية على أسس تجارية» (١١,٩) مليار دولار أي ما يوازي (٥٤,٦) في المائة من مجموع رؤوس الأموال المدفوعة.

وقد تراجعت الاستثمارات العربية البيئية من (٩٢٢) مليون دولار في عام ١٩٩١ إلى (٤٨٢) مليون دولار في عام ١٩٩٢ أي بنسبة (٤٧,٥) في المائة، وقد كانت نتائج اتجاهات الاستثمارات تبعاً للتجمعات الإقليمية للدول العربية، كما أشار إليها تقرير المؤسسة، حيث احتلت الاستثمارات العائدة لمستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي المركز الأول، إذ بلغت (٣٧٧) مليون دولار بنسبة ٧٨ في المائة من إجمالي الاستثمارات واتجه منها نحو (٣٤٥) مليون دولار أي بنسبة (٩١,٥)

في المائة إلى الدول العربية الأخرى.. كما احتلت الاستثمارات العائدة لمجموعة بلاد الشام والتي تضم الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق، المركز الثاني إذ بلغت استثماراتها (٧٨,٤) مليون دولار أي بنسبة (١٦,٢) في المائة.. بينما احتلت دول المغرب العربي المركز الثالث وبلغت استثماراتها (١٤) مليون دولار ونسبتها (٢,٦) في المائة من إجمالي الاستثمارات، وكانت مجموعة دول وادي النيل مصر والسودان في المركز الرابع وبلغت استثماراتها (١١,٩) مليون دولار.

ولقد أفرزت الثمانينات ظواهر عدة أثبتت بشكل قاطع أن المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الدول الصناعية المتقدمة ليست مخاطر مالية واقتصادية تهدد الأجل والمردود فحسب، بل مخاطر سياسية أيضاً تهدد حرية قرار أصحاب هذه الأموال، وليست أزمة الديون العالمية وفوضى الأسواق النقدية وتجميد الأرصدة على الطريقة الأمريكية إلا شواهد على ذلك.

ويؤكد المستثمرون ما حدث في أكتوبر ١٩٨٧ عندما تعرضت أسعار الأسهم لانحيار متلاحق في الأسواق المالية وسقطت معها مقولات الربحية والأمان والاستقرار التي تفخر بها القوى المسيطرة على تلك الأسواق.

وإذا كان إنحيار الأسواق المالية جاء شاملاً، حيث انعكست آثاره على المتعاملين في هذه الأسواق على اختلافهم، فإن دولاً صناعية أبت إلا أن تخص الاستثمار العربي بالتمييز المجحف والتقييد المتعسف، وتراوحت تطبيقات هذه المعاملة بين تجميد الأرصدة المصرفية والتلويح بتحميل الودائع العربية نصيبها من تبعة الديون الهالكة، إلى فرض قيود على المجالات المتاحة للاستثمار بدعوى حماية الاقتصاد الوطني للدول المضيفة من السيطرة الأجنبية ومكافحة الاحتكار تارة ويتعارض الاستثمار في بعض القطاعات مع المصالح الوطنية تارة أخرى.

في ظل ازدياد مخاطر الاستثمار في الخارج، خاصة المخاطر التي تعرضت لها الاستثمارات العربية في الدول الصناعية المتقدمة، تأكدت صحة الدعوة إلى توطيد الأموال العربية في البلدان العربية، وأجمع خبراء كثيرون إضافة إلى الدراسات التي وضعتها الأجهزة الاقتصادية في الجامعة العربية على أن استثمار الأموال العربية خارج وطنها وضع غير منطقي فرضته ظروف تاريخية معينة وعمقت اتجاهات بعض القرارات الاقتصادية وغير الاقتصادية المرتجلة، ذلك أنه حتى لو أغفل كل المسؤولون العرب كل الاعتبارات القومية على أهميتها، واعتمدوا

مختلف المعايير الاقتصادية على كثرتها، فإنهم يجدون أن استثمار المال العربى فى المشاريع العربية هو أفضل سبل الاستثمار، ليس من حيث الربح التجارى والمردود الاقتصادى فحسب، بل ومن حيث الأمن العربى أيضاً.

وأصبحت التساؤلات القائمة بالفعل هى كيف وضمن أية ظروف وأولويات يمكن أن يتحول المال العربى إلى استثمارات منتجة فى الوطن العربى!!!

• • وخامسها: حصار العرب والردع الأمريكى:

وإذا أضفنا لذلك حالة الحصار الغربى بقيادة الولايات المتحدة للوطن العربى منذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ من خلال استمرار اصدار قرارات فرض العقوبات الاقتصادية والعزلة الدولية كوسيلة ردع للأنظمة العربية لفرض انصياعها للسياسة الامريكىة لتكاملت الصورة التى انتهت إليها حالة الأمة العربية كنتيجة حتمية لانشغال قيادات الأمة العربية بصراعاتهم وزعاماتهم بعيداً عن التنمية الشاملة والتقدم والرفاهية والرخاء.

وما أن انتهت حرب الخليج الثانية بهزيمة العراق.. بدأت السيطرة المحكمة على الدول الخليجية كثماً يلزم دفعه نتيجة قيام التحالف الغربى بقيادة الولايات المتحدة بتدمير القوة المسلحة والبديلة الأساسية العراقية وطرد العراق من دولة الكويت واستعادة أسرة آل الصباح لحكمهم فى دولة الكويت.. وقد تجلى ذلك الثمن الباهظ من خلال التواجد الغربى الدائم للقوات المسلحة للدول التى شاركت فى التحالف الدولى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكىة سواء بتمركز معدات وأسلحة لفرق برية كاملة فى مخازن طوارئ على أراضيها، أو باستغلال موانئها ومراسيها كقواعد للأساطيل الأجنبية بحجة تأمين تلك الأنظمة من استمرار التهديد القائم فى ظل وجود صدام حسين على رأس الحكم فى العراق ووجود حكم الخومينى وماله من أطماع من وجهة نظر الغرب فى الدول الخليجية.. ومع وجود القوات الأجنبية الغربية على الأراضى والموانى والمراسى والقواعد الخليجية كان طبيعياً امتداد ذلك للسيطرة الكاملة على البترول الخليجى وعلى القرار السياسى الخليجى لينفصل ما تبقى من ثروة خليجية عن باقى الأمة العربية وليخطط لها تخطيطاً اقتصادياً غربياً لأسلوب استثمارها مع دول الجوار الجغرافى الشرق أوسطية وبصفة خاصة اسرائيل فيما أطلق عليه الشرق الشرق أوسطية.

ولكى يتم إحكام المخطط الغربى كان لابد من احكام السيطرة والحصار على الدول العربية التى كانت لاتدور فى فلك الهيمنة الغربية والتى كانت تربطها علاقات تعارن وصداقة مع الاتحاد السوفيتى السابق.. وبصفة خاصة ليبيا وسوريا والسودان والصومال إلى جانب العراق وإيران.

وقد أعطت الولايات المتحدة نموذجاً لقدرتها على ردع وتخويف القادة العرب لتهيئة الظروف المناسبة لفرض السلام الأمريكى الاسرائيلى والسير فى اتجاه المخطط الاستعمارى لتجزئة وتفتيت الوطن العربى.. وقد تجلى ذلك الردع فى قرارات الإذلال لكل من النظام العراقى والنظام الليبى والحصار السودانى..

• • العراق:

أن مغامرة الغزو العراقى لدولة الكويت قد امتدت آثارها إلى أبعاد بالغة الخطورة على العراق والأمة العربية والمنطقة كلها، وإذا حاولنا تتبع هذه الأبعاد على العراق فإننا نجد أن هذا الخطر يتمثل فى المعاناة الرهيبة التى يعيشها وسوف يعيشها الشعب العراقى الشقيق، بسبب اساءة قيادته لقراءة معنى موقف المجتمع الدولى كله بإعلانه رفض موقف العراق، وقراراته التى انطلقت من ميثاق الأمم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتان ٢٥، ٥١ وكذلك قرارات مجلس الأمم رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٩٠، ورقم ٦٦٢ بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٩٠ التى دعت جميعها إلى انسحاب القوات العراقية واعادة الشرعية إلى الكويت، إلى جانب قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر فى ٣ أغسطس ١٩٩٠ وبيان منظمة المؤتمر الاسلامى الصادر فى ٤ أغسطس ١٩٩٠، وجميع هذه القرارات والمواثيق هى نفسها التى استندت إليها القمة العربية الطارئة التى عقدت فى القاهرة لبحث هذا الخطر والتى حاولت القمة بقراراتها انقاذ القيادة السياسية العراقية من الوقوع بسبب سلوكها فى بؤرة أخطار غير محدودة، وخاصة كارثة مروعة لاتبقى ولا تنذر، سوف تضاعف بالتأكيد من معاناة الشعب العراقى، خاصة وأن إجماع العالم على محاصرة العراق بمنعه من ضخ البترول عبر الأنابيب فى كل من تركيا والسعودية. كذلك فرض حصار فى مياه الخليج حول موانئه لمنع ما يخرج منها، وما سوف يصل إليها. الأمر الذى رأى المراقبون السياسيون أنه سبب كساداً داخلياً لن يستطيع العراق تعريضه لسنوات قادمة خاصة مع استمرار ذلك الحصار لشهور متتالية.

لقد أدى الإجماع الدولي إلى عزل العراق بصورة مخيفة، لم يستطع معها تقديم أية مبررات منطقية لفض هذه العزلة، حتى مع محاولاته استمالة أية دولة للتعاون معه في أزمته الخاسرة، والتي انعكست بصورة حادة على الموقف السياسي العراقي الذي لم يجد من عون دولي لتعزيز موقفه لأنه هو المعتدى، وهو الغازي، وهو المحتل لأرض الغير بالقوة، وهو ما رفضه المجتمع الدولي بأسره.

وقد امتد هذا الخطر على العراق من خلال الإجماع العالمي على فرض الحصار الاقتصادي عليه، الأمر الذي انعكس بصورة حادة على الشعب العراقي حيث توقفت مشروعاته وتجمدت خطته التنموية التي كانت تستهدف التعويض عن سنوات حربه مع إيران والتي استنفذت بدورها الكثير من امكانيات العراق وموارده على امتداد ثماني سنوات، فضلاً عن المعونات والقروض التي تلقاها من كل الدول العربية ودول العالم.

تلك الرؤية لابعاد الخطر الذي حاق بالشعب العراقي والذي انعكست أبعاده على المنطقة العربية بأكملها، مما شكل وما زال يشكل أعظم المخاطر التي تعرضت لها الأمة العربية منذ احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية^(١).

وعلى طريق احكام الحصار الاقتصادي العالمي للعراق، فقد أعلنت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول السوق الأوروبية المشتركة فرض عقوبات اقتصادية على العراق بتجميد جميع الأرصدة والممتلكات العراقية في البنوك لديهم ووقف كافة الصادرات العراقية للولايات المتحدة.

وفي جانب آخر جمدت الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا وسويسرا جميع الأرصدة والممتلكات الكويتية لمنع أي نظام تابع في الكويت من تحويل الأرصدة الكويتية لمصالحها.

كما زاد ضغط فرض العقوبات الاقتصادية من مختلف دول العالم. كما أعلنت ألمانيا حظر مرور أي بضائع أو أسلحة نووية تمر عبر أراضيها للعراق، كما أوقف الاتحاد السوفيتي صادراته من الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى إلى العراق رداً على غزو القوات العراقية للكويت.

كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وقف استيراد البترول العراقي، فقد كانت

(١) ميرفت الحصري، الاهرام الاقتصادي، عدد ٦ أغسطس ١٩٩٠

تقوم بشراء ٢٠٠ ألف برميل من البترول الخام من الكويت في اليوم الواحد، بينما كانت تقوم بشراء ما يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ ألف برميل يومياً من العراق.

هذا ومن المعروف أن العراق والكويت كانت تلتجان خمس الانتاج الكلي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «اوبك» كما تعد العراق من أبرز دول المجموعة حيث تصل حصة انتاجها اليومي ٣,١٤ مليون برميل وهو ما يعادل انتاج إيران ويأتي في المرتبة الثانية بعد حصة المملكة العربية السعودية وتبلغ حصة انتاج الكويت ١,٥ مليون برميل يومياً.

كما أعلنت اليابان أنها لن تتبنى في الوقت الراهن فرض أى عقوبات اقتصادية على العراق إلا اذا اقتضت الضرورة، ولكنها اذا اضطرت إلى ذلك فإنها ستقوم بوقف استيراد البترول من العراق، ومن المعروف أن اليابان تستورد أكثر من ٨٠٪ من البترول العراقي.

وعن انعكاس المقاطعة الاقتصادية للعراق برز الأثر البالغ للخطورة خاصة في مجال المواد الغذائية، فوق تقارير منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) فإن العراق كان يستورد ما يقرب من أربعة أخماس احتياجاته من الغذاء^(١).

فالعراق كان يستورد سنوياً حوالى ثلاثة ملايين طن حبوب من عدة دول على رأسها الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، كما ذكرت جريدة فرانكفورت الالمانية انه وفقاً لما أعلنته وزارة الزراعة الامريكية، فإن مخزون الحبوب في العراق عند بدء الغزو في ٢ اغسطس ١٩٩٠، كان يكفي العراق لثلاثة أشهر فقط. أما بالنسبة للمواد الغذائية الأخرى، فقد ذكر اتحاد الشرق الأدنى والأوسط في مدينة هامبورج، ان استمرار المقاطعة اذا استمرت فإنها ستشكل تهديداً حقيقياً للعراقيين.

ووفقاً لما نشر في الجريدة الالمانية، فإن ما خفف من أثر ذلك التهديد على العراق هو حصولها على احتياجاتها من الاردن وبالذات من ميناء العقبة.

من ناحية أخرى هناك تركيا التي كانت قد وافقت على العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق، إلا أنها تشترك معه في حدود طويلة يصعب معها عملية المراقبة، وذلك قد فتح باباً امام العمليات التجارية غير المشروعة عن طريق هذه الحدود خاصة وانها كانت بمثابة اغراء كبير لسائقي سيارات النقل في تركيا والذين

(١) شهيرة الرافعي، الاهرام الاقتصادي، عدد ١٢ أغسطس ١٩٩٠

تأثر نشاطهم بدرجة كبيرة منذ الحرب العراقية - الإيرانية.

واليوم في منتصف عام ١٩٩٥ وبعد مضي خمسة سنوات على الهزيمة العراقية وبعد قيام اللجنة الفنية المكلفة من قبل مجلس الأمن الدولي بتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية وقيامها بخمسة وخمسون تفتيشاً دقيقاً على تلك الأسلحة، وبالتالي عقد عشرون اجتماعاً لمجلس الأمن الدولي لمراجعة تطبيق العراق واستجابته وتعاونه مع تلك اللجنة الفنية.. ورغم تنفيذ الحكومة العراقية لكافة قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالتسلح واعترافها بسيادة الكويت وحدودها، فإن الولايات المتحدة تنفيذاً لمخططها لحصار العالم العربي لاتزال تواصل دورها في تجويع الأطفال بالعراق وإجهاض الحوامل ومنع وصول الدواء إلى الشيوخ، بل واستمرار دورها في عملية تمويت بطيء لكافة أبناء العراق، وعندما اشتدت الضغوط وفاض الكيل وأصبح الضمير العالمي ينوء بما لا يطيق من أحوال ومصائب الشعب العراقي حاولت الولايات المتحدة بعد مرور خمسة سنوات كاملة التحايل وسعت إلى اصدار قرار من مجلس الأمن، الذي تهيمن تماماً على قراراته بالتعاون مع حلفائها غرباً وشرقاً، ووافقت على أن يبيع العراق نفطاً بأربعة مليارات من الدولارات في العام، إلا أن الحكومة العراقية رفضت القرار واعتبرته التفافاً على الرفع الكامل للحصار الذي حانت ساعة إزالته، ولعل الأرقام هي أبليغ تعبير عن مدى الدمار الذي يسببه الحصار الأمريكي، فطبقاً لأحدث احصائيات أوردها^(١) وزارة الصحة العراقية فإن (٥٣٠) ألفاً و(٩٠٧) أشخاص قد توفوا من الفئات العمرية كافة منذ اغسطس ١٩٩٠ وحتى نهاية ١٩٩٤ بسبب النقص الشديد في الأدوية والأغذية والمستلزمات الطبية في حين كان عدد المتوفين خلال عام ١٩٨٩، قبل فرض الحصار، (٢٧) ألفاً و(٣٢٤) شخصاً فقط. وتشير الاحصائيات نفسها إلى أن المعدل الشهري للوفيات للفئة العمرية أقل من خمس سنوات خلال عام ١٩٩٤ بلغ (أربعة) آلاف و(٤٠٩) أشخاص في حين كان المعدل خلال عام ١٩٨٩ لا يتجاوز (٥٩٣) شخصاً، وأن المعدل الشهري للوفيات للفئة العمرية أكثر من خمس سنوات خلال العام الماضي ١٩٩٤ (٦) آلاف و(٧١١) شخصاً في حين كان عددهم عام ١٩٨٩ لا يزيد عن (الف و٦٨٥) شخصاً.

وقد أكد تقرير لرعاية الأمومة والطفولة، اليونسيف، أن (ثلاثة) ملايين و(٦٠٠)

(١) عمر أحمد عمر، أطفال العراق لا يشربون اللبن، مقالة في جريدة الاهالي، العدد ٧٠٧، بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٩٥.

ألف مواطن عراقي مهددون بمختلف الأمراض وقال التقرير الذي نشر في السادس والعشرين من يناير من العام الحالي ١٩٩٥ أن مليوني وربع المليون من هؤلاء هم أطفال تحت سن الخامسة من العمر يعانون من سوء التغذية وعدم تلقي السعرات الحرارية اللازمة للجسم الطبيعي، وذكر التقرير أن الحكومة العراقية كانت تخصص (أربعة) مليارات دولار سنوياً لاستيراد مواد غذائية قبل فرض الحصار عام ١٩٩٠ وأن المبلغ انخفض في السنوات الأربع الأخيرة بشكل خطير.

ويقول تقرير آخر لصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «اليونسيف» نشر في أكتوبر ١٩٩٤ الماضي أن خفض الحصص الغذائية في العراق يشكل خطراً على صحة ثلاثة ملايين و(٣٥) ألف طفل، (٣٣٠) ألفاً من النساء الحوامل والمرضعات.

هذا وعن آثار الحصار على قطاع الغذاء في العراق، فإن المواطن العراقي يتناول منذ مايزيد عن خمسين شهراً كميات غذائية تقدر بنصف الحاجة الفعلية للانسان الاعتيادي، كذلك امتدت آثار الحصار الاقتصادي الأمريكي على العراق لتطول المؤسسات التربوية والتعليمية، إذ كانت الضربات الجوية المؤثرة والتي تجاوزت أهدافها لقوات التحالف عام ١٩٩١ قد أحدثت أضراراً فادحة بهذه المؤسسات وتفاقمت تلك الأضرار بسبب استمرار الحصار، وتشير البيانات أن نسبة تسرب الطلاب من المدارس العراقية بلغت (٧) في المائة، ويأتي التسرب بسبب انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع أجور النقل واضطرار أولياء أمور الطلبة إلى زج أبنائهم في سوق العمل لمساعدتهم في مواجهة متطلبات المعيشة وارتفاع الأسعار وعدم توفر الامكانيات الكافية لاستيعاب الطلبة بسبب اجراءات الحصار التي منعت حتى استيراد أقلام الرصاص.

ذلك هو الوضع الذي فرضه الحصار الأمريكي على الشعب العراقي والذي ينتظر أن يستمر في ظل استمرار الرئيس العراقي صدام حسين على رأس السلطة في العراق والذي لن تسمى الولايات المتحدة للسعي الجاد لاسقاطه إلا بعد استنزاف ما تبقى من ثروات خليجية والذي يهيء وجود نظام صدام حسين خير سبيل لاستمرار نهبها واستنزافها بحجة توفير الأمن العسكري للقيادات الخليجية الحاكمة ضد ذلك النظام الذي يمثل تهديداً مباشراً لها من وجهة نظر الولايات المتحدة حتى بعد تدمير أكثر من ٧٠٪ من آلتها العسكرية الحربية وافتقار ما تبقى منها للكفاءة الفنية والقتالية نتيجة ظروف الحصار الاقتصادي المحكم عليه!!!

• • ليبيا:

لقد نتج عن سياسة الرئيس معمر القذافي زعيم الثورة الليبية شبه إجماع بين مختلف الاتجاهات في النظام العربي على اختلاف توجهاتهم وسياساتهم على عجز عام في تحديد أو فهم الخطوط العامة للسياسة الخارجية الليبية داخل النظام العربي، ولكي نتفهم ذلك لابد من أن نتعرض للبيئة الإقليمية التي قام في ظلها الحكم الحالي في ليبيا وأسس الفكرية، فقد تولى هذا النظام مقاليد الحكم في ظل نكسة عام ١٩٦٧ وقد وجد النظام الجديد دعماً من الحكومة المصرية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أملاً في أن يسهم هذا النظام في إعادة الحيوية إلى النظام العربي، وكان قيامه ولاشك إضافة إلى الامكانيات الكلية للنظام العربي، ليس فقط بسبب امكانيات ليبيا الاقتصادية، بل أيضاً لأنه زاد من العمق الاستراتيجي لمصر بإعتبارها قوة المواجهة الرئيسية مع إسرائيل في ذلك الوقت، كما أضاف امتداداً عضوياً يربط المشرق العربي بالمغرب، وجعل من ليبيا معبراً بينهما، بينما كانت في السابق فاصلاً صحراوياً يبعدها عن بعضها.

وكانت الأفكار العامة التي اعتنقها الحكم الجديد تمثل مصادر مرحلة خطيرة من تطور النظام العربي في ظل سيطرة الاتجاهات الواقعية والآثار النفسية والفكرية لحرب ١٩٦٧، لذلك بدأ النظام الليبي بعد فترة من توليه الحكم يبحث عن شيء جديد يشبع فيه طموح الثورة التي قامت مؤخراً ويتفق مع الظروف القبلية في ليبيا، ويملاً الفراغ الأيديولوجي العربي ويساير في نفس الوقت متطلبات تحديث المجتمع الليبي، وفي ظل هذا الأساس تبلورت السياسة الخارجية الليبية في رفض العمل تحت مظلة العمل العربي المشترك وإبراز عدم الاهتمام بها، واتخاذ موقف العداء ضد القيادة المصرية بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر واستخدام جميع الأساليب والامكانيات الليبية المتاحة لاثارة المتاعب ضد هذه القيادة.. هذا إلى جانب التفرقع ثم الخروج على العالم الخارجي في تلاحق سريع ومفاجيء، مما سبب ضرراً بالغاً بالصورة العربية لنظام الحكم في ليبيا.. فقد كان التراجع والتراجع بغير نظام حيال قضايا حيوية (مثل حرب أكتوبر ١٩٧٣) مما نتج عنه أحياناً الالتزام بتأييد الخاسر، أو التدخل الخطأ لمصلحة طرف ثم التراجع المفاجيء عن الالتزام بتأييد الطرف الخاسر والذي سبق أن التزم بتأييده، كما حدث في علاقة ليبيا مع العراق قبل وبعد الحرب العراقية - الإيرانية، حيث تحولت إلى تأييد لإيران ضد صالح العراق، وبالتالي ضد صالح أمة العرب التي كانت إلى جانب العراق في

ذلك الوقت.. وكل تلك المواقف غير المتزنة أو المتذبذبة تسببت فى خسائر كبيرة تحملتها الامكانات السياسية والاقتصادية الليبية.

هذا وقد نجح الاتحاد السوفيتى والقوى الخفية التى تعمل ضد مصالح الأمة العربية فى أن تحول ليبيا من دولة مساندة لمصر إلى دولة معادية لها مستغلة فى ذلك الخصائص والميول الشخصية للرئيس معمر القذافى، الأمر الذى أدى إلى أن تصبح ليبيا عاملاً سلبياً فى الصراع العربى الاسرائيلى ليس فقط بسبب عدم استثمار قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية لصالح الجانب العربى من الصراع، بل أيضاً بالعمل على تبديد طاقات وامكانيات مصر السياسية والاقتصادية والعسكرية نتيجة الخط العدائى الذى اتخذته القيادة الليبية ضد مصر وتهديداتها واعتداءاتها المتكررة على الحدود المصرية الغربية، بل وفى عمق مصر، الأمر الذى اضطرت معه مصر إلى تخصيص حتماً ليس باليسير من قواتها لتأمين حدودها الغربية، ثم ترسل المخربين من أراضيها للعمل ضد السودان، وتحالف مع اثيوبيا المتعاونة مع اسرائيل وعدن ضد السودان ومصر، وترسل قواتها لشن هجوماً أو حرباً ضد حكومة تشاد، ولتلهب نار الفتنة بين الطوائف المتحاربة فى لبنان، وتدعو قيادة المنظمة الفلسطينية إلى الانتحار فى بيروت وتغذى عملية الانشقاق فى صفوف المنظمة الفلسطينية، مما أثار الكثير من التساؤلات عن طبيعة وحقيقة الدور الذى يلعبه نظام القذافى فى ليبيا ولصالح من؟

ومع تداعى وإنهيار الاتحاد السوفيتى الذى كانت تربطه معاهدة دفاع مشترك مع ليبيا والمخطط الأساسى لكل عملياته العدوانية ضد جيرانه من العرب فى كل الاتجاهات من خلال بناء ترسانة عسكرية ضخمة تم تدريبها واعدادها والتخطيط لعملها ضد الأمة العربية بصفة عامة وجيرانه العرب بصفة خاصة مما انعكس بشكل حاد على الاقتصاد الليبى واستنزف موارده وثرواته فى غياب وعى من القيادة الليبية عن حقيقة ذلك الدور، الأمر الذى نتج عنه تلك السياسات المتخبطة وغير المدركة للمخاطر والنتائج التى انعكست على الشعب الليبى اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وعسكرياً.

من هنا ومع إنهيار الاتحاد السوفيتى وزوال حلف وارسو والكتلة الشرقية معه.. ومع تربع الولايات المتحدة على قمة النظام العالمى الجديد كان من الضرورى أن يحاسب الرئيس معمر القذافى عن دعمه للإرهاب الاقليمى والدولى.. فطلى أثر

الاتهام الذي وجهته الولايات المتحدة وبريطانيا بأن ليبيا لها صلة بحادث تفجير طائرة ركاب أمريكية في أجواء «لوكاربي» في اسكتلندا عام ١٩٨٨ والمتهم فيها مواطنين ليبيين فقد طلبت الولايات المتحدة تسليمها المتهمين في ذلك الحادث تمهيداً لمحاكمتهم في الولايات المتحدة، الأمر الذي رفضته الحكومة الليبية رفضاً قاطعاً مما أدى إلى قيام الولايات المتحدة بحكم سيطرتها على القرار في مجلس الأمن بإصدار القرار رقم ٧٤٨ بفرض عقوبات دولية على الشعب الليبي في أبريل من عام ١٩٩٣، وقد شكلت العقوبات الدولية مصاعب اقتصادية حادة انعكست على الشعب الليبي وبصفة خاصة ما تعلق بفرض الحظر الجوي على رحلاتها الجوية إلى جانب حظر مبيعات الأسلحة وقطع الغيار لها.. هذا وتسعى الولايات المتحدة إلى محاولة استصدار قرار من مجلس الأمن بتصعيد العقوبات من خلال فرض حظر دولي عام على صادرات ليبيا من النفط، إضافة إلى احتمال تجميد الأرصدة الليبية في الخارج مع حظر تصدير المعدات اللازمة لصناعة النفط الليبية.. وقد عكست نتائج حظر الاتصالات الجوية مع ليبيا والحظر على بيعها بعض أنواع المعدات التي تستخدم في صناعة النفط والتي تجاوزت الثلاث سنوات في النصف الأول من عام ١٩٩٥ على أسطول طائرات الركاب الليبية مع ازدياد الحاجة إلى قطع الغيار، الأمر الذي أدى إلى تدهور شامل في الحالة الفنية له، كما أثرت العقوبات بشكل غير مباشر على قطاعات أخرى كالخدمات الصحية حيث دفع الكثير من الهيئات الطبية وهيئات التمريض من الاجنبيات إلى مغادرة ليبيا كما دفع بالكثير من الخبراء الدوليين إلى عدم زيارة ليبيا، وانعكس ذلك على كل أوجه الحياة في ليبيا في ظل عزلة دولية كاملة وبصفة خاصة حالة المرضى الذين يعانون من نقص قطع الغيار اللازمة لاصلاح المعدات الطبية كأجهزة اشعة الليزر وغيرها إلى جانب امتناع العديد من شركات الاستثمار الأجنبية عن العمل في ليبيا مع توقف العمل في الكثير من المنشآت الاقتصادية نتيجة لذلك الحظر الجوي.. هذا إلى جانب انعكاس ذلك على القدرة العسكرية الليبية على أثر حظر مبيعات السلاح وقطع الغيار اللازمة لصيانة ورفع كفاءة المتوفر منه حيث انخفضت صلاحية الدبابات حتى أصبح الصالح منها في منتصف عام ١٩٩٣ (٦٠٠) دبابة من اجمالي (٢٠٠٠) دبابة كانت تشكل سلاح المدرعات الليبي، وينطبق الأمر على السلاح الجوي الليبي الذي توجد منه (٢٠٠) طائرة قتال في حالة صالحة للعمل إلى جانب حوالي (٣٠٠) طائرة قتال أخرى يجري تفكيكها لاستخدامها

كقطع غيار عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. وهذا يجعل الحظر الجوى من الأمور الصعبة التى تشكل عزلة حقيقية للحكومة الليبية وتنعكس انعكاساً مباشراً على شيوخ وأطفال ومرضى الشعب الليبى الذين يعانون من سياسات متناقضة ومتخبطة للرئيس الليبى معمر القذافى الذى استنزف معظم ثروات الشعب الليبى فى صفقات سلاح واعداد قوات مسلحة استخدمت لتهديد الجيران من العرب وحولت ليبيا إلى قاعدة سوفيتية انتشر بها الآلاف من الخبراء والمستشارين السوفيت ليس فقط فى القوات المسلحة بحجة تدريبها ورفع كفاءتها، ولكن فى كل المنشآت الاقتصادية ومؤسسات صنع واتخاذ القرار فى ليبيا.

وعلى ذلك فإن الحقائق تؤكد أن معاناة الشعب الليبى لا تنقل عن معاناة الشعب العراقى خاصة فى ظل احتمال نجاح الولايات المتحدة فى فرض حظر على بيع النفط الليبى فى مجال تشديد الحصار على القيادة الليبية وفرض ضغوطها لتسليم الاثنين مواطنين الليبيين لمحاكمتهم فى الولايات المتحدة والتى يمكن أن تمتد إلى ادانة للرئيس القذافى بما يسمح للولايات المتحدة من استصدار قرار بمحاكمته كما تم مع نرويجيا حاكم بنما والذى ادين باتجاره فى المخدرات وقامت القوات الامريكية بغزو دولة بنما والقبض على حاكمها نرويجيا ومحاكمته.

• • السودان :

فى أول اغسطس ١٩٥٥ كان رأى العام السودانى بزعمائه السياسيين والدينيين مجمعاً على الاستقلال والتحول بالانصراف عن الوحدة، أما فى مصر فكان رأى العام المصرى فى واد آخر^(١) نتيجة مبالغة وسائل الاعلام المصرى فى التأكيد على أن السودان سيقدر وحدة وادى النيل ولذلك تحتم على مجلس قيادة الثورة الاجتماع لمناقشة هذا الموقف وخاصة وان مرحلة تقرير المصير أصبحت على الأبواب، وقد اجمع جميع المتحدثين فى هذا الاجتماع انه لا أمل فى تحقيق الوحدة وأن الصورة التى تعيشها صحافة واذاعة مصر عن الموقف فى السودان تختلف تمام الاختلاف عن الحقيقة هناك.

وفى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ وافق البرلمان السودانى بالاجماع على اعلان استقلال السودان وتم الاتفاق على تشكيل (مجلس السيادة) من خمسة أفراد يرأسها أحد

(١) مذكرات عبد الحليم البغدادي، جزء أول، ص ٢٢٣

أعضائها دورياً لتمارس سلطات رأس الدولة. وفي أول يناير ١٩٥٦ أعلن رئيس وزراء السودان اسماعيل الأزهرى أنه تلقى اعتراف مصر وبريطانيا على استقلال السودان، وتوجه الأزهرى إلى مقر الحاكم العام وقام بانزال العلمين المصرى والبريطانى ورفع العلم السودانى إعلاناً باستقلال السودان من جانب واحد ولم يتم الاتفاق بين الأطراف الثلاثة، السودان ومصر وبريطانيا، اتفاقاً حاسماً في موضوعين: أولهما موضوع الحدود بين مصر والسودان.. وثانيهما موضوع توزيع مياه النيل بين مصر والسودان، حيث تعمدت بريطانيا منذ اتفاق عام ١٨٩٩ ترك هذين الموضوعين معقلين واللذين أصبحا مثار لخلاف يتصاعد ويخبر منذ ذلك التاريخ، حيث قام رئيس الوزراء السودانى عبد الله خليل باثارتها في يوليو ١٩٥٦ ومنذ ذلك التاريخ لم تسفر العلاقات الودية عن حل مناسب لهما!!!

وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن التدخل الأجنبى من بريطانيا وعدم ادراك القيادتين المصرية والسودانية لأهمية وحدة الدولتين إلى جانب التصرفات غير المحسوبة من بعض القيادات وأجهزة الاعلام المصرية كانت سبباً مباشراً لفك وحدة وادى النيل وفصل مصر عن السودان وبداية مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين يغلب عليها طابع التوتر والاستفزاز على طابع التعاون والتكامل بينهما!!

في ابريل ١٩٨٥^(١) قامت انتفاضة وطنية مدنية للاطاحة بالحكم العسكرى للرئيس جعفر النميرى واستعانت القوى الوطنية السودانية بالقائد العسكرى سوار الذهب للقضاء على حكم جعفر النميرى بوعد من سوار الذهب باعادة الحياة النيابية للبلاد وتحقيق هذا حيث حافظ سوار الذهب على كلمته، وقد مرت العلاقات المصرية السودانية بعد تلك الانتفاضة بمرحلة خطيرة بدءاً من طلب تسليم جعفر النميرى الذى حضر إلى مصر ورفض مصر رفضاً باتاً هذا الطلب، وقد كان آخر ما فعله الرئيس جعفر النميرى هو قوانين سبتمبر ١٩٨٣ التى طبق فيها الشريعة الاسلامية وعلى رأسها مسألة الحدود، كقطع يد السارق... إلخ.

ووفقاً للمعايير الدستورية فقد اجتاز السودان عهد الحكومة الانتقالية ومع ذلك زادت المشكلات التى أدى إلى تفاقمها نظام النميرى ومنها قضية الجنوب. فالأحزاب التى فازت بتمثيل الجنوب فى الجمعية التأسيسية تتصارع فيما حول

(١) عهد الفتح لبر الفضل، مصر والسودان.. بين التوام والخصام، كتاب الحرية، عدد ٣٧، ص ٢٠٠

صيغة ادارة الاقاليم الجنوبية وذلك من خلال تصور لتقسيم الجنوب إلى ثلاث أقاليم، كما يطالب أبناء المديرية الاستوائية، أو من خلال هيئة إدارية مشتركة للاقاليم الثلاثة كما يطالب أبناء قبائل «الدنيكا» المتمركزة في بحر الغزال وأعلى الدليل أو من خلال صيغة توفيقية تتيح للمجموعتين الاشتراك في الحكومة. هذا في الوقت الذي مازال مقاتلو جيش التحرير الشعبي بقيادة «جون جارجنج» يحملون السلاح ضد الحكومة غير معترفين بشرعيتها.

وتصل^(١) مساحة الاقاليم الجنوبية في السودان إلى (٦٥٠) ألف كيلو متراً مربعاً أي نحو ربع المساحة الكلية للسودان والتي تصل إلى مليونان و(٥٠٥) ألف و(٨١٣) كيلو متراً مربعاً وان سكان الجنوب خمسة ملايين وثلاثمائة وواحد وسبعون ألفاً ومئتان وستة وتسعون نسمة أي نحو ربع سكان كل السودان والتي تصل إلى حوالي ٢١ مليون ونصف نسمة، وعن الكتاب السنوي للتبشير الذي يصدره مجلس الكنائس العالمي عن عام ١٩٨١ فإن (٦٥) في المائة من عدد السكان لا دينيين وأن (١٨) في المائة منهم مسلمون و(١٧) في المائة منهم مسيحيون وان أثر الاسلام قوى في المدن بينما لا يتأثر أهل الريف بالمسيحية إلا بدرجة قليلة جداً.

وفي يونيو ١٩٨٩ قام انقلاب عسكري بقيادة عمر البشير وقضى على النظام الديمقراطي الأخير في السودان وتولى السلطة مجلس قيادة الثورة برئاسة عمر البشير متعاوناً تعاوناً وثيقاً مع الجبهة القومية الاسلامية التي يرأسها حسن الترابي، وعلى الرغم من أن الترابي ليست له سلطات رسمية، إلا أن أبرز أعوانه يسيطرون على أهم الوزارات وعلى رأسهم على عثمان محمد طه نائب الأمين العام للجبهة القومية وزعيم المعارضة أثناء الحكم الديمقراطي الذي أصبح وزيراً للخارجية، هذا إضافة إلى سيطرة كوادر الجبهة على معظم الأجهزة خاصة الاذاعة والتليفزيون، كما اعتبر هذا التحالف فرصة مثالية للترابي نجح خلالها في فرض قيادات ورجال الجبهة داخل كل مؤسسات الحكم وخاصة الجيش وقوات الشرطة والمخابرات.

وقد بادرت الحكومة المصرية وبدافع رد الفعل غير المحسوب^(٢) إلى احتضان وتأييد الانقلاب العسكري الذي قاده عمر البشير في يونيو ١٩٨٩ ضد حكومة

(١) وثيقة سودانية رسمية

(٢) عمر احمد عمر، العلاقات المصرية السودانية، مقالة في جريدة الاهالي، في ١٩ اغسطس ١٩٩٥

الصادق المهدي المنتخبة من الشعب، إذ سيطرت على الحكومة المصرية روح مؤداها انه ما دام ان الانقلاب قد أطاح الصادق المهدي فهو- أى الانقلاب- لابد وان يكون أكثر إيجابية تجاه مصر.. ولكن سرعان ما اتضح خطأ هذه التقديرات وكشف النظام السوداني الجديد عن موجة أكثر عدوانية وعداء تجاه الحكومة المصرية وأكثر تأثيراً على مشاكلها الداخلية من سابقه، ويكمن الأساس المادى لهذا العداء فى تحول الجبهة الاسلامية من كونها الضلع الثالث الأصفر فى مثلث حكومة الصادق المهدي إلى كونها المحور الأساسى والسند الرئيسى الأول، وقد يكون الوحيد، للحكم العسكرى الجديد فى السودان. وقد حدث هذا التحول فى الوقت الذى بدأت فيه المواجهة بين الحكومة المصرية والمتشددى الاسلاميين تأخذ أبعاداً أشد وأخطر مع نهاية الحرب الافغانية وبدء تدفق المجاهدين العرب الذين حاربوا فى افغانستان إلى بلادهم حيث مثلوا قوة دفع جديدة للحركات الاسلامية المتشددة فى بلادهم والتي كانت مصر على رأسها، ومنذ هذا الوقت والحكومة المصرية تتهم الحكومة السودانية بأنها حولت الأراضى السودانية إلى وكر يتجمع فيه المتشددون حيث يلقون مزيداً من الدعم والتدريب والتسليح قبل تسربهم إلى مصر، أو العكس أى هروب المتطرفين الاسلاميين إلى السودان حيث يجدون الرعاية والملاذ ويتخذون استعداداتهم للتسرب مرة أخرى إلى مصر.

وفى نهاية عام ١٩٩٢ عادت الحكومة السودانية إلى إثارة النزاع مع مصر بشأن مثلث حلايب الحدودى حيث تقدمت فى ٢٧ ديسمبر ١٩٩٢ بمذكرة إلى مجلس الأمن الدولى ضد مصر بشأن حلايب، ثم أعقبتها بمذكرة ثانية أشد لهجة من الأولى فى ٧ يناير ١٩٩٣، أعلنت فيها أن جمهورية السودان تحتفظ لنفسها بحق استعمال كل الوسائل اللازمة بناء على ما جاء فى ميثاق الأمم المتحدة للدفاع عن وحدة أراضيها وسيادتها، ثم ازداد التوتر تصاعداً وحدة بين الدولتين مصر والسودان مع بداية عام ١٩٩٣ عندما أعلنت الحكومة السودانية ضم المؤسسات التعليمية المصرية فى السودان واخضاعها لإشراف وزارة التربية والتعليم السودانية والبدء فى اجراءات تغيير المناهج فى هذه المؤسسات لتتلاءم مع الظروف السياسية فى السودان، ومنذ ذلك الحين بدأت تتوالى مظاهر الأزمة فى العلاقات بين البلدين والتي كانت تقوم بالأساس على اتهام الحكومة المصرية للحكومة السودانية برعاية الإرهاب والتطرف فى مصر، مقابل اتهام الحكومة السودانية الحكومة المصرية بمشاركتها فى مؤامرة دولية تستهدف النهج الإسلامى فى السودان. واستمرت هذه

الاتهامات المتبادلة إلى أن وقع حادث محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك أثناء زيارته لحضور مؤتمر قمة الدول الإفريقية فى أديس أبابا فى مايو ١٩٩٥ الماضى حين دخلت العلاقة بين البلدين مرحلة خطيرة، فقد انتقلت فيها هذه العلاقة من التآزم الشديد إلى التدهور الشديد الذى كاد أحياناً الدخول إلى مرحلة الانفجار والانهييار.^(١)

هذا ما انتهت إليه العلاقة بين مصر والسودان والتي كانت قد وصلت من العمق إلى حد توقيع ميثاق التكامل السياسى والاقتصادى بين الدولتين فى عام ١٩٨٢ والذى شمل منهاج العمل السياسى والاقتصادى الموقع فى ١١ فبراير ١٩٧٤، ثم توقيع ميثاق الاخاء بين مصر والسودان عام ١٩٨٧، ولكن القوى المعادية والمخططات الصهيونية والأمريكية إلى جانب غياب الرؤية الاستراتيجية والادراك الحقيقى لأهمية وحدة دولتى وادى النيل وانعكاساتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً هى التى أدت إلى تلك النتيجة التى انتهى إليها التدهور فى العلاقات والذى وصل إلى التهديد باستخدام القوة المسلحة كل فى مواجهة الآخر ورفع السلاح بين الأشقاء فى شمال وجنوب الوادى.

ورغم أن نتائج تحقيق الحكومة الاثيوبية قد أكد أن مرتكبى حادث محاولة اغتيال الرئيس محمد حسنى مبارك هم من المصريين جميعاً الذين قدموا إلى أديس أبابا عبر دولة أخرى لم يفصح عنها.. إلا أن مخطط إعادة ترتيب أوراق المنطقة العربية ورسم خريطتها الجديدة وفق نظرية الحل الاقليمى لمشكلة الشرق الأوسط بدخول اسرائيل طرفاً رئيسياً بين دوله، فإن المصلحة الحقيقية فى اشتباك هذه العلاقة هى اسرائيل وجماعات المعارضة الجنوبية المدعومة أيضاً من اسرائيل، وتأكيداً لتلك الحقائق فقد عرض مؤتمر أسمرأ للمعارضة السودانية مسألة حق تقرير المصير للجنوب والتي هى بالدرجة الأولى فكرة صهيونية عقد لأجلها عدة مؤتمرات وكتب فيها العديد من الدراسات فى أهم الدوريات الأمريكية والاسرائيلية.

(١) صدر بيان رسمى عن وزارة الخارجية فى أديس أبابا فى أول سبتمبر ١٩٩٥ يشير إلى أن السودان قام بتوفير الملجأ للإرهابيين الذين قاموا بمحاولة الإغتيال الفاشلة على مركب الرئيس حسنى مبارك بالقرب من مطار أديس أبابا، كما رفضت الحكومة السودانية الطلبات التى تقدمت بها إثيوبيا عبر مختلف القنوات لتسليم الإرهابيين الثلاثة المشتركين فى المحاولة طبقاً لاتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بين البلدين عام ١٩٦٤ وقد قررت الحكومة الاثيوبية إتخاذ عدة إجراءات عقابية للسودان على اثر ذلك.. وقد أدى هذا البيان إلى تصعيد التوتر بين مصر والسودان بشكل حاد.

وفي مطلع هذا العام ١٩٩٥ عقدت في مركز^(١) الدراسات لأبحاث الشرق الأوسط بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية في وزارة الخارجية الاسرائيلية ندوة مهمة بعنوان «اسرائيل والأقليات والجماعات العرقية والطائفية في العالم العربي، وكان من المنطقي والمؤكد أن تعتبر اسرائيل نفسها سندا لهذه الأقليات، ومن أهم القضايا التي طرحت للبحث كانت مسألة الجنوب السوداني حيث أكدت الندوة أهمية التحرك الاسرائيلي في الجنوب السوداني بهدف دعم الجنوب ليس فقط من أجل المساواة ورفع الظلم، وإنما من أجل قيام كيان إثني وسياسي مستقل بما يعنيه ذلك من خطوة إضافية على طريق اضعاف العالم العربي في مجابهته مع اسرائيل.

هذا وتتعدى مخاطر انفصال الجنوب ليس فقط مع احتمال انتقال عدوى «حق تقرير المصير للأقليات، وإنما تتعدى ذلك إلى الخطر على منابع النيل شريان الحياة المصري وبالتالي فإن الدعوة مخصصة للقيادات العربية بأن تدرك مصدر الخطر الرئيسي عليها وأن تعيد ترتيب الأولويات في علاقاتها الداخلية والخارجية لتكريس دورها لمواجهة الخطر الحقيقي القادم إلى المنطقة بدلاً من تصعيد خلافاتها العربية!!

وعلى جانب آخر فقد استغلت الولايات المتحدة وجود نظام اسلامي في السودان وتعاونته مع إيران ثم طرح النظام الحاكم في السودان للمشروع الحضاري الاسلامي ورفعته بشعار «اسلمة الجنوب بالسلاح»، وعلى ضوء الاتجاه الأمريكي الذي ينظر للأصولية الاسلامية باعتبارها العدو الجديد للغرب بعد انهيار الشيوعية ويدعو إلى تعبئة كل القوى الغربية في مواجهته وتطوير استراتيجية حلف شمال الاطلسي (الناتو) في هذا الاتجاه، حيث تبدأ هذه المواجهة مع إيران والسودان وقد تمتد إلى الحركات الأصولية الأكثر قوة في بعض الدول العربية، فقد اتهمت السودان بتشجيع الإرهاب الاقليمي والدولي وساعدت تصرفات القيادة السودانية على تأكيد تلك الدعوى، وأياً كانت حقيقة ذلك الاتهام فقد سعت الولايات المتحدة إلى احكام حصارها على السودان للدرجة التي أدت إلى شل هياكل الدولة الاقتصادية وقطاعها العام وعملتها الوطنية حيث بلغ سعر الدولار الأمريكي في المصارف ما يقارب (٧٠٠) جنيه سوداني، ولم يتعدى سعره الرسمي (١٢) جنيه سودانياً في

(١) ياسر الزعاطرة، رئيس تحرير مجلة فلسطين المسلحة، مقالة اعادة التفكير في الازمة المصرية السودانية، جريدة الشعب،

يونيو ١٩٨٩، وتدهورت الحالة الاقتصادية بالقدر الذي أدت إلى إزهاق مشاريع التنمية تماماً، وتوقفت تماماً كافة القروض الميسرة أو العون الذي كان يتلقاه السودان من الدول والصناديق المانحة لإعادة التعمير في مناطق الحرب الأهلية بالجنوب، واستمر الضغط الأمريكي لاستكمال حصار الشعب السوداني للدرجة التي تقطعت معها أوصاله مع صناديق النقد العالمية والعربية، ومن ثم غاص السودان إلى واحد من أفقر الأقطار في العالم.. وكانت الضحية الثالثة هي الشعب السوداني الذي يتحرك في نفس الاتجاه الذي انتهى إليه حصار الشعب العراقي والشعب الليبي لمجرد محاولة النظام العمل على ترسيخ نهج إسلامي للحكم في تجربة وليدة لم تستغرق حوالى ست سنوات للحكم عليها!!!

إن النظرة المتعمقة إلى حقيقة مايجرى في المنطقة العربية من إعادة تشكيلها وتوفيق أوضاعها فيما يشير إليه ذلك التوجه إلى الشرق أوسطية يقوم تحديداً على أساس خلخلة مختلف «الثوابت» في وعى الأمة وواقعها وإضعاف أو ضرب «الأصول» التي يقوم عليها انتماؤها واستمرارها بحيث تتآكل أو تنهار الأعمدة التي ينهض عليها البنيان العربى، فيصبح هشاً إلى درجة تفقده القدرة على الصمود أمام «رياح التغيير» الأمر الذي يسهل معه إعادة توفيق أوضاعه بالقدر الذي يتمشى مع مصالح أطرافاً كثيرة يهملها ذلك التفكير، حتى يصبح أكثر توافقاً وانسجاماً مع موازين وخرائط العالم الجديد.

هذا ويسير الاتجاه إلى تفكيك الأمة العربية في ثلاث محاور متوازية:

أولها: إضعاف صلة المجتمع العربى بالانتماء للإسلام، حيث يتعرض ذلك الانتماء منذ سنوات لصور عديدة من الطعن والتجريح من الداخل والخارج خاصة بعد الربط بين الإسلام والانغلاق والتخلف من ناحية، وبين العنف والتطرف من ناحية أخرى، وقد بدأ هذا الهجوم فى التصاعد بشكل ملحوظ منذ بداية الثمانينات، مع ارتفاع الأصوات الداعية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية حيث انطلقت الادعاءات التى تدعو إلى فصل الدين عن السياسة، ثم مع ظهور وانتشار شركات توظيف الأموال، اتجهت الدعوة إلى فصل الدين عن الاقتصاد ومختلف المعاملات، ثم أخيراً فصل الدين عن الثقافة. وعلى صعيد آخر، فقد صار التدين «أصولية»، وأصبحت الأصولية عنواناً لقائمة من الشبهات والانتهاكات ونسب كل ألوان التطرف والإرهاب إلى تلك الأصولية من خلال تعميم الادانة بكل ما له صلة

بالخطاب الاسلامي، وبالتالي يوجه الجميع إلى خلاصة مؤداها أن الاسلام فاسد والمسلمين أشد فساداً.

وثانيها: إضعاف صلة المجتمع بالانتماء العربي، حيث برز الاتجاه إلى التكفير بالعروبة بعد أزمة الخليج، وقد اتضح ذلك الاتجاه بشكل خاص من بعض الدول الخليجية بعد الغزو العراقي، ومن أصوات فلسطينية تنسب إلى العرب التخلي عن حقوقهم المشروعة، ثم أصواتاً من الاتجاه الغربي تسعى إلى إتصال بشرق البحر المتوسط مع غربه بعيداً عن تلك العروبة.

وثالثها: اذكاء النعرات العرقية والعصبية الدينية، حيث صنفت الدول العربية بعد أزمة الخليج إلى دول وحكومات وشعوب مؤيدة للغزو وأخرى معارضة له، إلى جانب بروز المشكلات العرقية^(١) بدرجات متفاوتة، الاكراد في العراق، البربر في الجزائر، الزنوج في موريتانيا، الجنوبيون في السودان، هذا إلى جانب التوترات الدينية والمذهبية بين الشيعة والسنة، والموارنة في لبنان، والعلويين في سوريا، والأقباط في مصر.

كل تلك التشققات تتحرك على الساحة العربية ليس على أساس التفاعل والتعايش والتكامل، ولكن في اتجاه الاشتباك والتصادم الذي بلغ حد الصراع المسلح في اليمن مؤخراً، والتصفية الدموية في بعض أقطار عربية، والاحتفاء بالقوى الأجنبية في أقطار أخرى.

روسط كل هذا التفكك في بديان الأمة العربية تأتي الدعوة إلى إعادة توفيق أوضاعها بطرح الشرق أوسطية بديلاً عن العروبة والاسلام، فيما يؤكد أن تلك الدعوة قد احكم التخطيط لها من خلال كافة أنواع «الاختراق الأجنبي»، سواء من خلال «التجديد» أو من خلال «الانحياز التطوعي»، الذي يلقي ترحيباً ودعماً معنوياً من القوى الخارجية. ذلك ما يفسر تلك الحملة على الاسلام بوجه عام وعلى اذكاء العصبية الدينية والعرقية بشكل خاص، فهناك التأييد الغربي للمتمردين في جنوب السودان، وهناك الدور الأوروبي - الفرنسي خاصة - الداعم للموارنة في لبنان - إلى جانب التدخل الغربي بالقوة المسلحة لتأمين الاكراد في شمال العراق والشيعة في جنوبه.. ثم ذلك الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري المطلق للحليفة

(١) يتزامن ظهور المشكلات العرقية بدرجات متفاوتة في الدول العربية مع الاستراتيجية الاسرائيلية في اللامانيات التي قدمها مستشار بيجين للأمن القومي للبرلماسي الاسرائيلي «عوريد بنينون»، وموضحة تفصيلاً ضمن التخطيط الاستعماري لتجزلة وتفكيك الوطن العربي والسابق الإشارة إليها في هذا الفصل!!

الاستراتيجية اسرائيل والتي يخطط لها لتكون الدولة الاقليمية الكبرى في الشرق الأوسط المنتظر.

ولعل مؤتمر القمة الاقتصادية الأول والذي عقد في الدار البيضاء بالمغرب في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ .. ثم مؤتمر القمة الاقتصادي الثاني والذي عقد في عمان بالأردن في ٢٩ أكتوبر ١٩٩٥ والذي رآه الكثيرون إقراراً أو على الأقل تمهيداً لتولي إسرائيل قيادة المنطقة العربية إقتصادياً موكلة من الولايات المتحدة الأمريكية والذي حضره وفود من أكثر من ستين دولة وأكثر من ألف رجل أعمال والذي كان ثمرة للمحادثات المتعددة الأطراف والتي جاءت في إطار صيغة مدريد للسلام عام ١٩٩١ . والتي مارست الولايات المتحدة ضغطاً كبيراً على الأطراف المعنية لاستمرارها فيه رغم تعنت وتعثر المحادثات الثنائية للسلام بين الأطراف العربية والفلسطينية واسرائيل.

وقد عكست مؤتمرات القمة الاقتصادية تصوراً للشرق الأوسط الجديد الذي يبنى على التكامل العربي الاسرائيلي، والذي يتركز حول توظيف الفوائض المالية العربية وقاعدة الموارد الطبيعية والقوة البشرية لتنمية فروع لشركات دولية النشاط أو الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية تحت إدارة وإشراف اسرائيلي مباشر..

الأمر الذي إتفقت آراء المفكرين والمحللين بصفة عامة والاقتصاديين بصفة خاصة على ضرورة أن يمتلك العرب تصوراً إستراتيجياً شاملاً يحدد المصلحة العربية العليا والموقف العربي المشترك من تحديات الهيمنة والسيطرة والتفكيك والتجزئة التي بدأت تأخذ طريقها إلى التنفيذ من خلال تلك المؤتمرات...

إن الحقيقة المؤكدة تشير إلى أن الأساليب التي أديرت بها شئون الأمة العربية هي التي أوصلتنا إلى هذه الصورة من الإفلاس.. الإفلاس الشامل.. وأنه ليس من المأمول أو المنتظر أن تتوقع الشعوب العربية تحقيق الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة للمواجهة الحاسمة في ظل استمرار الأوضاع الراهنة!!!

وتكرر أنه بعد مرور خمسون عاماً من بداية تحرير الوطن العربي من براثن الاستعمار ومن عمر جامعة الدول العربية وأيضاً من عمر الصراع العربي الاسرائيلي فإن الواقع العربي مع نهاية ١٩٩٥ ومع مطلع القرن الحادي والعشرين يؤكد على فشل معظم أو كل أساليب الإدارة في الأنظمة العربية.. ليس فقط في مواجهة التحديات والعوائق والمخططات العدوانية داخل كل دولة عربية على

حدة، بل وأيضاً على المستوى الاقليمي العربي بصفة عامة رغم وضوح هذه المخططات والسياسات ومراحل تنفيذها.. فشلت أساليب الادارة فى هذه الأنظمة العربية فى تحقيق طموحات الشعوب العربية، وقادته من فشل إلى فشل ومن هزيمة تلو هزيمة نتيجة لعجزها عن مواجهة تلك المخططات سواء بحشد الطاقات أو بتجميع القوى والوسائل!!!

وكان طبيعياً أن تعجز الجامعة العربية الممثلة لأساليب وتوجهات الأنظمة القائمة، تفشل فى اتخاذ أى موقف أو تخطط لاستراتيجية للمواجهة أياً كانت تلك التحديات أو العدائيات، الأمر الذى انتهى إلى حالة الإحباط الراهنة والسائدة فى جموع شعوب الأمة العربية على امتدادها شرقاً وغرباً.. شمالاً وجنوباً.

وأصبح المطلب الملح هو ضرورة التغيير.. التغيير الشامل فى أساليب الادارة بالاختيار الدقيق للكفاءات والقيادات المسلحة بالعلم والخبرة، بعيداً عن النظرة الأممية الضيقة أو الاختيارات الحزبية أو الولاءات الزائفة التى أدت بأقاليم الوطن العربى إلى هذه الحالة الراهنة، لتفقد معركة التغيير داخل الأنظمة العربية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً بما يؤدى إلى النهوض بالاقليم العربى أولاً.. ثم بمجموع أقاليم الأمة العربية ثانياً.. بالشكل الذى يسمح بانقاذ ما تبقى من مقومات وعناصر قوة وحشدها وتوجيهها فى الاتجاهات التى تقف حائلاً فى وجه المخططات الاستعمارية والصهيونية خاصة الرامية منها إلى التفكيك والتجزئة وإعادة الصياغة تحقيقاً لأهداف عدوانية احكم التخطيط لها ونفذت فى توقيتاتها فى غياب أى مواجهة حقيقية فعالة لها!!!

من هنا فقد ساد شعور شعبى جارف بحتمية التغيير.. التغيير الشامل السياسى والاقتصادى والاجتماعى.. بالقدر الذى يمكن معه انقاذ الأمة العربية من تلك المحاولات خاصة فى ظل ما أكدته تجارب نصف قرن من الزمان!!!

والتساؤل الذى يطرح نفسه... وماذا بعد؟؟

ذلك ما سنحاول الإجابة عليه فى الصفحات الأخيرة من هذا الكتاب!!

رغم كل الصور التي قد تبدو قائمة التي عليها الأمة العربية وما يخطط لها من تجزئة وتفكك، إلا أن ما بقى من عناصر قوتها البشرية والإقتصادية والثروة الكاملة فيها يمكن إذا أحسن توجيهها واستغلالها بحسن إختيار القيادات الشابة المثقفة والمتعلمة والتي تمتلك إرادة التغيير للواقع المرير للأمة العربية في إطار تخطيط إستراتيجي شامل يبنى على التعرف الدقيق للتحديات التي تواجه الأمة العربية والدراسة المتعمقة والمناسبة لعناصر القوة والثروة الكاملة في الأمة والإنطلاق بها لتحقيق أهداف واقعية وعملية..

ولعل الإعداد والتخطيط وصورة التضامن العربى قبل وأثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ خير دافع يمكن به عبور أزمة الأمة العربية الراهنة ومواجهة ما يخطط لها من تجزئة وتفكك ونهب ما تبقى من ثرواتها وإضعاف التوابت القائم عليها البناء العربى كله... ولنبداً بالتعرف على عناصر القوة في الأمة العربية والتي هي من الأسباب الرئيسية وراء السعى للهيمنة على مقدرات الأمة العربية، وسنركز فقط على ثلاثة منها... النفط العربى - والمصادر الطبيعية الأولية الأخرى - وإتساع السوق العربية بإعتبارها مجالاً للصراع العالمى عليها!!

• وعن النفط العربى يمكن القول أن الدول العربية مازالت تستأثر بحوالى (٥٠,٨) فى المائة من الإحتياطى النفطى العالمى المؤكد متضمناً نفط سيبيريا ووسط آسيا، فضلاً عن استئثارها بحوالى (١٥,١) فى المائة من إحتياطى الغاز العالمى المؤكد.. وأن الولايات المتحدة تستورد حوالى (٧٥) فى المائة من إحتياجاتها النفطية من الدول العربية وأن هذه النسبة سوف تتزايد مع حرص الولايات المتحدة على الاحتفاظ بمجزئات النفط كإحتياطى إستراتيجى.. من هنا كان سعى الولايات المتحدة المتزايد للهيمنة على النفط العربى وتأمين أسعار مستقرة له..

هذا إضافة إلى أن العمليات النفطية فى العالم وفى الشرق الأوسط خاصة بدءاً من الاستخراج وإنهاء بأسواق التصدير سوف تمكن الولايات المتحدة من مفاتيح السيطرة على عمليات الإنتاج وعلى كثير من الأنشطة الإقتصادية فى أوربا واليابان وفى دول العالم الثالث المستوردة للنفط وسوف يكسبها ذلك موقفاً تسارمياً أفضل فى

المباراة الإقتصادية، كما أن من شأنه التأثير على العمليات الإنتاجية وتكلفتها ومن ثم معدلات العائد عليها...

وقد فسر كثير من المحللين الدور العسكى الأمريكى فى حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران والثانية بين العراق والكويت وبصفة خاصة التدخل الحاسم المباشر والسريع والمكلف فى تحرير الكويت من أجل تأمين المصادر النفطية. وضمان الهيمنة عليها.. بل أن كثيراً من الدراسات التنبؤية قدمت سيناريو شبيهاً بما حدث فى أزمة العراق - الكويت من أجل تبرير التدخل الأمريكى المباشر لإخضاع المنطقة والموارد النفطية للسيطرة الأمريكية.

ولعل المتابع للأزمة الليبية مع الغرب والتي قامت على دعوى الغرب بتسليم المتهمين فى تفجير طائرة «البان أمريكان» فوق لوكيربى باسكتلندا والتي عرفت بقضية تشجيع الإرهاب «لوكيربى» يجد أن أحد شروط التهدة المطلوبة للأزمة هى ضرورة تولى الشركات الأمريكية إدارة عمليات إنتاج وتسويق النفط الليبى حيث يعكس هذا الشرط أحد الأهداف الكامنة وراء إثارة الأزمة وهى السعى من أجل السيطرة على عمليات إنتاج وتسويق النفط الليبى!!!!

إن النفط الذى مازالت المنطقة العربية غنية به ليس مادة محروقات أو وقود فقط، بل تزداد أهميته إذا ما أخذنا فى الاعتبار كونه مدخلاً صناعياً رئيسياً للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وكثير من المخلفات الصناعية، حيث يزيد عدد السلع التى يدخل النفط فى إنتاجها عن ألفى سلعة.. كما تتمثل أهمية النفط كمدخل صناعى بدرجة أكبر فى كثير من البدائل التى تعرض نقص الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ..

وتزداد أهمية سعى الولايات المتحدة إلى النفط العربى بالنظر إليه كمجال للإستثمارات الأمريكية ذات الربحية العالية، حيث يقدر أن الأرباح من الإستثمارات النفطية تبلغ نصف كافة أرباح الإستثمارات الأمريكية فى الخارج والتي تعادل (٦٣) فى المائة سنوياً من رأس المال المستثمر!!!!

إن الهيمنة المباشرة على النفط العربى من منظور الاستراتيجية الأمريكية تعنى إستبعاد النفط من مجال الصراع العربى الإسرائيلى كما حدث عام ١٩٧٣ فضلاً عن أن تنامى الثروة النفطية قد وظف ليلعب دوراً فى ضرب جهود التقارب والتكامل العربى ومن ثم إضعاف إمكانيات التكامل والتعاون العربى فى المجالين الإقتصادى

والسياسى ومن ثم العسكرى، بل وأبعد من ذلك فقد وظف النفط فى تصعيد الصراعات العربية - العربية .

وفضلاً عن ذلك فإن الهيمنة على النفط العربى بشكل مباشر يعد ضمانه لتوظيف عائدات النفط فى السوق الأمريكية، وتمثل عائدات النفط مصدراً كبيراً لتوفير المدخرات فى الإقتصاد الأمريكى والتي تؤمن استمرار نشاط آلاف الشركات والعديد من المصارف.

وعلى الرغم من إمتلاك العرب لأكثر من نصف الاحتياطيات العالمية، وإنتاجهم للحو (٣٠) فى المائة من الإنتاج العالمى وحده، (٦١) فى المائة من صادرات الأوبىك.. على الرغم من كل ذلك فإن النفط العربى يعد أحد نقاط ضعف العرب وليس قوتهم فقد أهدر جزء كبير من الثروة النفطية وتناقصت قيمته الفعلية بفعل عوامل التضخم العالمى وقطف القدر الكبير منه فى مشتريات السلاح فى غياب استراتيجية أمنية.. وفضلاً عن ذلك فقط أخلت الثروة النفطية على المستوى العربى بالعلاقة بين موازين القوة السياسية والقوة الإقتصادية..

ويضع هذا المأزق الدول العربية أمام صعوبة وحساسية الاختيار الاستراتيجى من منظور النفط.. فهى إما أن تندمج فى المشروع الاستراتيجى الدولى بشكل عام وتذوب فيه ككيان عربى.. أو تحييد موقفها من النفط لحين بناء استراتيجيتها العربية ونظامها الأمنى الجماعى وإكسابها الحيوية قبل المساومة بشأن المسألة النفطية.

وعلى أية حال فإن الخيار مازال لقادة الدول العربية من خلال إمتلاك الإرادة السياسية والقدرة على تحييد دور النفط وإدخاله فى مشروعها التحديثى التنموى فى إطار مشروع إستراتيجى قومى يتخطى المنظور الإقليمى الضيق الذى كان من نتيجته كل ما حدث لثروة النفط من نهب واحتكار وهيمنة أجنبية.

وعن الموارد الطبيعية ،خلاف موارد الطاقة، فإن الأمة العربية تمتلك فى ضوء المسح الجيولوجى المتاحة ،حيث أن كثيراً منها لا تتوفر لديها مسح كامل حتى الآن.

وتوضح البيانات الواردة بالجدول التالى أهمية المخزونات العربية من بعض الموارد الطبيعية الهامة والتي مثلت أيضاً محوراً للصراع من قبل الكتل الإقتصادية العالمية الرئيسية عليها..

ولقد بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية عام ١٩٩٠ حوالى (٤١٩,٠٠٦) مليار دولار أمريكى ليصل بذلك متوسط دخل الفرد اللقدى فى عام ١٩٩٠ حوالى (١٨٧٤,٤)^(١) دولاراً فى العام وهو من أعلى المتوسطات العالمية.. ويعنى هذا وجود قوة شرائية عالية. وتزداد أهمية هذه القدرة إذا علمنا أن الاستهلاك الكلى يمثل (٧٦) فى المائة من الناتج..

إلا أن أهمية السوق العربية والتي تجعلها مرشحة لأن تكون مسرحاً للصراع أن النسبة الكبيرة من الدخل مصدرها النشاط الدولى (النفط والخامات التعديلية الأخرى) فيمثل النشاط الاستخراجى وحده ما نسبته (٢٠,٢) فى المائة فى عام ١٩٨٩، وهذا يعنى توفر إمكانية كبيرة للصادرات الصناعية وصادرات التكنولوجيا من الدول المتقدمة صناعياً.

ومما يزيد فى الأمل إمكانية تجاوز أزمة الأمة العربية والإنطلاق بها نحو تنمية حقيقية تعيد لها وزنها وأمجادها وتجعلها تقف حائلاً أمام مخططات إضعافها تمهيداً لتجزئتها.. مما يزيد من هذا الأمل أن النظرة المتعمقة والمتأنية للجانب الآخر من الصراع وأعنى به إسرائيل تشير أن وضعها الحالى لا يسمح لها بالهيمنة الكاملة على الأمة العربية ومقدراتها!!!!

فإذا كانت عناصر الإنتاج أربعة هى الأرض ومابها من مواد أولية.. ورأس المال وقوة العمل.. والتنظيم والتكنولوجيا، وبالنظر إلى الإقتصاد الاسرائيلى فإن عنصر الأرض نادر فى إسرائيل وتطمع فى تنميته من خلال الإستيلاء على الأراضى العربية وتوطين اليهود الجدد عليها.. وعنصر رأس المال نادر، فإسرائيل تعاني من نقص حاد فى رأس المال وتعتمد على العالم الخارجى فى الحصول عليه خاصة الولايات المتحدة يضاف إلى ذلك معاناة إسرائيل من النقص فى عنصر العمل... حيث تعتمد على العمالة المهاجرة من يهود العالم مع إعتمادها على العمالة العربية، خاصة فى الأعمال غير الماهرة ويتبقى عنصرى التنظيم والتكنولوجيا التى تتميز فيها إسرائيل بكفاءة عالية!!!

وفى مجال المزيد من التعرف على أبعاد الأزمة الإقتصادية فى إسرائيل فإنه يمكن القول إنها ظلت مشروعاً صهيونياً يمثل رأس حربه للنظام الإستعمارى الغربى سواء لأوربا أو للولايات المتحدة حديثاً فى الشرق الأوسط والمنطقة العربية وقد تكيف

(١) حسب قيمة الدخل للفرد العربى سديراً بافتراض أن مجموع الناتج المحلى للدول العربية يوزع بالتساوى على كل سكان الأمة العربية وهذا افتراض يخالف الواقع العربى تماماً.

ذلك مع نشأتها كدولة عبرية تستهدف لم شتات اليهود في العالم...

وبالتالي فإن مهامها الخاصة كدولة تداخلت وتشابكت مع مهامها كأداة أو حليف رئيسي للغرب ومصالحه في المنطقة - وبالتالي فلم يبخل الغرب عليها بالمعونات والقروض السخية بهدف تنميتها وإنعاش إقتصادها وقدراتها العسكرية والتكنولوجية وذلك تعويضاً عن إفتقارها الخطير للموارد الطبيعية والمقومات الذاتية لإقتصاد طبيعي متكامل.. وقد وصل إلى الدرجة التي رصد فيها أوثق التقارير الدولية أن كم المعونة الخارجية التي تدفقت على إسرائيل في الثمانينات فقط تراوحت بين ألف وخمسمائة دولار وألف وسبعمائة دولار للفرد الواحد سنوياً!!!

وقد كشف ذلك حجم التناقض الحاد بين المشروع الصهيوني لتشجيع الهجرة المتزايدة إلى إسرائيل وبين قدراتها الإقتصادية والإجتماعية على إستيعاب هذه الهجرات وقد إزداد ذلك التناقض حدة مع تدفق الهجرة اليهودية السوفيتية إلى إسرائيل في أواخر الثمانينات والتي بلغت حوالي خمسمائة ألف نسمة في حيز زمني لا يتجاوز ثلاث سنوات... وبالتالي زادت نسبة البطالة طبقاً لتقديرات معهد السياسة الإقتصادية والإجتماعية للشرق الأوسط بجامعة هارفارد الأمريكية الصادر في يونيو ١٩٩٣، الماضي من (٤,٨) في المائة عام ١٩٨٠ إلى (١٠,٨) في المائة عام ١٩٩١. والمرجح انها تجاوزت نسبة الـ (١٢) في المائة عام ١٩٩٣. الأمر الذي أصبحت معه الهجرة محور العقيدة الصهيونية كابوساً إقتصادياً وإجتماعياً رهيباً في إسرائيل وقد برز ذلك من خلال عدة أمور.. أولها: إنحدار إجمالي الناتج القومي في السنتين الأولتين من عقد التسعينيات من (٥٩, ١٢٧) مليار دولار - إلى - (٥٧, ٩٨٩) مليار دولار. وثانيها: إنخفاض مستوى الدخل السنوي للفرد من (١١, ٩٦٢) دولار إلى (١٠, ٨٧٨) دولار.. وثالثها: تجاوز الواردات للصادرات بالقياس إلى إجمالي الناتج القومي مبلغ (١٥, ٦) مليار دولار مع بداية التسعينات وهو تجاوز أخذ في الازدياد!!!

يضاف إلى ذلك حالة التكلفة المتزايدة لحالة الحرب، التي تعيشها إسرائيل بصفة دائمة بالنسبة لجيرانها أو بالنسبة لمشاكل العناصر الفلسطينية الرافضة لإعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية الذي تم الإتفاق عليه في مطلع التسعينات ذلك جنباً إلى جنب مع تصاعد نفقات ومشاكل إستيراد الطاقة.. وعجز المياه اللازمة للزراعة والصناعة والتدني الملحوظ في الإستثمار الأجنبي خاصة مع إستمرار المقاطعة العربية بأبعادها الإقليمية والدولية!!!

إن إدراكنا لمصادر قوتنا وتعرفنا الدقيق على مصادر ضعف الجانب الآخر يعتبر البداية الحقيقية للتخطيط الاستراتيجي الناجح لمشروع النهضة القومي الذي يقف حائلاً أمام أي مخططات تستهدف النيل من وحدة الأمة العربية وتماسكها، من هنا وتحقيقاً لموضوعية الدراسة وتحري الدقة فيها، فإنه على الرغم من هذه الأزمة الاقتصادية، فإن الاقتصاد الاسرائيلي مقارنة باقتصاديات الدول العربية، فإن هذا الاقتصاد يبقى في الواقع الراهن وفي الأمد القريب على الأقل أقوى اقتصاديات وأكثرها تحديثاً من الناحية التكنولوجية وذلك بالقياس إلى اقتصاديات الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط.. فمن ناحية الناتج القومي تحتل اسرائيل المركز الثالث في المنطقة بعد إيران والمملكة العربية السعودية البتروليتين أساساً!!!

ومن الناحية التكنولوجية تتربع اسرائيل في الصدارة على الأقل بالنسبة لعدد من الأنشطة مثل الصناعات العسكرية والالكترونية وبعض المحاصيل الزراعية غير التقليدية، وفي عدد من المجالات الطبية.. أما من ناحية انتاجية العامل وأساليب التدريب والتنظيم والعملية التعليمية بصورة عامة تتفوق اسرائيل على غالبية دول المنطقة.

ومن أبرز مصادر القوة في أمتنا العربية.. طاقتها البشرية.. فقد أشار «تقرير التنمية البشرية في العالم، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن عام ١٩٩٤»^(١) ان تقدير اجمالي عدد سكان الدول الأعضاء في الجامعة العربية يتراوح ما بين (٢٢٥) إلى (٢٣٥) مليون نسمة وهو رقم قريب من عدد سكان الولايات المتحدة الذي يصل إلى (٢٥٣) مليوناً. ويبلغ عدد العرب في سنى العمل (١٥ - ٦٤ عاماً) (٦٢,٩) مليون بنسبة (٢٧,٣) في المائة من اجمالي السكان والمقارنة تبلغ قوة العمل في الولايات المتحدة (٣٨,٣) في المائة.. ولهذه الارقام دلالة غير هينة، فهي من ناحية تبين اننا أمة شابة، ومن ناحية أخرى يكثر في المجتمعات العربية من سنهم أقل من ١٥ عاماً، والذين يتعين على المجتمع أن ينفق على طعامهم وكسائهم وسكنهم وتعليمهم وصحتهم، بالتالي فمعدل الاعالة عال للغاية، إذ يعيش (٧٣) في المائة من السكان من عمل (٢٧) في المائة، وبالتالي يرتهن كل تقدم للمجتمعات العربية بإرتفاع في متوسط انتاجية عمل حوالي (٦٣) مليون شخص.

من هنا كانت أهمية الطاقة البشرية في الأمة العربية كعنصر رئيسي من عناصر

(١) عن كتاب وحدة الأمة العربية - المصير والمسيرة - مرجع سبق ذكره، ص ٢٩

قوتها ونهضتها وتقدمها.. أهمية الانسان العربى الذى أهدرت آدميته وسلبت حقوق مواطنيه كنتيجة لممارسات الأنظمة السلطوية التى سادت العالم العربى منذ الخمسينات فى غياب الديمقراطية التى ترتب عليها حرمان الشعوب العربية من حقوقها الأساسية وتعرضت نخبتها السياسية والمثقفة لقمع متواصل أنهكها أر لاغراءات مختلفة أفسدتها.. وتسلط الخوف على الشعوب فأسكتها، ودفع إلى شيوع اللامبالاة وإيثار السلامة وتجنب المشاركة وصولاً إلى فقدان الشعور بالمواطنة ومن ثم الانتماء!!!

إن نقطة البداية الحقيقية لاصلاح حال الأمة العربية هى إزالة عوامل الإحباط الشعبى وغرس روح الانتماء والاستفادة بالقدرات البشرية وتحويلها من عبء إلى قوة منتجة تدين بالولاء للوطن بما يؤدي إلى عودة العقول المهاجرة والأموال المهاجرة إليه!!

• • الانسان أولاً..

فليس من المعقول أن يكون هناك نية حقيقية للاصلاح والانطلاق نحو تنمية حقيقية فى ظل أوجه القصور ونقاط الضعف وعوامل القهر والاستبداد القائمة حالياً.. ليس من المعقول ونحن نأمل فى الاصلاح، ونأمل فى استغلال ما تبقى من عناصر قوة فى ظل استراتيجيات يمكن تطبيقها بدجاح، وتظل الأنظمة السياسية فى غالبية الوطن العربى على اطلاقه على هذا النحو الذى وصل فى بعض الأقطار العربية إلى أقصى صور الديكتاتوريات السلطوية التى تذكر العالم بأحلك فترة فى تاريخ البشرية فترة حكم هتلر وموسولبنى وأمثالهم!!!

ليس من المتصور أن يكون صدام حسين ونظام حكمه الفردى السلطوى الاستبدادى الذى أوصل العراق إلى الحالة المتردية والبياسة التى أصبحت عليها الآن ونحن فى مطلع القرن الحادى والعشرين.. أوصله إلى حالة من الفقر والقمع والعزلة الأمر الذى أدى إلى اتخاذ قرارات من مجلس الأمن الدولى لحماية أكراد وشيعة العراق من حاكمه فى سابقة لم تحدث من قبل على مدار التاريخ الانسانى.. والغريب أن أمثال صدام حسين ونظامه كثيرين فى الوطن العربى!!!

ليس من المعقول ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين ونسمى جادين إلى انقاذ ما تبقى من ثروات عربية لم تصل إليها يد التخريب والتدمير والاستنزاف والعبث.. ونحن نتبع تلك الأنماط السلطوية من أنظمة الحكم..

• رئيس الدولة ..

يتولى السلطة التنفيذية ويمارسها ويعين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم، ويضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها، وله حق دعوة مجلس الوزراء وحضور جلساته وتكون له الرئاسة في الجلسات التي يحضرها، ويعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم، ويصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين.. وله حق الاسراع في اتخاذ تدابير لا تتحمل التأخير وأن يصدر بشأنها قرارات تكون لها قوة القانون اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب ذلك، كما أن له حق اعلان حالة الطوارئ.. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب.. هذا إضافة إلى قيامه بإبرام المعاهدات وتبليغها إلى مجلس الشعب وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها.. وله أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا!!!

• مجلس نيابي ..

يمثل حزب الأغلبية الذي يرأسه رئيس الدولة ويتولى سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.. وللمجلس فقط حق قبول استقالة اعضائه.

• السلطة التنفيذية ..

تمثلها الحكومة وهي أيضاً من حزب الأغلبية الذي يرأسه رئيس الدولة.. وتتولى الادارة العليا.. ويشترك مجلس الوزراء مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وإصدار القرارات الادارية والتنفيذية وفقاً للقوانين ومراقبة تنفيذها.. كما يقوم باعداد الموازنة العامة ومشروع الخطة العامة للدولة ويعقد القروض والمنح ويلاحظ تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

• صحافة مُسيطر عليها.. ورأى عام غائب.. عمليات تعذيب وقمع لأى نقد أو مواجهة فساد.. أو مراجعة قانون أو قرار..

الوزراء وكبار المسؤولين في كافة الأجهزة العليا للدولة بما فيها أجهزة الأمن

والرقابة يرتبط اختيارهم واستمرارهم وتقييم أعمالهم بالولاء للحاكم ولحزب الأغلبية.. وبالتالي يغلب على تقاريرهم النفاق وتبرير الأفعال والدفاع عنها.. إلى غير ذلك من الأمور.. ضماناً لاستمرارهم في كرسى الوزارة أو في المناصب الرفيعة والرئيسية في الدولة التي قد تمتد إلى أكثر من خمسة عشرة عاماً متصلة!!!

• أجهزة شرطة..

توفرت لها كل وسائل القمع وأدوات التعذيب وتحولت إلى قوة مسلحة تمثل أداة بطش وقمع داخلي لكل من يرتفع صوته بكلمة نقد أو مطالبة باصلاح سياسى.. أداة قمع لشعب مقهور تحت وطأة الفقر والحرمان والجهل والبطالة والتخلف والقوانين الرادعة والمحاكم العسكرية والاستثنائية!!!

وعلى ضوء ذلك تبرز حقيقة أن التشريع والتخطيط والتنفيذ والرقابة وأجهزة الشرطة والقوات المسلحة وكبار المسؤولين في أجهزة الأمن وأجهزة توجيه الرأي العام والقضاء ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات الجامعية.. وكل مسؤول عن ادارة أوجه الحياة في الدولة هم معيّنون من قبل رئيس الدولة أو رئيس وزرائه وكلهم من حزب الأغلبية الذى يرأسه رئيس الدولة وأن الشرط الرئيسى فى اختيارهم هو الولاء والثقة قبل الخبرة والعلم والمعرفة.. وغالبيتهم يتمتعون بحصانة النظام.. استمرارهم.. وبقائهم.. وحسابهم.. واقصائهم فقط من قبل رئيس الدولة أو رئيس الوزراء المنفذ الأمين لرغبات رئيس الدولة!!!

• • حتمية الإصلاحات السياسية

من هنا فان الانطلاقة الجادة لتنفيذ أى استراتيجيات مقترحة لا بد أن تبدأ بالاصلاح السياسى.. الاصلاح الذى يعنى الحد من السلطات المطلقة لرئيس الدولة والتخلى عن فكرة سيطرة الحزب الواحد.. واطلاق الحريات.. وإلغاء قوانين الردع وإدارة انتخابات حرة تعبر حقيقة عن مطالب ورغبات الجماهير العريضة.. ويمكن أن تأتى بكوادر قادرة ومسلحة بالعلم والخلق والدين لتنفذ التغيير وتمتلك الإرادة لتحقيق الأهداف فى إطار ما يخطط من استراتيجيات.

هذا إلى جانب أجهزة رقابة قادرة على كشف أوجه القصور ومحاسبة كل من يتولى منصب قيادى أو وزارى فى الدولة عن أى سلبيات أو عدم تحقيق مناسب للتخطيط.

إن أمامنا ثلاث أمثلة لدولتين عربيتين - العراق والجزائر - ودولة شرق أوسطية - إيران - جديرة بالدراسة لاستخلاص النتائج والدروس التى أوصلت العراق إلى هذه

الحالة من الإنهيار السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعسكرى الأمر الذى يوحى وينذر بتنفيذ مخطط تجزئته.. وأيضاً الحالة التى أوصلت الجزائر إلى حرب أهلية ممتدة عبر ثلاث سنوات نتج عنها خمسون ألف شهيد وقتيل حتى مطلع عام ١٩٩٥ الجارى، وحالة إيران التى حدثت بها ثورة شعبية عارمة قضت على نظام الحكم رغم كل ما كان يملك من عناصر قوة لتأمين استمراره.

فالعراق حظى بالعديد من الدراسات والتحليلات.. وكلها أجمعت على أن تركيز السلطة المطلق فى يد صدام حسين والسير على طريق الديكتاتورية كانت من الأسباب الرئيسية وراء محنة شعب العراق الذى عادت به إلى عهد القرون الوسطى من التخلف!!!

أما عن الجزائر.. حيث كانت البداية عندما غرقت الحكومة الجزائرية فى الفساد والديون والمظالم أدت إلى هبة شعبية منذرة فى أكتوبر ١٩٨٨ الأمر الذى فرض على النخبة الحاكمة إدخال اصلاحات سياسية واقتصادية تمتص بها ذلك السخط الشعبى المتزايد فى ذلك الوقت، فسمحت بقيام الاحزاب السياسية وضمنها الاعتراف بشرعية الجبهة الاسلامية للانقاذ كحزب سياسى ودخولها الانتخابات البلدية التى فازت بنصف مقاعدها عام ١٩٩٠، وتوسعت فى الجمعيات الخيرية والثقافية وشكلت نقابة اسلامية خاصة بها.. ثم دخلت فى الانتخابات العامة التى أجريت عام ١٩٩١، وبعد أن تأكد حصولها على الأغلبية اللازمة عبر انتخابات حرة لم تنز بها النخبة الحاكمة التى لم تمثل لمبدأ تغيير الحكومة عبر الانتخابات الحرة، فقام الجيش بانقلابه فى يناير ١٩٩٢، وألغى نتائج الانتخابات.

ومنذ ذلك التاريخ ازداد الوضع تدهوراً حيث حددت الحكومة الجزائرية موقفها الذى لم يعد يتعلق بمواجهة بين النظام ومجموعة اسلامية ولكن أصبح حرباً بين النظام والجبهة الاسلامية للانقاذ وبدأت مواجهة أمنية عنيفة حيث قرر رئيس الحكومة حل النقابة الاسلامية والمجالس البلدية التى كانت الجبهة الاسلامية قد فازت بنصف مقاعدها، كما تم حل الجمعيات الخيرية والثقافية التى لها علاقة ثقافية أو اعلامية مباشرة أو غير مباشرة مع الجبهة الاسلامية، اضافة إلى منع أى منشور أو مطبوعة تنشر أو تروج لأفكار الجبهة الاسلامية وانتشرت القوات المسلحة خاصة عناصر الدبابات فى الشوارع والنقاط الحساسة وفرضت حالة الطوارئ التى تحظر التجول فى المكان والزمان الذى تراه الحكومة ضرورياً لفرض الأمن..

وبدأت تتصاعد المواجهة المسلحة بين العناصر الإسلامية المتشددة وبين الحكومة بالشكل الذي أخذت تأخذ فيه ملامح حرب أهلية.. واستمرت المواجهة على طريق التصاعد حتى أدت إلى اغتيال رئيس وزراء الجزائر السابق «قاسى مرياح» وذهب ضحية الاغتيال السياسى رئيس الدولة «محمد بوضياف».. وتصاعدت الأزمة الجزائرية بالشكل الذى أصبحت معه الحكومة الجزائرية تفتقر إلى خيارات متعددة لمعالجة الأزمة الأمنية فى البلاد، حيث أن الجيش وقوات الأمن قد اتخذت اجراءات شديدة القسوة ضد المعارضة الإسلامية وقد خسرت هذه القوات مئات عدة من أفرادها نتيجة لذلك ومنحت المحاكم سلطات خاصة واعتقلت أعداد كبيرة وأعدمت أيضاً أعداداً كبيرة أخرى.. ورغم كل ذلك لم تؤد حدة وشدة المواجهات الأمنية المتصاعدة إلا إلى تفاقم الأزمة وازدياد حدة الصراع، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادى، إذ تراجع الانتاج فى كل القطاعات، وتمذر سداد الديون، وازداد بالتالى الخضوع إلى تعليمات صندوق النقد الدولى الذى قضى بتخفيض العملة الجزائرية. وخفض دعم أسعار السلع الضرورية، وقفز التضخم وفقاً لذلك إلى معدلات عالية وصلت إلى (٤٠) فى المائة وتزايد كل سنة بنسبة (٣) فى المائة أخرى.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية كان تفاقم العنف وازدياد حدة المواجهة بين الحكومة والجماعات الإسلامية ففتحت المعتقلات لعشرات الآلاف وكان طبيعياً أن يزداد العنف فبلغ عدد القتلى (٥٠) ألفاً يضاف إليهم حوالى ألف قتيل جديد كل شهر.

وعلى طريق إيجاد حل للأزمة المتصاعدة فى الجزائر اجتمع قادة المعارضة الجزائرية فى روما وكان المجتمعون يمثلون أحزاباً من مختلف الاتجاهات تمثل (٨٠) فى المائة من الأصوات فى الانتخابات الحرة التى أجرتها عام ١٩٩١ أى يمثلون الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائرى.. وقد انتهى الاجتماع إلى إصدار برنامج للحل السلمى تضمن أربعة نقاط.. أولها: العودة إلى الأوضاع الطبيعية فى تسير أمور الدولة.. وثانيها: الخروج من مسلسل العنف وإعادة الطمأنينة إلى الشعب بعد المحنة التى عاشتها البلاد منذ مطلع عام ١٩٩٢.. وثالثها: العودة إلى الحياة الدستورية الكاملة وإلى المسار الديمقراطى من خلال تمكين الشعب من المشاركة الفعلية فى تسير شؤونه بواسطة الهيئات المنتخبة فى المجلس البلدى فى البرلمان.. ورابعها: الاتفاق على الخطوط الكبرى السياسية والاقتصادية

والاجتماعية لتضمن الانتقال التدريجي من عهد اقتصاد مركز ومسير تسييراً ادارياً إلى اقتصاد عصري مبنى على قوانين السوق مع الحرص على توفير قدر من العدالة الاجتماعية للمواطنين.. هذا إلى جانب اتخاذ بعض الاجراءات قبل التفاوض مع الحكومة للاتفاق على أسلوب تنفيذ البرنامج، منها انتهاء حالة الطوارئ والمعتقلات وإلغاء القرار بحل الجبهة الاسلامية للانقاذ، وفتح وسائل الاعلام للجميع كي يخاطبوا الشعب من خلالها، كذلك وضع حد لاحكام الاعدام والانتقام من المدنيين مع ادانة ودعوة إلى وقف كل الهجمات الموجهة ضد هؤلاء.. هذا إلى جانب توفير ضمانات تركز على استمرار التنسيق بين الأحزاب واستمرار التعاون بينها بما لا ينفى استقلالية كل حزب في تصوراته وقراراته.

وقد رفضت الحكومة الجزائرية ذلك ودعت إلى انتخابات رئاسية ترفضها كل الأحزاب الموقعة على وثيقة روما، باعتبارها تجرى في إطار سياسى شامل لا يعيد السلطة إلى الشعب، بل هي وسيلة لإسباغ شرعية على الحكم القائم حيث ستجرى هذه الانتخابات طبقاً لرأى الحكومة الجزائرية في ظل استمرار المعتقلات واستمرار الإرهاب الذى ولد العنف والعنف المضاد.

وفى ظل ذلك التصاعد فى الحرب الأهلية التى تنزلق إليها الجزائر يأتى الدور الفرنسى الداعم للحكومة الجزائرية الأمر الذى أدى إلى امتداد أحداث العنف إليها.. بالقدر الذى لم يعد سراً على أحد أن الحكومة الفرنسية أصبحت منقسمة حول السياسة الواجب اتباعها إزاء الأوضاع فى الجزائر التى ظلب (١٣٢) عاماً مستعمرة فرنسية بل أن غالبية الفرنسيين كانوا يعتبرونها حتى الستينات جزءاً لا يتجزأ من فرنسا، ويصل عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا أو المواطنين الفرنسيين الذين ينتمون إلى أصل جزائري، وصل إلى أربعة ملايين شخص وهو رقم يستطيع أن يؤثر على أمور السياسة الداخلية الفرنسية.. ومع التصاعد فى الحرب الأهلية وتفاقم الأزمة الجزائرية تبلورت فى الفترة الأخيرة وجهتا نظر.. تقوم الأولى على إعطاء فرصة للحوار بين القوى الموجودة على الساحة الجزائرية بما فى ذلك الجبهة الاسلامية للانقاذ التى قامت الحكومة الجزائرية بحلها وذلك من أجل التوصل إلى تسوية تأخذ فى الاعتبار كافة القوى داخل الجزائر مما يحقق رغبة الغالبية العظمى من الشعب الجزائرى.

أما وجهة النظر الأخرى فتقوم على مساندة السلطة الجزائرية دون تردد وامدادها بكافة الوسائل الكفيلة بمقاطعة التيار الجارف للقوى المستترة باسم الاسلام من

النظر الفرنسية.. وقد انتصرت وجهة النظر الثانية في الفترة الأخيرة واندفعت الحكومة الفرنسية في تقديم العون السياسي والاقتصادي والعسكري للسلطة الجزائرية بل وتسمى فرنسا لاقتناع باقي الدول الأوروبية بضرورة مساعدة الجزائر اقتصادياً كما أمدت السلطات الجزائرية بأحدث العتاد العسكري لمقاومة التيارات والتنظيمات التي تمارس العنف هناك.

تلك هي صورة بلد عربي أوصلته الحرب الأهلية إلى طريق التمزق وقامت السلطة الحاكمة بالتعاون مع المستعمر الأجنبي الفرنسي السابق بإحباط رغبة الجماهير الجزائرية الساعية إلى التغيير والاصلاح!!!

أما عن إيران.. فقد تنامي التيار الاسلامي المؤيد برغبة شعبية كوسيلة للتغيير إلى أن نجحت في القيام بثورة شعبية أطاحت بنظام الحكم في إيران واستولت على السلطة.. ويعتبر النموذج الثوري في إيران والذي قام على أيدي رجال الصحوة في شكل ثورة شعبية اكتسحت نظاماً شامخاً كان يحتفل منذ بضع سنين مضت قبل الثورة - بمرور ألفي سنة على قيامها - وكان يمثل أكبر قوة عسكرية وأضمن حليف في منطقة الشرق الأوسط لأكبر دولة في العالم، فاذا بهذا الصرح ينهار في أيام قلائل على أيدي شيخ وراؤه فئة قليلة مؤمنة، جرت إلى الثورة شعباً بأسره هب كالطوفان يقوض البنيان وينشيء دولة الاسلام، ومهما يكن من أمر هذه الحركة فيما انقلبت إليه أحوالها وما آلت إليه من مشروعها الحضاري، فإنها تبقى بالنظر الموضوعية حركة انقلاب شعبية قامت باسم الاسلام ونجحت في تغيير أوضاع سياسية واجتماعية عريقة، وبالتالي غدت في تطور الحركة الاسلامية عامل استقطاب سياسي يقيم الدليل على أن نجاح مشروع الدول الاسلامية أمر ممكن، وأن العنف الديني قادر على أن ينتصر على العنف الرسمي.

وقد حددت الجماعة الدينية الهدف من الصحوة الاسلامية على أنه بناء المجتمع الاسلامي الذي يستطيع أن يفرز جماعة أولى الأمر وأهل الحل والعقد، وهؤلاء هم الذين يختارون الخليفة ويعيدون إلى المسلمين نظام الحكم الاسلامي وهو الخلافة!!!

وهناك ثلاث وسائل ارتكز عليها النموذج الثوري في إيران لتحقيق أهدافه.. أولها: اداة الوعظ والارشاد، فلا جدال أن سبل الوعظ والارشاد المتوجهة إلى روح المؤمن ومداركه تعتبر وسيلة متوافقة مع المبدأ القرآني القاضي بأن تكون

الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وأن يكون الجدل بالتى هى أحسن، كما تعتمد من جانب آخر على الترابط النسبى فى الفكر القرآنى بين تغييرها للمجتمع وبين تغيير ما بالنفس، ثم هى من جانب أخلاقى وسيلة تستمد من تحسين الظن بالانسان ومن الثقة فى النفس التى سواها الخالق وجعلها قادرة قدرة ذاتية على التمييز بين الخير والشر وبين التقوى والفجور، وتعتبر تلك المرحلة هامة جداً فى تعظيم الدعوة واستقطاب الجماهير للانضمام إليها والثقة فى دعوتها وقد عبر عنها بمرحلة الدعوى والتنظيم.

وثانيها: أداة الخدمات الاجتماعية، التى تصل بالمجتمع إلى الإصلاح الشامل ومحاربة الفساد الاجتماعى والفكرى والتشريعى والإدارى والسياسى والاقتصادى والثقافى والتعليمى، وهى أيضاً وثيقة الصلة بالخير لما يحفزها من مبدأ التعاون على الرحمة والإغاثة ولا تسعى فيه من أعمال البر بمصلحة الفئات الاجتماعية الضعيفة كالأرامل والأيتام والفقراء والمرضى والمعوزين، وتمثل تلك المرحلة تعبئة القدرات الاقتصادية بالسيطرة على مصادر التمويل والتراكم فى الدولة من خلال إنشاء بنوك اسلامية وشركات توظيف الأموال وشركات وعمليات المضاربات المالية، ويكون الهدف منها توفير مصادر التمويل للنشاط الحزبى السياسى إلى جانب استقطاب فئات متعددة فى المجتمع بإيجاد فرص عمل للخريجين من شباب الجامعات وحل بعض المشاكل التى يعانيتها عجزت الدولة عن حلها.

ثم تتوسع تلك الخطوة لتمتد للسيطرة على بعض الأنظمة الاقتصادية كالنجارة واستصلاح الأراضي لتحقيق العزلة والتدريب العقائدى والتدريب التنظيمى على حمل السلاح، وينجاح تلك المرحلة تنتقل إلى مرحلة هامة جداً وهى مرحلة إنشاء مؤسسات خدمية موازية لمؤسسات الدولة تتمثل فى مؤسسات التعليم، والعلاج والتوزيع «التعاونيات»، والبناد والمواصلات والنقل، وتساهم أيضاً هذه المؤسسات فى حل بعض المشاكل التى يعانيتها المجتمع لزيادة الاستقطاب والتغلغل وإبراز ضعف الحكومة والدولة على حلها.. وينجاح تلك المرحلة تأتى مرحلة الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدنى فى الأحزاب والنقابات والوحدات والجمعيات الأهلية والجمعيات الدينية غير المسيحية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى وبخاصة ذات الطابع الدينى ومنظمات المرأة والشباب والطفولة.. ثم بنجاح تلك المرحلة نصل إلى أخطرها وهى مرحلة الهيمنة والتغلغل فى مؤسسات الدولة السيادية كالاعلام والأجهزة الأمنية.. وهنا يركز على تملك قنواتها الاعلامية الخاصة بها كالمساجد

والمنابر ومنظوماتها الحزبية والجمعيات وغيرها، وليس بالضرورة أن تتوالى تلك المراحل ولكن قد تتم على التوازي وعلى التداخل الزمني بينها.

وثالثها: إدارة القرارات الحكومية والقوانين الرسمية، وفي هذه المرحلة تحاول الاستناد إلى شرعية القانون فيما تقوم به من التوافق بين مرامي الحركة وبين السياسات الرسمية وإلى شرعية دينية مستمدة من واجب الطاعة لأولى الأمر إذا هم نهجوا سبيل الاسلام ولم يشذوا عن أحكام الشريعة، وذلك بالسعى للمشاركة في الحياة السياسية والترشيح للانتخابات العامة لتنفيذ تلك المرحلة واكتساب صوتها وانتقاداتها شرعية من خلال صحف ومنابر الحزب وتمتعه بالقدرة على مخاطبة الجماهير من خلال لقاءات منظمة.

ورابعها: وسيلة تغيير الفكر بالقوة، والذي يدعوا إليها عاملان أساسيان.. العامل الأول فشل الوسائل التنظيمية لتحقيق الغاية المنشودة.. والعامل الثاني حاجة الحركة الاسلامية إلى القوة التي تحميها من بطش الطغاة من الحاكمين، وترى أن القوة هي أضمن طريق لإحقاق الحق من منطلق «أن من لم يخضع بقوة المنطق يخضع لمنطق القوة»، هذا إلى جانب انها بدون القوة فهي معرضة لأن تضرب ضربات قاتلة ولن تستطيع الدفاع عن نفسها وهي عزلاء «ولن يغل الحديد إلا الحديد».

ويعتبر تصدير أفكار الثورة الإيرانية وتسلي الأفكار والمبادئ الخومينية إلى الدول العربية من أخطر التهديدات التي تواجه بعض أنظمة الحكم العربية، ذلك الفكر الذي لا يخفي حقيقة أهدافه وأساليبه في استخدام العنف والإرهاب وسيلة وسبيلاً لاسقاط النظام الحاكم وسيطرة الجماعات والتنظيمات الدينية التي تدين بالولاء له على الحكم وصولاً إلى السلطة.. حيث تسعى إلى افتعال حدث رئيسي ضخم في الدولة المستهدفة تكون له مردوداته الواسعة وصداه في الشارع السياسي بها، بحيث تستغل ردرد فعله الناتجة في القيام باضطرابات ترفع خلالها شعارات «الخلاص» سواء في ذلك ما يدعونه من «الخلاص» من النظام «الكافر» أو «الخلاص» من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها الدولة المستهدفة.

لذلك فإن التهديد السياسي الناتج عن تلك المخاطر ينصب بشكل رئيسي على فكرة الدولة ذاتها وما يتعلق بها من مؤسسات ورموز سياسية واعتبارات عقائدية وايدولوجية، وذلك بعد أن يتمكن أصحاب التيار الديني المتطرف هذا من القيام بتنفيذ المراحل الثلاثة الرئيسية بنجاح، سواء منها أداة الوعظ والارشاد، أو أداة

الخدمات الاجتماعية، أو أداة القرارات الحكومية والقوانين الرسمية، حيث تستكمل نجاحها بافتعال حدث ينتهى بانتفاضة شعبية عارمة على نفس النمط والأسلوب الذى تم فى إيران.

وفى مجال التقييم الموضوعى للحكم الاسلامى فى إيران .. يمكن القول بأن إيران قدمت نموذجاً مشوهاً للإسلام والمسلمين وجعلت الإسلام فى ذهن الرجل الغربى مرادفاً للعنف والتخلف ومعاداة الحضارة، حيث تتحدث القيادة الإيرانية باسم الإسلام ولكنها تأتى بأفعال ضد الإسلام فى شتى أنحاء العالم .. لقد حاربت العراق ثمانية سنوات طويلة ووصلت خسائرها البشرية إلى (٧٥٠) ألف قتيل، وقد حاولت أن تفرض نفسها على منطقة الخليج كقوة اقليمية تسيطر وتهيمن على المنطقة فاحتلت جزر الامارات العربية المسلمة المستقلة، وقد تدخلت على مدى السنوات الطويلة الماضية فى السياسة اللبنانية ودعمت أحزاب سعت إلى زعزعة الحكم والاستقرار فى لبنان البلد العربى الشقيق .. وقد سعت، وما زالت تسعى، إلى ضرب مفاوضات السلام فى المنطقة العربية من خلال دعمها لمنظمات فلسطينية تقف ضد منظمة التحرير الممثل الشرعى الذى استفتاء الفلسطينيين.

وفى المجال الداخلى، فإن العجز فى الموازنة الإيرانية يتزايد سنوياً، وقد بلغ حجم المديونية (٣٢) مليار دولار والمديونية الداخلية من البنك المركزى الإيرانى ما يعادل (١٥٠) مليار دولار، وقد بلغت نسبة التضخم (٦٠) فى المائة، ونسبة البطالة وصلت إلى (٥٠) فى المائة من القوى العاملة فيها أى حوالى (١٥) مليون عاطل، وأن نسبة (٨٠) فى المائة من أفراد الشعب الإيرانى يعيشون تحت خط الفقر بمعنى أن دخلهم اليومى أقل من دولار واحد يومياً.

وعن انتهاك حقوق الانسان والقمع الجماهيرى، فقد اعدم النظام خلال الاحدى عشر عاماً الماضية أكثر من (١٥٠) ألف وعرضهم للتعذيب الهمجى، كما يتبع النظام (٧٤) نوعاً من أنواع التعذيب، كما أشارت إليه تقارير منظمة حقوق الانسان.

وعن المقاومة الجماهيرية ونشاط منظمة مجاهدى خلق المعادية، فإن المظهر الشعبى لتلك المقاومة تمثل فى حدوث (٨٠٠) مظاهرة خلال سنة واحدة، إلى جانب تفجير قبر الخومينى ومركز قيادة الحرس الثورى فى طهران اضافة إلى مئات التفجيرات والعمليات العسكرية الأخرى ضد مخابىء الأمن والحرس الثورى.

• • ترسيخ الإنتماء للعروبة والإسلام

ان كلا من تجربة الثورة الاسلامية في إيران أو استخدام العنف كوسيلة للجماعات الاسلامية لفرض التغيير ومهما كانت مبررات وأسباب ذلك ودوافعه، فإنها صور مرفوضة من جموع شعوب الأمة العربية التي تتطلع إلى بناء ثوابت الأمة العربية ودعم ركائزها الأساسية القائم عليها البنيان العربى.

العروبة والاسلام، الاسلام فى سماحته وعظمته والذي كان لازدهاره كعقيدة من أكبر الأحداث التى شهدتها التاريخ، بل وأيضاً كقوة سياسية مبدعة لاحدى أعرق الحضارات الانسانية، حيث احتفظت الغالبية العظمى من الشعوب والأقطار التى دخلت الاسلام بدينها فى الفترات العصبية، واتسمت العقيدة، بمساعدة اللغة العربية وبذكرى أمجاد الماضى، بصفة الصمود والاستمرار.. الاسلام الذى حقق الانطلاقة المجيدة الذى قام بها الشعب بدافع من عقيدته وحماس خارق انهارت أمامه فى بضعة سنين أكبر دولتين فى ذلك الوقت، الامبراطورية البيزنطية وامبراطورية الساسانيين، واستمرت الفتوحات باسم الاسلام حيث بسطت الدولة الاسلامية سلطانها فى أوائل القرن الثامن على مساحة تمتد من اسبانيا إلى أواسط آسيا.. ولم يكن هناك اتجاه لفرض دين بالقوة على المنهزمين أو المغلوبين على أمرهم.. وقد استمر التوسع الاسلامى متجهاً نحو الشرق إلى آسيا الوسطى، ونحو الغرب إلى اسبانيا وجنوب فرنسا وصقلية، وجنوباً إلى حدود الهند.. وكانت العقيدة الاسلامية أكثر من أى وقت مضى القوة الرابطة بين الشعوب المختلفة التى تكونت منها الامبراطورية، وقد كان من نتيجة اتصال العرب بالحضارتين البيزنطية والساسانية أن انفتحوا على الثقافة الأجنبية وعلى شعوب البلاد التى فتحوها واكتسب هؤلاء منهم الروح العربية ونتج عن ذلك الاندماج، ثقافات وآداب اتخذت لها شيئاً فشيئاً طابعاً أصيلاً برز فى الفنون والاداب فى عهد الأمويين.. وهكذا صنعت حضارة جديدة ووجدت التعبير الكامل لها فى عهد الامبراطورية العباسية مستغلة فى ذلك اختفاء النظم القبلية العربية.. وأصبح الطابع الحضري هو الطابع المميز للحياة، واختلط الناس من كل الأجناس فى المدن بعد أن ربطت بينهم العقيدة الاسلامية والعروبة، وانطلقت هذه الحضارة المادية والفكرية والفنية مستندة فى ذلك إلى ازدهار اقتصادى كبير، واستطاعت هذه الحضارة بفضل اللغة العربية المكتملة والثقافة العربية الجديدة التى استخلصت من التقاليد القديمة، والتى عرفت كيف تستخدم الكنوز الفكرية اليونانية والهندية والإيرانية، من أن تنتج مؤلفات قيمة فى كل المجالات.. فى الأدب والفلسفة والطب والعلوم... إلخ، ولاتزال هذه الفترة من القرن الثامن إلى القرن الحادى عشر، الفترة

الذهبية للامبراطوريات العربية، ذكرى مجيدة في قلوب العرب تسعى شعوب الأمة العربية إلى استعادتها انقذاً للحالة التي وصلوا إليها من التردى والتمزق والفقر والافلاس الحالى!!!

وإذا كانت الاستراتيجية الاسرائيلية التي تبناها مشروع «عوريد ينيون» مستشار منحيم بيجين للأمن القومي لتفتيت الوطن العربي تركز بالدرجة الأولى على اذكاء النعرات العرقية.. الأكراد في العراق.. البربر في الجزائر.. الزوج في موريتانيا.. الجنوبيون في السودان.. والعصابات الدينية.. بين الشيعة والسنة.. والموارنة في لبنان والعرب في سوريا.. والأقباط في مصر.. فيما يطلق عليه استغلال قضية عدم التكامل القومي والتي يعبر عنها البعض بعملية عدم اكتمال بناء الأمة على الرغم من اكتمال عملية بناء الدولة.

• • الدمج القومي للأقليات

إن التخطيط الاستراتيجي العربي لمواجهة ذلك المخطط يجب أن يبني على سعي الحكومات على التوجه نحو مزيد من الدمج القومي للأقليات في إطار مفهوم الأمة الواحدة وذلك بتحقيق أعلى درجة ممكنة من المساواة وعدم التمييز، واعطاء الأقليات قدراً كبيراً من الشعور بالأمن على حياتها ومستقبلها وذاتيتها بالقدر الذي يمنعها من اثاره المشكلات والأزمات التي قد تصل إلى المطالبة بالحكم الذاتي وتقرير المصير. ورغم أن الوطن العربي يعتبر أحد أكثر المناطق تجانساً من الناحية العرقية «الاثنية».. إلا أن هناك عدة دول عربية يبرز فيها تباينات اثنية ملموسة مثل «السودان والعراق وسوريا والجزائر والمغرب وموريتانيا والبحرين واليمن».. ففي هذه الدول الثماني، يختلف ما يزيد على ٣٥ في المائة من السكان عن الأغلبية العربية المسلمة في متغير واحد أو أكثر من المتغيرات الاثنية الاربعة «اللغة - الدين - الطائفة - العرق».. ومن الملاحظ أن جميع الدول الثماني تقريباً تقع في أطراف العالم العربي وتتقاطع في الأغلب مع الحدود الثقافية - البشرية لبلدان أو أقوام غير عربية - وتشهد جميع هذه الدول شكلاً ظاهراً من أشكال التوتر الاثني.. ففي أربعة منها «السودان - العراق - لبنان - اليمن» انفجرت هذه التوترات في صورة صراع مسلح ممتد خلال العقود الأخيرة الأمر الذي هدد بدرجة خطيرة الوحدة والتراب الوطني لكل دولة منها^(١).

(١) د. سعد الدين ابراهيم، التعددية الاثنية في الوطن العربي، كراسات استراتيجية، العدد ٢٦، صادر من مؤسسة

وعلى ذلك يمكن القول بأن المسألة الاثنية أصبحت واحدة من أخطر التحديات الماثلة أمام العالم العربي عموماً وأمام الدول ذات التعددية الاثنية الملموسة بصفة خاصة وأن سعى الحكومات المعنية للدمج القومى لتلك الأقليات أصبح مطلباً ملحاً لاحتوائها.

ومن العيب أن يظل بعض الساسة والمثقفين ينكرون وجود معضلة اثنية فى الوطن العربى، ويتصورون أنه بهذا الإنكار يمكن أن تختفى المعضلة.. ان التعددية الدينية والمذهبية واللغوية والعرقية ليست عيباً أو عاراً للتستر عليه أو لقمعه والفتك بأصحابه، إن المشكلة ان العيب والعار هو فى تجاهل هذه التعددية وسوء ادارتها، خاصة فى ظل ما اتضح من استغلالها واشغالها وتنميتها لتكون ركيزة أساسية للتفكك والتجزئة للوطن العربى طبقاً للمخطط الاسرائيلى فى هذا المجال، أن العمل الجاد على احتواء الأقليات ودمجهم القومى فى اطار مفهوم الأمة الواحدة يجب أن يعطى أسبقية مطلقة فى الدراسة والتحليل والبحث عن الحلول المناسبة خاصة أن الظواهر فى بعض البلدان العربية تؤكد انها قد أصبحت قبلة موقوتة تهدد التماسك الوطنى للدولة ككل!!!

• • نحو استراتيجية عربية للمواجهة

إن التحديات والمخططات العدوانية لاتستهدف دولة عربية بعينها، لكنها تستهدف الأمة العربية كلها.. من هنا فإن التنسيق والتعاون والتكامل لابد أن يكون أحد ركائز بناء استراتيجية المواجهة لتلك المخططات، خاصة أن التجارب على مر السنين أثبتت عدم قدرة دولة عربية واحدة على مواجهة ما تتعرض له من تهديد، وإذا كانت الولايات المتحدة الامريكية بكل ما لديها من قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية قد حشدت تجمع عسكرى دولى وصل إلى (٣٧) دولة لتواجه الغزو العراقى للكوييت فإن مواجهة الأخطار والتهديدات المشتركة تفرض حتمية التعاون الحقيقى بين الدول العربية.

وإذا كانت الخطوط العامة للاستراتيجية المقترحة تركز على البناء الداخلى لكل دولة لتلافى أوجه القصور والنقص بها وحسن استغلال قدراتها وامكانياتها فانه من الضرورى ان يتوازى مع ذلك وضع مخطط جدى للتعاون العربى يسمو فوق الخلافات ويبنى جداراً من الثقة بينهما.. وقد يبدأ هذا التعاون ثنائياً أو ثلاثياً ثم يتنامى تدريجياً على مستوى التجمعات الاقليمية المتجانسة ثم قد يمتد فى مرحلة لاحقة إلى تعاون عربى شامل!!!

وقد تكون نقطة الانطلاق من خلال التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي وان يؤجل التعاون الأمني والعسكري على أهميته إلى مرحلة لاحقة تكون محصلة للتقدم في مجالات التعاون الأخرى لتتلافى الحساسيات والرواسب وعدم الثقة التي ترتبط بالتنسيق والتعاون في هذا المجال.

إن مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي انعقد في الدار البيضاء بالمغرب خلال الفترة من ٣٠ أكتوبر إلى أول نوفمبر ١٩٩٤ قدم العديد من مجالات التعاون الاقتصادي الاقليمي في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل السياحة والمشروعات المشتركة والتنمية الاقتصادية والمصارف والربط الكهربائي والربط البري ونحو ذلك.. وقد غلبت عليها جميعاً فكرة التعاون والتكامل العربي أولاً.. بالتالي فهي تعتبر أساساً حقيقياً يمكن أن ينطلق منه التعاون الاقتصادي الاقليمي وتفعيل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي عقدت في ١٧ يونيو عام ١٩٥٠، واستكملت باتفاق الوحدة الاقتصادية التي عقدت في ٣ يونيو ١٩٥٧.. هذا إلى جانب وضع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي موضع التنفيذ لدفع حركة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

إن كثرة القرارات والاتفاقيات في المجال الاقتصادي يمكن أن تضع الأسس الراسخة لنجاح أي تعاون عربي في هذا المضمار وتعكس الشعور والإحساس بأهمية عملية التكامل الاقتصادي العربي وبخاصة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية.

ولقد طرحت مصر رؤيتها في مؤتمر قمة الدار البيضاء في مواجهة تحدي التحول إلى ما يسمى بالسوق الشرق الأوسطية كبديلاً عن السوق العربية المشتركة حيث اقترحت ثمانية مبادئ رئيسية تكون القاعدة والإطار لأي تعاون اقليمي في المستقبل:

أولها: الحاجة الماسة إلى تنمية سريعة للصفة الغربية وقطاع غزة حيث لا يمكن البناء السياسي بعيداً عن مقتضيات البناء الاقتصادي السليم.

وثانيها: التنسيق بين ما يتم في محفل الدار البيضاء وبين ما يجري في أطر أخرى منعاً للازدواجية وفوضى المشروعات وتصادمها مما يعود بالضرر على عملية التنمية الاقليمية كلها، بمعنى ألا يؤدي مشروع اقليمي جديد إلى الاضرار بمشروع آخر قائم في المنطقة.

وثالثها : اننا لانستبدل التعاون العربى بآخر اقليمى، لان أيهما لايمكن أن يكون بديلاً عن الآخر، فمصر تهدف إلى تفعيل مسارات عديدة متوازنة ودوائر متداخلة، مسار عربى لتعزيز الروابط العربية، ومسار اقليمى يضم أطرافاً غير عربية تتداخل مصالحها على نحو يفرض التنسيق والتعاون، ومسار يضم الدول المطلة على المتوسط ويتوسع ليشمل أوروبا، ومسارات أخرى تصل شواطئ المحيطين الهادى والأطلسى.

ورابعها : أن تدعم عملية التطوير الاقتصادى الاقليمى عمليات الاصلاح الاقتصادى القائمة وتأخذ فى الاعتبار متطلباتها.

وخامسها : دفع دور القطاع الخاص فى المنطقة فى عملية التنمية بما يسمح له بأن يدخل فى علاقة شراكة جديدة مع القطاع الخاص العالمى ليتمكن من الاسهام فى اطلاق الامكانيات الضخمة للمنطقة وفى أن تصبح اقتصاديات الشرق الأوسط جزءاً فاعلاً فى الاقتصاد العالمى.

وسادسها : التفكير الرشيد فى آليات التنمية الاقليمية، دون اقتتات على ما هو قائم، وفى هذا يكون أهم منافذها دراسة اقامة بنك اقليمى للتنمية يكرس لعملية التنمية ويدعم مواردها.

وسابعها : اطلاق الطاقات البشرية لاكتساب المعرفة الحديثة ووسائل التكنولوجيا وتطبيقاتها بما يدفع بقدرات مجتمعاتنا ويتواءم مع احتياجاتها.

وثامنها : الاتفاق على صيغة مناسبة للتعاون العالمى لتدبير الأموال المطلوبة للبرامج والمشروعات الطموحة للتنمية المتكاملة فى المنطقة.

وفى النهاية يمكن القول اذا كانت البداية الحقيقية تكمن بالنهوض بالانسان العربى وتستعيد ولاءه ومدخراته وانتماءه فى إطار من التركيز على دعائم البنان العربى وركائزه الثابتة .. العروبة والاسلام .. ومواجهة كافة الأمور التى علقت به من تطرف وعنف وتشدد وانغلاق .. تكون الخطوة التالية هى تطبيق استراتيجيه شاملة تتحقق فى إطار الممكن وليس المستحيل .. أى التعامل مع واقع العالم العربى الاقليمى والعالمى بكل سلبياته وإيجابياته !! استراتيجيه للنهوض بالاقليم أولاً .. ثم بالأمة العربية ثانياً .. اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعسكرياً ويمكن أن تنطلق تلك الاستراتيجيه فى إطار المبادئ والتوجهات الآتية:

أولاً: استمرار التخطيط الشامل الذى بدأ فى العديد من الدول العربية للإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والتعليمى فى كل دولة وفى إطار مزيد من التحول نحو الديمقراطية وتنمية البحث والتكنولوجيا بما يعطى المزيد من اطلاق القدرات البشرية وتحقيق الاستغلال الأمثل لكل الطاقات داخل كل دولة عربية واستمرار ترتيب البيت من الداخل لتأكيد التنمية الشاملة لكل دولة.

ثانياً: تعديل ميثاق جامعة الدول العربية وتقوية أجهزتها ومؤسساتها لزيادة فعاليتها باعتبارها الأداة المقبولة من كافة الدول العربية والتي يمكن فى ظلها بناء خطوات سليمة لتعاون عربى فعال يحافظ على الهوية العربية ويرسخ مبادئ الاسلام السليم.

ثالثاً: تقوية التجمعات الاقليمية الناجحة لتقوم بدور أكبر داخل التجمع الاقليمى المتجانس لتحقيق أكبر قدر من التعاون والتكامل فى إطار تخطيط استراتيجى للتنمية شاملة بينها وأقصد مجلس التعاون الخليجى ومجلس التعاون المغاربى.. كما يمكن ان تلتقى دول الطرق العربية أو دول حوض وادى النيل العربية فى تجمع ثالث يسير على خطى التجمعات الأخرى.

رابعاً: بعد مرحلة بناء الثقة وتجاوز بعض الدول لمشاكلها الداخلية والوصول داخل التجمعات الاقليمية إلى درجة عالية من التنسيق والتعاون بينها ويمكن ان يتسع المجال بعد ذلك لربط التجمعات العربية فى إطار من التعاون المتبادل لتصل فى النهاية إلى تنمية عربية شاملة تقف حائلاً أمام أى مخططات معادية للأمة العربية!!!

وليس بالضرورة ان تأتى هذه الخطوات متتالية ولكن يمكن فى إطار استراتيجية عربية أن تكون متوازية أو متزامنة بمعنى العمل على السير فى أكثر من خطوة منها فى وقت واحد.

إن أهم ما يمكن قوله هو ضرورة الاسراع فى خطوات ذلك التنسيق والتعاون الاستراتيجى العربى، حيث ان هناك خطوات كثيرة اتخذت على هذا الطريق قامت ومازالت تقوم بها اسرائيل وتركيا بتشجيع من أطراف أخرى وبمعاونة جادة من تلك الأطراف تمهيداً لان تلعب دوراً فاعلاً فيما يسمى بالنظام الاقليمى الجديد.. وأن مطلب اعداد صيغ ومواقف مضادة عربية أصبح مطلباً ملحاً، حتى لاتضطر إلى قبول الصيغ المطروحة علينا دون أن يكون لنا رؤية محددة وفاعلة فيها، باعتبار عدم وجود البديل

العربي المتفق عليه في مراجعتها.. وإذا علمنا أن مطلب إقامة السور العربية المشتركة لكي يتحقق ويخرج إلى حيز التنفيذ الفعلي يحتاج إلى توفر أركان ثلاثة أساسية لم تنجح الدول العربية رغم كل ما بينها من روابط أن تحققها، وبالتالي فإن الأمر يحتاج إلى جهد عربي مخلص لاقامتها..

أولها: رفع كل الحواجز الجمركية للدول المشاركة فيها..

وثانيها: حرية انتقال الافراد بين دولها بلا أية عوائق أو قيود..

وثالثها: حرية مطلقة لانتقال رؤوس الأموال.

تلك هي مطالب إقامة واحدة فقط من المشروع الحضاري العربي الشامل وهي تحتاج إلى تكاتف جهود الجميع في جهد قومي مخلص ليتمكن أن يتحقق ذلك المستحيل قبل فوات الأوان.

لعل ما جاء بهذا الكتاب قد حاول الإجابة على التساؤل الذى إستعصى على الكثيرين من الباحثين والمفكرين.. بل والجمهور الكثيرة من جماهير الأمة العربية الإجابة عليه!!

كيف إنقض أربعة ملايين ونصف المليون من الصهاينة على فكر مائتى مليون عربى - المرة تلو المرة - ثم تُخرج القلة غالبية والكثرة خاسرة؟؟ بإستثناء الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٣ - والتي خرجت منها الكثرة غالبية - بنصر محدود بإمكانيات تسليحية مقيدة!!

فليس من طبائع الأمور أن تنجح دولة لا تعدو مساحتها عشرين ألف كيلومتراً مربعاً من الأرض، التى يحدق بها الأعداء من كل ناحية، فى أن تشن عليهم العدوان تلو العدوان، وتقتطع أجزاء جديدة من جسم الأرض العربية التى تزيد مساحتها عن أحد عشر مليوناً من الكيلومترات المربعة!!

وليس من المقبول بداهة أن تنجح دولة فى دفع عشرة فى المائة من تعداد سكانها إلى مسرح الحرب، وهم أكمل ما يكون إستعداداً وأتم عدة، بينما تخفق ست دول عربية متاخمة لها فى أن تجهز ثلاثة من عشرة فى المائة من قوتها البشرية لصراع مصيرى حاسم!!

وليس مما يرتضيه الفكر المتزن أن ترتكب قلة من الصهاينة الجرم المتعمد الغاشم، ثم تنجح الصهيونية العالمية فى طمس الحقائق وتزييف الوقائع على الصعيد العالمى.. كما لا يتفق مع المنطق أن تستمر دولة ذات صوت وحيد فى المحافل الدولية فى خداع وتضليل العالم، واستثارته ضد مجموعة من الدول تملك اثنين وعشرين صوتاً فى هذه المحافل - كما تملك ناصية الحق والعدل، ثم تستحوذ هذه الدولة الواحدة على عطف الرأى العام العالمى، وتفوز بموازرة أغلب الحكومات لها فى قضية خاسرة ظالمة..!!

لقد حاول هذا الكتاب أن يعرض بأمانة مطلقة الأسباب الكامنة والحقائق المجردة التى تعطى إجابات وافية لذلك التساؤل الذى كاد يفقد جماهير الأمة العربية ثقتها فى

قدراتها.. وفي قياداتها.. وفي نمط أنظمتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعسكرية.. بالقدر الذى أوصلها إلى حالة من الإحباط.. جعلها ترفع شعاراً واحداً.. إمتد دون تنسيق أو إتفاق ليشمل جموع شعوب الأمة العربية من الخليج إلى المحيط.. وهو الرغبة الملحة فى التغيير.. فالأوضاع القائمة غير قابلة للإستمرار.. وليس من المأمول أو المنتظر فى ظل أساليب إدارتها للحكم أن تواجه ما ينتظر وما يخطط للأمة العربية من مخاطر وتهديدات قادمة لا محالة، فى ظل تلك الإدارة الفاشلة فى جموع الأنظمة العربية!!!

إن الواقع الإسرائيلى قد حظى بتضخيم كبير- أكبر كثيراً من واقعه الحقيقى حيث يتحدث الجميع عن حقبة إسرائيلية.. تسيطر الإرادة الصهيونية فيها على جميع المقدرات العربية.. وتتحكم الإستراتيجية الإسرائيلية فى تطور الأحداث بل وفى جميع القرارات المرتبطة بمصير المنطقة!!

إن الحقيقة المؤلمة تؤكد أن قوة إسرائيل فى ضعف خصومها من جانب!! وإستمدادها للطاقة من الولايات المتحدة من جانب آخر!!

ويوم يتحقق هذان الهدفان... أن تستعيد المنطقة العربية قوتها الحقيقية أولاً.. وأن تعود إسرائيل إلى رزنها الحقيقى من حيث علاقتها بالولايات المتحدة ثانياً.. فإن إسرائيل ستعود إلى حجمها الطبيعى فى المنطقة العربية!!

... كيف؟؟.. هذا ما حارل الكتاب أيضاً الإجابة عليه!!

وخير ختام قول الحق:

«إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»

صدق الله العظيم

الملاحق
والاشكال

أولاً: الملاحق

**نص تصريح بلفور (١٩١٧/١١/٢)
من سير بلفور وزير الخارجية البريطاني إلى اللورد روتشيلد**

يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالتكم، التصريح التالي الذي ينطوي على آماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته.

إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وسنبذل جهداً لتسهيل بلوغ هذه الغاية.. على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى لعمل من شأنه أن يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، أو يؤثر على الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى، وأكون شاكراً لو تفضلتم فأبلغتم هذا القرار إلى الإتحاد الصهيوني.

مقارنة القوات في الجولة الأولى (١)

• المقارنة بين الجانبين في ١٥ مايو ١٩٤٨:

القوات الإسرائيلية	القوات العربية								البيان
	المقارنة		إجمالي	لبنان	سوريا	العراق	شرق الأردن	مصر / السعودية اليمن / السودان	
	اسرائيل	عرب							
٣٢	١	٠,٤٣	١٤	١	٢	٤	٤	٣	كتائب مشاة
٦٧٠٠٠	١	٠,٢٢	١٤٩٢٦	١٠٠٠	١٨٧٦	٢٥٠٠	٤٥٥٠	٥٠٠٠	أفراد

• المقارنة بين الجانبين في ١٩ يوليو ١٩٤٨:

القوات الإسرائيلية	القوات العربية								بيان
	المقارنة		إجمالي	لبنان	سوريا	العراق	شرق الأردن	مصر / السعودية السودان / اليمن	
	إسرائيل	عرب							
٤٢	١	٠,٥٧	٢٤	١	٣	٦	٥	٩	كتائب مشاة
١٠٦٠٠٠	١	٠,٢٩	٣١٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠	١٥٠٠٠	أفراد

جدول مقارنة القوات المتضادة
(بعد إنتهاء الفتح الاستراتيجي) - عام ١٩٥٦ -

البيان	القوات المصرية	المقارنة		الإجمالي	قوات العدو		
		المصرية	العدو		بريطانية	فرنسية	اسرائيلية
● قوات برية:							
أفوية	١٢	١	٢,٢	٢٨	١٢	٥	٢١
دبابات	٢٠٠	١	٢,٥	٧٥٠	٤٠٠	١٠٠	٢٥٠
مدفع وهاون	٧٧٦	١	٢,٢	٢٥١٠	١٣٠٠	٢٢٠	٩٩٠
● قوات بحرية:							
بارجة	-	-	١	١	-	١	-
حاملة طائرات	-	-	٧	٧	٥	٢	-
طراد	-	-	٨	٨	٦	٢	-
مدمرة	٢	١	١٠	٢٠	١٤	٤	٢
فرقاطة	٧	١	٢	٢٠	٧	٨	٥
غواصة	-	-	٩	٩	٧	٢	-
لش طوربيد	٢٤	١	٠,٩	٢٢	-	-	٢٢
سفن أخرى	٤٠	١	٢,٤	١٢٤	٩٤	١٤	٢٦
● قوات جوية:							
- بالصرب:							
سرب مقاتلات	٧	١	٤	٢٨	١٠	٩	٩
سرب قاذفات مقاتلة	١	١	٢٥	٢٥	١٥	٣	٧
سرب قاذفات	٢	١	١١,٥	٢٣	١٩	-	٤
سرب نقل جوي	٣	١	٦	١٩	٧	٩	٣
سرب استطلاع	-	-	٩,٥	٩,٥	٣,٥	٣	٣
سرب هليكوبتر اقحام	-	-	٢	٢	٢	-	-
سرب إمداد جوي واتصال	١	١	٥	٥	١	٢	٢

● تم فتحها جميعاً واشترك الجزء الأكبر منها في المدوان.
كما تم حشد ١٢ لواء احتياطي وحرس وطني لم تدخل في المقارنة

جدول مقارنة القوات المتضادة المصرية - الاسرائيلية

(١٧٠٠ يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦)

البيان	قوات مصرية	المقارنة	قوات اسرائيلية
أولاً: المقارنة العامة: كتيبة مشاة كتيبة دبابة كتيبة مدفعية	٨ ١ ٣,٥	٤,٥ : ١ ١٠,٦ : ١ ١٠ : ١	٣٠ ١٠,٦ ٣٠
ثانياً: المقارنة الخاصة: ١ - المحور الأوسط (المجهود الرئيسي) كتيبة مشاة كتيبة دبابة كتيبة مدفعية	٢ - ١	٤,٥ : ١ لا يجوز المقارنة ١٢ : ١	٩ ٠ ١٢
٢ - المحور الشمالي كتيبة مشاة كتيبة دبابة كتيبة مدفعية	٢ ٠,٢ ١	٤ : ١ ١٠ : ١ ١٣ : ١	٨ ٣ ١٣
٣ - المحور الجنوبي كتيبة مشاة كتيبة دبابة كتيبة مدفعية	١ - -	٣ : ١ لا يجوز المقارنة لا يجوز المقارنة	٣ ٠,٢ ٢
٤ - خليج العقبة كتيبة مشاة كتيبة دبابة كتيبة مدفعية	١ - -	٤ : ١ - لا يجوز المقارنة	٤ - ١
٥ - قطاع غزة كتيبة مشاة كتيبة دبابة كتيبة مدفعية	(٢) (١) - ٠,٥	١ : ١ لا يجوز المقارنة ٤ : ١	٢ ١,٣ ٢

(١) حرس حدود فلسطين.

إجمالي قوات العدو بعد إتمام الفتح الاستراتيجي
عام ١٩٥٦

قوات العدو				البيان
إجمالي	إسرائيل	فرنسا	بريطانيا	
				• قوات برية :
٣٨	٢١	٥	١٢	ألوية
٧٥٠	٢٥٠	١٠٠	٤٠٠	دبابات
٢٥١٠	٩٩٠	٢٢٠	١٣٠٠	مدفع هاون
				• قوات بحرية :
١	-	١	-	بارجة
٧	-	٢	٥	حاملة طائرات
٨	-	٢	٦	طراد
٢٠	٢	٤	١٤	مدمرة
٢٠	٥	٨	٧	فرقاطة
٩	-	٢	٧	غواصة
٢٢	٢٢	-	-	لش طوربيد
١٣٤	٢٦	١٤	٩٤	سفن أخرى

القوى البرية والجوية بالتقريب فى حرب ١٩٦٧

العراق	سوريا	الأردن	مصر	العرب	اسرائيل	
-	٦٣,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	٣٢٨,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	القوى البشرية المتحركة للعمليات (١)
-	١٢	١٠	٢٢	٤٢	٢٥	الوية
-	٣١٥	٢٦٣	٥٧٥	٩٦٠	٢٠٠	قطع المدفعية
-	٧٥٠	(٢) ٢٨٨	(٥) ١,٣٠٠	٢,٣٣٠	(٢) ١,٠٠٠	الدبابات
-	٥٨٥	٢١٠	١,٠٥٠	١,٨٤٥	(٣) ١,٥٠٠	
صفر	صفر	صفر	١٦٠	١٦٠	٥٠	سام
-	١,٠٠٠	١٤٣	٩٥٠	٢,٠٠٠	٥٥٠	مدافع
١٠٦	(٨) ١٢٧	١٨	(٦) ٤٣١	٦٨٢	(١) ٢٨٦	الطائرات المقاتلة

١ - يتضمن الجانب العربى القوات الموجودة للعمليات فقط.

٢ - ٢٠٠ ام طراز (٤٨)، ٢٥٠ طراز (ستوريجون)، ١٥٠ طراز (إن إم إكس ١٣)، ٤٠٠ طراز (شيرمان).

٣ - ام ٣ نصف جنزير.

٤ - تتضمن ٩٢ طراز (ميراج)، ٢٤ طراز (سوبر ميستير)، ٨٢ طراز (ميستير)، ٧٥ طراز (أوراجانز)، ٢٤ طراز (قاذفات خفيفة).

٥ - تتضمن ٤٠٠ طراز (ت ٣٤)، ٤٥٠ طراز (ت ٥٤، ٥٥)، ١٠٠ طراز (إس يو ١٠٠)، ١٠٠ طراز (ج إس ٣).

٦ - تتضمن ٥٥ طراز (اس يو)، ٦ طراز (ميج ٢١)، ٤٠ طراز (ميج ١٩)، ١٠٠ طراز (ميج ١٧/١٥٠)، ٣٠ طراز (تى يو ١٦)، ٤٣ طراز (اى ال ٢٨)، ٣٥٠ طياراً فقط.

٧ - تتضمن حوالى ٢٠٠ طراز (ام ٤٨)، ٩٠ طراز (ستوريجون).

٨ - تتضمن ٤٠ طراز (ميج ١٩/٢١)، ٦٨ طراز (ميج ١٧/١٥)، ١٥ طراز (تى يو ٦)، ٤ طراز (اى ال ٢٨).

تقدير القوات البحرية في حرب ١٩٦٧

سوريا	مصر	اسرائيل	
١,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٤,٠٠٠	● القوات البشرية:
١٧	٤٤	٩	زوارق الدورية والطوربيد
٤(٢)	١٨(١)	صفر	زوارق الصواريخ الموجهة
صفر	٧	٣	المدمرات والبوارج العربية
صفر	٥	صفر	الغواصات
صفر	٥	صفر	القطع البرمائية
٢	٢	٢	القطع الصغيرة
٢٣	٧٧	١٢	العدد الكلي للبواخر

(١) تتضمن ٨ طراز كومار، ١٠ طراز أوسا
(٢) طراز كومار كان قد تم تسليمها توأ وغير مستعدة للقتال.

توازن القوى بين العرب واسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣

العراق	الأردن	سوريا	مصر	مصر وسوريا	اسرائيل	
						١ - إجمالي القوة البشرية:
-	٦٩٣٦٠	٢٧١٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٦٢١٠٠٠	٣٧٣٠٠٠	أ - في وقت الحرب
-	٦٩٠٦٠	٢٢١٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٥٧١٠٠٠	١١٣٠٠٠	ب - في وقت السلم
						٢ - القوات البرية:
٩٥٠٠٠	٦٤٣٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	أ - وقت الحرب
-	٦٧٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	ب - وقت السلم
						ج - الفرق:
٢	٢	٢	٢	٤	٧	(١) المدرعة
٤	٣	٣	٨	١١	-	(٢) المشاة/الميك
٢	١	٧	١٧	٢٤	١٨	(٣) الألوية المستقلة
١٢٠٠	٥٤٠	١٦٤٢	٢١٠٠	٣٧٤٢	٢١٠٠	د - الدبابات
١٥٠٠	٤٧٠	١٢١٥	٢٣٠٠	٣٥١٥	٢٤٥٠	هـ - حاملات الأفراد
						المدرعة نصف
						جنازير
٦٠٠	١٣٠	٦٧٥	١٢٨٠	١٩٥٥	٥٧٠	و - المدفعية (أكثر من ١٠٠ مم)
٢	٦٥	٣٣٥	٢٨٠	٦١٥	٧٥٠	ز - الهاونات (١٠٠)
٢	-	٦٨٥	٨٩٠	١٥٧٥	٦٥٠	ح - مدافع / قوافل
						صواريخ م/د
٢	-	٢٤	١٢	٣٦	-	ط - صواريخ أرض/
						أرض.
٢	-	٣٥٠	١٢٨٠	١٦٣٠	٩٥	ي - قوافل وصواريخ
						أرض/جو.
٢	٢٩٠	١٩٠٠	٢٧٥٠	٤٦٥٠	١٠٠٠	ك - مدافع م/ط

العراق	الأردن	سوريا	مصر	مصر وسوريا	اسرائيل	
						٣ - القوات الجوية:
-	٤٩٠٠	٩٠٠٠	٢٣٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٧٠٠٠	أ - القوة البشرية
٢٠٦	٥٥	٢٥٤	٦٢٧	٩٨١	٤٧٦	ب - طائرات قتال
						نفائة.
-	٦٥	١٩٥	٥٤٠	٧٣٥	٦٥٠	ج - طيارين طائرات
						نفائة.
-	٧	١٨	٣٨	٥٦	١٢	د - قواعد جوية
-	٥٢	٢٣٤	٥٤٦	٧٨٠	٤٠٠	هـ - مناجر طائرات
-	٦	٦٧	١٩٤	٢٦١	٩٢	و - هليكوبترات
-	١١	٨	٧٧	٨٥	٤٨	ز - طائرات نقل
-	-	١٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٢٠٠٠	ح - أفراد الدفاع
						الجوى.
-	١	٨٥	٢٦٠	٤٤٥	٢٠	ط - رادارات إنذار
						مبكر.
-	٢	٤	٦	١٠	٦	ى - طائرات استطلاع
						٤ - القوات البحرية:
-	١٦٠	٢٠٠٠	١٧٠٠٠	١٩٠٠٠	٤٠٠٠	أ - القوة البشرية
-	-	-	٥	٥	-	ب - مدمرات/
						فرقاطات
-	-	٨	١٧	٢٥	١٤	ج - زوارق طوربيد
-	-	-	١٢	١٢	١	د - غواصات.

ميزان القوى العسكرية في عملية «عاصفة الصحراء»

البيان	قوات التحالف الدولي	القوات العراقية
عدد القوات	٧٥٠٠٠٠	* ١ ٠٠٠ ٠٠٠
طائرات مقاتلة	** ١٧٠٠	٦٨٩
طائرات مقاتلة وقاذفة قتال	٤١٠	
طائرة هليكوبتر	٥٠٠	١٦٠
حاملات طائرات هجومية	٦	-
حاملات طائرات هليكوبتر	٦	-
سفينة سطح قتالية وفرقاطة	١٢٨	٨
سفينة مساعدة	٥٠	-
غواصة	٢٠	-
كاسحة ألغام	١٧	-
زوارق دورية	-	٢٠
عربة مدرعة	٧١٠٠	٨٠٠٠
قطعة مدفعية	٢٠٠٠	٢٥٠٠
مدفعية م/ط	-	٤٠٠
منصة صواريخ أرض/أرض	٣٠	٢٠٠
منصة صواريخ م/ط	٣٠٠	٣٣٠
دبابة	٣٨٠٠	٥٥٠٠

* منهم ٥٣٠ ٠٠٠ جندي في الكويت.

** بالإضافة إلى عدد من المقاتلات الأمريكية من طراز (إف ١٤) لم يكشف عن عددهم - ٢٤ قاذفة قتال من طراز (إف ١٦ أس) و ١٤ قاذفة قتال من طراز (إف ١١) في قاعدة التجريب في تركيا.

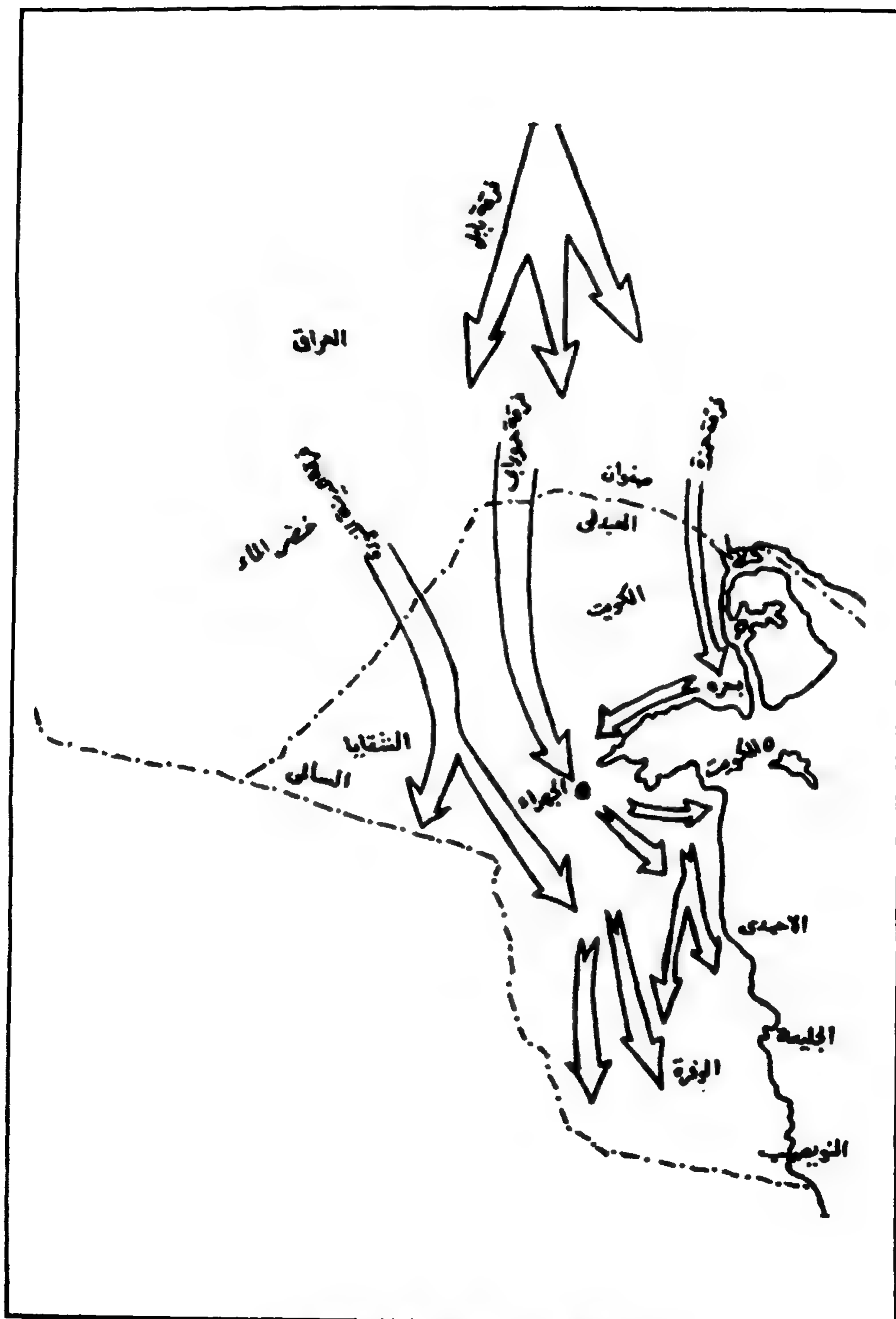
المصدر: تقارير مركز الدراسات الاستراتيجية - لندن - ١٩٩١.

مراحل الحشد	الدول الأسلحة	القوات متعددة الجنسيات			القوات المراقبة المحطة في الكويت	نسبة التوازن	
		للقوات الأمريكية	للدول الحليفة	المجموع		بين القوات الدولية والعراق	وبين القوات الأمريكية والعراق
أغسطس	القوات البرية	٤٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	١,٧:١	٣,٧:١
	الدبابات	٢٠٠	٥٥٠	٧٥٠	١٨٠٠	٢,٤:١	٩:١
	الطائرات القتالية	٤٠٠	١٨٠	٥٨٠	٥١٣	-	١,٣:١
سبتمبر	القوات البرية	١٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٨٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	٢:١	٢,٤:١
	الدبابات	٦٠٠	٨٨٥	١٤٨٥	٢٨٠٠	١,٩:١	٤,٧:١
	الطائرات القتالية	٥٠٠	٢٧٥	٧٧٥	٥١٣	١:١,٥	١:١
أكتوبر	القوات البرية	٢١٥٠٠٠	٨٧٠٠٠	٣٠٢٠٠٠	٤٣٠٠٠٠	١,٤:١	٢:١
	الدبابات	١٠٠٠	٩٥٠	١٩٥٠	٣٥٠٠	١,٨:١	٣,٥:١
	الطائرات القتالية	٦٥٠	٣٠٩	٩٥٩	٦٨٩	١:١,٥	١:١
نوفمبر	القوات البرية	٢٨٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٤٠٥٠٠٠	٤٥٠	١,١:١	١,٧:١
	الدبابات	١٢٥٠	١٢٠٠	٢٤٥٠	٣٧٠٠	١,٥:١	٢,٩:١
	الطائرات القتالية	٨٠٠	٣٢١	١١٢١	٦٨٩	١:١,٦	١:١,٢

• المصدر: مجلة السياسة الدولية / العدد ١٠٣ يناير ١٩٩١

الملاحق والأشكال

ثانياً: الأشكال



محاور تقدم قوات الفوز العراقية



المناطق العسكرية العراقية والولايات التابعة لها

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أولاً: مراجع وأبحاث ودراسات ومترجمات عربية:

- ١ - الاميرال «وليم جاى كار» / «أحجار على رقعة شطرنج» ١٩٥٠
- ٢ - «ضباب يعلو أمريكا» وثائق حصل عليها ضباط مخابرات من الولايات المتحدة وبريطانيا.
- ٣ - د. أسعد رزق - «اسرائيل الكبرى» دراسة فى الفكر التوسعى الصهيونى، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - بيروت ١٩٦٨.
- ٤ - فايز صانع - الاستعمار الاسيطانى فى فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت ١٩٧٢.
- ٥ - عبدالوهاب الكيلانى، تاريخ فلسطين الحديث، منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت ١٩٧٠.
- ٦ - ملف وثائق فلسطين - الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٦٩ - وثيقة رقم ١٠١ - رضابط الكونجرس الأمريكى فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٧.
- ٧ - اسماعيل أحمد باغى، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية - دار المريح للنشر - الرياض - ١٩٨٣.
- ٨ - ملف وثائق فلسطين، الجزء الأول، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٦٩ - وثيقة رقم ٧٢.
- ٩ - نقولا الدر، مكنا صناعت فلسطين.. ومكنا نعد - دار الطليعة - بيروت.
- ١٠ - حاييم وايزمان - التجربة الخطأ - هاميش هاملتون - لندن ١٩٤٩.
- ١١ - الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين - جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - المجموعة الأولى حتى عام ١٩٤٦ - وثيقة رقم ٢٧ - القاهرة ١٩٥٧.
- ١٢ - كامل محمود خله، فلسطين والانتداب البريطانى، منظمة التحرير، بيروت ١٩٧٤.
- ١٣ - جانيت أبو الفداء، التحول الديمقراطى، بحث فى كتاب «تهويد فلسطين» - إعداد وتحرير وترجمة د. أسعد رزق - مركز الأبحاث الفلسطينية - بيروت ١٩٧٢.
- ١٤ - الياس سعد - الهجرة إلى فلسطين المحتلة - بيروت ١٩٦٩.
- ١٥ - المساعدات الألمانية لاسرائيل، ترجمة مركز البحوث والمطومات المخابرات العامة - القاهرة - ١٩٧٥.
- ١٦ - محمد حسنين هيكل - ملفات الرئيس - مؤسسة الأهرام - القاهرة ١٩٩٠.
- ١٧ - حسن البدرى - الحرب فى أرض السلام - الجولة الأولى ٤٧ - ١٩٤٩ - مركز دراسات الوحدة العربية - القاهرة - ١٩٨٤.
- ١٨ - ابراهيم شكيب - حرب فلسطين عام ١٩٤٨ - «رؤية مصرية» - الزهراء للاعلام العربى - القاهرة.
- ١٩ - محمد فيصل عبدالمدم - أسرار حرب ١٩٤٨ - دار النهضة - القاهرة - ١٩٦٨.
- ٢٠ - العسكرية الاسرائيلية - أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مرجع غير منشور - القاهرة ١٩٨٣.
- ٢١ - عبدالوهاب الكوالى - تاريخ فلسطين الحديث - منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت ١٩٧٠.

- ٢٢ - أميل توما - جذور القضية الفلسطينية - بيروت - ١٩٧٣
- ٢٣ - تريفور - ن - دوبري - النصر المحير - للحروب العربية - الاسرائيلية - ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٢٤ - اللواء عبدالمعظم خليل - أوراق قائد ميداني - حروب مصر المعاصرة - دار المستقبل العربي - طبعة ١٩٩٠
- ٢٥ - والتر لاكير - الاتحاد السوفيتي - الشرق الأوسط ١٩٥٨ - ١٩٦٨، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة جورج تاون - ترجمة المخابرات العامة - مركز البحوث والمعلومات عام ١٩٦٩
- ٢٦ - د. جلال يحيى - مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية - دار المعارف - الاسكندرية ١٩٦٥
- ٢٧ - جمال عبدالناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر - مصلحة الاستعلامات - القسم الخامس
- ٢٨ - الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، وزارة الارشاد القومي - الجزء الأول والثاني - القاهرة ١٩٦٩
- ٢٩ - د. عبد العظيم رمضان - رؤية تاريخية للصراع - مجلة أكتوبر - العدد ٥٢٣ - القاهرة في ٢ ديسمبر ١٩٨٦
- ٣٠ - دوايت ايزنهاور - مذكرات ايزنهاور - الجزء الرابع - ترجمة هيدبرت يونجمان - دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٦٩
- ٣١ - محمد حسنين هيكل - سترات الغليان - مؤسسة الأهرام - القاهرة ١٩٨٨
- ٣٢ - جون يادر - محاولة اتصال أمريكا بالعالم العربي - واشنطن ١٩٦٧ - ترجمة المخابرات العامة
- ٣٣ - د. صلاح العقاد - تطور النزاع العربي الاسرائيلي ١٩٥٦ - ١٩٦٧، معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٥
- ٣٤ - د. محمد نصر الدين فهمي - مشكلة فلسطين والصراع الدولي ١٩٤٥ - ١٩٦٧، - القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٧٥
- ٣٥ - اسحق رابين - مذكرات اسحق رابين، - اصدار الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة ١٩٧٩
- ٣٦ - الجنرال مورديخاي جازيت مدير المخابرات الاسرائيلية عن دراسة قام بها من وثائق العلاقات الأمريكية الاسرائيلية - نشرها مركز الدراسات للشرق الأوسط وأفريقيا عام ١٩٨٣ - بجامعة تل أبيب
- ٣٧ - أضواء على سيناء - إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة - القاهرة ١٩٦٩
- ٣٨ - د. حامد ربيع - نظرية الأمن القومي - دار للموقف العربي - طبعة ١٩٨٤
- ٣٩ - وجيه أبونكري - مذبحه الأبرياء - المكتب المصري الحديث - عام ١٩٨٨
- ٤٠ - الدول المستوردة للسلاح في الشرق الأوسط - معهد سيبري - دراسة عن مجلة السياسة الدولية - العدد ١٢١ - يوليو ١٩٩٥

- ٤١ - بيير اندرو/ الديوبورك تايمز/ عدد ٢٨ يونيو ١٩٩١ - كيفية الرقابة على مباق التسلح فى الشرق الأوسط.
- ٤٢ - د. رضا أحمد شحاته - تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - طبعة ١٩٩٥.
- ٤٣ - ونستون تشرشل الحفيد / أسرار حرب أكتوبر/ جريدة الأوبزيرفر البريطانية عدد ٨ نوفمبر ١٩٧٣
- ٤٤ - موسى صبرى - وثائق حرب أكتوبر - المكتب المصرى الحديث - القاهرة ١٩٧٤.
- ٤٥ - ديبو فرسكويادى - السادات يتحدى - كتب مترجمة للهيئة العامة للاستعلامات
- ٤٦ - حسن البدرى وآخرون - حرب رمضان - الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة أكتوبر ١٩٧٣ - تنظيم التعاون بين القوات المصرية والقوات السورية - الشركة المتحدة للتوزيع والنشر - القاهرة ١٩٧٤
- ٤٧ - محمود فوزى - الفريق الشاذلى وأسرار الصدام مع السادات - دار الوطن للنشر -
- ٤٨ - محمد حسنين هيكل - أكتوبر ٧٣ - السلاح والسياسة - مركز الأهرام للترجمة والنشر طبعة ١٩٩٣
- ٤٩ - قادلج كيرت - حرب أكتوبر - كتب مترجمة ٧١٢ - الهيئة العامة للاستعلامات
- ٥٠ - بعض القادة الاسرائيليين - كيف حصلت اسرائيل على القنبلة - تقرير عن مجلة الدايم
- ٥١ - جمال حمدان - أكتوبر فى الاستراتيجية العالمية - عالم الكتب - طبعة ١٩٧٤
- ٥٢ - دروس ونتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ - مجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام - العدد ٤٦ - القاهرة ١٩٧٦
- ٥٣ - د. أحمد صدقى الدجاني - الآثار السياسية لحرب أكتوبر ٧٣ - اللدوة الدولية لحرب أكتوبر ٧٣ صادرة من هيئة البحوث العسكرية - القاهرة ١٩٧٥ - المجلد الثالث.
- ٥٤ - د. عبدالفتاح قنديل - د. سلوى سليمان - آثار حرب أكتوبر على اقتصاديات دول المواجهة
- ٥٥ - د. عبدالملك عودة، محمد على العدينى - البترول وحرب أكتوبر
- ٥٦ - محمد عبدالغنى الجمسى، فريق أول، - الاستراتيجية العسكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ - اللدوة الدولية لحرب أكتوبر - المجلد الأول
- ٥٨ - دراسات عن اسرائيل رقم ٨٥/٢ - مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية - يونيو ١٩٨٥
- ٥٩ - ملف وثائق فلسطينية - وزارة الارشاد القومى - عام ١٩٦٩
- ٦٠ - مجلة شئون فلسطينية العدد ١٤ - أكتوبر ١٩٧٢
- ٦١ - السياسة الأمريكية والعرب - سلسلة كتب للمستقبل العربى
- ٦٢ - شوقى بدران - عمليات حرب أكتوبر ١٩٧٣ من وجهة نظر للتاريخ العسكرى - رسالة زمالة لأكاديمية ناصر العسكرية العليا.

- ٦٣ - مبادرات السلام للرئيس محمد أنور السادات ١٩٧١ - ١٩٧٧ - وزارة الخارجية المصرية - مطابع الأهرام - القاهرة ١٩٧٩
- ٦٤ - مضبطة مجلس الشعب - جلسة ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ - مبادرة الرئيس السادات - يوم ١٦ أكتوبر
- ٦٥ - موسى ديان - رؤية شخصية للمباحثات المصرية الإسرائيلية - ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات
- ٦٦ - المضبطة رقم ٣٤ للجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب في ٩ نوفمبر ٧٧ - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
- ٦٧ - عبدالستار أمين (لواء أح) استراتيجية مصر بين الحرب والسلام - مجلة أكاديمية ناصر العسكرية العليا - العدد السادس - القاهرة - يونيو ١٩٧٩
- ٦٨ - تقرير إنجازات مصر والمسألة الفلسطينية - الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٨٠ - وزارة الخارجية المصرية - القاهرة ١٩٨٠
- ٦٩ - أنس مصطفى كامل - الموقف الإسرائيلي قبيل قمة كامب دافيد - مجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام - العدد ٥٥ - يناير ١٩٧٩ - القاهرة
- ٧٠ - عصمت سيف الدولة - هذه المعاهدة، رسالة إلى مجلس الشعب المصري حول معاهدة كامب دافيد - بيروت - دار المسيرى ١٩٧٩
- ٧١ - محمد إبراهيم كامل - مذكرات شخصية - الحلقة ٣٣ - الشرق الأوسط - باريس / ٢٠ يناير ١٩٨٢
- ٧٢ - عبدالرحيم محمد - الحكم الذاتى والأراضى المحتلة - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٨٠
- ٧٣ - د. حسن ناعمة - مصر والصراع المحتوم إلى التسوية الشاملة - مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٨٤
- ٧٤ - اللوايا الإسرائيلية تجاه الجولان السورية المحتلة - المجلة العسكرية للقوات المسلحة - إصدار هيئة البحوث العسكرية - العدد ٢٣١ - مارس ١٩٨٢
- ٧٥ - الغزو الإسرائيلي للبنان - مجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام - العدد ٨٩ - يوليو ١٩٨٢
- ٧٦ - موقف الاتحاد السوفيتى من غزو لبنان - مجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام - العدد ٧٠ - أكتوبر ١٩٨٢
- ٧٧ - درية شفيق بسيونى - الدبلوماسية الأمريكية تجاه أزمة الشرق الأوسط - مجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام - العدد ٨٠ - أبريل ١٩٨٥
- ٧٨ - د. حامد ربيع - تأملات فى الصراع العربى الإسرائيلى - دار الفكر العربى - بيروت ١٩٧٦
- ٧٩ - أمين هويدى - لعبة الأمم فى الشرق الأوسط - نحن وأمريكا وإسرائيل - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٤

- ٨٠ - توماس فريدمان - أمريكا تشتري أسلحة من إسرائيل - جريدة الأهرام في ١٢ ديسمبر ١٩٨٤
- ٨١ - ابراهيم الهوارى - اتفاق التعاون الاستراتيجى الأمريكى الاسرائيلى - أهدافه - انعكاساته على التوازن العسكرى بين الدول العربية واسرائيل - أكاديمية ناصر العسكرية - القاهرة ١٩٨٥ - دراسة غير منشورة .
- ٨٢ - جون - سى - يارو - الموقف الأمريكى تجاه العالم العربى - الهيئة العامة للاستعلامات - كتب مترجمة رقم ٦٩٢ - القاهرة ١٩٧٦
- ٨٣ - نادية فرج - دور جماعات الضغط فى التأثير على صنع القرار الأمريكى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى - مجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام - القاهرة - العدد ٧٨ - أكتوبر ١٩٨٤ .
- ٨٤ - د. يواقيم رزق مرقص - الحق التاريخى وأزمة الخليج - مارس ١٩٩١
- ٨٥ - د. صلاح العقاد - التيارات السياسية فى الخليج العربى - ١٩٩٢
- ٨٦ - محمد حسانين هيكى - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - مركز الأهرام للترجمة والنشر - ١٩٩٢
- ٨٧ - مذكرات الكولونيل أوليفر تورت ، - مسئول التعاون العسكرى بين اسرائيل وايران - بعنوان - تحت النار .
- ٨٨ - بيير سالنجر - اريك لوران - حرب الخليج - الملفات السرية - سفنكس للطباعة والنشر - يوليو ١٩٩١
- ٨٩ - الدكتور ممدوح البلتاجى - رئيس الهيئة العامة للاستعلامات - نتائج حرب الخليج الثانية - مقال فى الأهرام الاقتصادى بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٩٠
- ٩٠ - فاضل رسول - العراق ، ايران ، أسباب وأبعاد النزاع - إصدار المعهد للمساوى للسياسة الدولية
- ٩١ - د. أحمد يرسف أحمد - الصراعات العربية/ العربية (١٩٤٥ - ١٩٨٦) - بيروت - يناير ١٩٨٨
- ٩٢ - محمد خليل - جمهورية الخوف - إصدار الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة ١٩٩٢
- ٩٣ - جميل مطر - التطورات التى ألمت بالوظيفة القيادية فى النظام العربى
- ٩٤ - د. أحمد يوسف أحمد - النظام العربى وأزمة الخليج - ندوة - يناير ١٩٩١
- ٩٥ - د. أنتونى كوردسمان - الخليج والغرب - لندن - ١٩٩٠
- ٩٦ - التقرير الاستراتيجى العربى عام ١٩٩١ - مؤسسة الأهرام
- ٩٧ - جلال عبدالفتاح - العمليات العسكرية لغزو الكويت - المكتب العربى للمعارف - نوفمبر ١٩٩٠
- ٩٨ - التوازن الاستراتيجى العسكرى - مركز الدراسات الاستراتيجية - لندن ١٩٩٠
- ٩٩ - دكتور أحمد على فهمى - قيادات ومواقف - المكتب المصرى الحديث - ١٩٩٣
- ١٠٠ - بوب رود ورد - القادة - أسرار صناعة القرار الأمريكى لحرب الخليج .
- ١٠١ - لواء دكتور زكريا حسين أحمد - السياسة العسكرية المصرية فى التسعينات - الهيئة العامة المصرية للاستعلامات - عام ١٩٩٢

- ١٠٢ - الأزمة العراقية - الكويتية - مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية - عام ١٩٩٢
- ١٠٣ - لواء دكتور زكريا حسين - دراسات في حرب الخليج - مجموعة محاضرات قدمت لأكاديمية ناصر العسكرية العليا عام ١٩٩١
- ١٠٤ - لواء دكتور زكريا حسين - حرب الخليج في الميزان - مجلة الدفاع - العدد ٥٧ - إبريل ١٩٩١
- ١٠٥ - مجدى شلدى - أسرار عاصفة الصحراء - الملف السياسى - الدار المصرية للشر والتوزيع - عام ١٩٩١
- ١٠٦ - عرييد بليون - مستشار بيجن للأمن القومى - نفتيت الوطن العربى - مجلة "Direction" إدارة الاستعلامات بالمنظمة الصهيونية - العدد ١٤ - فبراير ١٩٨٢
- ١٠٧ - د. محمد عبد الشفيق عيسى - النظام الاقليمى العربى فى إطار هياكل وسياسات اللجنة الأمريكية الجديدة - مجلة الوحدة - العدد ٢٠٠ - يناير ١٩٩٣
- ١٠٨ - جميل مطر - حملة التبشير بالشرق أوسطية فى ذروتها - الحياة - العدد ١١٣٣ فى ٢٧ فبراير ١٩٩٤
- ١٠٩ - د. عبدالمعزم سعيد - نظرة عامة على المفاوضات - السياسة الدولية - العدد ١١٥ - يناير ١٩٩٤
- ١١٠ - د. سعيد حافظ - معهد التخطيط القومى - دراسة مقدمة الى مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة فى يناير ١٩٩٤ عن السوق الشرق أوسطية
- ١١١ - رفيق رمضان - هيئة الاذاعة البريطانية - مؤتمر المساعدات المالية للكيان الفلسطينى - واشنطن فى ٢ أكتوبر ١٩٩٣
- ١١٢ - علاء سالم - السوق الدولية لتجارة السلاح خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩١ - ندوة بجامعة القاهرة - أغسطس ١٩٩٣
- ١١٣ - إسماعيل صبرى عبدالله - وحدة الأمة العربية - المصير والمسيرة - مركز الأهرام للترجمة والشر - القاهرة ١٩٩٥
- ١١٤ - الدكتور سامى منصور - تجارة السلاح والأمن القومى - مكتبة مدبولى - القاهرة ١٩٩١
- ١١٥ - حسين عبدالله - نعر سياسة نفطية ملسقة عربياً - النفط والتعاون العربى - ١٩٩٢
- ١١٦ - ميرفت العصرى - الآثار الاقتصادية لحرب الخليج الثانية - الأهرام الاقتصادى فى ٦ أغسطس ١٩٩٠
- ١١٧ - شهيرة الراقمى - الآثار الاقتصادية لحرب الخليج الثانية - الأهرام الاقتصادى فى ١٣ أغسطس ١٩٩٠
- ١١٨ - عمر أحمد عمر - أطفال العراق لا يشربون اللبن - جريدة الأهالى - العدد ٧٠٧ - ٢٦ إبريل ١٩٩٥
- ١١٩ - مذكرات عبداللطيف البغدادى - الجزء الأول

- ١٢٠ - عبد الفتاح أبو الفضل - مصر والسودان .. بين الوثام والخصام - كتاب الحرية العدد ٣٧
- ١٢١ - عمر أحمد عمر - العلاقات المصرية - السودانية - جريدة الأمالى فى ١٩ أغسطس ١٩٩٥
- ١٢٢ - ياسر الزعاترة - رئيس تحرير مجلة فلسطين المسلحة - إعادة التفكير فى الأزمة المصرية - السودانية - جريدة الشعب فى ١٨ أغسطس ١٩٩٥
- ١٢٣ - د. سعد الدين إبراهيم - التعددية الائتلافية فى الوطن العربى - كراسات استراتيجية - العدد ٢٦ - مؤسسة الأهرام
- ١٢٤ - والتر لاكير - الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط - ١٩٥٨ - ١٩٦٨ - مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة جون تاون - ترجمة المخابرات العامة - عام ١٩٦٩
- ١٢٥ - دوايت ايزنهاور - مذكرات ايزنهاور - الجزء الرابع - ترجمة هيندريت بونجمان - دار إحياء التراث العربى - بيروت ١٩٦٩
- ١٢٦ - جون يادو - محاولة اتصال أمريكا بالعالم العربى - واشنطن ١٩٦٧ - ترجمة المخابرات العامة .

المراجع

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Hertizle Theodet, The jewish state, New York, 1972.
2. Weiz Hannchaim, Trail & derrar, Anautobiography, Hamilton, 1949.
3. Huewiz. j. e. the stnaggle Por Palistine, New York, 1966.
4. Allon Yigal. The Making of Israeli's army - Nallentine and Mitchel, london, 1969.
5. Elasive Victary, by Cotoncl TREVOR N. Dupuy.
6. Ka di, Leda, S, Arab Summit Conferenes and the Palestine (1964 - 1966) Palistine books, Beirut, 1966.
7. El Hussini Mchrez, Soviet Egyptian Relations, 1945 -1985 Macmilan Press - London, 1989.
8. The Sandsrorm - the ARAB - ISRAEL, WAR of 1967 - Prelude and after math - by - David Kimche and Dan Bawly - Mar 1960.
9. VERIAG KURT DESCH: DLE SCHLRCHT UM ISRAEL.
10. Fayez - A - Sayegh, The Camp David, Fname for peace Wark, paper presented, at Arab American Assosiation of university Gnaduatas, Annual Conyction.
11. Asistance to the state of Israel. The unconsored Draft Report prepared by the sraff of US Cenenal Aecounting office - Washigton, June 1985.
12. James. N. phillips - americais Security in Israel The Hertage Foundations - July 1980.
13. Steven. J. Rosen. The strategic value of Israel. Washington D. C. 1983.
14. Marten Indyke, charles Kupchen and Steven. J. Rosen. Israel and U.S Air Force Washington. D.C 1983.
15. W. Seth carus. Israel and U.S Navy Washigton D. C 1983.
16. SIPRI Yearbook "1992".
17. Aron Moss. Isrel"s Participation in S.D.I Program, IDF Journal.
18. HUREWITZ. J. C. Diplomacy in the near and Middle East, New York.

الصفحة	الموضوع
٥	□ تقديم: بقلم د. مصطفى محمود
٩	□ مقدمة:
١٦	• مشروع الأمم المتحدة للتقسيم عام ١٩٤٧ (خريطة)
١٧	• نتائج الجولة العربية الإسرائيلية في عام ١٩٦٧ (خريطة)
١٩	□ الباب الأول: انحسار المد القومي ونكسة ١٩٦٧
	• الفصل الأول: جذور الصراع العربي الإسرائيلي
٢٣ مراحل زرع وبناء الدولة،
٢٦ جذور الصراع ١٩٠٥ - ١٩٤٧،
٢٧ الحركة الصهيونية العالمية وبدء التسلل إلى فلسطين
٢٧ أولاً ... شعب يبحث عن أرض
٣٢ ثانياً ... بدء التسلل إلى فلسطين
٤٠ ثالثاً ... الاستعمار الإسرائيلي
٤٣ رابعاً ... مراحل بناء دولة إسرائيل
	• الفصل الثاني: الصراع العربي الإسرائيلي خلال عشرين عاماً
٤٧ ١٩٤٧ - ١٩٦٧،
٤٩ أولاً ... للجولة العربية - الإسرائيلية الأولى ونتائجها عام ١٩٤٨،
٤٩ ١ - حجم القوات العربية ومهامها
٥٠ ٢ - حجم القوات الإسرائيلية ومهامها
٥٢ ٣ - سير العمليات العسكرية
٥٥ ٤ - فترة الحرب المظلمة
٦٠ ٥ - نتائج الجولة العربية - الإسرائيلية الأولى
٦١ ٦ - ثورات العرب في فلسطين ضد الاستعمار الإسرائيلي
٦٢ ثانياً ... للجولة العربية الإسرائيلية الثانية ونتائجها عام ١٩٥٦،
٦٢ ١ - التمهيد للحرب

- ٢ - خطة الهجوم، الخطة موسكير المعدلة النهائية، ٦٧
- ٣ - الحجم العام ومقارنة القوات المتضادة ٧٠
- ٤ - سير العمليات الإسرائيلية، الخطة قاش، ٧١
- ٥ - سير العمليات البريطانية الفرنسية ٧٣
- ٦ - إيقاف القتال ٧٤
- ٧ - نتائج الجولة العربية الإسرائيلية الثانية ٧٦
- ثالثاً... الجولة العربية الإسرائيلية الثالثة، عام ١٩٦٧، ٧٧
- الجذور الاجتماعية والسياسية للحرب ٧٧
- مواقف القوى المختلفة من الصراع ٨٦
- أولاً.. الولايات المتحدة والدول الغربية ٨٨
- ثانياً.. الموقف السوفيتي ٩٢
- ثالثاً.. موقف إسرائيل ٩٤
- الحجم العام وخطط القوات المتضادة ٩٨
- سير أعمال القتال ١٠٢
- نتائج الجولة العربية الإسرائيلية الثالثة ١٠٤

- الفصل الثالث: تحليل أسباب الهزائم العربية ١١١
- الفترة من جولة ١٩٤٨ وحتى جولة ١٩٥٦ ١١٧
- الفترة من جولة ١٩٥٦ وحتى جولة ١٩٦٧ ١١٨
- عبدالناصر والهزائم العربية، إفلاس مصر، ١١٩
- عبدالناصر والسياسة الداخلية ١٢٠
- عبدالناصر والسياسة الاقتصادية ١٢٥
- عبدالناصر والسياسة الخارجية ١٢٩
- عبدالناصر والولايات المتحدة ١٣١
- عبدالناصر والإنحداد السوفيتي ١٣٩

١٤٥	□ الباب الثاني: حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين النصر والسلام
	• الفصل الرابع: إستراتيجية للمخاطرة المحسوبة والمفاجأة في حرب أكتوبر
١٤٩ ١٩٧٣ «قهر المستحيل»
١٥٣	أولاً... بناء القوات المسلحة المصرية
١٥٨	ثانياً... معجزة التخطيط الإستراتيجي والتحول للهجوم
١٥٨	١ - الإعتبارات الرئيسية التي بنيت عليها إستراتيجية الحرب
١٦١	٢ - المشاكل التي واجهت التخطيط الإستراتيجي
١٦٨	٣ - الموقف السياسي والعسكري عشية حرب أكتوبر ١٩٧٣
١٦٩	٤ - تجميع القوات المصرية للعملية الهجومية
١٧١	٥ - الخطة المصرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣
١٨١	٦ - كيف حدثت الثغرة «معركة الدفرسوار»
١٨٨	٧ - خطة العمليات السورية
١٩٢	٨ - الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
٢٠١	٩ - تدخل القوى العظمى، الجسور الجوية المتقابلة
٢٠٣	١٠ - التضامن العربي وقومية المعركة
٢٠٨	١١ - نتائج الجولة الرابعة
٢١٥	• الفصل الخامس: إستراتيجية السلام والتمزق العربي «عزل مصر»
٢٢٤	○ جهود السلام بعد حرب يونيو ٦٧ وحتى أكتوبر ٧٣
٢٢٩	○ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومبادرة السلام
٢٣٠	- أولاً.. إتفاقية الفصل الأولى على الجبهة المصرية
٢٣٧	- ثانياً.. إتفاقية الفصل الثانية على الجبهة المصرية
٢٥٧	- ثالثاً.. مبادرة السلام المصرية
٢٦٢	* التوصل إلى إطار كامب دافيد
٢٧٣	* تحليل لمعاداة السلام المصرية الإسرائيلية

٢٧٨	○ سياسة إسرائيل بعد معاهدة السلام
٢٨٠	○ الغزو الإسرائيلي للبنان
٢٨٥	○ التعاون الإستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي
٢٩٩	□ الباب الثالث: هزيمة ١٩٩١ وتفكيك وإفلاس الأمة العربية
٣٠٣	• الفصل السادس: العراق والحرب في الخليج
٣٠٥	أولاً ... الحرب العراقية - الإيرانية ونتائج تلك الحرب
٣٠٥	* الجذور التاريخية للصراع بين إيران والعراق
٣٠٨	* مواقف القوى العظمى والكبرى من الحرب
٣١١	* مواقف القوى الإقليمية من الحرب
٣١٥	* نتائج الحرب العراقية - الإيرانية
٣١٨	* تحليل نتائج الحرب العراقية - الإيرانية
٣٢٢	ثانياً ... الإستراتيجية العراقية لغزو الكويت
٣٢٣	١ - العوامل التي تأثر بها التخطيط الإستراتيجي العراقي لغزو الكويت
٣٣٤	٢ - التخطيط الإستراتيجي العراقي للغزو
٣٥٧	٣ - الخطة الدفاعية الكويتية
٣٥٩	٤ - التمهيد للأزمة العراقية الكويتية وتصاعدها
٣٦٨	٥ - الموقف العربي والإسلامي والدولي من الغزو
٣٩٣	٦ - عملية الحشد والدفاع الإستراتيجي «درع الصحراء»
٤٠٧	٧ - العملية الهجومية الإستراتيجية «عاصفة الصحراء»
٤٠٧	* التخطيط الإستراتيجي العسكري العراقي
٤١٣	* المخطط الإستراتيجي للإئتلاف الدولي
٤٢٥	* انعكاسات العمليات العسكرية على العراق
٤٢٩	* استسلام العراق ومعاذات صفوان
	• الفصل السابع: تفكيك وإفلاس الأمة العربية
٤٣٧	«الشرق أوسطية والسلام الإسرائيلي»
٤٤٠	○ التخطيط الإستعماري لتجزئة الوطن العربي

- ٤٤٥ ○ العرب والشرق الأوسط الجديد
- ٤٤٨ ○ التمهيد للنظام الإقليمي الجديد
- ٤٥١ ○ التجزئة والتفكك... لماذا؟؟
- ٤٥١ - أولاً.. حالة التمزق والتفكك العربى
- ٤٥٦ - ثانياً.. الإفلاس والمديونية العربية
- ٤٦٣ - ثالثاً.. قصور التنمية فى الأمة العربية
- ٤٦٥ - رابعاً.. هجرة الأموال العربية
- ٤٦٨ - خامساً.. حصار العرب والردع الأمريكى
- ٥٠٦ ○ ترسيخ الإنتماء للعروبة والإسلام
- ٥٠٧ ○ الدمج القومى للأقليات
- ٥٠٨ ○ نحو إستراتيجية عربية للمواجهة

◆ ماذا بعد...؟؟؟..... ٤٨٧

□ الخاتمة: ٥١٣

الملاحق والاشكال

- أولاً ... الملاحق ٥١٥
- الملاحق أ وعد بلفور ٥١٧
- الملاحق ب مقارنة القوّات فى الجولة الأولى عام ١٩٤٨ ٥١٨
- الملاحق ج ١ مقارنة القوات المتضادة فى الجولة الثانية عام ١٩٥٦ ٥١٩
- ج ٢ مقارنة القوات المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٥٦ ٥٢٠
- ج ٣ إجمالى قوات العدو عام ١٩٥٦ ٥٢١
- الملاحق د ١ القوى البرية والجوية بالتقريب فى حرب عام ١٩٦٧ ٥٢٢

- ٥٢٣ د ٢ تقدير القوات البحرية في حرب عام ١٩٦٧
- ٥٢٤ الملحق هـ توازن القوى بين العرب وإسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣
- ٥٢٦ الملحق و ميزان القوى العسكرية في العملية «عاصفة الصحراء»
- ٥٢٩ □ ثانياً ... الأشكال
- ٥٣١ الشكل رقم (١) محاور تقدم قوات الغزو العراقية
- ٥٣٢ الشكل رقم (٢) توزيع القوات العراقية في الكويت وجنوب العراق
- ٥٣٣ الشكل رقم (٣) المناطق العسكرية العراقية والفيالق بها
- ٥٣٤ الشكل رقم (٤) مراحل الهجوم البري في عملية «عاصفة الصحراء»

المراجع

- ٥٣٧ □ أولاً: المراجع العربية
- ٥٤٧ □ ثانياً: المراجع الأجنبية
- ٥٤٩ □ المحتويات

رقم الإيداع ٩٥/٩٧٨٥

الترقيم الدولي I.S.B.N.

977 - 209 - 025 - 2

مطابع الكتب المعري الحديثة
MODERN EGYPTIAN PRESS
ت : ٢٢١١.٧١ - ٢٢١١.٧٢ - ٢٢١١.٧٣

□ مؤلفات وإصدارات للمؤلف:

• أولاً: إصدارات داخل القوات المسلحة:

- ١ - السياسة العسكرية (كود ١/١٦).
- ٢ - العلاقة بين الإستراتيجية الشاملة والسياسة العسكرية والإستراتيجية العسكرية (كود ٢/١٦).
- ٣ - الإستراتيجية العسكرية (كود ٢/٥٢).
- ٤ - تخطيط الإستراتيجيات والسياسات «قوياً وعسكرياً» ١٩٩٤.
- ٥ - الأصول العلمية والمنهجية ومفاهيم العقائد «نشرة مطومات علمية رقم ٢٤٥».
- ٦ - أعضاء على معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية - ١٩٨٣.
- ٧ - الحرب العراقية الكويتية - دراسة تحليلية - كلية الحرب العليا - ١٩٩١.

• ثانياً: إصدارات خارج القوات المسلحة:

- ١ - السياسة العسكرية المصرية في التسعينيات - إصدارات الهيئة العامة للاستعلامات أكتوبر ١٩٩٢.
- ٢ - التكنولوجيا وتنمية القوة المسلحة - إصدار مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٤.
- ٣ - الترسانة النووية الإسرائيلية «التهديد والمواجهة» - إصدار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لمؤسسة الأهرام - دراسات إستراتيجية - العدد ٢٨/١٩٩٥.
- ٤ - إستراتيجية المخاطرة المحسوبة والمفاجأة في حرب أكتوبر ٧٣ - سلسلة مقالات نشرت في جريدة الأهرام المسائي في أكتوبر ١٩٩٤.
- ٥ - حكومة رابين وبناء السلام في الشرق الأوسط - الأهرام الاقتصادي - عام ١٩٩٣.
- ٦ - الحرب العراقية - الكويتية «دراسة وثائقية» - ١٩٩٤.

• ثالثاً:

المشاركة في العديد من الندوات ودراسات الحالة وحلقات النقاش وورش العمل في العديد من المراكز البحثية في جمهورية مصر العربية خاصة في موضوعات الإستراتيجية والأمن القومي والسياسة الدولية.

• رابعاً:

الإشراف والمراجعة على العديد من المراجع داخل القوات المسلحة - رسائل الدكتوراة ودرجات الزمالة لكلية الحرب وأكاديمية نايف العسكرية العليا.

هذا الكتاب

■ قبل عشرين عاماً في عام ١٩٧٦ قدمنا للمكتبة العربية كتاب «وجع في قلب إسرائيل» للكاتب الكبير أنيس منصور كشف لنا فيه حيل وأساليب الشعب اليهودي منذ سنة ١٩٠٠ قبل الميلاد إلى سنة ١٩٠٠ بعد الميلاد وكيف استغل اليهود غفلة العرب وتخلفهم وأقام في قلب بلادهم دولة «إسرائيل».

وفي هذا الكتاب يبين لنا المؤلف اللواء دكتور زكريا حسين ماذا فعل اليهود بالعرب بدءاً من سنة ١٩٠٠ وحتى ١٩٩٥.. هذه الفترة التي تعد من أحلك الفترات التي مرت بالعرب...

فقد شهدت بداية القرن تحقيق هدف الصهيونية بإنشاء دولتهم «إسرائيل» في الوقت الذي كانت الأمة العربية ترزح تحت نير إستعمار لم يكتف بنهب ثرواتها بل كان أبعد نظراً في ربطها في فلكه ودوائر نفوذه وإستغلالها بكافة الصور والأساليب.. وبالأساليب الشيطانية أدخلت العرب في جولات صراع مسلح بين العرب والعرب إلى جانب نزاعات عرقية ودينية وعقائدية أنهكت قواتها واستنفذت ثرواتها وأوصلتها إلى حد الإفلاس الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والعسكري في ظل تخلف وتواكل عربي مسلم لم يأخذ يوماً بأسباب القوة التي منحها الله لهم وكما ينادى بها الإسلام، وفي غياب إستراتيجية عربية موحدة تواجه مخططات عدوها... إن إسرائيل - دولة عدوهم - ليست لها خريطة رسمية لأن حدودها لم تحدد بعد لأنهم لا يريدونها محددة...

لأن أطماعهم لا تقف عند حد... لأنهم يريدون أن يحتالوا وأن يساوموا وأن يسرقوا. لقد قامت إستراتيجيتهم على أن تهاجم دائماً، أن تقتل لا أن تقاوم.. أن تمارس الإرهاب بإسمها علناً وبأسماء غيرها سراً.. أن تظل يدها ملطخة بالدم ليتواصل الدم في شرايين وجودها وبقائها كمجتمع ودولة.

وليس صحيحاً أنهم يريدون سلاماً أو تعايشاً لأنهم لم يعرفوا السلام ولم يعايشوا أحداً في أي عصر من العصور....!

إن هذا الكتاب يذهب بك إلى الماضي البعيد إلى أول القرن ثم ينطلق بك حتى اليوم إنها ملحمة طويلة مثيرة... لا غنى لك عن معرفتها والتأمل فيها...!!

اصدري